

* فهرسة الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية *

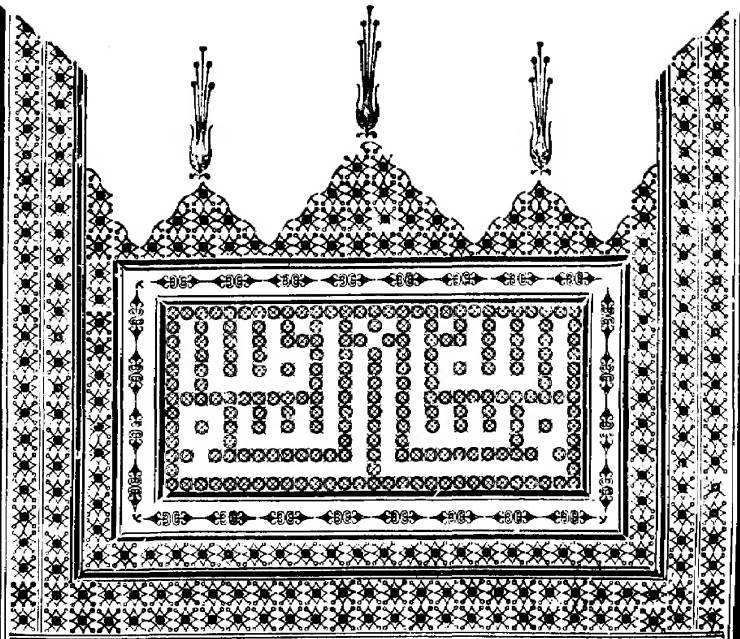
صفحة	صفحة
١٦٣ كتاب المزارعة	٢ كتاب أدب القاضي
١٧٢ كتاب المساقاة	١٦ كتاب القاضي الى القاضي
١٧٥ كتاب الذبايح	١٦ باب التحكيم
١٧٦ كتاب الاضحية	١٦ باب خلل المحاضر والسجلات
١٧٦ كتاب الكراهة والاستحسان	٢٤ كتاب الشهادات
١٨٥ كتاب احياء الموات	٣٦ كتاب الوكالة
١٨٥ فصل في مسائل الشرب	٤٧ كتاب الدعوى
١٨٨ كتاب الصيد	٩٣ كتاب الاقرار
١٨٩ كتاب الرهن	١٠١ كتاب الصلح
١٩٤ كتاب الجنائيات	١٠٥ كتاب المضاربة
١٩٧ كتاب الديات	١٠٥ كتاب الوديعة
٢٠٠ باب ما يحدثه الرجل في الطريق	١٠٩ كتاب العارية
٢٠١ فصل في الخائض المائل	١١٠ كتاب الهبة
٢٠٢ فصل في الحيض والطرق وما يتضرر به الجار	٣١٣ كتاب الاجارة
٢٠٥ باب جنابة البهيمه والجنابة عليها	١٣٩ كتاب ضمان الاجير
٢٠٨ باب جنابة المملوك	١٤٢ كتاب الولاء
٢٠٨ باب القسامة	١٤٢ كتاب الاكراه
٢١٤ كتاب المعاقل	١٤٤ كتاب الحجر
٢١٦ كتاب الوصايا	١٤٦ كتاب المأذون
٢٢٥ كتاب الخنثى	١٤٦ كتاب الغصب
٢٢٩ مسائل شتى	١٥٢ فصل في السعاية والاعونه
٢٤٠ كتاب الفراقض	١٥٣ كتاب الشفعة
	١٥٧ كتاب القسمة

* (تمت) *

(الجزء الثاني)
من كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان نفع الله
بها جميع الانام
آمين
٢



(الطبعة الثانية)
(المطبعة الكبرى المصرية - يولاق مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب أدب القاضي) *

(سئل) في وقف ثبت لدى قاض حنفى ربه لأمراء وحكم به لها حكم مستوفيا شرائطه الشرعية ومنع المدعى عنها ما شرعا وما لا شرعا فيه ولا وجه له شرعا لمخالفته شرط الواقف هل يمنع من معارضته ما شرعا حيث لا وجه لدعواه شرعا (أجاب) نعم يمنع شرعا قال الحسام الشهدى في شرح أدب القاضي وينبغي للقاضى ان يتخذ قضايا القضاة التى ترفع اليه ويحكم بها وقال اذا قضى بقول البعض وحكم بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك فإنه يتخذ هذه القضية ويضها حتى لو قضى بإبطالها ونقضها ثم رفع الى قاض آخر فإن هذا القاضى الثالث يتخذ قضاء الاول ويطلب قضاء الثانى لان قضاء الاول مكان فى موضع الاجتهاد والقضاء فى موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع فكان الثانى بقضائه مبطلا للاول مخالفا للاجماع ومخالفة الاجماع ضلال وباطل فلا يجوز الاعتداء عليه فعلى القاضى الثالث أن يطلما ونقضها وان كان رأيه بخلاف ذلك ويستقبل الامر استقبالا فى الحوادث التى ترفع اليه اهـ (أقول) هذا فى المختلف فيه فبالك بالجمع عليه والله أعلم (سئل) فى حكم القاضى اذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وانفصل الحال على ذلك الموال هل يلزم ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى أم لا (أجاب) لا يجوز نقضه بعد انبرامه واستيفاء شرائطه وأحكامه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه اختلافا فى محل بسوغ فيه الاجتهاد أما فى المتفق عليه فظاهر لا توقف فيه الافهام وأما فى المختلف فيه فلا ينافى بالقضاء المستوفى للشرائط ارتفع الخلاف وانقطع الخصام وهذا ما اجتمعت عليه الامة واتفقت عليه الائمة ومع ارتفاع الخلاف كيف

مطلب فى وقف ثبت لدى قاض ربه لأمراء فادعاه رجل ومنع منه ثم ادعاه ابنه هل يمنع من ذلك مطلب اذا رفع اليه حكم قاض امضاه

مطلب اذا نقض قاض حكم قاض قبله ورفع الى ثالث يتخذ الثالث قضاء الاول

مطلب القضاء فى موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع مطلب حكم القاضى اذا كان بعد دعوى صحيحة لا يجوز نقضه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه

يسوغ الاستئناف والله أعلم (سئل) في رجل أكرم دين شرعي ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضي أنه فقير لا يكمل شياها للقاضي أن يسط عليه ما ألزم به بغير حضور خصمه أم لا (أجاب) حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له يتجلى سبيله بغير حضور خصمه قال في الخاتمة وإذا سئل القاضي عن المحبوس بعد مدة فاخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فإن القاضي يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرج منه من الحبس وفي انفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحدا أصلا ويقر دبالا فراج عنه وقالوا هذا إذا لم تكن الحال حال منازعة أما إذا كانت بين الطالب والمحبوس بأن قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر لا بد من إقامة البينة وأما مسئلة التقسيط إذا طلبه الخصم وكان معتقلا يفضل عنه وعن نفقة عياله شيء بصرفه إلى دينه حاصله ان الغريم يأخذ فضل كسبه والله أعلم (سئل) في المحبوس يدين هو غن مبيع إذا سأل عنه القاضي فأخبر أهل المعرفة أنه معسر هل للقاضي اطلاقه وإذا اطلقه هل يحتاج إلى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين تيمنا أو غنا ولم يكن الدين من مال وقف (أجاب) نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل والحال هذا فزجعا لا تيسر له كئيل خصوصاً مع الاخبار بأعساره فلزم عدم النظرة إلى الميسرة مع كونه ذاعرة والله سبحانه وتعالى يقول وإن كان ذو عسرة فخظرة إلى ميسرة والله أعلم (سئل) فيما إذا كان فقر المديون والأفلاس ظاهرة وكان دينه بلا عاها هو مال هل للقاضي أن يسأل عنه عاجلا وقبل البينة على الأفلاس ويتجلى سبيله بحضرة خصمه أم لا وإذا قلتم له ذلك فن يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفترق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل بعد موسرا بما لا بد منه أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا إذا كان أمره يعني المديون مشكلا أما إذا كان فقره مظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا وقبل البينة على الأفلاس ويتجلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسره من جبرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الناساق فإذا قالوا لا نعرف له مالا سكني ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا إذا لم يكن في الحال منازعة وأما إذا كانت منازعة بين الطالب والمديون بأن قال الطالب انه موسر وقال المديون انه معسر لا بد من إقامة البينة فإن شهد شاهدان انه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النبي فإن الأعصار بعد السار أمر حدث فتكون شهادة بأمر حدث لا بالنبي نبه على هذا الشيخ حسام الدين السغاني رحمه الله تعالى والمسئلة مشهورة ولا بعد موسرا بما لا بد منه وقد بينوا ذلك في كتاب الجفر فلا بعد بشابه التي لا بد منها غنيا ويتركه دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا امتنع المديون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال ان له مالا يمكنه الوفاء منه الا انه متردد ومتنعت في بقاءه في الحبس وامتناعه من الوفاء فهل والحالة هذه للدائن أن يسأل القاضي في تطمين باب الحبس عليه لضيق عليه الأفرجة تناول منها الطعام أم لا وهل للقاضي أن يبيع ماله في وقاؤه أم لا (أجاب) أما عند أبي حنيفة فهو يده حبه إلى أن يبيع نفسه وأما عندهما فبيع القاضي ذلك عليه ويوفى الدين وبقولهما يفتي كافي الاختيار وغيره وبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح كما صححه الشيخ فاسم قالوا وعلى قولهما يترك له دست من ثياب بذلة ويبيع الباقي وإذا أمكنه الاجتزاء بدون الثياب التي عليه والعقار الذي يسكنه يبيعه للقاضي ويوفى بعض ثمنه الدين أو بعضه ويشترى له ما هو دونه قالوا وبيع مالا يحتاج إليه في الحال حتى يبيع البدي في الصيف والنطع في الشتاء والحاصل أن القاضي نصب ناظر فينبغي له أن ينظر للمدين كما

مطلب إذا حبس دين
وظهر للقاضي أنه لا مال له
له اطلاقه من غير حضور
خصمه بعد أخذ كفيلا
بنفسه
مطلب إذا تنازع الطالب
والمحبوس في اليسار والاعصار
لا بد من إقامة البينة
مطلب الغريم يأخذ فضل
كسب المديون
مطلب إذا أخبر أهل
المعرفة أن المحبوس معسر
للقاضي أن يطلقه من غير
كفيل
مطلب يقبل القاضي البينة
على الأفلاس
مطلب يسأل عن المفلس
من جبرانه ولا يشترط لفظ
الشهادة إذا لم يكن في الحال
منازعة ولا اشتراط
مطلب الشهادة على الأعصار
ليست شهادة على النبي فهي
مقبولة
مطلب لا بعد التقر غنيا
بشابه وكذلك بمنزله
مطلب في مديون حبه
القاضي وله مال يمكن الوفاء
منه الا انه متعت مترد في
حبه عند أبي حنيفة وبيع
عندهما وبقولهما يفتي ولا
فرق بين العقار والمنقول
مطلب إذا أمكن المديون
الاجتزاء بدون ثيابه التي
عليها يبيعها القاضي
وكذلك العقار وبيع كل
مالا يحتاج إليه في الحال

يخطر للدائن فيبيع ما كان أنظر له وأما تطيين الباب فقد ذكر في جواهر الفتاوى أن بعض القضاة
 فعله قال رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كالأيجوز الضرب لأنه زيادة على الحبس وفي البحر قال به
 الامام الارسايدى وقال القاضي الرأى فيه الى القاضي والحاصل أنه ليس بمذهب لأصحابنا
 والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين لا تسر باقراره وهو معسر غرائه ما لا في بلاد الاقرب
 التي هي دار الحرب ولا وصول له اليه هل يعد ميسرا فيه فيؤيد حبه أم لا فيخلى سبيله الى ميسرة
 اما وصوله اليه أو بطر ومال آخر عليه (أجاب) لا يعتمد ميسر بذلك ويخلى سبيله في الخلاصة
 والزيادة وكثير من الكتب والمقظ للكاتبين المذكورين فإن كان للعجوس مال ببلدة أخرى
 يطلقه بكفيل وفي الجرو ظاهرا كالمهم أن القاضي لا يحبس المدين إذا علم أن له مالا غائبا في
 اتفق الوسائل ذكر في الهداية قال وإذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريمه
 لم يجعل بحبه وأمره بدفع ماعله وهذا إذا ثبت الحق باقراره أما إذا ثبت بالبينة حبه كآب
 اه والله أعلم (سئل) في أمين القاضي الذي نصبه بضبط مال الميت الوارث الغائب والقاصر
 هل حكمه حكم القاضي فيما عدا ما استثناءه صاحب الاشباه حتى في أمين عنه أم لا (أجاب)
 المراد بالأمين المذكور الذي لا تلحقه العهدة الذي قال له القاضي جعلتك أمينا في بيع هذا الشيء
 لا الذي نصبه لضبط المال فقط فإنه لا يملك البيع والمراد بالعهد ما يلحق البائع في المبيع عند
 الاستحقاق والرد عند العيب وغير ذلك حكمه حكم القاضي في عدم حقوق العهدة وعلو ذلك
 بانه لو لم يمتنع الناس من تقلد القضاء وحكم أمينه حكمه في ذلك في الكثر وغيره لو باع
 القاضي أو أمينه عبد للغير ما وأخذ المال فضاغ واستحق العبد لم يضمن اه قال في البحر رأى
 البائع الثمن للمشتري لأن القاضي قائم مقام الخليفة وهو لا ضمان عليه فلا ضمان على القاضي
 وأمين القاضي كالقاضي ثم قال وأشار المؤلف رحمه الله تعالى إلى أن العبد لو ضاع منه قبل
 التسليم إلى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح وإلى أن أمينه لو قال بعث وقبض الثمن وقضيت
 الغريم صدق بلايين وعهدة الخافا بالقاضي كذا في شرح التلخيص ثم قال قبل قوله في البين
 وانكول أى في تخلف المختد بعد قوله فعلى هذا المستخلف ليس بأمينه ولا قبل قوله في البين
 والنكول وحده والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته التي عقد له نكاحها وكيهها ولم يكن
 وليا في النكاح بدون مهر المثل بعد الدخول بها والاصابة ثلاث طلاقات متفرقات فأدعى وكيهها
 على الزوج المذكور بمهر المثل وهو كذا زيادة على المسمى لدى حاكم شافعي المذهب للفساد
 النكاح بسبب كونه بغير ولي شرعي ويطالبه بذلك وسأل سؤاله عن ذلك فستل فاجاب بالاعتراف
 بكونه بغير ولي وبدون مهر المثل وانه صحيح على مذهب أبي حنيفة وأنه لا يلزمه سوى المسمى لصحة
 على المذهب المذكور ولم يكن حكم ببعته حاكم شرعي يرى صحته وسأل كل من المتداعين من
 الحاكم الشافعي أن يحكم بما يراه في ذلك فاستخار الله تعالى وحكم بطلان النكاح وجوب مهر
 المثل بالوطي وطلان الطلقات الثلاث حكما استوفيا شرائطه الشرعية فهل يتخذ حكم القاضي
 الشافعي بذلك ويلزمه مهر المثل ويحل له أن يعقد نكاحه عليه من غير تحليل وأدفع ذلك إلى
 حاكم حنفي عيظه ولا يحل له نقضه أم لا (أجاب) نعم يتخذ حكمه بذلك ويجب على من رفع اليه
 من القضاة امضاؤه لأنه محتم دفعه في كثير من الكتب ومنها العدة ومجموع النوازل للقاضي
 أن يبعث للشافعي أن يطل نكاحا عقد بشم ادة الفسقة والحنفي أن يفعل ذلك وهي مسألة
 الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاولى لو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل إذا حكم

مطلب تطيين الباب على
 المحبوس لا يجوز كالأيجوز
 الضرب
 مطلب إذا كان للمحبوس
 مال ببلدة أخرى لا يعد به
 ميسرا ويخلى القاضي سبيله
 مطلب لا يحبس القاضي
 المدين أن علم له مالا
 غائبا
 مطلب إذا نصب القاضي
 أمينا لضبط مال الميت
 للوارث الغائب والقاصر
 لا يكون كالقاضي إذا قال
 له جعلتك أمينا الخ

مطلب إذا تزوجها وكيهها
 وهو غير ولي بدون مهر المثل
 ثم طلقها ثلاثا بعد الدخول
 بها فطلب من الزوج مهر
 المثل عند قاض شافعي
 فقضى بذلك لعدم صحة
 النكاح عنده ليس للحنفي
 نقضه

بجتمه وأن لا يقع الطلاق أخذاً بقول محمد وفيها لو بعث الى شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالعدة
 جاز وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وفي صدر الشريعة اذا قضى
 القاضي ورفع حكمه الى قاض آخر يجب عليه امضاؤه الا أن يكون مخالفاً للكتاب أو السنة
 أو الاجماع وهذه المسئلة من المسائل الشهيرة والنقول بها كثيرة والله أعلم (سئل) في معسر
 لا يملك المهر عقد نكاحه على امرأته معسرة لها ايتام بعبارتها وغاب عنها قبل الدخول بها من
 الاعسار وعدم القدرة واليسار هل اذا فسخ الحاكم الشافعي نكاحه عنها بسبب ذلك يتفد ولا
 يتقدر قاض على ابطال فسخه والحال هذه أم لا (أجاب) نعم يتفد ولا ينقض حكمه ففي فتاوى
 قارى الهداية سئل عن امرأة ادعت عند قاض أن زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت
 فسخ نكاحها بذلك وأقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم يرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفي
 أن يزوجهها اذا حضر الاول ما حكمه اجاب اذا أقامت بينة عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم
 يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك فنسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على
 الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايات منهم من رآه نافذاً ومنهم من لم يره نافذاً فعلى
 القول بنفاذه يسوغ للحنفي ان يزوجه من الغير بعد انقضاء العدة واذا حضر الزوج وأقام بينة
 على خلاف ما ادعت من تركها بالنفقة لا تقبل بينته والينة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل
 بالثانية اهـ وقوله بعد انقضاء عدتها في المدخول بها ما غير المدخول بها فلا عدة عليها ومثل
 هذا عمل بقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام والله أعلم (سئل) فيما لو قضى شافعي
 المذهب على غائب فمادت الضرورة اليه من نحو طلاق هل يتفد أم لا (أجاب) نعم يتفد في
 أظهر الروايتين عن أصحابنا وعليه الفتوى كفي الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في امرأته غاب
 عنها زوجها مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة بالنفقة ولا مال له حاضرة في المصر ففدت أمرها
 الى النائب الشافعي وطلبت منه فسخ نكاحها من زوجها فحكم بفسخ نكاحها على الوجه المقرر
 في مذهبه فهل عليها مساعدة عند الشافعي وعلى تقديرها فهل هي عدة طلاق أم موت وهل للقاضي
 الحنفي تعرض لما صدر من النائب الشافعي بتنفيذ أو ينقض حيث لم يترافع اليه فيه خصمان
 (أجاب) قد اضطرب كلام علمائنا في مسئلة الحكم على الغائب وله وآراء وهم وبيانهم ولم
 يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالذي ينبغي أن
 يحتاط ويأمل ويلاحظ الحرج والضرورات فانها تبيح المحظورات غايال في الثابت باجتهاد
 مجتهد أجمع الناس على صحة اجتهاده وعلمه وزهده وورعه وهو محمد بن ادريس الشافعي رضي
 الله عنه ومن قال في جواز الحكم على الغائب مثله فاذا علم ذلك وعلم الحلق التسامح الضرر
 والمشفقة بغيره أو واجهن كمسئلة هذه المرأة فعلى المفتي وان كان حنفياً ان يبقى بجواز الفسخ
 الصادر من القاضي وان كان نائباً لان حكمه حكم الاصيل وعليها عدة الطلاق بلا شك لانه
 حكم بفسخ النكاح وهو موجب لعدة الطلاق وليس بمحكم يموت الغائب وليس لقاض من
 القضاة نقضه أي نقض حكم النائب الشافعي والله أعلم (سئل) في امرأته غاب عنها زوجها
 وتركها خالصة من الفراش والنفقة والكسوة والمعاش وأدت بها الضرورات والحنن لعدم
 النفقة والكسوة والسكن ولا يتيسر لها الاستدانة ولا تستطيع مشقة الكسب والمهانة
 فرفعت أمرها الى القاضي الشافعي وقضى بالفرقة على قاعدة مذهبه مستوفياً لشرائطه هل
 يتفد قضاؤه ولا يجوز نقضه وابطاله لموافقة لمذهبه ووقوعه في محل الضرر ومواضعه أم لا

مطلب اذا فسخ قاض النكاح
 لعسرة الزوج لا ينقض الخ

مطلب يتفد قضاء شافعي
 المذهب على غائب فمادت
 اليه الضرورة من نحو طلاق
 ولا ينقض
 مطلب فحين غاب عنها زوجها
 مدة طويلة فرفعت الامر
 الى نائب شافعي ففسخ
 النكاح ليس للقاضي الحنفي
 نقضه ولا للمفتي الحنفي ان
 يفتي بخلافه

مطلب في امرأته تركها زوجها
 خالصة من الفراش والنفقة
 فرفعت أمرها الى شافعي
 فقضى بالفرقة ليس للحنفي
 نقضه

(أجاب) نعم يتنزل مكان الضرورة والخروج وقد أفتى به من يعتد به من علماء المال رأى من واضح الحجج بما يلحقها من المشقة والضيق وعدم تسر الاستدانة في زماننا الذي قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض له بإبطال لما في إبطاله من الانحرار وسوء الحال والله أعلم (سئل) فيما إذا حكم القاضي بجمع الشفع عن الشفعة بقوطها تخلف شرط شرعي من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء هل ينقض حكمه بلا موجب شرعي أم لا (أجاب) حيث استند الحكم إلى دليل شرعي ووافق قولاً صحيحاً في المذهب نفذ ولا ينقض ومثله القضاء في المجتهد فيه معلومة وهي أنه إذا كان مجتهداً نفذ وإن لم يكن مجتهداً وعلم محل الخلاف فكذا في الأصح ما لم يشرط عليه السلطان أن يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا شرطه لا يتنزل من أحكامه إلا ما وافق الصحيح لأنه معزول عما سواه وهذا ما هو المعتقد في المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فيما لو منع مولانا السلطان قضاءه عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أبداً أم لا (أجاب) لا يستمر ذلك أبداً بل إذا أطلق السماع للمنع بعد المنع جاز وكذا الولى غيره وأطلق له ذلك يجزى على إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا الولمات السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضياً ولم يمنع به بل أطلق قائلاً وليك لتقضى بين الناس جازله سماع كل دعوى إذا أتى المدعى بشرائط مجتهداً الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تخصص وإذا عممه نعم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص وإذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق بالمتداعين به فإذا قال منعى السلطان عن سماعها لا ينافي ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبينة الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيبين بطلان الحكم لأنه ليس قاضياً فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك فإذا اتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان عليه الأمر وانكشف له الحال والله أعلم (سئل) في قاض ولأه السلطان ولاية أقاليم من بعض أقاليم ممالك الإسلام فاستترى منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الأقليم في مدة معينة ببلغ معين فهل تكون أحكام ذلك الرجل في تلك النواحي أصالة أم نيابة أم لا تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لأن هذا ليس من جنس ما يباع ويشتري كيف لا وقد تضمن ذلك التزام وقائع غير معهودة في أزمنة غير معلومة على أن ما سيحصل من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون محصولاً للقاضي فهذا الحصول يكون من قبيل الرشوة فلا تصح بوليته والحال هذه ولا تنفذ قضائاه ويكون من قبيل الآخر في نظير كتابة الوقائع والسجلات فيجوز أخذه ذلك المبلغ إذا كان أجرة المثل حيث جوزه الفقهاء إذ لم يكن له مقر في بيت المال ولكن هذا الأخذ قبل العمل وعلى عمل الغير فإن هذا الغير لا يبرع للقاضي بأجرة عمله بل غرضه من نيابة القاضي التسلط على الناس وأخذ أموالهم بجاه الحكومة فلذلك رضى بدفع مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والله لا نولى على هذا العمل من سأل ولا من حرص عليه فإذا علم ذلك فهل يجب على ولى الأمر المنع من تعاطي تلك الأمور وجر مثل ذلك المولى والتأب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الداخلين تحت قوله سبحانه وتعالى وإذا أخذ الله ميثاق الذين آمنوا الكتاب

مطلب إذا حكم القاضي بجمع الشفع لتخلف شرط لا يجوز تنقذه

مطلب إذا شرط عليه السلطان أن يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة ليس له الحكم بخلافه

مطلب إذا منع السلطان قضاءه عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يستمر ذلك

مطلب إذا قيد السلطان للقضاة ثم مات وولى غيره وأطلق جاز

مطلب القضاء يتخصص بالزمان الخ

مطلب إذا اختلف المدعى والمدعى عليه في منع القاضي عن سماع هذه الدعوى فالمرجع القاضي إذا أقام المدعى عليه بينة بعد الحكم عليه بالمنع فينتد يكون الحكم بإطلاق الخ

مطلب إذا أتى القاضي خبر بالمنع من عدل الخ عمل به مطلب في قاض ولى على اقليم فاستترى منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الأقليم هل يتنقض قضاؤه أم لا

ليعينه الناس ولا يكتونه التنبيه على حرمة ما ذكره والعرض الى السلطان أي الله تعالى به
 الذين فاته اذا حصل من بعض وكلاء السلطان مصادرة في أموال المسلمين فانهم يقومون عليه
 ويرجونه ويعرضون فيه للسلطان فلا ينفع ذلك في حق من يصدر منه منقصة في الدين
 وتهاون بالشرع المحمدي باتخاذ حكومة الشرع شركا لتحصيل حطام الدنيا وسبيل للتسلط
 على الرعايا أولى فان سكت العلماء وخيار الناس وعامتهم عن مثل ذلك المنكر هل يكونون
 تاركين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فأتعون كلهم أم لهم مخلص لوجه السكوت في مثل
 هذه الداعية الكبرى والبلية العظمى أم لا (اجاب) هذه المسئلة تتحمل مجلدا ضخما وهيات
 ان نشبع القول عليها فيه ولكن هنا كلام مختصر الى الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن
 هذه المسئلة الكفافة اعلم أنه قد صرح في البرازية وكثير من الكتب بأن الكافر اذا شرب
 الخمر فشر عليه أقرباؤه الدرهم كفر واوكذ الوفا لما يترك ياد وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس
 والضرائب مقاطعة فقالوا مبارك ياد ووقعت بسرأي الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
 مال معلوم احتسابها ما أعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر بوعلى باب طبولات
 وبوقات ونادوا مبارك ياد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنع عن الصلاة خلفه حتى
 عرض على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة انتهى وأنت لا ترى رقابين مقاطعة الاحتساب
 ومقاطعة القضاء لأن كلامهم مافي الاصل طاعة فامتنعوا واجبة على المسلمين فعلى المقاطع على
 القضاء ماعلى المقاطع على الاحتساب ولا يسئل عن جواز بيعه بل يسئل عن كفر مسئله
 ومتعاطيه وان كان ظاهرا أيضا غير خاف الاعلى عاني ما شتم للفقهاء والشيخنا الشيخ محمد بن
 سراج الدين الحانوتي كلام في الحصول المتجدد للنائب من كتابة الحجج والسجلات فيه أن دعوى
 المستتب عليه لا تصح لأن الدعوى لا بد وأن تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا
 المدعى ليس حقا لأنه ان كان في مقابله الحكم لا يجوز أخذه لامن النائب ولامن المستتب وان
 كان على كتابة السكوك والحجج بقدر ما يلحقه من المشقة فهو للنائب لا للمستتب فطالبت به غير
 جائزة وجه من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله تعالى وما أخلصه من جهة فواعدا لفقهاء
 ولا شبهة ان أخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو كافر بلا شبهة فكيف تنفذ أحكام الكافر
 وان كان غير مستحل له فهو ومن نوى القضاء بالرشوة سوءا وقد كثرت نقل ذلك فقالوا قاطبة من
 أخذ القضاء برشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينقض حكمه قال في الخلاصة وبه يفتى
 اذا الامام لو قد برشوة أخذها هو أو قوه وهو عالم به لم يجز تقاييده كقضاءه برشوة ولا شبهة أيضا
 في أنه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع متعاطي ذلك ومعاقبته بأشد العقاب لأنه من
 الادوار الخلة لهذا الدين المتين ويجب على كل من له قدرة على اعلامه أن يعلم بذلك لأنه من
 مهمات الدين ولا خلاص له في السكوت واذا علم الامام أصله الله تعالى وأصلح به ذلك جازله أن
 يترقى في عقوبتهم الى القتل لينزجروا عن مثل هذه المصيبة المهلكة والنارلة الموبقة وما أقرب
 هذه المسئلة من مسئلة السعاة والاعونة وقد قالوا فيها والنفساد الملك بسبب السعاة والاعونة
 أقوا بأنه ثاب قاتلهم وأقوى السيد ابو حجاج بكفرهم وهو لا أشد فسادا منهم بلاشك ولا رتاب
 وقد أشد بعض عباد الله تعالى في طائفة القضاء عند قول أئمتنا لا يكره التقليد لمن هو آمن
 من الظلم

كيف السلامة منه وهو بعصرنا * يعطى مقاطعة بمال يؤخذ

ويقول آخذه على كذا كذا * من ابن اجمعه اذا لا آخذ
ويقول هذا شرع طه المصطفى * من ذا يقول الحكمنا لا ينقد
قل لي أنا الفقه القويم حقيقة * في كفرهم بالله يخفى المأخذ

والله سبحانه وتعالى يظهر الدين من كل دنس ويؤيده بانجته العالمين العالمين أمين أمين
يارب العالمين (سئل) فيما اذا ولي السلطان قاضيا خفيا ليحكم في بلدة معينة بمذهب أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فحكم بمذهب ابن أبي ليلى في قضية مخالفة لمذهب أبي حنيفة وصاحبه
أستدحكمه فيها أم لا (أجاب) لا ينقد لأن السلطان انما ولاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة فلا
يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح به في فتح القدير وغيره وسواء كان
القاضي عالما أو جاهلا مقلدا أو مجتهدا ناسبا أو عامدا وقد صرح حجت العلماء قاطبة بأن القضاء
يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص فاذا خصه السلطان برمائه أو مكان أو حادثة
أو شخص تخصص وذلك لأن ولاية القاضي انما هي مستفادة من السلطان فلا ينقد قضاؤه فيما
منعه عنه وحكمه فيه بحكم بقية الرعايا الذين لم يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا اجماع
عليه لا خلاف فيه انما الخلاف فيما اذا اطلق له وحكم بخلاف مذهبه وهي المسئلة التي
أكثر علماءنا من ذكرها وساقبت الخلاف والتفصيل واختلف فيها الافتاء والترحيم والاصح
والتصحيح وقال

رأينا السؤال بهذا النمط * ينادي هلموا لهذا الغلط
وان القيامة قامت على * يراع الى رقبه قد نشط
فان ذوى العلم قد أجعوا * على أن صاحبه قد خلط
فهل مؤمن يواخي الجزاء * ويعلم مقفى الوري بالشطط
ليدري بعض الذي واقع * عليهم فيرفع هذا السخط
وشرع الرسول مصان فلا * يهان بمن ان تولى خطط
ولله في خلقه ما يشاء * وفي علمه عز ما لم يحط

فافهم والله أعلم (سئل) في التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة شاهدين على مافي الصك بغيبة
الخصم هل هي معتبرة شرعا أم لا (أجاب) قال في الجرف شرح قوله واذا رفع اليه حكم
حاكم أمضاء معنى قوله أمضاه حكمه بمقتضاه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في
البرازية وان أرادوا ان يثبتوا حكم المظليفة على الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم
حاضر واقامة البينة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر انتهى بالحاصل أن الحكم المرفوع لا بد أن
يكون في حادثة وخصومة صحيحة كما صرح به العمادى في الفصول والبرازى في الفتاوى قالوا
وهنا شرط لنفاذ القضاء في المجتهدين وهو أن يصير حادثة تجري بين يدى القاضي من خصم على
خصم حتى لو فات هذا الشرط لا ينقد القضاء لانه فتوى انتهى قال ولا بد في أمضاء الثاني لحكم
الاول من دعوى أيضا كما سمعت ثم نقل عن البرازية قاضى بلدة حكم على رجل بعمال وسجل ثم
مات القاضي ومثله عزله وأحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضاء الاول
أجبره الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا انتهى فانظر الى قوله وأحضر المدعى
المحكوم عليه ففسيه اشتراط احضار المدعى عليه لصحة القضاء عليه ثم قال ولو شهدوا أن قاضيا
من قضاة البلدة قضى بهذا المال لا يحكم به ثم قال في الجرد اعلمت ذلك ظهر أن التنافيذ

مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب
أبى حنيفة فحكم بغيره يكون
مخالفا ولا ينقد

مطلب التنافيذ الواقعة في
زماننا بشهادة رجلين غير
معتبرة

الواقعة في زماننا غير معتبرة لصلورها بلا دعوى وحادثه وانما يقيم صاحب الواقعة سنة تشهد على حكم القاضي الاول فلان يكتب له القاضي الثاني أنه اتصل به حكم الاول ونفذ ولا شك أن دعوى القضاء حادثه من الحوادث فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث وهو أن تكون من خصم على خصم حاضر وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه الإجماع على أن حضور الخصم المذمى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى قاضيجان انما نفذ القضاء عند شرائطه من الخصومة وغيرها فاذا لم توجد لم ينفذ انتهى وقد ذكر في الفواكه البدرية قد كنت ابتليت بشئ من الحكم قبل التصور وكنت لذلك أن آخذ بحظ وافر من الهذر والتور الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا الباب ومن أجل النعم في النظريات الشرعية الهام الصواب فنظمت هذين البيتين ضبطاً لاطراف القضايا الحكمية وجعاً لآبواب الحوادث الشرعية البديان هما

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

ثم قرر في بحث الطريق فقال وبما قررناه يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء أن يصير الحكم حادثه أى في حادثه والمراد به الخصومة الصحيحة وهي انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم شرعي على خصم شرعي ويشترط لعمتها حضور الخصم المذمى عليه الى آخر ما ذكره مما لا نزاع لاحد فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا مات القاضي المأذون له بالاستخلاف هل تنزل نوابه أم لا (أجاب) قد قطع فقيهه النفس قاضيجان في فتاواه بأنهم لا ينزلون بموته وعبارته واذا مات الخليفة لا ينزل قضائه وعمله وكذا لو كان القاضي مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف غيره مات القاضي لا ينزل خلفته انتهى وفي البرازية وفي المحيط مات القاضي اعزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة اذا عزل القاضي قبل ينزل نائبه واذا مات لا والفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان أو العامة وبعزل نائب القاضي لا ينزل القاضي وفي الاشياء والنظائر بعد ذكره لجله من النقول قال فقرر من ذلك اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا ينزل بموته بالاولى لكن علل بأنه نائب السلطان فيدل على أن النواب الا ان ينزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحد الا ان نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضي في زماننا ينزل بعزله وموته فانه نائبه من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأجد وعندنا أنه نائب السلطان وفي التارخية أن القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القضية لومات القاضي أو عزل يبق من نصبه على حاله ثم رقم ببق فيما انتهى كلام الاشياء فقوله لكن جعل في المعراج الخرد لما قاله ابن الغرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في أنفع الوسائل نقل عن البدائع ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خلفته لانه نائب الامام في الحقيقة لانه نائب القاضي ولا ينزل بموت الخليفة أيضاً كما لا ينزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني انتهى يعني بالوكيل الثاني الذي وكله الاول باذن الموكل لانه صار في الحقيقة وكيلاً عن الموكل

مطلب اذا مات القاضي
المأذون له بالاستخلاف هل
تنزل نوابه أم لا

لا عن الوكيل الاول وقد عللوا عدم عزل القاضي بموت الخليفة بأن الخليفة نائب عن المسلمين في تقليده للقضاء والمسلمون على حالهم فلا ينزل القاضي بموت النائب يعني السلطان الذي هو نائب عن المسلمين فأتى بتجمل قول ابن الغرس انهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح كلامهم قاطبة بأنه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث أذن له بالاستخلاف ومع قوله في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأجد وعندنا أنه نائب السلطان وما معنى قول صاحب الاشياء ولا يشبههم أحد إلا أن أنه نائب السلطان مع تسريح جهابذة العلماء بأنه إذا كان القاضي مأذوناً له بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم إلا إذا صرح السلطان بعزل النواب بموته أو عزله بأن قال في منشوره إذا مات أو عزلت فقد عزلت خلفاء فانهم ينزلون بعزله لأن القضاء والعزل منه يقبلان التعليق ومحاصر حوايه أيضاً ان القضاء يقبل التخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم إلا السلطان أو من أذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء والعزل الا منه والله أعلم (سئل) في مفت ينفع المسلمين بالفتوى وغيرها بالقول الصحيحة من الكتب المعتمدة بإجازات مشايخه الذين علموه العلم والعمل به ولم يعلم وجه ما كونه ماجناً فهل للقاضي أو غيره أن يجبر عليه وينعنه عن نفع المسلمين بالفتوى أم لا يجوز له ذلك وهل فعل القاضي هذا شرع محمد بن عبد الله أم شرع الجهال بلامين وهل إذا كان ماجناً وثبت عليه ذلك وجبر عليه القاضي وأفتى بعد الحجرتين قواه ويعمل بها كصريح به في الدرر والغرر نقلاً عن البدائع أم لا والحال ان المفتي في بلاد دخلت عن مثله علماً وعلاً وما يستحق من يسعى في الحجرتين عليه ومن يعينه على ذلك من الله تعالى دنياً وأخرى وهل يؤجر ويثاب من يعين ذلك المفتي على نفع المسلمين بالفتوى من الحكام وغيرهم أم لا بينوا النسا جواب الواضح ليفهمه كل صالح وطالح وهل إذا دخلت بلاد من عالم ترجع المسلمون في أمور دينهم ودنياهم اليه تجوز المهاجرة منها إلى بلاد يافجود العلم أم لا (أجاب) لا يجوز منع المفتي الموقوف به في دينه وعقافته وعقله وصلاحه وعلمه وفهمه بالسنة والآثار وجوه الفقه والتجديد والاختيار لأن فيه منع التكليم بما نزل الله تعالى العزيز الجبار ومن كتم علماً ألجم بلجام من نار وكفى في منع ذلك قول الله تعالى ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات الآية ومثلها كثير في افادة حرمة المنع من الآيات الزاجرة المانعة من اخفاء الحق والفتوى جعلت لاستجلاء ما خفي ودق عن افهام المكلفين وإذا تعين شخص لها صارت فرضاً في حقه يبين فكيف يمنع عما هو فرض عليه لا قائل به من المسلمين ولا جعت بمشريعة من الاولين والآخرين وإذا أفتى بما هو الصواب بعد الحجرتين وله الثواب وإذا أفتى قبل الحجرتين بالخطأ لا يجوز وان تعمده فعليه العقاب وإذا كان المفتي بالوصف المرقوم فلا شبهة في حرمة الحجرتين عليه وإثبات الاثمن من حجر ولكن أعان وأوصل الآية اليه ومن لم يكن موصوفاً بما ذكر وكان ماجناً فالحجرتين عليه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والحجرتين حسي وليس المراد المعنى الشرعي المانع من تقوا التصرف شرعاً وأما المهاجرة لتعلم العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المندوب مندوبة والاغانة على الطاعة طاعة والفتوى طاعة والاغانة عليها مثلها والكلام يطول على ذلك فلنقتصر على ما هو المسؤول والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر وكالة عامة عن زيد الغائب أو أطوا منها اليه وصولاً إلى كل ماله فانكرها المدعى عليه فأقام المدعى بينة بذلك وحكم بها القاضي المتداعي لديه فأخذ المدعى في الدعوى

مطلب في حجر القاضي على المفتي ماجناً أو غير ماجن وفي فتواه بعد الحجرتين

مطلب في بلاد دخلت من عالم يرجع اليه المسلمون هل تجوز المهاجرة منها

مطلب ادعى على آخر وكالة عن زيد الغائب

على غرماء الغائب وقبض ديونه والاقرار والابراء والانكار حتى ألتف الغالب من أموال الغائب هل ينفذ حكم القاضي في ذلك وينفذ تصرفات الوكيل على الغائب أم لا (أجاب) دعوى الوكيل على الغائب مجردة عن دعوى عين أو دين على المدعي عليه لا تصح ومثله الدعوى على الغائب مشهورة وفي غالب كتب المذهب مذكورة واختلف التصحيح والافتاء فيها فني يجمع الفتاوى نقلا عن المتنق أنه لو قضى على الغائب لا ينفذ عليه الفتوى ومثله في كثير من الكتب وفي الزيلعي أن نفاذ القضاء على الغائب يتوقف على امضاء قاض آخر وصححه وتبعه المحقق ابن الهملم في شرح الهداية وقال بعضهم لا ينفذ ولو أمضاه ألف قاض لئلا يتطرقوا الى هدم مذهب أصحابنا هذا في الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية في السابع من كتاب أدب القاضي ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين أن يرهن على الوكالة والمال قبلت وإن أقر يعنى المدعي عليه بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البينة على المال لأنه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لأنه ليس بجعة في حق الطالب وإن أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لأن التخليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم يوجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصاص أنه يخلف على الوكالة والاول أصح ولو أنكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها انتهى وقوله كأنكار الوكالة وحدها أى في الاستخلاف وجرى إن الخلاف فأنظر الى قوله لأن التخليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم يوجد هذا مع دعوى قبض دين أو عين فكيف في مسئلة المجردة عن دعوى احدهما قالوا يجب على أهل الديانة القضاء والافتاء بعدم نفاذ القضاء المذكور لكونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد صرح العلماء قاطبة بوجوب النظر الى الغائب خشية التواطؤ على اتلاف ماله بالاتعالات والدعاوى الباطلة والله أعلم (سئل) من استلام بول دار الملك بما صورته فيما إذا وكل زيد عرا وكالة مقبدة بخصومة قبض دين في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة أخرى وكتب الوكالة في مكتوب قاضي بلدة الى قاضي بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكيله أنه لا يدعى بغير وكالة المقبدة بخالف عمرو أمر موكله وكتب مكتوب القاضي وأقام بينة وادعى به أو وكالة عامة عن زيد فأنكر بكر ذلك فأثبت عمرو الوكالة العامة في وجه بكر وسكنهم بها القاضي فهل تكون دعوى عمرو بخلاف أمر موكله زيد فضولا وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحا وإنفاذا في ذلك وفي هذه الصورة بناء على الوكالة العامة لتعنى عمرو والوكيل وأخرج الكفيل من الكفالة وأبرأ ذمة بكر من بعض الدين المزبور لزيد وقبض من بكر مقدارا وقسط الباقي الى سنين عديدة وأقر عمرو أنه لم يتأخر لموكله زيد سوى المبلغ المقسط على بكر لا غير وأبرأ ذمته وكفيله من كل حق لزيد قبلها وحكم بها القاضي مع أن لزيد ما على بكر غير الذي وكاله به وعمرو فهل يضمن عمرو ما ألتف وأبرأ من ذمته المديونين بتعديه بعد حكم القاضي في ذلك أم لا (أجاب) دعوى الوكالة المجردة عن شخص غائب من غير خصم لا تصح فاقامة عمرو والمذكور بينة وادعائه بها وكالة عامة عن زيد وإنكار بكر ذلك أى كونه وكيله وكالة عامة مما لا تدخل تحت الحكم فلا يصح الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرازية واللفظ لها ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين أن يرهن على الوكالة والمال قبلت وإن أقر بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البينة على المال لأنه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لأنه ليس بجعة في حق الطالب وإن أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لأن التخليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم

مطلب القضاء على الغائب لا ينفذ

مطلب ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين الخ

مطلب الواجب القضاء والافتاء بعدم نفاذ القضاء على الغائب
مطلب وكل زيد عرا وكالة مقبدة بخصومة في بلدة أخرى الخ

مطلب ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أن يرهن عليها ما تقبل وإن الخ

توجد لعدم ثبوت الوكالة وإن أنكر الكل فهو كأنكار الوكالة وحدها انتهى فقوله لان
 التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم يوجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالاولى
 فافهم. ومن صرح بأن التوكيل لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع الفصولين في الفصل
 الخامس في القضاء على الغائب راجعاً للفتاوى الصغرى وفي معين الحكم للطراباسي في الفصل
 الاول من القسم الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم الدعوى
 الصحيحة أن يدعى شياً معلوماً على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم أمراً من
 الأمور قال وانما شرطنا كون الدعوى ملزمة حتى أن من ادعى أنه وكيل فلان وأنكر فلان
 لا تسمع هذه الدعوى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا تنفذ هذه الدعوى فأنتهى
 (أقول) تعذر ليدعى ذكر أمراً أولاً وهو ظاهر في الموكل ولو كانت الدعوى على غير الموكل فأنشأ
 ذكر أمراً يتصور الحكم فيه فافهم. وحيث قلنا بأنه لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شيء مما فعله
 الوكيل لانه قضاء على الغائب بغير طريق شرعي يستند الى دليل اذ علماؤنا راجعهم الله تعالى
 لا يسمعون بالقول بجواز القضاء على الغائب ولو أمضاه ألف قاض اذ لو سمعوا به لتوصل الناس
 الى أموال الغائبين بمثل هذه الاحتمالات الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة واتخذوه ذريعة
 للباطل وطريقة موصلة الى أموال الغائبين لا سيما في هذا الزمان الخائف لزمان الاوائل فإن
 السلف كانوا اقواما صالحين يؤمن معهم من التزوير والتليس والافتعال والتدليس فالواجب
 على أهل القضاء والافتاء الآن الدفع في نحو هذه الضلالات الموبقة والمخالات المضرة لعباد الله
 تعالى هذا وأما السؤال عن ضمان عرو فالجواب عنه ان كل شيء أتلفه مباشرة بفعله فهو
 ضامن له ومع الضمان يلزمه التعزير والهوان لا تركابه المعصية الموجبة لغضب البيان وأما
 ما تعلق بسبب حكم القاضي فلا يلزمه الضمان وبكيفية عذاب النيران وعند الله تعالى يجتمع
 الخصوم والله أعلم (سئل) في رجل أقام عند القاضي شاهدين شهدا أنه وكيل عن فلانة
 الغائبة في بيع محدود وباعه فانكرت الوكالة هل القول قولها يمينها ولا تمتعها الشهادة
 المذكورة أم لا (أجاب) القول قولها يمينها ولا تمتعها الشهادة المذكورة لما تقرر
 في المذهب من أمر الشهادة على الغائب والحكم عليه. وقد ذكر في الخامس من جامع
 الفصولين ما يشق الغليل وينق الجهل عن هو به عليل والله أعلم (سئل) في رجل مات
 مديوناً لغير ما متعددين وقد كان رهن بدين أحدهم مشاعاً الى نائب قاض شافعي وأظهر المرتين
 محضراً كتب لديه ونفسه الحكم بعخته ولزمه هل اذ ارفع لقاض حنفى يحكم بحجده ويختص
 المرتين به في وفاء دينه أم لا (أجاب) المقرر عند علماء الحنفية أنه لا اعتبار بمجرد الخط ولا التفات
 اليه اذ حجج الشرع ثلاثة وهي البينة أو الاقرار أو التكول كما صرح به في اقوالنا الحاشية فلا
 اعتبار بمجرد المحضر المذكور ولا التفات اليه الا اذا ثبت مضمونه بالوجه الشرعي أعني باحدى
 الحجج الشرعية المشار اليها وان حكم الشافعي بعد دعوى صحيحة شرعية فإن لم يكن كذلك فلا
 بعد حكماً وجعل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي الاشياء والنظر في قاعدة الاجماع لا ينقص
 بمثله ما نصه الثالث لا فرق بين الصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط بأن وقع التنازع
 بين خصمين في الصحة فيحكم بها كان الحكم بها صحيحاً وان لم يقع تنازع بينهما فلا انتهى
 وقد ظهر بذلك أنه ان وقع التنازع في صحة الرهن المذكور بين يدي القاضي المتقاضى الى الحكم
 الشافعي به بعده صح وارتفع الخلاف والا فلا يختص المرتين به اذ لم يوجد ذلك والله أعلم

مطلب في الدعوى الصحيحة

مطلب علماؤنا لا يسمعون
 بالقول بجواز القضاء على
 الغائب ولو أمضاه ألف قاض

مطلب أقام شاهدين انه
 وكيل عن الغائبة في بيع
 محدود وباعه فاذا أنكرت
 الوكالة القول قولها

مطلب في رجل مديون رهن
 تحت يد أحد الغرماء مشاعاً
 وأظهر المرتين الخ

مطلب حجج الشرع ثلاثة

مطلب حكم الشافعي لا بعد
 حكماً الا اذا وقع بعد دعوى
 صحيحة

مطلب اذا مات وعليه ديون
وله ثلث بيت بامر القاضي
بيعه فان امتنع الوارث يبيعه
القاضي الخ
مطلب في رجل اشترى من
وكيل امرأة شقصا من
عقارات أخذها لها وكيل
آخر بالشفعة فادعى المأخوذ
منه بطلانها الخ

مطلب في امرأة طلبت
مهرها من وارث زوجها ولم
يترك الادار الا يحبس لبيعها
مطلب اذا حكم حاكم
بالشفعة فحكم آخر بعدم
صحتها مستندا الى ان الارض
الخارجية لا تقع الشفعة
بها فحكم الآخر غير صحيح
والاول على حاله وسأني ثانيا
في سؤال آخر

مطلب اذا كان بعض
العقار وقفا وبعضه ملكا
فان بيع الملك ففيه الشفعة
مطلب أرض الخراج
والعشر مملوكة يجوز بيعها
ووقفها وتورث وأما أراضي
بيت المال لا يجوز وقفها
ولا بيعها

(سئل) في رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لا غير فالحكم (أجاب) بامر القاضي ورثته
بيعه ووفاء الدين من ثمنه فان امتنعوا من بيعه حسبهم لبيعوا وإذا لم يبيعوا يبيعه القاضي
بنفسه أو ينصب وصا يبيعه وقيل يجبرهم القاضي على بيعه اذا طلب غرضه ذلك والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من وكيل امرأة شقصا من عقارات كان أخذها لها وكيل آخر عنها
بالشفعة وتصرف فيها مدة سنين فادعى المأخوذ منه بالشفعة على الوكيل الاخذ بالشفعة
بطلانها لكون الارض وقفا وأوليت المال فجبرددعواه عليه بذلك حكم بطلان الشفعة من
غير بينة تشهد له بعد عاه ومن غير اصدار دعوى على المشتري المتصرف هل يصح هذا الحكم
والحال هذه أم لا (أجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذا الخصم هو المشتري الذي
بيده المبيع والوكيل المذكور فلا يصلح مدعى عليه كما هو واضح انظر هو هذا مع قطع النظر
عما هو لازم الدعوى من البينة أو الاقرار أو النكول فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه
الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله أعلم (سئل) في وارث لم يجد خلف مورثه سوى دار
وزوجة الميت تطلب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول أبيع حصة في الدار وأقضي ذلك
هل يحبس أم لا (أجاب) لا يحبس والحال هذه والله أعلم (سئل) في كروم مشتركة بين جماعة فيهم
يقيم باع طائفة منهم حصصا لهم مشاعة أرضا وغراسا من شخص وكتب بذلك صل لدى القاضي
بلغت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة فور باوعها فحكم القاضي لها بذلك مستوفى الشروط
ثم وكلت رجلا في بيع ما أخذته بالشفعة لرجلين فباعهما وكتب به صل لدى القاضي فادعى
المشتري الاول المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين لدى قاض ان الاخذ بها باطل بسبب
ان الارض خارجية وفيها قيراط وقف خارج عن المبيع وذلك موجب لبطلان البيع الصادر
بعد الاخذ بها وسأله الحكم فحكم بطلانها وبطلان البيع الصادر بعد هامة على كون
الارض خارجية وفيها قيراط واحد موقوف فهل حيث كان اعتماده في الحكم على عدم صحة
بيع الارض الخراجية وان فيها قيراطا وقتا ينقض شرعا أم لا (أجاب) نعم ينقض والحال
هذه باجاء على تناقض ان الارض الخراجية مملوكة لاهلها يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا
عن الميت وتؤخذ بالشفعة والموت والشروح والفتاوى قاطبة قد صدر حواججه أخذها
بالشفعة وكذلك صرحوا بأن العقار الذي بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك ففيه الشفعة
واذا بيع الوقف لاشفعة فيه يبطلان بيعه اذا بيع بجواره ملك لاشفعة له بالحوار وانما الشفعة
بالمالك واذا كان بعض العقار وقفا وبعضه ملكا وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب
الاخذ بالشفعة له ما يستشفع به كشرعة في المبيع وفي حق المبيع أو جوار أو ما للوقف فلا
يؤخذ بها ولا يأخذها وفي التنازع في فصل احياء الموات من كتاب الشرب وأرض الخراج
مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا كسائر أملاكه كافي فتاوى
العناية انتهى وأما الاراضي التي لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي أراضي بيت المال فافهم
والله أعلم (وسئل) عنه أيضا عاصورته في كروم بها قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم بينة
باع بعضهم ما ملكه أرضا وغراسا لرجل لدى قاض فبلغت البينة وطلبت الاخذ بالشفعة فورا
لدى القاضي فحكم لها بها ثم باع ما أخذته به من رجلين لدى قاض ثان وحكم بصحة بيعها
الواقع بعد حكم القاضي الاول بالشفعة ثم ادعى المشتري المأخوذ منه بالشفعة على أحد
المشتريين منها لدى قاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان أراضي الكروم خارجة

وان قراط الوقف يمنع صحة البيع في الملك والاخذ فيه بالشفعة لشبوعه فحكم القاضي
 المذكور بطلان الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد المبيع على المشتري
 الاول هل نقضه الحكم المتقدم بسبب ما ذكر صحيح واقعه في محله أم لا (أجاب) حيث كان الحكم
 المزبور بسبب الاستناد الى كون الارض خراجية وان بها قراطا وقتها فهو غير صحيح اذ حق
 الشفعة ينشئ على صحة البيع والارض الخراجية ملك لا تصحابها يجوز لهم بيعها ووقفها
 وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة باجماع علماء ثنائوا وكذلك بيع الحصة الشائعة للملوك مطلقا جائز
 سواء كان الباقي مملوكا أو وقفافؤخذ بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بصحة وقف المشاع أم لا
 اذ البيع وقع على الحصة المملوكة لآعلى الوقف ولا فائول بعدم صحة بيع حصة الملك حتى تمتنع
 الشفعة فيها ولو طلب المالك القسمعة مع الواقف أو قيمه يجاب الى القسمعة واذا باع المالك قبل
 القسمعة ملكه جاز والشبوع باق كما كان ولا يضر ابتداء ولا بقاء في صحة بيعه على قول الكل
 أما على قول أبي يوسف فليكونه قائلا بصحة وقف المشاع وأما على قول محمد فليكونه يقول بعدم
 صحة وقف المشاع من أصله وأما بيعه فجمع على صحته والعجب من الحكم بقض الحكم السابق
 ورد المبيع على المشتري الاول ولو ضر الشبوع لما ردت عليه والحكم السابق لا ينتقض باللاحق
 مع توفير شرطه لاسماع بطلان الاستناد المذكور فالحكم السابق والحالة هذه ماض
 لا يرد عليه باللاحق اتقاض الامر فيه أو نضح من ان يشرح والله أعلم (سئل) في امرأة
 حبسها القاضي دين لرجل فهرت من السجن هل يضمن السجن ما عليها من الدين لرب
 الدين أم لا (أجاب) لا يضمن السجن لعدم وجوب الضمان اذ ليس هناك ما يوجب من بدل
 عين مستهلكة أو عمل كاجرة أو عفة دكيع وقول بعض علماء السجن القاضي حتى رجلا
 من المسجونين حبسه القاضي دين عليه فله دين ان يطالب السجن باحضاره لاراحة نفسه
 ثبت الضمان لما ثبت ان ذلك عند التقصير في الحفظ والتخليه من غير حفظ ملزمة بمطالبة
 الاحضار لا بما يذمة الحبوس اذ لا وجه لضمانه له شرعا فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
 مات في غير بلده بناحية معينة وله ابن قاصر في بلده فنصب قاضي الناحية التي مات فيها
 الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا أيضا
 فأى الوصيين يقدم على الآخر والحال أن كلاما من القاضيين مولى من قبل السلطان في محل ولايته
 يختص بهما دون الآخر (أجاب) أما نصب قاضي البلدة انتهى فيها القاصر وصيا فلا كلام في
 صحته وأما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب القاضي وجود التركة أو بعضها فيها فان لم يكن بها
 تركة لا يصح نصبه قال في التارخانية رامن المعصط واذا نصب القاضي وصيا في تركة اليتام
 واليتام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته أو كانت التركة في ولايته واليتام لم يكونوا في ولايته
 أو كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الاعنة أنه قال بضع النص على كل
 حال ويصير الوصي وصيا في جميع التركة انما كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام
 على السغد ي ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا انتهى وشرط صحة نصب
 القاضي الوصي ان يكون ذلك منصوفا عليه في منشور من السلطان كما صرح به في جامع
 الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقلة وكلت رجلا لاني زوجها من رجل
 فزوجها مع وجود أبيها الصالح للولاية ودخل بها وطلقها ثلاثا فزوجها له الاب قبل التحلل
 فحكم الشافعي بصحة انسكاح الثاني هل ينفذ ويرفع الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه أم لا
 وارفع الخلاف

مطلب اذا طلب المالك
 القسمة مع الواقف يجاب
 لذلك

مطلب لاضمان على السجن
 اذ اهرب المديون من الحبس

مطلب في رجل مات في غير
 بلده وله ولد قاصر في بلده
 وكل من قاضي البلدين
 نصب وصيا
 مطلب ليس للقاضي نصب
 الوصي الا اذا نص له على
 ذلك في منشوره

مطلب في بكر بالغة زوجها
 وكيلها مع وجود أبيها
 فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها
 له قبل التحلل فحكم الشافعي
 بصحة النكاح نفسه حكمه
 وارفع الخلاف

(أجاب) قد أجمع العلماء ان القضاء في المجتهدات اذا صدر عن يراه نافذ واذا رفع الى من لا يراه لا يجوز ان يسطه والمحل القابل للاجتهاد ما لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة عما هو محل الاجتهاد وصرح كثير من علماءنا في النكاح بلاولى لوط لفظها ثلثا وبعثه الحنفى الى شافعى ليعقد بينهما قبل المحلل ويحكم بالعدة جاز لولم يأخذ الامر بالمأمور شيئا وبهذا الحكم لا يظهر ان النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع الفصولين راجعا للمختلفات القديمة للشافعى وفتاوى النسفى والله أعلم (سئل) في العرب والتركمان الذين يقتنون الكلاب لاجل الاصطياد وحراسة النيت وحفظ المواشى قلغ في أو انهم هل اذا قلتم بانهم عند الائمة الثلاثة أى حنيفة والشافعى وأحمد تنجس ما أصابته بفسه أو يسلل أصاب جلدها وبخاسه أو رها وعند الامام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما كات أو شربت طاهر وانما يغسل الاناس بعد ما يجوز ان ذكر تقليد الامام مالك في ذلك حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا مندوحة عنه أم لا وما حقيقة التقليد لمن أراد في مسئلة اضطر اليها على خلاف مذهبه (أجاب) نعم يجوز ان ذكر تقليد الامام مالك لانه يجوز للمقلد تقليد غير امامه من الائمة الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرط أن يستوجب جميع ما يوجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلا اذا قلد الامام الشافعى في الوضوء من القلتين فعليه أن يراعى النسبة والترتيب في الوضوء والساجدة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة اجماعا نقل ذلك الشيخ عبد الرحمن العمادى الدمشقى في مقدمته المسماة بهداية ابن العماد لعباد العباد وكذلك يقال اذا قلد مالك في مسئلة الماء الذى تلغ فيه الكلاب لقوله بطهارة وطهارة الكلاب فعليه ان يلتزم جميع ما يوجب الامام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والتزهد عن ذلك أبلغ في الديانة وأحرى وأمثل في الصيانة والسلامة عن تبسع الرخص والكف وعدم الاخذ في كل مسئلة بقول مجتهد قوله أخف فان ذلك موجب التمسك والوقوع في الاثم كما نصت عليه الائمة الثقات الاعلام ووقع في الاصول والفروع في ذلك كثير المقال وجرى بين النجول من العلماء عظيم المجال فلا نطيل بذكر ذلك وأما التقليد فهو الاخذ بقول الغيرين غير معرفة دليله كما صرح به أصحاب الاصول حنيفة وشافعية والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت بالبين الشرعية أن غله الوقف في رضى معلوم سوى بين زيد وعمر وقضى القاضي بذلك بينهما اثبوت القرابة الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول من حصة المحكوم له وهو عمر زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالزائد الذى تناوله من حصته أم يقتصر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (أجاب) نعم يرجع عليه بما تناوله زائدا عن حصته مدة السنين الماضية والقضاء هنا مظهر ومعين لكونه كاشفا فيستند لما ثبت وعامل حتى نقول يقتصر كما قرره أصحاب الاصول والفروع أيضا فطال به به ويحبسه عليه اذا هو امتنع والله أعلم (سئل) عن بيع المبر اذا حكم بمجوزاته ما يراه هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه وثبت بذلك ملك المشتري له قال في الظهيرية فان باعه وقضى القاضي بمجوزاته يبيع ينفذ قضاؤه ويكون ذلك فسحا للتدبير حتى لو عاد اليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق اه ومثله في كثير من الكتب وقد صرح غالب علماءنا بنفاذ قضاء القاضى اذا قضى بمجوزاته حيث كان ممن يراه لانه فصل مجتهد فيه والقضاء في مثله يرفع الخلاف بخلاف القضاء ببيع أم الولد فان الفتوى على أنه لا ينفذ والله أعلم (سئل) فيما اذا عزل مولا لنا السلطان قاضيا أو ناظرا على

مطلب في التقليد

مطلب اذا أخذ احد المستحقين زائدا عما يستحق ثم ظهر أنه لا يستحق كل ما أخذه وحكم بذلك يرجع عليه بالزائد في المدة الماضية قبل الحكم

مطلب القضاء ببيع المبر نافذ بخلاف أم الولد

مطلب اذا عزل السلطان قاضيا الخ لا يعزل الا بوصول العلم اليه

الوقف أو مدرسا أو صاحب وظيفة تعزل بالعزل هل يعزل بوصول العلم اليه أو بمجرد عزل
السلطان له قبل وصول العلم اليه (اجاب) يعزل عند وصول العلم اليه كما صرحوا به في عزل
الوكيل والقاضي والوصي في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشاهدة به أو بكأنته له كتاب يعزله
أو بأرساله رسولاً عدلاً أو غير عدل حراً وعبد صغيراً أو كبيراً إذا قال له الرسول أرسلني اليك
لا بلغك عزله ولو أخبره فضولي لا بد من أحدث طرى الشهادة أما العدد أو العدة وذلك لما في انعزاله
قبل علمه من الاضرار وهو مدفوع مرفوع بالاخبار والله أعلم (سئل) في رجل غائب عن
بيته لأجل مصالحه وضرورياته ادعى رجل لدى قاض ديناً وعينا وشيئاً من الأشياء فأرسل
القاضي له محضراً ففتش عليه فلم يجد له محل للقاضي أن يخرج امرأته وأولاده من داره
ويختصمها من غير طلب المدعى ذلك منه أو يطلبها بالحكم في ذلك (اجاب) ليس له ذلك بمجرد
عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتماله يمنع الاضرار به وسواء اطلب المدعى
ذلك منه ولا قال في الحاوي الزاهد رامن الفتاوى العضد لعلي السعدي ولعين الأئمة
الكراسي نواري المدعى عليه سبعة أيام أو ثمانية فلم يجده المدعى فطلب من القاضي أن يخرج
امرأته وأولاده من داره ويختصمها لا يجيبه القاضي الى ذلك انتهى وفي الخاتمة فان تعذر على
القاضي استحضاره يكتب الى الوالي في احضاره فان قال الوالي لا اطفر به وسأل المدعى من
القاضي تسعير الباب وانظم عليه فالقاضي لا يجيبه الى ذلك الا أن يأتي بشاهدين أنه في منزله وكذا
صرح في مجموعهم مؤيداً بزيادة نقله عن المحط والمثله كثيرة الوجود في كتب علمائنا ومحل السهر
والختم ان ثبت امتناعه بلا عذراً ما اذا كان امتناعه بعذر فلا قائل به والحال هذه والله أعلم

* (كتاب القاضي الى القاضي) *

(سئل) هل لـنائب قاضي القدس بالرملة أن يكتب لنائب القاضي بدمشق الشام نقل الشهادة
ليحكم بها أم لا (اجاب) حيث ثبت أن السلطان نصر الله تعالى بقرض القضاء الاستنابة ثبت
صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاض مولى من قبل الامام تلك اقامة الجمعة وعند
التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط قال في شرح تنوير
الابصار في بحث كناية قاضي رستاق الى قاضي مصر (أقول) الظاهر أن الخلاف بينهم في هذه
المسئلة مبنى على الخلاف في أن المصير هل هي شرط لتنفيذ القضاء أم لا فحكوا عن ظاهر الرواية
أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يفتى كافي البرازية فبناء على هذا يفتى بقبوله
من قاضي رستاق الى قاضي مصر أو رستاق انتهى على أنه في الحقيقة كأنه كتب قاضي القدس
الى قاضي دمشق اذ كل قائم مقام مستنابه كما صرحوا به في بحث الاستنابة فظهر جواز الكتاب
من نائب القاضي المذكور الى نائب القاضي المزبور والله أعلم

* (باب التحكيم) *

(سئل) في اثنين اذا جعل بينهما وبين زوجته محكمين فاحلوه سنة ومضت هل لهم أن يفرقوا
بينهما اذا طلبت أم لا (اجاب) نعم يصح التحكيم في مسئلة العنين لانه ليس بمحدول لا قود ولادية
على العاقلة ولهم أن يفرقوا بطلب الزوجة والله أعلم

* (باب خلل المحاضر والسجلات) *

(سئل)

مطلب ان كان المخبر بالعزل
رسولاً ثبت العزل مطلقاً وان
فضولي فلا بد من العدة
او العدد

مطلب في رجل ادعى على
آخر فأرسل له القاضي
محضراً فلم يجده لا يحل
للقاضي أن يخرج امرأته
من بيتها ولو طلب المدعى ذلك

مطلب كتاب الثاني الى
القاضي

مطلب لنائب قاض ان
يكتب لنائب قاض آخر
نقل الشهادة ان فوض
السلطان لقضائه الاستنابة

مطلب اذا حكم العنين
وزوجته رجلاً فاحلوه سنة
صح

مطلب ليس لصاحب الميزاب
أن يرفع ميزابه أو يسفله الخ

يسل ما سطحي في ذلك الميزاب ليس له ذلك وكذلك لو أراد أن ينقله عن موضعه أو يرفعه أو يسفله
لم يكن له ذلك وفي الثانية ما هو حري في منعه من ذلك وذلك لأنه تصرف في المشترك بغير إذن
الشريك هذا مع كون الماء كلاً كان شاهقاً كان أشد وقعا وأبعد ميا فتسبغ انتشاره ويكثر
انتثاره ويجرد من الأرض ما لا يحضر التسفل فيمنع عنها شرعاً وليس له أن يسيل ما طمته الحادثة
في الزقاق المشترك باجتماع علماء تناقها على شركائه وإن أثبت قدم ميزاب الايوان لأن سطح
الايوان غير سطح الطبقة وقد علت بصريح النقل عدم جواز النقل فكل من المنع والبقاء لم
يصادف محله بل يصادم ما صرح به هؤلاء الإبطال وما بعد الحق الا للضلال وما للضرر الآن
يزال وقد انكشف الحال والله أعلم (سئل) في محضرين حاصلهما محضر فلان المتولى الخاص
على جانب من الوقف الفضائي وذ كر لثائب الحكم أنه انعم عليه بتوليته وقض غلته وتناول
وظيفته منه وارسل ما بقي للمتولى عليه الكبير أو بعدم تعرض المتولى الكبير بالمرءة معلومة
دفعها له وهي علوفته وبدفعها لمخاضنا للامر الشريف يضمن المدفوع قايمة الحال كبدفع ذلك
ثانياً فلان المذكور نظير علوفته المحوّل بها على القرية فدفعه أخوزيد بالزام من الحاكم المذكور
لكونه وكلاؤه كدفعه في ذلك هذا حاصل ما في المحضرين فهل هو واقع موقعه الشرعي
الموافق لقواعد المذهب الحرر المرمي أم لا (اجاب) ليس ما ذكره الحال هذه واقع موقعه
الشرعي ولا موافق لقواعد المذهب الحرر المرمي إذ لا يتخلوا ما أن تكون الاجارة من المتولى
الكبير وقعت صحيحة نافذة لكونها ابتداءً أم لا فإن كان الأول فقد برئت ذمة زيد المستاجر بدفع
الاجرة السماسة في العقد فلا يصح تضمينه وإن كان الثاني فكيف يامرءه الحاكم بدفعها ثانياً
والواجب في غير الصحة النافذة أجر المنسل لا المسمى باجتماع أئمتنا وإن أحقنا الناظر الكبير
بالقضوي في عقد الاجارة وجعلنا فلان المتولى الخاص بطلبة الاجرة مجزئاً فالاجارة اللاحقنة
كالوكالة السابقة وبه يصير المتولى الكبير كالوكيل عنه والقبض للوكيل لا للموكل في بيع الاعيان
والمنافع فيبراً المستاجر بالدفع اليه باجتماع أصحابنا وقد أجمع المتون والنسوح والقناوى على
أن الحقوق فيما يدفعه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل كسليم المسع
والمستاجر وقبض الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك
فكيف يضمن الاجرة وقد أوصاها الى من له ولاية قبضها هذا ولا يتعلل كون المدفوع للمتولى
الكبير علوفته بعينه لعدم تعيين النقود في العقد ودان عنت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكه عليه
ومثل هذا لا يقع عن تصور بل عن محض تهوّر وحيثما كان المحضران بهذه الصفة المشروحة
فهما باطلان داخضان اذ لا وجه للضمن والله أعلم (سئل) في صورة محضر مقصد في السجل
ملخصه ثبت لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان
اللذين عرفهما القاضى وقبل شهادتهما بعد التزكية بمعرفة قضاة فلانة بنت فلان وأنها استحق في
ربيع وقف جد هلالها فلان بن فلان اتفق لها عن والدتها فلانة بنت فلان الواقف وان الحرمة
المذكورة والد فلانة بنت فلان الواقف المزبور بنو ناسر عا وحكم بموجب ذلك حكماً مسوّلاً فيه
بعد تقديم دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستأجر المعصرة الفلانية بمحلة الفلانية
الجارية في الوقف ومطالبته بقرش واحد من أجر المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف
المستأجر بالاجرة وأنها في ذمته وانكاره استحقاق المدعى المذكور وسؤال وجواب واعذار
شرعى في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره شرعاً وذلك بعد اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف

مطلب في محضرين

مطلب في محضر

المذكورة المقيدة في السجل فوجد بها اسم الحرمة المذكورة جدة المدعى ربيع وقف جده
لامه الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدته بنت الواقف فلما كان الحال على هذا المنوال وبنت
مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين أمر مستأجر المعصرة بدفع القرش المعترف به من
الاجرة للمدعى المذكور فامتثل ذلك المستأجر المذكور امتثالاً لشرعياً جرى ذلك في تاريخ كذا
فهو في هذه الدعوى الصادرة على مستأجر المعصرة المذكورة صحيحة فيكون المحضر المذكور
صحيحاً أم لا فلا يصحكون صحته أو هل ثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في
السجل بغير برهان أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى على مستأجر المعصرة بإجماع علماء شارحهم
الله تعالى لا سيما مع اعترافه أنه مستأجر وهذه المسئلة من مسائل خمسة كتاب الدعوى وأطبقت
المتون والشروح والفتاوى على أنه إذا أقر المدعى أن المدعى عليه مستأجر لا تسع عليه الدعوى
ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحية خصمه للدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الغلة انما هو
على الناظر المتكلم عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر المذكور صحيحاً لانه حكم على غير
خصم اذا استحقاقه الغلة ووقوف على ثبوت نسبه بالواقف ودعواه على المستأجر باطله لا بإجماع
أئمتنا لعدم ثبوت نسبه بالشهادة على المستأجر لانه ليس خصماً في ذلك بالإجماع على أنهم صرحوا
بان المستحق للدعوى له على متقبلي حوائث الوقف باستحقاقه في غلة ما هو متقبله انما يكون ذلك
للسناظر وما ذنبه ولا نادر هناك دعى عليه ولا ما ذنبه في نفس الغلة فبالك في عين الوقف فكيف
يثبت بدعواه أنه مستحق عليه دفع الغلة ما ادعاه من السهام فيما عليه والمتقبل لا يدخل له في اثبات
انفسب ولا علقه بوجه من الوجوه فالمحضر بلارب باطل لم يثبت به حق للمدعى والحال هذه
والخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بمكوث الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان
القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البينة أو الاقرار والنكول يكفي اقرار الخاتمة وقد نقله الشيخ زين
في أشباهه ونظيره في أول كتاب القضاء والشهادات وأنشد

فما طست خمسة الدعوى * بل امتلأت بها كتب الفتاوى

كذلك في المتون مع الشروح * على الوجه الصحيح بالاجروح والله أعلم
(سئل) في محضر ورد من نائب الحكم عدينة السيد الخليل عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين
صلوات المهيم الجليل ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان بانه جده كرمه وقطع اغصان دوابه
بارض كذا وقد أضر ذلك بحاله فسئل المدعى عليه فأنكر فطلب من المدعى البينة فأحضر رجلين
من قريه لحلول شهدا بانه أقر لهما بذلك فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير فهل المحضر المذكور
صحيح سالم من الخلل أم لا (أجاب) المحضر المذكور غير صحيح اذ خلله ظاهر كالتمس لان مجرد
قوله فيه فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام بما أئزم به الشرع
في نفس الامر بدون القاضي فيرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندي
جرى ان ذلك لا يكون حكماً حيث وقع على متدمات الحكم أو بعضها انما بالك بقوله فعرفه أنه لزمه
التعزير الذي هو صريح في الذي أئزم به الشرع فاذا تقرر ذلك وعرفته ظهر لك أن احد
أطراف هذه القضية وهو الحكم مفقود ومما نظم ابن الفرس في الفتاوى كالبدرية

أطراف كل قضية حكيمية * ست يابح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكموم عليه وحكم وطريق

وبنفذوا احد من أطراف القضية بفقد الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكور فافهم

مطلب الخط لا يعتمد عليه
ولا يعمل به

مطلب جذا الكرم

مطلب التحالف

والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى رشود بن رشيد ومرتزوق بن مهنا على مراد بن ابراهيم الحاضر معهما وذلك بخفور يونس المحتسب وقال في دعواهما ان مراد باععهما رطل بن بقرشين فوزنه بازارا بشا فوجده عشرة أواق ونصف أوقية وطالبه بالبقية فانكر خلف المدعين أن مراد باععهما البن بالقرشين البين الشرعي ثم حضر رجب بن الخاش وأقر أنه الذي باع لهما البن المذكور صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للعاكم الشرعي أنهما باعا البن الرطل عشرة أواق ونصف اوانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنه يلزمهما التعزير فطلب السوابني تسطير ذلك بعد السعي اليه بما قبل يلزم الساعي التعزير البليغ وضمن ما غرما شرعا لم لا (أجاب) اعلم ان المحضر المذكور لم يؤسس على الوجه الشرعي المشهور لان المدعين ذكر في دعواهما أنه باععهما رطل بن بقرشين وهو من قسم الموزون كما نشاهده ولا بد من ذكر نوعه وصفته ولا يعلم ذلك بقوله فوزنه بازارا بشا لاحتمال انفراد وكل ما ذكرناه شرط لصحة الدعوى وقوله خلف المدعين بعد قوله فانكر دليل على الجهل المفرط في كتابه وقاضيه اذ يجري التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله وان عجزا يعني عن البرهان ولم يرضوا الخ ومن الاختلاف في القدر ما في الخلاصة معزيا الى المحط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف فيمن باع طعاما بعينه بعشرة وقال بعثك جزا فبعشرة وقال المشتري اشتريت مكايلا يتخالفان وكذا كل ما يكال أو يوزن انتهى فوجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف ثبت بحلف المدعى وقوله ثم حضر رجب بن الخاش وأقر أنه الذي باع لهما البن صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للعاكم الشرعي أنهما باعا البن الرطل عشرة أواق ونصف اوانكارهما والاقرار بعده عرفهما أنهم يلزمهما التعزير الخ لبت شعري من أين ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجر التحالف فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوغ له الحكم بحلف المشتريين ما لم يجر التحالف حسبما نطق الحديث لانه يخالف للعديد الشريف اذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا ولم يكن في الحديث دلالة على وجوب التعزير بمجرد حلف المدعين مع أنه يحتمل الكذب مع أن علماء ناصر حوابع الاصح في مسئلة حلف المدعى عليه واقامة البينة بعد عينه عليه المدعى أنه لا يظهر كذبه فلا يعاقب ولا يعزرف فكيف بما ذكر يعززالرجلان المذكوران عدا الأقال به وأما حكم الساعي في الضمان والتعزير والهوان فمشهور في الكتب مسطور ورفول المتأخرين أفتوا بجواز قتله حتى قال ملك الملوك الناصبي رحمه الله تعالى .

القتل مشروع عليه واجب * زجراله والقتل فيه مقنع

شاهان شه ملك الملوك أبو العلا * نظم الجواب لكل من هو يبرع والله أعلم

(سئل) في محضر حاصله ادعى زيد على عمر وأنه كان هو والمدعى عليه وخالد عقدوا شركة على أن يضع كل مبلغا وأن زيد اسلم عمر المدعى عليه خمسة أوقية قرش وسبعين قرشا وخالد أسلمه نظيرها وأن يضع عمر وثلاثمائة قرش وخمس قرشا وأن خالد المذكور أخذ ماله المزبور وانفصل من الشركة واستمر هو والمدعى عليه شركة بأن يبيعوا ويشترىوا ويعاملا ومهما فتح الله تعالى للمدعى الثلثان والمدعى عليه الثلث وان المدعى عليه باع صبرة خنطة في داخل بيت في بيت المدعى المزبور يلبده بمائة قرش وقاشا مصر يا تسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وتناخله من مال الشركة أربع مائة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعا مصرية ومائة قرش اسدية ويطالبه بالاربعمائة قرش الباقية له من مال الشركة وسأل سؤالا عن ذلك فأجاب بأنه عقد الشركة هو والمدعى وخالد المذكور وأن خالد أخذ ماله وانفصل عنهما وأنه وضع في الشركة

طلب محضر في الشركة

خمسائة قرش واثنين وخمسين قرشا وأن خالدا تسلم مال الشركة وأنكرته تسلم من المدعى المذكور المبلغ المدعى به وإن ثبت ما يدعيه فأحضر كلاما من فلان وفلان فشهدا بأن المدعى والمدعى عليه تحاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر به لكل حساب للمدعى بقيمة المدعى عليه من مال الشركة أربع مائة قرش منها ثلثمائة قطعة مصرية ومائة أسدية فقبلت شهادتهما بعد التزكية ولم يثبت لدى الحاكم المترافع لديه بوثائق شرعية وحكم بموجبها حكما صحيحا مرعيا طلب المدعى الزام المدعى عليه بالمبلغ المذكور وقدره أربع مائة قرش فالزم بذلك الزام شرعيا تاما معتبرا مرعيا وعلى ما هو الواقع سطر فهل هذا المحضر صحيح خال من الخلل والفساد أم هو غير صحيح أو ضو النامافيه وأجيبوا عما يحتويه بإحسن أيضا وأقصد جواب (أجاب) خلل هذا المحضر أوضح من أن يذكر وذلك لما في المذهب قد تقر من أن مال الشركة في يد الشريك أمانة وأن النقد يتعين في الامانات والشركات والغصب والمضاربات وأن قبض الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان وأن شهادة الشاهدات تقبل على السبب لأعلى الحكم وإن الشهادة المترتبة على الدعوى الفاسدة فاسدة وأن الشهادة بسبب حساب جرى بين المتداعيين غير صحيحة كالدعوى بسبب ذلك لأن الحساب لا يصلح سببا لوجوب المال كما هو مصرح به في كثير من الكتب فإذا علمت أن مال الشركة أمانة في يد الشريك فلا يتخلوا ما إن يكون قد تصرف في دراهم الشركة بشراء الأعيان ودفعها في غمها أو لا يكون فإن كان قد تصرف فيه اتصل دعوى عنها بعده لأنه قد صرفها فمأذون له به من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عنها وإن لم يكن قد تصرف فيها فهي أمانة في يده والواجب رد ما بعينه إن تنافسا شركته فكيف تصح الدعوى بها والشهادة عليها بائنه في ذمته وقوله بأبعه صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعى وقاشا مصر ياتسعين قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي تسلمه وتأخر له كذا فأولا الأمانة لا تجوز المقاصصة بها وثانياً قبضها لا ينوب عن قبض عن المبيع الثابت في ذمة المدعى كما هو مقرر مشهور وفي غالب كتب المذهب مسطور لأنها معينة وعن المبيع غير معين فالواجب فيها ردّها بعينها حتى قال بعض أئمتنا ينبغي للمدعى في مثل ذلك أن يطالب المدعى عليه أولا بأحد ارتكك الدراهم فيقيم البينة عليها كسائر التقلبات فالمدعى المذكور لم يذكر تصرف الشريك بالشراء بها حتى يكون حقه في المشتري ولا عدهم وفسخ الشركة حتى يكون حقه في رد عين تلك الدراهم وقوله واستمر هو والمدعى عليه شركة بأن يبعوا ويشتريا ويعاملا ربحا يفهم من ظاهره التصرف وقوله وتأخر له من مال الشركة أربع مائة قرش إلى آخره بعد قوله بأبعه صبرة حنطة بمائة قرش وقاشا يتسعين قرشا ربحا يفهم منه عدمه وقول الشاهدين تحاسبا وكان آخر ما تأخر به لكل حساب للمدعى بقيمة المدعى عليه شهادة الحكم وهي كما علمت لا تصح وكون آخر ما تأخر به لكل حساب للمدعى بقيمة المدعى عليه الخ مسيبا عن قولهما تحاسبا قد علمت عدم صلاحيته مسيبا عنه وإذا لم تصح الدعوى بسبب كون مال الشركة أمانة لا يثبت في ذمة الشريك بلا موجب لثبوتها لا المال المدفوع ولا المشتري به لا تصح الشهادة المترتبة عليها إذ لا بد للشهادة ولو قدر أنها مستقيمة من الدعوى الصحيحة إذ سمعها مني على صحة الدعوى وقد علمت عدم صحتها فإن قلت إنكاره التسليم من المدعى موجب للضمان والثبوت في الذمة قلت نعم لكن لم يحرفه بخصوصه خصومة شرعية وانصاب حكم عليه بعد دعواه ومنازعة فيه والدعوى التي انصب عليها الحكم مجرد تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الإنكار لأنه لا يلاحظ للمدعى

مطلب الأمانة لا تجوز
المقاصصة بها ولا ينوب
قبضها عن قبض عن المبيع

ولا للشاهد ولا للغيرهما وهو الاصل في تأني الثبوت فيها ولم يقع الدعوى به ولا الشهادة عليه
ولا انصب الحكم عليه وكيف يتأني ذلك ولم يكن هو المدعي وعلى تقدير الدعوى به فشهادة
الشاهد بن المدعي والمدعي عليه محاسبا بحضورهما بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر
مات آخر بعد كل حساب للمدعي بذمة المدعي عليه من مال الشركة أربع مائة قرش الخ غير مطابقة
للدعوى مع كونها شهادة بالحكم وهو ليس لهما وانما لهما الاسباب كما شرح هذا مع أن تسعة
أعشار المحضر أو أن يدحشوا حاجة اليه ومن صبح أصبغ في الفقه نظره لخله كنفق الصبيح
والله أعلم (سئل) في محضر صورته ادعى فلان أصالة عن نفسه وولاية عن ابني ابنه الصغيرين
على رجل أنه قتل أباهما الذي هو ابنه عمدا فتكفر فزعم الابن على ما ادعى فكذب القاضي أنه
عزفه أنه يلزمه القصاص تعريفا شرعيا فهل يكون التعريف المذكور حكما يمنع المخالف القائل
بتأخير القصاص الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود الى بلوغ الصغيرين وعمل يكون
القصاص موروثا على فرائض الله تعالى حتى يكون للزوجة فيه حق فيشترط حضور الكل على
طلب القصاص أم لا (أجاب) ما ذكر من التعريف ليس حكما لأن الحكم انشاء الزام وإطلاق
وعزفه في النواكح البدرية أنه الزام في الظاهر على صفة مختصة بامر ظن ومه في الواقع شرعا
ثم قال وقولنا على صفة مختصة فصل احتزبه عن مطلق الزام اذا اعتبر هذا الزام بالصيغة
الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وأنفذت عليك القضاء وفي معنى الحكم المطالب بالسي بعد
تقرير كلام كثير في الثبوت هل هو حكم أم لا فالقول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعاً
هذا في قوله ثبت عندى فكيف اذا كتب فعزفه أنه يلزمه على ذلك القصاص وكل أحد يعرف
أن قاتل النفس المعصومة عمداً بغير حق يقتل يكون حكماً والمسئلة فيها خلاف في قتله قبل بلوغ
الصغيرين فأحسبنا يقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين والشافعي يقول ينتظر بلوغهما كما
حكاه الزبلي فلو حكم بتأخير مشافعي لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لانه ليس من صيغ الحكم
في شيء من ذلك فلم يقع فيه بخصوصه حكم يمنع المخالف والمتقرر أن القصاص يجري على فرائض
الله تعالى فيستحق الزوجه فيه والام كسائر أمواله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص
فلما يعفو البعض فيسقط القصاص وينقلب نصيب الباقيين ما لا ويجرم التعرض للقاتل بالقتل
بذلك لسهو وطه بعفو العا في قل نصيبه أو كثر والحاصل أن التعريف ليس حكماً وان القصاص
يجري على فرائض الله تعالى فكل من له نصيب من الارث في ماله فله مثله في قصاصه ولما كان
لا يجوز إسقاط بعفو أحد منهم فلا بد من حضورهم جميعاً احتي الزوجه لأجل استنفاء القصاص
وكان الواجب السؤال عن الشهود وتركيتهم لاسيما في القصاص فانه باجتماع علمنا واجب
والحاصل أن احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب الكتب مسطور والله أعلم
(سئل) في محضر ورد عليه من دمشق الشام صورته منع محمد افندي ابن أحمد الحنفى ابراهيم
ابن يحيى الوكيل عن عمر بن أحمد الناظر على وقف جدته محمد ابن صاحب القانون المستحق لرعيه
مع من بشركة النابت نو كيله عنه في ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين الوكيل عن زوجته فاطمة
بنت محمد النابت نو كيله عنها في ذلك وفي غيرهما وجوب حجة سابقة وموكلهما وجهه الوقف المرقوم
من معارضة جهة وقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت نظراً أحمد افندي ابن محمد
واستحقاقه في دفعهم مع من بشركة في جميع الحنفية الكائنات بأراضي مقرى الحدود بكذا وكذا
لجرانها في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد بذلك كتاب الوقف المؤرخ المتصل التنفيذ على

مطلب محضر دعوى
قبيل

مطلب القصاص يجري
على فرائض الله والاحتياط
واجب فيه

العادة وأبقى الجنيثة محدودها في جهة الوقف المرقوم ويمكن أحد الناظر المزبور من التصرف
 فيه بالجهة وقف جده أو وقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين بالتسليم من وكيل أحد الناظر
 المدعى مصطفى جلبي وفي المحضر المذكور دعوى الوكيلين المذكورين على مصطفى الوكيل
 المزبور بأن محمد بن محمود فلاح الجنيثين أزال الفاصل بينهما وضمهما بغير طريق شرعي وأن باب
 أحدهما موجود وهو الآن مسدود وأن أحد اقتدى الناظر الذي هو موكل مصطفى جلبي
 يعارض الموكلين المذكورين ويقول إن الباب المسدود الذي هو الآن موجود لجنيثة جرياش
 وإن حدها شرقاً جنيثة الشاردية كما هو معين في الوقفية المبرزة للحاكم الموماليه فابن ابراهيم
 أيضاً كآب الوقف الموكل فيه من السجل فوجد فيه الحد الشرقي جنيثة الشاردية والباب
 المتنازع فيه من جهة الشمال وكآب الوقف يشهد بمحمد الشاردية من الجانب الغربي جنيثة
 جرياش ومن الشمال الطريق وطال النزاع بينهما والتبس كل منهما من الحائط أن يعين من جهته
 للكشف من يعتمد عليه فعين شعبان أفندي فتوجه معه جماعة من المسلمين فوجد جنيثة
 جرياش مشتملة على أرض منخفضة قليلة وأرض عالية شمالية ووجد جنيثة الشاردية أرض
 منخفضة وشماليها أرض وهي في علو من الجانب الغربي ووجد كذلك أيضاً فطلب الكشف
 السنة من المتداعين المذكورين بالحد الفاصل والباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن فلان
 والحرمة فلانة بنت فلان وأختها فلانة وشهدوا بأن الباب الموجود الآن بجنيثة جرياش وإن
 الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي جنيثة جرياش غربي جنيثة الشاردية كان حداً فاصلاً بين
 الجنيثتين بالقرب من الأصول التوت الشاميات الموجودة يومئذ وأزيل وأن باب الجنيثة
 الشاردية أزيل من مدة مديدة لكونه هدم في وقت السيل ثم وقف الحاكم على رأس المكان الذي
 كان به الحد من الجانب القبلي فوجد كوماً من التراب فأخبره ابراهيم بن عثمان بأنه تراب الحد
 المزبور كان فاصلاً وأنه عرف وترك في محله وعاد الحاكم الكشف وأخبر الحاكم الموماليه
 أخيراً شريعياً وحضر لدى الحاكم الموماليه الحاج سري الدين بن ابراهيم البعلبي وشهد على
 وجههما بالحد الفاصل بين الجنيثتين بالحد الذي كان المجلس بالقرب من الأصول التوت
 الشاميات وإن الباب المسدود بجنيثة جرياش وإن باب الشاردية أزاله السيل من قديم الزمان
 شهادة شرعية مقبولة فلذلك منعهم من معارضة جهة وقف جرياش وأبقى ذلك بيد الناظر ويمكنه
 من التصرف فيه كما ذكر أعلاه فهل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعاً أم لا (أجاب) هذا
 المحضر فيه خلل من وجوه متعددة منها أنه لم يذكر فيه الخارج من ذي اليد كذلك لا بد منه
 كما صرح به في الاشباه والنظائر فراجع ان شككت ومنها قوله فيه الثابت بموجب حجة سابقة
 والحجة في كلامه كاعتدائه برقوم وبمثله الحجة لا تقوم ومثله قوله الشاهد بذلك كآب الوقف
 المؤرخ المتصل التنفيذي على العادة وكآب الوقف خط في كاعتدائه برقوم على أن الخط لا يعمل به
 فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لأن القاضي لا يقضي إلا بالحجة
 وهي البينة أو الاقرار أو التمسك وأنت على يقين أنه إذا لم يعلم ذواليد من الخارج فالقاضي
 لا يدرى المدعى من المدعى عليه وإذا لم يعلم ذلك لا يدرى البينة على من منهم ما دعوى الوقفين
 كدعوى الملكين كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وصرح في البحر في مواضع متعددة أنه
 لا يعمل بالتنافيذ الواقعة في زمانها لعدم استيفائها للشروط الحكمية وهي كونها حادثة وقع
 فيها نزاع من خصم على خصم واستوفيت أطرافها الست التي نص عليها ابن الغرس في القواعد

البدرية بقوله

أطراف كل قضية حكيمه * ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم به وله ومحتكم عليه وحكم وطريق

ومنهاد عوى الوكيلين على مصطفى بأن محمد بن محمود فلاح الجنيثين أزال الفاصل وضهما بغير
طريق شرعي وان باب احدهما موجود وهو الا أن مسدود وان أجد افندي الناظر الذي هو
الموكل يعارض الموكلين فليت شعري هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فان كان كذلك فكيف
يصح قوله في آخره وأبقى ذلك سيد الناظر وان كان ذايد كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو
صادر عن غير تعقل ومن جنس الوجه الثاني قوله فيه وأبرز ابراهيم أيضا كتاب الوقف من السجل
فوجد فيه كذا وكذا وليس الموجود فيه سوى خط في ورق ليس من حجج الشرع في شيء ومنهاقوله
فطلب الكشف البينة والمأمور بالكشف ليس له طلب البينة لأنها الحكم ولا يصح الحكم منه
ومنهاقوله فحضر ابراهيم والحزمة فلانة وأختها فلانة وشهدوا بان الباب الموجود الا أن بجنيثة
جرباش هذا بالهذان أشبه اذ المدعى كونه وقف فلان على الجهة الفلانية لا كون الباب للجنيثة
كلا لا يتجنى وهذه اللام لا تصح ان تكون الملك ولا وقف وان كانت للاختصاص فهو غير المدعى
ومثله قوله وان الحد المنازع فيه الذي هو شرقي جنيثة جرباش غربي جنيثة الشاردي كان حدا
فاصل بين الجنيثين بالقرب من الاصول الى آخره اذ هي شهادة بأنه حد فاصل فلا اثبات فيه
ولا نفي للمدعى هذا مع كون القرب مجهول المقدار وقوله وان باب الجنيثة الشاردي أزيل شهادة
بازالته لا بشيء مما يدعيه المدعى وقوله ثم وقف الحاكم المذكور الظاهر ان مراده به الكشف
المدعى كونه بطلان قوله بعده وعاد الحاكم الكشف أخبر الحاكم الموما اليه في وجه المدعين
المذكورين اخبارا شرعيا حكما حال لا تتعلق بالمدعى بجمال وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج
سرى الدين بن ابراهيم وشهد على وجههما بان الحد الفاصل بين الجنيثين الحد الذي كان
بالجلس بالقرب من الاصول وان الباب المسدود لجنيثة جرباش وان باب الشاردي أزاله السيل
من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك اذ لا تعلق لها بالمنازع فيه وهو كونه جاريا في وقف
فلان بن فلان على الجهة الفلانية بل شهادة بأنه الفاصل بين الجنيثين فهي أجنبية عن المنازع
فيه كلا لا يتجنى على فقيه الى غير ذلك من وجوه الخلل التي هي اظهر من ان تذكر وما أرى هذا المحضر
الا محضر هذيان من غير تعقل على اللسان والله أعلم

* (كتاب الشهادات) *

(سئل) فيما اذا شهد الشهود على رجل بالجرح المجرد هل تقبل منهم على سبيل الشهادة
الشرعية أم لا تقبل (اجاب) لا تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية كما أفتى به شيخ الاسلام
أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى وانتم بما أفتى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دابة
وسلها لامشترى ثم ادعاها انسان وشهد له البائع وقال بعث مالا أملاك وهي لهذا المدعى هل تقبل
شهادته والحال هذه أم لا (اجاب) لا تقبل شهادة البائع بكون المبيع ملك المدعى كافي
البراز به وانما غيره لا يلتفت الى قوله بعث مالا أملاك وعلى مدعى الدابة البينة والله أعلم
(سئل) في الشاهد الفرد هل يقوم به حق أم لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة الشاهد
أم لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالته سرا وعلاية طعن الخصم أم لا (اجاب)

مطلب كتاب الشهادات

مطلب الشهادة على الجرح

المجرد لا تقبل

مطلب شهادة البائع أنه باع

ملا لا يملك غير مقبولة وعلى

المدعى البينة

مطلب شهادة الفرد كعدم

وان تم النصاب يسأل القاضي

عن عدالته سرا وعلاية طعن

الخصم ولم يطعن

شهادة الواحد كالعدم وإذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم بل لابد ان يسأل عنها سائر احوالها في جميع الحقوق وسائر الاحداث طعن الخصم اولم يطعن على ما عليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد والله أعلم (سئل) في شهادة الشريك شركة ملك للشريك هل تجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة تنسعا للشريك الشاهد أم لا (أجاب) انما الممنوع شهادة الشريك للشريك المتفاوض وكذا شريك العنان والملك اذا كان المشهود به مشتركاً وأما اذا لم يقع في المشترك فهي مقبولة كما هو مقصد في المتن والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة وانفقتا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل من أعوان حكام سباسة زمانها هل تقبل شهادته أم لا لكونه لا يتوقف عن الحرام ولا يالي من أين اكتسب المال (أجاب) لا تقبل شهادته والحال هذه والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل وقد صرح في البحر عازياً لفتح القدر ان شهادتهم وشهادة المعرفين في الممالك والعرفاء في جميع الاصناف وضمن الجهات لا تقبل (وأقول) لا شك أنهم فسقة مردودون الشهادة لما يشاهد ويرى من أحوالهم مما لا يكاد يوصف والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ القرى وجباة الخلات والعرفاء هل هي مقبولة أم لا (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في البحر نقلاً عن فتح القدير والله أعلم (سئل) في شهادة الدروز على المسلمين (أجاب) لا تقبل اذ هم كفار بلا انكار وقد أفتى بعض العلماء العالمين بأحوالهم بأنه لا تحل ذبايحهم ولا مناحتهم كالجنوس بل هم شر منهن مانع ما نقل عنهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بينة بالغة من ولها وعقد عليها قد اشترىها وادفع صداقها بتمامه فلما أراد الدخول بها ادعى رجل اسمه صالح بأنه عقد على البنت المذكورة عقداً قبل هذا وأقام بينة وكذب بذلك فادعى قاضي الرملة والبنية المذكورة رجعت عن شهادتها من غير اكراه محضرة جمع من المسلمين وقالوا صريحاً أن ذنباً في شهادتنا فهل حيث رجعوا عن الشهادة وظهر كذبهم تكون المرأة للرجل الذي عدها عليها ودفع الصداق وينقض الحكم لأنهم يصادف محلاً أم كيف الحال (أجاب) لا ينقض حكم الحاكم برجوع الشهود ويلزمهم التعزير والجزاء عليهم في اليوم المشهود وشرط الرجوع عن الشهادة الذي ترتب عليه أحكام الرجوع ان يكون عند قاض فلا اعتبر به عند غيره ولو كان الغير شرطاً والتعزير لازم لهم على كل حال لارتكابهم المعصية وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم سريان رجوعهما عنه والله أعلم (سئل) في شاهدي طلاق ثلاثاً آخر اشهادتهما الى المدة تبلغ اثنتين وخمسين يوماً ولا عندهما مع شاهديهما للزوجين وهما يجتمعان اجتماع الأزواج هل يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما أم لا (أجاب) نعم يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هذا والله أعلم (سئل) فيما اذا طلب الشهود للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتج الى الركوب فأدى المدعى للشاهدين أجره دأيتهم ما هل تسقط شهادتهما بذلك أم لا (أجاب) لا تسقط شهادتهما بذلك كجزمه في الملة قط والله أعلم (سئل) في حاكم كورة مشتملة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة شركاء ملك أرضاً وغراساً ادعى أحد الشركاء على الشركاء الحاضرين والغائبين ان أرض الحاكم كورة وقف وأتى بشاهدين أحدهما أعمى

مطلب شهادة الشريك
المفاوض غير مقبولة وكذا
شهادة شريك العنان والملك
ان كان المشهود به مشتركاً
مطلب الشهادة المخالفة
للدعوى لا تقبل الا اذا أعيدت
الدعوى ووافقتا الشهادة
مطلب أعوان حكام السياسة
لا تقبل شهادتهم
مطلب شهادة مشايخ البلاد
وضمن الجهات والعرفاء
لا تقبل
مطلب كالذي قبله
مطلب شهادة الدروز لا تقبل
ولا تحل ذبايحهم ولا
مناحتهم كالجنوس
مطلب في رجل تزوج
بينة فأدى آخرانته تزوجها
قبله وأثبت ذلك وحكم
الحاكم فرجع الشهود
لا ينقض الحكم
مطلب اذا رجع الشهود
يعزرون وشرط صحته ان
يكون لدى قاض
مطلب في شاهدي طلاق
ثلاثاً آخر اشهادتهما الى
مطلب اذا أركب المدعى
الشهود لبعد المسافة لا تبطل
شهادتهم بذلك
مطلب شهادة الاعمى غير
مقبولة ولو فيما ثبت بالتسامع

يشهد على الحاضرين والغائبين بأنها وقف هل تقبل هذه الشهادة على الحاضرين والغائبين
 أم على الحاضرين فقط أم لا ولا (أجاب) لا تقبل لأعلى الحاضرين ولأعلى الغائبين أما على
 الغائبين فقط فظاهر لأن في شركة الاملاك لا ينتصب أحد خصما على الآخر وأما على الحاضرين
 فلا تنسب الشهادة إلا على لا تقبل مطلقا ودخل تحتها ما كان طريقه السماع كما صرح به في تنوير
 الابصار وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة الأعمى والقروى وأرباب الصناعات الدينية كالزبال
 والحائث والقنواقي والاعراي إذا كان عدلا هل تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو كان المشهود
 عليه طالب علم أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو على طالب العلم قال في البحر
 في شرح قوله أو يول وليس منها أي ليس من الأشياء التي تجل بالمرءة فقتلها العادلة
 الصناعة الدينية كالقنواقي والزبال والحائث فإن الصحيح قبول شهادته إذا كان عدلا ومثله
 النحاسون والدلالون والعامية على قبول شهادة الاعراي والقروى إذا كان عدلا انتهى فإن
 العبرة للعادلة وهذا الذي يجب أن يعول عليه ويقتى به فأنارى كثيرا من أرباب الصناعات الدينية
 عندهم من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من أرباب الوجهة وأصحاب المناصب وذوي المراتب
 قال الله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا على خسة تفر من
 طائفة ينهون بين الشهود تعصب ظاهر بأنهم سمأ وأمار وأفسنة ذهب فيها أنفس وانهم سلموا حرم
 سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام للاشقيما وضربوا فيه بالبارود وانهم قاتلوا صوابي المدينة
 وأن قصدهم بجمعون العصاة بهم جمعون المدينة هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) لا تقبل
 هذه الشهادة أذ قبولها ينشئ على الدعوى العجيبة وأين هي هنا وعلى تقديره فالتعصب موجب
 لردّها وعدم سماعها ففي الخلاصة والبرازية من أدب القاضي أصل الشهادة لا تقبل عند
 التعصب فالجرح أولى وفي البحر من الشهادات وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته وفي معين
 الحكم من موافق قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يغض الرجل الرجل لانه من بني
 فلان أو من قبيلة كذا أو الوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب الحزم في الحديث ليس منّا من دعا
 إلى عصبية أو قاتل عصبية وهو موجب للفسق ولا شهادة لتركبه والله أعلم (سئل) في رجل
 ادعى على آخر ثلاثة وعشرين قرشا وثلاث قرش فأنكر المدعى عليه فأقضى بشاهدين شهد أحدهما
 بثلاثة وثلاثين قرشا وشهد الآخر بثلاثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع المخالفة
 المذكورة أم لا لاسماع اطلاق المدعى والشاهدين القروش مع تنوعها (أجاب) لا تقبل
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا شهد شاهد على ظالم لا آخر بأخذه له وشهد المشهود
 له لشاهده بمثله هل تقبل شهادته وإن كان من قرية واحدة أو محلة واحدة كما تقبل شهادة بعض
 قافلة لبعض على قطاع الطريق أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك شهادة
 الآخر له أو لا باتفاق العلماء وقد رادف المتون والشروح والفتاوى على ذلك قال في الهداية
 وإذا شهد رجلان لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الآخران للملاولين بمثل ذلك جازت
 شهادتهما ومثله في متن التكنوز ملتي في البحر قال غالب الشرح في مسئلة المتون في طرف الدليل
 والزام المخالف في دين الميت فصار كما إذا شهد الشريكان في حال حياته وفي طرف المخالف الآخر
 بخلاف الشهادة في حال الحياة لأن الدين في ذمة الحي لبقائه ذمته لا في ماله فلا تحقق الشركة وقد
 اتفق الامام وصاحبا على جواز ذلك في الحي ومسلطنا دعوى على الحي فوجب قبولها والله
 أعلم (سئل) في دار بيد آخر بالسكنى وبيد آخر مفتاح بيت منها هل تكون اليدلسا كن أم

مطلب شهادة القروى
والاخي وأرباب الصناعات
الدينية مقبولة حيث كانوا
عدولا

مطلب شهادة المتعصب
غير مقبولة

مطلب اذا وافق أحد
الشاهدين وخالف الآخر
لا تقبل عليه
مطلب شهادة رجل لا آخر
شهد له بمثل تلك مقبولة

مطلب اليدلسا كن الدار
لأن بيده مفتاح بيت منها
ولا يثبت الملك له بالشهادة
أنه ذو يد لتسويها

للذي يسهده مفتاح بيت منها وهل ثبت الملك لمن بيده المفتاح في البيت اذا شهد له شاهدان بوضع
 اليد عليه أم لا (أجاب) البديل له السكنى لالمن بيده مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك في البيت
 بشهادة شاهدين بأنه ذو يد عليه اذ ليس من لازم وضع اليد الملك لانها متنوعة يداستعارة ويد
 استيداع ويداستعجار ويذارتهان ويدغصب ويدملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة
 بمجرد وضع اليد والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه تعدى على مهرته القلاية وأدخلها
 في داره بلاذنه وخرج على فرسه للطاحونة فتبعها المهره فأدخلها للطاحونة فوقعت في الشاغر
 وهلك وأقام ينسده باقراره بذلك هل تسمع ويضمن أم لا (أجاب) نعم تسمع ويضمن أما
 الضمان فقد صرحوا بأن من أخذ جار غيره فتبعه بحش فأكله الذئب ان ساقه أو تعرض له
 بشئ ضمن والا لا وهذا قد تعرض لها بالادخال في الموضوعين فتقرر عليه الضمان وأما قبول
 البينة فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب بأنه لو ادعى الغصب فشهدا على اقراره به
 تقبل والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد ابن الموكلة أن أمه وكنت هذا في قبض حقوقها من فلان
 وفي خصوصته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته كإصر به البرازي وغيره والله
 أعلم (سئل) في شهادة اليهود على النصراني وعكسه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به
 غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في شهادة الزور والتي عدلت الاشرار بالله تعالى نصر
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال أيها الناس عدلت شهادة الزور الاشرار بالله
 تعالى تاليا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقد صرحوا بأنها
 لا تثبت بالبينة معلين بأنهم من باب النفي واقرار الشاهد على نفسه بأنه شهد زورا من أنذر
 ما يكون واضرار للناس بها عظيم فيلزم سد باب اثباتها وتجزى العوام الذين هم كالانعام عليها
 فيستزرع عباد الله تعالى بها فهل ابطريق غير الاقرار بالله تعالى ان تشفوا الغليل بما يؤدي
 الى حسم مادة التزوير وانصكم الاجر الوافر الغزير من الله العليم الخبير (أجاب) صرح
 الز بلعي رحمه الله تعالى في شرح الكنز بأنه اذا أقيم المقضى عليه البينة أنهم جازع عند قاض آخر
 غير الذي كان قضى بالحق تقبل بينته لانه ادعى رجوعا صححوا ذكر قبله ان ركن الرجوع أن يقول
 رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت وشرطه أن يكون في مجلس القاضى فيه نظرائه
 اذا أقيم البينة عند القاضي بأنهم اقالا عند قاض آخر شهدنا بزور وقد رجعنا اليه بذلك وطلب
 موجب من الضمان والتعزير تقبل بينته ويقضى عليه بوجه كما هو سرخ كلام الز بلعي وهو
 طريق الى اثباته بالبينة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا الثابت بالبينة كالثابت عينا فافكان
 القاضي بهذه البينة عين اقرارهما بشهادة الزور فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع
 حصته في فرس مشتركة لرجل وسلمها له هل يضمن بتسليمها له أم لا وهل اذا ذكر ورثته البائع البيع
 والتسليم وشهدت شهود بالبيع والتسليم يكفي في وجوب الضمان أم لا وهل تكلف الشهود
 الى بيان لون الدابة واسم المشتري أم لا يكتفون وهل اذا سلمهم القاضي عن لونها فقالوا لا ندري
 لونهم اترد شهادتهم بذلك أم لا (أجاب) نعم يضمن الشريك بالبيع والتسليم للمشتري حيث سلم
 بغير اذن الشريك ولا تكلف الشهود لبيان لون الدابة ولا الاسم المشتري لعدم الحاجة الى ذلك
 اذ لا دخل لذلك فيما يتعلق بالضمان ولا ترد شهادة الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع
 الفصولين القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا
 بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سأل عما لا يكلف الشاهد بيانه فاستوى ذكره وتركه ونفخ

مطلب أدخل مهره الغبر
 داره وطاحوته فهل كفت في
 الشاغر تسمع البينة على
 اقراره بذلك ويضمن

مطلب الشهادة على الاقرار
 بالغصب مقبولة

مطلب شهادة ابن الموكلة
 أن أمه وكنت فلانا بقبض
 حقوقها من فلان وخصوصته
 لا تقبل

مطلب شهادة اليهود على
 النصراني وبالعكس مقبولة
 مطلب في اثبات شهادة
 الزور

مطلب اذا أقيم بينة أن
 الشاهدين قالوا عند قاض
 آخر رجعنا عن شهادتنا أو
 شهدنا بزور تقبل

مطلب لو باع حصه من فرس
 وسلم لغيره بكفى للضمان
 ولا يشترط لصحة الشهادة
 بيان لون الدابة

مطلب شهادة فرعين مع
أصل مقبولة الخ

منه مسائل كثيرة اه والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير
حدود وقد مع شاهد أصلي وأثبتا بالشينات على أصلها هل للقاضي ان يحكم للمشهود له بالمشهود به
أم لا وهل يشترط في صحته أن يكون الشاهد الأصلي بعيدا عن محل الشهادة مدة السفر أم لا
(أجاب) مسئلة الشهادة على الشهادة أفردت بباب مستقل في كتب الفقهاء، ومخلص القول
فيها أنها تقبل فيما لا يسقط بالشبهة وأنما على كل أصل فرعان ولو شهد واحد أصل وآخران
فرعان على شهادة أصل غيره جاز والأشهاد أن يقول اشهد على شهادة في أني أشهد أن الأمر كذا
وكذا وأداء الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته أن الأمر كذا وكذا ولا شهادة
لفرع الجبوت أصله أو مرضه أو سفره هذا ما مشيت عليه متون المذهب وعن أبي يوسف ان كان
في مكان لو غدا الأداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صبح الأشهاد احياء لمحقوق الناس
قالوا الاول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أرفق وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وكثير
من المشايخ وقال غير الاسلام انه حسن وفي السراجية وعليه الفتوى كذا في البحر وغيره والله
تعالى أعلم (سئل) في صهرين تحاصها فدخل رجل أجني بينهما متصرا لاحدهما وضرب
الآخر تعديا ثم ان الصهر المنتصر له اشتكى المضررب الى القاضي وقال انه بصق في وجهه وأقام
الضارب وولده شاهدين له بما ادعى هل تقبل شهادتهما أم لا تقبل حيث بدت العداوة والبغضاء
والتعصب منهما عليه وهل ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله ما أكبر الكفار فقال
الشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال ألا وشهادة الزور حتى قال المسائل لبتني لم
أسأل (أجاب) لا تقبل شهادة من ظهرت منه هذه الامور لفسقه به الا لا يؤمن عليه من شهادة
الزور وهذا ظاهر وفي غالب كتب الفقه مقرر مشهور وأما الحديث فقال البخاري في صحيحه حدثنا
مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا الجريري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أبئكم بأكبر الكفار ثلثا قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار
بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئا فقال ألا وقول الزور قال فزال يكررها حتى قلنا ليته
سكت وقال النووي في اذكاره وروى في صحيح البخاري ومسلم عن أبي بكرة نفع من الحرث
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أبئكم بأكبر الكفار ثلثا قالنا
بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال ألا وقول الزور
وشهادة الزور فزال يكررها حتى قلنا ليته سكت وفي الترغيب والترهيب للمنفذ رضي الله
تعالى عن جرير بن فاكن رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
الصبح فلما انصرف قام قائما فقال عدت شهادة الزور الاشرار بالله تعالى ثلاث مرات
ثم قرأ فاتحنيوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به رواه
أبو داود واللفظ له والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير موقوف على ابن مسعود
بإسناد حسن ثم قال وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الإسناد
ورواه الطبراني في الاوسط واللفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لتضرب
بمناقيرها وتحرك أذنابها من هول يوم القيامة وما يتكلم به شاهد الزور ولا تنفارق قدماه على
الارض حتى يقدق به في النار والاحاديث الواردة في قبح شهادة الزور وشقاوة مرتكبيها
كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لوتين الهاجين عليها الغير مبالين بغضب رب العالمين

مطلب شهادة من بدت منه
العداوة غير مقبولة

مطلب في حديث شهادة
الزور

أعاذنا الله تعالى والمسلمين من غضبه آمين (سئل) في الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه هل تقبل أم لا وإذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة هل ثبت الوقف بذلك أم لا (أجاب) أما الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه ففيها خلاف ذكره أكثر فقهاءنا قبل تقبل وقيل لا وقبل بالتفصيل أن قديما قبلت والآن قال في البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الإمام ظهير الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اهـ وأما إذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك لأن علمه خلا فاعتمد علما والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا بوقف فأتين لشهد بالسماع لا ناسمعا من الثقات أن الحكر القلاني وقف ومع ذلك لم يعينوا الجهة الموقوف عليها فهل تقبل هذه الشهادة والحالة هذه أم لا (أجاب) لنعلم أولاً أن مسألة الشهادة بالوقف بالسماع أصلها وشروطها تدرك في ظاهر الرواية وإنما قسمها المشايخ على الموت كما في الخلاصة واختلاف المشايخ فيها الاختلاف يطول ذكره كما هو دأبهم في أغلب مسائل الوقف فنذكر شيئا مما رجعهم من يعتبر ترجيحهم قال في الحاشية والخلاصة البرازية لو قالوا شهدنا بذلك لا ناسمعا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وإن فسر للقاضي أنه يشهد له بالسماع لا بالهذه هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير أن يقولوا شهدنا لا ناسمعا من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت والوقف تقبل فيه ما ولو فسر للقاضي أنه أخبره من ينقبه واستثنى العماد في فصوله الوقف وهو مخاف لا طلاق الحاشية والخلاصة البرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الإمام ظهير الدين إذا لم يكن الوقف قديما لا بد من ذكر الواقف وإذا شهدوا على أن هذه الضبعة وقف لم يذكرها الجهة لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقول وقف على كذا اهـ وفي البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الإمام ظهير الدين هذا إذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح اهـ وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف لا المصرف تقبل لو قديما ويصرف إلى الفقراء وفيه لو صرف حاسم تقبل إذا الشاهد ربما يكون سنة وعشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بسماع فاذا اختلف بين سكوت وإفصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه الشهادة بسماع اهـ وهو عيى إلى القول الفارق بين القديم وغيره والحاصل أن المسئلة وقع فيها اختلاف كثير وينبغي أن لا يعدل عن كلام فاضلخان الذي قدمناه في صدر الكلام والله أعلم (سئل) في الشهادة على الوقف بالسماع هل يشترط في قبولها تقدم الوقف وما حاد التقدم وهل يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان إلى أن يصل إلى من يشهد بالبت على الوقف أم يكفي قطعه بالشهادة بناء منه على ما شاعره عنده من أخبار الثقات من غير بيان من سمع منهم (أجاب) أطلق أصحاب المتون في قبولها قال في الكثر ولا يشهد بعمام بعاينه إلا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف ومثله في المختار وتنوير الابصار وفي الهداية وأما الوقف فالصحيح أنه تقبل الشهادة بالسماع في أصله دون شرائطه لأن أصله هو الذي يشترطه الكل من هؤلاء أطلق فعم المتقدم وغيره فإن قيل علوا ذلك بيد الشهود ووفاء الأوراق فكان هو المثبت للعكم قلنا تنافوا هل لا ينفى الحكم بعله غيرها كما صرح به أصحاب الأصول أن انتفاء العلة لا يوجب انتفاء الحكم عند تعددها وأما التقدم فقال أهل اللغة قدم الشيء بالضم قدما فهو قديم وتقدم مثله فهو ما يعده الناس قديما ولا يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان بل ربما خسر الشهادة عند بعض العلماء وإن كان رده بعض

مطلب الشهادة بالوقف
بلا بيان الواقف فيها خلاف
والصحيح أنه لا بد منه

مطلب في الشهادة بالسماع
بالوقف

مطلب لا يشترط في الشهادة
على الوقف بالسماع تقدم
الوقف ولا قول الشاهد
سمعت من فلان وفلان الخ

مطلب في الاشياء التي تقبل
الشهادة فيها بالسماع

مطلب لو فسروا المقاضى
انهم يشهدون بالتسامع
لا تقبل شهادتهم

المحققين كابن الهمام وقطعه بالشهادة كلف والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا شهادة السماع
وفسروا قائلين نشهد بالسماع لانا معنا من الناس ومع ذلك ظهر وتبين شرعنا صعبهم في هذه
الشهادة وأنهم قصدوا بذلك ضرر رجل معلوم وايضا فهم هل هذه الشهادة مقبولة أم لا وما يترتب
عليهم بسبب ما شرح (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في الحائنة والخلاصة والزازية
وكثير من الكتب المعتمدة وهذا هو الموافق للقياس في أصل جواز الشهادة بالسماع من غير نفسير
قال غالب الشراح في شرح كلام المتون بعد قولهم ولا يشهد به لم يعاينه الا في كذا وكذا
والقياس أن لا يجوز لأن الشهادة لا تجوز الا بعلم على ما بينا من قبل ولا يتحقق العلم الا بالمساهدة
والعيان والخبر المتواتر ولم يوجد فصار كالبيع والاجارة بل أولى ولهذا الفوسر للمقاضي لا تقبل
فعلم من هذه العبارة أن عدم القبول عند التصريح بالسماع هو القياس والاستحسان الموافق
لما صرح به قاضيان وكثير من المشايخ ولا ريب أنهم يعزرون وكيف لا وهم فهمات صوبون
قصدوا ما حضر المشهود عليه والله أعلم (سئل) في شهادة الفقه الذي يلقن الايجاب والقبول
للمتساكين هل تقبل لاحدهما عند التجاخي في أصل النكاح أو في مقدار ما منى من المهر أم لا
(أجاب) تقبل لان النكاح يتم بهما لا بتلقين الفقه والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج
وعن ابن عمة لاب وأب وأم وابن عمة لام فهل بعد فرض الزوج يرث ابن العمة أم لا يرث ويكون
النصف الباقي من الميراث لابن العمة من الابوين وهل اذا ادعى ورثة زوج المرأة بعد موته أنها
خلقت ولدًا وماتت وقامت بينة تشهد بذلك وأقام ابن العمة بينة تشهد أن الولد مات قبل
وقاتها فأى من البينتين تسمع (أجاب) ابن العمة من الابوين أولى بالميراث من ابن العمة لام فقط
للقوة كما صرح حواشي في أولاد النصف الرابع جمعا وأما مسئلة أقامة البنتين المذكورتين فلا
شبهة في عدم العمل بهما لعدم دخول يوم الموت تحت القضاء وعلى القول بالدخول فهما
مردودتان لأن احدهما كاذبة يبين وليست احدهما بأولى من الاخرى واذا ردتا رجعنا الى
ما هو ثابت يبين وهو ارث ابن العمة من الابوين المتقين موتها في حياته ولا يترك المحقق لاجل
الموهرم كما هو من صلب أنامله في الفقه ظاهر معلوم والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت
وابن عم عصبة ادعى على البنت بيتا أنه مخلف عنها وله نصف ارثا فادعت شراءه منها في الصحة وادعى
أنه في المرض وبرهنت على دعواها وحكم لها به ثم وجد بينة أنه كان في المرض هل تسمع وينقض
الحكم السابق أم لا (أجاب) لا تسمع ولا ينقض الحكم السابق لأن بيتا هي المقدمة لمخالفتها
الظاهر وهو ان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته والبيئة بينة من ثبت خلاف الظاهر والله أعلم
(سئل) في شهادة السامع للمشتري هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل والله أعلم (سئل) فيما
لورد القاضى شهادة رجل ثم شهد عنده في تلك الواقعة هل يجوز له وألقاض آخر قبول شهادته
في تلك الواقعة اذا زال سبب الرد عنه أم لا (أجاب) ان كان رده الشهادة لغیر تهمة هي عدم
العدالة بل كان لعدم الموافقة أو لمعنى لا يوجب الخلل في عدالة باعبار عدم الاتيان بما هو شرط
القبول من الانفاطع يجوز قبولها اذا أتى بما هو شرط وان كان التهمة في الدين أو لمروءة لا يجوز
قبولها ومن صرح بذلك استأذنا العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي والله
أعلم (سئل) في مخدرة معدة عن وفاة عرق بها من يجوز تعزير به ما شرعنا بحضرة شهدا فأتت
بأشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل اذا شهدت الشهود الحاضرون للتعزير
على قلة بنت فلان من المشاهير الاعيان المعروف بها أنها أقرت بحضرة تايكذا يجوز ذلك أم لا

مطلب شهادة الفقه الذي
يلقن المتساكين مقبولة في
أصل النكاح وفي قدر
المسمى من المهر

مطلب ماتت عن زوج وابن
عمة شقيقة وابن عمة لام
فالباقي بعد فرض الزوج
لابن العمة الشقيقة ولو
أقام كل من ورثة الزوج وابن
العمة بينة الخ

مطلب ادعى أحد الورثة
على آخر انك اشتريت هذا
الشي من المورث في المرض
وادعى الآخر أنى اشتريته
في الصحة وكل أقام بينة البيئة
للمشتري في الصحة

مطلب شهادة البائع للمشتري
لا تقبل

مطلب اذا ردت شهادة
الشاهد لعدم العدالة ليس
لن ردها ولا لغیره ان يقبلها
بخلاف ما اردت لغیر ذلك
مطلب في الشهادة على
المخدرة وما فيها من الخلاف

(أجاب) قال علماءنا في تحمل الشهادة على المنتقبه أقوال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال يصح وإن لم تستقر عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كاف في المزمع والمترجم والاثان أحوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول مال الشيخ خواهرزاده كذا نقله في التارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم شرط رجلين أو رجلا وامرأتين قال في الحاوي وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أما إذا كانت حية وأشار الشهود إليها وقالوا هذه فتشهد عليها ونعرفها قبل شهادتهما ولو قالوا احتملنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليها بعينها أم لا صححت شهادتهم وكان على المدعى إقامة البينة أن هذه هي التي سمعوا ونسبوا كذا في التارخانية أيضا وغيرها ومن قولها أما إذا كانت حية الخ يعلم الحكم في المسئلة المسئول عنها وحاصله أن الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها إن قالوا نعرفها قبلت ولا حاجة إلى شيء غيره وإن قالوا لا نعرف أنها فلانة بنت فلان التي احتملنا الشهادة عليها قبلت أيضا لكن يحتاج المدعى إلى إقامة بينة أنها تلك بعينها انظر إلى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في العائلة الواحدة ما بين أخ وابن أخ وعم وابن عم ومنافع الاملاك بينهم متصلة ومساعدتهم لبعضهم في الدعاوى مشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض أم لا وهل إذا شهد المودعان للمودع في فرس الوديع أن فلانا جرحها فانت وهي يدهما تقبل شهادتهما أم لا (أجاب) لا تقبل كما صرح به في العرفي الاولى بقوله وفي خزانة الفتاوى إذا تخاسم الشهود والمدعى عليه تقبل ان كانوا عدولا اهـ وينبغي جله على ما إذا لم يساعدوا المدعى في الخصومة أو لم يكن ذلك منهم فوفقا اهـ كلامه وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستاجر للمدعى قبل الرد اهـ وهذه شهادة له قبل الرد وقد صرحوا بأن شهادة الاجير والتلميذ لاسأذه لا تقبل وفسره أي التلميذ في الخلاصة بالذي يأكل مع عباده في بيته وليس له أجرة خاصة وأما الاجير فان كان خالصا لم تقبل والا قبلت ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلة واحدة من أخ ونحوه بالاولى والله أعلم (سئل) فيما لو ادعى مبلغ معلوم وشهدت البينة بأنه دفع المدعى عليه صرة من الدراهم مجهولة العدد لا نعرف كم هي فهل يثبت المدعى بهذه الشهادة أم لا (أجاب) لا يثبت ذلك إجماعا قطعاً ولا يوجبهم خلافة ما في الخاتبة والخلاصة والبرازية وغيرها ادعى على ورثة ميت مالا وأحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدعى مئديلا فيه دراهم ولم يعلم كم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم حرروها ثم يشهدون بمقدار ما يتيقن عندهم فيها من الدراهم قالوا وينبغي أن يعلموا بجودتها الاحتمال أنها تكون موهبة فإذا علموا ذلك جازت شهادتهم انتهى لأنه في حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد تيقن ما فيها من المقدار والجودة لا في قبول الشهادة بالمجهول والحكم بها فليتيقن لذلك إذا لم يكن العلم بالمحكم به ليحكم به والله أعلم (سئل) في وقف حاصل كتابه الثابت بعد ذكر الموقوف انشا الوقف المدعى حسن بن اسمعيل بن محمد بن خر بص وقفه هذا على نفسه وعلى زوجته فلانة بنت فلان ثم على اولادهما الذكور والاناث بينهم على القرية الشرعية ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم أنسألهم الذكور ثم ثم انحصر الوقف في شخص يدعى منصورا فتصرف فيه بالاستغلال مدة حياته متلقيا لذلك عن أبيه ثم مات منصور فادعى رجل بالوكالة عن والد له يسمى علوان على ابن منصور المذكور انحصره فيه بعد أبيه

مطلب في شهادة من كانوا في عائلة واحدة بعضهم بعض مطلب الشهود إذا خاصوا المدعى عليه تقبل شهادتهم ان عدولا ما لم يساعدوا المدعى في الخصومة

مطلب لا تسمع شهادة المودع والمستعير والمستاجر قبل الرد

مطلب شهادة التلميذ لاسأذه غير مقبولة وكذا الاجير وكذا من في عباده

مطلب ادعى مبلغا معلوما وأقام بينة يشهدون أنه دفع للمدعى عليه صرة لا يعلمون قدرها لا تقبل

مطلب دفع ايهام ما وقع في الفتاوى الخ

مطلب في رجل وقف على نفسه واولاده الخ فادعى رجل أنه من اولاد أبي جد الواقف وأقام بينة على ذلك لا تسمع

قائل في دعواه ان أباه الموكل له من أولاد الذكور وانه يستحق نصف ريع الموقوف المذكور
فانكر المدعى عليه كون الموكل من أولاد الذكور فاقام المدعى شاهدين شهدا بان الموكل المزبور
ابن عطاء الله وعطاء الله من أولاد خريص من أولاد الذكور فهل هذه الشهادة ثبت للموكل
استحقاق نصف الريع من ابن منصور وكون الموكل المذكور من ذكور أولاد حسن المشروط
لهم الريع أم لا ثبت لان شهادتهم ما صرة على أن الموكل الذي هو علوان بن عطاء الله وعطاء
الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل الواقف حسن الذي هو ابن ابن خريص بخلاف
ان يكون من ذرية أولاد خريص وأولاد أولاده فيكون من ذرية أخي الواقف أو من ذرية ابن
أخي الواقف وعلى كل لا يستحق من ريع الوقف شيئا فكيف ثبت بها استحقاق علوان المذكور
وكونه من أولاد حسن الواقف الذي هو ابن خريص (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين
لا يثبت بها الاستحقاق علوان في وقف حسن المذكور اذ لا يلزم من كونه من أولاد خريص ان
يكون ابن ابن ابن حسن الواقف والشهادة في مثله انما ثبت بها استحقاق المدعى في وقف حسن
اذ اجرت الى حسن لا الى جد حسن فلا يعمل بها ولا يقضى له بنصف ريع الوقف مع من يصل
بحسن الواقف من غير تحلل اني في نسبه فافهم والله أعلم (سئل) في امره اذا سمعوا غزالا انتقلت
بالوفاة عن زوج صغيرا منهم مدو هي واضعة يدها على الكرم اخوزا الحمد ويحسدون أربعة الذين
حدهم الغربي كرم خديجة بنت أخت جد غزال المذكورة فوضع محمد والحمد الصغير المذكور يده
على ما خص ابنه منها بالأثر الشرعي وهو النصف فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت
لدى حاكم شرعي انه وقف من قبل جدتها لامها الواقفة وقد انحصرت فيها بعت غزال المذكورة
لموت جميع من شرط له الواقف استحقاقا من الأولاد وأولاد الأولاد ساواها وكتب بذلك محضر
حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة المذكورة بأنها تعارضه في هذا الكرم المحدود
بالحدود الأربعة المذكورة وتدعيه وقفا من قبل جدتها لامها فلا تة وسئلت البرهان على ذلك
فجيزت فدعاها الحاكم المذكور من المعارضة لعدم اليقينة وعدم مضى زيادة عن سنة ونصف سنة
جددت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكاة زوجها فادعى على محمد الولي المذكور اكرافي
حتم مدعا الغري كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد يده عليه ولما يضع يده
عليه وهو كرم المدعى عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر بما حاصله أن هذا الحد رد
الشامل لهما موضع المدعى عليه يده على نصفه وهو وقف كاشرخ في الأولى وأتى بشاهدين شهدا
بأنهما سمعا معا مسمعا متفصلا وأخبرهما التقات وغيرهم عن لا يمكن نواطوهم على الكذب أن
هذا الكرم المحدود وقف فلانة جدة الموكاة وفيه حكم بصفة الوقف المزبور ان الخصم أحضر حجة
لم يذكريها مدعى ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة فلان وفلان وفلان معرفة الحكر الفلاني
وانهم سمعوا ممن يوثق به أنه وقف هل يمثل هذه الدعوى والشهادة ثبت الوقف ام لا ثبت
لكونهم شهدوا بأنهم سمعوا أنه وقف ولم يشهدوا بانه وقف لانهم سمعوا ولأن كلام من دعوى
الزوج وضع يده على نصف المحدود في مدعا والشهادة بذلك باطلة لكونه ادخل في دعواه
مالم يكن لمحمد عليه وضع يده أصلا وهو كرم الموكاة الحوز لجانب الغرب من الكرم المدعى وأدعى وضع
يده على نصفه وهو كذب يقر به المدعى اذا سئل عنه ولأن المتنازع فيه كونه وقفا او ملكا وقد
حكم القاضي بصفة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لذي فهم أن دعوى اصل الوقف
غير دعوى محتمه (اجاب) لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة بإجماع علماء نالانها ليست

مطلب في امره اسمها غزال
ماتت عن زوجها وهي
واضعة يدها على كرم ادعت
خديجة بنت أخت جد غزال
أنه وقف الخ

مطلب في الفرق بين
الشهادة على الوقف بالسماع
والشهادة على السماع
بالوقف

مطلب في شهادة الاعي في
النسب

مطلب في شهادة الاعي غير
مقبولة وفيها كلام طويل
وخلاف

مطلب لا يفتي بغير قول أي
خليفة وإن صححه المشايخ

بشهادة على الوقف بالسماع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسماع
أن يقول الشاهد أشهده لاني سمعت من الناس أو بسبب أني سمعت من الناس ونحوه وفيه مع
ذلك خلاف فالتون فاطمة قد أطلقت القول بان الشاهد اذا فسر أنه يشهد بالسماع لا يقبل
وبه صرح فاضيلان وكثير من علماءنا وعبارة فاضيلان ولو قالوا أشهدنا بذلك لاننا سمعنا من
الناس لا تقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهدين على ما هو في المحضر أنهم شهدوا بانهم سمعوا
أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا ولا قل بأن هذه شهادة على الوقف بالسماع وهذا
الوجه كافي في رد المحضر المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم وضع
يد محمد المذكور على شطر الكرم الغربي بالكيفية وكون الحكم انصب على غير المتنازع فيه وهو
أصل الوقف لا يحتمل ومثل ذلك لا يخفى على فقيه أسهر عيونته في طلب الفقه وكرفع في صافي ورده
على فقيه والله أعلم (سئل) في شهادة الاعي في النسب هل هي مقبولة أم لا (اجاب)
اختار صاحب الخلاصة القبول وعزا الى التصاب جازما به من غير حكاية خلاف كما نقله في البحر
ووجهه أن ما طريقه السماع غير مقتضى الرواية وقد صرح العلامة يعقوب باشا في حاشيته
أشراح الوقفية بقبول انقاضي شهادة الاعي يعني فيما ليس طريقه السماع الذي هو محل الكلام
وحكمه بما يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادته مطلقا كالصير وسر ح هذا في
الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة الاعي وقول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي
يوسف هل هو على إطلاقه أم هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا واذا ما أعي وعما يجري فيه التسماع
وهل الاقرار بما يجري فيه التسماع وهل للقاضي أن يحكم بصدقه شهادة على الاقرار زاعما أنه قول
أي يوسف مع أن السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء ليحكم بأصح أقوال أي خنيفة رحمه
الله تعالى لكون القضاء يختص بالحوادث والزمان والمكان والاشخاص أم لا (اجاب)
المذهب الصحيح المقتضى به الذي ثبت عليه أصحاب المتون الموضوع لنقل الصحيح من المذهب
الذي هو ظاهر الرواية أن شهادة الاعي لا تصح مطلقا سواء كان بصيرا او وقت التحمل وأعي وقت
الاداء أو وقتها أو كان بصيرا وقتها وعي قبل القضاء وسواء كان فيما طريقه السماع ولا هذا
هو المذهب الذي لا يعدل عنه الى غيره ومساواة روايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن
ظاهر الرواية فهو مرجوح عنه لما قرره في الاصول من عدم إمكان صدور قولين مختلفين
بمتساو بين من مجتهد والمرجوح عنه لم يبق قولاه كما ذكره وحيث علم أن القول هو الذي
تواردت عليه المتون فهو المعتقد المعمول به اذ صرحوا بأنه اذا عارض ما في المتون والفتاوى
فالمتقدم ما في المتون وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى والمقرر أيضا عندنا أنه لا يفتي
ويعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما الا ضرورة
كمسئلة الزراعة وان سرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب
والامام المتقدم

اذا قالت حذام فصدها * فان القول ما قالت حذام

وأما قول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي يوسف فلا يقتضى ترجيح القول ولا يؤذن
بتعجيل انما هو حكاية قول أبي يوسف فقط وذلك كقوله في ملحق الابحار لا تقبل شهادة الاعي
خلافا لابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا انتهى وبه يعلم أنه ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما اذا
تحملها بصيرا وأما تنقيده بما يجري فيه التسماع فهو قول زفر وهو رواية عن أبي خنيفة رحمه

الله تعالى وقد علمت مر جوحيتها وعبارة بعض المتأخرين توهم أنه قول أبي يوسف رقيدي
 الذخيرة أيضا قول أبي يوسف بما إذا كانت شهادته في الدين والحقار أمافي المقول فأجمع علماؤنا
 أمم لا تقبل انتهى وقد اضطرب كلامهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك فنضرب في نحر
 الاضطراب لانه في الرواية الخارجة عن ظاهر المذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاطلاعة لذكرناه
 فاذا تقرره هذا فلا يندفع القاضى بخلاف ما عساه له السلطان نصره الله تعالى لانه معزول
 عنه فهو فيه رعية لان القضاء يتخصص وأما كون الاقرار بما يجري فيه السماع فهو يدعي
 والله أعلم (سئل) هل يصح أن يعرف بالمرأة غير محرما أو زوجها وهل يصح من الاجنبي
 لكونه جارا لها أم لا (أجاب) نعم يصح التعريف من غير المحرم والزوج ويصح من المرأة
 والمحدد في النكاح ومن أيها وابنها وزوجها وعن من لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة
 لها أو عليها على الأصح لان التعريف ليس بشهادة حقيقة اذ لا يشترط فيه لفظ الشهادة لكونه
 خبرا محضا والحاجة الى اخبار من يوثق بخبره والقول المعتمد في تعريفها أن يشهد على معرفتها
 رجلا ن عدلان أو رجلا واحدا أن لم يقل أحدا بشرط كون المعروف محرما لها ولا جارا بل
 يجوز من الاجانب والاقارب والجار وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا قل له أن يعرف
 بها ولا يلزمه بقوله أعرفها أو أعرف بها محظور حل له نكاحها كابن العم والعممة وابن الخال
 والخاله أو لم يحل كالم والخال بل يصح من الاب والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها أو لها
 على الأصح المقتضى به وكل ذلك سترح به علماؤنا كصاحب معين الحكماء والظاهرية والبرازية
 وجواهر الفتاوى وغيرها في كذب القضاء والشهادة والله أعلم (سئل) في مدع أقام بينة على
 ملك بهيمة مطلقا وأراد المحكوم عليه الرجوع بالنكاح على بائنه أقام بائنه على النتائج ودفع
 المدعى هل يلزمه وشهوده تعزير أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى ولا شهوده تعزير قال في البحر
 لو ردت شهادة التهمة أو لخالف بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين لا يميز فأنالندرى من
 هو الكاذب منهم انهم وله أو الشاهدان أو أحدهما والله أعلم (سئل) في شهادة الراى
 اصحاب بقرة كانت في باقوره نسرت هل تقبل اذا انتم اليه آخر أم لا (أجاب) الراى
 كالمودع عند أبي خنيفة وشهادة المودع بالملك للمودع مقبولة فاذا تم نصاب الشهادة ووجدت
 العدالة يحكم للمدعى بالمدعى والله أعلم (سئل) في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل
 تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب
 باشا في حاشيته على صدر الشريعة ولا يصح للقاضى أن يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس
 بمجتهد فيه انتهى والله أعلم (سئل) في جماعة بينهم وبين شخص عداوة دينية وتعصب
 ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه بعبئته أو حضرته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم عليه للتهمة
 مطلقا ولا على غيره حيث كانت فسقا لان الفسق لا يجزأ وأما قولهم يسمع الاخبار بكونه
 شريرا يضر الناس يسده ولسانه أى حيث كان الخبرون عدولا أو مستورين ولا عداوة بينه
 وبينهم ولا تعصب أما اذا كان بينه وبينهم عداوة دينية وتعصب لا يوجب الفسق في شهادتهم
 مخصوص به قال في البحر الراى في شرح قوله والعدوان كانت عداوة دينية تنبهات حسنة
 لم أرها لغيره يعنى ابن وهبان الاول والذي يقتضيه كلام صاحب القنية والموسوط أنا اذا قلنا ان
 العداوة فادحة في الشهادة تكون فادحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي
 يقتضيه الفقه فان الفسق لا يجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر انتهى

مطلب يصح التعريف للمرأة
 من المحرم والاجنبي سواء
 كانت الشهادة لها أو عليها

مطلب اذا أقام المدعى بينة
 على المشتري أنها ملكه
 وأقام البائع بينة أنها نتجت
 عنده لا تعزير بينة المدعى
 مطلب شهادة الراى بالملك
 لصاحب الدابة مقبولة وكذا
 المودع للسودع

مطلب شهادة العدو على
 عدوه بسبب الدنيا لا تقبل
 مطلب في شهادة العدو على
 عدوه وعلى غيره وفي القضاء
 بها •

ووجدت قد كتبت على حاشيته فيما عثر من الرمان (أقول) بل الظاهر من كلامهم أن عدم
 انقبول انما هو للثمة لا للفسق ويؤيده ما يأتي به عن ابن الكيال وما صرح به يعقوب باشا وكثير
 من علمائنا أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقييد بكونه على عدوه ينفي ما عداه وهذا
 هو المتبادر للافهام فحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدوه وفي معنى
 الحكم في موانع قبول الشهادة قال ومنه العصية وهو أن يغض الرجل الرجل لانه من بني
 فلان أو من قبيلة كذا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو
 على عدوه والمسئلة الواردة في الكذب والله أعلم (سئل) في شهادة القيسي على اليماكي في بلادنا
 هل تقبل أم لا لما يشاهد فيما بينهما من العصية (أجاب) لا تقبل فقد صرح في معنى الحكم
 وغيره بأن من موانع قبول الشهادة العصية وهو أن يغض الرجل الرجل لانه من بني فلان
 أو من قبيلة كذا انتهى وفي البرازية في الحناثر منها والمقتول بالعصية كالكلا بادي
 والدروازكي بخاري واليماكي والقيسي بالشام فثبت العصية بينهما فلم يعد قبول شهادة
 أحدهما على الآخر والله أعلم (سئل) في سندی شهد عليه هندیان وهما عدوان للسندی
 أيضا والعداوة بينهما ظاهرة وكذلك التعصب هل تصح شهادتهما عليه أم لا (أجاب) لا تقبل
 شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دينية وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ
 قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه وفي الجران قلنا عدم قبولها المعنى آخر غير الفسق وهو
 التهمة لا يصح قضاؤه قال وذكر ابن الكيال في اصلاح الايضاح أن شهادة العدو لعدوه جائزة
 عكس شهادة الاصل لقرعها انتهى وهذا يدل على أنها لم تقبل للثمة لا للفسق انتهى فقد علم بما
 قررناه عدم نفاذ القضاء بشهادة العدو على عدوه والله أعلم (سئل) في ست ورثته جميعهم
 كبار شهد جيران منهم لدع عينا في التركة بأنها ملكه هل تقبل شهادتهم الله أم لا (أجاب)
 نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله أعلم (سئل) في رجلين وارثين شهدا لوارث آخر بعين هل تقبل
 شهادتهما هل تنفذ على البقية أم لا (أجاب) نعم تقبل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل
 المحلة توقف عليها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر وفي وقف الظاهرة بعد أن ذكر
 مسئلة وقف المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل المحلة في وقف على المحلة مانعه وكذلك
 الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل تقبل في هذه المسائل
 كلها وهو الصحيح انتهى وهكذا صحح القول في البرازية في مسئلة المكتب وشهادة أهل المحلة
 بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة
 على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل الخ فالعقد
 القول في الكل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية المزارعين بأرض في مزارعتهم
 للوقف هل تقبل أم لا (أجاب) صرح في الحاوي الزاهدي بأن شهادة أهل الأرض لو كمل
 الرعية والشحنة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزارعين
 لأرب الأرض واختلاف فيها والمعتمد عدم القبول لفساد الزمان والثمة وقد نقل عن نجم الأئمة
 البخاري أنه كان يقول تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل انسداد الزمان والله أعلم (سئل)
 في الشهادة بالنسب علويا كان أو غيره إذا قال الشهود اشتروا ذلك هل تقبل أم لا وهل يعمل
 للشاهد إذا أخبره عدلا به الشهادة اعتمادا في اخبارهما أم لا (أجاب) أجمع أصحاب المتون
 على أن الشاهد أن يشهد في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القضاة وأصل الوقف

مطلب شهادة القيسي على
 اليماكي غير مقبولة وكذا الخ

مطلب في هنديين شهدا على
 سندی وبينهم عداوة في
 القضاء بشهادة العدو

مطلب شهدر جلال من
 الورثة لدع عينا في التركة
 تقبل وتنفذ على الجميع
 مطلب شهدوا ثلث لوارث
 آخر بعين تقبل وتنفذ على
 الجميع

مطلب شهادة أهل المحلة
 بوقف عليها وشهادة الفقهاء
 بوقف مدرسة هم من أهلها
 مقبولة وكذا الخ

مطلب شهادة أهل الأرض
 لو كمل الرعية والشحنة
 والرئيس الخ لا تقبل وكذا
 شهادة المزارعين لأرب
 الأرض

مطلب تجوز الشهادة
 بالنسب والموت والنكاح
 والدخول وأصل الوقف
 وإن لم يعاين وفيه كلام
 نفيس

وان لم يعان قالوا ألا ترى أنا شهيد بنسبه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وعوت الخلفاء الراشدون
وأن علياً تزوج فاطمة ودخل بها وان شريحا كان فاضيا اذا أخبر به ما من يثق به ونص
في الخلاصة أنه لا بد في النسب والنكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرية أن
الموت كغيره واختار في فتح القدير الاكتفاء فيه بالواحد والحاصل أنه اذا أخبره عدلان
في النسب لا كلام في جواز الشهادة واذا افسر الشاهد أنه يشهد بالسماع لا قبل شهادته قال
الزيلي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا يقبله كعائشة في يد انسان يطلق له
الشهادة واذا افسر لا تقبل انتهى أما لو قال اشترى عندي فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا
بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم نعان ولكن اشترى عندنا تقبل ومثله في الخاتمة والبرازية وكثير
من الكتب قال في البرازية وكثير من الكتب ولكن العبارة لها الوسمع أنه فلان بن فلان القلاني
له أن يشهد أنه ابن فلان وان لم يعان الولادة ألا ترى أنا شهيد أن الصدوق رضى الله تعالى عنه
ابن أبي خنيفة انتهى وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشهرة اذا سمعوا برسه وزفافه أو أخبره
عدلان أنها امرأة فلان وكذا في النسب اذا سمع من الناس يقولون انه ابن فلان انتهى
والحاصل من كلامهم أن الشهرة في باب النسب مسوقة للشهادة سواء كانت حقيقة كسماعه
من لا يتوهم اتفاقهم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظية الشهادة أو حكمية كشهادة
عدلين عنده أو رجل واحد بل بلفظ الشهادة على ما نص عليه البرازي وفيه لصاحب
البحر كلام قال وقوله اذا أخبره يدل على أن لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي
يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظه وشرط في العنا لفظية الشهادة على ما قالوا كذا في
الخلاصة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله من يثق به الى عدم اشتراط عدد ود كورة
في الخبر ولو كان في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد أن يخبره عدلان بخلاف الموت انتهى
كلام البحر والله أعلم

مطلب في تقسيم الشهرة
الى حقيقة وحكمية

* (كتاب الوكالة) *

(سئل) في رجل وكل أخاه في نقل زوجته الى محل طاعته فهل لا يجب أن يمنع من ذلك أم لا
وهل اذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يعزروا وهل على الاخ الوكيل ما خذ في نقلها أم لا
(أجاب) قد كثرت في كلام علماءنا التوكيل بنقل الزوجة وجوازها سواء كان أخا أو أجنبيا
وبصر طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعهما عنه ومنعه بصير أعمامه نكاحا
معصية لا خذ فيهما قدر واذا ارتكب مثل ذلك يعزروا ولا تأهل عواخذة الاخ في مثل ذلك اذ ليس
في فعله معصية بل ذلك منه طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضاء حاجة أخيه المسلم واجابة
سؤاله في المعصية فيه والمتوهم لحصول ما خذ عليه أو أعم في ذلك مبالغ في الجهل والله أعلم
(سئل) فيما لو أراد الزوج السفر فقال وكيل زوجته الذي هو والدها أنت تريد السفر وتبقى
زوجتك بلا نفقة ولا منفق شرعي فقال مجيبا له ان غبت عنهما ستين وتركتها بلا نفقة ولا منفق
شرعي يكن أختي وكلا عني في طلاقها ان أبرأتني من مهرها المؤخر لها وأشهد عليه بذلك فغاب
الزوج مدة تزيد على المدة التي عندها فهل اذا أبرأت من مهرها المؤخر وطلعت أخوه الوكيل بعد
مضي مدة أكثر مما عني يقع الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق المقوض للاخ لانه توكل
محض فلم يقيد بالجلوس ولا بشو به عليك فحكمه حكم التوكيل والله أعلم (سئل) فيما اذا

مطلب لا يجوز للاب أن يمنع
ابنته من وكيل الزوج
بنقلها وان منع يعزروا

مطلب أراد الزوج السفر
فقال أبو البنت تريد أن
تركتها من غير نفقة فقال
الزوج الخ

مطلب وكل أهل بلدة رجلين
منهم في تعاطي أمور بلدتهم
ثم بعد مدة عزلوهما فقصروهما
بعد العزل غير صحيح وقولهما
فيه تفصيل

وكل أهالي بلدة رجلين منهم في تعاطي سائر أمور بلدتهم من قبض وصرف وأخذ وإعطاء وغير ذلك وانهم رضوا باقوالهما وأفعالهما وكتب بذلك حجة شرعية فتصرف الوكيلان المرقومان على الوجه المشروح ثم بعد مضي مدة يسيرة أشهد عليهم أهل البلدة المرقومة أنهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قولا لهما في جميع ما صرفاه بل لا بد فيه من البيان وإذا حكم كما لم بأنه لا يلزم الوكيلين المرقومين في جميع ما تصرفاه بعد عزلهما غير عين فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يعول عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيلين المرقومين بعد عزلهما بالعزل غير صحيح أجماعا وأما اعتبار قولهما بعد العلم بالعزل فإن كان في عقد لا يملك كان استئنافا في الحال لا يقبل قولهما كالبيع والقبول حيث كان ذلك لدفع الضمان عن أنفسهما فقط وهذه قاعدة كلية ينسرع عليها أحكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الإسلام الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح الكنز المنظوم فقال هذا السؤال حسن وقد كان محتججا في خاطري كثيرا أن أجمع في تحريره كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ثم ذكر القاعدة المذكورة أعلاه وفرع عليها قائلا التأمّل في مقالهم والتفحص لأقوالهم بفدأت الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض وذكر ما حاصله أنه إن كان راجعا إلى ما شقّي الضمان عن نفسه يقبل كالوكيل يقبض الوديعة فيما يحكي شقّي الضمان عن نفسه فيصدق بيمينه والوكيل يقبض الدين يوجب الضمان على الموكّل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وهذه القاعدة ظاهرة والتفريع عليها سهل فاصرفاه إن كان لشقّي الضمان عنهما قبل باليمين وإن كان يوجب الضمان على الموكّلين لا يقبل فافهم والله أعلم (سئل) فيما إذا وكّلت زوجها في قبض مال فقبضه ودفعه لها ثم مات فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك أم لا (أجاب) إن كان الموكّل فيه قبض وديعة ونحوها من الأمانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وإن كان قبض دين وأقرت بقية الورثة بالقبض وانكّرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وإن أنكّرت القبض والدفع لا يقبل قوله إلا بيمينه وإذا لم تقم بيمينه رجعت الورثة بمحضها منه على المديون ولا يرجع المديون على الزوج لأن قوله في براءة نفسه مقبول لا في إيجاب الضمان على الميت والزوج فيما يجبر يوجب في ذمة الزوجة مثل دينها على الغريم لما تقرّر أن الديون تقضى بأمثلها وقد عزل عن الوكالة مجموعها فهو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما إذا كانت حية أو كان الموكّل فيه وديعة لأنه في الأول يملك الاستئناف فلا أخبار وفي الثاني ليس فيه إيجاب الضمان عليهما وهذه المسئلة قد رأت فيها أقدام وانعكست فيها أقهام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بأنها تحتاج إلى التعمّر واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير فقال كان محتججا بخاطري كثيرا أن أجمع في تحريرها كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنته وفقت لتحريرها على الوجه الآتية وأرّلت على كل فرع منها منزلة في أصله وكتب على حواشي بعض الكتب ما حاصله أعلم أو لأن الوكيل يقبض الدين يصير مودعا بعد قبضه فقبري عليه أحكام المودع وإن من أخبر بشيء يملك استئنافه يقبل قوله وما لا فلا وإن الوكيل يعزل بعون الموكّل وإن من حكى أمر اليمين استئنافا إن كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن حكى أمر اليمين استئنافه يقبل وإن كان فيه إيجاب الضمان على الغير فإذا

مطلب في تحقيق مسئلة
الوكيل بالقبض فانه اما
أن يكون قبض وديعة
أو دين واما أن يدعى الدفع
إلى موكله في حياته أو بعد
موته

قلت ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المدين بينة أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع بينه لانه مودع بعد القبض وإذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في برائة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا عليك استثناف القبض لعزل المملوك وقبضه للذين الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتنه فانه مفرد ولو أراد الوكيل تحلف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع أو أراد المدينون ذلك فله ذلك ولو ضمنوا المدينون بعد الحلف وأراد أن يحلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر أن له ذلك لما تقرر من أن الوكيل بالقبض خصم ومن أن المال في يده أمانة وكل أمين ادعى ابصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله وأن كل من قبل قوله فعله الجين وقوله في حق برائة نفسه مقبول وإن لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وأيضاً كل من أقرب بشي يلزمه فانه يحلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولأن المدينون له أحد المالكين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي للورثة والذي دفعه للورثة اذا عاودوا الى تصديق الوكيل يسترده وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا أقر الوكيل بعد أن دفعه المدينون للورثة بانه لم يدفعه للموكل وانه باق عنده أو استهلكه رده على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم وتفقيت فيه ولم أر من أشبع القول على المسئلة ولأن اعطاه حقها في الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التفتق هو اواب الله الموفق (سئل) في رجل تزوج امرأه وسمى مهرها ودفعه الى أخيها لي دفعه لها ثم ان الزوجة ماتت عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي أن أخاه لم يدفع المهر لها فهل والحالة هذه اذا لم يكن للاخ بينة بالدفع لها يكون القول قوله مع عيبه أم لا (أجاب) القول قول أخيها في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لانه أمين في حقها والقول قول الامين بالبين في حق مؤتمنه باجماع أو ثمتنا والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر شيئاً من الدراهم وأمره أن يشتري به لاه ذرية أو ما يتيسر له من الحبوب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه خنطة مخلوطة بالشعر نسيئة ويقول رب الدراهم خذ بدراهمك من هذا وهو يتنعم ويقول ما أخذ الا مثل دراهمي ولا أخذه بشيأهل يجبر على الاخذ من الحبوب أم لا يجبر وله أخذ مثل دراهمه أم كيف الحال (أجاب) لا يجبر على الاخذ من الحبوب بدراهم بل له المطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور قال في البرازية في الخامس في الوكالة بالشراء الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عنده بدراهمه فالمشتري للوكيل لا للاخر في المختار فاذا كان كذلك في هذه المسئلة فما بالك بالمسؤول عنها ويضمن مال الموكل للتعدي والحال هذا والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجها صاعاً من ذهب في سنة الغلاء لبيعه وينفق ويرد مثله عليها ففعل واختلفت الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوجة (أجاب) حيث أمره ببيعه صار وكلا عنافيه ولها ثمنه الذي باع به والقول قوله في مقداره قليلاً كان أو كثيراً يمينه ونشرط رد مثله مصاناً غير صحيح وإن لم تأمره ببيعه فهو قرض فاسد مضمون بقيته من خلاف جنسه وهو النضة والقول قول الزوج في مقداره والله أعلم (سئل) في جماعة مباحية جديدة نابلس قيل لهم كتبتم للسفر فاذنوا الرعاثم المتوجهين للسفر أنهم اذا اجتمعوا بالجماعة صاحب السعادة ما كدمشق المأمور بالسفر واطلعوا من جانب سعاده ما سمي يورلد يعدم سفرهم بموجب الامر الشريف مهما جعلوا الجانب دولته من الدراهم قليلاً كان أو كثيراً يعضو لهم سوية هل اذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم المجهول أم لا يلزمهم شرعاً (أجاب) لا يلزمهم ذلك

مطلب لو استهلك الوكيل
بالشراء مال الموكل ثم اشترى
بمال نفسه ينفعه عليه ويضمن
مال الموكل

مطلب دفعت لزوجها مصاعاً
لبيعه وينفق واختلقت في
قيمه فالقول له

مطلب قبل الجماعة سباهية
كتبتم للسفر فارسلوا جماعة
لخبر حوالهم أمرا بعدم
السفر الخ

حيث علقوه بكتبهم للسفر ولم يكونوا كتبوا إلا أن اذنهم بالجعل مشروط به فإذا عدم الشرط عدم المشروط كما هو ظاهر والله أعلم (ثم سئل عنه) بما صورته فيما إذا أقدم من أن أهل العطاء المعروفين إلا بالسباهية إذا قالوا للجماعة من كبارهم إن كانوا كتبوا للسفر فادفعوا عنا لمن يده الحل والعقد مبلغا من المال قليلا كان أو كثيرا ونحن ندفعه لكم وتبين عدم كتابتهم أنهم لا يلزمهم ما دفعوا اتقيدهم الدفع بكتابتهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل إذا تبين كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر إلا دفع مبلغ من الدراهم وجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا (أجاب) لا شك في أن المفتي أتمى فتى بما إليه السائل ينهى وإذا ثبت وجود الشرط الرجوع لاشك في الرجوع قالوا

مطلب أرسل جماعة من السباهية جماعة منهم وأمرهم أن يدفعوا مالا للو في مقابلته عدم سفرهم حيث كتبوا للسفر فدفعوا فلا يلزمهم المال إلا إذا كانوا كتبوا للسفر

قوله إذا دفع الخ كذا بالاصل ولا يخفى عدم استقامة وزنه اهـ معجمه

إذا دفع السؤال يبيع مال * باعه ذو المال جاز بلا مرا مع أنه ان كان مجنونا فلا * أحد يقول بأنه صح الشرا والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا من القروش وأمره أن يشتري مهابرا من الخلج ومهاتبي عليه من الثمن يدفعه فاشترى سبعة قنطار بمائة وأربعة وستين قرشا كل قنطار بمائة وثلاثين قرشا كما أمره وسلم المأمور الآخر الخلج بعد أن أخبره بمائة فاستغله وقال لأحسبه إلا اثنين وثلاثين القنطار ومات وطالب الوكيل ورثته بأن يكمل لواله الثمن من تركته فأبوا وقالوا لا تقبله إلا بما قال الميت هل لهم ذلك أم لا ولزموا بدفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره به (أجاب) يلزم ورثته دفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره من تركته ولا عبرة بقوله لأحسبه إلا اثنين وثلاثين قرشا ولا يقول ورثته حيث أمره بالشراء بمائة وثلاثين أو أطلق له الشراء والله أعلم (سئل) في الوكيل قبض الدين إذا مات موكله فقال قبضته في حياته ودفعته له فصدقه الورثة في القبض وأنكر والدفع للميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وهذه المسئلة زلت فيها أقدام وضلت فيها أفهام مع قرب تأخذها وسهولة مصدها فهي علمك واجمع فهمك قال في الوالوة الحية في الفصل الرابع من كتاب الوالوة ولو كل قبض ودبعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعت إليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لأن الوكيل في الموضوعين حكى أمر الإيلاء استئنافه لكن من حكى أمر الإيلاء استئنافه ان كان فيه إيجاب الضمان على الغير لم يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل قبض الودبعة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل قبض الدين فيما يحكي إيجاب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وفي فروق الكرايس إذا وكل قبض الدين فمات الموكل فقال الغريم قد أدبت الدين إلى الوكيل وقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت إلى الموكل لا يصدق الغريم ولا الوكيل ولو أودع عند إنسان ودبعة فوكل وكيله قبضها فمات الموكل فقال المودع قد رددت الودبعة إلى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت ورددتها إلى الموكل فلا ضمان على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهما أن الوكيل أقرب عا ليس له أن يبدأ به في فعله فلم يصدق في إقراره بالوكيل إذا قال بعد العزل قد كنت قبضت لم يصدق كذلك هذا وفي باب الودبعة أقرب عا ليس له أن يبدأ به في فعله فلم يصدق على القبض إلا ان المودع أمين فيه وقد أقرب بالدفع إلى من جعل له الدفع إليه فان لم يصدق لم يغرمه فيجعل كالشيء التالف في يده ولو تلف في يده لم يضمن كذلك هذا انتهى والمسئلة مذكورة في العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب وقد فهم

مطلب في مسئلة الوكيل بالقبض

بعض الناس من كلامهم أنه لا فرق بين أن تصدقه الورثة في القبض أو تكذبه في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما يصدق في صورة انكارهم القبض أما اذا صدقه فلا شك أنه يصدق في الدفع ان أنكره يمينه لان يده كيدمو كله وهو أمين ادعى ايصال الامانة الى أهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان مثل المقبوض يقع بقبض الوكيل اذ يده كيدمو ولا يتأخر ذلك الى قبض الموكل فاذا أقر الورثة بقبض الوكيل فقد أقروا بضمان مثل المقبوض على مورثهم اقتضاء بل اتفق به ان يكون حاكماً أمر الأيالك استئنافه وكان نافعا عن نفسه الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في باللغة عاقلة وكات زوجا في قبض ما قبضه لها وصمها حال صغرها من تركه والدها ثم ماتت فطلبت بقبض ورثتها منه ما خصها فادعى دفعه لها حال حياتها هل يقبل قوله يمينه حيث صدقه على القبض وأنكر والدفع أم لا يقبل الابينة (اجاب) لاشبهة في قبول قوله بلائنه فقد قال في الولو الحية ولو وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه صدق انتهى وفي جامع الفصولين وكل قبض ودبعة وأعرية ينزل بموت موكله فالقول قبضته في حياته ودفعته الى الموكل صدق انتهى ولا شك أن المال في يد الوصي أمانة حكمه حكم الوديعة عندنا انما الشبهة في مسئلة الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضته في حياته الخ وقد سئلت عن مسئلة الدين قبل الآن فأقيمت بأنه اذا صدقه الورثة في القبض وكذبه في الدفع فالقول قوله أيضا لانه بالقبض صار آمينا وقد صدقه بانه قبض في حال ملك القبض فيها قبل وجود العزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع تصديقهم في مسئلة الدين وانما لا يقبل قوله اذا أنكر والقبض والدفع وقد زلت أقسام كثيرين في هذه المسئلة وأخطأ جماعة من المتأخرين حتى ممن تصدى للتصنيف وأما مسئلة الوكيل بقبض الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال كما نص وبين في هذه السؤل والله أعلم (سئل) في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدق الموكل فيها حال الحكم ثم في هذه الصورة اذا أقام المدينون بينة على أن الوكيل قد أقر بانه قبض منه حين كان وكيله لا يندفع عنه الخصومة أم لا (أجاب) صرح في البحر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والهالك في يده والدفع الى موكله في حق براءة المدينون ولكن قبل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لانه حينئذ حكي أمرا لا يملكه للحال كما صرحوا به في مسئلة البيع لو قال الموكل يبيع عبدا مثلا لو كرهه قد أخرجتك عن الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق لانه حكي أمر الأيالك استئنافه للحال وأما إقامة البينة من المدينون بعد دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل العزل بقبضه الدين منه حالئذ فهو دفع صحيح من المدينون ويكون القول قول الوكيل يمينه في الدفع لانه أمين بعد بثوت قبضه حال وكالته والقول قوله لانه أمين ادعى ايصال الامانة الى صاحبها فقبل قوله باليمين حيث ثبت العزل له قبل عزله والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على آخر أن يذمه لو كله كذا من القروش دفع له كذا منها وبقي له يذمه كذا منها وطالبه به فأنكر الوكالة واعترف بالدين فطلب منه اثباتها فاقام شاهدين شهدا بأنه وكله بخلاف المبلغ هل بذلك يملك القبض منه أم لا (اجاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأن وكيل الخصومة والتقاضى لا يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال في الهداية الفتوى أنه لا يملك القبض لظهور الحاشية في الوكالة وقد وثق على الخصومة من لم يوثق على المال فلا يجبر المقضى عليه بدفع المال خشية أكله وخوف خيانه فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو المقتضى به والحال هذه لا سيما وفيما نص في السؤل من اطلاق المدعى دعوى الوكالة

مطلب في باللغة وكات زوجها في قبض ما قبضه الخ

مطلب لو ادعى الوكيل بقبض الدين القبض والدفع الى الموكل قبل العزل صدق وبعده لا الابينة

مطلب الوكيل بالخصومة لا يملك القبض وكذا لو أطلق الوكالة

مطلب وكنت رجلا ليقبض
لها ما يخصها من الارث
باجرة معلومة الخ

مطلب وكل جماعة رجلا
في قبض صرة صدقة ولم يصل
بعضهم نصيبه الخ

مطلب التوكيل باخذ
المباح باطل
مطلب لو امره ان يتصدق
به على معين تخالف لا يضمن

مطلب اذا وكل آخر لخاصم
عنه لا يجوز الارضا الخصم
الا ان يكون الموكل الخ

مطلب المخدرة لها التوكيل
بغير رضا الخصم وكذا اذا
عجز عن الجواب

ومخالفته للشهادة بانه وكالة بخلاف المبلغ فلم تطابق الشهادة الدعوى وهو من جملة المردود
عندهم رحيم الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في قبض ما يخصها بالارث
الشرعي من زوجها باجر سمى ففعله والاكن تنكر اتصال ما يخصها وتنتفع من دفع الاجر المسمى
فيما الحكم (اجاب) الوكيل أمين والقول قوله باليمن ودفع ما قبض لها والمجوع له من الاجر
لازم عليها حيث كان العمل معلوما وان لم يكن كذلك فله أجر المنسل لا يتجاوز المسمى لرضاه
والله أعلم (سئل) في رجل وكله جماعة في قبض صرة صدقة من ديوان السلطان بعصر ثم ان
الوكيل قبضها وأتى بها المجلس الشرع الشريف ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت وعدّها
وسلمها كما جرت به العادة ثم ان القاضي صرفها على مستحقّيها بموجب دفتر المقيّد بالسجل
المحفوظ وقبض القاضي استحقاق بعض الموكّلين بيده العالمية قهر اعلی الوكيل لغنيهم ووضع
أمانة تحت يده تابعه وقال القاضي أنا الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلان وفلان وهو
تحت يدي أمانة حتى يأتي الخصمان فهل والحالة هذه يضمن الوكيل أو لا ضمان عليه (اجاب)
لا وجه لضمان الوكيل والحال ما ذكر وكيف يضمن وقد جرت العادة بتسليمها للمولى فعلى تقدير
صحّة الوكالة بقبضها يكون التسليم له ما ذوّافه فيرأ الوكيل بذلك لثبوت الاذن فيه دلالة كما هو
ظاهروا بما قلنا على تقدير صحّة الوكالة لأن المتصدق عليه لا يصح توكيله باخذ الصدقة وسرحوا
قاطبة بأن التوكيل باخذ المباح باطل وسرحوا بانه لا يعين الفقير ولا الدرهم ولوعين فلن عينه
لذلك ان يصرف لغير فاصل الوكالة على مقتضى قواعد مذهبنا باطل وفي الخاوي الزاهدی لو
أمره ان يتصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن انه يفسى فكيف يضمن الموكل وكيه
بشيء لم يدخل ملكه ولم تصح وكأنته به وسلمه الوكيل للعالم الشرعي هذا الا قال به والله أعلم
(سئل) في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد أن يوكل وكيلا عنه ليدعى بحق على آخر هل
للمدعى عليه ان يابى حتى يحضر الخصم فيدعى بنفسه لنفسه ام لا (اجاب) صرح علماؤنا قاطبة
متونا وشروحا بان الوكالة في الخصومة لا تكون الارضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا أو
غائبا مدة السفر أو مریدا للسفر أو مخدرة ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا
يستحضره الناس متفانون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيستوقف على رضاه وهذا
مذهب أبي حنيفة واخاره المجبى والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلى ورجح دليله
في كل مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لا سيما في هذا الزمان الفاسد والله أعلم
(سئل) في امرأة مخدرة وكلت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فاحضر للدعوى فقال
لا أرضى توكيل زيد تعنتا منه فهل يعتبر رضاه أم كيف الحال واذا قلتم لا حيث كانت مخدرة فهل
اذا كانت بررة يكون الحكم كذلك أم لا (اجاب) لا يعتبر رضاه كما هو اختيار المتأخرين
وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره وأما اذا كانت بررة فهي كالرجل لا يجوز لها
التوكيل الارضا الخصم قال في الجوهرة المرأة اذا كانت مخدرة جاز لها ان توكل بغير رضا
الخصم لانها لم تالف خطاب الرجال فاذا حضرت مجلس الحاكم انقضت فلم تطلق بحجتها لحاشاها
وربما يكون سببا لنوات حقها وهذا شيء استحسنته المتأخرون جعلوها كالمرضى وأما اذا كانت
عادت بها ان تحضر مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الارضا الخصم اه بخلاف
المخدرة فان الزامها بالجواب تنصيص لحقها اذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تطلق بحجتها
لماعتبر بها من الحياء والخل قال في فتح القدير وهذا شيء استحسنته المتأخرون وعليه الفتوى

انتهى وقد مشى عليه في الكنز وملتقى البحر وصدرا الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا
من المخذرة وهي التي لم تخالط الرجال بكرا كانت أو ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان
الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو المقرر المشهور وليس للقاضي
ولا للمفتي ان يتعداه للاختصار المذكور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه دراهم ليشترى
له بهاريتا ويطبخه صابونا فامسك المأمور دراهم الأمر كلها لوجود الزيف بعضها وأدى
دراهم الثمن من عنده وأشهد أنه يشتري للأمر وبلغ الأمر فاجاز فعله هل المأمور حبس
الصابون عنه لاستنفاء ما دفع من ماله أم لا وهل لأمين المصنعة دفع الصابون للأمر بغير إذن
المأمور أم ليس له ذلك وعليه حفظه حتى ياذن له المأمور بدفعه له وان دفعه له بغير إذن المأمور
للمأمور أن يكتفه رده حتى يستوفي حقه أم لا (أجاب) نعم له حبس الصابون عنه لاستنفاء
ثمنه فقد صرح علماؤنا أن وكيل الشراء له حبس المبيع لاستنفاء الثمن سواء أذاه البائع أم لا
وليس لأمين المصنعة ان يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو المالك اذ الوكيل
بجزة البائع منه فيحبس المبيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز للأمين تسليمه لغيره من سلمه اليه
وهو الموكل وان فعل ذلك كان فيه متعديا ويطالب برده وتسليمه لمن له حق حبسه الى استنفاء
حقه والله أعلم (سئل) عن وكيل تاجر دفع لوكيله آخر شيئا بغير إذنه هل يضمن ولا يقبل
قوله عليه اذا هو أنكر (أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه لان تاجر اذ كل منهما وكل به
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في خلع زوجته فخلعها الوكيل بعد عزل
الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وتبين أم لا (أجاب) لا يصح خلع الوكيل بعد عزل الموكل
له فلا تبين منه قال الزبيدي قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكلا بطلاق زوجته بالتسليم
ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق انتهى والخلع
طلاق بائن والله أعلم (سئل) فيما اذا جرت عادة التجار ان يعط بعضهم الى بعض بضاعة
بيعهما ويبيع بثمنها مع من يختاره ويعتقد أماته من المكارية بحيث اشتر ذلك بينهم اشتمارا
شائع فيهم ويبيع المبعوث اليه البضاعة المبعوثة في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم ليعتبر اعلى
دفعات متعددة حسبما يتيسر له وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول
باعت الثمن يمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة أم لا يتلوه من اليمين (أجاب) القول قوله
بيمينه اذ له بعثه مع من يختاره وراه أمينا لأنه أمين لم تبطل أماته والحالة هذه بالارسال مع من
ذكر وقد ذكر الزاهد راضا بنج لبيكر خوارزمية جرت عادة حاكم الرستاق أنهم يعثون
الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويبيع بثمنها اليهم يدين شاء وراه أمينا فاذ بعث
البائع ثمن الكرايس يدين شخص ظنه أمينا وأيق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه
العادة معروفة عندهم قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وفريقي انتهى وقد عضد بقولهم
المعروف عرفا كمنشروط شرط والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم والله أعلم
(سئل) في رجل وكل رجلا ان يعامل دأته بالرأجة اذ احل الدين عليه بشراء الاشياء له على
وجه الحيلة المعهودة في مثله هل يصح توكيله وينفذ فعل الوكيل عليه أم لا (أجاب) نعم يصح
وينفذ فعل الوكيل عليه لانه توكيل بشراء الاشياء مرأجة وهو جائز ولو وكل مطالبة الموكل
والله أعلم (سئل) في رجل وكل وكلا في بيع شيء وقال له لا تبعه الا بمحضرة فلان بغير
محضره هل يجوز ذلك عليه أم لا (أجاب) لا يجوز كما صرح به في الخاتمة بقوله ولو وكله بالبيع

مطلب وجد الوكيل زينا
في مال الموكل فاشترى من
مال نفسه فاجاز الأمر ذلك
للمأمور ان يحبس ما اشتراه
حتى يدفع له الثمن

مطالب ليس لأمين المصنعة
ان يدفع الصابون الى الموكل
اذا حبسه الوكيل
مطلب اذا دفع أحد وكيل
رجل للموكل الاخر شيئا
بلاذن موكله ما يضمن
مطلب لو وكل رجلا في خلع
امرأته فخلعها بعد عزله
لا يصح
مطلب عادة التجار ان يعط
بعضهم الى بعض بضاعة
ليبيعها ويبيع بثمنها الخ

مطلب وكل ان يشتري له
بالرأجة عند حلول دين
ذاته ففعل الوكيل
مطلب وكل رجلا لبيع شيء
وقال له لا تبعه الا بمحضرة
فلان

ونها عن البيع الا بشهود والايحضر فلان لا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير محضر فلان
انتهى ومثله في الزاوية وكثير من الكتب ويعنى محضر فلان بحضوره أو على يده أو بعرفته وما
أشبه ذلك والله أعلم (سئل) في الوكالة العامة هل تصح أم لا (أجاب) قد وضع الشيخ زين الدين
لها رسالة مستقلة حاصلها أنها تصح وملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعناق والهبة
والصدقة على المفتي به وملك التزويج ولو بطلقته لعموم قول قاضيان تناول البياعات
والانكحة فملك أن يزوجها أمره بعد أخرى فارجع اليها ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل
وكل آخر في تعمير دار ورجل أمر من قبل آخر بالانفاق على أهل بيته وصرف الوكيل من ماله
في تعمير هذه الدار ألف درهم وأنفق المأمور من ماله على أهل بيت الأمر ألف درهم ثم طلب كل
منهما ما صرفه على الوجه المرقوم ولم يصدق كل من الموكل والأمر الوكيل والمأمور على جميع
ما صرفه بل صدقاهما على نصف ما ادعيا صرفه فهل يصدقان بقولهما في جميع ما ادعيا صرفه
ويأخذ كل منهما ما صرفه وهو ألف درهم أو لا بد من ثبوت الزيادة بالبينة وهل في هذا فرق بين
ان يكون الانفاق والصرف من مال الموكل والأمر وبين ان يكون الانفاق والصرف من مال
الوكيل والمأمور أم لا (أجاب) لا بد من إقامة البينة اذا أراد كل منهما الرجوع على الآخر
بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان الصرف من مال الموكل والأمر وأراد الخروج عن الضمان
فأقول قولهما باليمين ووجهه أنه ما في الصورة الاولى يدعيان الدين والموكل والأمر يشكران
والبينة على المدعى واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما أمينان يشكران الضمان
ويدعيان الخروج عن عهدة الامانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التارخانية
قال ناقلا عن التيمية سئل على بن أحمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع
فلا بد من إقامة البينة وان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله انتهى فقد ثبت الفرق بينهما
كما ترى ثم اني ازدت مطالعة في المسئلة ونفرت عليها بالامعان في المراجعة والنظر فرأيت الاول
وهو ما اذا أراد الرجوع لا يقبل قوله اجاعيا ورأيت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل
القول للأمر وقوله عن فادرهشام عن محمد قال دفع دراهم ليفسقا على أهله كل شهر كذا فقال
أنفق كذا وقال الموكل كذا دون ما قال الوكيل القول قول المدافع ولا يشبه هذا الوصي انتهى
(أقول) كان وجهه أن الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل
ما وجب عليه للبائع كما صرحوا به في كتاب المضاربة فهو متعدينا عليه فلا يقبل والقول الثاني
قبول قوله لأنه وان كان كذلك غير أنه يدفع الدراهم له قبل الانفاق أمين محض لأنه لم يجب عليه
وقت الدفع شيء فأقول قوله وهذا الذي يجب أن يعول عليه والله أعلم (سئل) في وكيل البيع
اذا مات مجهلا للثمن بعد قبضه هل يضمن أم لا وهل يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلا بيينة أم لا
(أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلا برهان لأنه بموته عن تجهيل يقرر في
تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده عن البيان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ملحاً من
وكيل شخص يبيعه ولم يشتري على الموكل دين هل تقع المقاصصة وليس للوكيل مطالبة بالثمن
أم لا (أجاب) نعم تقع المقاصصة عن الموكل فيمتنع على الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع
التفصيلين في السابع والعشرين ولو كان للمشتري دين على موكل البيع يصير قصاصاً بالثمن وكذا
في الخاتمة وكثير من الكتب شروحا فتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بان يزوج ابنته
الصغيرة من فلان بكذا بشرط أن لا يعقد نكاحاً غيرها عليه حتى يقبض النصف منه خشية المظل

مطلب الوكيل بوكالة عامة
يملك كل شيء الا الطلاق الخ

مطلب الوكيل في العمارة
لأنفق من مال الموكل

مطلب الوكيل بالبيع اذا
مات مجهلا للثمن يضمن

مطلب اذا باع الوكيل
بالبيع الشيء الموكل يبيعه
من رجل له دين على الموكل
تقع المقاصصة

مطلب اذا وصى له
يزوج ابنته من فلان بكذا
ولا يعقد عليها الا بعد قبض
النصف

خالف الوكيل وعقد قبل قبضه هل ينقذ أم لا ينقذ (أجاب) هذه وكالة مضافة لم يوجد
 الشرط الذي هو قبض نصف المهر المتفق عليه لا يصير كإلّا بالنكاح قال في الحامى الزاهدى
 رامن القاضى ختان وكلمته ان يزوجهما من نفسه بشرط أن يطلق زوجته صح وهذا وكالة مضافة
 حتى لو لم يوجد الشرط لا يصير كإلّا بالنكاح فلا ب رد النكاح اذ حكمه حكم نكاح الفضولى
 والحالة هذه والله أعلم (سئل) في ذى منصب أرسل مندوبه لرجل يستقرض منه مالا ويشتري له
 منه بضاعة وأوقع التاجر مع المرسل حسابا وكتب له المرسل به أنفق له عندنا آخر كل حساب من
 ثمن البضاعة كذا ثم مات ذى المنصب والآن التاجر يطالب المندوب هل له عليه طلب أم لا
 (أجاب) ليس له على المندوب طلب اذ هو سفير ومعبود من كان كذلك لا يطلب عليه فى الخلاصة
 امرأه اشتريت شأ وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا عنك على وقال البائع انما بعثت منك
 والتمن علك فالقول قولها وعلى البائع البينة ومثله فى البرازية وجامع الفتوى للكركي وفى
 الخانية فى آخر كتاب البيوع امرأه اشتريت شيئا من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول
 زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على التمن وقال البائع لابل بعثت منك وفى عليك
 التمن كان القول فى ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله كثير فى كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح
 فى واقعة الحال اذ قول السابع كنت رسول صاحب المنصب اليك فلا تثنى لك على كقول الزوجة
 كنت رسول زوجي الخ فالقول قوله لا سيما عا ايقاعه الحساب معه فى ذلك وكذا التذكرة به
 وفيها الباقي بعد كل حساب من المبيع الفلانى كذا وكذا النفس البضاعة فهو اقرار منه بانه
 رسول ولا طلب على الرسول والله أعلم (سئل) فى أخوين أمرا أحدهما الاخران يزوجه
 امرأه فويضي المهر عنه ففعل وقضاه من مال مشترك هل له الرجوع بمحضته منه أم لا (أجاب)
 نعم له الرجوع اذ المقرر فى الكتب الفقهية ان من أمر غيره بقضاء دينه يرجع وان لم يشترط
 الرجوع والله أعلم (سئل) فى رجلين حضرا بمجلس الشرع الشريف وأشهد أحدهما على
 نفسه أصالة وعلى أخوته وكالة وشهد له جماعة بغيبة أخوته أنهم وكوه فى الاشهاد على ان الدار
 التى فى القرية الفلانية لاحق لهم فيما بل هي ملك للأخرا لحاضر معه بالمجلس الشرعى فلما علم
 اخوته بما فعل أنكروا وکیل أخيهم فى ذلك هل يصح الحكم عليهم بالاشهاد المذكور أم لا
 (أجاب) القول قول الاخوة الغائبين عن مجلس الشريعة الشريف انهم لم يوكوا أخاهم فى ذلك
 هذا وقد أجاب صاحب الاشياء والنظائر بفساد الحكم بالملك للمدعى بسبب عدم ذكره البتة
 أول المدعى عليه فى الحادفة وأجاب كثير من العلماء بان الوكالة لا تدخل تحت الحكم وبأنه لا تسمع
 الدعوى فكيف يحكم على الاخوة الغائبين بأشهاد أخيهم عليهم فى جهة غيبتهم هذا لا قال به
 والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجل وكل ابنه البالغ فى شراء عقار بعينه فاشتراه لنفسه وذكر
 فى صلح التسايع من ماله وماتا هل يكون العقار ميراثا عن الاب الموكل أو عن الابن (أجاب)
 يكون ميراثا عن الاب حيث عين العقار لابنه فى توكيله ويقع الشراء للاب وان عينه لنفسه
 قال فى الكنز ولو وكاه بشرا منى بعينه لا يشتريه لنفسه قال شارحه الزيلعي معناه لا يتصور أن
 يشتريه لنفسه بل لو اشتراه بنوى بالشراء لنفسه أو تلفظ بذلك يكون للموكل لان فيه عزل نفسه
 وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب انتهى وقوله غائب يعنى عن مجلسه والمسئلة متون المذهب
 وشروحه طائفة ثم انما ذكر فى الحجة اشتراه لنفسه من ماله هدر لا اعتبار به والله أعلم (سئل) فى
 رجل اتهم بقتل أخيه فنتس حاكم السياسة عليه وعلم قطعانه يقع فى يديه ولا خلاص له الا بدفع

مطلب أرسل مندوبه لرجل
 ليستقرض له مالا ويشتري
 به بضاعة ففعل فات المرسل
 لانتمان على المندوب ومثله
 المرأة لو اشترت شيئا وقالت
 ارسلنى زوجي

مطلب اذا أمر أحد
 الاخوين أخاه أن يزوجه
 امرأه ويدفع مهرها عنه فدفع
 من مال مشترك له الرجوع
 بقدر حصته
 مطلب اذا أثبت وكلمته عن
 أخويه فى مجلس الحكم
 بالاشهاد أن الدار الفلانية
 لاحق لهم فيها بل هي لفلان

مطلب وكل ابنه فى شراء
 عقار بعينه فاشتراه لنفسه
 مطلب اتهم بقتل أخيه
 فامر أخاه أن يدفع مالا
 لحاكم السياسة

مال فاذن لآخيه الحي ان يخلصه من مصادرتة بمال يدفعه اليه نخلصه هل له ان يرجع ذلك عليه وان مات الدافع قبل ايصال المبلغ اليه هل لورثته المطالبة بما دفع مورثهم عنه باذنه أم لا (اجاب) نعم لورثته الدافع المطالبة بما دفع مورثهم للعالم السامعي باذن المتهم المذكور ولو لم يذكر الرجوع كما صرح به غير ما واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكل وكيل في قبض غلة الوقف فعزل الناظر هل ينزل وكله بعزله ويطلق تصرفه في الوقف أم لا (اجاب) نعم ينزل بعزله لانه يشترط للدوام الوكالة ما يشترط لا يتبدلها كما نص عليه في البحر والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بقبض حقوقه وغلات عقاره فقبض كما أمره الموكل وماتا بعد أن اوصل الوكيل ما قبضه للموكل ثم ظهر مستحق في جزء معين من الغلة واختار تضمين الوكيل في ارثه هل لورثة الوكيل الرجوع في ارث الموكل حيث استهلك ذلك أم لا (اجاب) نعم قرار الضمان على المستهلك والحال هذه وانظر ما كتبه الاثمة في الوكالة والغصب بتضييع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين طالبه به فدفقه له ثوبا وقال به وخذ دينك من ثمنه فباعه كما أمره ويقول الوكيل لم يقبض من الثمن شيئا وبطال به يدنه والموكل ممنوع عن ايقائه محتج باذنه عين له دينه من ثمن المبيع هل تسقط مطالبة الوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله انه لم يقبض ثمنه أم لا (اجاب) لا تتم مطالبة الوكيل بدينه على الموكل فله حبسه اذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا يمنع بيعه الثوب من المطالبة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اودع آخر ناقين ثم وكله ببيعهما وأطلق فباعهما من رجل معروف الى أجل متعارف فلما حل الاجل طلب المشتري فلم يجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن من ماله أم لا واذا اقامت له قسلا اذا دفع ثمنه على لزومه ليكون الثمن له هل له الرجوع به أم لا (اجاب) نعم اذا قضاه من ماله ليكون المال الذي على المشتري له لم يجز ورجع الوكيل بما دفع كما في جامع النصولين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب يبيع عقاره أمره بصحبة اللوا يبيع ذلك العقار لشخص من نوابه فدفعه خوفا على نفسه أو ماله من ذلك الصنف مما مقداره نصف القيمة أو ثلثها هل يجوز هذا البيع أم لا يجوز لكونه مكرها بما امر الحاكم المذكور ولكونه بالغين الفاحش وهل اذا كتب في صك التبايع أنه لا عين فيه وكان الواقع خلافه هل يعتبر ما في الصك أو ما هو الواقع في نفس الامر (اجاب) صرح الفقهاء بان أمر السلطان اكرامه وان لم يتوعد وامر غيره لا الا أن يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يتنزل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه والحاكم المذكور داخل في اسم السلطان لقولهم في كتاب الاكرام وشروطه قدرة المكره على ايقاع ما هد به سلطانا أولا وفي التساوس السلطان الحق وقدره الملك وتضم لامه والوالي انتهى فاذا علمت ذلك فجرد أمر المذكور اكرامه وان لم يتوعد المأمور بما يعدم الرضا العلم بدلالة الحال بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان السلطان وغيره سواء في اشتراط ذلك هذا وأما بيع الوكيل بالغين الفاحش فهي مسألة خلافية بين الامام وصاحبيه هما يقولان بعدم الجواز وهو في البرازية وبغنى بقوله في مسألة بيع الوكيل بماء زوهان وبأي ثمن كان فنقل في البحر فقطع النظر عن كون الوكيل مكرها لو قضى بعدم جوازه على قوله بما بالغين الفاحش جازما علمت والعبرة لما في نفس الامر لا ما كتب في الصك صرح به في البحر في كتاب الوقف وغيره والله أعلم (سئل) في بيع الوكيل بالبيع عامر زوهان وبأي ثمن كان (اجاب) مذهب الامام أنه يصح ومذهب ما خلاه قال

مطلب اذا عزل الناظر
ينزل وكله بقبض غلات
الوقف

مطلب وكل آخر بقبض
حقوقه وغلات عقاره فأتا
الخ
مطلب امر المدينون الدائن
بيعه ثوب لاجل دينه فباعه
الخ

مطلب اودع رجل ناقين
ثم وكله ببيعهما وأطلق
فباعهما الى أجل الخ

مطلب لو اكره الوكيل يبيع
عقار الغائب على نفسه نصف
القيمة لا يصح وأما الخ

مطلب الوكيل بالبيع لوباع
بغين فاحش فيه بخلاف

في البرازية ويبقى بقولهما وفي تصحيح القدوري ورجح دليل الامام وهو المولى عليه عند النسفي وهو أصح الأقاويل والاختيار عند المحوي ووافقه الموصلي وصدر الشريعة انتهى (أقول) وعلمه أصحاب المتون الموضوعة لنقل المذهب عما هو ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير لضرورة وقعت عليه خذلي من أحد بضاعة نسيتي وبعتها فاشتري لمن رجل زينا بمن معلوم مثلاً كلامه رباعة فرج فيه هل الربح للوكيل أم للموكل المجز فاعله (اجاب) الربح للموكل كما أن الخسران عليه وقد صرح علماؤنا بصحة الوكالة اذا اعم الموكل بقوله اتع لي ما رأيت فوق الشراء للموكل فالربح له والخسران عليه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بقبض دينه من فلان ومخاصمته ان احتاج الامر اليها وخصصه الوكيل لاحتياجه اليها وصالحه على بعض الدين هل يصح صلحه أم لا يصح ويرجع عليه بيقية الدين (اجاب) لا يصح صلح الوكيل المذكور فيرجع على المدين بيقية الدين والله أعلم (سئل) في رجل قال لمدينه ابعت بالدين مع فلان ففعل فضايع ولم يصل اليه هل يبرأ المدين من الدين أم لا (اجاب) لا يبرأ كما في البرازية من كتاب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لقضاء الدين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب اسير يريد خال الغائب التصرف في ماله ورفع يده عن تصرفه محتجاً بأنه اشفق منه هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك ويؤدوم على تصرفه مالم ينفذ الغائب قدوم على الحفظ لا التصرف وانما قلت ذلك لما صرح به في البحر عند قوله وموت أحدهما وجنونه الخ من أن الوكالة تبطل بشقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في جماعة وكالوا رجلاً في قبض معاليهم من ناظر على وقفات الرجل وادعوا أنه قبضها منهم ومات مجهلاً فضمن وأنكرت الورثة العلم بقبضه هل القول قولهم يمينهم على نفي العلم حيث لا برهان سوى دعوى الناظر المدعى له أم لا (اجاب) ههنا دعوى دين في التركة وقول الناظر لا يغلبها بالدين وان كان قوله مقبولاً في الصرف فهو في حق برائة نفسه لا في حق اثبات دين على الغير نظره المودع اذا أمر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فأنكره فالقول قول المودع في برائة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة أن الورثة نائبون عن الميت فالقول قولهم يمينهم على نفي العلم بقبض الميت ولا عبرة لدعوى القبض بلاينة شرعية وهذا الحكم يظهر مما ذكره الطحاوي في مختصره والاسيما في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقيه والله أعلم (سئل) في رجل أرسل الى آخر فردة قماش مصري وفي داخلها أربعون غرسا لبيع القماش وبشترى بثمنه وبالاربعة ثيابا معلومة اليهما ويرسلها الى مصر فباع غالب القماش وبقي عنده القليل ومات عن غير تجهيل بل بين الورثة غاية التبيين والعادة فيما بينهما ان يبيع نارة بثمن مجمل ونارة بثمن مؤجل الى أجل قريب كما جرت به عادة جميع التجار فهل لورثة الميت مطالبة المشتري عند حلول الاجل أم لا وهل اذا لم يقدرُوا على الاستيفاء منهم يضمنون الثمن أم لا (اجاب) نعم لهم مطالبة المشتري بالثمن الذي تقرر بمباشرة الميت في ذمهم لان حقوق العقد المشروح عائدة الى الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم فيما أتوا عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا وكلت البكر البالغة امها في قبض مهرها وقبضته هل يكون القول قولها في اصاله اليها أم لا وهل اذا ثبت لها على امها دين تحبس فيه أم لا (اجاب) نعم القول قول الام في اصال ما قبضته اليها حيث صدقت في القبض من زوجها وكذبها في الاصال اليها لانها امينة تدعى اصال الامانة الى صاحبها ولا شبهة أنها لا تحبس في دينها لا طبقا

مطلب أمر غيره ان يشتري بضاعة نسيتي ويبيعها ثم يشتري بها شيا ففعل ويرجى فالربح للأمر
مطلب لو وكاله بقبض دينه والمخاصمة ان احتاج لخاصم الوكيل وصالح على بعض الدين فالصلح غير صحيح
مطلب قال لمدينه ابعت الدين مع فلان ففعل فضايع لم يبرأ المدين
مطلب ليس لخال الغائب رفع يد الوكيل عنه في التصرف في ماله
مطلب وكل جماعة رجلا في قبض استحقاقهم من ناظر الوقف الخ
مطلب اذا أمر المودع المودع بدفعها لفلان فقال المودع دفعتها صدق في برائة نفسه فقط
مطلب أرسل رجلا الى آخر قماش لبيعه وجرت العادة بالبيع نسيتي ومجملات فالايمان على ورثته للمرسل مانوي

مطلب وكالت البالغة امها في قبض مهرها من زوجها فالقول للام في دفعه اليها
مطلب لا تحبس الام في دين ابنتها

مطلب لا يلزم الاب مهر ابنه
الا اذا ضمنه

الموت والشروح والفتاوى على أنه لا يجب أصل في دين فرعه والله أعلم (سئل) في رجل
زوجه أبوه بالوكالة عنه ومات الزوج لا عن تركه ثم مات الاب المزوج عن ابن وتركه هل يطالب
هذا الاب بمهر زوجته أخيه في تركه الاب أم لا حيث لم يكن الاب ضامنا (أجاب) المقران الاب
لا يطالب بمهر زوجته أبه اذا باشر عقد النكاح بولاية أو وكالة الا اذا ضمنه فلا يطالب وارثه
والحال هذه والله أعلم

* (كتاب الدعوى) *

مطلب ادعى وارث الزوجة
على ابن زوجها فاضل المهر
فاقر ثم أخبر ود الخ

(سئل) في امرأة آتت وارثها على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة بفاضل
مهرها فاقربه بناء على بقاءه بدمه أم به فخير العادل بأنها البرأت زوجها منه في حال صحته قبل
وفاته ابراهيم صحيحا هل تسمع دعواه عليه الابراء لكونه خفي عليه أم لا (أجاب) تسمع دعواه
لأنه محل الحفاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة أشهدت في حال مرض زوجها انه ليس
لزوجها خيل ولا غنم ولا بقرة ولا جاموس ولا ولا ومات فتبين بعد موته انه اشياء من هذه الانواع
وغيرها هل يمنعها هذا الاشهاد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما يظهر لام لا (أجاب)
جميع ما يظهر للميت يجب فيه حقها الذي فرضه الله تعالى لها ولا يمنعها مجرد هذا الكلام من
دعوى ارثها فيه كما هو ظاهر وليس في هذه الصيغة ابراهيم ولا صلح يدفع فلا وجه لمنعها عن
حقها فيه بل قالوا فيما هو باع من ذلك لوصال أحد الورثة وبراءا عما ثم ظهر شي من التركة لم يكن
وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كما صرح به في صلح البرازية وكثير من الكتب فهذا مع
الابراء فكيف مع الاباء ابراهيم فيه ولا صلح بأي وجه يسقط حقها وهذا مما لا يتوقف فيه والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن غير وارث شرعي هل توضع تركته في بيت المال وبقبضها
من جعل السلطان ولا ية قبضه له وهل اذا ادعى رجل أن هذا الميت ابن ابن اخته شقيقته فهو
أعني المدعى خال أم به يقبل مجرد دعواه أم لا بدله من بينة تذكر اسم الميت واسم أمه واسم أبي أمه
ليحصل التعريف للقاضي أم لا (أجاب) حيث لا وارث بجهة من الجهات يوضع في بيت المال
جميع الميراث واذا شهدت شهود المدعى لا بد من ذكر الاسماء الموصلة الى تعريف القاضي في
جامع الفصولين ادعى نوة الع لم يذ كر الجدة لا يصح لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد
ومثله في كثير من كتب الفتاوى والله أعلم (سئل) في محدود يتوارثه اناس بعد اناس ماتت امرأة
منهم فوضع ابن عمها عصمت ابده على حصتها منه لكونه عصبة وهم من ذوى الارحام فنادى دعوه فيه
وادعوا أنه وقف مصرف على ماصرفه الواقف وانهم مصرفه دونه وهو شكر كونه وقفنا يدعى
انه ملك يقسم على فراض الله تعالى ولا تمسك لهم بشي سوى تذكره مكتوب فيها هذا وقف زيد
لا غير لها صورة بالسجل ويقولون هذه تذكره كاتب الولاية ويريدون منعه عن الارث بمجرد
التذكر هل يقضى له بالارث ولا يمنع مجرد التذكر الا بينة عادلة تشهد أنه وقف فلان عليهم
بشر وطه المانعة لابن الع من الارث فيه (أجاب) يقضى لابن الع بالارث لتمسكه بالاصل
وهو الملك والوقف طارئ عليه ما لم تقم بينة عادلة تشهد بالوقف بشر وطه كما ذكر ولا يقضى لهم
بمجرد التذكر لغير وجهها عن حجج الشرع الثلاث التي هي البينة والاقرار والتسكول اذهي كاغد
به خط ليست واحدة من الثلاث المذكورات كما هو واضح والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
آخر انه ضرب مورثه بعضا ومات بضربه وأقام على ذلك بينة فأقام الآخر بينة على صحته بعد ضربه

مطلب اشهدت في مرض
زوجها انه ليس له خيل الخ
فظهر بعد موته أنه يملك
شيأ مما ذكر تستحق فيه

مطلب لوصال أحد الورثة
وابراء ابراهيم ثم ظهر شي
لم يكن وقت الصلح

مطلب مات عن غير وارث
توضع تركته في بيت المال

مطلب في محدود يتوارثه
اناس بعد اناس فادعى جماعة
بانه وقف يقضى به للوارث الخ

مطلب ادعى انه ضرب مورثه
بعضا ومات بضربه وادعى
الاخر انه ضربه بعد ضربه
ومات الخ

وموته حقت أنفسه لا بضربه هل بينة الموت بضربه أولى بالقبول أم بينة العحة منه أولى (اجاب)
 بينة العحة منه أولى بالقبول كما سرح به في الخلاصة والخاتمة والبرازية وكثير من الكتب والله
 أعلم (سئل) فيما لو باع شيئا وبعض أقرار به بطاع على بيعه وقبضه وتصرف المشتري فيه زمانا
 ثم ادعى فيه ملكا هل تسمع دعواه أم لا (اجاب) قال كثير من علمائنا اذ باع شخص عقارا
 أو حيوانا أو ثوبا أو نحو ذلك وقبضه المشتري وتصرف فيه تصرف المالك وبعض أقرار به مطلع
 على ذلك ثم ادعاه وادعى بعضه أنه ملكه لا تسمع دعواه لأن ذلك اقرار منه بأنه ملك البائع قطعاً
 للأطماع الفاسدة وسد الباب التزويروا التاميس وبه قطع كثير من أصحاب المتون والشروح
 والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل من قرية إلى قرية أخرى عن بيت كان هو
 ووالده يسكنه فاستماره رجل من عم الراحل ليقبض فيه فأعاره ثم رجع الراحل وطلب السكنى في
 بيته فادعاه المستعير أنه ملكه بالارث عن أبيه فهل تنعنه الاستعارة عن هذه الدعوى وترفع يده
 عنه وموتة ابد الراحل عليه كما كانت أم لا (اجاب) نعم تنعنه الاستعارة عن هذه الدعوى فيه
 ففي جامع الفصولين الاستعارة من المدعى عليه أو من غيره تنفع من دعوى المالك لنفسه ولغيره
 انتهى ومثل في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل وادعاه على عقار مدة تزيد على
 ستين سنة والآن يدعى رجلان من أقرار به حصص في ذلك والحال أنهم ما بقيان يبلدة الدعوى
 المدة المذكورة ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تسمع دعواهما لو ورد الأمر السلطاني بعدم
 سماع كل دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة أم تسمع (اجاب) لا تسمع دعواهما والحال
 هذه قد ثبت عند العلماء لاختلاف الكون منهم أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والاختصاص
 والحوادث فالسلطان اذا منع عن سماع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة امتنع على القضاة
 سماعها ولو قضوا فيها مع ذلك لا ينفذ لانهم معزولون عن سماعها والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل استعار من شقيقته حلياً الحاجة في نفسه وحالفها عينا أنه لا يبيت عنده الا ليلة واحدة
 فأعارته ثم طلبت منه استرداده فادعى ملكيته لنفسه او لغيره هل تصح دعواه أم لا ويسترد منه
 (اجاب) لا تصح دعواه لأن هذه الاستعارة اقرار بالملك لها كما صرح به في العدة ومختصر اصول
 الزيادات ونوادر هشام وصححه أبو الليث فلا تسمع لنفسه ولا لموكله او موكلته ويسترد منه
 والحال هذه كما صرح به علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود فدعى
 أحدهما أو هو ذو يد أن جذه لاه ملكه لاه رسوله وان أباه مات وترك ميراثا له وادعى الآخر هو
 خارج وابن خال للأخ أن الجذ المزبور وقفه على ابنائه وبناته واولادهم وأنه يستحق معه فيه
 كذا وبين وجه الاستحقاق بموت امه ومع كل وثيقة بما يدعيه فما الحكم (اجاب) ذكر في جامع
 الفصولين في الثامن في دعوى الخارج مع ذى اليد انه لو اجتمع الهبة مع القبض والصدقة مع
 القبض فهو كمن لو اجتمع ثرا أن فاعلم ذلك أو لا فاذا علمته فاعلم ان حكم المشبه به في هذه المسئلة أنه
 اذا أقام كل من المتداعيين بينة فن كان تاريخ بينته أسبق فهو الاحق وهذا اذا خافان لم يؤرخا
 أو أرخ أحدهما الا لا خرفه لذي اليد هذا وأما مجرد الوثيقة فلا يعمل بها بلا سنة والعبارة
 شارح نفس المتنازع فيه وهو التملك والوقف لا بكتابة صكهما ما يجوز تأخير الكتابة عنه
 ولا شبهة ان هذه المسئلة من مفردات مسائل اختلاف الرجلين المتداعيين وقد أوسعت فيه
 علماءنا القول في كتبهم والتاقي من واحد وأحد المتداعيين داخل والاخر خارج هو موضوع
 المسئلة المسؤل عنها فراجع جامع الفصولين وغيره من الكتب الشهيرة فان في بعضها التصريح

مطلب لو باع شيئا وبعض
 أقرار به يطلع على البيع
 والقبض ثم ادعى المالك
 لا تسمع دعواه

مطلب اذا استعار شيئا ثم ادعى
 المالك فيه لا تسمع دعواه

مطلب في وادعاه على عقار
 ستين سنة ادعى رجلان حصة
 فيه لا تسمع دعواهما

مطلب استعار شيئا ثم ادعى
 المالك لا تسمع دعواه لنفسه
 ولا لموكله

مطلب تنازعا في محدود فدعى
 أحدهما أو هو ذو يد المالك عن
 جدهم والآخر أنه يستحقه
 بجهة الوقف الخ

مطلب يشترط في دعوى
العقار المرهون حضرة الخ

مطلب لو ادعى على المشتري
أن البائع أجرأ ورعن منه
قبل البيع لا تسمع الا بحضرة
البائع

مطلب رهن عند آخر شيا
وغاب الراهن فادعت زوجته
أنه ملكها لا تسمع دعواها
الا اذا حضر

مطلب في ساحة متصلة
بالطريق أقام أهلها بئنة
أنهم منه وشهد آخر أن الخ

مطلب تقبل يذعن على
الزيادة اذا اختلفت مع زوجها
في مقدار المهر
مطلب لو حكم بالبراءة
بشهادة اثنين باقر المدعي
عليه بالقتل لا ينفذ حكمه

مطلب في صلح حاصله دعوى
سلم ولا بد لاحتما من بيان
شرائطه

بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح والله أعلم (سئل) في دعوى العقار المرهون هل يشترط
حضرة الراهن أم لا (أجاب) نعم يشترط قال في جامع الفصولين وفي دعوى المرهون يشترط
حضرة الراهن والمرتهن وقافا وفيه رايان للذخيرة والفتاوى الصغرى باع منه شيئا فادعى
ثالث البائع أن يجره المبيع أو رهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصما فلو حضر البائع فبهر
عليه المدعي إلا أن تقبل بئنته ثم رهن لفتاوى الظهير بتبعا لخالقه وقد صرح في الخاتمة
بنظيره فبعض أثبت في المسئلة اختلاف الروايتين وبعض جعل الأول على سهو الكاتب ومال
شمس الأئمة إلى عدم سماع البينة بغيبة الراهن والخاص أن المسئلة قد وقع فيها اضطراب
واختلاف جواب وقد وافق قاض بخان الامام الخصاص في حيله وقاض بخان من أجل الترجيح
كما نص عليه الشيخ فاسم في التصحيح فليغتنم هذا التحريز فإنه مع اختصاره ليس له نظير
والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر مقعد أعلى دراهم معلومة عن ابن وغاب الراهن والآن
تدعي زوجته أنه ملكها وأنه رهنه عنده بغير ذنهاب هل تسمع دعواها في غيبة زوجها أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواها غيبة زوجها اذ يشترط في دعوى المرهون حضرة الراهن والمرتهن وقافا كما
نقله في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في
وقته بر استأجر رجل بعضا منهن من ناظره للبناء فقيم الخنعة أهل الطريق مدعين أنهن من جملة
الطريق فشهدت بئنة شرعية أنهن واقف على البر المذكور لدى الحاكم الشرعي وكنهم يجرينها
في الوقف بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكمه حيث صدر على وجهه المعتبر
شرعا أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه وتجعل وقتنا ولرأى شهودا شهدوا أنهن من الطريق وشهد
آخرون أنهن واقف فالتشهادة القسائية على الوقف أولى لأنه أخص قال في الفتاوى العلية ولو
شهدوا على بئنة متصلة بالمسجد أنهن منه وشهد آخرون أنهن من الطريق فالسجد أولى لأنه
أخص ويجعل ذلك مسجدا والله أعلم (سئل) في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام
النكاح وبعد الدخول في مقدار المهر والمهر هل تقبل بئنتها على الزيادة أم لا (أجاب) نعم
تقبل والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن أحد أولاده بمدعى نائب حكيم
مقلد لحكم بالصحیح من مذهب أبي حنيفة على ثلاثة أنهن قبلوا بالموكل تعديا فأنكروا فأقام
شاهدا على اقرار معينين منهم بأنهم ما قتله بضربى سكن ثم أحضر شاهدا آخر شهد بمثله فألزم
النائب المذكور المشهود عليهم ما يدعيه ظانا أنها موجب القتل المذكور غير معين نوعا من
أنواعها مع أنها كلها أهل بصح هذا الزام أم لا يصح لكونه خطأ مخالفا لاجماع المذهب صادرا
عن قيد الحكم بمذهب أبي حنيفة النعمان (أجاب) لا يصح هذا الزام لما تقر عندنا
الاعلام في باب ما ينفذ من الأحكام بان القضاء يتخصص بالحوادث والزمان والاشخاص
والمكان ومنه التخصص بمذهب كذهب أبي حنيفة النعمان فكون القاضي معزولا
بالنسبة لماءداه فلا يصادف محل قضائه إذا هو خالف ما خصه به من ولاية والاشبهة ان
ما حكم به النائب المذكور مخالف لاجماع المذهب وليس موافقا للقول صحيح فيه ولا مجهور مع
تصريحهم فأطبق بان الحكم الصادر بمخالفة المذهب عن يزعيم أنه المذهب جاهلا به وليس له
بمذهب غير نافذ فانظر لما في الوالدية والتاريخية وغيرهما ينظرون ذلك مع كون الامر فيه
واضحا لمن شمر رائحة الفتنة والله أعلم (سئل) في صلح حاصله ادعى زيد على عمرو أنه اسلم في ثلاث
وخسين جرة زيتا بلسية وطالبة فأنكر ذلك وذكر أنه كئيل بكر اعند في الزيت المدعى وأن

بكرادفعه جمعه فاعترف زيد بوصول البعض وأنكر البعض فطلب من عمرو اثبات ذلك
فذكر أنه لا ينفقه فالزم بقية الزيت وبالرجوع على بكر فهل هذا الالتزام صحيح ويكتفى في
دعوى السلم بما ذكر أم غير صحيح لعدم ذكر شروطه ولعدم ثبوت المدعى وهو أصالة عمرو فيه مع
عدم تصديق زيد له على الكفالة ولكن زيد هو المكلف بالبيعة على السلم لأنه مدعى لاعتروا له
مدعى عليه ولم يذ كر هل الكفالة باذن المكفول عنه أو بغير اذنه لترتب عليه الرجوع وعدمه ولم
يذ كر الزيت الواصل أنه من عمرو ومن بكر ولم يذ كر في الدعوى رأس مال السلم ما هو وما مقداره
وغير ذلك مما هو ظاهر بالكتابكم (أجاب) الالتزام المذكور غير صحيح والحال هذا لعدم شرائط
 صحة دعوى السلم قال في جامع الفوائد في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه
 من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزن أو بالتقادة في المجلس
 حتى يصح عنده أي حنيفة رحمه الله ولا يكتفى بقوله بسبب سلم صحيح شرعي على اختيار الذلل سلم
 شرائط كثيرة لا يقف عليها إلا الخواص ومثله في البرازية والخالصة وغيرهما من كتب المذهب
 ولم يذ كر في الصك المذكور رأس المال وكان الواجب طلب البيعة من مدعى السلم على عمرو
 أصالة إذا عترف به بالكفالة وذلك غير المدعى إذا المدعى الأصالة عليه لا الكفالة له ولم يصدق
 عليها ولا يذ كر في الاقرار من التصديق وذكر فيه الرجوع على بكر ولم يثبت اذنه بل ولم يثبت أصل
 الكفالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذ كر محل بيان الايضاح لادمنه لصحة
 الدعوى المذكورة بخبر راعى النزاع كما في جامع الفوائد وغيره والحاصل أن أكثر الشروط
 التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكورة فلا تصح واذ لم تصح لا يصح الالتزام المذكور
 لأنه مترتب عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دراهم وديعة وقطنا
 بقشره ومحلها فأنكر المدعى عليه وحلف فبهر من المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه
 فيعزأ أم لا (أجاب) الفتوى على عدم تعزيره لأنه لا يظهر كذب باقامة البيعة لأن البيعة حجة
 من حيث الظاهر والله أعلم بالسرايم والله أعلم (سئل) في مصبغة بها خواب ملتصقة
 بارض بالبنا اختلف المستأجر مع ناظرها فيما يدعى المستأجر أنهم ملكه وبناؤه والناظر ينكر
 هل القول قول الناظر أم لا (أجاب) لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر كما يعلم
 من مسألة الكس بالاولى وهي ككناس في منزل رجل وعلى عنقه قطعة يقول الذي هي على
 عنقه هي لي وأدعاهما صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل فبالاكتفاء بالمتصل بارض الوقف والله أعلم
 (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخر أن المحدث والغفاني الذي يملك ماله وكنتي
 بالارث عن أبيها المشتري له وأن أباهما اشتراه من وصيك حال ضررك فأجاب ان الشراء كان
 بعين فاحش ولم ينفذ فأنكر الوكيل العين بنوعه فطلب القاضي من مدعيه البيعة فاقامها
 بوجهه فحكم القاضي بفسخ البيع لذلك فهل إذا ادعى الوكيل مستأنفا على المدعى عليه
 نسمع دعواه أم لا (أجاب) لا نسمع دعواه باجتماع علمنا ولا تقبل بيته اذ من المصرح به عدم
 جواز استئناف الدعوى بعد انقضاء الهاء على الوجه الشرعي بحكم القاضي وغاية أمره ان يقيم بيته
 على أن البيع كان بمنزل القيمة وقد صرحوا عند تعارض البيعتين في ذلك أن بيعة الغني أولى
 بالقبول لأن معها زيادة العلم فلا فائدة في استئنافها ثانيا فلا يجوز شاعها والله أعلم (سئل)
 في رجل ادعى على آخر مال وأحضر له تذكرة بخطه وحقه به هل يقضى عليه بذلك أم لا وإذا طلب
 عينه على الخط والخطم يحاقف أم لا (أجاب) لا يقضى بانط والخطم ولا يحلف عليها كما صرح به في

مطلب اذا انكر المدعى عليه الوديعة وحلف ثم أقام المدعى بيعة لا يعزأ المدعى عليه
مطلب اذا اختلف الناظر والمستأجر في الخواص الملتصقة بارض المصبغة فالقول للناظر
مطلب القول لرب المنزل في القطعة التي على عنق الكس
مطلب حاصله ان استئناف الدعوى بعد الحكم لا يقبل وان بيعة الغني الفاحش مقدمة
مطلب لا يقضى بالخطم والخط ولا يحلف عليه مما بل على أصل المال

مطلب لا يعمل بمكثوب
الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضين

مطلب رجل له مرفق كرم
اختلف مع صاحبه في
مقداره يجعل بقدر الباب
الاعظم للكرم كما اذا كان في
الدار

مطلب جهزت ابنتها بجهاز
ثم ماتت فادعى ورثتها العارية
فالمدا على العرف

مطلب ادعت الام شيامن
اعيان تركه ابنتها انه عارية
فالقول للزوج

مطلب باعت من تركه ابنتها
شيئا ودفت شيئا وأخذت شيئا
مطلب القول للزوج في
تركة الزوجة لو ادعى الملك
مطلب اراد المدعى عليه
قاضيا وأراد المدعى غيره

الخاتمة واعلم انه لا بد من على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكثوب الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضين لأن القاضي لا يقضي الا بالحق وهي البينة أو الاقرار أو التسكول كما في اقرار
الخاتمة نقله في الاشياء وفيها أو احضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يخاف أنه ما كتب وانما
يختلف على أصل المال كما في قضاء الخاتمة اهـ ولا شك أن الخط أهم من أن يكون بالقلم أو بالطابع
الذي هو الختم فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له مرفق كرم آخر وقد اختلف معه في قدره فرب
الكرم يريد أن يجعل له ذراعا أو ذراعين وصاحب المرفق يطلب مقدار ما يسع دوايه الموقرة باجماله
دخولا وخروجا للحكم (أجاب) يحكم لصاحب المرفق مقدار الباب الاعظم للكرم فقد نصحوا
على انه لو كان رجل طريق في دار رجل فادعى صاحب الدار أن بيني في ساحة الدار ما ينقطع به
طريقه لم يكن له ذلك وينبغي ان يترك في ساحة الدار عرض باب الدار الاعظم فكذلك نقول في رجل
له طريق في كرم رجل اراد صاحب الكرم ان يغرس في أرض الكرم ما ينقطع به طريقه لم يكن له
ذلك وينبغي ان يترك له في الأرض عرض باب الكرم الاعظم ولا شك ان النص على ذلك في الدار
نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله أعلم (سئل) في أم جهزت ابنتها بجهاز ودفعته لها
ثم ماتت الام فادعى ببقية ورثتها على البنت بالجهاز انه عارية وادعت هي انه ملك والام عن تدفع
ذلك ملكا لعارية هل القول قولها أم قول ببقية الورثة (أجاب) المختار للفتوى أنه ان كان العرف
مستقرا أن الام تدفع ذلك للجهاز ملكا لعارية لم يقبل قول ببقية الورثة انه عارية والقول قول البنت
في ذلك لأن الظاهر شاهد لها والحال هذه والمنظور الى العرف وقد مرح بذلك غير واحد من
علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن اسباب الهامة صرفه فيها وتدى اتهامها ببعضها
أنها الها كانت دفعته عارية والزوج يشكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج يمينه وعلى الام
البينة أم على العكس (أجاب) القول قول الزوج يمينه على نفي العلم والبينة على الام والله أعلم
(سئل) في امرأة ماتت بنتها فنقلت ما في بيت زوجها من المصاغ والامعة مدعته انها كانت
عارية عندها وباعت شيئا من تركتها بغيره ودفت معها المصاغ والامعة فالحكم (أجاب)
القول قول الزوج في انها تركته مطلقا وفي أنها ملكه فيما يصلح له خاصة وفيما هو مشترك الصلاحية
وفيما هو خاص بالنساء في انه تركه يمينه ولا ينفذ بيعها في حصه الزوج لغير ضرورة وتضمن حصه
الزوج فيما دفنته معها منها ان تلفت به والا ينش عليه بطله لحقه كما هو صريح كلام العلماء
في الجنائز والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت في بيت زوجها الذي به اسبابها فبعت أمها وضرة
أمها على البيت ونقلت جميع ما فيه وسلته لاختها لانيها او طلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى له من
أسبابها المذكورة فادعى الأخ أنها كانت عارية بدها فالحكم (أجاب) القول قول الزوج مع
يمينه أنه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على الملك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين
على الزوج على نفي العلم بانه لا يعلم انه لمدعيها والبينة على المدعي والله أعلم (سئل) فيما لو كان
في البلدة قاضيان فوقعت الخصومة بين المتداعيين فالمدعي يريد أن يخاضه الى قاض منهما
والمدعي عليه يريد الآخر فلن يكون الخيار (أجاب) الخيار للمدعي عليه عند محمد وعليه
الفتوى قال في البحر وهو باطلا لانه شامل لما اذا اراد المدعي قاضى محله المدعي عليه وأراد
المدعي عليه قاضى محله المدعي وما اذا تعدد القضاة في المذهب الاربعه وكثروا كما في التاهرة
فأراد المدعي شافعيامثلا والمدعي عليه مالكيامثلا ولم يكونا من محلتهما فان الخيار للمدعي عليه
وهذا هو الظاهر وبه اقيمت مرارا اهـ كلام البحر (أقول) وقد اقيمت به أيضا مرارا كثيرة

والله أعلم (سئل) فيما إذا جاز مستأجر جام وقف من ماله بناء باذن نائب الحكم ليجب ما افتتحت من الاجرة واختلف مع ناظره في مقدار ذلك هل القول قول المستأجر أم قول الناظر وإذا كان القول قول الناظر هل يكون مع اليمين أم بغير يمين (أجاب) لا يكون القول قول المستأجر بالا جاع لانه يدعى بذلك يتألى الوقف والقول قول الناظر بلا يمين لانه خصم في حق سماع البيعة لا في حق اليمين لان اقراره على الوقف لا يصح وإذا كان المستأجر مدعيا لا يعمل بمجرد دعواه مالم يتورط بالبيعة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مستأجر جام ابرزجة مشتملة على الاذن بالبناء وثبوتها وحكم القاضى به وبرهن على الحكم المستوفى لشرايطه شرعا هل يعمل به أم لا (أجاب) نظما

بمجرد الدعوى بغير بيان * لا يدفع المطلوب من انسان فاذا اتى البرهان يدفع للذى * قد تورط دعواه بالبرهان وحدث سيدنا بهذا ناطق * برو به عنه كل ذى عرفان فيه الجواب عن السؤال وغيره * اذ ذلك قاعدة من الاركان قد قاله الزملى خير الدين لا * حرمت أمانته من الاحسان

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجه قصا وازارا ومنشفتين ثم حصل بينهما وبينها محاصة فقال ما اعطيتك الا يمين وقالت بل اعطيتني هبة هل القول قولها أم قوله (أجاب) القول قولها الا قوله لانه يدعى الضمان عليها وهي تنكره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثم ادعى المدفوع له أنها هبة والدافع أنها قرض هل القول قول الدافع أم قول المدفوع له (أجاب) القول للمدفع في ذلك بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ثوبا بيمين معلوم وسله له ثم طالبه بيمينه فانكر شرائه وادعى أنه هبه له وأنكر هبته وطلب رده عليه بيمينه أو دفع ثمنه فامتنع عن رده عليه ثم مات عنده هل القول قول البائع أنه ما وهبه له أو قول مدعى الهبة بيمينه (أجاب) بيمينه الثور عن مالكة بضمن قيمته ان لم يثبت بيمينه له بالثمن الذى ادعاه عليه فان اثبت بيمينه له بالثمن الذى قامت عليه البيعة ولمدعى الهبة على مدعى البيع اليمين لانكاره أمرا لو اقر به لم يمه ان لم يكن له يمين عليها وان أقام كل منهما يمينه على ما ادعى فيمينه البائع مقدمة لان البيع أقوى لكونه أسرع فسادا من الهبة لانه لا تصح الا بالقبض والبيع يصح بدونه والله أعلم (سئل) في أهل قرية عليها عوارض سلطانية يدعى بعضهم لبعض في دفعها لمن يتناولها ويشهد الآخر اتساع شرعاً أم لا (أجاب) ان جاؤا معا وشهدوا فالشهادة باطلة للتممة صرح به الزملى قال لانها اذا جازت كان ذلك بمعنى المعاوضة فتباحش التهمة فترد والله أعلم (سئل) في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته لمعنى هو أعلم بشأته وحقيقته فخرج من عنده قائمه أنه عمد الى سبته وكسره في حال غيبته وأخذ منه كذا مبلغا من ماله وأقام اماره عليه بأن غرضه بذلك استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوخاه هل يسمع القاضى والحال هذه عليه دعواه وبقبل شهادة من هو متقيد بخدمته وأكله وشربه من طعامه ومركته والحال أنه معروف بحب الغلمان الجواب ولكم فسيح الجنان (أجاب) قد سبق لشيخ الاسلام أبى السعود العمادى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضى سماع مثل هذه الدعوى معللا بأن مثل هذه الحيلة معهود فيما بين التجرة واختلافاتهم فيما بين الناس مشتركة ومن انظره رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام ان لا يصغوا الى أمثال هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك

مطلب لو بنى المستأجر في جام الوقف بالاذن فالقول في المقدار الذى صرفه للناظر بلا يمين

مطلب في مستأجر ابرزجة مشتملة على الاذن بالبناء

مطلب اختلف الزوجان في شئ فقال اعطيتك بيمين وقالت هبة

مطلب دفع لآخر دراهم فقال الدافع هي قرض وقال الآخر هبة

مطلب باع لآخر ثوبا فانكر الشراء وادعى الهبة

مطلب قرية عليها نواب سلطانية شهد بعضهم لبعض بالدفع لمن يتناولها مطلب في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته لمعنى يعلم منه الخ

الغمر المختدع ومثله أفتى شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الترمثي صاحب تنوير
 الابصار لا تتشاذ ذلك في غالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق
 باختلاف حال المدي وحال المدي عليه موز يدعي ذلك فجاء بعد شهادة من بعثه يعش
 وبغدها يتدنى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون ماشاء الله كان مالم
 يشا لا يكون (سئل) في امرأة وقف أبوها أما كن على أولاده التي هي من جلتهم ومات الواقف
 بعد الحكم بحصة الوقف وزومه فادعت بعدمدة تزيد على خمس عشرة سنة ان بعض الموقوف
 ملك أمها وان وقفه لم يصادف محلا وهي تشهد التصرف في الاماكن المذكورة على ما شرط
 أبوها الواقف وتقبض ما يخصها من الوقف هل تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة أم لا (أجاب)
 لا تسمع لامور منها علما بوقف أبيها الاماكن التي تدعيها وتناولها ما يخصها من الوقف بشرط
 الواقف وتركها المنازعة في ذلك ومنع حضرة السلطان نصره الله تعالى عن سماع ما مضى عليه
 خمس عشرة سنة فان سمعه للقضاة عن سماعها ليجتمعهم بالرعية في منعهم عن القضاء في الحادثة
 المتصفة بهذه المدة فتمنع شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقسام غلة كرم ثم ادعى أحدهم
 الكرم أن والده ملكه في حال صحته وسلمه فهل تسمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنع من ذلك
 اقسام الغلة (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنع من ذلك اقسام الغلة لجواز أن
 تكون الغلة مشتركة بينهم والكرم لا حدهم وقد صرح بذلك في البرازية والخاصة والتأخرانية
 ويجمع الفتاوى نقلا عن القاضى الامام وغيرهما من كتب المذهب قال في الخلاصة لو ادعى
 شجر اقبال المدي عليه سامنى ثمرة أو اشترى لا يكون دفعا لجواز أن يكون الشجر له والثمرة
 لغيره اه والله أعلم (سئل) في محتسب على قرية يدعى القاطع على احتساب اجمال معلوم
 عليه بعد أن تم حول المقاطعة وولى غيره ثم غاب حول ما لا منكسر اعلمه مما عليه وهو ينكر
 ويقول مالك على شئ هل تسمع دعواه عليه أم لا وهل القول قول المحتسب المقاطع ولا يلزمه عين
 (أجاب) لا تسمع دعوى المدي المذكور عما يدعيه عليه من مال مكسور لان المقاطعة على
 الاحتساب لا يجوز باجماع الائمة والاصحاب قال في البرازية في السابع من كتاب الناط تكون
 اسلا ما وكثرا وخطأ بعد ان قدم فرعا تشرع من سماعه الابدان وعلى هذا اذا أخذ احد المكس
 أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك بادو وقعت بسر اى الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على
 مال معلوم احتسابها أعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضر بوا على باب طبولات وبوقات
 ونادوا مبارك باللقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض
 على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة اه وقد انه قد الاجاع على حرمة ذلك فكيف تسمع
 الدعوى به والاجاع منعقد على عدم جوازه ولو ادعى عليه من تسمع دعواه عليه وهو المأخوذ
 منه المال فالقول قول المحتسب لانه منكروا المأخوذ منه المال المدي وأما المقاطع المذكورة فلا
 تصح دعواها باجماع المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه تعدى على فرسه وركبها
 في المرمى وهلك فأجاب أنه لم تعد عليها ولم يركبها وانما رآها في المرمى وأراد أن يركبها الحاجة
 عرضته فلم يرفه ماصلا حار كونه فهل جوابه هذا يوجب الضمان أم لا (أجاب) هذا الجواب
 لا يوجب الضمان اذ الرؤية والارادة في هذا الباب لا يغيران والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه
 اعتراق بأنه تعدى على فرس فلان لدع وركبها بغير اذنه وألزمه القاضى بضمان قيمته اهل القول
 قول المقر في مقدر قيمتها قليلا كان أو كثيرا وعلى المقر له المينة على دعواه الزيادة أم لا (أجاب)

مطلب في امرأة وقف أبوها
 اما كن ثم ادعت ان بعضها
 وقف امها لا تسمع

مطلب في ورثة اقتسموا
 غلة كرم ثم ادعى أحدهم
 انه ملكه أبوه

مطلب في محتسب على قرية
 يدعى الذى الخ

مطلب في رجل ادعى على
 آخر انه تعدى على فرسه
 وركبها

مطلب في رجل ثبت عليه
 باعتراق أنه تعدى على فرس
 فلان الخ

القول في مقدار القصة قول المتدعي بيمينه وعلى المقر له البينة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع
علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل بنى في أرض يزعم شخص أنها ملكه وهو ساكت فهل إذا
ثبت أنها ملكه يكون البناء للباني أم سكوته يكون أدناو يكون البناء للمالك (أجاب) لا ينسب
لساكت قول إلا في مسائل ليست هذه منها فالبناء للباني وللمالك الرفع إلا أن ينظر بالأرض فله
ذلك بيمينه مقلوعا والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأه أسافر عنها زوجها فرارا من نفقتها في
عام سنة فخافت الهلاك فالتقت عند أهلها وتركت بناتها صغيرة فطعنها منه عند أهلها فأتت فادعى
على أهلها أنكم فرقتم بين زوجتي وبناتي وماتت بسبب ذلك فعليكم دينها هل تسمع دعواهم بذلك
أم لا (أجاب) لا تسمع دعواهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أقر على نفسه بجمال وأشهد
بذلك ثم بعد الاقرار ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه هل إذا أقام على ذلك بينة
تقبل أم لا وإذا لم تقم البينة هل يحلف المقر له أم لا (أجاب) نعم تقبل دعواؤه وتسمع بينته ولا تنعه
الاقرار السابق كإثبات الأشياء نقلا عن القسنة حتى قال وقد أفتيت أخذ من الأولي بأن الشهود
إذا شهدوا بأن البعض لأحقية قلة وانما هو فعل مواطاة وحيلة تقبل انتهى وحيث فقد
مدعى الربا بالبينة فعلى الطالب اليمين لأنه ادعى عليه فعلا لو لم يذمه فإذا أنكر يحلف والله أعلم
(سئل) في بقرة تنزاع فيها خارج وذو يد كل يدعي الشرا فهل إذا رخصا وتار بندي اليد أسبق
ترجح بينته أم بينة الخارج المتأخرة التاريخ (أجاب) يعمل بالأسبق تاريخا والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لذي قاض ابن فلان بن فلان المتوفى بمكان كذا تاريخ كذا والده
وأنه لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بينته لدى خصم بطريقه الشرعي فادعى الابن
لدى قاض آخر على من يده شيء من التركة ذلك فأنكر نسبه فأقام شاهدين شهد أن قاضي بلد
كذا أشهدنا على حكمه أن هذا الرجل ابن فلان ووارثه لا وارث له غيره فهل يقبل ذلك ويجعل
وارثا أم لا (أجاب) نعم يقبل ذلك ويجعل وارثا في جامع الفصولين وغيره لو ادعى أنه وارث فلان
الميت وشهد أن قاضي بلد كذا أشهدنا على حكمه أن هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث
له غيره يجعل وارثا وقد ذكرنا مثل هذا فيما لو شهد أن قاضيا من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا
على هذا بالقأ و بحق من الحقوق أو قال أشهد أن قاضيا من القضاة حكم له عليه بوفقه
أن قاضي الكوفة فعله إلى غير ذلك وعند تسمية القاضي وذكر نسبه لا خلاف في قبول مثل
ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته بمرها المجل وهو مقربه وفقره ظاهر
وطلبته فامتنع لذلك هل للقاضي أن يسأل من جيرانه عن عمره عاجلا ويحلي سديله أم لا
(أجاب) نعم للقاضي ذلك والحال هذه كأنقله الطرسوسي في انفع الوسائل والله أعلم (سئل) في
رجل باع بقرة لسان فادعاها آخر فأقام المشتري بينة على المدعي أنه باعها لبايعه هل تقبل بينته
أم لا (أجاب) نعم تقبل بينة المشتري على أنه باع المدعي لبايعه والله أعلم (سئل) في محلة قسمت بين
ورثة قاضي رجل على واحد منهم بحصة شائعة فيها عتبا وأقام بينة والاخر غائب هل ينفذ الحكم
فيما يده الغائب أم لا (أجاب) لا ينفذ فيما يده الغائب وانما ينفذ على الحاضر فيما يده كإثبات
جامع الفصولين في الرابع والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول أنهم لم
تقبض مهرها الذي شرط أن يجلبه لها هل تسمع دعواها أو تدعى من يقوم مقامها في ذلك ويقضى
لها به أم لا يقضى لها حيث سلت نفسها (أجاب) حيث سلت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط
تجلبه على الفتى به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر شاة وأنها في يده المدعي عليه غضب

مطلب بنى في أرض غيره
وهو ساكت الخ

مطلب في امرأه أسافر عنها
زوجها فالتقت عند أهلها
الخ

مطلب في رجل أقر على
نفسه بجمال ثم بعد ادعى أن
بعضه قرض وبعضه ربا الخ

مطلب تنازع خارج
وذو يد في بقرة الخ
مطلب في رجل ادعى أن
فلانا المتوفى والده وأنه
لا وارث له غيره الخ

مطلب في رجل ادعت عليه
زوجته بمرها المجل وفقره
ظاهر

مطلب في بقرة باعها
لسان فادعاها آخر

مطلب في محلة قسم بين
ورثة قاضي رجل على واحد
منهم بحصة الخ

مطلب في امرأة ادعت
على زوجها بعد الدخول
أنهم لم تقبض مهرها المجل

مطلب في رجل ادعى على
آخر شاة وأنه غصبها

فادعى الابداع هل تندفع دعوى المتعدي أم لا (أجاب) لا تندفع الدعوى في هذه الصورة وان أقام ذو اليد البينة على الابداع في الصحيح كما في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي فرس وتسلها امنه فادعت امرأته ان الهارب اقيم او صدقته على ان الثلثين شراء من البائع المذكور فهل تسمع دعواها على المشتري المذكور بغيبة البائع أم لا تسمع الاعلى البائع ولا يكون المشتري خصما (أجاب) لا تسمع دعواها على المشتري حيث صدقته على الشراء المذكور أو كذبتة وأقام برهانا على ذلك اذا المشتري ليس بخصم والحال هذه لكونه مودعا في القدر المدعى عن الغائب كما صرح به في جامع الفصولين في الفصل الرابع في قيام بعض أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومة وغيره والله أعلم (سئل) في حصان بين اثنين لاحدهما الربع وللآخر الباقي باع صاحب الباقي جميعه لرجل بغير اذن الآخر ومات عنده ولم يجوز صاحب الربع بيعه وأراد تفتين الشريك البائع ويقول قيمته كذا أو البائع يقول كذا بأنقص فالقول في القيمة قول من منهما (أجاب) القول في القيمة قول البائع بينه والبينة على الآخر والله أعلم (سئل) في رجل تلقى بيتا عن والده وتصرف فيه مدة ثم ادعاه الخ مطلب رأى غيره يتصرف في أرض زمانا ولم يدع لانه سمع دعوى ولده بعده مطلب ادعى ولادة الدابة في ملك بائع بائعه الخ مطلب تسمع الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى في يده مطلب ادعى كل من الخارج وذو اليد الملك المطلق وذو اليد المالك الخ مطلب ادعى الغاصب أنه نتاج بقرته وذو اليد أنه نتاج بقرته الخ مطلب ادعى ذوال اليد الشراء والخارج المالك المطلق وقضى له الخ مطلب في رجل ضاع له جمل مقصوص الخ

فادعى الابداع هل تندفع دعوى المتعدي أم لا (أجاب) لا تندفع الدعوى في هذه الصورة وان أقام ذو اليد البينة على الابداع في الصحيح كما في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي فرس وتسلها امنه فادعت امرأته ان الهارب اقيم او صدقته على ان الثلثين شراء من البائع المذكور فهل تسمع دعواها على المشتري المذكور بغيبة البائع أم لا تسمع الاعلى البائع ولا يكون المشتري خصما (أجاب) لا تسمع دعواها على المشتري حيث صدقته على الشراء المذكور أو كذبتة وأقام برهانا على ذلك اذا المشتري ليس بخصم والحال هذه لكونه مودعا في القدر المدعى عن الغائب كما صرح به في جامع الفصولين في الفصل الرابع في قيام بعض أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومة وغيره والله أعلم (سئل) في حصان بين اثنين لاحدهما الربع وللآخر الباقي باع صاحب الباقي جميعه لرجل بغير اذن الآخر ومات عنده ولم يجوز صاحب الربع بيعه وأراد تفتين الشريك البائع ويقول قيمته كذا أو البائع يقول كذا بأنقص فالقول في القيمة قول من منهما (أجاب) القول في القيمة قول البائع بينه والبينة على الآخر والله أعلم (سئل) في رجل تلقى بيتا عن والده وتصرف فيه مدة ثم ادعاه الخ مطلب رأى غيره يتصرف في أرض زمانا ولم يدع لانه سمع دعوى ولده بعده مطلب ادعى ولادة الدابة في ملك بائع بائعه الخ مطلب تسمع الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى في يده مطلب ادعى كل من الخارج وذو اليد الملك المطلق وذو اليد المالك الخ مطلب ادعى الغاصب أنه نتاج بقرته وذو اليد أنه نتاج بقرته الخ مطلب ادعى ذوال اليد الشراء والخارج المالك المطلق وقضى له الخ مطلب في رجل ضاع له جمل مقصوص الخ

مطلب في رجل اشترى ثلثي فرس فادعت امرأته ان لها ربعها الخ

مطلب في حصان بين اثنين لاحدهما الربع وللآخر

باقيه فباع الخ مطلب في رجل تلقى بيتا

عن أبيه وتصرف فيه مدة ثم ادعاه الخ

مطلب رأى غيره يتصرف في أرض زمانا ولم يدع لانه سمع

دعوى ولده بعده مطلب ادعى ولادة الدابة

في ملك بائع بائعه الخ مطلب تسمع الدعوى على

الغاصب وان لم يكن المدعى في يده

مطلب ادعى كل من الخارج وذو اليد الملك المطلق

مطلب ادعى الغاصب أنه نتاج بقرته وذو اليد أنه نتاج

بقرته الخ مطلب ادعى ذوال اليد الشراء والخارج المالك المطلق وقضى

له الخ مطلب في رجل ضاع له جمل مقصوص الخ

وفى جامع الفصولين بقوله ويلوح لى أن الخلاف واقع فيما لو أقر المدعى قبل النزاع وأما لو قاله
مع وجود النزاع ينبغي أن تبطل دعواه وفا على عكس ذى اليد ثم قال هذا ما ورد على الخطا
الفاخر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام والجدته ملهم الصواب ومسهل
الصعاب اه والله أعلم (سئل) في امرأة كانت تتناول قدر معلوما من وقف جدتها مة سنين
سئلت من أين التلقى فقالت من جدتي ثم سئلت ثانيا عن ذلك فقالت تلقته عن ابن ابن الواقف
وأقامت على ذلك بينة هل تقبل بينتها ولا يعد هذا تناقضا (أجاب) نعم تقبل بينتها ولا يعد هذا
تناقضا منافى البرازية من التناقض يعنى فيما يجرى فيه الخفاء والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
عنب كرم من هو واضع يده على الكرم بمن معلوم فادعى شخص بعد مضي سنة على مشتري العنب
أن الكرم كرمه كان اشتراه من يافع العنب وان العنب نزل كرمه ويطلبه بمن العنب وأظهر حجة
شاهدة له بأنه اشتراه منه فهل تسمع دعواه المذكورة على مشتري العنب أم لا (أجاب) ليس له
دعوى مسموعة والحالة هذه اطلبه الثمن اجازة فثما وهي كالوكالة السابقة والطلب فيها مباشر
البيع لتعلق الحقوق به دون المالك والمالك يتبع البائع فاذا اتبعه فلا يخلو اما ان يعترف له
بالملكية فيجب عليه دفع ما قبضه اليه واما ان ينكر فيكون البرهان على المدعى واليمين على المدعى
عليه اما برهان الاول فقد صرح في جامع الفصولين واكثر كتب المذهب بان طلب الثمن ودفعه
وقبضه اجازة لبيع الفضولى واما برهان الثانى فلما فيه وفى أكثر كتب المذهب بان الاجازة
اللاحقة كالوكالة السابقة وأما الثالث فلما فى أكثر المتون والشروح من أن المطالبة بالثمن
لمباشرة العقد للمالك قال في جامع الفصولين وغيره لو أراد المالك أخذ غنمه من المشتري ليس له
ذلك الا اذا ادعى أن الفضولى وكاه يقبض ثمنه وهذا كاه ظاهر لمن له أدنى الماه بالمذهب هذا ولولم
يطلب الثمن وطلب تضمينه العنب اشد افعلا بد من تعيين وزن العنب المدعى به وبيان نوع العنب
لكونه مثليا وبيان ذلك في المثلى شرط لصحة الدعوى قال في جواهر الفتاوى رجل ادعى على
آخر أنه غصب من كرمه وقران من الاعناب وقطع من أشجاره كذا وقران من الحطب قيمته كذا
فاستدركه فانه لا تصح هذه الدعوى بهذا التقدر ولا بد من بيان نوع العنب والحطب فان قيل ان
كان في العنب يشترط هذا لانه مثلى فلماذا يشترط في الحطب المستهلك وهو مضمون بالقيمة وقد بين
القيمة قلنا لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة انه من الجوز والقرصاد أو غير ذلك وأنه
رطب أو يابس ولم يبين مقداره فلا يعرف أنه صادق في بيان هذا ولا بد من بيان ذلك اه فقوله
ولم يبين مقداره لان الوقري يختلف واذا شرط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك ليتصور
للعاكم ما يحكم به للمدعى والله أعلم (سئل) فبين اثم يضرب آخر فرجع اليه فاشهد أنه لا يستحق
قبله حقا أو أبرأ عما موكت مدة ومات هل تسمع دعوى أولياءه وتقبل بينتهم بأنه كان ضربه قبل
ذلك الا شهدا ومات به أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى أولياءه والحال هذه كما هو ظاهر البيان لمن
صبيغ طرف اغله من أنام له في فقه النعمان والله أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشقاء عائلتهم
واحدة ركسهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مدفون لاجبة يعاشرها جميع التصرفات مات
أحدهم عن ثلاثة سنين بكار ومضوا على أمرهم فاجتمع لهم أموال ثم اختلفوا فادعى عنهم ان
البستان الثلاثى والبدن الثلاثين له خاصة ودعوىهم وأبرز كوكا كتب فيها اشترى لنفسه دون
غيره وصدقه أخوه وأولاد أخيه سوى واحد ادعى حصته فيها فأنكر وحلفه الحاكم لكونه ذابذ
ظاهرة ومنع ابن الاخ والآن يريد اقامة برهان شرعى بينة عادلة تشهد أنهم كانوا عائلة واحدة

مطلب في امرأة كانت تتناول
قدر معلوما فقالت تلقته
الخ
مطلب في رجل اشترى عنب
كرم من واضع اليد ثم ادعى
شخص على مشتري العنب
أن الكرم كرمه ويطلبه الخ

مطلب رجل ادعى على آخر
انه غصب من كرمه وقران
العنب والحطب الخ

مطلب فبين اثم يضرب
آخر فاشهد أنه الخ ثم مات
هل تسمع دعوى الخ
مطلب في ثلاثة اخوة في عائلة
مات احدهم عن ثلاثين
الخ

وكسبهم بينهم وكل مفوض للآخر يعاوشراء وسائر التصرفات كما شرح أعلاه وأنهم مضوا على أمرهم بعدموت الآخر كما كانوا أهل تقبل بينته وثبت حقه في العقار المذكور وأن كتب في جميع الصكوك اشتري لنفسه دون غيره أم لا (أجاب) إذا ادعى الحصة بشركة المفوضة وأن ثبت سنة أنها من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وإن كتب في صلح التبائع أنه اشتري لنفسه اذ تقرر أن أحد المفوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غرطعام أهله وكسوتهم وقد تقرر أيضاً أنه لا يشترط في شركة المفوضة التصيص على بل يكفي ذكر معناها ولا يمنع منع القاضي السابق لأنه بناء على عدم البينة والله أعلم (سئل) في خمسة أنفار ظهر وراعي بيت رجل وأخذوا له أموالاً وأتوا بأثم أنه وجد اثنين من الخمسة الآخرين فهل له مطالبة الاثنين بجميع ما أخذوا له من الأموال والأثواب وقبض ذلك كله منهما (أجاب) إن كانت تلك الأمور جميعها في أيدي الاثنين فلم يجرها الدعوى عليهم ما جاعل ومطالبتهما بردها عليه وإن لم تكن بأيديهما وأراد المالك أخذها بعينها فلا تسمع الدعوى بشئ منها الأعلى من هو يسيده وإن أراد التضمين وقد ثبت الاستدلاء على وجه الاشتراك بحضور الكل بعد استيفاء شرائط الدعوى بالبينة فالضمان عليهم مخاسنة وإن ثبت باقرار الخمسة فكذلك وإن ثبت باقرار الاثنين بأن قالوا اغتصبنا وأخذنا كذا وكذا وكذا وكذا الخمسة قضى عليهم ما أبرهان الأول فلما صرحوا به فاطبة أن دعوى المالك المطلق لاتصح الأعلى ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غريزي اليد فينظر في دعوى المدعى بماذا يفعل معه بما ذكر وأما ما برهان الثاني فلما صرحوا به أيضاً في الأصول والفروع من أن اشتراك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فيضاف إلى كل واحد منهم كلاً كانه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل الجمع واحد أو فيما يتجزأ يوجب التوزيع وما نحن فيه من قبيل الثاني كالاستدلاء على الصيد ونحوه والاشتراك هنا باجماع أيديهم وهو متصور حتى لو قدرنا أنهم حين ظهر وأخذ كل واحد شيئاً بانفراده فالضمان لذلك الشيء على أخذه خاصة حيث لم تتعاقب أيديهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم عليه فالمالك مخير بضمين من شاء وترجع المسئلة إلى مسئلة الغاصب وغاصب الغاصب ولا بأس بذكر شيء من الفروع شاهد على ما ذكر فنقول قال في جامع الفصولين في الفصل الثالث راعى لفقاوى رشيد الدين غضب فقا فبرهن عليه آخر أنه قنه ففرض له ثم إن المعصوب منه برهن على غاصبه أن القرن ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى المالك المطابق لاتصح الأعلى ذي اليد لكن لو ادعى على غريزي اليد أنك غضبت مني تسمع في حق الضمان ألا ترى أن دعواه على الغاصب الأول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن المعصوب منه على المقتضى له أن هذا القرن ملكي تقبل الخ ومثله في كثير من كتب المذهب وفي التبيين في الشركة الفاسدة معللاً لاستواءهما في المباح الماخوذ بأيديهما لانهما استويا في الكسب وفي كونه في أيديهما فكان في يد كل واحد منهما النصف ظاهر فلا يصدق فيما زاد عليه إلا بينة فهو صريح في تجزئ اليد الذي هو المدعى وبزوجه أنهم صرحوا فاطبة بأن الفتوى على تصور غصب المشاع وهو مما يقطع الشغب وفي التتارخانية من باب الغصب نقل عن السراجة رجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكذا عشرة قننى عليه بجميع الألف اه وجهه أنه أدى الاشتراك في الغصب ومن لوازمه وضع يده على الغصب وقد ردد اقراره على غيره فبقى اقراره على نفسه فتت على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك بالبينة لتعديها كما تقرر أن حجية الأقرار قاصرة وحجية البينة متعديّة وقد تقرر وجوب الضمان بسبب اليد الظالمة المزيلة ليد المالك الحقيقية والحكمية فالحقيقية مثل فعل الغاصب

مطلب في خمسة أخذوا من بيت رجل أموالاً فظفر باثنين منهم تسمع دعواه عليهما إن كان الخ

مطلب دعوى المالك لا تسمع الأعلى ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غيره مطلب الاشتراك فيما لا يتجزأ يوجب التكامل

مطلب برهن على غاصبه أنه ملكي لا تقبل

مطلب الفتوى على تصور غصب المشاع

مطلب في إزالة اليد الحقيقية أو الحكمية أو أزالتهما

مطلب في ميت لا وارث له
وعليه ديون لأناس الخ

مطلب في رجل ادعى عقارا
في بدخاله ارثا عن أمه وادعى
الخلال الشراء منها الخ

مطلب في ابن كبير له كسب
مستقل يكون بعد موته
لورثته لا لآبيه
مطلب يشترط في كون
كسب الابن للاب اتحاد
الصنعة وعدم مال الخ
مطلب في رجل مات عن
ابن كبير وابن صغيرين
وللكبير ولد فاكسبوا مالا
ثم اختلفوا الخ

مطلب في أخوين كلاهما
في عيال الاب غرس أحدهما
الخ

والحكمه تمثله فعل غاصب الغاصب بخلاف ما إذا اتفقا كرواثة الغصب قبل المنع كالحق
وحتر في محله والكلام فيه بطول والله أعلم (سئل) في ميت لا وارث له في الظاهر وعليه
ديون لأناس فهل ادعواهم على وكييل بيت المال أم نصب القاضي وصا يدعى عليه أم لا
(أجاب) قدر في مثل هذا السؤال لاسنادنا شيخ الاسلام الشيخ محمد بن الشيخ سراج الدين
الخانقاني فاجاب بقوله المنصوص عليه أنه لو لم يكن للميت وارث فخا مدع للدين على الميت نصب
القاضي وصا للدعوى انتهى قال وظاهر هذا أن وكيل بيت المال ليس بخصم اذ لو صلح لكونه
خصما لما احتاج الى نصب القاضي خصما مع وجود وارث انتهى والله أعلم (سئل)
في رجل ادعى عقارا في بدخاله ارثا عن أمه فادعى الخلال الشراء منها وقبضها الثمن وأحضر
شاهدين شهدا أحدهما باقرار الام ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء والتسليم
وقبض الثمن وهو كذا هل تقبل هذه الشهادة ويحملهما شرعا أم لا (أجاب) نعم تقبل
شهادتهما قال في جامع الفصولين ادعى شراء وشهد أحدهما به والآخر أنه أقر به تقبل انتهى
وقال في البرازية وفي الاقضية شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل
وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر انتهى فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة
لانفاقهما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه والله أعلم (سئل) في ابن كبير
ذو زوجة وعمال له كسب مستقل حصل بسببه أموالا ومات هل هي للوالدة خاصة أم تقسم بين
ورثته (أجاب) هي للابن تقسم بين ورثته على فراض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل
بنفسه وأما قول علماءئاب وابن بكسيان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما
مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشرط منها اتحاد
الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عياله فاذ اعدم واحدهما لا يكون كسب الابن
للاب وانظر الى ما علوا به المسئلة من قولهم لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله
فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن كبير وابن صغيرين لاهن تركه فرباهما الكبير ونشأ في خدمته ومن جملة عائلته مع
ابنه المقارب لهما في السن وحصلوا جميعا بالكسب والعمل ما لا ولم يكن لهم مال واختلفوا فيه
فالكبير يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا معينين له بالعمل وابنه يدعي رבעه بعمله وأخوه يدعيان
نائبه بعملهما وان ابنه لاحصة له معهما لكونه معينا والدفعا الحكم في ذلك (أجاب) ان
ثبت كون ابنه وأخويه عائلته عليه وأمرهم في كل ما يقعونه له وهم معينون له فالmaal
كله والقول قوله فيما لديه بينه وليستق الله فالجزاء أمامه وبين يديه وان لم يكو فوا هذا
الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الاربعه سوية بلا
اشكال وان كان ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بانفسهم مستقلون فهو بينهم اثلاثا
يقين والحكم دائر مع علته باجتماع أهل الدين الحاملين لحكمته والله أعلم (سئل)
في أخوين لاب كلاهما في عيال الاب غرس أحدهما بحجرة تين وهو في عياله ثم مات الاب هل هي
للاغرس أم تكون ميراثا بينهما عن الاب (أجاب) تكون ميراثا عن الاب الذي هو في عياله
اذ هي للاب ولو غرسها الابن المذكور قال علماؤنا في الابن والاب اللذين يكسيان جميع
ما اكتسبا للاب لان الابن يعد معيالا به حيث كان في عياله ألا ترى أنه اذا غرس شجرة تكون
للاب صرح به في الخلاصة والبرازية ومجمع الفتاوى وغيرهما من الكتب فيقسم على فراض الله

مطلب في رجل ساكن
بيت أبيه ولا يعرف له مال
مخصوص هل يكون الخ

مطلب حاصله أنه لو باع
بحضرة قريبه أو زوجته
ثم ادعى ملك المبيع لا تسع
بخلاف الاجنبي مالم
يتصرف المشتري

تعالى نصفها للغارص ونصفها الاخره حيث لا وارت له غيرهما والله أعلم (سئل) في رجل
ساكن بيت أبيه وفي جملته عياله بعينه يتعاطى أموره ولا يعرف له مال مخصوص به ما هل يكون
ما بين يديه وما يوجد عنده ملكا ليه ولا يجزى فيه ارث أم يجزى فيه الارث (أجاب)
حيث كان من جملته عياله والمعين له في أموره وأحواله فجميع ما تحصل بكسبه وجعه
بكده وتعبه فهو ملك خاص لآبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكسب
جمله أموال لانه في ذلك لآبيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لآبيه نص عليه
علما ونارحهم الله تعالى فلا يجزى فيه ارث عنه لكونه ليس من متروكاته والحال هذه والله أعلم
(سئل) من غزاة من الشيخ صالح ابن صاحب التنوير عما نقل في البرازية في كتاب النكاح
في الفصل التاسع في نكاح الكبراع شيوا زوجته أو بعض أفرادها حاضرا ساكن ثم ادعاه لا تسع
واختار القاضى في فتاواه أنه تسع في الزوجة لا في غيرها واختار أئمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف
الاجنبي فان سكوتة وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت
البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرع أو بناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا
للاطماع الفاسدة انتهى كلام البرازي وعمافي القنية من كتاب الدعوى في باب ما يطل دعوى
المدعي باع أرضا وسلمها الى المشتري وتصرف فيها مدة زرع أو بناء جاره ساكن ثم الآن يدعى انها
ملكه لا تسع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وساكن وقت تصرف المشتري قيل له
فلو لم يتصرف فيها المشتري ولكن كان ساكنا وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار
بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولده أو زوجته حاضرة ساكنة حيث
تسقط بهذا القدر دعواهما انتهى والمعرض على جنب حضرة مولانا وسيدنا بعد اهداء
وافر الدعاء والنشاء في كل صباح ومساء أن المفهوم من العبارة أن الاجنبي غير الجار لا يصير
كجار في سقوط دعواه تصرف المشتري في المبيع زمانا لتخصيصهما الاجنبي بالجار بعد
استثناء ما الاجنبي من القريب والمطلوب من جنبكم انه ان وجد نقل صريح بان الاجنبي
كالجار في سقوط الدعوى تصرف المشتري زمانا فتفقدون ذلك وتشبهون من أي كتاب نقل وفي
أي محل ذكر حتى تنظر لانه وقع في ذلك اختلاف بين الاصحاب لازما لمثل الأحياء (أجاب) قال
في شرح تنوير الابصار المسمى بمنح العفار في مسائل شتى في آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا
أو ثوبا أو غيره أنه حاضر يعلم به ثم ادعى الا ان ملكه لا تسع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا
الا اذا تصرف المشتري فيه زرع أو بناء فلا تسع دعواه انتهى فقوله الا اذا تصرف فيه المشتري
الخ استثناء من قوله بخلاف الاجنبي ولو جارا فهو صريح في مساواتهما أي الجار والاجنبي في
الحكم وبه أفتى شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد الحلبي المصري وهي في فتاواه في كتاب البيوع
ويفهم التساوي بينهما في الحكم من عبارة الاشياء فانه بعد أن ذكر مسألة القريب والزوجة
قال الخامس والعشرون رآه يبيع عرضا ودارا فتصرف المشتري زمانا وهو ساكن تسقط
دعواه انتهى فقوله رآه الصغير فيه راجع لغير القريب والزوجة وهو شامل الجار فان مسألة
القريب والزوجة هي الرابع والعشرون وأعقبها الخامس والعشرين فهي غيرهما ولا ريب
في مساواتهما في الحكم لا شرا كهما في العلة وأما عبارة البرازية والقنية فلا دلالة فيهما على
الفرق بينهما في الحكم * أما عبارة البرازية فموجب قوله فيها بخلاف الاجنبي فان سكوتة وقت
البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا تساوي الاجنبي والجار في هذا الحكم وقوله بخلاف

سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء فيه اثبات هذا الحكم
لجاره وهو لا ينافي الحكم عما عداه كما تقرر غاية ما فيه أنه سلك في العبارة مسلكاً غير
مليح فان حقه أن يقول بعد قوله ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري زرعاً وبناء كما هي عبارة تنوير
الابصار وأما عبارة القسطنطيني أول الامر وضعها في الجار ولا ينافي غيره والذي يشهد بتساويهما
ذكر الحيوان والنوب مع العقار والجار الجار وما قرب من المنازل وذكر الجار لدفع توهم
الحاقه بالقرب مع دخوله في معنى الاجنبي فان المراد به خلاف الزوجة والقريب كما هو ظاهر
وقد كثر افتاء الحنفية عن علماء مصر بتساوي الجار مع الاجنبي في الحكم المذكور لا شراً كهما
في العلم والعلّة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرف المشتري فيه زرعاً وبناء على ما علمه
القسطنطيني قطع الاصطاح الفاسدة وسد باب التزوير والتليس وهذا قد مر مشترك بين الجار
والاجنبي واشترط فيه ما تصرف المشتري زماناً بخلاف الزوجة والقريب لما ان الحال ككشف
للزوجة والقريب من الجار والاجنبي فاكتفى فيها بالحضور والسكوت واشترط في الجار
والاجنبي تصرف المشتري زماناً زرعاً وبناء لئلا كد عند الحالك ظهور التليس منها بعد هذه
الحالة فيمنع دعواهما نظراً للمدعى عليه لترجيح جانب الحق بجائيه اذ المفروض على الحاكم ان
يدور مع الحق كيفه اداً ولدفع ما يقال ان الجار للعمال ككشف من الاجنبي فينبغي الحاقه
بالزوجة والقريب قالوا بخلاف الاجنبي ولو جارا القصور حاله عن الزوجة والقريب في ذلك
فالحق بالاجنبي وهذا هو القول الرابع في المسئلة وهناك أقوال أخر سماع الدعوى في الكل
مطلقاً اشتراط تصرف المشتري في الكل الحاق الزوجة بالاجنبي دون القريب وغير ذلك
والله أعلم (سئل) في رجل مات وترك عقاراً وزوجة وبنات فادعى وكيل الزوجة
على الابن اثناً فادعى شراءه من أبيه وأقام بيته شهدت بوجهه وحكم له به ومنع من معارضته
ثم أقر المقضى له للبنت بحصتها فيه بالارث وصدقته فهل اذا ثبت اقراره بذلك لها يلزم به وبحكم
عليه مما واخذته باقراره أم لا (أجاب) نعم يحكم عليه بذلك وتسمع مثل هذه الدعوى من
البنت أو من ورثتها فقد قال في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى لا يصح الا ان كان المدعى
عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الاخر ان المدعى قال أنا مبطل تسمع انتمي وفي البرازنة
أقر المقضى له بعد القضاء أنه حرام وأمره بان يشتري له من المقضى عليه يطل القضاء أصله
برهن أن هذا العين له بالشراء والارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء وقد علم مما سبق
أن أحد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه
قضاء على الاخر فدخل فرعنا في منقول البرازني فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد
الحكم يصح اقراره وينفذ عليه وسواء كان بصريح قوله هو ارث عن أبي وكذب في دعوى
الشراء أو بامر له بغيره بالشراء منه بعد قوله هو حرام أو باستشرائه منه بنفسه بعده كما يعلم بالاولى
وقد أكثر في جامع الفصولين من الفروع الدالة على ذلك والله أعلم (سئل) في ميزاب يصب
في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحب الميزاب في كونه حاداً وقديماً يريد صاحب الدار
رفعه فما الحكم (أجاب) لو كان يسيل منه الماء وقت الخصومة ترك والقول قول صاحبه
ببينه أنه ما هو محدث ولو لم يكن سائلاً وقتها فعله البينة أنه مسيله قديماً أو مسيل أبيه أو مسيل
بأنه اشتراه بذلك المسبل وان جهل حاله فلا يعرف قدمه ولا حدوثه لم يحفظ جبرانه وأقرانه
وراء هذا الوقت كيف كان يجعل قديماً وبقي والجمال هذه كالمصرح به غالب علماً والله أعلم

مطلب في رجل مات وترك
عقاراً وزوجة وبنات
فادعى وكيل الزوجة على
الابن اثناً الخ ثم أقر للبنت
بحصتها ارثاً الخ

مطلب في ميزاب يصب في دار
آخر فاختلف صاحب الدار
مع صاحبه الخ

مطلب في رجل ادعى شقضا
ارثا في محدد جماعة فاجابوه
بانا اشترينا من زيد وزيد
اشترى من أبيك الخ

مطلب ادعى على عمه بتركه
جده فقال كان أبوك في عيال
أبي ومات قبله الخ

مطلب في حاصل فيه بيان
من عليه الدينة وبيان من
يصدق بيمينه

مطلب القبطيع له أراض
بين يثب المال لا يكون خصما
لمدعى ملكيتها الخ

مطلب في متول على وقف
يدعى على اسباهي أنه يقسم
من أرض الوقف الخ

(سئل) في رجل ادعى شقضا معا لوافق محدد على جماعة ذوى ايدار ثامن أبيه فاجابوه باننا
اشترناه من زيد بكذا ووقع التقاض بيننا وبينه وزيد اشتراه من أبيه ليقض تقاضا كذلك هل
اذا ثبت ذلك بالينة يدفع المدعى أم لا وهل اذا طلب احضار صل شرائهم من زيد وصل شرائه
زيد من أبيه يلزمهم ذلك أم لا وهل يكفون الى بيان الثمن الذى اشترى به زيد من أبيه أم لا يكفون
لذلك ولا يكف شهودهم ذلك أيضا (اجاب) اذا ثبت شرائ المدعى عليهم من زيد بعد شرائه
من أبيه اندفع المدعى المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم اخضاع صل شرائهم من زيد ولا احضار
صل شرائهم من أبي المدعى بالاجماع لان الشخص قد يشتري ولا يكتب صكبا للشراء او بيان
الثمن انما يحتاج اليه لو احتج الى القضاء به للمدعى ولا حاجة اليه هنا اذا المدعى عليهم يدعون
الشراء ممن اشترى من أبيه لامن أبيه فلا يلزم المدعى عليهم ولا شهودهم تسمية الثمن الذى اشترى
به زيد من أبيه كما هو ظاهر بل ينطلق عليه اسم الفقيه والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى على
عمه بتركه جده فقال كان أبوك في عيال أبي ومات قبله بلا تركه هل القول قوله أم لا (أجاب)
القول قوله بيمينه فيما هو تحت يده لان أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه غريم
من غرماء أخيه فكذلك الجواب والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى اختلفت في موت
الافارق فالينة سنة من يدعى الارث أو الزيادة فيه والقول قول من ينكره والخارج هو المدعى
وذو اليد هو المتكبر لان الاول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر اذا ليد دليل الملك
فلو كان ابن الاخ هو الواضع السيد دون عمه كان القول قوله ولو كان المدعى في ايديهما تساويا
ولو كان في ثبالت وأقر بأنه مال الاب الذى هو جد المدعى فعلى ابن الاخ الينة لان ارث الابن
محقق وارث ابن الابن فيه شك والحاصل أن من ادعى خلاف الظاهر لكونه خارجا او يشك
في ارثه فعليه الينة ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو الاصل
الذى تبني عليه دعاوى وتترتب عليه الينات والاعيان والفقيه لا يخفى عليه من كان الميمن
في جانبه ومن الينة عليه بعد أن ينظر النظر العجيج والله أعلم (سئل) في اراضى بيت المال
التي يقطعها السباهي نظير عطائه في الديوان هل ينصب السباهي فيها خصما للمدعى رقبته ملكا
أو وقفًا أو لا ينصب خصما لكون يده عليها ليست بذلك (أجاب) لا ينصب خصما للمدعى
ملكًا أو وقفًا لعدم ملكه لها لان السلطان ما جعله فيها الا لخارج الذى كان يحمل ليت المال
فلا ملك له في رقبته ولذلك لا يجوز منعه ولا يصح منه وقفها ولا تصرفه فيها بما يخبر جهاع ملك
بيت المال ولا تورث عنه وللسلطان ان يخبر جهاعه الى غيره فيده عليها بأمانة فترجع الى خمسة
تكتاب الدعوى الشهيرة وهي دوايرة في كتب علماء بنا وانظر الى كلام الشيخ شهاب الدين أحمد
ابن القتيب الى كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا والى كلام الشيخ زين بن نجيم في رسالتهم
الموضوعة في الاقطاعات فانه صريح في المسئلة فمن راجع كلامهم وكلام علماء بنا جميعا في خمسة
كتاب الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين والله أعلم (سئل)
في متول على وقف يدعى على رجل اسباهي أنه يقسم بعض أراض من اراضى الوقف بغير طر يق
شرعى ورفع أمره الى حاكم الشرع الشريف وطلب من جانبه الكشف على ذلك والنظر في
حدودها بموجب شرط الواقف المخلد بيده فندب من جانبه نائب الكشف على ذلك بوجه
الاسباهي المتصرف في الارض فذكر الاسباهي أن الكشف والتعديلا يصدران في وجهه
وانما يصدران في وجه دفتر دار ومراوده الامتناع من ذلك فهمل تصدر الدعوى في وجهه

والكشف والتحديد ثم لا (اجاب) مجرد الكشف والتحديد غير ممنوع مطلقا اذا تجرد عن دعوى رتبة الوقت لانها مجرد اطلاع وأما سماع الدعوى في ذلك في السبهي الذي هو المقاطع للأرض نظير عطائه في الدوان لا يصلح خصما لانه ليس بمالك للأرض بل انما جعل له الخراج الذي كان يحصل لبيت المال ولذا لا يجوز وقفه لها ولا تصرفه فيها تصرفا يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه وللسلطان أن يخرجها الى غيره فيبدها لغيره فترجع الى المحنة كتاب الدعوى الشهيرة وهي دقارة في كتب علماءنا ومن أراد أن يقف على المسئلة بصرح النقل فعليه رسالة الشيخ شهاب الدين بن النقيب ورسالة الشيخ قاسم بن قطوبغا ورسالة الشيخ زين الموضوعات في الاقطاعات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة لظهورها ووضوحها من كلامهم فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما والله أعلم (سئل) في سبهي اذني عليه مثله أرضا في يده أنها جارية في تيماره ويريد أن يقيم البينة عليه بذلك هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع في عين الارض (اجاب) لا تسمع لان الاراضي ليست ملكا حتى يدعيها بالملك وواضع اليد كذلك ليس له فيها ملك وانما هو مأمور بتناول خراجها مقاسمة أو وظيفة الآن يوكله السلطان في الدعوى بها فيملك ذلك بتفويضه وقد سئل شيخنا السراج الحافوني عن دعوى وكيل بيت المال فاجاب بانه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فيصير به خصما بذلك المنازعة وبمثله صرح صاحب البحر في مسائل شتى وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلا بيت المال الا اذا فوض لهم السلطان الدعوى فينفذ تصحيح الدعوى منهم وعليهم حيث اذن بهما السلطان والله أعلم وكتب ايضا على مثله ماصوره لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو عليه لانه ليس له في الارض ملك ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه وله وقد صرح علماءنا بأن وكيل بيت المال ليس بخصم يدعى او يدعى عليه ما لم يأذن له السلطان بالدعوى وقد أفتى بذلك استاذنا السراج الحافوني وهي في فتاواه ولذا كرمها هو شاهد لعمدة ما أفتى به استاذنا وهو ما صرح به في جامع النصولين في اوائل الفصل الثالث وهو اذني عليه انه استأجر الدابة قبله أو أنهم ملكه اختلف فيه المتأخرون فقيل انه خصم لانه يدعى ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه في شيء ينتصب خصما لمن يدعيه ثم قال وقيل لا ينتصب خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بأن يقول غصبته مني أم ابدون دعوى الفعل بأن قال مثلا استأجرتا قبلك وسلمنا اليك لا الى لا ينتصب خصما به أفتى (ط) وقال (ع) هو الصحيح اذ لا يدعى ملك العين كمستعير فلا يكون خصما انتهى (أقول) اذا وكله السلطان بأن يدعى ويدعى عليه تسمع منه وعليه لانه فوض اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستبان وانتقل من الاخبار الى المعان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بهيمة فادعى عليه شخص خارج انهم ملكه وأخذها بلا حكم وهي نتاج السائغ هل اذا أقام المشتري بينة انها نتاج بائعه يندفع المدعى ولو أقام بينة بالملك المطلق أو النتاج لكونه خارجا و كذلك البائع اذا أقام بوجه المشتري منه بينة بذلك يندفع (اجاب) البينة في النتاج لذى اليد ولو أقام الخارج بينة على النتاج وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه ويندفع المشتري عن البائع باقامة البائع البينة بذلك عليه والله أعلم (سئل) في رجل باع جارية له آخر فظهرت حامله فادعى البائع المذكور الحمل منه فما الحكم (اجاب) ينظر ان ولده لاقل من ستة أشهر من وقت البيع ثبت نسبته منه وتصور أم ولده ويطل البيع السابق ويسترددها ويرجع المشتري بالثمن ويلزمه العقر وهو مهر المثل ان كان المشتري وطئها وثبت عليه ذلك بخلافه اذا لا يخلو وطئ في

مطلب دعوى السبهي
على مثله أرضا في تيماره
لا تسمع

مطلب وكيل بيت المال
لا يصلح خصما سواء ادعى او
ادعى عليه الا باذن السلطان

مطلب هل يكون المستأجر
خصما لمن يدعى عليه أنه
استأجر قبله أو انهم ملكه

مطلب لو اشترى بهيمة
فادعاهما خرافا قام المشتري
بينة انها نتاج بائعه تندفع
خصومة المدعى
مطلب في رجل باع جارية
فظهرت حامله

مطلب ادعى الوارث على
آخر أن زوجة المورث دفعت
له كذا من الخ

مطلب باع الجدا أو الاب
عقار اليتيم بالمسوق

مطلب حاصله أن رجلا
ادعى على آخر أن الدار
الفلاينة وقف عليه وعلى
أقاربه وبيده كتاب وقف
فحكم له بالدار بمجرد ذلك الخ

مطلب السيد في العقار
لأن ثبت بتصادق المتداعين

مطلب يشترط لصحة القضاء
البينة من المدعى أنه في يد
المدعى عليه

دار الاسلام من مهر أو عقرو الله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أن زوجة مورثه بعد
موته دفعت له كذا من النقود من تركته تعديا بغير اذنه فأقام عليه بيته أنه أقر بذلك فادعى
المدعى عليه أنه أقر بعده أن لا شيء له قبله من تركته ولا قبل زوجته الزوجة هل تقبل دعواه وتسمع
بيته بذلك وتُدفع خصمه عنه أم لا (اجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بيته بذلك وتُدفع عنه
خصمه فقد قال في جامع الفصولين راجع المذخيرة لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه أن
المدعى أقر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل الحكم ومثله في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في تيم باع جذه أو أياه عقاره بغير مسوغ فطلب استرداده من المشتري فادعى مسوغا
وأنكر اليتيم هل القول قوله أم قول اليتيم (اجاب) يبيع عقار اليتيم لا يجوز والحال هذه
وصرح في التتارخانية نقلنا عن المنتقى أنه باطل وصرحوا بأنه اذا وقع الاختلاف في صحة البيع
وبطلانه فالقول للمدعى البطلان والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو ولي حاكم شرعي
وقال في تقرير دعواه ان الدار الفلاينة الكائنة بالقدس الشريف بحج الشرف المحدودة
بحدود أربع عينها موقوفة عليه وعلى من يشاركه من أقاربه من قبل صلاح الدين بن بدر الدين
حسن العجاوني وان صلاح الدين وقف الدار المذكورة على محمد بن شمس الدين محمد بن أحمد شهاب
الدين بن ربيع مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم وان المدعى عليه
الزبور واضح يده على الدار المذكورة وأنه ليس من المستحقين في الوقت المزبور وأنه ساكن
بالدار المزبورة بغير طر يق شرعي وطالبه بتفريغها وتسليمها اليه وسال سؤاله عن ذلك فسئل فأجاب
بأن الدار المذكورة في يد زوجته الحرة فاطمة بنت قتي الدين بن ربيع ولم يعلم بأن للمدعى فيها
استحقاقا فأقر الزبور المدعى من يده كتاب وقف مضمونه موافق لما ادعى فلما تأمله الحاكم الشرعي
المدعى عليه حين صدور الدعوى أمر المدعى عليه بتفريغ الدار المزبورة وتسليمها للمدعى حيث
لم يكن المدعى عليه مستحقا للوقف المزبور فهو هل حيث لم يكن عمرو المذكور خصما شرعيا حيث
أجاب بان الدار بيد زوجته وأنه ليس له استحقاق فيها لا تكون الحجة المكتوبة في وجهه حجة على
غيره أم لا (اجاب) حيث كان أمر الحاكم المدعى عليه بتفريغ الدار وتسليمها للمدعى من رتبها
على ما ذكر فهو فاسد والكتابة به لا اعتبار بها لا في حق عمرو ولا في حق زوجته وقد تقر بأن اليد
في العقار لا تثبت بتصادق المتداعين الا اذا ادعى الغصب أو الشراء فالخصومة منتفية ولو أجاب
بأن الدار بيده ولو أثبت المدعى بيده بالبينة لا تندفع دعواه يقول المدعى عليه ان الدار بيد زوجتي
لما علم في محضنة كتاب الدعوى فلما ثبت المدعى بالبينة يد المدعى عليه على المدعى اتفقت صحة
دعواه فالامر المرتب عليه غير صحيح ويوضحه ما في جامع الفصولين ادعى منقولا فأقر المدعى عليه
أنه بيده يقبل اقراره لا في العقار حتى يبرهن فلما أنكر اليتيم لم يكن للمدعى بيته بحلف (حكم) أنكر
المدعى عليه كون العقار بيده يحلف حتى يقر فلما أقر باليد حلف على الملك فلما أقر به بغير ترك
التعرض فلما برهن المدعى بعد اقراره باليد أنه لا تقبل بيته المدعى على الملك ما لم يبرهن أنه في يد
المدعى عليه فلما لم يبرهن على يد المدعى عليه وبرهن على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد وقضى به
للمدعى لا ينفذ حكمه ما لم يبرهن أو يعرف القاضي أنه في يده ثم رجع وقال انما تشترط الشهادة
بأن العقار بيد المدعى عليه لتوجه الحكم وسماح البينة أما لو أنكر من الابتداء كونه بيده يحلف
(طظه) لا بد من معرفة القاضي كون العقار بيد المدعى عليه فيذكر المدعى أنه بيده اليوم بغير
حق وفرقوا بينه وبين غيره بأن المدعى عليه في غير العقار ينتصب خصما بذاته من غير أن يبرهن

وفي العقار لا يتصب خصما الا باعتبار يده فمال ثبت عند القاضي يده لا يجعله خصما ولو شهدا
بملكته الدار للمدعى ولم يشهدا أنه بيد المدعى عليه يقبل عند محمد رحمه الله تعالى في ظاهر
الرواية ولو شهد المدعى لا يدا مدعى عليه وشهد آخر أن بيد المدعى عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة
الى الشهادة يده لصير خصما في اثبات الملك ولا فوق بين أن ثبت كلا الحكمين بشهادة فريز أو
فريقين ثم اذا شهدا بيده يسألان القاضي عن سماع شهدائيه أو عن معاشة لانهم جاسعا
اقراره أنه بيده وظنا أنه يطلق لهما الشهادة وهذه تشبه على كثير من الفقهاء أنه مجرد اقراره هل
ثبتت يده حكما في يد كذا انهما جاسعا بنائده لا تقبل ثم رمز بعد أسطر (عده) وقال تازع في اليد
فاراد أحدهما تخليف الآخر ينبغي أن يخلف لانه يظهر بتركوله يده في حق التناكل بترك التعرض
الى أن يبرهن على اليد انتهى هذا وعمل القاضي بكتاب الوقف مجردا عن حجة من حجج الشرع
المقررة بزياد الامر نجبا ووجب للاء كفتقلما فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم
(سئل) في رجل عليه دين هلك لا عن ارث وله أخوة ولم يكفلوه فبسه هل بطلابون بدينه أم ليس
عليه سب طلب به (أجاب) لا بطلابون بدين أخيهم الهالك مطلقا اذ لم يكفلوه مات عن ارث أم لا
حيث لم يضعوا أيديهم على تركته أما اذا ترك ما لا ووضوا أيديهم عليه فحينئذ يطلب الدين منهم
لوقوعهم من تركته والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل باع أو قسم ثم ادعى أنه كان فضوليا وان
الملك لفلان ولم يجز هل يقبل قوله أم لا (أجاب) لا يقبل قوله والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد
كازنشوا في مصالحه وخدمته وهو مطلق لهم التصرف في أمواله بالبيع والشراء وقض ديونه
وسائر التصرفات والتجارات مات وفي أيديهم من أمواله ففعلوا الدواب والمتاع وغير ذلك هل ذلك
جميعه ارث عنه أم لا (أجاب) نعم هو ارث عنه والسؤال هذه والله أعلم (سئل) في مدع دينا معلوما
في تركته ميت أثبتته البرهان هل يخلف المدعى على أنه ما شئت وفاه ولا شيئا منه وان لم تدع الورثة
الاستيفاء أم لا (أجاب) نعم يخلف وان لم تدع الورثة وان أو يخلفه كما في البرازية والمنية
وفي الخاتمة يخلفه القاضي بالله ما استوفيت منه شيئا ولا أبرأته بخلفه على هذا الوجه فطرا للميت
والوارث الصغير وكل من عجز عن النظر لنفسه بنفسه وفي الخلاصة واجعوا على أن من ادعى دينا
على الميت يخلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد
آذاه الميت عنه وما قبضه لك فابض بأمرك ولا أبرأته ولا شيئا منه وما أخلت بذلك ولا بشئ منه
على أحد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن هكذا في أدب القاضي للخصاف والصدر الشهيد والله
أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد أن له بذمة عمر دينا معلوما وذلك في وجه وصي أو لا وعمر المتوفى
وأثبت زيد المذكور ذلك والحال أن الوصي لم يخلف زيد المدعى المزبور أن هذا المال باق في ذمة
عمر ولم يقبض منه شيئا ولم يعرض عنه عوضا وضمت مدة بعد ذلك الأثبات والآن يطلب وكيل
زيد المدعى المزبور المال من وصي إيتام عمر والمتوفى فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون اليقين
مرتبا على المدعى وهو عين الاستظهار والحال أنه لم يتعرض في الدعوى لليقين بوجه من الوجوه
والآن توب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير يمين أم لا (أجاب) صرح
علماؤنا رحمه الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليقين ولو أثبت الورثة خلق الميت ادعاه أن يكون
بذمة دين فيحتاج لوفائه نظرا له وللوارث الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع فبهم من
كلام الخاتمة وغيره فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في رجل أقر بقبض ودبعة من فلان
ثم ادعى أن اقراره كان كاذبا هل يخلف المودع أنه ما أقر كاذبا أم لا يخلف (أجاب) لا يخلف

مطلب بشرط لصحة الشهادة
بان العقار في يد المدعى عليه
المعاشة

مطلب مات المديون عن
أخوة لم يطلبا بدينه
مطلب لو قال بعد البيع
أو القسمة كنت فضوليا
لا يقبل منه

مطلب مات عن أولاد كبار
نشوا في خدمته وفي أيديهم
الخ
مطلب اذا أثبت الدين في
تركة ميت لا بد من تحليفه
أنه ما استوفاه الخ

مطلب اذا أثبت زيد الدين
في تركة الميت بالينة في وجه
الوصي لا بد من تحليفه أيضا

مطلب اذا أقر بقبض
الودبعة لا يصدق في قوله
أقررت كاذبا

عندهما اذ التحليف يرتب على دعوى صحبة ولم تصح هنا للتناقض وعلى قول أبي يوسف يخلفه
وفي جامع الفصولين (ح) الشافعي مع أبي يوسف رحمه الله تعالى في التحليف فلما اختلف فيه
يفوض الى رأى القاضى والمفتى واختار المتأخر ونقول أبو يوسف وولاه الفتوى (سئل) في
رجل باع كراما وتصرف المشتري فيه زمنا ومات وتلفته ورثته من بعده وتصرف فيه مدة سنين
والآن تدعى امرأته ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاعها على ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع
دعواها والحال هذه والله أعلم (سئل) في صك بيع شرعى حاصله اشترت فلانة من فلان فباعها
ما هو له وجار في ملكه وطلق نصرفه وجازته الشرعية ويده واضعة عليه الى حين صدق وزهدا
البيع وذلك جميع الحصة الشائعة وقد رها كذا في الحدود والفلانة شركة زيد بنحى الباقي فمن سمى
وصدقت أخت البائع ليه وولدتها على صحة البيع المذكور على حكمه المزبور وصد من أهل
في محله وأنه لا مطعن لهما في ذلك بوجه من الوجوه أصلا ووعدت المشتريه البائع رد المبيع اليه
اذا جاء اليها بنظر الثمن المسطور بعد مضي سنة وعدا شرعا وقبضت المشتريه المبيع ونصرفت
فيه مدة سنين واعادته الى البائع بعد دفع نظير الثمن المزبور والآن الاختار ما للمذكور تان
يذعان حصته في المبيع بطريق الارث عن والد البائع هل تسمع دعواهما أم لا (أجاب) حيث
صرح بأنه يبيع ملكه وقت عقد البيع كما ذكر في الصك وحضرنا وصدقنا كما ذكر فيه لا تسمع
دعواهما عليه اذ فيه صريح الاعتراف منه بما باعه بملكه فدعواهما الملك فيه بعده ساقطة
منهما فلا تسمع كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة من ابها على مهر مسمى
بعضه مجهول وبعضه مؤجل وافر الاب بقبض المجهول في حال صغر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب
الزوجة ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات أبو الزوجة وبعد مدة من
موته ادعت الزوجة على الزوج بمجهول المهر وذكر أنه لم يصل اليها شيء منه فهل بعد الدخول
وبلوغها وتسليمها لنفسها للزوج وموت أبيها المقر بقبض مجهول مهرها حال صغرها ولا يتسه
الشرعية عليها ومضى السنين المتعددة على ذلك تسمع دعواها على الزوج بمجهول مهرها أم لا
(أجاب) صرح علماؤنا المتأخرون وأبو الليث الذي هو من الكتبية السادسة وكثير من اضرابه
بان الزوج اذا بنى زوجته أى دخل بها منع منها مقدار ما جرت العادة بمجهوله يكون القول قول
الزوج في ذلك قال في الخاتمة من الوصايا قال القسمة أبو الليث رحمه الله تعالى اذا كان الزوج بنى
بها فإنه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بمجهوله ويكون القول قول الورثة في تجهيل ذلك القدر
وقال في متن تنوير الابصار فان سلمت نفسها وقع الاختلاف في الحالتين أى حالة الحياطة وحالة
المات لا يحكم بمهر المثل لاننا علم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تتجهل من مهرها شيئا أعادة بل
يقال لها لا بد أن تنرى بما تجهلت والاقتضا عليك بالمعارف قال في شرحه ذكره في الخط قال
مشايخنا وأقره عليه الشارحون قال مولانا في مجمره بعد نقله لما ذكرناه ولا ينبغي ان تجهل فيما اذا
ادعى الزوج ابصال شيء اليها اما لو لم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب
الكتب مذكورة وسبب ذلك من المتأخرين رؤياهم فساد الزمان وقطع شأفة التزوير والمهتان
وانه أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة طلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعته الى
ابنك حال صغرنا والاب ميت وأقام بينة على اقرار الاب بالقبض حال صغرها لا على القبض
بعينه فهل هذا اقرار كافى لاراد الاب بعد بلوغها أنه قبضه حال الصغر فلا يصح عليها أم كالبينة على
قبض الاب بعينه في حال الصغر (أجاب) لا يصح عليها اذ هي الآن بالغة ولو أقر الاب بعد

مطلب اشترى كراما وتصرف
فيه زمنا وتلفته ورثته
والآن الخ
مطلب في صك بيع شرعى الخ

مطلب اقرار الاب في حال صغر
ابنته أنه قبض من الزوج
مجهول مهرها ثم ادعت الخ

مطلب ادعى الزوج بعد
بلوغها ان أباه أقر بقبض
مهرها حال صغرها وأقام
بينته الخ

بلوغها أنه قبضه حال الصغر لا يصح عليها والناثب بالينة كالناثب عيانا فكذا ناعناه بقرع بعد
 بلوغها بالقبض حال صغرها وهو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل كتب
 عليه في صدق أقر فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بذمة وأنه أبرأه من جميع الحقوق ومن
 العين وإن وجبت ادعى أنه كاذب في إقراره فهل له استخلاف خصمه أنه صادق في إقراره ولا يقدح
 في ذلك قول الموثوق ومن العين وإن وجبت لكونها انما تجب بعد دعواه أنه كاذب في إقراره أم لا
 (الجواب) الإبراء اسقطه والساقط لا يعود وليس من باب زوال المانع إذ عدم المقتضى وهو
 بقاء الدين في الذمة وحيث عدم المقتضى فهو من باب الساقط فليس له استخلافه في أمر سقط عنه
 بالإبراء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة أخوة مات أحدهم وعليه دين مستغرق
 تركته فلم ير شرعاً بسبب ذلك بيع حصته فباعها الوصي سوية لأخويه وفي بيعها ما كان عليه
 بأمر الحاكم الشرعي والزامه موافق لمقتضى الشرع وأحكامه ومات الأخ الثاني فباع واره
 نفسه الموروث له وخلصت الدار للثالث تصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة فبلغ ابن الأول
 وأشهد حال بلوغه أنه لا يستحق فيها وأبرأهم من كل دعوى وتظلم وشكوى أبرأه ما جاز ما فاعطاه
 حاسماً ومات المورث عن صغيرة سبعة هبة الله وصغيرة وزوجة وكان قبل موته أسكن ابن أخيه
 المشهد بيتاً واستقر به ساكناً بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله للقيم المورث
 فأنكر بيع ثلث أبيه المتقدم شرحه فأنبت الوصي بالينة الشرعية وأزعمه باجرة المنزل له بعد ان
 حكم ببيعة البيع ولزومه وكتب بجميع ذلك صلاً شرعياً فطلب استخبار البيت فلم يتفق له ذلك ثم
 ادعى أن بيع ثلث أبيه كاذب لا يكونه كان بالغين الفاحش فقامت بيعة أنه بقيمة المنزل فحكم
 القاضي ببيعة البيع ونفاذه ومنعه ثم بعد مدة استأنف الدعوى بالغين الفاحش لدى الحاكم
 فسمع دعواه وبطل البيع باخبار المعمارجية بأنه بالغين من غير أن يوافق باللفظ الشهادة هل يصح
 إبطاله بعد وجود ما تم شرحه أم لا (الجواب) لا يصح نقض الحكم الأول لأنه بعد تناكده
 بالحكم السابق لا ينقض ولا يحول فقد صرح علماً ونافى دعوى الرجلين نكاحاً أمر بأنه لو
 برهن أحدهما وقضى له به ثم برهن الآخر لا يقبل كافي الشراء إذا ادعى من فلان وبرهن عليه
 وحكم له به ثم ادعى شراءه من فلان أيضاً وبرهن لا يقبل تناكده وفي فتاوى شيخ شوخنا الشهاب
 الحلي رحمه الله تعالى سئل في موقف استبدل وحكم به حنفياً بعد ثبوت مسوغاته له فاقبت بيعة
 بعد الحكم بأنه دور بيع لم يعطل بسبب من الأسباب المانعة لذلك وحكم حاكماً بموجبه بعد تقدم
 دعوى شرعية صدرت من مدعى شرعياً لدى الحاكم والى الاستبدال الأول وحكم بعوده لجهة
 الوقف ليصرف في مصارفه على حكم شرط واقفه هل يلقى بمقتضى ما شرع أم لا (الجواب) لا يلغى
 الاستبدال النابت أولاً لأن القضاء بصان عن الإغما ما أمكن إذ البيعة السابقة قدرت تحت
 باتصال القضاء بها ويشهد له ما ذكر ولو شهدت بيعة بقتل زيد يوم النحر بمكة وحكم الحاكم بها ثم
 شهدت أخرى بقتله يوم النحر بالكوفة لا تسمع لأن الأولى ترجحت باتصال القضاء بها انتهى
 الزيلعي في عمله ذلك لأنه لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك حكماً بأنه لم يقتل في غيرها إذ قتل شخص
 واحد في مكانين لا تصور انتهى وفي مسئلتنا كذلك لا يتصور بيع واحد بمثل القيمة وغبن فاحش
 للثاني في هذا مع الحكم بمجرد اخبار المعمارجية مع أن الاتيان باللفظ الشهادة ركن لا بد منه وهو أن
 يقول الشاهد أشهد بكذا ومع تقدم الإبراء العام بشو له لاحقاً ولا دعوى قبله ومع تقدم
 الاستخبار وهو إقرار منه بأنه ملك المورث وأنه لا ملك له باتفاق الروايات فكيف ينقض الحكم

مطلب أقر فلان أنه استوفى
 من فلان ما كان له بذمة وأنه
 أبرأه من جميع الحقوق

مطلب حاصله أن القاضي
 لو حكم ببيعة البيع لعدم
 ثبوت الغبن الفاحش ليس
 لأحران يحكم بخلافه

مطلب حكم الحنفى في موقف
 ببيعة الاستبدال بعد ثبوت
 مسوغاته ثم حكم بعوده
 لجهة الوقف لا ينقض حكمه

السابق مع هذه الامور فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (أقول)

عجبا لقاض ماله المأم * بالفقه يقضى والقضاء حسام

اذسله جهلا بعد قسكو لا * برضى به حاشى الاله امام

قد قاله الرملى خير الدين لا * زلت به يوم الجزا أقدم

(سئل) فيما لو ادعى خالد على بكر أنه واصل يده على العقار الثقلاني بغير حق لكونه ملكا من

أهملك مورثي فأجاب بكر بان وضع يده عليه لكونه ملكا من أهملك والذى تلقته بالارث عنه

فدفع خالد بان مورثي اشتراه من وصى بك بمسوغ شرعى وأبرز من يده حجة بذلك فدفع بكر بان

البيع وقع بغير فاحش وهو غير صحيح وثمة بينة شرعية تشبه بذلك فلم يسمع القاضى هذا الدفع ولم

يطلب خالد اثبات موجب الحجة المذكورة فمضى القاضى بكر من وضع يده على العقار وكتب

بذلك حجة فهل يسوغ لقاض آخر أن يسمع هذا الدفع من بكر أم لا (أجاب) لا يسوغ منع القاضى

عن هذه الدعوى لأن دعوى الغبن الفاحش لا قائل بعدم صحة ابل لو أقامها المدعى وأقام المدعى

عليه بينة أن الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن لان البينة بينة من يدعى خلاف الظاهر والبين على

من يدعى الظاهر والاصل وقوع البيع بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه والبينة على من

يدعى كونه بالغبن الفاحش فبسوغ لقاض آخر سماع دعوى الغبن الفاحش وإبطال بيع

عقار اليتيم بذلك بل المصرح به في كتب علماء فاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغير ضرورة

النفقة أو خوف ظالم متغلب عليه أو بيع بضعف قيمته أو لدن على الميت لا وفاء له الا ائنه أو كان

في التركة وصية مرسلة لا تفاذله الا ائنه أو غلته لا تزيد على مؤنته أو خشي عليه النقصان

فاذا ادعى اليتيم أن الوصى باع له الا لواحدة من هذه وهو لا يجوز يسمع القاضى منه ذلك بعد

بلوغه وان لم يدع الغبن والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن عقار فتناع فيه ابن شقيقها

وزوج بنتها المتوفية وأظهر ابن الشقيق حجة باقرارها له في صحة انه ملك من أهملك وأظهر

زوج البنت حجة مقدمة التارىخ بأنها وهبت بنتها المزبورة ووجهة الاقرار ثبت مضمونها لدى

قاض شرعى محضرة خصم شرعى يدعيه ارباعا عن معتق جدته وشهودها موجودون والاخرى

خالية عن الحكم وعن الشهود فهل يعمل بهم او يحكم بموجبها بمجرد ما أم يعمل بحجة الاقرار

الثابت بالشهود الاخبار (أجاب) يعمل بحجة الاقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط

والكاغد بلا بيان فقد صرحوا فاطبة بانه لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن

حجج الشرع الشريف والقاضى لا يقضى الا باحدى حججه وهى البينة والاقرار والنكول

هذا شرع محمد سيد ولد عدنان لا الرسم في الورق من أى كائن كان والعبرة لما هو الواقع

الاما كتب الخط من الوقائع اذ لم ينص عليه الشارع ولا اعتمده أمام بارع يستند فيه النص

قاطع وحيث ادعى أنه ملكه وهذى أقربت به تصح دعواه وتسمع البينة على اقرارها ويقضى له

بالملك ولا عبرة بحجة الهبة من غير شهود يشهدون عليه باحققة وان كتبت اسماءهم فيها وكتب

تارىخ سابق لما قد سناه من عدم اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل

الاربعةين في خلل المحاضر والهجلات بعد أن رمز (تم) للتمعة عرض على محضر كتب فيه

ملكه عليه كما صحها ولم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم رمز

(طعم) لشروط الحاكم أكتفى في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد

(تم) أجود وأقرب الى الاحتياط والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن بنته

مطلب حاصله ان دفع الدفع
مقبول وان بينة البيع بالغبن
الفاحش اولى من بينة البيع
بمثل القيمة

مطلب المسوغ لبيع عقار
اليتيم النفقة أو خوف ظالم
الخ

مطلب حاصله انه لا يعمل
بمجرد الخط وليس من حجج
الشرع

مطلب ادعى الاب على
زوج ابنته المتوفية مبلغا
معيناً من جهتها ثم ادعاه
بذمتها لا تسمع للتناقض
مطلب لودفع أحد المديونين
مبلغاً وقال الدائن انه نظير
ما في ذمة صاحبه يقبل قوله

مطلب ادعى انه دفع الاجرة
لناظر الوقف وبرهن ثم مات
النظر فطلب ورثته بين
المستأجر يحلف أيضاً

مطلب ولدت غلاماً ومات
فادعى الزوج تقدم موتها
وعكس ورثتها فالقول
للزوج

مطلب ادعت مهراتها في
تركة والدها ودفعها وصى
أخيها بموت أمها الخ

فلا تفرزوجة عمر والمتوفية كانت دفعت له كذا قرو وشامبلغاً معينا فأنكر وحلف بغيره الحاكم
ثم ادعى عليه ثانياً بان بكرارزوج ابنته السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته وماتت وهو
بذمتها هل تسمع هذه الدعوى الثانية أم لا (أجاب) لا تسمع لان الحق لا يستوفى من اثنين
كالا يتخاصم مع اثنين بوجه واحد صرح به في البرازية وكذلك المبلغ بذمته يستوفى منه
بما في كونه بذمته يستوفى من تركته ببعينه فهو متناقض فلا تسمع شرعاً والله أعلم (سئل) في
مديوني رجل دفع احدهما مبلغاً له وادعى الدافع انه نظير ما في ذمة المديون الآخر فائلاً أذن
لي في دفعه لك وقال الدائن هو نظير ما في ذمتك أنت فهل القبول قول الدافع في ذلك أم الدائن
واذا قامت القبول قول الدافع في ذلك يمينه هل يبرأ ذلك المديون الآخر أم لا (أجاب) نعم
القول قول الدافع في ذلك بلا شبهة اذهبوا معكم والقول قول المملك في جهة التملك ففي جامع
الفصولين راعى القاتاري رشيد الدين شري من دلال شيئاً فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من
النس وقال الدال دفعته الى الدلالة صدق الدافع بيمينه لانه المملك وفي الاشهاد والنظام القول
للمملك في جهة التملك ولو كان عليه ديان من جنس واحد فدفع شيئاً فالتعين للدافع انتهى
وفي جامع الفصولين أيضاً تبرع رجل بأداء دين بلارضا من عليه صبح انتهى فلا شك في براءة
المديون الآخر المدفوع عنه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر و
المتكلم على وقف جهة معينة من حله أقلام الوقف مدة معلومة بأجرة معينة جميع الاجرة
مقبوض يدعرو المؤجر المزبور بحضرة شهود الصلح ومعاينتهم لقبضه منه وثبت مضون
الصلح المرقوم لدى قاض حنفي في وجهه وكيل شرعي عن عمر والمؤجر المرقوم فأت عمر وتكلف
ورثة زيد المستأجر أن يحلف لهم البين الشرعي أن جميع مبلغ الاجرة قبضه عمر ومورثهم منه
فهل لهم ذلك مع وجود الصلح الذي جرى القبض بحضورهم ومعاينتهم أم لا (أجاب) قال
العلامة الفقيه الشيخ زين بن نجيم في بحره ولم أر حكماً من ادعى أنه دفع للميت دسهم برهن هل
يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً انتهى قال العلامة الغزي أقول ينبغي أن لا يتردد في
التحليف أخذاً من قولهم الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانها وإذا كان كذلك فهو قد ادعى حقاً
على الميت انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة ولدت غلاماً مباحياً وماتت هي والغلام فادعى
زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى اخوتها لا يوجبها عكسه فما الحكم (أجاب) القول قول
الزوج بيمينه والبينة على الاخوة اذ الزوج يشكر انهم وهم يدعونه والقول قول المنكر بيمينه
والبينة على المدعى قال في القنية مات عن زوجة وأخ وابن مات أيضاً فقال الاخ مات أخي بعد
موت ابنه وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا الجنس أن
الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الأقارب فالبينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول قول من
يشكر انتهى أي يشكر الزائد وبالاولى انكار الارث بالكلية وهذه المسئلة جعلت فيها
رسالة تكاد أن تكون منردة والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت مهرافي تركة والدها المتوفى
بالقرب ووصى أخيها الصغير يدعى دفعها بموت أمها عشرين سنة ودعى خمس عشرة سنة على
دعواها عليه منذ بلوغها فلا تسمع للامر السلطاني وهي تنكر مضى المدة المذكورة هل القول
قولها فيسوغ لها الدعوى أم قول الوصي فلا يسوغ لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بينة على
تاريخ يوم موت الأم أم لا (أجاب) القول قولها لما تقر بأن الحادث يضاف الى أقرب أوقافه
فيسوغ دعواها والحال هذه ولا تقبل البينة على تاريخ الموت والحال هذه اذ المقر بأن يوم الموت

مطلب تنازعت الزوجة
مع وصي الايتام فيما يصلح
للزوجين
مطلب ادعى جاني الوقف
المعزول على جايه الا ان انه
صرف سنة وتوليت زيادة
عما حصل من الوقف

لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص عليه في العمادية والظهيرية والولوالحمة والبرازية
وغيرها من الكتب والله أعلم (سئل) عن امرأة كان لها زوجان اخوان ومات عنها وعن ايتام
منها ومن غيرها وتدعى جميع ما يصلح للزوجين الله ملكها ووصى الايتام بدعى ارباؤها فامت بينة
وأقام الوصي بينة في المرح منهما (أجاب) المرح بينة الوصي لانها بينة الخارج معنى وبينة
المرأة بينة ذات اليد فلا تعارضها والله أعلم (سئل) في ذى جباية على وقف سافر ليحيى ماله ببلده
فادعى عليه لدى قاض رجل كان متوليا عليه سنة وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله زائدا
عما حصل من الوقف وارزق فقتر محاسبة ممضى بامضاء قاض بالزيادة وطالبه بدفع ما قبضه
بالجباية له نظير ما صرفه زائدا فاسأله القاضي المتدعى لديه عن ذلك فأجاب بانه جاب لا دراية له
بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بقضاء دين ولا صرف ولم يكن وصي كافي في جماع دعوى
تصدر على الوقف وغاية أمره انه مأمو ر يقبض ماعلى متقبلى الوقف ومن اربعه فلم يلقف
القاضي الى كلامه وحكمهم بالزامه وأمره بدفع ما جبايه ساء ما لدعواه معتمدا على ما في دفتر
المحاسبة الممضى غير ناظر لشرط الاستدانة على الوقف فهل هذا الزام صحيح أم غير صحيح
(أجاب) هذا الزام غير صحيح لا طباق علما على أنه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره
كالاكار وغلة دار قال في جامع الفصولين والمأذون بالاستغلال ليس بمول والمولى من يلى
التصرف في الوقف ولذا تم الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا غلة دار الوقف وغلة
الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه اكارا وغلة دار ومثله في لسان الحكم لاسن الشخصية وغيره ولانه
لا يجوز للناظر ان يستدين على الوقف لطعم به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف باذن
القاضي على الصحيح فاذا صرف من ماله قدر زائدا على المستحقين مطلقا وعلى العمارة التي لا بد
منها بغير اذن له من القاضي فهو متبرع ليس له الرجوع به كما صرح به علما ونا قاطبة اذ ليس
لوقف ذمة سالحة تتعلق الدين الا اذا احتاج الى التعمير فأجاز الاستدانة باذن القاضي للضرورة
استحسانا وحدث قلنا الحائى ليس بمخصم فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبر لما صرح به جميع
علما شافطية من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخ شخنا في فتاواه كان الواقفون في
الزمن المتقدم ينصبون للوقف ناظرا فقط ويطلقون يده فيما يشعل ويصدقون يده في التقبض
والصرف لادانتهم وخيرهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تشهق الزمان وظهر قلة الدين من
المتكلمين على الاوقاف من الكذب والخيانة والايان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى سيما
في زماننا قال مشايخنا لو استقرض الناظر لمصلحة الوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا
لا يصدق الناظر في زماننا هو مشاهد انتهى وفي جامع الفصولين في أحكام الوكلاء راض (عن)
وكيل اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان أنه عمل الاجرة لوكبه ورجه توقف ولا يحكم
بقبض أجر حتى يحضر الغائب انتهى واعلم ان ما في (عن) مبنى على الرواية الثانية عن أبي حنيفة
التي رواها الحسن عنه وهي ضعيفة لان الوكيل يقبض الغلة وكيل يتقبض الدين والخلاف فيه
بين الامام وصاحبيه منهم ورفقا بل والله أعلم (سئل) في جماعة يضربون بالندق حول مطهر
أصابته بندق وجه صغير فضمته ولا يعلم الضارب فالحكم (أجاب) حيث لم يعلم الضارب
ولم يعين لاسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضرر منهم باجمعهم لان ذلك
محال والله أعلم (سئل) في دعوى النسب المجردة عن حق للمدعى أو دفع ضرر عنه هل تسمع
شرعا أم لا (أجاب) لا تسمع لان الدعوى قول مقبول يقضيه طلب حق قبل غيره أو دفعه عن

مطلب جماعة يضربون
بالندق فأصاب بندق وجه
صغير
مطلب دعوى النسب المجردة
لا تسمع

حق غيره ودعوى النسب المجرى عن ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى ذنبه الاشراف
 أنه شريف وأليس بشريف والله أعلم (سئل) فيما اذا تعذرت الدعوى لعيبه المدعى عليه ثم
 وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أم لا (اجاب) نعم تسمع لان السلطان نصره الله
 تعالى فيما اشترع عنه انه استثنى مع المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال
 البتيم والوقف والغائب ومن المقرر ان الترتل لا يتأتى من الغائب له وعليه لعدم تأتى الجواب منه
 بالغيبه والعلة خشية التزوير ولا يتأتى بالغيبه الدعوى عليه فلا فرق بين غيبه المدعى والمدعى
 عليه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر لى نائب الحكم أنه ضاع له صندوق فيه أسباب
 له وأسماء لاهله ولده مكنونه يدقعه وقد وجد مع المدعى عليه دراهم من الاسباب التي كانت به
 وطالبها بحاضرها فاحضرت وسأل سؤاله عنه فاجاب بأنه اشتراها من فلان بكذا وكذا بكذا من
 الثمن من سوق السلطان على يد فلان الدلال فكلف المدعى لاثبات ما ادعاه فاقام بيئته بأنهم ادرايا
 المدعى كانت مع الاسباب التي بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعى وساله احضارها معها
 فاحضر فسأله من أين وصلت لك فاجاب بأنه اشتراها من صارجي فكلفه النائب اثبات شرائه
 من الصارجي بالبيئته الشرعية فاستهله فامهله ومضت أيام المهلة ولم يأتهم فاقالزمه بدفع جميع
 الاسباب التي ادعى أنها كانت في الصندوق من جملتها الدرايا وجميع قيمتها بموجب اعترافه بدفع
 الدرايا للمدعى عليه التي وجدت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرائها من الصارجي فهل
 الالتزام صحيح شرعاً أم لا (اجاب) الالتزام بدفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق أو
 قيمتها بسبب مصاحبة اللدرايا ومجاورتها ما بذلل المذهب بحملتها فهو غير صحيح لعدم موافقته
 اقول ضعيف خافعة عن قول صحيح والله أعلم (سئل) في ورثة جري بينهم صلح وأبرأ كل الآخر
 عن دعواه بطريق التعميم على وجه الانشاء وظهر فساد الابراء وأراد كل مدعى أن يعود الى
 دعواه هل لذلك أم لا وهل يصح الابراء عن الارث الكائن في الاعيان أم لا (اجاب) نعم له أن
 يعود الى دعواه اذا الابراء عن الارث لا يصح والحال هذه في القنينة وغيرها افتقر الزوجان
 وأبرأ كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج أعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى
 لان الابراء انما ينصرف الى الدينون لا الاعيان وفي البزاية جري الصلح بين المتداعيين وكتب
 الصلح فيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر
 فساد الصلح بنشوى الأئمة وأراد المدعى العود الى دعواه قبل لا يصح للابراء السابق واختار أنه
 يصح الدعوى والابراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المضمن
 يدل على بطلان المضمن ومسئلة الابراء عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذ كورة
 والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنته بتمام معلوماً بمن معلوم عرفة الحاكم الشرعي وأقر
 بقضه لديه وكتب صلح البيع والاقرار ثم الائن يدعى أنه أقر كاذباً هل تسمع دعواه أم لا واذا قلتم
 بسماع دعواه فياذا يلزم شرعاً (اجاب)

عند الامام الاعظم * والثالث المكرم * لا تسمع الدعوى له * ولا يراعى قوله *
 لانه مناقض * يمنع التناقض * وعند يعقوب الدنف * يلزم في هذا الخلاف
 على التي لها قمر * ان كان الاما استقر * وهو الاصح المعتمد * اذا الزمان قد فسد
 حرره في حنبه * العبد خير دينه * مصلياً مسلماً * مجلداً مكرماً
 والله أعلم (سئل) في امرأة باعت داراً ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها أم لا (اجاب)

مطالب اذا وجد المدعى
 عليه بعد غيبته خمس عشرة
 سنة تسمع الدعوى عليه
 مطلب ضاع له صندوق
 فيه أسباب فوجد بعضها
 مع آخر فادعى الآخر انه
 اشتراه من فلان الخ

مطلب اذا جرى الصلح
 والابراء العام بين الورثة
 فلكل أن يعود في دعواه

مطلب باع ابنته بتمام معلوماً
 بمن معلوم وأقر بقضه
 والا تبيدعى انه أقر كاذباً
 بطلب اذ باع ضيعته ثم
 ادعى انها وقف لا تسمع دعواه

لا تسمع دعواهما قال الزبلي ولو باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده لا تسمع دعواه
 للتناقص لأن إقامته على البيع أقر امرئيه وإن أراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك وإن أقام
 البينة على ذلك قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لأنه باقاة البينة أن الضيعة وقف
 عليه يدعى فساد البيع وحقق نفسه فلا تسمع للتناقض الصريح وذكره في مسائل شتى وفي الخاتمة
 رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف واختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وقول الزبلي أصوب
 للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في معانيها من الإضرار بالناس
 باحتيال أهل الحيل والخداع يبيع الوقف وأظهار البائع أنه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزامة
 بأجره لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق أضعاف ثمه فيجب عدم القبول حسم المادة للفساد
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطنة لبيت المال بمثل معلوم ثم
 ادعوا بعد البيع أنه وقف فالحكم (أجاب) الصحيح لا تسمع دعواهم كما صرح به فاضحان
 ونص عبارة رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف واختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وفي
 الزبلي وإن أقام البينة على ذلك قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط مثل ما في الخاتمة
 في التنازعانية وفي الفصول العدة ادية فصل بين كونه مسجلا أي بحكم ما به فتقبل البينة بين
 كونه غير مسجل فلا تقبل وذكره لأنه اتصال آخر بين كونه على قوم بأعيانهم فلا تقبل وبين كونه
 على الفقراء أو المسجدين فتقبل وفيها قبل هذا رجل باع دارا ثم ادعى أنها كانت وقفها وقبضها وقيل
 البيع فإن أراد تخلف المدعى عليه ليس له ذلك لأن التخلف بعد صحة الدعوى ودعواه لا نص
 للتناقض وأما وقف الأرض السلطانية التي لبيت المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف
 الشجر بانفrazه فيه خلاف فقل الطرسي في أنفع الوسائل عن الذخيرة وقف البناء من غير
 وقف الأصل لم يجز هو الصحيح لأنه منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والشجر نظير البناء من
 حيث إن قيامها بالأرض وهو يبيع بحكم الاتصال كالبناء انتهى هذا وإن ثبت أنها وقف وحكم
 به كما قلنا فاشترى يرجع على من باعه أصيلا كان أو كميلا بجميع الثمن الذي دفعه إليه والله أعلم
 (سئل) في رجل وكل شخصاً ليشترى له نصفاً شاعرا من محدود لا امرأة فاشترى لملوكه من ابنها
 بالوكالة الثالثة عن شراعتين معلوم وتباضا ثم استأجر وكتب الرجل المذكور بالوكالة
 الشرعية لملوكه المزبورين من الوكيل عن أمه المذكورة الثالثة وكالته عن جميع النصف الباقي
 عشرين سنة بعشرين من القروش وصدر عقد التواجر بينهما بإيجاب وقبول شرعيين وتسليمه
 وتسليمه وحكمه عوجبه حكما شرعيا والآن يدعى وكيل الأم أن النصف المبيع والنصف
 المستأجر ملك أبيه بالتقوى ولم يصح بيعه ولا إجارته فيه فهل يصح دعواه أم لا والبيع والإجارة
 المذكوران صحيحان شرعا (أجاب) لا تصح دعواه لتناقضه الذي لا يحل والبيع والإجارة
 كل منهما صحيح إذا جاز المشاع للشريك صحبة بالاجماع في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى والله أعلم (سئل) في ناظر وقف ذي يدعى محدود تحت تكلمه لجهة الوقف ادعى عليه
 متول آخر على وقف آخر أنه جارف وقفه الذي تحت تكلمه من جهة وطالبه برفع يده وتسليمه
 فانكر فاقام المدعى بينة شرعية شهدت بما ادعى وحكم القاضي به لجهة وقفه ثم بعد الحكم عليه
 أقام بينة أنه وقف من جهة واقفه هل ينقض الحكم السابق بينة الخارج ويحكم به بجهة وقف
 ذي اليد أم لا (أجاب) لا ينقض الحكم السابق باقاة بينة ذي اليد المذكور إذا البينة
 لبيت له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضه باقاة بينة ذي اليد كما لا يخفى

مطلب رجل اشترى من
 جماعة نصف كرم أرضه
 سلطنة ثم ادعوا وقفه
 لا تسمع

مطلب وقف البناء والشجر
 من غير أرض الصحيح أنه
 لا يصح

مطلب باع ابن امرأته بالوكالة
 عنها نصف محدود لها وأجر
 الباقي من رجل ثم ادعى أن
 المحدود ملك أبيه لا تسمع
 دعواه

مطلب ادعى ناظر وقف
 على ناظر وقف آخر أن هذا
 المحدود الذي تحت يده جارف
 في وقفي الخ

على ذي فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه
منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء مرد وسنة ذي البدق هذه
المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بان القضاء بالوقف قضاء
جزئي أو كلي أي على الناس كافة أو مختص والصحيح المقتضى به أنه جزئي ولكن قد صار ذو اليد
مقضى عليه وينتقم نفقه غير ما أفادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالينة المفيدة المثبتة
خلاف الظاهر والمثل جعلت البنات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار
ذو اليد مقضى عليه لا تسمع بينته بانه ملكه لما قلنا وهذا لا يوقف فيه لمن غمس رأسه خنصره
في القنقه والله أعلم (سئل) في محضر حاصله ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة وأختها فلانة
بني أخت المدعى الثالثة وكانت عنهما شهادة كل من فلان وفلان بان أيام مات وخلف فرسين
احدهما سماه شهابا والاخرى جراه وجارية بيضاء وعشرة قناطر دبسا وأن أخته أم الموكتين
وضعت يدها على ذلك وتصرفت فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثاه وماتت أمهما
ووضعتا أيديهما على تركتهما وبطلت بهما خاصة من ميراثه من غن الفرسين والجارية والدبس
اكنون أمهما باعتهما جميع ذلك وتصرفت فيه وسأل سؤاله فأنكر فطلبت منه بنفقة قاهم كلا من
فلان وفلان شهدا بطبق الدعوى فأمر الحاكم المدعى عليه ان تدفع ما كتبه له ما خصه من
مخلفات أمهما ثم امر عياله هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة أم لا لعدم
ذكر قيمة المدعى التي ذكرها شرط لسماع الدعوى بالاجماع لئلا يفتقر القضاة الحكم على شيء معين
من المال وهل اذا دفع شيئا على أنه لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه أم لا (أجاب) هذه
الدعوى غير صحيحة وكذلك الشهادة المترتبة عليها لان معلومة المدعى شرط قال أصحاب المتن
كالكفر وغيره فان تعدد رأى احضار العين المدعىة هلا كها أو غيرتها ذكر قيمتها قال الشراح
للمدعى المدعى معلوما لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعددت شاهدات العين فلا بد من
ذكر القيمة لئلا يفتقر الحكم بشئ معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين والجارية والدبس والسكك عندنا في
حق الدبس كما صرح به في منح الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى معللا له بان النار عملت فيه ولهذا
لا يجوز انسلم فيه فليت شعري بأي قدر حكم به الحاكم على المدعى عليه من قيمة الفرسين والجارية
والدبس والحاكم لا بد أن يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك
قطعت بعدم صحة الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعى عليه اذا دفع شيئا على أنه
يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر خلل أيضا من وجوه كثيرة غير هذا
منها أنه لم يبين وضع الواضع هل هو بطريق التعدي أو بغيره ليقرب الضمان أو عدمه ومنها قوله
من غن الفرسين الخ ولم يذكر أنها باعتهما المدعى بمن كذا أو أجاز بيعها أو لم يجز وأن الاجازة قبل
هلاك المبيع أو بعده والحكم يختلف في ذلك باختلاف الاحوال وأمر بطول ذكرها
والحاصل أن هذا الصلح على تقدير ثبوته لا يلزم بشئ ما لم يستوف الشرط المتبعة للحكم
وينصب على شيء معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى على امرأته قدر من الزيت والدرع ومديعة فأنكرت وشهدت البينة باقرارها ما هل تقبل
أم لا وهل اذا ادعت أن اقرارها كان فارغا لا أصل له بخلاف المقر له أم لا (أجاب) تقبل البينة
كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وبإقراره ادعى الوديعه وشهد أن المودع أقر بالايداع تقبل
كما في الغصب انتهى وأما تحليف المقر له اذا ادعى المقر أن الاقرار كان كاذبا فقد صرح به

مطلب في محضر

مطلب ادعى على امرأته
قدر من الدين ودبعة وأقام
بينة على اقرارها بالوديعه
تقبل

مطلب اذا أقر القن بجناية
توجب الدفع لا يسرى على
مولاه

مطلب مات عن أخت وعليه
ديون وأقرت الاخت بان
ترصته تحت يدها ومهر
الاخت بوفاء الدين

مطلب اذا أرادت الورثة
دفع الدين وإبقاء التركة لهم
ذلك

مطلب اذا ادعى احد
الغرماء على غريم آخر أنك
قبضت دينك بعدموته الخ
مطلب اذا نصب القاضي
مسخرعا الغائب وحكم
عليه لا ينفذ

مطلب البينة على الاقرار
بالغصب مقبولة
مطلب أبرأت زوجها المتوفى
عما استحققه من ارث ومهر
ودين صح ذلك الا في ارث

أصحاب المتن قال في الكفر أقر دين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقررت حلف المقر له على أن
المقر ما كان كاذبا فيما أقرت ولست بمبطل فيما تدعيه عليه انتهى وهذا استحسن وعليه الفتوى
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على قن جناية موجبة للدفع أو النداء هل اذا أقر القن
أو نكل عن البينة ينفذ على مولاه ويلزمه دفعه أو فداء أو أم لا وهل اذا ادعى الجاني عليه على المولى
يخلف أم لا وهل اذا خلف يخلف على نفي العلم أم على البت واليقين أفتونا مأثرتين (أجاب)
اقرار القن المحجور بجناية توجب دفعه أو فداءه لا ينفذ على مولاه وكذلك النكول لا يوجب
ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فيمينه على نفي العلم بذلك انه هو على فعل الغير كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة فقط وعليه دين لا ترهل اذا أقرت الاخت بمحضرة
شهود ووضع يدها على تركته يلزمه اوفاء ما عليه من الدين منها مقدما على الارث أم لا (أجاب)
قد تقر لدى العلماء ان وفاء الدين متقدم على الارث فتوهم الاخت المتحصرات الميت فيها بوفاء
الدين من التركة فان فضل شيء فقولوا لها لا تؤمر بالوفاء من مالها ولها أخذ التركة لنفسها ودفع
الدين من مالها فان امتنعت عن البيع ووفاء الدين تحبس حتى تبسع أو توفي الدين من مالها ان
امتنعت عن البيع والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين مستغرق أو غير مستغرق
فأرادت الورثة أو بعضهم اداء دينه لتبقى تركته لهم فتحملوا قضاء دينه من مالهم هل لهم ذلك
أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك ويجبر بر الدين على قبوله اذا لهم حق الاستخلاص والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات مديونا تركته تضيق عن وفائه وقد قبض بعض غرمائه دينه مدعيا أنه
قبضه قبل موته وادعى أحد غرمائه انه بعده هل اذا أقام بينة تقبل ويرجع على القابض بقدر
ما يخصه مما قبضه المدعي عليه أم لا (أجاب) تسمع وتقبل بينته ويرجع على القابض بقدر
ما يخصه مما قبضه المدعي عليه كالدين المشترك والله أعلم (سئل) فيما اذا نصب القاضي
مسخرعا الغائب وحكم عليه وهو يعلم أنه مسخر هل يجوز الحكم عليه أم لا (أجاب)
صرح في التتارخانية وكثير من الكتب أن القاضي اذا نصب مسخرعا الغائب لا يجوز ولو حكم
على الغائب لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخر أن نصب القاضي وكلا عن الغائب ليس
الخصومة والقاضي يعلم أن المخضر ليس بخصم فأنقضى لا يسمع الخصومة عليه وفي الولولجية
القاضي اذا نصب مسخرعا وهو يعلم أنه مسخر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر
والقاضي يعلم أنه مسخر لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز
عندنا باجماع علماءنا وفي مجمع الفتاوى بالضرورة الى المستحق أن القضاء على الغائب لا ينفذ به بقى
اتهم وصرحوا بان القضاء على المسخر قضاء على الغائب فلا ينفذ ذلك لا تطرقوا الى هدم مذهب
أصحابنا قال في الجرا علم أن نصب المسخر عند القائل به شرطه أن يكون الهائب في ولاية القاضي
اذا جعل نائباً عن الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر واذا كان الغائب ليس في
ولاية هذا القاضي لا تصح هذه النيابة وليس لهذا طريق عند علماءنا انتهى فعلى هذا اذا كان
الغائب بالقدس ولو احقه وتوابعه ليس لقاضي دمشق ان ينصب مسخرعا عنه وليس له طريق
فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر غصب فرس له فانكر فاقام بينة على اقراره
بغصبه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما سرح به في جامع الفصولين وكثير من الكتب
والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها وأبرأت ذمتهم من جميع ما استحقه في ذمتهم من
ارث ومهر وغير ذلك فهل ابرأوهما من ذلك صحيح أم لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد ابراءهما

يخصها من ارشها وغيره يكون ايها ذلك أم لا (اجاب) ابرأؤها عن المهر وعن كل دين بئمة الزوج
صحيح لانه حق يستقط بالاسقاط ويقبل الابرأه وأمان الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاسقاط ولا
يصح الابرأه عنه فلها طلبه والله أعلم (سئل) من اسلا بمول في جماعة وضعوا اسبابا لهم
وأواني من الذهب والفضة ونقودا من الذهب والفضة مسكوكه في صناديق من الخشب
في مكان أمانة ثم ان المكان الذي به تلك الصناديق احترق واحترق الصناديق الموضوع بها ذلك
وصاروا في الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكه سبائلك وبعض النقود بقى على حاله فجمع
الموجود من السبائلك والنقد بعض أصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند رجل آخر ثم حضر
بعض أصحاب الاسباب والاواني والنقد ويريد الدعوى بان بعض السبائلك الموجودة والنقد
ملك له فيقول له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك أم ليس له ذلك ولا تسمع الدعوى
بما يدعيه الاجمور جميع الملاك لا لتباس الحال في ذلك (اجاب) أما الدعوى على المودع في
حق النفا بين فلا تسمع لماعلم من شحنة كتاب الدعوى الشهيرة الدوارة في الكتب وأما الدعوى
على بعض أصحاب الاسباب الذين يدعون ملك عين من الاعيان التي لم تملط بغيرها من اودعها
عند الرجل المذكور فيه فتسمع لانها دعوى احد المتخاصمين الملك فيها على الآخر حيث اعترف
الرجل المذكور بالاستيداع لهما والا حدهما الا لما منع يمنع من ذلك شرعا لانما افضية حكممة
صدرت من خصم شرعى على خصم شرعى فتجري فيها الأحكام القضايا الحكمية وكلمة علمنا
رحمهم الله تعالى متطافرة على ان كل من ادعى الملك في شيء فهو خصم لكل من يدعيه وهذا
كذلك ولا توقف الدعوى على حضور الجميع لمافيه من الاضرار بالخاصين مع وجود
المسوغ الشرعى ولو قدرنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يتجزئ عن شيء أصلا أو يتميز بعد عصر صار
كاختلاط الخنطة بالخنطة واختلاط الخنطة بالشعر والحكمة في ذلك ثبوت الشركة فيه لكل
وكل واحد منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الآخر وتكون شركة ملك باتفاق لانها ثبت بالاختلاط
لا بفعل احد منهم والشركة تملطهم فيها خلافا بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة
ومحمد يقول شركة عقد ولكل حكم في قال شركة عقد كان الربح على ما شرط اذا بيع المشترك
بخططهم وفي صورة الاختلاط لا يصح لاحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كما صرح به
الشرخى في مبسوطه وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقيمة يوم القسمة
واذا كان في ذهب وذهب أو فضة وفضة فبالوزن واذا اختلفوا فيه فعلى مدعى الزيادة البينة
وعلى الآخر البين فاذا اختلفت مدعاه وان نكل لم يدعوى صاحبه لان اليد مستدوية اذ
مدعى الاكثر ذوبوا الآخر ممل في اليد وان كانت الاعيان كلها صار من عينها واحدة لا بد من
اجتماع الكل لان الخاص لا ملك اخذ مال الغائب ويؤدعه يد أمانة على الغائب فلا تسمع
الدعوى عليه ولا تجوز القسمة في غيبه لأن كل عين في الاصل بجميع أجزائها ليس للاخر فيها
شي ولا قدرة على تسليها الا مخلوطه ينصب الآخر والقسمة فيها مبادلة كالبيع فباعتان وبهذه
الاعمال ظهر الوجه في الاحكام المذكورة فتأمل والله أعلم (وسئل) عنها أيضا صورته في
رجل اودع عند رجل صدوقا مضمونا لا يعلم المودع ما فيه ثم جاء زيد وعرض صدوقا
مفقولا محتومة لا يعلم المودع ما فيه او وضع صدوقا مضمونا فوق صدوق المودع رضيا المودع
فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجد تحت الصناديق المختومة صبرة فضة ادعى المودع الارث
أنها له وانما كانت دراغم مسكوكه وادعى زيد وعمر وأنهما هما وانما اصلها دراغم مسكوكه وكل

مطلب وضع جماعة ذهبا
وفضة وأواني منهما أمانة
عند رجل فاحترق المكان
وصار المذكور سبائلك فإما
بعض أصحاب الاسباب الخ

مطلب في رجل اودع صدوقا
عند رجل واودع رجلا
عنده صناديق ووضعها
على الاول فاحترق البيت
الخ

واحد من المودعين يقول دراهمي كذا وكذا فما الحكم الشرعي في هذه الصيرة هل هي للمودع
 الأول أم للمودعين؟ والحال أن المودع لم يصدق واحدا منهم ما بانه كان في صندوقه دراهم بل يقول
 هذه الصيرة لأدري لمن هي ولا في أي صندوق كانت (أجاب) صرح علماؤنا في مثل هذه
 المسئلة بأن من أثبت شيئا حكم له به ومن لم يثبت شيئا لا يحكم له بشيء فإذا ادعى أحدهم على الآخر
 منهم أن هذه الفضة فضته وأنكر الآخر وأقر المودع بأنها كانت في صندوق من هذه الصناديق
 انتهى استدعاءهم ولا أدري أي صندوق من هذه الصناديق ولا أعلم لمن هي منهم صحت دعواه
 ورجعنا إلى البيعة واليمين فن قامت له بيعة عمل بها وإذا لم تقم بيعة ونكل أحدهم عن اليمين التي
 لزمته بقضى خصمه وإن حلف كل لخصمه أن يستكمل قضي بالشركة بينهم كسعى في يد اثنين
 كل واحد منهما ما يدعيه ولا بيعة له عليه في جامع الفصولين لو كانت العين في يدهما يجعل في يد
 كل منهما نصفه ويجعل كل منهما مائة فيمينا في يد صاحبه متى عليه فيما يده فيجزي على كل
 أحدهما المذعي فيما يدعيه وأحكام المذعي عليه فيما يده حيث اعترف المودع بأنها
 كانت في صندوق لا يعرف منها وان أنكر كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد أنكرهما
 معا فلا تسمع دعواهما عليه لأنه مودع أنكر الادعاء وأسا را حداثته ما أن ادعى أنها وديعة
 لغيرهما عنده وبرهن وإن لم يبرهن وأثبت الادعاء عليه بالبيعة لزمته دعواهما وكذا لو ادعى
 أحدهما أنه أو دعه وأقام عليه البيعة ولا آخر الخصوصية معه والله أعلم (سئل) في رجل قبض من
 آخر قرشاً من ثوب ثم بعد مدة أتى به لادافع ليرده وأدعى أنه زيف فأنكر أنه قرشه المدفوع فما الحكم
 (أجاب) القول قول القابض أنه قرشه الذي قبضه منه عن الذوب بينه صريح به قارئ الهداية
 في فتاواه أخذ من قولهم القول قول المشتري وأراد أن يدعيه شيئاً آمنه زاعماً أنه نجاس وأنكر
 المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري أجاب أن أقربا يستفاد حقيقة
 لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن أن طلب بين المشتري على نفي العلم بحجاب ويحلف
 فإن نكل لزمه الرد والله أعلم (سئل) رضى الله عنه نظماً

مطلب إذا أراد البائع رد
 الثمن على المشتري مدعيًا
 أنه زيف فأنكر المشتري
 كونه هو فالقول للبائع

مطلب إذا ثبت نكاحها
 في وجهها أيها فادعت أنها
 حينئذ كانت بالغة تريد
 إبطال الحكم الخ

أي من تقرير المسائل وأما * ومن فهمه للجنان رام فائق
 * لانت امام عالم متبحر * وحيد فريد بالفسر رائد ناطق
 وخير الدين الله تدمي لشرعه * وأنت على أهل الفضائل فائق
 إذا قام برهان بترويح قاصر * له من أيها وهو في الخلد عائق
 على وجهه بعد السؤال ونكره * ولم يبدع ذرا حين صار التناطق
 وقد حكم القاضي كذا نكاحها * بغيتها والزواج بالحكم وانق
 فهل بعد هذا الحكم لو أنه ادعت * بلوغا قيل الحكم للحكم سابق
 وأن أباهما ليس خصما وانها * هي الخصم فيما يدعي ويشاقق
 به يتنق الحكم الذي قد جرى له * فوضع لنا عن ذابها وفارق
 وسامع عبيدا عاجزا ومقصرا * كثيرا الخطايا وهو في الذنب غارق
 وإني ابن عثمان الشهير بكتاب * لشرع رسول جاء والكفر ماحق
 عليه صلاته ثم سلامه * مدى الدهر والايام مالا حبارق
 كذا الآل والعصب الكرام وتابع * ومن لهم في الخير والدين للاحق

(أجاب)

نعم يتقن الحكم الذي قد جرى له * لان اباه ليس خصما يشاقق
اذا ما احتمالات البلوغ تاكدت * عليها ولاحت للبلوغ بوارق
ويقبل منها الدفع من بعد حكمه * كذلك دفع الدفع والزبد لاحق
وهذا من الدفع الصحيح الذي حكموا * على الاشبه المختار وهو الموافق
(ونظم ثانياً ايضاً فقال)

لثا الحسد يامن السرية رازق * ومن للنوى والحب لا ريب قالق
فثقت استمد العون في كل حادث * وانى بما املتته منك وانق
اذا كان سن البنت محتملما * له تدعى وهو البلوغ الموافق
فقال نكاحى غيرت وان ائى * على صغرى من عاقدية التصادق
وما والدى خصم فيكنى حضوره * وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق
تجابه الى دعواه والقول قولها * وتبطل دعوى المدعى وهو مارق

والله أعلم (سئل) في بكرة بالغة ادعى زيدا عليها نكاحاً حامواً رافاً فقام شاهدين بذلك وادعى
عمرو نكاحاً وادعى زيدا المدعى الاول أنه لا عقد نكاح له عليها بعد تار يخ نكاحه الذي ادعى
به فهل يصح ذلك أم لا (أجاب) يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد
الحكم عليها في الظهيرة رجل ادعى نكاح امرأته وهي تتجده فشهد الشهود أنهم امرأته وقضى
القاضي بها ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء صريح ظاهر افلا
يبتل ما لم يظهر خطؤه بيقين وذلك بان يوقت الثاني وقتا يكون قبيل الاول وفي جامع الفصولين
راعى المعيط برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا وبرهن انه أقر بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر
أنها حرام عليه وليست بامرأته فهذا دفع صحيح حتى يخاف أنه لم يرد به الطلاق فلو نكل تندفع
وصرح كثير من العلماء ومنهم صاحب الذخيرة بأنه يصح الدفع ودفع الدفع ودفع دفع الدفع وما زاد
عليه وهو المختار وقبل اقامة البينة وبعدها وقبل الحكم وبعده فعمل من ذلك كله أن المدعى كورة متى
أقامت بينة بأنه أقر بعد تاريخه المدعى كوربانه لانكاح له عليها أولاً عقد نكاح له عليها أو ما أشبه
ذلك من الالفاظ تسمع بتمها ويبتل الحكم المدعى كورومثله لو أقام الزوج الثاني بينة بذلك يبتل به
الحكم المدعى كوروكا وصرح بهذه النقول فافهمم والله أعلم (سئل) في امرأه اشترت من زوجها
محددات ومنقولات بثمن معلوم قبضه بالحضرة والمعاينة واعترفت بتسلمه وكتب بذلك صل
شرعى وبعدها أشهر أقبل لها بصداقها المؤخر وعوضها عنه منقولات وجرى بينهما ابراء عام وكتب به
صل شرعى ومات بعد سبع سنين وأشهر والزوجة تتصرف في جميع مآذ كرفادعى بعض ورثته
على وكيلها الذى قاض بان جميع ذلك تركه فطلب استحقاقه منه لكونه في مرض الموت فأبرز
الوكيل الصكين المدعى كورين وأقام على كل منهما بينة شرعية فقفه منعا شريعياً ثم ادعى آخر من
الورثة على الوكيل المدعى كورادى القاضى المزبور عدم صحة البيع لكونه في مرضه وأقام على
ذلك بينة فهل اذا ثبت انه كان مقبلاً جايئ خرج ويجب على حوائجه بكون حكمه حكم الصحيح
ولا بعد مريضاً شرعاً وينفذ عليه جميع ذلك أم لا وهل اذا تعارضت بينة الصحة وبينة المرض فإى
البينتين ترجح منهما (أجاب) المصرح به في غير ما كتاب من كتب الحنفية ان المقعد والمطلوع
والمدلول اذا اتصف كل دأع منهم بالطول فحكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما

مطلب في بكرة بالغة ادعى
زيد نكاحاً وعمرو ادعى
نكاحاً

مطلب في امرأه اشترت من
زوجها محدداً ومنقولات
ثم مات بعد ذلك بسبع
سنين فادعى بعض الورثة الخ

صرح به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فإذا علمت ذلك علمت أن المدة المذكورة فوق ما قدره
 اضعا فإن أصبحنا قدرنا المرض الذي يطول بعام والمدة سبعة أعوام والاشهر الزوائد وقع
 زائد لها اليها مضافا لا سيما مع كونه يخرج ويحيى في حوائجهم ويقضى من ذلك بعض مصالحه فإذا
 ثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي صح جميع ما صدر منه مع زوجته وإذا تعارضت بينة الصحة
 والمرض فالبينة الصادرة من الزوجة بأنه كان في صحته مريحة لانها المدعية والورثة ينكرون
 والبينة للمدعى لا للمنكر صرح به غير ما واحد من علمائنا وحث طال مابه وانصف بما فيها به
 نفذ جميع تصرفه مع زوجته باتفاق أهل المذهب وأئمة والنظر الى العمل بعبارة المكلف
 أولى من أهدارها والخاتمة بالحجوات وكلامه بجوارها والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على
 آخر أنه اشترى رطلين بكذا فأجاب باني تسلمت منك رطلين بنالا وصلهما الى أبي فأوصلتهما اليه
 هل القول قوله ولا ضمان عليه أم لا وإذا قلتم بالضمان عليه هل يضمن له مثل البن أم قيمته أم غنمه
 (أجاب) حيث لا بينة للمدعى التسلم على الوجه المذكور يضمن مثل البن لانه ينكر شراءه منه
 والقول قوله فيه بئنه ومدعى الشراء شكر الاذن بإصالة الى أبي والقول قوله بئنه فيه فيضمن
 المدعى عليه مثل البن لانه ولا قيمته والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو بجارية صغيرة أنها
 ملكه وبنت أمته وان والدته دفعته للعمرو وليد دخلها الى داره فتعلم الادب وأن الجارية المرقومة
 تحت يده وطالبه بها فأجاب بالانكار وأن الجارية موروثة عن والده فأقام زيد بئنه أنها جاريته
 وبنت أمته وثبت له بالوجه الشرعي وبعد حلفه بالله العظيم أنها لم تنقل عن ملكه بوجه شرعي
 ثم ادعى عمرو وبعد الاثبات ان والدته زيد وهبت الجارية المذكورة لشقيقها والدمعرو والمذكور
 وردها عليها ثم جاءت بمسامرة ثانية فوجهته اليه بحضور ولد هازيد المدعى وهو ساكت مصدق لهما
 فأجاب زيد بالانكار عن حضور هذه الهبة وادعى أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو
 شقيقها بغير حضوره وبغير رضاه فهل إذا قامت بينة على حضور زيد الهبة المبرورة الواقعة من
 والدته وتصدق في هبتها لشقيقها والدمعرو تقبل البينة وتكون الجارية موروثة عنه وهل إذا
 ادعى زيد أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو وبغير رضاه وأقام على ذلك بينة بعد ذلك تسمع
 أم لا وهل على زيد من شهادته مؤاخذه يستحق بها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملكه
 أو ملك عمرو (أجاب) نعم تقبل البينة فقد صرح علماء نافي كنهم في باب دفع الدعوى من الخصم
 على الخصم انه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
 وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعده ما وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى
 لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعى أقر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل
 الحكم كذا في الذخيرة وهكذا في جامع الفصولين راجع الها وفيه راجع الادعى البراءة واستتم
 يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن فاختار أنه يقبل ويطل الحكم اه واعلم ان معنى
 قولهم يصح الدفع الخ أي إذا كان الدفع صحيحا أما إذا كان فاسدا لا يصح مثله في الفاسد ما ذكر
 من دعوى زيد أن الهبة انما وقعت من والدته لوالد عمرو وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه
 على نفي رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى زيد أن عمر أقر قبل الحكم أنها ملكه ليس له
 فيها حق فهذا دفع يسمع لعمته ويحكم به والرقيق من قسم المال وليس عليهم مؤاخذه يستحقون
 بها الا هاته والتعزير قال الزبلي في كتاب الدعوى بعد أن ذكر أن البينة تقبل بعد المين وهل
 يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب أنه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا

مطلب ادعى على آخر أنه
 اشترى منه رطلين بنافاجاب
 باني تسلمتهما لا وصلهما الى
 أبي

مطلب حاصله أن المختار
 ان الدفع يصح وكذا دفع
 الدفع ودفع دفع الدفع وما
 زاد عليه

يحدث في يمينه أنه ان كان اعلان على ألف درهم فادعى عليه فأذكر خلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه ألفا ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأه خطبت لابنها بكرة ودفعت امته لاوبها تارة بنفسها وأخرى بابنها ومات الابن عنها وعن ابني عم عصبة يدعيان ان المدفوع من مال الميت وليها فيه الثلثان ارثاوهي تدعى أنه ملكها لانني قبلتها هل القول قولها ما فيه أم قولها (أجاب) القول قولها بيمينه لان البدلها وعليها البينة كما هو الاصل في الدعوى ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعى البينة كما أجعت عليه نعمنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل تولى القضاء بناحية من النواحي مدة وهو يأتي بالسنيب في كل شهر بما تجمد معه من معلوم الحجج والسجلات فطالبه مستنيبه بقدر زاد على ما تجمد له وأراد الدعوى عليه عند حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنيبه أم لا تسمع عليه دعوى منه لكون معلوم الحجج والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير (أجاب) قد سئل شيخنا الحنفوني سقى الله تعالى عهده ورفع في الدين مجده عن هذه المسئلة بيمينه فلم تأخذ في الله لومة لائم اذ ليس للضلالة الاقضية عينا فاجاب بقوله ليس للمستنيب الدعوى عليه لان الدعوى لا بد وان تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والتدريج وهذا المدعى ليس حقا له اذ القاضي ليس له أخذ الاجر على القضاء ولو فرض أنه قال أحد بيمينته ولم يشر بالقضاء وهو النائب للمستنيب فقد ظهر ظهور الشمس أنه ليس له مستنيب حق بوجه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب الدعوى فطالبته له غير جائزة شرعا اه كلام شيخنا رحمه الله تعالى (أقول) هذا الذي أدين الله به ولقد نطق بالحق من قال

ترؤد حكمه مني * ودع قبل او دع قال

فساد الدين والدينا * قبول الخاكم المالا

أرى من امر المالا * لمحض الجور قد مالا

بلا رب ولا شئ * فدع من في الوري مالا

وأقول

والله سبحانه وتعالى نسأله صلاح الاحوال وحسن الخساسة اذا ان الارتمال والله تعالى أعلم (سئل) في دعوى صدرت عن وكيل دفتر دار خريضة الشام المادون له في ذلك على متولى وقف بمحذوص أرض مزروعة واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الاراضي فحصل التعريض في ذلك من قبل حاكم شرعي وكشف واطلع على تلك الاراضي الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وكتب بذلك صلح شرعي بثبوت اراضي الوقف بمحذودها والان قد قدم وكيل آخر عن دفتر دار آخر بعدم مضي ثيف وعشرين سنة يدعى بأراضي خرب داخله في محذودها اشغل عليه الصلح المزبور فهل بعد ثبوت اراضي الوقف المحذودة الثابتة تسمع دعواه بعد منع المدعى السابق وثبوت أرض الوقف المزبورة (أجاب) قد تقرر وتسطرفي كتب علمنا الحنفية أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وان اراضي بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقف المؤبدة فكان النزاع وقع بين ناظري وقضير تحتلفين أحدهما يدو الاستخراج والبينة عليه لاعلى ذي اليد والقضاء الذي البدقضاء تزل لا قضاء استحقاق اذ لا يكلف للبينة لان أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه هو وضع يده اذ هو غير محتاج الى البينة وأما سماع الدعوى بعد المدعى السابق فهو ممنوع الى أن يبرهن الا لاحق بشهادة عدول فتقبل بيته لانه خارج وبنوئها لا تسمع قال في البحر والخاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وقرع على ذلك فراجع ان شئت

مطلب خطبت لابنها بكرة
ودفعت امته لاوبها تارة
والابن عنها وعن ابني عم
يدعيان أن المدفوع تركه
وادعت الخ

مطلب اذا أتى النائب
لمستنيبه بما تجمد من
معلوم الحجج والسجلات
فادعى قدرا زاد الاستمع

مطلب ادعى وكيل دفتر دار
خريضة الشام على متولى
وقف أرضا ولم يثبت ما ادعاه
والابن يدعى وكيل آخر الخ

مطلب أشهد على نفسه في
صحته أنه ليس له عند زيد
حق ثم ادعى عليه بوديعة
لاستماع دعواه
مطلب في صلح مصادقة

والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في صحته وجواز تصرفه بأنه ليس له عند زيد ولا في ذمته
حق ادعى عليه بوديعة فأنكرها فأقام عليه بينة بها حل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل الإبراء العام
بقوله ليس في عنده الخ ففي الميسر وغيره ويدخل في قوله لاحق في قبل فلان كل عين أو دين
وكتالة وجناية وأجرة وحقة فان ادعى الطالب بعد صدق ما تقبل بينته عليه الآن بشهود أو عليه
بأنه ثبت عليه بعد البراءة والله أعلم (سئل) في صلح مصادقة صبرته تصادق صالح بن حسن
وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالآوصاف المعتبرة شرعا بان الذي يستتمه صالح في
الدار القلانية جميع العليتين والأيوان والبيت السفلي المعروف بالمعروفات محدود دعواه أنه حق من حقوقه
والذي يستحقه عبد النبي بغير جميع الغرفتين والثلاث غرف أيضا والعليسة الكبيرة والثلاث
خلاوى مع الحاكورة والمطبخ والمرتفق وساحة الدار سوية بينهما هذه عبارة الصلح وعرف كل
بحدوده ومضى على تاريخ المصادقة سنة ستين وصالح مستقل بوضع يده على ما عين له الاعلان
وعبد النبي مستقل بوضع يده على الغرف بأسرها والعليسة الكبيرة والثلاث خلاوى مع
الحاكورة وأما المطبخ والمرتفق وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليهما سوية والآن
اختلفا فصالح يدعي أن الثلاث غرف وما عطف عليهما سوية بينهما وأن له النصف فيما ولعبد النبي
النصف فقط وعبد النبي يدعي أن جميع المتعاطفات ما عدا ساحة الدار له خاصة فهل القول قول
صالح فيما يدعيه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو وضع يده عليه ومتصرف فيه
بأنه زاد مائة سنتين وما هو في تصرفه ما عدا من المطبخ والمرتفق وساحة الدار يكون مشتركا
(أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه بينه أنه ملكه وكل
شيء كانا فيه سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجح لأحد ما فيه على الآخر فيترك كل ذي يد
على تصرفه وينع عنه الآن حيث لا برهان له عليه بشيء أو يجب الملك له خاصة أو يوجب الشراكة
إذا اتفقا الآن العلماء رضوا الله تعالى عنهم قالوا القضي ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله
سوية بينهما وإن ضلح أن يكون خبر القول وساحة الدار فقط فيكون التساوي فيه خاصة
بصلح أن يكون لما قبله أيضا وإن كان الأول هو الأصل لأنه الأقرب فوضع اليد لكونه أقوى
هو المعتبر بلا شبهة فيقضي لصالح والحال هذه بالعليتين والأيوان والبيت السفلي ليندولعبد
النبي بالغرف كلها والعليسة الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحاكورة وليس له بالمطبخ
والمرتفق والساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما يشترط برهان شرعي
على خلاف ذلك فيقضي به ولا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار مستغنية عن
الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة إلى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك كما ذكره
الاصولاء وفي بحث الحروف عند الكلام على الواو والله أعلم (سئل) في أرض كان
بها زيتون مسجدة يستعملها الولاة عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف الأرض والزيتون
متصرف الولاة المسجدة ففي الزيتون بقيت الأرض قرا محال لرجل شيئا بها أرض فذهبا إلى
أرضه وصار يرعها لمدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه ما تولى الوقف الأمانة السيد زيد على
الأرض بعد فناء الزيتون مع أنه له مسجد واليد للفقراء عليه قد عاينها أو شهدت بتمه بدو
يده على الأرض بعد فناء الزيتون تبرع من يده ويحسب منها ما ظهر المسجد حتى ثبت كونه لله
بطريق من الطرق الشرعية وثبت المثل للوقف ببيت الزيتون مع أن السجلات القديمة ودقتر
كتاب الولايات تنطق بذلك أم لا (أجاب) إذا برهن الموقوف على أحداث يد المدعى عليه وإن

مطلب في أرض كان بها
زيتون مسجدة ففي الزيتون
فأحدث رجل يده عليها
وصار يرعها لمدة ثلاثين
سنة الخ

يد الوقف سابقة بشجر الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فقط طلب منه
 البينة على أنها ملكه فان أقامها على وجهها الشرعي حكم بها والاتزاع من يده وتكون للوقف
 ثبوت كونه ذابداً الدعوى في الوقف والمالك سواء في أنه يطلب البرهان من الخارج ولا
 يطلب من ذي اليد ففي جامع النصولين وغيره والعبارة له غضب أرضاً وزرعها فادعى رجل
 أنها لى وغصبها منى فلورهن على غصبه وأحدان يده يكون هو ذابداً وزرع خارجاً ولم يثبت
 أحدان يده فالزارع ذواليد والمدعى هو الخارج انتهى وصريحاً فاطمة بأن صاحب البناء
 والشجر في الأرض ذوي اليد الثابت بالبينة كالثابت عينا فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة
 آخرها رجل يتفادى كسبه بالأجارة مدة ثم ادعت أنه ملكه واستدله بوضع البدل إذا ثبت
 استخاره تاندفع ويثبت ملك المؤجر له بذلك أم لا (أجاب) الاقدام على الاستخار اقرار بانها
 لا مال لها فيه بالاتفاق فسندفع بالاتفاق ويقضى به للمؤجر والله أعلم (سئل) فيما إذا دعى
 شخص خارج على آخر ذي يد أن الحارة المشار اليها بالدعوى ملك له وهكذا أقروا في أوقاف يثبته
 على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا (أجاب) نعم تقبل ويحكم له بها إذا ثبت بالبينة كالثابت
 عينا هكذا كلمة علمائنا وانتمنا فكله يقر بعلم الحكم أنهم ملكه والله أعلم (سئل) في رجل
 أقعد آخر عصبة ليكتب ما يردها من الزيت ويحرس ما بها ويسمى أدينا بومر باستقبال الزيت
 ممن يوصله اليه ويضعه في محلاته المعلومة مات هذا المأمور المسمى باليمن بعد أن أوصلت ارباب
 الزيت زيتا على جهة طمخه على ما هو المعتاد فادعى رجل على ورثته أنه أوصل زيتا قدر كذا
 للصبابة يريد تضمينهم هل له ذلك أم لا (أجاب) لا وجه لتضمن ورثته والحال هذه اذ فصل
 ما هو المأمور به من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصينة نعم لو ادعى أنه استهلكه وأقام على
 ذلك بيته ضمنه في تركته وأما مجرد دعواه أنه أوصل للصبابة التي هوها كذا من الزيت فلا تسع
 منه لكونه لا يوجب عليه شي من الضمان ولوضع جميع ما بها الا يلزمه ضمانه من غير تعدد منه
 عليه ولا ندر يط في حفظه كما هو ظاهر والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل استام بميمان
 يد آخر ثم ادعى أنه ملكه هل الاستام اقرار بالملك لذى البدول لا تسع دعوى المساوم المذكور في
 الهمم أم لا (أجاب) المساومة مانعة من الدعوى لتضمنها الاقرار بأن المدعى لذى البدول كذا
 اقتصر في البرازية في الدعوى في نوع المساومة ولم يحك خلافاً وجامع النصولين في أواسط
 الفصل العاشر حكى في كونه اقرار بالملك الذي البدولين مصححين راعى الفتاوى الصغرى وحكى اتفاق
 الروايات بأنها اقرار بالملك لذى البدول راعى الزيادات وقال راعى الفتاوى رشيد الدين الاستبراء
 والاستبراء اقرار بالملك لذى البدول لم يحك عنه خلافاً والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تسع دعواه
 بعد سبق المساومة منه كافي البرازية وجامع النصولين وغيرهما والله أعلم (سئل) فيما إذا دعى
 زيد على عمرو ومحمد ود أنه ملكه ورثه عن والده فأجابه المدعى عليه انى اشترى منه من والده وعن
 المورثين لك بكذا وانى ذو يد عليه من مدة تزيد على أربعين سنة وأنت مقيم نفعي في بلدة ساكت
 من غير عذر عنك عن الدعوى هل يكون ذلك من باب الاقرار بالتلق من مورثه فيحتاج الى بيته
 تشهد له بالشراء ولا ينفعه كونه واضعا يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب
 الدعاوى التي مر عليها خمس عشرة سنة مع صريح اقرار بأنه تلقاها عن المورثين المذكورين
 أم لا (أجاب) نعم دعوى ذلك التلق عن أبي المودع ودعى تلقى الملك من المورث اقرار بالملك له
 ودعى الانتقال منه اليه فيحتاج المدعى عليه الى بيته وصار المدعى عليه مدعى وكل مدع يحتاج

مطلب استاجرت يتائم
 ادعت أنه ملكها لا تسع

مطلب ادعى على ذي البدانة
 أقر له بهذه الحارة
 مطلب مات أمين المصينة
 فادعى رجل على ورثته أنه الخ

مطلب دعوى الملك بعد
 الاستام والاستبراء لا تسع

مطلب ادعى زيد على عمرو
 محدودا أنه ورثه عن والده
 فأجابه المدعى عليه انى
 اشترى منه الخ

الى سنة يتوزجها دعوا ولا ينفعه وضع اليد المذكورة تمتع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب المواخذة بالاقرار ومن أقر بشئ لم يبرأ أخذ باقراره ولو كان في يده أحقابا كثيرة لا تعد وهذا ما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية معدة للارتفاق ووضع الأمتعة وما هو من ضرورات السكنى باع المالك لها بيتا من البيتين لرجل يعاشرها شرعا بحقوقه وطرقه ومنافعه وما عرف به ونسب اليه ومات التابع فباعت ورثته البيت الثاني لرجل آخر يعاشرها شرعا كما شرع في الأول ويريد أن يبنى في الساحة بيتا يلزم منه الضيق على المشتري الأول ومنع الارتفاق وسد الهواء ونقصان الأضواء هل لذلك أم لا وينع شرعا (أجاب) لاشبهة في أن الساحة المذكورة مشتركة بينهما مناصفة وللشريك منع شرعا من البناء في المشتركة وإن لم يكن في البناء تضيق على الشريك ولا سد الهواء والأضواء فيمنع عن ذلك مطلقا والحال هذه إذا طلب القسمة في الساحة أو طلب أحدهما تقسيم انصافا فرد صرح علما ونابا أنه إذا كان في يد انسان عشرة أيات من دار وفي يد آخر بيت واحد فالساحة بينهما نصفان والله أعلم (سئل) في اختلاف فحول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسرد أحجاب التليف أقوالهم مجردة عن التصحيح أي الأقوال في حالة الموت بحل الترجم (أجاب) المحل بالترجم والمحل بالتصحيح قول الإمام المقدم والهام المعظم أي حنفية النعمان السابق في حلية الاجتماع على سائر الفرسان الذي أفردت بالمجلدات مناقشه وعلت في الدنيا والآخرة درجته ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العديل قاسم بن قطلوبغا بعد قول القدوري وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل فان مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو السابق منهما وقال أبو يوسف يدفع للمرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج ماصورته وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل وألورثته والطلاق والموت سواء قال الإمام الأسيدي والصحيح قول أي حنفية رحمه الله تعالى واعتقده النسفي والمجوي وغيرهما انتهى (أقول) وعلى قول الإمام مشيت أصحاب المتون قاطبة ويكفي ذلك في الترجيح إذا المتون موضوعة نظائر المذهب الصحيح وما فيها تقدم على ما في الفتاوى والشروح كما أوضحه الطرسوسي في أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل وإذا ما تناقضت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أي حنفية ومحمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة إلى قدر جهل من مثلها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لأن الوارث يقوم مقام المورث فصار كالمورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعدمها كذا في لسان الأحكام وقد استقصى فيه في مسئلة اختلاف الزوجين في حياتهما وبعد ممات أحدهما وقبل النكاح وبعد موته وبغدا الموت وما إذا كانا حيين أو أحدهما أو عبدين فراجعهم ان ثبت وليكن اعتمادا على قول الإمام أي حنفية رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) فيما إذا حكم القاضي على الخصم النكاح بالنكول ثم أراد أن يحلف هل يلتفت اليه ويحلف ويطل القضاء أم لا (أجاب) لا يلتفت اليه ولا يطل القضاء قال في الخاتمة لو قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه ولا يطل القضاء ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر كفالة بدين فأنكرها فأقام البينة عليه بها فادعى الإبراء منها هل تسمع دعواه الإبراء عنها مع انكاره صدورها أم لا (أجاب) لا تسمع

مطلب رجل له دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية باع كلا من البيتين من رجل بحقوقه وطرقه الخ أفراد المشتري الثاني أن يبنى الخ

مطلب في متاع البيت إذا اختلف فيه الزوجان

مطلب لو قضى عليه بالنكول ثم أراد الحلف لا يلتفت اليه

مطلب ادعى الإبراء عن الكفالة عن الدين بعد انكارها لا تسمع

لنفاقه الظاهر والاهم في ذلك بين ظاهر والله أعلم (سئل) في ثلث كرم زيتون يتقاسم غلته رجل مع أولاد أخويه يأخذون ثلث هذا الثلث وبأخذ أولاد كل أخ ثلثه يتقاسمونه بينهم هكذا مد تزيد على خمس عشرة سنة بلامنازعة والآن الم يقول لاحق في هذا الثلث لأولاد أخى فلان لموت أبيهم في حياة أبيه بل نصفه لي ونصفه لأولاد أخى الآخر وإنما كنت أسأل لأولئك يتناولونه هذه السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم لهم ذلك كذلك ومع منع السلطان عن سماع ماضى عليه من الزمن مثل ذلك (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في يقيم يتكلم عليه حذو أمه أقرله بأشياء من دينون وغيرها وصار يراجع في أمواله ويكتب الدين باسمه في السجل وكلما سئل يقول هذا فلان ابن بنتي التيم فأت التيم عن ورثته فطلبوا ذلك فقال المال والدين الذي كنت أقررت به ماله انما هو مالي وكنت أقرله تلحقه هل يلتفت الى كلامه أو لا يلتفت الى كلامه لتكذيبه نفسه في ذلك (أجاب) لا التفات الى كلامه لتناقضه ويجب عليه دفع ما أقر به لورثة التيم ولا يمين على الورثة لأنه ما كان اقراره تلحقه الا على رواية عن أبي يوسف أن ورثة المقر له يحلفون أن ما فعل أنه كان كاذبا والله أعلم (سئل) في فرس لرجل غائب تركها بيد أولادهم يريد آخر أن يدعى على الغائب بحضور أولاد الغائب بمحصة فيهم اهل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور أولاده والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود أحدهما خارج يدعى الشرا من زيدا الآخر ذو يدعى الشرا من عمر والمنشترى من زيدا المذكور برهن الخارجان زيد المتلقى منه أقر قبل شرا بأنه ثلث منه انه باعني المحدود المذكور بكذا فشرأبا بعد لم يجز لأنه كان في يدي فكذلك شراؤه المرتب عليه هل تقبل بيته بذلك أم لا (أجاب) نعم تقبل كما أشار اليه في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في محدود وموروث باع بعض الورثة حصته فيه ووضع المشتري يده عليه وصار يتصرف فيه مدة سنين وبعض الورثة تراه لكنه كان جلافا بطن أنه يوم يبعه وهو لا يندري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بأنه ميراث عن أبيه هل تسمع دعواه ولا يبعه سكونه ورؤياه أم لا (أجاب) لا يطل دعواه بسكونه ورؤياه ويعذر بحال ذلك والقول قوله في عدم العلم بيمينه وقد صرح في الخبر بان الاصح قبول الدعوى فيمن قدم بلدة واشترى أو استأجر دارا ثم ادعاه قائلا بأنه دار أبيه مات وتركها ميراثا وكان لا يعرفه وقت الاستقبال فإذا كان هذا مع الشراء أو الاستئجار فكيف مع السكوت المحرر والله أعلم (سئل) في رجل تكسرت دعواه على آخر بدین له في ذمته ولم يتخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لوجع الكل بلغ خمس عشرة سنة هل يمنع المدعى من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه لم يترك دعواه خمس عشرة سنة (أجاب) لا يمنع لعدم التملك المدة التي منع السلطان من سماعها بعدها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في دار وقف أهلي وجد فيها بئر به زيت قد جره في يد المتولى عليها من ذرية الواقف بدعاه للوقف وآخر يدعيه لوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف الأول لوضع يد متوليه أم لا (أجاب) القول فيه للمعتوى على الدار لأنه ذو يد وغيره خارج والله أعلم (سئل) في شر يكتن شركة مفادضة سافر العجبار بقول وباعا بعضه للعرب بمن في ذمته ومن بقي بعضه فوضعه في موضعين ودبعت ومات أحدهما فدعت ورثته على الشر يك بأنه ضامن للشرك الذي بذمة العرب وأنه أيضا كافل لما بقي من القول عند المودعين هل تصح دعوى الورثة بكنالة الشريك للشرك وللن والقول المذكورين أم لا تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشئ منها (أجاب)

مطلب رجل يتقاسم مع أولاد أخوته ثلث كرم زيتون مدته تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك ادعى الخ

مطلب اقربا يوم التيمم بدونه فأت التيمم عن ورثته فطلبوا ذلك فقال الخ

مطلب اذا ادعى رجل فرسا في يد أولاد الغائب لا تسمع مطلب في رجلين تنازعا في محدود أحدهما يدعى أن باعني اشتري من زيدا ولا تخريدي ان زيدا أقر الخ

مطلب اذا مات احد الشريكين فادعى ورثته على الآخر أنه كفل عن المبيع لا تسمع دعواهم

لا تصح دعواهم بذلك اذ كفالة الشريك بدین مشترك للشريك باطلة لانه ما من جزء منه الا وهو مشترك بينهما ولانه يؤدي الى قسمة الدين قبل قبضه وأنه لا يجوز وما تظاهرت عليه المتون والشروح والفتاوى عدم جواز الكفالة بالامانة اذ لا يمكن جعلها مضمانة على الكفيل وهي غير مضمانة على الاصيل فكيف يجوز الزام الشريك بسبب ذلك بشئ والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو قاطع زيدا على قري وعز اراع من متصرفها ثم ان بعض متكلمي القرى المزبورة استقرضوا من عمرو مبلغا دفعوه له يذ المقاطع ليحسب لهم المبلغ من محصولهم الذي للمقاطع بينهم وكتب بذلك سجل ثم ان عمرا طلب من المتكلمين المزبورين ما كان أقرضهم اياه لدى حاكم فأجابوا ان القرض لاحقيقته وانما يذ المقاطع هدهم بالحكام وناولهم صرة مجهزة وأقاموا على ذلك شاهدین أحدهما من رعايا القرية المذ كورة فنعج الحاكم اذ ذلك عمرا وعرفه انه حيث كان الامر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين المذ كورين بل ما تدعيه لازم على زيد المقاطع المذ كور فهل عمرو وبعد الطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه وهل منع الحاكم وتعرى به المدعى أنه لا طلب له على المدعى عليهم وان ما يدعيه لازم على زيد واقع في محله شرعا وهل الحجج والشهادة المذ كورة حكم شرعي بعمدة عليه شرعا أم لا (أجاب) اذا ثبت الاستقراض من عمرو ولا ينظر الى جوابهم المذ كور لان حاصله الانكار ومع الثبوت باحدى الحجج الثلاث لا يفيد الانكار ولا وجه للزوم بدل القرض لزيد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة على القرى والمزارع على الوجه الذي يفعل الآن ليس أمر اشرع مما اذا الاستقراض نفسه أمر شرعي ثبت بدل القرض ديناً لازماً في ذمة المستقرض وان صرفه في أي شيء كان فاذا ثبت الاستقراض بذمة متكلمي بعض القرى باحدى الحجج الشرعية لا يتصور ثبوته بعينه في ذمة زيده وقد تقرر في المتون كافة عدم صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه للمنافاة بين كونه أقرضه لهم وبين كونه أقرضه بعينه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لانه كانه قال المال الذي استقرضتموه مني واستقر بدله بذمتكم استقرضه بعينه زيد لا تروا لاشبهة في ان ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم أن القرض لاحقيقة له انكاروا المنكر لا يثبت عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدین والقول قواهم انما استقرضنا فنعج الحاكم عمرا لعدم بينة له عليهم لا يوجب كون ما يدعيه لازماً على زيد فكيف يكون لازماً عليه بجمودهم الاستقراض وجبت في الحكم على مجرد ما هو المشروح في السؤال فليس حكماً شرعياً قطعاً ومما يقطع الشغب ما ذكره البرازي في الدفع ادعى ما لا وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم أن دعواه على زيد كان ظناً لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يتخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى فهذا صريح في واقعة الحال قطعاً عن غير اشكال والله أعلم (سئل) في محضر حاصله حضر مجلس الشرع الرجل المدعو مسلم بن غنم الوكيل عن ابنته صفية الحاضرة فيه ولو كملها بعد تعريف عمها سليمان بن غنم وأشهد على نفسه أنه أبرأ ذمة عبد القادر بن محمد من صداق ابنته ومن سائر حقوقها باذنها بالاجلس وأنها لا تستحق قبله حقاً ثم أشهد على نفسه الرجل المدعو غنم بن نوبيع الوكيل عن عبد القادر الزوج المذ كور الثابت وكالته عنه فيما يأتي ذكره بشهادة أحد بن جابر وفرحات بن محمود أنه طلق صفية زوجة عبد القادر بعد الاذن له منه بشهادتها ثلاث قطاعات فموجب ذلك بآب صفة عن عصمة زوجها المذ كور فلا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره وذلك

مطلب استقرض بعض
متكلمي القرى مبلغاً من
عمرو ودفعوه له يذ المقاطع
فطلب عمرو المبلغ منهم فأجابوا
الخ

مطلب محضر حاصله ان
التوكيل لا يدخل تحت
الحكم

بعد اعتبار ماوجب شرعا وثبت ذلك لدى الحاكم ثم يواشعها وحكم بموجب حكم شرعيا هذه
 صورة المحضر وذلك كله بغية الزوج فهل تثبت الوكالة المذكورة المجردة عن دعوى الزوجة
 أو وكيلها حقا يدخل تحت الحكم كدعوى نفقة العدة أو غيرها من الحقوق أم لا تثبت وهل
 الحكم على الغائب بالطلاق المذكور بمثل ذلك يستدويكي مجرد قول الموثق وذلك بعد اعتبار
 ماوجب وقوله وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بموجب أم لا (أجاب) التوكيل لا يدخل تحت
 الحكم كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وقد ذكرنا قاطبة في حيلة اثبات الحرمة على الغائب
 دعوى كفالة المهر على حاضر أو دعوى ضمان نفقة العدة معلقا بوقوع الفقرة وتطالب بالاداء
 وتبرهن على ذلك وبحكم بالفرقة والضممان ومع ذلك نظروا فيه وقالوا المدعى على الغائب شرط
 لاسبب وفي مثله لا يتنصب الحاضر خصما عن الغائب عند عامة المشايخ فينبغي ان يقضى في مثله
 بالمهر والنفقة على الحاضر لا بالأمانة على الغائب اذ المدعى على الغائب ليس سببا للمدعى على
 الحاضر وفي الجبر وأما حيل اثبات طلاق الغائب فكلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب
 فكيف بعاهنا ولا شرط ولا سبب بل ولا دعوى ولا يكتفي بمجرد قول الموثق وذلك بعد اعتبار
 ماوجب الخ قال في الخلاصة وكثير من الكتب الاصل في المحاضر والسجلات ان يبلغ
 في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتفي بالاجمال وفي الاشياء والنظر ولو قال الموثق وحكم
 بموجب حكما صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية فهل يكتفي به فأجبت مرارا بأنه لا يكتفي به ولا يد
 من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لها في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب
 في السجل ثبت عندى بما تثبت به الحوادث الحكمية أنه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل
 انتهى هذا الحادثة في فرج وقالوا في مسئلة الشرط المقدمة الاصح أن هذه البيعة لا تقبل اذ
 في قبولها ابطال حق الغائب وكيف تثبت البيعة الكبرى بإشهاد الوكيل الذي لا يصح القضاء
 له بالوكالة المجردة وشهادة الشهود بهما غير صحيحة كالدعوى بها مجردة فلم توجد الدعوى بها
 الصحيحة التي تطلب بعدها الشهادة فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله أعلم (سئل) في زيادى
 ان له بئمة عمرود يتامع لوما وذلك في وجهه وصى ايتام عمر والموتى المذكور وأثبت المدعى ذلك
 والحال أنه لم يحلف المدعى ان هذا المال باق في ذمة عمر والمزبور ولم يقض منه شيئا لم يعرض
 منه عوضا ومضت مدة بعد ذلك الاثبات والآن يطلب وكيل زيد المدعى المال من وصى ايتام
 عمر وفيمسك الوصى عن الاعطاء لكون اليمين مر ساعلى المدعى وهو عين الاستظهار والحال
 انه لم يتعرض في الدعوى لليمين والآن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصى دفع المال من غير يمين
 أم لا (أجاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليمين ولو أبت الورثة خلق الميت
 ادعسائه ان يكون بئمة دين فيحتاج لوفائه نظره والورثة الصغرى والحكم المذكور وهو
 عدم الدفع بئمة دين لها على الخيل واقام عليه بذلك البرهان هل يدفع أم لا (أجاب) نعم يدفع
 كما صرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) عن اشترى من آخر ثورا فاستحقته امرأة البيعة
 فأراد المشتري الرجوع على البائع بئمة فادعى البائع انه ابن بقرته وأقام بيعة هل تسمع دعواه
 وتقبل بيئته سواء كانت المرأة حاضرة أو غائبة (أجاب) تسمع دعواه وتقبل بيئته بخضرة المرأة
 اجماعا وبغيره تعالى الاظهر الاشبه واذا ثبت ذلك فالمشتري يسترد الثور من المرأة ولا يتعرض
 للبائع والله أعلم (سئل) في ابن في عيال ابيه دفع له الاب مالا نقدا يجزئيه وأذن له بالتفريق على

مطلب لو ائبت زيدى
 وجه وصى ايتام عمر وان له
 بئمة عمرود يتامع ولم يحلف
 زيد الخ

مطلب دفع المدعى عليه
 المدعى بأنه حال الخ
 مطلب اذا استحق الثور
 المبيع فأراد المشتري
 الرجوع على بئمة فادعى
 الخ

مطلب دفع لانيه مالا ليجز
 فيه فخرج منه واشترى أو ائ
 بغير اذن ابيه ومات الاب
 بعد اقراره الخ ثم ادعت
 بئمة الورثة الخ

نفسه من مال التجارة فخرج منه بغراذنه واشترى لنفسه منه أواني نحاس ومات الأب بعد أن أقر في صحته أنه ليس له عندى سوى مائة قرش فما الحكم في غن النحاس وفيما انفقته في الحج بغراذنه وفي إقراره إذا ادعى عليه بنسبة الورثة أنه كان فارغا (أجاب) أما غن النحاس فهو دين على الابن متعلق بذمته يستترك فيه ورثته أبيه ويجرى على فرايض الله تعالى ومثله المال الذى انفقته في الحج وأما إقراره بأنه ليس له عندى سوى مائة قرش فهو غير مانع للدعوى عليه بأكثر منها كيف لا وقد أعتب بحجته مرضه ومرضه موته فأفهم وجه الأولين أنه بشر أنه لنفسه وانفاقه في الحج بغراذنه والده صار متعديا على المال الذى في أماته فصار غاصبا فتنقل بذمته فلا يبرأ منه إلا بدفعه لمالكه وإبرائه ذمته منه ولم يوجد وجه الثالث أنه اعنى إقراره لا يستغرق الأزمنة وأعظم من ذلك ما صرحوا به من أنه لو دفع الوصى جميع تركه الميت إلى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى أنها من تركه والذى لم يقبضها تقبل بنسبه ويقضى بها الرأى أن قال قد استوفيت جميع ما ترك والذى من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديننا ليه تقبل بنسبه ويقضى له بالدين صرح به في جامع الفصولين في الثامن والعشرين والله أعلم (سئل) في ذي يدعى أنان ادعى عليه خارج أنها ملكه تجب عنده وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى ذواليد الشراء من زيد منذ كذا المدة سماها فأقام مدعى التنازع بينه على مدعى الشراء هل يقضى به المدعى التنازع أم لا وهل لتاريخ الضياع من المدعى والمدعى عليه اعتبارا كإبراعه بعض الناس أم لا (أجاب) نعم يقضى به لمدعى التنازع وأما تاريخ الضياع فلا التنازع اليه ولا تعويل عليه قال في جامع الفصولين لو قال في دعوى الجار غراب عنى منذ شهر فقال المدعى أنا أبرهن أنه ملكي وفي يدي منذ سنة أو نحوها يحكم به للمدعى ولا يلتفت إلى بينة المدعى عليه لأن ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ غيبة الجار لا تاريخ ملكه ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل تصادق مع زوج ابنته المتوفاة عنه وعن أمتهاز زوجته وعن زوجها فلان على أنه قبض من الزوج ما خصه وخص زوجته من ممتلكاتها التي تحت يد الزوج وكتب محضر بذلك وفيه أشهاد بعض الأب عن نفسه أصالة وعن زوجته وكالة أنه قبض منه ما خصهما منها واستوفاه فهل يمنع هذا الأشهاد دعوى الزوجة أم لا مع عدم ثبوت الوكالة (أجاب) لا يمنع دعوى الزوجة التي هي أم الميتة بشئ مما تركته ابنتها ووضع الزوج يده عليه أذهوا أشهادا بقبض ما خصه ما منها ظاهرا فإذا تبين شيء آخر خففتها باق فيه لهما طلبة ومما يصرح به ما ذكره في أواخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين رامن اللعننى حيث قال وفيه دفع جميع تركه الميت إلى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى أنها من تركه والذى لم يقبضها قال أقبل بنسبه وأقضى لهم الرأى أن قال قد استوفيت ما ترك والذى على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديننا ليه ألم أقبل بنسبه وأقضى له بالدين انتهى هذامع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم ثبوتها والله أعلم (سئل) فيما لو استأجر زيدا من عمرو وداروا الحال أن عمرا كان وصيا عليه من قبل ولما كبر زيد حصل بينه وبين عمرو مبارأة عاقمة ثم ادعى زيد المذكور بعد الاستئجار أن تلك الدار ملك من أملاك مورثه فهل يسمع التقاضى منه هذه الدعوى ولا يعد بذلك متناقضا أم لا (أجاب) لا يعد بذلك متناقضا لمكان الخفاء في الاستئجار ولعدم صحة الإبراء عن الأعيان قال في البحر باب

مطلب دعوى الوارث على الوصى دارا أنها من تركه والده بعد أشهاده على نفسه أنه المسموعة
مطلب ادعى خارج أنان ادعى ذي يد أنها تجب عنده وادعى ذواليد الشراء من زيد

مطلب إذا تصادق الأب مع زوج ابنته المتوفاة أنه قبض ما يخصه وما يخص أمها فهذا لا يمنع الأم من الدعوى

مطلب دعوى الارث بعد الاستئجار والشراء مقبولة

فصار الغزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ وكيف يكون ملكا لها وقد نسجه غطا هذا القائل
به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة من أهل الذمة ان له بدمتهم على سبيل القرض
الشرعي كسدا من القروش تسلموها ودفعوها لخاله وبن الكائن فانكروا فطلب القاضي منه
بينة شرعية فذكر انه لا بينة له والتمس أن يماثلهم فخلدوا ونفقه الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم
آخر بغيبوبة المدعى السابق أن المال الذي ادعى به المدعى السابق هو مالي وصل لهم على يد فلان
المدعى المذكور فرفضاهل تقبل دعواه أم لا (أجاب) لا تقبل دعواه قال في خلاصة الفتاوى
ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك يد فلان وهو مالي لا تسمع الدعوى ومثله في
البرازية ووجهه أن فلانا غاب ونظمت كلمة المدعى على ان دعواه ما ادعاه فلان الغائب بقوله ان
المال المدعى به فلان مالي أقرضه للمدعى عليهم فاندفعت خصوصته عنهم بذلك فلا تسمع والله أعلم
(سئل) فيما لو ادعى على زيد لدى قاض حكم القاضي له بموجب الشرع الشريف ومنع الخصم
عنه من التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد مضي مدة من الزمان طلب المدعى من قاض
آخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضي الى ذلك أم لا (أجاب) يتطرق في دعوى المدعى ان
كان أتى بها مع دفع أقام عليه بينة تسمع وقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض
له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم أتى بها تسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يرد
على ما صدر منه أولا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم
كالخيرة وغيرها كما يصح الدفع بصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم
وفي الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكمه ثم رهن ذوا اليد على النتاج يحكم له به انتهى فإذا
كان هذا في بينة مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء
على المحكوم عليه فكيف لا تطل بينة ذي اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له
بظاهر اليد المغتنة له عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لأن عنها غني بالد ولا حاجة للحكم بها اذا
القضاء للمدعى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فنقول ان أعاد الخصم
الدعوى ولا بينة معه بما ادعى لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع
شرعي يقبل شرعا وقد منع أولا لعدم إقامة ما أتى به تكرر محض منه وقد منع بحسب قول
يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا وقد أكثر علما وإنما ذكر هذه المسئلة في باب ما يدينه الرجلان
وهو باب واسع أو صله بعض علمائنا الى خمسة وأثنى عشر فصلا وذكر في مسئلتنا ما أفتينا به
فن رامة فليراجع الكتب وليتأمل والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سنة أذرع من
أرض يدي البائع وبني بها بناء وتصرف فيه ثم بعد ادعى رجل على الباقي المذكور أن له ثلاثة
قرايط ونصف قرايط في المبيع المذكور اربعان اثمة ويريد هدمه والحال ان اثمة تنظره
تصرف بالبناء والاتقاع المذكورين هل لذلك أم لا وهل تسمع دعواه مع تصرف
المشتري ورؤية له وإطلاعه على الشراء المذكور والتصرف المذكور مديدة أم لا
(أجاب) لا تسمع دعواه والحال مانص أعلاه لان علماءنا صواب في متونهم وشروحيهم وقتنا وهم
ان تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان أجنبيا بنى والبناء والغرس والزرع
يمنعه من سماع الدعوى قال صاحب المنظومة اتفق أستاذنا على انه لا تسمع دعواه ويجعل
سكوته رضا للبائع قطعا للتزوير والاطماع والحيل والتليس وجعل الحذر ورتك المنازعة

مطلب ادعى على جماعة من
أهل الذمة مبلغا قرضا
فانكروا فخلقه الحاكم
لعدم بينة معه ثم ادعى عليهم
آخر ان المال الخ

مطلب لو منع القاضي
المدعى عن دعواه بموجب
الشرع ثم اراد المدعى
استئنافها عند آخر ان أتى
بها مع دفع تسمع وان كانت
عين الاولى لا تسمع

مطلب اشترى من آخر سنة
اذرع وبني بها ثم ادعى رجل
انه فيها ثلاثة قرايط
ونصف قرايط ارثا عن أمه
مع أن أمه الخ

اقراراً بأنه ملك البائع وقال في جامع التناوي وذكر في منية الفقهاء رأى غيره يبيع عرضاً
فقبضها المشتري وهو ساكت وترك منازعته فهو اقرار منه بأنه ملك البائع انتهى فعلم بذلك
أن الام لو كانت حية ثم ادعت بعد ذلك لا تسمع دعواها وما منع المورث في مثله منع الوارث
بالاولى وذلك كله لاجل الدفع والقطع لمادة التزوير والتلبس والحاسم لطريقة الاحتيال
وقطع شائفة الاطماع بالتدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاطى العاقل
لبنائهم الدنيا الدنية نوع نائل فترى الواحد منهم على خصمه كالسبع الصائل حسمو اسماع
مادة مثل هذه الدعوى لما رأوا من فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل للدنيا
التي هي حبال الشيطان فيجب منع ذلك اذا القاعدة التي اجتمعت على صحتها أهل المذهب دره
المفاسد أولى من جلب المصالح يدخل هذه الواقعة فيما اشتملت عليه من المفردات فيجب العمل
بها في دفع الظاهر الذي ينصر تغير الزمان وفساد أهله الذي فطقت الاحاديث بشرهم وقبح حال
أن كثرهم والله أعلم (سئل) في حائط بين شخصين تنازعاً فيما ولائته لهما ولا احد
هما يبيع على وجه التشرية ولا آخر عقد عليهما هل يرضى بها لهما أم هي لصاحب العقد أم
لصاحب الاتصال في طرفي الحائط (أجاب) الحائط لصاحب التبريع لسبق استعماله لهما على
صاحب العقد اذ هو كوضع الخدوع وقد سرحوا بأنه لو كان لاحدهما تبريع وللآخر
جدوع فذو التبريع أولى عليه عامة المشايخ مع إلبان الاستعمال بالبناء عند التبريع يسبق
على الاستعمال بجدوع وتفسير اتصال التبريع ان تكون انصاف اللين داخله في انصاف
لن الحائط المتنازع فيه ولا شك ان استعمال ذي العقد متأخر واذا ارتب في المسئلة فارجع
الى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في سفل وعلو كل واحد منهما في بدرجل يتصرف فيه
مدهستين تصرف الملاك بلا منازع والآن صاحب السفلى يدعى شياً من العلوان نفسه
انه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة حيث توافقا على بقاء العلوان
انه لصاحبه أم لا (أجاب) القول قول واضع اليد وهو ذو العلوان يمينه وعلى الآخر البينة
والله أعلم (سئل) في سفلى انهدم وصاحب العلوان يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم
(أجاب) اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجوز لكن يقال لصاحب العلوان السفلى
ان شئت وامتنع عن صاحبه حتى يؤدك قيمة البناء وما أنفقت على الاختلاف وقيل ان اذن
القاضي فيما أنفق والاقبال القيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوتي وفيها
وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم (سئل) في صاحب علوان أراد ان يبني في
علوانه لا يضر بالسفلى هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم اختار للفتوى أن لدى العلوان يبنى على علوانه
اذا لم يضر اجماعاً على قول الامام وصاحبيه وان تسفل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف
الختار والضرر وعدمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله ان الضرر ان علم بقينا
فنبع وان علم عدمه بقينا فلا يمنع وان أشكل يمنع الا برضا ذي السفلى والله أعلم (سئل) فيما اذا
لحق الضرر على البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلوف هل عليه منع ضرره أم لا
(أجاب) الفتوى على ان الضرر ان تحقق أو أشكل أنه يضر أم لا يمنع ذو العلوان منه واذا علم أنه
لا يضر لا يمنع واغلم ان سقف السفلى وجدوعه وهو اديه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير ان
لصاحب العلوان كذا في ذلك كما نقله صاحب الجرعن الذخيرة فاذا علمت ذلك فاعلم أن تطمينه
لا يجب على واحد منهما ما ذو العلوف لعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وما ذو السفلى لعدم

مطلب في حائط بين شخصين
تنازعاً فيها ولا بينة لهما
ولا احد هما يبيعان متصل
تريعا على وجه التشرية
وللا آخر عقد عليهما فالخائط
لصاحب التبريع

مطلب سفلى في بدرجل
وعلو في بدرجل يتصرف
تصرف الملاك والآن
صاحب السفلى يدعى الخ
مطلب سفلى انهدم
وصاحب العلوان يريد البناء

مطلب لو أراد صاحب العلوان
أن يبني في علوانه لا يضر
بالسفل له ذلك

مطلب يمنع ضرر صاحب
العلوان على صاحب السفلى

اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرره وكف المصعنه وان شاء تحمل ضرره اذ
صرحوا بأنه لا يجبر المالك على اصلاح ملكه واذا تلف الطين المائع لو كف الماء بسبب السكن
المأذون فيه شرعاً لا ضمان على الساكن وان تعدى بان أزاله وجب الضمان وانما زدت هذا الاثنى
بلغنى ان بينهما تنازعاً في سطح حضره سكنه الذى العلو يطالب به ذو السفلى تطينه له بدفع وكف
الماء والله أعلم (سئل) في ذى يدو خارج تنازعاً في بهجة فادعى ذواليدشراءهما من زيد منذ ثلاث
سنين وادعى الخارج شراءهما من عمرو منذ سنتين فما الحكم (أجاب) المسئلة فيها اختلاف
الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصر في الخلاصة والبرازية ووقع في البحر عن
غاية البيان وخزانة الاكل ونقل في جامع الفصولين عن المدسوط وان صوب عدم اعتباره بقوله
الاصوب عندي ان لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ المالك من اثنين مالم يؤرخ ملك من المالك من
جهة ولكن كتر من اعتمده واقصر عليه عولت عليه واقفيت به سابقاً والله أعلم (سئل) في رجل
اختلف مع والد زوجته فقال سميتها كذا هرا وقال الاب لم نسم شيئاً وهي في وقت النكاح
صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول ولا بينة للزوج فما الحكم (أجاب) القول
قول الاب ولا عين عليه وله مير مثلها والله أعلم (سئل) في دار بين أخ وأخت اربان من أبيهما ماتا
فادعى ابن الاخ على ابن الاخت ان أباه كان في حياته اشترى حصتها بكذا حال حياته وأقام بينة
وقضى له فادعى المدعى عليه على المدعى المذكور بعد الحكم المزبور انه استسماه في المدعى ودفع
له فيه عشرة قروش أو بوجهه بقرش كل سنة وان ذلك اعتراف منه بأنه لملك له فيه فهل تسع
دعواه بذلك وتقبل بينته ويحكم له به أم لا (أجاب) بقوله صرح علماءنا فاطمة بأن الاستدعاء
اعتراف بأنه لملك له في العين وأنه دفع صحيح والدفع يصح بعد الحكم قال في جامع الفصولين في
أواخر الفصل العاشر راعى اللزوم كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد
عليه يصح وهو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح
بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعى أقرب قبل الحكم انه ليس له
عليه شيء يبطل الحكم ثم مرز بعده لفتاوى رشيد الدين وقال حكم له بعمال ثم رفع الى قاض آخر
وجاء المدعى عليه عنده هذا القاضى بالدفع تسع ويبطل الحكم الاول وفي الاشياء دفع الدفع
صحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار فكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح
بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبنا في الشرح وكما يصح
عند الحاكم الاول يصح عنده غيره وكما يصح قبل الاستسماه يصح بعده هو المختار انتهى ومثله في
كثير من الكتب فاذا علم ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بينته والحكم له
ودفع خصمه والله أعلم (سئل) في رجل لا اولاد له وأقارب عصبة خسة أحضرهم عند
ما مرض الموت وأوصى لهم بزيوت معلوم له ولهم وقال اقسموه خماسة بينكم لا فضل
واحد على آخر فاقتسموه خماسة كما أوصى وتصرف كل فيما أصابه بالقسمه مدة تسع ثلاثين سنة
والآن يدعى واحد منهم باشر القسمة بنفسه انه أقرب درجة الى الميت منهم والله أحق بالزيوت
كله هل تسع دعواه أم لا مباشرة القسمة ولتسع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الدعاوى
خمس عشرة سنة فأريد (أجاب) لا تسع دعواه لان الاقدام على الاقسام اعتراف بان المقسوم
مشغول كما صرح به الزيلعي وقاضيان والعامد والبرازي لا سماع منع السلطان عن سماع
كل دعوى تقضى عليها هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ادعى الخارج على ذى يدى

مطلب في ذى يدو خارج
تنازعاً في بهجة فادعى ذواليد
الخ

مطلب اذا قال الزوج سميتها
للمرأة كذا وقال الاب الخ

مطلب ابن و بنت ورنادارا
عن أبيهما فادعى ابن الاخ
على ابن الاخت ان أباه اشترى
حصته أمهافي حياته فادعى
المدعى عليه على المدعى الخ

مطلب يصح الدفع قبل
اقامة البينة وبعدها وقبل
الحكم وبعده وعندغير
الحاكم الاول الخ

مطلب أوصى لعصبة الخمسة
بزيوت معلوم له ولهم من
غير تفاضل فاقتسموه ثم بعد
ثلاثين سنة ادعى الخ

مطلب ادعى الخارج محمدودا
على ذى يد أنه باعه بالوكالة
عن الغائب فأنكر ذواليد
الخ

محدود أن هذا الدباغة المحدود بالوصف كالعن فلان الغائب بكذا أو تقدره الثمن ويطلب تسليم
المحدود منه فأنكر المدعى عليه الوكالة والبيع وقبض الثمن فهل تسمع دعوى المدعى وتقبل
بينته على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه لكونه خصما قال في جامع
القصاوين وهنا وجه آخر وهو أن يبيع فقول اني فذولي فلا أسلم المبيع فيهرى المشتري انه
وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت أنه وكيل بالبيع انتهى فهذا صريح في مسئلتنا فتأمل والله
أعلم (سئل) في بنت ماتت عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على محدود كان له مدعى شراؤه
منه بمثل عينة فأقامت زوجة الميت عنها وكيل يدعى عليه بمثلها مدعى فادعى لدى الحاكم الشرعى
فأقام الابن بينة شرعية شهدت بالشراء منه بوجه الوكيل على الوجه المدعى فحكم له الحاكم
المذكور بذلك ومنع من معاوضته فيه وبقت يده عليه وضمت مدته فبنت الميت عن زوج
وصغيرين منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضي المذكور أن المحدود مخلف عن
الاب وطلب استحقاقه واستحقاق ولديه المثل زلهم من بنت الميت الاول فيه فاجاب الابن المذكور
بما أجابه أولا فكاف القاضي المذكور المدعى المزبور بينة تشهد بأنه مخلف عن والده فاحضر
رجلين شهد اليه بوجه الابن ان والده مات وهو باق على ملكه لم يتقل عنه بنقل وانهم يعلمون
ما ينفي ذلك وقيل القاضي منه شهادتهم ما وحكم بكون المحدود المذكور انرا ناهل يصح ذلك مع
الحكم المتقدم منه أم لا يصح (أجاب) لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب البينة
المذكورة من المدعى المذكور واعلم ان كلمة علمنا في سائر كتبهم تضافت عن ان كل واحد من
الورثة يكون خصما عن الميت وان في دعوى الشراء من المورث الخصومة متوجهة على الميت
وكل واحد من ورثته خصم عنه فإذا ثبت في حق واحد منهم ثبت في حق بقية بقية لقامه مقامه كان
الميت خصما بنفسه فيثبت المدعى عليه مدعى الشراء قال في جامع القصاوين مات وترك دارا
وثلاثة بنين فغاب اثنان وبقي واحد والاربع نصيبه له ونصيب الغائبين ودبغة عنده والدار غير
مقسومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا مرسلا وأدعى الشراء من أبيه يحكم له بالدار اذا
بعض الورثة خصم عن كلهم اذا الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما
عن الميت انتهى ومثله في أغلب الكتب فانظر الى قولهم اخصومة توجهت على الميت وقولهم
بعض الورثة خصم عن كلهم فإذا علمت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وان
المتأخر لا اعتبار به لاشتماله على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن
قواعدهم الفضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا يجوز نقضه بالشك ولا شك أن الحكم بكونه ميراثا
يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا للابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز
وقوع الاول صحيحا بعد دعوى صحة وشهادة مستقيمة فاقى بطل والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لاحد يدينه غنما وأفرده عن نفسه وبقية أولاده ومات وأدعى الابن على
أخوته فيما يدينهم من التركة بخصته فصالحوه على شئ منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وأرعاها
ثم مات هو وأخوته والآن أولاده يدعون على أولاد أخوته باسم استحقاق أبيهم من التركة هل تسمع
دعواهم مع صلح والدهم أم لا (أجاب) لا تسمع دعواهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأه
أقرت باستيفاء ما خصها من تركة والدها وأشهدت أن لاحق لها قبل أخوتها وماتت فادعى أحد
أولادها على أخوتها فأنعه الحاكم وقضى عليه بوجهه هل هو قضاء على البقية من أولادها أم لا
(أجاب) القضاء على أحد الورثة قضاء على الكل اذا الخصومة توجهت على الميت فلا تسمع

مطلب وضع ابن الميت يده
على محدود فدعت الزوجة
عنها فادعى الابن الشراء من
أبيه وأقام بينة وحكم له
بذلك ثم ادعت عندها كم
أخر الخ

مطلب صالح بعض الورثة
وأشهد على نفسه وأرأ
ابرا عا ماتت والآن
أولاده يدعون الخ
مطلب أقرت باستيفاء
ما خصها من تركة والدها
فماتت فادعى أحد أولادها
على أخوتها الخ

مطلب اشترى حمارا وسافر به فوجده عيبا فرفع
به فوجده عيبا فرفع أمره
الى الحاكم بتلك البلدة مع
غنية البائع فحكم له بالرد الخ

مطلب اثبت العيب في غيبة
البائع عند قاض واختار
النسخ ثم اقام بينة بذلك
عند قاض آخر بوجه البائع

مطلب اذا ادعى المشتري
أن البيع بات والبائع وفاة
فالقول للمشتري والبيعة
للبائع

مطلب في وكيل أقر على
موكلته ان لا استحقاق لها
مع عمها والعمان ينكران
وكالة المقر

دعوى البقية والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا وسافر به فوجده عيبا فرفع
أمره الى الحاكم بتلك البلدة في غيبة البائع وحكم بالرد بقيته ولم يضعه عند عدل بل استقر في يد
المشتري حتى مات عنده فهل له أن يرجع البائع على البائع أم لا (أجاب) ليس له أن يرجع البائع
على البائع والحال هذه اذ هو قاض على الغائب ولا ينفذ على ما عليه الفتوى ولو قلنا بنفاذه على
القول المقابل لما عليه الفتوى فشرط الرجوع بالبائع هلاكه عند العدل لتكون يده كيد البائع
حكما أما لو هلك عند المشتري فلا رجوع له على البائع قول واحد قال في جامع الفصولين في
الخامس والعشرين في الخيارات بعد ان رمر ارشيد الدين وجد عيبا وبأنه غائب وأثبت عند
القاضي عيبه وسأله فوضعه القاضي عند عدل فأت في يده هلك على المشتري اذ الرد على بائعه
لم يثبت لغيبته ثم رمر لفتاوى الاستروشي وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع
أما لو قضى به ينبغي أن يملك من مال البائع ادعائه انه حكم على الغائب بلا خصم ولكنه ينفذ
أظهر الروايتين انتهى فيه علمت ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لهلاله المبيع عند
المشتري والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لدى قاضي غزوة على آخر بأنه باعه حمارا وسافر به الى
العريش فوجده عيبا وأحضره لحاكم العريش وأشهد على رده به وأنه أثبت العيب واختار
النسخ وحكم به حاكم العريش في غيبة البائع فكلفه قاضي غزوة الى البيان فاحضر رجلين شهدا
بوجه البائع لديه أن المدعى استخار النسخ لدى قاضي العريش فهل يثبت ذلك يثبت الرجوع
للمشتري بالبائع أم لا (أجاب) لا يثبت الا لا بد من تسمية القاضي الذي حكم ولا يشهاد الشاهدين
انما هي باستخارة المشتري النسخ لا بالحكم بالرجوع ولا ان الحكم على الغائب لا ينفذ على
ما عليه الفتوى ومن قال بنفاذه في الاظهر فذلك اذا كان شافعا أما اذا كان حنفيا فلا كما ذكره
في التجرو والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف المتعاقدان قاضي المشتري أن البيع بات والبائع انه
بيع وفاته فهل القول قول البائع وهل اذا اقام المشتري بينة ان البيع بات والبائع بينة انه بيع
وفاته فاي البينة تقدم (أجاب) هذه المسئلة ذكرها علماءنا فيها اختلافا كثيرا والراجح فيها
ما اقتصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر
بيعا بان كان القول لمن يدعي البات والبيعة بينة الوفاء انتهى وقد عللوا له بان البينة لمن يدعي
خلاف الظاهر ويبع الوفاء خلاف الظاهر في البياعات فكانت البينة بينة من يدعيه واعترض
بانه رهن في الحقيقة وبينه البيع مقدمة على الرهن واجيب بما حصله صورته صورة البيع وفيه
شرط زائد بخلاف الرهن فاغتم هذا التحريف فقد قل من تعرض له والله أعلم (سئل) في حجة
اشهاد حاصلها شهد عليه فلان بن فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر البالغة
الثامنة وكانت عنها في ذلك وقتوا بعه وسأمر ما ينسب اليه ما فعله عنها على الوجه الذي سيشرح فيه
لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بها في وجه الخصم الجاحد للتوكيل هما
المشهد لهما الا في ذكرهما فيه اشهادا شرعيا في الصحة أن لا حق للموكلة ولا استحقاق مع غيرها
فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الغائبة عن مجلس الاشهاد
المعلومة عندهم عك ولا شبهة ملك وأن المشهد لهما يستحقان ذلك دونها وأن ذلك تحت يد الموكلة
على سبيل العارية وقيل ذلك أحد العامين اصاله عن نفسه ووكالة عن أخيه المرقوم وتصادق على
ذلك كله التصديق الشرعي فهل يعمل بهذه الحجة ويحكم بمجردهما عند المحجة مع جحد المشهد لهما
التوكيل أم لا (أجاب) لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت بمجردهما الجاحد للتوكيل حتى في الاسباب

المسألة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها وانخصم الشرعي في ذلك بفت العلم المذكورة ان كانت حجة وان كانت ميتة فالخصم وارتهاز وجا كان أو غيره وليت شعري كيف يجعد العمان التوكيل وتسمع الشهادة لهما به ويجوده ما متضمن لتكذيب المشهد الذي هو الوكيل وتكذيب شاهده والاشهاد منه وشهادة الشاهدين للعين المذكورين فهذا أمر عجب نفوذ بالله من الزيف والضلال ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في أرز مشتركين اثنين مات أحدهما فلحق ورثته الميت خسران بسببه هل على الشريك الآخر منه بقدر حصته أم لا (أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن و بنت و زاد افا دعي مدع على الابن فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا اذا لم تقبل الاخت مهما غرمت فعلى منتهى الثلث بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وأب وابن و بنت هل للزوجة أو وكيلا الدعوى على مديونه أو مودعه أو شريكه بمهرها وتزويجه بدفع الوديعة أو الدين أو مال الشراكة لها أو ولو كبلها من مهرها أم لا تسمع لها ولو كبلها دعوى في ذلك (أجاب) ليس للزوجة ولو كبلها الدعوى بمهرها على مديون الميت أو على مودعه أو على شريكه فقد صدر جوابه لا يجوز للدائن اثبات دينه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على شريكه انما الدعوى على وصيه أو على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بمهر أو دين متا الأعلى الوارث أو الوصي والله أعلم (سئل) في متنازعين في نصف كرم أحدهما خارج والآخر ذبيد أقام الخارج بينة انه أي النصف كان لبيه هل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل البينة على هذه الكيفية لما صرح به في الجرد وغيره من أن شرط الجرصة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية من كتاب الشهادة شهد أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم الجرد في الكثرة وملك المورث لم يقض لوارثه بلاجر الا ان يشهدا بملكه أو يده أو يدمودعه أو يد مستعيره وقت الموت قال الزيلعي والاصل فيه أن الجر شرط وهو أن يقول الشاهد مات وتركها ميراثا لها ولكن اذا ثبت ملكه أو يده عند الموت كان جردا ومثله الجر مشهورة وفي أغلب الكتب مذكورة والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع نصف فرس له بيد آخر عاب فباعه لرجل وسلمه ومضى زمن فخصر شخص وادعى على الوكيل شراء من الموكل بعد توكيله ويريد الزامه باحضار الفرس أو قيمة النصف الذي اشتراه هل له ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه على الوكيل لانه لا يصلح خصمه لافي النصف ولا في قيمته قال في جامع القصولين المقربان ما في يده لفلان لم يصير خصما للمشتري لاتفاقهما أنه للغير وانما خصمه في ذلك المشتري منه وكل من اثبت منهما الشراء بنسخ اسبق حكم له به وترجع المسئلة الى مسئلة تلقى الملك من واحد لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فاذا علم ذلك علم أنه لا سبيل لهذا المدعى على الوكيل المذكور لافي دعوى النصف ولا في قيمته والله أعلم (سئل) في امرأتين مهابتين شرعية لدى قاض شرعي هل تخاف في بينهما أم تحضر مجلس القاضى ليلقها (أجاب) ذكر في البرازية نقلا عن المشتق عن الثاني رحمه الله تعالى ان المطلوب اذا كان مرضا او امرأه أعيث من يستلحقها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يبعث وفيها بعد هذا اذا ادعى أنها غير مخدرة وزعم وكيلا أنها مخدرة بغير نظر ان كان من رأى القاضى احضارها ليلقها في وقت وجوبه لا فائدة في الدعوى واقامة البينة على أنها مخدرة أم لا فيحضرها وان كره اولادها وان كان من رأيه ان لا يحضرها ان مخدرة فإن كانت بكرا او من بنات الاشراف فالقول قول وكيلا بلايين أنها مخدرة وعلى المدعى البينة وان كانت من بنات الاوساط وهي ثيب فالقول قول الخصم على أنها غير مخدرة مع

مطلب لو مات أحد الشر يكن فلق وورثته خسران لاشي على الشرعي الآخر

مطلب لا تسمع دعوى زوجة الميت بمهرها على مديونه ومودعه وشريكه

مطلب تنازعا في نصف كرم ادعى الخارج أنه كان لايه وأقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر في بيع نصف فرس له فباعه لشخص فباعه آخر وادعى على الوكيل شراء من الموكل لا تسمع دعواه عليه

مطلب في امرأتين مهابتين شرعية هل تخلف في بينهما أم تحضر مجلس القاضى

المين وعلى الوكيل البيضة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فإن البكر التي من بنات
 الاوساط بعد الزفاف عدة يتولين الاعمال ويخرجن الى العرس والماتم وبنات الاشراق ولو بعد
 الزفاف عدة يتخفين عن الخروج الى هذه المواضع الانادر فيما يستقيم وتلام على الترك كعرس
 الاخت أو العمة اذا كانت لا تخرج الا في تلك الجهة كانت مخدرة فان كانت تخرج فيما لا بد
 تخرج صار الخروج لها عادة لا تبقى مخدرة وكذا اذا ذه الامام الحلو الى رجه الله تعالى وفيها قبل
 هذا والمرأة البرزة كالرجل وان كان المدعى عليه مريضاً أو مخدرة لم تعهد الخروج لا تحضر بل
 يذهب بنفسه مع الخصم أو يرسل نائباً ان كان مأذوناً بالاستخلاف وكلا النوعين فعلة عليه
 الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زماننا كيلا يطل حشمة القاضي والآداب تختلف
 باختلاف العادات اه والله أعلم (سئل) في رجل قبل له لك شجرة زيتون ارنا عن أيك في
 قرية كذا فباعها الى فباع بئله على قوله فظهر أن له شجرات متعددة واختلف مع المشتري
 فالمشتري يدعى شراء الكل والبائع يدعى ما تقدم وهو بيع واحدة لا يعينها الحكم (اجاب)
 كل من أقام بيته على دعواه منهما ثابت فان أقامها فالبيضة بيضة المشتري فان لم يقيمها بيته تحالفاً
 كما في الصحيح لانه يسلك بفساد العقود مسلك صححه أو يسدأ بين البائع هنا لان الاختلاف في
 المبيع لافي الثمن ومن نكل منهما لم يدعى الآخر واذا خي بالمشتري خلف ففسخ البيع الواقع
 بينهما على أي صفة كان وبتراذان الثمن والمبيع فتأمل والله أعلم (سئل) في المتبايعين اذا
 اختلفا في ثمن المبيع فادعى البائع لدى الحاكم الشرعي غنا والمشتري أقل منه وعجز عن اقامة
 البيضة ولم يرضى بدعوى أحدهما هل يتحالفان ويفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما
 وبتراذان أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة ويقضى له بما ادعى أم لا (اجاب) مسئله
 اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بهامتنا وشروحاً وفتاوى وصريحاً وانهم ما عند العجز
 عن العينة وعدم الرضا بدعوى أحدهما يتحالفان ويبدأ بيمين المشتري في مثل مسئلتنا فان
 حلف كاف الآخر الحلف فان حلف ففسخ القاضي البيع بطلب أحدهما وبتراذوقه الحديث
 الشريف اذا اختلف البيعان تحالفاً وبتراذوا والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله أعلم
 (سئل) في امرأة اختلفت مع ورثة رجل في قدر ثمن دار باعها لابيهم فقالت بعتها لبعشرين
 قرشاً وسلمت له ولم أقبض العشرين وقالت الورثة بعتيها لخمسة ووزنتن قطناً بقرشه وسلمت ذلك
 في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن لا قبضه أم يجري بينهما
 التحالف وفسخ البيع مالم يتم بيته على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا (اجاب) بعد موت
 المشتري لا يجري التحالف بين البائعة وورثته والحال هذه أعني كون الدار في أيديهم والقول
 قولهم في قدر الثمن باليمين على العلم والبيضة على البائعة فيما تدعيه بدعواها الزيادة وانكارهم لها
 وأما قبض الثمن فالقول قولها بيمينها فيمو البيضة على الورثة والمسئلة صريح في التنازحانية
 وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل يدار رجل اختلف فيه الساكن تبرعوا مالك الدار كل يدعيه
 لنفسه فالقول لمن منهما (اجاب) القول قول المالك بيمينه أنه ملكه لاتصاله واستقرارها انظر
 لما نقله الشيخ زين الدين في التحالف وتبعه شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القزويني
 الغزي في منح الغنار والله سبحانه وتعالى أعلم

مطلب لوباع شجرة في محل
 كذا فظهر ان فيه أكثر منها
 فدعى المشتري الكل فالقول
 للبائع والبيضة للمشتري

مطلب اذا اختلف المتبايعان
 في الثمن وعجز عن اقامة
 البيضة يتحالفان

مطلب ادعت امرأة على
 ورثة رجل انها باعت الدار
 لابيهم بكذا ولم تقبض الثمن
 وادعوا ان الثمن أقل من
 ذلك الخ

مطلب ادعى ساكن الدار
 تبرعاً بالخصل الذي فيها
 ملكه فالقول للمالك

(سئل) في رجل بالغ عاقل أقرطاً تعاطا مختاراً لا سخران له عنده طخنة زيت طبخها صابوناً واشتراها منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن وأجل بعضه أجلاً معلوماً طالبه البائع عند الحمل فاجابه المشتري بأنه اشترى منه ما لا وجود له في الخارج هل يؤخذ بقراره ويلزم الحاكم الشرعي بما أقر به طاعاً مختاراً أم لا (أجاب) نعم يؤخذ المقر بقراره بإجماع علماء المسلمين ونص علماء الحنفية أقرتم قال كنت كاذباً فيما أقررت به يحلف المقر له أنه ما كان كاذباً فيما أقر ولا مبطلاً فيما أقر به وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو استهسان وأما أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فقالوا لا يحلف المقر له بل بعد الإقرار يلزم المقر بما أقر من غير عين على المقر له ويجبس حتى يوفي ما أقر به والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر معاملة وأخذوا عطاءً تحاسب معه وفضل بذمة الآخر مبلغ بعد المقاصة بين البضائع التي يجهه كل منهما واعترف به لدى جماعة ثم الآن يقول لأقيم لك بضاعتك لا بالكذا انتقص مما وقع وأولاهل له ذلك أم لا والاعتراف السابق ماض عليه (أجاب) يؤخذ بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق والمقاصة ماض لا ينقص بمجرد قوله لأقيم بضاعتك لا بالكذا والله أعلم (سئل) في تركه فيها مناسخة لا يدري كل واحد من أهل الأرض مقدار حصته أقر أحدهم وأشهد أن استحقاقه بالأثر فيها كذا لا غير والحال أن استحقاقه أكثر فهل يصح انشاده والحال ما ذكر أم لا وهل إذا ادعى خصمه أنك أشهدت بكذا وأنكر يحلف أم لا (أجاب) الإقرار إذا كان محالاً لشرعاً باطل ومنه الإقرار بسهام زائدة لوارث على حصه من القرصة الشرعية كما أتت به الشيخ زين بن نجيم وهو في الإقرار في فن القوائد من الأشباه والنظائر فإذا علمت ذلك فلا عين إذا أنكر الخصم الإقرار المذكور إذا فائدة العين القضاء بالنكول وهو ولو أقر به لا يقضى عليه فكيف يحلف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في تيم دفع له وصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشده وأشهد على نفسه أن لا يستحق قبله حقه مطلقاً ولا استحقاقاً أو أبرأه ما عدا من سائر الدعاوى بخبر أهل له بعد دعوى على ورثته الوصي المذكور أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه قال في الجرار الرائق وإن كان الإبراء على وجه الأخبار كقوله هو يرى مما لي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا إذا قال لأمالي في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعمل أن قوله لا أستحق قبله حقاً مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الإقرار عينا كان أو ديناً قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو أجرة أو حذافان ادعى الطالب بعد ذلك حقاً لم تقبل يمينه عليه حتى يشهد أنه بعد البراءة لا نه هذا اللفظ استنفاد البراءة على العموم اهـ وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قواهم لو ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة هل يطل الإبراء المترتب عليه أم لا أو يقال إذا ظهر شيء لم يكن ظاهراً وقت الصلح هل له أن يدعيه أم لا كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت أقر لغير وارث بدن يحيط بجميع ماله هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح لكن يؤخر عن دين الصحة وعما سببه معلوم والله أعلم (سئل) في زيد أقر أنه لا يستحق عند عروشي ثم أن زيدا ادعى النسيان في الإقرار وقال كنت ناسياً في بعض الذي أقرت به أنه وصلني فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له بين بان المقر صادق في إقراره أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الإقرار تصح يحلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً في إقراره إذا لم يصح محكوماً عليه بالإقرار وإن صار محكوماً عليه بالإقرار لا يحلف كما هو صريح

مطلب أقر لا سخران له عنده طخنة زيت طبخ صابوناً واشتراها منه بقدر معلوم ثم تعلل بأنه اشترى منه ما لا وجود له

مطلب تحاسب المتعاملان وفضل بذمة أحدهما مبلغ بعد المقاصة بين البضائع واعترف به ثم الآن يقول الخ

مطلب أقر أن استحقاقه بالأثر كذا من غير أن يعلم ما يخصه والحال أن استحقاقه أكثر

مطلب دفع الوصي مال اليتيم له بعد ثبوت بلوغه وأشهد على نفسه أنه لا يستحق قبله حقه مطلقاً أو أبرأه ما عدا من أراد الدعوى الخ

مطلب أقر في مرض الموت لغير وارث بدن يحيط بجميع ماله لا يستحق عند عروشي ثم ادعى زيد النسيان لا يقبل منه

كلام البرزاي وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر دارا بئمن معلوم وأقر قبضه والحال أنه قبض البعض دون البعض فمات المقر له وادعى على ورثته فأحبوا عليه بأقراره هل يحلفون أم لا (أجاب) نعم يحلفون في من تنوير الابصار وإن كانت الدعوى على ورثة المقر له فالبئمن عليهم بالعلم إن لا تعلم أنه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لصدر الشريعة ونص على أنه الأصح والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لوقف مسجد بيت ويدعى رجل واضع البدع عليه أن بناء البيت له وإن أرضه لوقف المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ناظر الوقف حكر الأرض وتولى على وقف المسجد ناظر جديد فهل يسوغ للناظر المزبور مطالبة الرجل بتسليم بيته له بالاستحكار وإذا لم يكن مع الرجل تسليم بيته له يقضى بالبيت لوقف المسجد أم لا (أجاب) الأقرب أن الأرض للمسجد أقرب البناء أيضا أنه لا يقضى بالبيت للمسجد أرضا وبناءه وقد صرح علماءنا في الأقرب أن المقر لوقف أرض هذه الدار لفلان وبناءها إلى كل فلان لأنه لما أقر بالارض له ملك البناء تبعه فلا يقبل قوله فيه بعد ذلك أنه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا وشروحا وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة كبيرة تزوجت بزوجة واحد بعد واحد ورثت منهما أموالا وقبضت منهما أشياء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أوها لأدخلك عليه حتى تقي رجيعا ما غلبت كنهه في فقلت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا (أجاب) قال في البرازية في الدعوى في نوع آخر في دفع في قول الشخص كل ما في يدي لفلان هذا الكلام محمول على البر والكرامة على اختيار ما يشاء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أوها لأدخلك عليه حتى صحة كل شيء في يدي وأوجيب ما أم لك لوالدي هبة وقدم أن العرف في بلادنا على خلافه فيحمل على البر والكرامة اه وعلى تقدير العمل بأصل الرواية وجعل ذلك هبة فشرطها في الموهوب أن يكون مقبوضا غير مشاع مما غير مشغول فلائلك المقر له مال بنته بمجرد هذه المقولة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأته أقرها زوجها تزويجها إلا أن تقر لبنتها بكذا وتشهد به على نفسها ففعلت والآن تدعى أن ليس في باطن الأمر لبنتها شيء في ذمتها هل تسمع دعواها ولها تحليف ابنتها بأن ذلك حق في باطن الأمر ثابت بذمتها أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواها إن أقرها كان كاذبا فخلف ابنتها أنهم لم تكن كاذبة فيه فان حلفت وأبطل أقرارها وامتنع الزامها بما أقرت على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في امرأته أقرت أن جميع ما عندها وما تحت يدها من الخلى والامتنعة والدور ملك لوالدها وأنه عارية تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام الكرامة بل يكتب به صلح لدى قاضها بذمتها (أجاب) نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو تزوج رجل بنته لآخر وأراد الدخول فنعها الأب عن الدخول حتى تقر له بعقارها وأصحابها فأقرت هل يصح أقرارها أم لا وفيما لو أكرم وليته وهو قادر على ما حتى تقر له بنته الصغير بما ورثته من أبيها فأقرت هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح أقرارها والحال هذه قال في التارخانية فقلا عن البناء قال أبو جعفر لو منع امرأته عن الزيادة حتى تب مهرها منه ففعلت لم تصح الهبة ومثلها في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبعبارة الخلاصة بالنظر منع امرأته عن الميراث في زيارة أبيها حتى تب وعلى بأنها بمنزلة المكرهة وقد اتفق المتأخرون على أن الأكره يحقق في زمانها من غير السلطان وإن الزوج سلطان زوجته وشيخ الإسلام أبو السعود العمادى مفتي الديار الرومية استنتج من ذلك أن الرجل إذا تزوج ابنته من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته إلى زوجها منعها الأب أن يشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فأقرت

مطلب أقر قبض الثمن
فمات المقر له فادعى المقر على
ورثته أنه لم يقبض الكل
فأحبوا عليه بأقراره فطلب
بينهم الخ

مطلب الاقرار بالارض
اقرار بالبناء

مطلب قالت كل ما في يدي
لوالدي لا يكون اقرارا

مطلب ادعت بعد الاقرار
لا بنتها بكذا أنها كاذبة لها
ان تحلف ابنتها أن الاقرار
حق

مطلب أقرت ان جميع
ما عندها من كذا وكذا
لوالدها وأنه عارية تحت يدها
صح

مطلب اذا منع الاب ابنة
من الدخول على زوجها
وكذا الزوج اذا منعها من
زيارة أبيها حتى تقر بكذا
ففعلت لا يصح لهما كراهة
والهبة على هذا

بذلك ثم اذن لها في الخروج عدم صحة الاقرار وقد أفتى به شيخ الاسلام المذكور واذا علم ان
 الاكراه يتحقق من كل من قدر على تحقيق ما هدد به وعلم ان منه عاين زوجها اكرهه وكذا
 منه عاين ابويه لم يتوقف في عدم صحة الاقرار في واقعة الحال والله أعلم (سئل) في رجل شتمه
 آخر وتكلم في عرضه فطلق زوجته رجعيًا ثم تعرض له الشاتم ثانياً فقال له المشتوم الميكف أي
 طلقت زوجتي من أجلك وكر ذلك القول مراراً ثم ان المطابق توجه لثأب القاضي وذكر له صورة
 الواقعة فقال له النائب طلقت منك ثلاثاً ولا امرأه لاجتماعك واخبر أخا الزوجة بذلك فهل قول
 النائب صحيح أم لا وهل يعدل بإخباره أنه طلق ثلاثاً أم لا (أجاب) قول النائب غير صحيح بل خطأ
 صريح حيث كان كلام الحالف هكذا اذ الاستفهام الانكاري انما يكون لما وقع وتقرر فالمعنى
 لم يكفك طلاق زوجتي المقرر السابق وهو الموصوف بأنه واحد رجعي فكيف يصير ثلاثاً بطل
 ذلك اذا كرره وان كان بخلافه فلا بد من بينة ولا يكفي اخبار القاضي بأخا الزوجة بأن الزوج
 طلقها ثلاثاً بل لو أخبره أنه قضى عليه به فهو باطل قال في البحر والاخبار بالقضاء منه كالانشاء لا بد
 له من الحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضي شهوداً أي حكمت لفلان على فلان بكذا
 فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تذيب القلانسى اذا قال القاضي حكمت على فلان
 بكذا وهو غائب لم يصدق اهـ فاذا كان هذا في الاخبار بانه قضى فكيف بالاخبار بان فلان
 وقع منه كذا والقاضي في زمانه ممنوع عن القضاء بعلمه وقد صرح رجوع محمد عنه فلو قدر أنه قضى
 في مستلنا بعلمه لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية تجري الخلع بين الزوجين من تين عند القاضي
 فقال نائبه كان قد جرى عندي مرة أخرى والزواج يشكر فقال القاضي الامام لا يقضى القاضي
 بالحرمة الغليظة بكلام النائب أما النائب يقضى بكلام القاضي اذا أخبره انتهى فيسقط اقطع
 للشغب في مسئلتنا والفروع الدالة على ما قلنا أكثر من ان تحصر ويطول بذكرها الكلام وفيما
 قلناه كناية لذوى الافهام والله أعلم (سئل) في رجل أقر وهو بحال تعتبر شرعاً بانه لاحق له في
 المكائين القلائين وانهم من حقوق فلان وفلان وتعوض عن نظير الاشهاد بذلك شأء معلوماً
 قبضه والآن بعد مضي مدة يزعم ان الاشهاد ليس بصحيح لكونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح
 عليها فهل لا التفات الى زعمه ولاشهاد وقع موقعه بحيث انه لا يملك نفقته ولا يحتاج الى تنصيب
 مقدار الحصة المصالح عليها اذ هي داخله في العموم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يحتاج الى
 التنصيب بمقدار الحصة المصالح عليها بل يصح الصلح مع جهالة كذا ذكره الشراح فاطبة والله أعلم
 (سئل) في اجنبي أقام بينة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وارثها بعد موتها أنها أقرت
 باستيفاء ثمن ما باعت له في مرضها والوارث يقول الاقرار والبيع تجبئة لأصل له في الباطن وانما
 هو حيلة لحرمان الوارث والمقر له يقول بل هو صحيح باطنه كظاها هل يحلف أنها كانت كاذبة
 في اقرارها بالاستيفاء أم لا (أجاب) نفس الاقرار بالاستيفاء والحال هذه مختلف فيه لكن
 الراجح حخته حيث لم يكن دين على الميت ولا مال له سواء أوكان ولا وفي الاب فيقدم الدين
 المعروف والنائب بمعاينة الشهود عليه اذا ادعى الوارث أن ذلك كان لثمة يحلف المقر له أنه
 ما كان كذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي ربحي بثلث قدره
 ستون قرشاً وأقر بتضيها ومات فادعت ورثته أن الاقرار بقض الثمن كان لثمة ولم يقض منه
 شيئاً فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المقر له الحلف بانه تعالى لقد أقر اقراراً صحيحاً فان حلف
 على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وان نكل عن البين لزمه ما ادعته الورثة وان أقامت الورثة

مطلب طلق زوجته رجعيًا
 فقال لثامته ألم يكفك اني
 طلقت امرأتى من أجلك
 وكر ذلك القول فقال له
 النائب الخ

مطلب اخبار القاضي
 بالقضاء باطل وكذا لو أشهد
 اني حكمت على فلان

مطلب اذا أشهد على نفسه
 انه لاحق له في المكائين
 القلائين وانهم القلائين الخ
 وعوض قدر معلوماً صح
 ولو لم يبين الحصة المصالح عليها

مطلب أقر المريض مرض
 الموت باستيفاء ثمن ما باعت
 صح

مطلب أقر قبض ثمن ما باعت
 ثم مات صح ويلزم المقر له
 البين بان الاقرار صحيح

مطلب أقر الوكيل بالشراء
بقبض المبيع من الوكيل
بالباع صج

مطلب أقرت الورثة بان
جميع التركة لأحدهم خوفا
من الظلمة وأشهد المقر له في
السرا أنها تركته

مطلب ادعى على آخر أنه
دفع له خمسين قرشاً على زيت
فادعى المدعى عليه أنه أمانا
وكله بقبض خمسين قرشاً
من زيد

مطلب أقرت بان جميع ما في
البيت ملك للزوج والأسباب
عندهم أقرت ثم ادعت شياً
غير ما عينته مدعية بتجديده
قال قول قولها

المذكورون البينة على ما دعوا قبلت والله أعلم (سئل) في الوكيل بالشراء إذا أقر قبض
المبيع المعين من وكيل آخر بالبائع ثم بعد مدة أنكر قبضه بعد دفعه بعض الثمن مدعي أن
أقراره كان كاذباً لظلمة الرجاء منه أن يقبضه فلم يقبضه هل تسع دعواه على وكيل البائع أم لا
(أجاب) يلزم الوكيل البائع المبيع على أن وكيل الشراء المذكور ما كان كاذباً في أقراره بالقبض
على ما اختاره المتأخرون وهو مذهب أبي يوسف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة
الخداع والخبايا والمصلحة في غالب الكتب ومن المقرر أن وكيل الشراء وكيل البائع ترجع
الحقوق اليهما إلى الموكل والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة صغار وبكار وخلف تركه
فاتفقوا في السر على أن يقر وأظهروا بان جميع ذلك المال لفلان أحد أبناء الميت خوفاً من ظلمة
الولادة وأشهد المقر له على نفسه شهوداً في السر أن المال تركه عن الميت يجرى على فراض الله
تعالى بينهم وإن أقرارهم به تلجئة خوفاً من الظلمة هل إذا شهد لهم شهود السر بذلك تقبل
شهادتهم ويطلب أقرارهم الذي في العلانية أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادتهم ويطلب أقرارهم
الذي في العلانية وهذه من مسائل التلجئة وقد ذكرها كثير من علماءنا في باب البيع الفاسد
ومنها من ذكرها في باب الأقرار وهي في الخائبة والاختيار والبرازية وجامع الفتاوى وغيرها
من الكتب وقد صرحوا بان مدعى التلجئة إذا أقام بينة عليها تقبل لأنه أي المدعى عليه ذلك
إذا علم أنه يعرفهم بالزعماء عو جهاً فكذلك إذا ابرهن عليه خصمه بذلك إذا ثبت بالبينة كالتأنيث
عياً وأوهذا بالاجماع لأنهم فيه خلاف بين الأئمة وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيراً ما ينفقه
الناس خشية من الظلمة لا سيما في هذا الزمان والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه
دفع له خمسين قرشاً على زيت كل حرة بقرش ونصف فأنكر ذلك وادعى أنه أنما وكفه في خلاص
خمسين قرشاً من زيد فأنالهم ماصرقة على الحكم أحاسن بك به وأنه استخلص من زيد المبلغ
المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشاً محصو لا ودفع له عشرين قرشاً فأنكر المدعى المذكور
ذلك فما الحكم (أجاب) جواب المدعى عليه انكار لاخذ الحسنيين قرشاً على زيت كل حرة
يكذب ودعوى وكالة في خلاص خمسين نكرة فكانت دعوى مستقلة فيطلب من المدعى الأول
وهو مدعى دفع الحسنيين على زيت البينة فإن أقامها ألزم بالقرش والخمسين إن كان السلم فاسداً
وإن لم يقمها طاب منه الممين على أنه ما سلم منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تنفع عينه الدعوى فتي
أقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقبض المبلغ وأنه صرف منه كذا وبقي معه كذا أقرار
منه بشيء آخر لكن رد رد المقر له فإن عاد إلى الأقرار بعد تكذيب المقر له ثانياً وصدقه فيه بعده
لزمه ويكونان قد توافقا عليه وما دام على تكذيبه كلما أقر فلا شيء له عما أقر به أنه باق له عنده من
الخمسين الموكل في قبضها فليتب عليه ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت أن جميع ما هو في بيت
زوجها ملك لسوى أسباب عنيها وكتب بذلك حجة ثم مات الزوج فادعت الزوجة أسباباً لم تكن
مما عين لها في الحجة زاعمة أنها جددتها بعد الأقرار ببيتة ورثة الزوج يقولون أنها كانت
موجودة وقت الأقرار هل القول قولها يمينها والبينة عليهم أم قولهم والبينة عليها (أجاب)

الحمد لله ولي الحمد * أسأله التوفيق فيما أبدي
القول قول الزوجة المذكورة * وهذه مسئلة مشهورة
نص عليها صاحب الخائبة * معللاً بعله تجلبسه
صكون المقر أنكر الدخول * فيما أقر فاغتدى مقبولا

فإن أتوا بحجة لندفع * لان دعواهم بها تنورت
ثم هنا دقيقة تسام * ان لم تكن بينة تقام
وكان لا يصلح الال للرجال * فهو من الميراث عنه لا محال
ان لم تكن بينة لهبائه * والعكس في العكس وفي المشتبه
قد قاله الفقير خير الدين * مصليا على النبي الامين
الحقني الازهرى الرملي * عامله المولى بمحض الفضل
بابر واختم باللهي عليه * بالخبر يارباه حقق أمهله

وصورة ما في الخاتمة في الاقرار قال ما في يدي من قليل وكثير ومتاع لفلان صح اقراره لانه عام
وليس مجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبد من يد المقر واختلافا فقال المقر له كان في يدي وقت
الاقرار فهو لي وقال المقر لا بل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له
البينة أنه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر يسكر دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول
قوله انتهى وأنت على علم اذا قبل قول المرأة انه حادث بعد الاقرار رجعت المسئلة الى مسئلة

اختلاف الزوجين وقد نذرنا فيها على أن القول قول الحى منهم ما فيم لا يصلح الاله وفي المشتبه
فاعلم ذلك وتنبه ثلاثا تقع في الشبه والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت أبرأت بنتها من
دينها الثابت لها عليها وأشهدت بانها قبضته هل يصح أم لا يصح (أجاب) لا يصح قال في جامع
الفصولين مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل في كذا اقراره بقضه واحتماله به

على غيره وكذا في غيره والله أعلم (سئل) في رجل قال في صحته ان الارز الذي بيدي باسكلة يا فافا
وغيرها وساير ما بيدي من قليل وكثير لبي الاربعة وسماهم سوية بينهم لا ملكت لي فيه ولا حق
وانما أنا مستقرض وعامل متبرع بعلمي لا ولا دى المذكورين هل يصح ذلك ويقضى به لهم أم لا
(أجاب) نعم يصح وللناس ان يقتضى به والحال هذا فقد درجوا بان قول الرجل جميع

ما بيدي لفلان أو جميع ما يعرف لي وينسب الى فهو لفلان أو جميع ما بيدي من قليل أو كثير من
عبيد أو غير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لوارثه كاقراءه للاجني فيقضى به وفي الخاتمة
ولو قال يعني في صحته جميع ما هو داخل في منزلي لامرأى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى
ابنه ان ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم ههنا حكم وقوى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب

القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان
جميع ذلك كان لها يبيع أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في سعة من انتفع بذلك عن الوارث وما لم يكن
ملكها لا يصير ملكا لها بالاققرار الباطل انتهى وهي صريحة في واقعة الحال فاذا ثبت هذا

الاقرار وجب القضاء لهم بما أقربه والدهم في صحته والله أعلم (سئل) في مريض أقرب عقار وأستعة
معلومة أنهم لا ينسبه وابن اشه فلان شركة بينهم ما أو أنها ملكهما لاحق لها فيها ومات فادعت بنته فيها
ارثا عنه هل تسع بعد أم لا (أجاب) حيث لم تكن في يده وليس ملكه فيها ظاهر الاتساع

لحجة اقراره أما اذا كانت في يده أو كان ملكه فيها ظاهر افاقراره له ما باطل لما صرح به في جامع
الفصولين وغيره بان اقراره بعين في يده لوارثه لا يصح ولما في التارخانية من أن اقرار المريض يدين
مشترك أو عين مشترك لوارثه ولا جني باطل والله أعلم (سئل) في أيام ثلاثة أشهد اثنان منهم
بعد بلوغهما أنهما لا يستحقان قبل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كفلان هما حقا مطلقا هل يمنع
اشهادهما الساكت من الدعوى عليهما أم لا وهل اذا كتب في صك فيه دعواهم عليهم ما يبلغ

مطلب ابراء المريض مرض
الموت وارثه غير صحيح

مطلب اقرار الرجل لوارثه
في حال الصحة صحيح

مطلب أقربانه وابن ابنه
بعقار وأمتعة معلومة

مطلب أقرائشان بانهما
لاحق لهما قبل فلان وفلان
لا يسرى على أخيهما الساكت

معين مآصورته فموجب ذلك برئت ذمتهم ماؤدمة كفلاتهم من المبلغ المذكور وثبت لدى مولانا
 الخ ينعمن من الدعوى فيما عدا المبلغ المذكور أم لا وهل اذا تكررت من أحد اليهودين اقرار في
 مجلسين أحدهما صورته أقر بأن لهم في ذمته أربع مائة وخمسة وستين والثاني أقر هو وفلان
 وفلان بأن بذمتهم لهم سوية عليهم خمسمائة وخمسة وثلاثين أصل ما لهم المترتب بذمتهم أربع مائة
 وخمسة وستون عن مبيع عين فادعى الساكت المذكور وأوكيله أنهم ما دينان أحدهما خاص
 به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى المقر أن الأربع مائة وخمسة وستين التي
 ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساكت عن الأشهاد المتقدم
 أم قول اليهودي المقر ما الحكم (اجاب) لا يمنع اشهادهما الساكت عن الدعوى عليهم حاله
 اقراره وهو حجة قاصرة على المقر لا تتعداه والبراءة من المبلغ المذكور لا تمنع الدعوى بغيره كما هو
 ظاهر واذا تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشبان كما نص عليه في الاشياء في الاقرار وعلى
 الخصوص اذا كان بكل اقرار صك فقد نص في الخاتمة والتاريخية وغيرهما أن اختلاف الصك
 بمنزلة اختلاف السبب قال في الخاتمة وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد
 على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى وواقعة
 الحال أولوية فان الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صك وهما في موضعين أي مجلسين
 مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم طهر له ذلك والله أعلم (سئل) في
 امرأة قالت لا استحق في متروكات أبي حقا ثم مات هل تصح دعوى ورثته باستحقاقها في أم لا
 (اجاب) ان كان صدر منها هذا القول مع وجود المذازع الشرعي صح فلا تنصع دعواهم فيه وان
 صدر مع عدمه لا يصح فتسمع كما عاينها لو كانت حبة وذلك لما درج به في جامع الفصولين من
 أن نفي المال ملكه عن نفسه من غير إثباته لغيره لا يجوز واذا كان مع النزاع فهو اقرار دلالة
 بقرينة النزاع وقيل انه لغو والله أعلم (سئل) فيما اذا أقرت امرأة بالغة عاقله بقبض كذا يعني
 مهرها قبل عقد النكاح هل يصح اقرارها أم لا وهل اقرار وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه
 يصح عليها سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا (اجاب) اقرار المرأة العاقله بقبضها كذا على
 جهة النكاح قبل وقوعه صحيح وتلزم برده ان لم يتم النكاح وان تم حسب من المهر وأما اقرار
 وكيل النكاح بقبض مهر المنكوحه فلا ينعقد عليه ابا جاع علماء ناسوا كان قبل العقد أو بعده
 لانه سفير ومعبر والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وأولاد وزوجة وترك مبرا فاقبل قسمته
 أشهدت الام على نفسها انها لا تستحق قبلهم حقا ولا ارثا وأبرأت ذمتهم ولم تعرض لاسقاط
 ماتستحقه من التركة فهل هذا البراء يشمل ماتستحق من التركة قبل قسمتها (اجاب) صرح
 علماؤنا بان الارث لا يصح اسقاطه اذ هو جبري لا سيما في الاعيان فقولها لا استحق ارثا معارض
 بقوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس فبطل به قولها لا استحق ارثا وفي الاشياء
 والنظام ولو قال وارث تركت حتى لم يطل حقه وفي جامع الفصولين لو قال أحد ورثته برئت من
 تركه أي يبرأ الغرماء عن الدين بقدر حقه لان هذا البراء عن الغرماء بقدر حقه فيصح ولو كانت
 التركة عننا لم يصح ولو قبض أحدهم شأمن بقية الورثة وبرئ من التركة وفيها ادبون على الناس لو
 أراد البراءة من حصة الدين صح لا لو أراد ذلك حصة من الورثة لتلك الدين عن لاعليه ولو قال
 وارث تركت حتى لم يطل حقه لان الملك لا يطل بالترك فهو صريح بانها أي الام لو تعرضت
 لاسقاط ماتستحقه من التركة لا يطل حقها من الارث والله أعلم (سئل) في أمة اعترف سيدها

مطلب قالت لا استحق في
 متروكات أبي حقا ثم ادعى
 ورثتها الخ

مطلب اقرارها بقبض
 المهر قبل العقد صحيح بخلاف
 اقرار الوكيل بالنكاح

مطلب قول الوارث لا استحق
 ارثا غير صحيح وكذا اذا أبرأ
 أحد الورثة بغيرهم من أعيان
 التركة

مطلب لا يثبت نسب ولد
الامة بقول السيد وطئها

مطلب اقرارها بان الذي
قبضه أخوها من الديون
المتقدمة عن والدها وصلها
لا يمنعها من الدعوى على
أحد المديونين

مطلب ادعى رجل بالوكالة
عن آخر على أحد الورثة ديناً
على الميت فأقر بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبت الخ

مطلب أقر لزوجه في مرضه
بكذا مهرام مؤجلاً وباعها
نصف دار له

مطلب أقر لزوجه بكذا مهرام
مجللاً وباعها به زيتونا

بأنه وطئها فثبت نسبها بعد اعترافه بالوطء هل يثبت نسبها منه وترث في تركته مع بقية ورثته أم لا
يثبت نسبها منه ولا ترث (أجاب) لا يثبت نسب ولد الامة من سيدها بمجرد قوله قد وطئها الا اذا
ادعاه لنفسه فاذا مات السيد لا ترث الميت كورة من ماله الا اذا ثبت بينه شرعية معدلة
دعوى السيد لها واذا لم تثبت فالنبت من جلة ماله الموروث عنه لورثته والحال هذه والله أعلم
(سئل) في امرأة أشهدت على نفسها انها لا تستحق قبل أخها حقاً من متروكات والدها وان
الذي قبضه أخوها من الديون المتقدمة عن والدها وصلها استحقاقها منه وهو غائبة وأربعون
قرشاً فهل يمنعها ذلك من الدعوى بحصة ما على مديون مدامين والدها واذا اعترف أخوها
أنه من جلة ما قبضه وأشهدت به يقبل قوله في حقه أم لا وهل اذا اعترفت أنها اقترضت منه كذا
ثم ادعت انها أقرت به ولم تكن قبضته يحلف لها أم لا (أجاب) لا يمنعها الاشهاد المذكور عن
الدعوى بدین على مديون عليه دين لو والدها ولا يصح أن أخوها أنه قبض منه وشمله اشهادها قال
في آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين مستشهداً بأرباب قال قد استوفيت
جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت ذلك كله ثم ادعى علي رجل ديناً لا يثبت له شيء
بيته وأقضى له بالدين اه وأنت خير بيان واقعة الحال أولوية واذا قالت أقررت بالمال ولكن
ما قبضته يحلف أخوها انها ما أقرت كاذبة كما أفق به المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد من ورثة الميت بدین عليه فأقر له بالوكالة وأنكر
الدين ثم أثبت في وجه المدعى عليه الذي هو أحد الورثة هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعى
عليه فقط (أجاب) ان شهد مع المقر بالوكالة رجل آخر يؤخذ من جميع التركة والا لا في
مجموعة مؤيد زاده نقلها عن الزيادات ان أنكر الوارث الدين على أبيه وأقام المدعى بينة يقضي
بالدين ويستوفي من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث وهذا الآن القضاء على الوارث يكون
قضاء على الكل فان أقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة فلم يقض القاضي بأقراره حتى
شهد هذا الوارث وأجنى بالدين على الميت جازت شهادتهم ما يقضى بالدين ويكون ذلك قضاء
على جميع الورثة انتهى وهنا اقراره بالوكالة يتخذ على نفسه لا على بقية الورثة فهو خصم
في حقه لا في حق غيره اذا اقراره بالوكالة نافذ عليه لا على البقية فيؤخذ من المصدق ما خصه
من الدين وهو قول الفقيه الشافعي والبصري ومالك وابن أبي ليلى قال وهذا أعدل وأحسن
والله أعلم (سئل) فيما اذا أقر بحضرة بينة شرعية في مرضه بان في ذمته لزوجه خمسة
وعشرين ديناراً ذهباً مهرام مؤجلاً وصدقته فيه وباعها نصف دار له به وصدق على ذلك بعد
موته بعض ورثته وكذب البعض فهل الاقرار والبيع المذكوران صحيح أم لا (أجاب) أما
الاقرار بالمهر فصحيح حيث كانت ممن يؤجل له مثل المقر به كما صرح به في جامع الفصولين
وغیره مع اللابقوله اذ يقبل قولها الى تمام مهر مثلها بالاقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال
في جامع الفصولين اعطاها بيتاً عوض مهر مثلها لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو
بمن المثل الا اذا أجاز ورثته والحاصل ان الاقرار لها بالدين المذكور كورة مهرام صحيح حيث
لا زيادة فيه على ما يؤجل مثلها ولا يحتاج فيه الى تصديق الورثة وان كان نفسه زيادة لا يصح
بها الا به ويصح فيما هو مهر مثلها وان البيع لها لا يصح الا برضا الورثة فان رضى البعض ورد
البعض جاز في حصة من رضى ولم يجز في حصة من لم يرض وهذه الاحكام كما صرح بها في جامع
الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم (سئل) في رجل أقر في مرض الموت بعشرين قرشاً من

المهر المشروط بتجيلة لزوجته المدخولة انهما باقية لها في ذمته وباعها به زيتونا مهر هو ناعده لغيره هل يصح اقراره في تلك الحالة ويصح للزيتون الرهن أم لا (أجاب) لا يصح اقراره لها ببقائه من مهرها المشروط عليه تجيلة قبل الدخول بها اذ دعواها به بعد الدخول لا تسمع منها فاقرارها لها به لا يصح لانه اقرار لو ارث وهو لا يصح في مرض الموت ويصح للزيتون المهر من عدم صحته أظهر من الشمس والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويبي في حوائجه الداخلة والخارجة غير أن في وجهه اصفرار وفي جسده تغيرا لا ينفعه ذلك عن الخروج لما ربه من بلده الى بلد آخر أقروا هو في هذه الحالة غير ذي فراش ان جميع ما في يده لاختيه فلان هل يصح اقراره ويعمل به شرعاً أم لا (أجاب) نعم يصح اقراره ويعمل به شرعاً وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم من اصفرار الوجه وتغير الجسد الحاقه بالمريض الذي يختلف أحكامه عن أحكام الصحيح فان الانسان لا يخلو عن مرض ما فإدام يخرج في مصالحه لا يعتد مرضاً عادة قال في الجامع الصغير صاحب السل والدق مالم يصبر صاحب فراش فهو كالصحيح فاذا علم ذلك علم انه كقرار الصحيح وقد صرحوا بان الصحيح اذا قال جميع ما في يدي اوجيع ما يعرف بي اوجيع ما ينسب الى لف فلان يكون اقرار الهمية حتى لا يشترط فيه شرائط الهمية قال في الخانية قال ما في يدي من قليل او كثير أو عبد أو متاع فلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول انتهى فكل شئ ثبت أنه كان بيده يحكم له به الحاكم الشرعي كما هو صريح كلام علما شيوخنا والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين كثرت بينهما الدعاوى والمخاصمات اتفرق بينهما الذي نائب الحكم فرفع أمره الى القاضي الكبير المستنيب فنهى نائبه عن سماعه دعواهما عليه قائلاً وان أراد الدعوى عليه ترسله الى هذا الجانب ولا تسمع عليه دعوى فادع عليه لدى النائب فقال على سبيل الانكار بينهما واستبعادا ذلك عنهما انا قتلت أبا كما وأخا كما يعني بذلك غاية الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقرار منعه بقتل أبيهما وأخيهما أم لا ولو أعاد ذلك وأقر به وشهد عليه شهود به أم لا (أجاب) لا يكون ذلك اقرارا بالاجماع وانما هو استبعاد منه لصدور المخاصمة له منهما والدعاوى عليه وابطال الاذية اليه كما هو جار على الالسنه عند اذية من هو محسن لغيره لمقايلته بضد ما يأمل منه من مجازاة الحسن بالاحسان لا بالاسامة وهذا مما هو مجمع عليه أي عدم كونه اقرارا بالقتل والله أعلم (سئل) في رجل دفع له آخر على يد ولده صابوناً وثياباً ونقداً ودعته وأذن له في بيع الصابون والثياب بمصر ففعل ودفع عنها له وتوفي الآخر بعد وفاة ولده المذكور فادعى وكيل زوجة الولد على ان كلام من الصابون والثياب والنقد ملك للولد دون والده وطالبه بما خصم باعني زوجة الولد بالارث منه فاجاب المدفوع له بانكار كونها ملكا للولد قائلاً هي للوالد سلمها لي ولده المذكور يعني كان مأموره في ذلك هل تكون للوالد فتجري على فرائض الله تعالى ارنا عنه أم للولد فتجري على فرائض الله تعالى ارنا عنه واذا قلتم هي للوالد هل لوقسمها كما بين ورثة الولد والحال هذه تطل قسمته لمخالفة الموضوع الشرعي أم لا (أجاب) هي للوالد لا للولد فقد صرحوا فاطبة بأنه اذا قال هذا زيد دفعه لي أو سلمه لي أو وهب لي يدصرح به في الخلاصة والبرازية والتاريخانية وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هذه لما ذكرنا وهو قسمة مال الغير على الغير فلا يجوز والله أعلم

مطلب اقرار من وجهه
اصفرار وجسده تغير صحيح

مطلب قول المدعى عليه
للمدعين انا قتلت أبا كما
وأخا كما يعني بذلك غاية
الانكار غير اقرار

مطلب في رجل دفع لآخر
صابوناً على يد ولده ليبيعه
في المصرفات الوالد بعد
موت ولده فادعى وكيل
زوجة الولد الخ

مطلب اتمهم قوم ذو منعة
أهل قرية باغراق آدمي في بئر
ولم يقدر رواعي منهم
الا يذل الخ

مطلب النزول عن التيارات
بمال غير صحيح ولمعطى المال
الرجوع

مطلب في رجلين تخاصما على
حسبة بلدة فيذل أحدهما
دراهما للآخر لكتيب باسمه
فالبذل الرجوع

مطلب تخاصم على حسبة بلدة
فدفع أحدهما لصاحبه مالا
على ترك طلبها فله الرجوع بما
دفع

(سئل) في قوم لهم قوة ومنعة اتمهم وأهل قرية باغراق آدمي في بئر وعجز أهل القرية عن درهم
عن أنفسهم وأموالهم الا يذل شيء من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل النظام
حال القرية فهل يلزم الجميع يستوي أهل البئر وغيرهم في ذلك أم يختص بأهل البئر (أجاب)
حيث لم تكن لهم قدرة على منعهم وكان أخذهم لذلك قسرا على وجه التغريم فالغرامة على
الجميع والحال هذه ولا عبرة لكرهه بعضهم واستناعه وفي مثله قال الفاروق لو تركتم ليعم
أولادكم وهذا مستنبط من فروع متعددة ذكر في التسمية والاجارة والكفالة والله أعلم
(سئل) في النزول عن التيارات بمال يعطى لصاحبها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز وأنه لو نزل
له وقض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه به هل يذل ذلك أم لا (أجاب) الاستحقاق للتيارات
بأعطاء السلطان لا يدخل رضا الغير وجعله لا اعتياض عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في
البرازي وغيره في كتاب الصلح له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلحا على أن يكتب في الديوان
اسم أحدهما وتأخذ العطاء والآخر لا شيء له من العطاء ويذل له من كان له العطاء مالا معلوما
فأصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق بالعطاء اثبات
الامام لا يدخل رضا الغير وجعله انتهى فهو صحيح في عدم جواز النزول عن التيارات وأن
المنزول له يرجع بمائيل كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه منه وقد رأيت لشيخ الاسلام
الشيخ علي القدسي عند قول صاحب الاشباه في النزول عن الوظائف مانصه والقوى على عدم
جواز الاعتياض عن الوظائف وقولهم الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الحق الشفعة
وغيرها صريح في رد قول من قال يجوز النزول عن الوظائف فالخاصل ان التيارات عطاء المقاتل
وجامعية في بيت المال ولاية الاعطاء والمنع في ذلك للسلطان لان هو مكتوب عليه في بيعه
والنزول عنه بمال غير صحيح فلن دفع المال ان يرجع فيه ويسترده من دفع له كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في رجلين تخاصما على حسبة بلدة بالمقاطعة ممن لم يعطوا الحسبة كذلك ثم اصطلحا
على ان يذل أحدهما مالا لآخر وتكتب على اسمه في الديوان ولا يتعرض له فيها هل يصح ذلك
أم لا ويسترده مادفعه اليه (أجاب) لا يصح ذلك لأنه أن يسترده مادفعه وعلى الآخر رد الصلح
على نحو ذلك باطل كسئل من مات وله عطاء في الديوان فاصطلح ابنه على كتب اسم أحدهما
في الديوان ويذل لآخره مالا في مقابلة وكسئل السارق اذا أخذ شخص فدفع له مالا تكف
عنه فهو باطل ويرد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى بمصوثة في رجلين
تخاصما على حسبة بلدة بالمقاطعة بمال ضخم من الخصاصة فدفع أحدهما للآخر مبلغا على أنه
مطلب الحسبة المذكورة بنفسه او بنائيه فالمبلغ المدفوع في نظير اسقاطه حقه من الحسبة
المرقومة يكون في ذمته له يرجع به تصالحا على ذلك وبراء كل الاخر ابراء عاما أو شهد كل على
نفسه أنه لا يستحق قبل الآخر حقا ولا استحقاقا كما جرت العادة في الصكوك وبعد ذلك تعرض
له في الحسبة المرقومة فهل لمن دفع المبلغ ان يرجع به والحال أنه مقر بأنه أخذ في نظير ترك الحسبة
المذكورة وعدم تعرضه لها فيها (أجاب) للدافع الرجوع بمادفعه والحال هذه اذا صلح على
مثل هذا باطل اجابا اذا المقاطعة على الاحتساب لا يجوز شرعا وللبرازي في المكفرات على
فاعلى ذلك كلمات تقوم بها القيادة عليهم والابراء العام الواقع في ذمته صلح فاسد لا يمنع الدعوى
صرحوا به فاطبة وخصوصا مع اقراره بعدد أنه أخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاطه حقه من
الحسبة المذكورة ولا حق له وعلى تقدير أن يثبت له حق في ذلك فقد قالوا الحقوق المجردة لا يجوز

الاعتصاف عنها الحق الشفعة فلو صالح عنه بمال يختاره بطل ولا شيء له ولو صالح إحدى زوجتيه بمال لتترك نوبته لم يلزم ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المورث في الطريق والشرب على الاختار في هذين لا يجوز زفنا بالث في المكوس والضرائب والمقاطعة عليهم ما وخصوا صعلق الأبراء بشرط وتعليق الأبراء غير صحيح كما في المتون والشروح والفناوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المستطور حرام لا وجه له فهو والربا سواء وقد صرح حوايان الأبراء عن الربا لا يصح وتسمع الدعوى به وتقبل البيعة هذا وأقراره بعد الأبراء العام بأنه أخذته نظير تركه الحسبة بمنزلة إقراره بعده أنه لا شيء له في ذمته وقد أفتى ابن نجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البيعة وعدم منع الأبراء العام لذلك أخذ من كلام فاضل خان في الصلح صرح به في الأشباه في كتاب القضاء ومما صرح حوايه أن كل صلح حلل حراماً أو حرم حلالاً فهو باطل والحاصل أن المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلته التركة المزورة لا قائل بحمله ولا مسوغ له شرعاً فالواجب على من بسط الله يدا في الحكم رده إلى مستحقه والله أعلم (سئل) فيما لو اعترف الورثة بأن ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم اطلاعهم على مالورثهم من الدين وكتب بذلك حجة وقبضوا المبلغ ثم ظهر أن ذمته لمورثهم أن يذمته هل لهم الدعوى بمظهره وإقامة البيعة عليه أم لا وهل إذا جرى الصلح بينهم وكتب به صلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة وأرادت الورثة العود إلى دعوى الزائد هل تصح دعواه أم لا (أجاب) نعم لهم الدعوى بمظهره وإقامة البيعة على الزائد المدعى ومن له ألف له أن يدعى منها بأربع ثم إذا ادعى بعد ذلك بيقينها أو بشئ منه وعينه لا يمنع إذ ليس فيه تناقض ولا رائجة تعارض كما هو ظاهر وأما العود إلى الدعوى بعد الأبراء أو صلح في البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة وأراد المدعى العود إلى دعواه قبل لا يصح للأبراء السابق واختار أنه تصح الدعوى والأبراء والأقرار بضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا الاختار أئمة خوارجهم أن يجر الأبراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بأن يقر الخدم بعد الصلح ويقول أبرأه أبرأه ما غير داخل تحت الصلح أو يقر بأن العين له إقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فإن كان كل واحد حكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله أعلم (سئل) في تركه الميت إذا كانت مستغرقة بالدين فصولت الزوجة عن أرثها ومهرها بشئ من التركة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) استغراق التركة بالدين يمنع الورث من الملك في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمة ثم كادسرح به في الهداية وغيره والله أعلم (سئل) عن المتخارجين هل لأحدهما أن يرجع بعده أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث وقع صحيحاً والأصل صحته ففي البرازية لو سئل عن صحته يفتي بصحته حملاً على استيفاء الشرائط إذا المطلق يحمل على الكمال الخالي عن الموانع للصحة والله أعلم (سئل) في تركه بين زوجة وأخ صالحت الزوجة الأخ وأخرجته من التركة على شئ معلوم وكتب صلح التخارج بينهما ومات الأخ هل لأولاده أن يدعوا في التركة شيئاً كان ظاهر وقت الصلح أم لا (أجاب) ليس لأولاد الأخ أن يدعوا في التركة شيئاً بعد التخارج المذكور والله أعلم (سئل) في رجل أخذ عن آخر كتابة وقبض بامر سلطاني فأدعى ألا تخذ على المأخوذ منه أنه أخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه على مال دفعه له هل يصح الصلح ويستحق المال أم لا يصح ويرجع به عليه

مطلب اعتراف الورثة بأن ما يذمته فلان لمورثهم كذا وكذا لا يمنعهم من دعوى الزيادة وكذا الأبراء بعد الصلح الفاسد لا يمنعها

مطلب استغراق التركة بالدين يمنع صحة الصلح عنها وكذا القسمة

مطلب ليس لأحد المتخارجين الرجوع
مطلب إذا صالح أحد الورثة صاحبه ليس لأولاد المصالح أن يدعوا شيئاً كان ظاهر وقت الصلح

مطلب رجل أخذ عن آخر كتابة وقف فأدعى الأخذ على المأخوذ منه أنه أخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه الخ

لكن العوائد انما هي شيء يدفعه المزارعون من مالهم للكتاب لامن مال الوقف (اجاب)
 الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلح عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بمادفعه له والحال
 هذه كالصلح عن تحصيل الحرام او تحريم الحلال وهذا ظاهر لا يخبر عليه وقد صرح به كثير من
 علمائنا والله أعلم (سئل) في متداعيين جرى بينهما عقد صلح وكتب صلح الشاهد والتبارئ
 بينهما ثم بان فساد الصلح وأراد المدعي العود الى دعواه هل له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك في
 المختار كما ذكره البرازي في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله أعلم (سئل) في ورثة
 تقاسمو الارث وأشهد كل منهم أنه وصله حصته من التركة ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح
 هل تصح دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه أم لا (اجاب) نعم تصح دعواه في
 حصته مما ظهر ولا يضر في ذلك تقدم الشاهد المرقوم قال في الاشباه والنظائر في اوائل كتاب
 القضاء والشهادات والدعاوى صالح أحد الورثة وأبرأ عما تمظهر شيء من التركة لم يكن وقت
 الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية انتهى وفي كثير من الكتب مثله فاذا
 كان هذا مع البراء العام فكيف لا تصح دعواه به مع عدمه فافهم والله أعلم (سئل) فيما اذا
 صالح أحد الورثة عن التركة وأبرأ عما تمظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح هل يجوز دعوى
 حصته منه أم لا (اجاب) هذه المسئلة ذكرها كثير من علماءنا ومن ذكرها صاحب الخلاصة
 والبرازية وقال لا رابة فيها لقائل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وفي البرازية وهو الاصح
 ولقائل ان يقول لا انتهى وحيث ثبت الاصح لا يعدل عنه والله أعلم (سئل) في قوم
 قتل بينهم قتيلا فصالح أولياؤهما المتهمين به ما على قدر من المال واتفقوا على أخذ بقتيل
 ففقد على أحدهما ولم يعقد على الاخرى هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه
 أم لا ولهم المطالبة بالمبلغ من المال الذي وقع الصلح عليه (اجاب) لا يجبرون على ذلك والصلح
 عن الخيانة بالمال جائز بالاجماع ولا يجوز بالحرة ولا بالعالمس بالاجماع والله أعلم (سئل)
 في رجل له عند آخر قدر معلوم من زيت الزيتون مرض الآخر ومات بعد أن أعلم أخاه بماله
 عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم من الدراهم سلمه له صلحا عما بذمة أخيه ومضت مدة تزيد على سنة
 أو أزيد ومات رب الزيت المصالح والآن يريد الاخ المصالح الرجوع على ورثة الاخ المصالح هل له
 ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك والخال هذه وقدمضى الصلح لحل العقود على الصحة ما أمكن
 وقد أمكن فيجعل على الصحة والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين مكتوب في محكمة طالبه
 به فقال لا أقرك بمالك حتى تؤخره عنى ففعل هل يلزم التأخير أم لا (اجاب) ان قاله علانية
 بحضور الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله سرا صرح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله
 الذي أجله كاصر ح به في الهداية والكافي والدرر وملحق الابن وغيرهما من الكتب المعتمدة
 والله أعلم (سئل) فيما لو أقام ولي المقتول على القاتل بنية بتبدل بوجوب الدية على العاقلة
 ففضي بها ثم استطلحا على أقل من الدية من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على
 العاقلة والقاتل كإحدهم أو يكون الصلح على القاتل وحده (اجاب) يكون على العاقلة
 ولا يتحول عنها بالصلح المذكور بعد تقرر لانه إسقاط للبعض من الدية المقررة والبالقي على
 حاله وليست هذه مسئلة ماوجب صلحا فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقرر بقضاء
 القاضي لا يصلح المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ماوجب صلحا صورتها صالح ابتداء قبل القضاء بها
 قضى الاتعملها لان صلحه لا يسرى عليهم اما قضاء القاضي فهو سار عليهم لولايته العامة ولا ولاية

مطلب اذا ظهر فساد الصلح
 فلا مدعى العود الى الدعوى
 مطلب تسمع دعوى الوارث
 في شيء ظهر من التركة بعد
 الصلح ولو حصل البراء العام

مطلب تسمع دعوى الى آخر
 ما قبله بلا فصل

مطلب صالح أولياء المقتولين
 المتهمين على مبلغ واتفقوا
 على أخذ بقتيل
 مطلب رجل مات وبذمته
 قدر من الزيت فصالح اخوه
 رب الزيت على مبلغ صح
 الصلح

مطلب رجل له على آخر دين
 فطالبه به فقال لا أقرك له
 حتى تؤخره عنى

مطلب اذا صالح ولي المقتول
 القاتل على أقل من الدية
 بعد القضاء بما قبل الصلح
 على العاقلة

للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية التزام فينفذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم

*** (كتاب المضاربة) ***

مطلب اذا صار مال المضاربة
عرضا فاشترى رب المال
بعض العرض بغير عينه
ونقض المضاربة لا يصح
البيع ولا النقض
مطلب القول للمضارب
في هلاك مال المضاربة

(سئل) في مضارب بالربع في مائتين اشترى بهما حليجا وأوعاه في اثني عشر عدلا وكسده فقومه
رب المال بما زاد عليهم ساو واشترى من المضارب ثلاثة مئة بغير عينها ونقض المضاربة هل يصح
الشراء والنقض أم لا والمضاربة باقية (اجاب) لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة اما الاول
فلجهالة المبيع كبيع ثوب من ثوبين والا فاصل البيع من رب المال اذا استوفى الشر وط جائز
واما الثاني فلما صرحوا به أن رأس المال اذا صار عرضا لا تنقض المضاربة بصريح النقض ولا
بيع العرض والله أعلم (سئل) في مضارب ادعى هلاك مال المضاربة هل القول قوله بينه أم لا
(اجاب) القول قوله بينه والله أعلم

*** (كتاب الوديعه) ***

مطلب اكره المودع على دفع
الوديعه لغير مال كما لا يضمن
مطلب المودع المأمور
بإيصال الوديعه الى زيد تبرأ
ذمته بدعوى الإيصال ولو
مع أخيه
مطلب اذا قبض الاب مهر
ابنته الصغيرة ثم مات
لارجوع لها في تركه على
ما فيه من الخلاف

(سئل) في رجل أودع عنده اهل قرية أمتعتهم وابلهم زمن الفتنه اذ قصدهم باغ جائر رجاء
ان تسلم من يده فلما حضر ذلك الباغى سمع بابل الوديعه فطلبها من المودع طلبا حثيثا وامره
بإحضارها بحيث لو لم يدفعها لوقع فيه قتلا أو اتلاق عضوا وأخذ جميع ماله فدفعها المودع
خوفا على نفسه مع جل له هل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال
انه لو لم يتبذل أمره يقتله أو يقطع عضو امته أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو عضوه أو تلف
جميع ماله ولا يترك له قدر كتابته كعالم من كلام العلماء والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر
من النقد قد راعه لوموا من العبي كذلك وأمره بان يوصله حاله يدق وصله النقد وتأخرت العبي
عنده لعذر المرض أياما فامر أخاه بإيصالها اليه لعذر المرض فارسلها ومات المرسل اليه فادعى
المودع أن العبي لم يصل اليه فادعى المودع قول المودع بينه أم لا (اجاب) القول قول المودع
في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسل مع أخيه الذي يحتفظ به ماله كما هو المفتى به نص
عليه في النهاية والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة تزوجها والدها من رجل بالولاية وقبض
مهرها ومات الاب ثم ان الصغيرة كبرت وطالبت الزوج بالمهر فابت الزوج أنه دفع مهرها لابيها
وقبضه أبوها وهي بكر فادعى فهل لها الرجوع بنظر ما قبضه أبوها من المهر من مخلفاته أم لا
(اجاب) هذه المسئلة تراجعه الى موت الامين عن تجهيل وقد نصوا على ان الامانات تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذا مات مجهلا مال ابنه وقد ذكرها في الاشياء
والنظائر ناقلا عن جامع النصولين وذكرها شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التبراشي
الغزي ناقلا عن الفصول العمادية وأنه ذكر فيها قولين فقفرق بينهما وبين الوصي فقال وفي الفصول
العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا يضمن واذا خلطه بمال يضمن والاب اذا مات مجهلا لا يضمن
وقيل لا يضمن انتهى فقفرر أن في المسئلة قولين والذي يظهر أرجمته عدم الضمان لان الاب
أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فأن لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول
بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقرر ذلك فالعلم أنه ليس لها
الرجوع على الراجح في مخلفات ابيها المثلثبت بالبرهان الشرعي أنه استهلكه عينا وصار ديننا
مترتابا بدمته بسبب الاستهلاك واذا لم يكن برهان فالقول قول الورثة بينهم على نفي العلم

بأستملاكه ولا يطالبون بدفعه من تركته والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج
ابنته الصغرى وقبض بمهر صداقها وماتت بلا بيان فطلبته من تركته فادعى بقية ورثته أن أباه
جهزها به هل يقبل مجرد قولهم أم لا بدلهم من بقية تركته (أجاب) لا يقبل قولهم بل بينة
لصيرورته دينا له بذلك كما سرح به في جامع الفتاوى وهو طهر كلام الخيانة وجامع الفصولين
وكثير من الكتب أما كلام الخيانة فله عدم استثناء الأب في مسألة الموت عن تجهيل وتعليل
من استثنى أحد المتنازعين وأما كلام جامع الفصولين فلأنه قال بعد أن رمى (يحى) للمتنقى
وضمن الأب بموته به لا قليل لا كوصى فساد بصيغة التريض وقال في الثالث والثلاثين رامزا
للحقصمرات المودع مجهلا ولم تدر الوديعه بعينها صار دينا في ماله وكذا كل شيء أصله أمانة انتهى
ولاسماني بلادنا فإن أكثر الناس خصوصا من بنى الفلاحة بأكون مهوورين بآلاتهم ولونهم وعن
ذلك لا يتمون والذي يظهر فيما عدا ناظر الوقف والسلطان والقاضي والوصى الضامن بالموت
عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء ثلاث توقف عن الولاية بسبب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل
أرسل إلى بواب وكالة الرية لعله جلا من الشياح الترسه فوق وقع الحل في ما ففرق ففتح البواب أنه
ان تركه بلا نشر في الهواء تلف فنشره حتى جف وأعاده كما كان فادعى ربه على البواب أنه نقص
منه كذا الفالحكم (أجاب) القول قول البواب بيمينه أنه لم يعتد على الأنواب بأخذ شيء منها
ولا يكون متعديا بنشرها لأصلاح أمرها لأنه فعل جليل ماعلى المحسنين من سبل والله أعلم
(سئل) في حراث سلم الثور للبقار فضاع في يده من غير تعده هل يضمن أم لا لجران العادة بالدفع
اليه لا على وجه الاطراء الذي لا يختلف من أهل قرية من قرى البلاد (أجاب) لا يضمن والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش قطع امصرية ليوصلها إلى فلانة
التي خطب بنتها فدفعها ثم اختلفا هل يلزم الدافع استردادها من الأم لا (أجاب) لا يلزم
الدافع استردادها والحال هذه لأنه أمين وقد أدى أمانته بالدفع في أمر بالدفع اليه وتم عمله
فلا يكلف إلى الاسترداد ممن دفع اليه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر ثورا ثم ان
المودع أودعه عند آخر بغير إذن المودع وهلك هل يضمن المودع الاول قيمة الثور يوم الابداع
من الثاني أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدى عليه بالابداع وغاب عنه والله أعلم
(سئل) في أمين بشرضة سلطانة برد اليها السفن فلبى وسقها ناسا حلها أرست سفينة بها ومن
جمله وسقها إيكاس بها القشة قال سفنهما الأمين الفرضه اذا حضر أهل الإيكاس أو ورد مكتوب
من أحد منهم بطلب ما هو له فمكنه من أخذه فحضر جماعة من أهل الإيكاس وأخذوا ما لهم
وبقي ككسان فحضر رجل واحد معه مكتوب به ما فآخذها بغيره الإمين وأسقى مافي مركب
فأنكسرت المركب وغرق ما فيها وهما من جملة هل اذا ظهر أن أخذتها غير المالك يضمن
الأمين أم لا (أجاب) لا يضمن الأمين اذا لوجه لضمانه لأنه حيث ظن الأخذ لها ماله حق الأخذ
لم يكن مفراطا في الحفظ كسئلة الحماي يظن أن رافع السباب ماله كمالها يضمن اذ لم يترك الحفظ
لما ظن أن رافع ماله كمالها فكذلك هنا لما ظن الأمين أن الأخذ له حق الأخذ فانهم والله أعلم
(سئل) في مودع أودع الوديعه عند رجل وفارق فضاقت من المودع الثاني هل يضمن المودع
الاول بمفارقة أم يضمنها المودع الثاني (أجاب) يضمن المودع الاول عند أي حنيئة لا الثاني
لعدمه بمفارقة كذا في السؤال والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فظلمها المودع
فقال له المودع أودعتم عند فلان ثم ردوها على فضاقت عندي وكذب المودع في الحكم الشرعي

(اجاب)

مطلب اذا قبض الاب
مجهل صداق ابنته الصغرى
ثم ماتت فارادت الرجوع
في تركته فادعى الورثة الخ

مطلب رجل ارسل الى آخر
حمل قاش فاصابه ماء فنشره
المرسل اليه فالقول له اذا
اتهمه المرسل بأخذ شيء

مطلب حراث دفع ثورا الى
بئار فضاع في يده لا يضمن
مطلب دفع لآخر دراهم
ليوصلها الى أم فخطوتها
لا يلزمه استردادها اذا لم
يتزوجها

مطلب لو أودع المودع
الوديعه ضمن

مطلب وضع صاحب السفينة
إيكاسا فيها القشة عند أمين
الساحل وأمره بدفعها
لأربابها عند مجيئ أحد منهم
او كتاب

مطلب اودع الوديعه فضاقت
ضمن الاول

مطلب يضمن المودع ان
كذب المودع في قوله أودعتها
واستردتها ثم ضاقت

مطلب اذا سرق الوديعة
والمودع يحفظها بما يحفظ به
ماله لا ضمان عليه

مطلب دفعت الوديعة الى
رهبها مع أخ زوجها فالقول
لرهبها في عدم الوصول

مطلب القول للمودع في
أنه ردها لرهبها عند طلب
وارثه

مطلب اذا ابت الاكار النور
في بيت غير صاحبه فهلك
يضمن

مطلب استهلك المودع
الحنطة الوديعة يجب عليه
مثلا

مطلب قالت المودعة ان
زوجي أخذ من الوديعة في
حياته

مطلب بصدق المودع في
قوله رددت الوديعة على رهبها
في حياته

مطلب ضياع ما في يد الدال
مطلب قبل الدال ان لم تبع
النشاب في يوم مفاردها

مطلب للمالك ان يضمن
المودع الثاني

مطلب وضع المودع الوديعة
في جذر شجرة حين قامت
عليه اللصوص

(أجاب) يضمن اذا كذبه المودع ولم يبرهن المودع لانه أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة
فلا يصدق الا بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل من العرب أودع عنده آخر دابة وربطها بنجاة
بينه وحفظها بما يحفظ به ماله كما هو العادة المستمرة بينهم فخلع رباطها من رأسها وسرق هل
يكون متعديا فيضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث حفظها بما يحفظ به ماله لان الواجب عليه
حفظها كذلك وليس عليه ما لا يقدر عليه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت وديعة لرجل مع
أخ زوجها بغير إذن من رهبها ليوصلها له فطلبها وادعى عدم الوصول اليه هل القول قوله في ذلك
وتضمن حيث لم يأذن لها بالدفع له أم لا (أجاب) نعم تضمن بارسالها مع أخ زوجها والقول قوله
انها ما وصلت اليه لانها صارت ضامنة بارسالها معه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر سورا
ثم مات المودع فطلب الوارث السور من المودع فادعى دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا
(أجاب) القول قول المودع أنه رد الوديعة الى المودع بيمينه وليست مسئلة الامانات تقبل
مضمونة عن تجهيل قافهم والله أعلم (سئل) في رجل سلم ثوبه لا كاره ليحفظه ويحترث عليه فصار
بيته في دار غيره ولا بيت عنده فأصبح مقطوع العصمين هل يضمن هو أم صاحب الدار أم لا ضمان
عليهما (أجاب) يضمن الاكار لصاحب الدار لان الاكار أمين كالمودع ووضع في دار الاجنبي
ايداع وهو لا يملكه فيضمن والله أعلم (سئل) في مودع استهلك الحنطة الوديعة في زمن الغلاء
فطالبه المودع في زمن الرخاء بيمينتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه أو يلزمه حنطة مثلها
(أجاب) يضمن مثلها لا قيمتها يوم الاستهلاك والله أعلم (سئل) في مودعة ردت الوديعة لرهبها
فوجدتها ناقصة فسألها فقالت ان زوجي أخذ منها في حياته من غير علي فالحكم (أجاب)
اقرارها بتفقد في حصتها من تركته ولا ينفذ على بقية ورثته فان رقت حصتها من اقبها والا فلا يلزمها
فيما زاد عنها ولا يلزم بقية الورثة شي باقرارها والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر بارودة
ومات المودع بكسر الدال فادعى وارثه بها على المودع بفتح الدال فقال دفعت الرهبها هل القول
قوله في الدفع بيمينه ويبرأ عن الضمان أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه ويبرأ عن الضمان قال في
الاشياء والنظر في كتاب الامانات كل أمين ادعى ابطال الامانة الى ستة قها قبل قوله والمودع
أمين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها فقبل قوله والله أعلم (سئل) في دلال ادعى ضياع
المتاع هل يضمن أم لا وقبل قوله بيمينه (أجاب) هو أمين لا يضمن بالضياع والقول قوله بيمينه
فيه والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت الى دلال ثيابا يبيعها وان لم تبع في يوم مفاردها عليها فحسبها
عنده أيا ما مع قدرته على الرد في يومه فهلكت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن لمخالفته الشرط
الذي شرط عليه مع قدرته والله أعلم (سئل) في مودع الغاصب اذا رد الموصوب على الغاصب
هل يبرأ أم لا (أجاب) نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد على الغاصب والله أعلم (سئل)
في رجل أودع آخر قوسا فادعه المودع لرجل آخر وتصرف فيه المودع الثاني بغير إذن المالك هل
للمالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس أم لا (أجاب) نعم له ان يضمن الثاني والحال هذه
والله أعلم (سئل) في مودع قامت عليه لصوص مع جملة القافلة التي هو فيها فلما توجهت
للصوص نحو وضع الوديعة في جذر شجرة وأخفاها عن الاعين حذرا على الفلما رجع في وقت
امكنه فيه الرجوع اليها لم يجد في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن أم لا (أجاب) وضع
الوديعة وأخفاها في جذر شجرة متمتزة في المنارة عند توجهه للصوص الى المودع غير موجب
للضمان قطعا اذا رجع اليها في وقت امكنه الرجوع فيه اليها من غير تاخير اذ تعين الحفظ فيها

كدفعه الاجنبى عند وقوع ضرورة كحرق واذا علم خروج اللصوص على القافلة قبل قول
المودع في ذلك كما قبل في وضعها عند اجنبى اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام
المشايخ قاطبة والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فأنفق المودع بعضها وهذا الباقي
من غير تضييق هل يضمنه وهل القول قوله في مقدار ما أنفق منها وما بقي يمينه أم لا (أجاب)
يضمن ما أنفق فقط والقول قوله فيه يمينه (سئل) في راع أذن له مالك شاة ان يوصلها منوحة
الى زيد فارسلها مع راع فاكلها الذئب ولم يعده هل يضمن هذا الثاني أم لا (أجاب) لا يضمن
وهو كودع المودع والله أعلم (سئل) في رجل أودع مكاريا جارا عليه عبوة يوصلها لاخته
يمكن كذا فججز الجار في اثناء الطريق عن جعلها فحملها المكاري على جاره وسقط له جاز
آخر في اثناء الطريق فاشتعل به فذهب الجار الذي عليه العبوة وضاعت العبوة هل يضمنها
أم لا (أجاب) لا يضمنها والحال هذه في جامع الفتوى وكثير من الكتب واقعة الفتوى
استأجر جارا وعل عليه وله آخر فقط جاره في الطريق فاشتعل به فذهب الجار المستأجر
وهذا فلو بحال لو اتبع الجار المستأجر بهلاك جاره ومتاعه لم يضمن والا ضمن استئذالا
بما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أم لو بعد فلا يضمن اه
فاذا كانت واقعة الحال هذه بحيث لو اتبع جارا للعبوة يخاف ضياع بقية الجار لا ضمان عليه
لقوله في الذخيرة وغيره ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أم لو بعد فلا والله أعلم
(سئل) في امرأ أودعت أخرى سوارا فلما طلبته قالت عندي امهلي على ثلاثة ايام وأحضره
الي فلما مضت ادعت أنه ضاع قبل قولها عندي وانما استعملت رجاء ان يجده هل يضمن أم لا
(أجاب) تضمن قال في البرازية استعار كتابا فضاع فباعه المكلف فلم يجبهه الضياع ان لم يكن آيسا
من وجوده لا ضمان عليه ولو كان آيسا من وجوده يضمن قال الصدر الشهيد هذا التفصيل
خلاف ظاهر الرواية فإنه اذا وعد الردي الضياع يضمن للتناقص اذا كان دعوى الضياع
قبل الوعد كما مر وبه يفتي اه وحكم الودعية حكم العارية والله أعلم (سئل) في امرأ أودعت
عند أخرى دراهم ثم طلبتها فوعدها بالرد ثم طلبتها فوعدها به ثم طلبتها فقلت ضاعت هل يضمن
أم لا (أجاب) تضمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل أودع برامو جها الى حمام سينا التخليل على نيسنا وعليه صلاة المثلث الجليل
فوضعه في مكان مضيق بيت خراب وعرضه للهلالة حتى هلك فوقع الامطار عليه فهل يضمن
منه أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه اجابا والله أعلم (سئل) في رجلين اشترى جاموسا
وأودعه من البائع بعد قبضه وغابا ثم حضر أحدهما وأخذ الجاموس من البائع ونقله الى قرية
أخرى وأودعه عند رجل فسرق هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال في جامع الفصولين راما
للسير الكبير سئل ولانا عن مواش لهما فغاب أحدهما فادفع الشريك الآخر كالحال الى الراعي
هل يضمن نصيب شريكه أجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظها بيسا جيره فلا يصير مودعا غيره الى آخر
ماد كره ومستثنا بالاولى اذا الشريك فيها ليس بمودع فيها وفي مسئلة السير مودع فضمن بالاداع
والله أعلم (سئل) في أربعة شركاء في ساقية اشترى أربعة أراعى من بزانة وأدعوه عند
أحدهم وأذنوا له بدفعه اقيم الساقية وصار يزرع منه شيا فشبوا والا نقيم الساقية يقول ما زرع
الاربعة وانصف ربع والشريك المودع يقول سلك الجميع ولا أدري ما صنعت به فهل يلزم

مطلب انفق بعض دراهم
الودعية وضيع الباقي
مطلب اذن المالك راع
ان يوصل شاة زيد فارسلها
الراعى الخ

مطلب رجل أودع مكاريا
جارا عليه عبوة يوصلها
لاخيه فججز الجار حملها
المكاري على جاره الخ
مطلب طلب الودعية صاحبها
فقال له المودع امهلي ثم
ادعى الضياع الخ
مطلب كالذي قبله

مطلب يضمن المودع الودعية
اذا وضعها في مضيق
مطلب اشترى جاموسا وأدعاه
من البائع فدفعه لاحدهما
بغيبه الاخر ضمن
مطلب اشترى جارا وأدعوه
عند أحدهم وأمره ان
يدفعه لقيم ساقية ثم قال يقول
له في انه دفع الكل

الشريك المودع ما ينقص البرزأه لاهل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والقول قوله بيمينه أنه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم بقول المودع حاصله القول قول كل منهما في نفي الضمان عن نفسه والحال هذه والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين أعارها أحدهما بغير إذن الآخر لرجل ليركبها الى مكان معين فركبها وتجاوزته وهلك تحتها وكان المعير أرسلها مع رجل ودبعة ليوصلها الى المستعير فأوصلها فاختار الشريك الذي لم ياذن تضمن شريكه لكونه أعارها بلا إذنه والمعير ضمن المستعير بسبب التجاوزة عما عين له والمستعير يرد أن يضمن رسول المعير هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس على الرسول ضمان والحال هذه والله أعلم

(كتاب العارية)

(سئل) في رجل سطح بيته لصيق بيوت آخر استأذن الثاني الاول أن يبنى سائر على بيته يمنعه اذا طاع عن الاطلاع على عورة الآخر فاذن له فبناى بيتا على بيته بغير إذن له من الاول أم لا (أجاب) نعم لورثته رفع بئانه عن ملكهم ولو أذن له مورثهم لانه بمنزلة العارية والمعير اذا مات لورثته استردادها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر سيفاً وهلك المستعير ولم يبين حال السيف والورثة تقول لانعلم ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً وبوخذ قيمته من تركته أم لا (أجاب) حيث مات ولم يبين حال السيف ولا يعلم أن وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة فتجب قيمته فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً وتسليمها ثم أركبها لرجل عارية وأمره بمجرود وصولها الى مكان كذا يردّها عليه فلما وصل الى المكان المعين دفعها الى ولد البائع ليركبها الى موضع آخر فركبها فهلك تحتها هل تضمن قيمتها لانه اشترى وله الخيار في تضمن المستعير الاول والثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم الشرعي (أجاب) نعم بضمن وللمالك الخيار ان شاء ضمن المستعير الاول وان شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الاول والحال هذه والله أعلم (سئل) في مستعير أخجل قيد بهيمة العارية معه فذهبت وهو يصيرها حتى غابت عن عينه ثم تبعها هل يضمن أم لا (أجاب) نعم بضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في المعير والمستعير اذا اختلفا في الاطلاق والتقييد ولا شبهة فلا حرج في القول بيمينه (أجاب) الاختلاف في الاطلاق والتقييد متنوع الى أنواع شتى ففي الايام أو في المكان أو فيما يحمل عليه فالقول قول رب الدابة مع يمينه واذا قال أعرضني دابتي وهلك وقال المالك غضبتني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قدر كرها فهو ضمان وان قال أعرضني وقال المالك أجزت كرها وهلك من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا ذكره كثير من علمائنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد واسع فلا نطلق عنان القلم فيه الا اذا رفع اليك الواقع فتظهر به العلة الموجبة للضمان وغيره والله أعلم (سئل) في رجل بنى بناء في دار زوجته بذنها ورضاها فهل يسوغ له البناء في ملكها وبصر البناء لها أم لا (أجاب) نعم يسوغ فقد صرح علمائنا وغيرهم بان الاذن من المالك البناء لغير المالك يبيح البناء وقالوا كل من بنى في دار غيره بأمره فالبناء لأمره ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه قالوا لو عمرها لها بلا إذنها قال النسفي رحمه الله تعالى العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه مترع وعلى هذا سائر أملاكها ولو اتفقت معه على ان يعمر ويسكن فعمره وسكنه مترع يسقط مما أتفق قدر أجرة المثل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع بما اتفق واتفقوا على أنه لو أقر أنه بنى متبرعا كان متبرعا وأنه ان أقرت أنه بنى ليسكن نظير بناءه أنه يلزم عليه أجرة المثل لما سكن

مطلب أعار أحد الشريكين الدابة بغير إذن شريكه وأرسلها المعير مع رجل الخ

مطلب استاذن رجل من صاحب سطح ان يبنى عليه سائر الورثة الا ذن الرجوع
مطلب رجل استعار سيفاً ثم مات ولم يبين
مطلب اذا خالف المستعير باعترافه هلكت في يد الثاني فالمالك بالخيار في التضمن
مطلب اخجل قيد البهيمة العارية فذهبت
مطلب اختلاف المعير والمستعير في الاطلاق والتقييد فيه تفصيل
مطلب في البناء في دار زوجته

أبها ما دفع من مهرها ويطلقها فدفعه هل له استرداده أم لا (أجاب) نعم له استرداده منه وقد
صرحوا بأن الأب لا يملك هبة مال ولده ولو عوض ولا شك أن هذا مال الغير دفعه الغير للغير بغير
حق فيستردو الحال هذه والله أعلم (سئل) فيما يرسد الشخص إلى غيره في الأعراس وتحوها هل
يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به أم لا (أجاب) أن كان العرف قاضيا بأنهم يدفعونه على
وجه البذل يلزم الوفاء به أن مثليا فيمطله وأن قيميا فيقيمه وإن كان العرف بخلاف ذلك بأن كانوا
يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك إلى إعطاء البذل لحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه
فلارجوع فيه بعد الهلاك والاستهلاك والاصل فيه أن المعروف عرفا كالشرط شرطاً والله
أعلم (سئل) فيما اعتاده الناس في الأعراس والأفراح والرجوع من الحج من إعطاء الشاب
والدراهم وينظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه (أجاب) أن كان العرف شائعاً فيما
بينهم أنهم يعطون ذلك ليأخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فأسده كئاسده وصحبه كصحبه
إذا المعروف عرفا كالشرط شرطاً فطالب به ومحس عليه والله أعلم (سئل) في أم وهبت
لابنها الصغيرين يوتئان هذا النصف ولهذا النصف ولهما جاذب أب وهي ساكتة فهل تصح
أم لا ولا تنفذ الملك (أجاب) لا تصح ولا تنفذ الملك للشبوع والشغل والله أعلم (سئل) في مريض
مرض الموت ملكه عتوقه داراً أو حاصلاً فيمات مع الوهاب واصطبل فيه دوابه وما يتحصل من
محصول قريته كذا ومات هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) لا تصح قال في الخانية رجل وهب داراً
لرجل وتسلمها وفيها متاع الوهاب لا يجوز لأن الموهوب مشغول بما ليس بهبة ومثله في كثير من
الكتب وبهذا علم عدم صحة هبة ما يتحصل من محصول القريةين بالاولى لأن الوهاب نفسه لم
يقبضه بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الخانية مريض وهب شيئاً ولم يسلم حتى مات بطلت
هبة لأن هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرحوا قاطبة بأنه إذا وهب لرجل
داراً أو الوهاب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما إذا وهبت الزوجة لزوجها وهي ساكنة فيها
لأنها أوما في يدها في يده وبخلاف الابن الصغير إذا وهب له أبوه داراً وهو ساكن لأن قبض أبيه
قبض له والله أعلم (سئل) في رجل وهب لرجل زرعاً محصوداً ابتذله أو وكبه له فأسده ونفاه وخرن
حنطته وبنه هل له بعد ذلك رجوع في هبته أم لا لزباديته (أجاب) لا يصح رجوعه في هبته
والحال هذه إذا الموهوب زرع وقد صار بفعلة حنطة وتينا والله أعلم (سئل) في رجل يزعم
أن صهره والزوجته ملكه شجر أبعاله وما في حياته وحس الشجر عن مستحقته هل له ذلك أم لا
(أجاب) ليس له ذلك وقد تقر بأن هبة الشجر بدون الأرض كهبة المشاع المحتمل القسمة وهي
لا تصح والله أعلم (سئل) في امرأة أراد أن يتزوجها الذي طلقها فأقالها لا تزوج حتى تهينني
مالك على من المهر وهو عشرة قروش فوهبته فزوجها ثم طلقها بأثنا هل يبرأ من العشرة
قروش التي بذمتها أم لا (أجاب) لا يبرأ كما صرح به في الخانية ونقله عن أبي الجراح والله أعلم
(سئل) في أفراس معلومة لشخص في كل فرس منها حصصة معلومة المقدار وهبها لابن بنته
الصغيرين وقبل لهما أبوهما وتسليم ذلك والأفراس محتلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعاً أم لا
(أجاب) نعم يصح قال في المسبوط الشيخ الإسلام: نس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ولو وهب
رجل لأثنين نصف عسدين أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أو ثوب مختلف زطي ومروي
وهروى ونحو ذلك جاز لأن مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكان وهبها لتبعية من كل
ثوب وكل ثوب ليس بمحتمل القسمة في نفسه وكذلك الدواب المختلفة على هذا الأفراس

مطلب فيما يدفع الشخص

لغيره في الأعراس

مطلب مضمونه مضمون

مقابلته

مطلب وهبت لابنها الصغيرين

يوتئان السواء

مطلب لا يجوز هبة ما هو

مشغول بتقاع الوهاب

مطلب ليس لوهاب الزرع

أن يرجع بعد دوسه وتنقيته

مطلب هبة الشجر بدون

الأرض لا تصح

مطلب قال إهاب بعد طلاقها

لا تزوجك حتى تهينني الخ

مطلب إذا وهب حصصاً من

أفراس معلومة لابن بنته

الصغيرين صح

مطلب لا تصح هبة مشاع
يحتمل القسمة

المذكورة من هذا القسم والله أعلم (سئل) في هبة مشاع يقسم هل تصح ولو صدق الخصم على
صدورهما من المورث أم لا تصح ولا توجب الملك عند أي حنيفة ولو حكم بها نائب الحكم المأمور
بالقضاء بالاصح من مذهب الامام أبي حنيفة (أجاب) لا تصح هبة المشاع الذي يحتمل القسمة
كالدار والارض ولو صدق الوارث على صدورهما من المورث فيه لأن تصديقه لا يصير الفاسد
صحيا وكلا تصح هبته من الاجنبي لا تصح من الشريك كافي أغلب الكتب ولا عبرة بمن شذ
بخالفهم ولا تصح للملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه
فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن
رستم مثله وذكر عصام أنها تصح للملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع أفادتها للملك عنده هذا
البعض أجمع الكل على أن للواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارح محرم من الواهب
قال في جامع الفصولين راعيا للتناهي الفضلي ثم اذا هلكت أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة
لذي رحم محرم منه اذا فاسدة مضمونة على مامر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت
مستحقة الرد قبل الهلاك انتهى وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موته لكونها
مستحقة الرد ضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلو ارثته نقضه لانه
مستحق الرد ضمن بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يتخصص فاذا ارى السلطان قاضيا للقضي
بمذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بخصوصه فالحق فيه بالرعية نص
على ذلك علما وانما رجعهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه أنه ملك أولاد
ابنه ومما هم في حجة جميع الستة قراريط في الدارين الفلانيين اللتين احدهما بنات بللس
والاخرى بالقدس لدى الحاكم الشافعي بحضور الحاكم الحنفي ثم رجع عن ذلك لدى الحاكم الحنفي
وحكم للواهب بالخصصة المذكورة هل حكم الحنفي صحيح واقع في محله أم لا (أجاب) نعم حكم
الحنفي صحيح واقع في محله وحكم الشافعي غير واقع في محله اذ هو حكم بالخصم شرعي فلم يرفع
الخلاف والحنفي لا يرى جواز هبة المشاع فكان قضاؤه قضا ترك لان الملك لم يخرج عن الواهب
والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وهبت احدا ابنتها دارا وسلمت له ثم مات عنها وعن
شقيقه المذكور ثم وهبتها للشقيق وسلمت له ومات عنها وعن زوجة وأربع بنات عنها وابن من
غيرها فالحاكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما هبتها لابنتها الاولى فصحيحة لاستيفاء شرائطها
وأما هبتها لابنتها الثانية قبل تمييز نصيبها من نصيبه بالقسمة فغير جائزة لان هبة المشاع ولو من
الشريك لا تجوز كإيهو المذهب فيكون نصيبها المورث لها عن ابنتها الاولى باقيا على ملكها
بالورثة عنه لم يدخل في ملك ابنتها الثانية لفساد الهبة وانقسم ما صيد من ثلثي الدار اثنا عشر
أخيه عن زوجته وابنته وبناته الاربع وأمة المذكورة فكان ما اجتمع لها من اثني عشر
قراريط وثلثي قيراط وزوجة الابن قيراطان ثمن ما كان له وابنته ثلاثة قراريط وسبعة أنساع
قيراط ولكل بنت من بناته الاربع قيراط وثمانية أنساع قيراط والله أعلم (سئل) في رجل
وهب لابنه الصغير بيتا معلوما محدودا هل تصح الهبة بلفظ واحد وتلزم أم يحتاج الى قبوله
(أجاب) نعم تصح الهبة وتلزم وتتم بلفظ واحد قال في البرازية هبته من ابنه الصغير يتم بلفظ
واحد لو يكون الاب قابضا لكونه في يده او بدو دعاه أو مستعيره لا يكون في يد غاصبه أو ممرته
أو المشتري منه شرا فاسدا وهذا اذا علمه وأشهد عليه والأشهاد للتحرز عن المحذور عدمه
والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض والوصي كالأب والله أعلم (سئل) في الجدة أم اذا كانت

مطلب اذا ملك أولاد ابنة
ستة قراريط في دارين وحكم
الشافعي بذلك فالحنفي نقضه
مطلب امرأة وهبت أحد
ابنتها دارا وسلمت له ثم مات
عنها وعن شقيقه ثم وهبتها
للشقيق الخ
مطلب هبة الأب لابنه الصغير
تتم بلفظ واحد
مطلب هبة أم الام لابن
ابنتها يتم بلفظ واحد وكذا
كل من يعوله

بنت بنتاً في حضانتها فوجبتها أمتعة معلومة و وضعها في صندوق ثم ماتت تلك الحدة فولدت
 هبة بمجرّد الإيجاب كما في هبة الأب لطفلة أم لا تم إلا بقبض ولها (أجاب) نعم تتم الهبة بعقد
 كل من له ولاية على الطفل في الجلة كالأم والجدّة أم الأم وكل من يعوله لوجود الولاية في
 التأديب والتسليم في الصناعة صرح به في البحر وتويرا البصار وغيرهما والله أعلم (سئل)
 في شيخ قرية طلب من جماعة ما لا يدفعه لقسم القرية على شرط أن ما يجاز به عليه به يكون
 بينهم سوية فدفعوا على الشرط المذكور هل إذا دفع القسم شيئاً يكون بينهم أم لا (أجاب)
 حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة وهي مضمونة بالقبض كما صرح به في الخلاصة والبرازمة وكثير من
 الكتب ويضمن شيخ القرية ما تناوله من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله أعلم (سئل)
 في رجل وهب ابنته لغيره نصف ما ترك وأولادها بنته المتوفى قبله القاصر من النصف الآخر وأحرم
 ابنه الآخر هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) الهبة باطلة عند أي حنفية رحمه الله تعالى قال
 في مشغل الأحكام نقلا عن تلمذ الفتاوى أن هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى وإذا قلنا
 يبطلنا على الأصح فإتركه الواجب المذكور يجرى على فرائض الله تعالى ووجهه الشيعون
 والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه حصّة شائعة في كرم مشترك بين الواهب وبين غيره هل تصح
 هبته له وليك الموهوب أم لا يملك الموهوب ولو باع الموهوب له لا يصح (أجاب) هبة المشاع
 فيها هو محتمل للقسمة وهو ما يجبر القسائي فيه إلا أني على القسمة عند طاب ثريكة لها لا تنبذ
 الملك للموهوب له في المختار مطلقا شريكاً كان أو غيره ابناً كان أو غيره فلو باع الموهوب له
 لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كله صاحب البحر نقلا عن المبتغي بالمعجزة وغيره
 والله أعلم (سئل) في هبة الدين عن عليه الدين هل للواهب الرجوع أم لا (أجاب) ليس له
 الرجوع كما صرح به في التارخانية نقلا عن السراجية ونص العبارة في السراجية هبة ديناله
 عليه لم يرجع انتهى (أقول) وهو ظاهر لأن أبا في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم (سئل)
 في مبتوتة أبرأت باتهم من مهرها ودينها عليه بشرط أسأله بتم أمنه عندها إلى أن تتزوج البنات
 أو تموت ولم يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا (أجاب) لا يبرأ ولها مطالبة فقد صرحوا بان الإبراء
 عن الدين لا يصح تعليقه ويبطل بالشرط الفاسد وعن مدرج به صاحب الكنز وغيره والله أعلم
 (سئل) في رجل وهب لابن أخيه بيتاً وسلمه ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه
 لابن أخيه أم لا (أجاب) ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما نفعين لولو جدهما لكني
 في المنع الأول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم

(كتاب الاجارة)

(سئل) في متول على وقف أعلى عقدا جارة على حانوت الوقف ثم مات هل تنفسخ الاجارة بموته
 أم لا (أجاب) لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به علماءنا فاطمة وقد قال في الاحناس بموت
 المتولي لا تنفسخ الاجارة وإن كان المتولي هو الذي آجر وكذا القسائي لو آجر ومات وكذا الأب
 أو الوصي إذا آجر دار الصغير ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره إذا آجر
 الوقف بنفسه ثم مات لا تطل الاجارة على الأصح والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حماما
 في نابلس فوقع الجلاء فأنفرد مع جله الناس فهل تسقط الاجارة عنه في مدة الجلاء أم لا (أجاب)
 نعم تسقط كما صرح به في لسان الحكام وغيره والله أعلم (سئل) في ثلاثة استأجر واحماما في قرية

مطلب أخذ شيخ القرية
 من جماعة ما لا يدفعه لقسم
 القرية على شرط الخ

مطلب اذا وهب ابنه نصف
 ما تركه وأولاد ابنه النصف
 الآخر فالهبة غير صحيحة

مطلب اذا وهب لابنه
 حصّة شائعة في كرم مشترك
 بين الواهب وغيره لا تصح

مطلب ليس لواهب الدين
 من هو عليه ان يرجع
 مطلب مبتوتة أبرأت زوجها
 بشرط أن تمسك ابنته أمنه
 فالإبراء غير صحيح

مطلب ليس للورثة الرجوع
 فيما وهبه المورث لابن أخيه
 مطلب لا تنفسخ الاجارة
 بموت المتولي وكذا القسائي

والأب والوصي
 مطلب اذا استأجر حماما
 فنفسر الناس تسقط الاجارة
 مطلب استأجر ثلاثة حماما
 في قرية على ان لكل واحد
 منهم ثلثا فقه حكم الحنفى
 بفساد الاجارة بسبب

الشيوخ

على أن لكل واحد منهم ثلثه ووقع في القرية طاعون وانقطع أهلها عن دخوله لاستغلالهم بالأموات ورفعو أمرهم إلى الحاكم الشرعي فحكم بفساد الاجارة على قاعدة مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى بسبب الشروع مرأعيا لشرائط الحكم هل تنسخ الاجارة بالحكم المذكور أم لا وهل إذا أوجر بعده بأقص من الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل تصح اجارته بذلك ولو على النصف من الاولى أم لا وهل تلزم أجرته زمن انقطاع الناس عنه أم لا (اجاب) نعم تنسخ الاجارة بسبب ما ذكر فقد صرح في جامع التصولين في الفصل الحادي والثلاثين في مسائل الشروع راعيا للصدر الشهيد رحمه الله تعالى بأنه أعنى المؤجر سواء كان مما يحتمل القسمة أولا لو كان كله للمؤجر فاجرهم من اثنين فان أجل وقال أجرت الدار من كل اجاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كثلث وربيع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على اختلاف مرتين اذا كان كله بينهما ما أجزأ أحدهما النصف من أجنبي فيجب ان يجوز في رواية لا في رواية ثم رمز للاسباب وقال أجردارهم من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو انفرد أحدهما بالقبول لم يصح انتهى وأنت على علم من أن اطلاق المتون فاطية فساد اجارة المشاع الامن الشريك مدخل للمسئول عنه واطلاق بعضهم بجهتها من اثنين محمول على حالة الاجال لتعليقهم الصحة بتوحد العقد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع موقعه الشرعي فينفذ وحيث وقع كذلك فاجارته بعده باجرة مثله وقتئذ ولو على النصف من الاجرة السابقة سواء قلنا بانها صحيحة أو فاسدة يجب فيها التمسك لانها ان كانت صحيحة فهو واضح وان كانت فاسدة فوجبها باجرة المثل وقد سمي ولا يقاس وقت الرغبة وزيادة الاجرة بتسليمها على وقت قلت فيه ونزلت الاجرة بسبب ذلك كما هو ظاهر وأما انقطاع الناس عنه بسبب الطاعون فان امتنع الناس عنه بالكلمة سقط الاجر بقدره كمثلته الخلاء المصرح بها في كلامهم والله أعلم (سئل) في قيم استعماله زوج أمته في أعمال شتى من جرائم الحرف على فدائه والزرع في أرضه مدة سنتين بلا اجارة وبلا اذن القاضي هل له مطالبة بعد البلوغ باجرة المثل ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركه أم لا (اجاب) له ذلك كالدين كما يعلم مما ذكره في الاجارة والله أعلم (سئل) في قيم استخدام رجل مدة سنتين وكان ما يطعمه ويكسوه لا يساوى أجر مثله ولما بلغ دفع له نصف فريش في مقابله خدمته وتسليمها ويرد ان يرجع فيه هل له ذلك أم لا (اجاب) لا والله أعلم (سئل) في رجل استخدم بتيمة مدة على ان يعطيه أجر خدمته ولم يعين له شيئا هل له أجره مثل غله أم لا (اجاب) نعم له أجره مثله قال في القنية بتيمة ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله أقر باؤه بغير اذن القاضي وبغير اجارة عشر سنتين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيها انتهى وقد تقر رأيه لس غير الاب والجد والوصى استعمال الصغير بالاعوض ومسئلة السائل لا كلام فيها حيث أجزه من هوى جبره وان كانت اجارة فاسدة ففيها أجر المثل وان لم يكن أجره من هوى جبره واستعمله بغير اجارة يجب أيضا أجره مثله كما هو صريح كلام القنية والله أعلم (سئل) في مؤجر امتنع عن تسليم العين المؤجرة اجارة صحيحة هل يجب حتى يسلمها أم لا (اجاب) نعم يجب في كل حق امتنع المطلوب عن تسليمه عينا كان أو دينا والله أعلم (سئل) في مؤجر حبس العين المؤجرة عن المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة فما الحكم (اجاب) يسقط عن المستأجر أجره ماضى بحسابه والله أعلم (سئل) في بدلين ثلاثة يعملون فيه بنيت ما يخرج من الزيتون يعملهم على كل في زيتون الا حرا بالاجرة المعتادة من الزيتون الخارج بعملهم هل ذلك صحيح أم فاسد

مطلب اذا استعمل اليتيم زوج أمته في أعمال فله ان يرجع عليه بعد البلوغ باجرته
مطلب استخدام بتيمة بعد بلوغه الخ
مطلب استخدام بتيمة امدة له أجر مثل عمله وليس لغير الاب والجد والوصى استعماله بالاعوض

مطلب يجبس المؤجر على تسليم العين المؤجرة
مطلب تسقط عن المستأجر الاجرة بجهس المؤجر العين
مطلب اتفق العاملون في بذ على أخذ أجرهم من الزيت الخارج بعملهم

ولا يستحق واحد منهم بعمله زينا بل له أجرة مثل عمله دراغم (أجاب) لكل فيما عمل للآخر
 في زينة الخاصة به أجرة مثل عمله من جنس الدراهم لا من الزيت الخارج بعمله لانه في معنى
 قفيز الطعام والله أعلم (سئل) في رجل أجرة آخر بيتين فأنهم أحدهما هل له فسخ الاجارة أم لا
 (أجاب) نعم له فسخ الاجارة قال علماؤنا الدار اذا انهم يعدم بعض بنائها فلا يستأجر الخياط ببيع
 بنقص السكنى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقفا من متوليه تسعين سنة باجرة
 معلومة لدى فاض شافعي حكمه بلزومها ومات المستأجر هل للعنف فسخ الاجارة وهل تعتبر
 التسايف بلا دعوى ولا حادثة أم لا (أجاب) نعم للعنف فسخ الاجارة اذ حكم الشافعي يلزوم
 الاجارة لا يكون حكما بعدم انقضاءها لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم وأما أمر الاتصالات
 والتناقد الواقعة في زمانها المجردة عن الدعاوى ليست حكما وانما هي افتقار فائدة تسلم الثاني
 للدول قضاه صرح بذلك الشيخ زين رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض
 وقف من المتولى باجرة معلومة لمدة معينة ليبنى ويغرس ما شاء هل اذا ظهر بطلانها الذي حاكم
 شرعى يؤمر بالقطع أم له الاستبقاء باجر المثل وان أبى المتولى الا القطع (أجاب) نعم له الاستبقاء
 باجر المثل وان أبى المتولى الا القطع لان ابتداء الفعل ليس ظاهرا قال في مجمع الفتاوى وفي كتاب
 الفسطى وصى أمة متول أجرة منزل التيمم ومنزل الوقف بدون أجر المثل أيلزم المستأجر أجر المثل
 أم يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه أجر السكنى ذكره ههنا انه يجب على أصول علماؤنا انه بصير
 غاصبا ولا يلزمه الاجر قال وذكر الخصاص في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه أجر المثل
 وجعل حكمه حكم الاجارة الفاسدة فقبل له انفتى بما ذكر الخصاص قال نعم انتهى والله أعلم
 (سئل) فيما لو استأجر أرضا وقفا بنى فيها وانقضت مدة الاجارة هل للمستأجر استبقاؤها
 باجر المثل (أجاب) بان اطلاق المتون يقتضى أنه ليس له ذلك وكلف بالقطع ونقل في البحر عن
 القسبة وأوقاف الخصاص بان له ذلك حيث لا ضرر وان أبى الموقوف عليه ليس له ذلك فراجع
 والله أعلم (سئل) في رجل علم صغير القرآن ولم يشترط له أبوه أجرة هل يقضى له بالاجرة أم لا
 لعدم تسميتها (أجاب) لا يقضى له بالاجرة حيث لم تعد بشر وطها ولكن بحجزة الاحسان
 بالاحسان من غير شرط مروة والله أعلم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب
 الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فعلمه ذلك المؤدب حتى اذا قارب النصف مثلا استخلصه أبوه منه
 فرار من اعطائه ما تعورف عند وصول الطفل الى النصف والى تمام القرآن فما الحكم
 الشرعى (أجاب) ذكر شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القرناشي الغزي في منته
 السفي بتقرير البصائر انه يجبر على الجوى الموسومة قال في شرحه في منح العفار الحلاوى بنح
 الحاء غير العجمة هدية تهمدى الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن قال قلت وهى السمعة في
 عرف ديارنا باصرافه فان المؤدب في يوم أخذها بصرف المعلمين عنده في اول النهار فيفترحون
 بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة ثم قال ومشايع يلججوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد
 ابن سلام أنه قال أفضى بسمه رب الرب الدلالة العلم وفي زماننا انقطع عطائهم ونقصت رغبات
 الناس الى الآخرة فلو ائتمروا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بوجه
 الاجارة وجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد من اعطاء الاجرة يحبس فيه وان لم يكن بينهما
 شرط يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه انتهى والله أعلم (سئل) في مؤدب اطفال نصب
 نفسه للتعليم بالاجرة فكث مدة يعلمهم ثم خرجوا من عنده فهل له على آبائهم اجرة أم لا (أجاب)

مطلب للمستأجر فسخ
 الاجارة بانهم ادم أحد البيتين
 مطلب استأجر رجل أرضا
 وقفا من متوليه تسعين سنة
 وحكم الشافعي يلزومها
 ثم بعده حكم الحنفى بفسخها

مطلب استأجر رجل ارض
 وقف من المتولى باجرة معلومة
 لمدة معينة ليبنى ويغرس
 فيها له الاستبقاء باجر المثل
 اذا ظهر بطلانها وان أبى
 المتولى الا القطع

مطلب استأجر أرضا وقفا
 بنى فيها ثم انقضت المدة
 مطلب علم صغيرا من غير
 اشتراط أجرة

مطلب دفع ولده الى المؤدب
 ليعلمه فعمله الى ان قارب
 النصف فاستخلصه فرار امما
 تعورف اعطاؤه

مطلب مكث الاطفال مدة
 عنده مؤدبهم ثم خرجوا من
 عنده

قال في البرازية يؤمر الوالد تطيب قلب المعلم وارضائه وقد صرح في التاتارخانية تنفلا عن المحيط بأنه عند عدم الاستئجار أصلا يجب اجر المثل والله أعلم (سئل)

مطلب في مؤتب علم صغيرا
القرآن والخط فطلب الاجر
من يه فلم يعط

ياخير دين الله أفنى سائلا * بجميع فضل كدمت بالاحسان
بأعماله بالعلم يامن قد حوى * كل العلوم من العظيم الشأن
بأعماله يا فاضلا شهد له * كل الخلائق انسها والجان
بأفضل العلماء يامن فضله * خرق به العادات في الاكوان
أصل السؤال وما جرى في قصتي * سأصر حتى به بلا كتمان
فصر بجه أنى ففصر عاجز * وأعلم الاطفال للقرآن
علت طفلا من أهالي خبيرة * للخط والقرآن والاتقان
وتعبت في تعليمه ياسيدي * حتى انتهت في الخط والعرفان
وطلبت أجرى من أبيه والجزا * فأبى ولم يعطى جزا الاحسان
فاذا اتيت الشرع يامفتي الوري * فطابت منه عادة الصبيان
هل ذاك يلزمى عليه سيدى * أم لأفدى بالنبي العدنان
وأبى وأضحى لي جوابا شافيا * لازلت في مسدد من الرحمن
وكفيت من سوء الحساب وشتره * وحشرت في الاخرى مع الاعيان
وصلاة رب العرش ثم سلامه * دوما على من خص بالقرآن
والآل والاصحاب ارباب الولا * من أبحروا الاعداء في الميدان
ملاح من قسما المجد نوره * وترنم القمري على الاغصان
(أجاب)*

الله حمد دائم الا زمان * وصلاة ربى للنبي العدنان
خذ علم ما قدرته بتمامه * ممن لديه علمه ببيان
نص الافاضل فيه عند أئمة * سادوا وشادوا مذهب النعمان
سوق الخلاف على الجواز ونفيه * والاقدمون على اعتماد النافى
والآخر ون على الجواز لانه * في عصرهم قد بان محض توان
وعليه فتوى الناس اذنى تركه * خوف الضياع وغاية الخسران
وعليه ان صحت بكل شروطها * يجب الذى سمي بلا نقصان
اولا فأجر المثل مثل سواه من * كل العقود كلاهما سنان
وعلى الولي الدفع حتما لازما * فذا أبى فالحق حبس الجفانى
وكذا على العدي ويوم خيمه * والخلافة الموسومة التيمان
واذا أريد على الوفاى جوازها * يستأجر القرا القدر زمان
فيعلمون بأمر صاحب أمرهم * نوع القراة جملة الصبيان
تخذ الجواب مفصلا في نظمه * مستوفى الاحكام في ذا الشأن
واختم الهى بالنبي محمد * أعمال خير الدين بالاحسان

(سئل) في رجل دفع ولده لتلقيه بعلمه القرآن ولم يذكر امة وشرط له خمسة عشر قرشاً على تعليمه القرآن ودفع له بعضا وبقى بعضا فتنافسوا في دفعه فادفع

مطلب دفع ولده لتلقيه بعلمه
القرآن ولم يذكر امة وشرط
له كذا فادفع له

من الاجرة وما بقي منها فاحكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة المسماة والذي بقي منها (أجاب) يجب له أجر مثل عمله لأن الاجارة والحال هذه فاسدة والحكم في كل ما هو كذلك منها ان فمه أجر المثل فان ساوى المدفوع خراجا وادبر المثل علمه يكمل له وان نقص عنه يسترد وان اختلفا في قدر العمل فالقول لابي الولد بينه وعلى النقية التينة والله أعلم (سئل) في مستاجر رعى ماء سنة تحت الزيادة بشرط دوران الخجر الجاسي الذي بها وشرط الاجر على المستاجر محصول الافندي فاذا رها المستاجر مدة ولم يدر الخجر الجاسي وقل الماء فما الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة المشروحة فاسدة باجماع علماءنا والحكم في الاجارة الفاسدة أجر مثالا للمسمى على حسب الاستعمال فينظر أجر المثل لاستعمال ماء الخجر الجاسي باخبار عدلين فيدفع ولا يلزم الأجر المسمى وله أعنى المستاجر فسح الاجارة بل يجب عليه حرمة الاستعمال في العقد الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استاجر حماما ثلاث سنوات فتحول عن هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد الحمام به أم لا (أجاب) يكون عذرا وله رد الحمام كما صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الأول من كتاب الاجارة وصرح كثير بما عساه كولووا الحى والبرازى والخانى وغيرهم والله أعلم (سئل) في رجل بهداه في الله اتفاق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب بذلك مدة ودأواه في الحكم (أجاب) للطبيب اجرة مثله وما اتفق في ثمن الادوية لفساد الاجارة على الوجه المذكور والله أعلم (سئل) في تيمارى من حلة تيماره أرض بها بئر يهدم هل يجوز له اجارة الارض مع البئر لمن يرغب في استئجارها أم لا (أجاب) نعم يجوز له اجارتها وهذا المسئلة ترجع الى اجارة المقطاع وفيها للشيخ قاسم بن قطلوبغا اليد الكمال بن الهمام رسالة مختصرة من اخرى لغيره فيها وكذا للشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل الكل جواز الاجارة وسئل الشيخ قاسم وقد أرسل له من مدينة غرة هل يجوز للبعدي أن يؤجر ما قطعه الامام الاعظم من أراضي بيت المال أو لا يجوز أجاب نعم لان يؤجر ما قطعه الامام ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كالأجر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة ما أقر ثم قال واذا مات المؤجر أو أخرجه الامام عن الارض تنفسخ الاجارة ثم قال وقد وقعت على جواب لبعض الخفصة من أهل العصر أنها لا تنفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في ذلك وتبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط لزوم ويشهد لذلك قواعد علماءنا والحالة هذه ثم نازع في عدم انفساخها واستظهر للانفساخ بأشياء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلام فيها وأما لزومها ففيه كلام قد عرفته بحاشيته هذا الاختصار العجيب فان فيه معظم ما في الرسائل فليعلم ذلك لانه مفيد جدا والله الموفق للصواب (سئل) في قرية تصنعها وقف على جهة تبرع ونصفها وقف على جهة بر أخرى أجر المتكلم عليها ثلثها شائنا نعال رجل سنة عمال ليتناول ما يتحصل من الثلث المذكور من الغلال صيفها وشتوها هل هذه الاجارة صحيحة أم باطلة لا يجوز زرعها للمستأجر أن يتناول شيئا من الغلال ما الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة المذكورة باطلة غير معتدة لما صرح به علماءنا قاطبة من أن الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان قصدا لا تنفذ ولا تنفذ شيئا من أحكام الاجارة فاذا علم ذلك فليس للمستأجر أن يتناول شيئا من الغلال بل ذلك للمتكم على الوقف ان كان حاضرا وان كان غائبا يخشى على الغلة الضياع بانتظاره ينصب القاضي رجلا يتبض حصه وقفيه ويحفظه الى حضوره فيدفع له ليصرفه في وجوهه المعينة والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن رضية فأتى بها الخلتا وقال لهما أرضعها

مطلب استاجر رعى ماء
بشرط دوران الخجر الجاسي
ولم يدر قلله الماء

مطلب استأجر حماما ثلاث
سنوات ثم تحول عن هذه
الحرفة الى غيرها
مطلب اتفق مع طبيب على
مداواته وجعل له اجرة من
غير بيان مدة
مطلب اذا كان في أرض
التيمارى بئر يهدم يجوز
له اجارتها

مطلب قرية وقف أجر المتكلم
عليها نصفها الرجل ليكون له
ما يتحصل منه من الغلال

مطلب شرط خالة ابنته
نصف مهرها لاجل تربيتها

وتعهدى أمرها ويربها على أن لك نصف مهرها ففعلت مع هذا ذلك مدقة الحكم (أجاب) ليس لها إلا أجر المثل كافي الاجارة الفاسدة والله أعلم (سئل) في محدود وبعضه وقف وبعضه ملك لجماعة استتم فاذن من له ولاية على الوقف ومن له الملك لرجل منهم أن يعمره ويصرف عليه من ماله ويرجع عليهم ففعل واستمر ما صرّفه ديناً عليهم وسكنه مدة سنين بغير اجارة سوى السنة الاولى فانه استأجرها باجرة معينة ثم أجرة الجميع حصصهم ما عداها لامرأة باجرة زائدة عن سنة اجارته بغير اجارته ويريدون أن يأخذوا منه اجرة تلك السنين بحسابهم اهل لهم ذلك أم لا وهل اجارة المرأة صحيحة أم لا وهل لمطالبتهم بما أنفق على العمارة حالا ولو وعدهم بأن يحسبها من الاجرة فيما سيستكن وهل اذا ادعوا أن اجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما الحكم في جميع ذلك (أجاب) أما أصحاب الملك فلا اجرة لهم أصلاً فيما سكن الشريك بغير اجارة فان علمنا صرحوا قاطبة بأن أحد الشريكين اذا سكن في المشترك لأجرة على الملك أما الوقف فيلزم الشريك اجرة المثل على اختيار المتأخرين قال في الاشياء والنظر من كتاب الغصب منافع المعد للاستقلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما باغلبية يدون اذن الآخر سواء كان موقفاً للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجارة انتهى يريد أجر المثل وصرحوا قاطبة بان القول قول المستأجر بمسئله لانكاره الزيادة ولا يلزم من استئجار المرأة بالزيادة ان تكون اجرة المثل في نفسها كذلك لان الاجارة قد تقع المثل والزيادة والنقصان كالبيع فلا يحكم ذلك أعني فيما وجب للوقف ولا بد فيه لمدعى الزيادة على ما يدعى المستأجر أو الغاصب من البيعة واجارة المرأة فيما عدا حصة الرجل اجارة المشاع لغير الشريك واطباق المتون على عدم جوازها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل قاضيان في فتاواه الفتوى عليه وذكر العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المعنى من ترجيح قولهما شاذ مجهول القائل فلا يقول عليه وله المطالبة بما أنفق على العمارة حالا وان وعدهم بحسبها من الاجرة لانه في حكم القرض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرطه في الاجارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد العاقلين وكل هذه الاحكام مصرح بها في غالب كتب اثنتنا الاعلام جزاهم الله تعالى أحسن الجزاء والله أعلم (سئل) في رجل يخرج الماس من بئر عميق بالآل ورجال ويسقي بئر القرية وما يحتاجونه في بيوتهم وكرتهم سنة كاملة شارطين على كل رأس من البقر مقدار معلوم من الخنطة والآن يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعاً (أجاب) اللازم قبة الماس لانه قبة على الاصح فينظر الى ما يأخذه الاخذ منه ويقوم فيعطى أخذه المتفع به قبة قليلا كان أو كثيراً ولا يصح الشرط المذكور للعهل في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أقرض آخر بطريق الحج مبلغاً على أن يحمله على دابته ويطعمه من خبزه ومرتقه نظيراً فأنه ما الحكم في ذلك (أجاب) يجب أجر المثل لركوبه وقبة خبزه ومرتقه والحال هذه اذا جعله من الرمح اجرة غير صالح لها شرعاً وقد نهى عن كل قرض جزئنا والله أعلم (سئل) فيما لو قاطع وكيل السلطان زيدا على مكان متعلق بعمارة في كل سنة مبلغ معلوم فزاد عليه في القاطعة المزبورة بكرة واقتضى الحال أنه اشترك زيدا مع الزيادة المزبورة مدة من الزمان ثم ان بكر زيدا زيادة أخرى ثم زاد زيادة أخرى فاصد ابنته الحيلة في رفع يدي زيدا اذا قبلها زيدا بالزيادة المذكورة الاخيرة فيجب الى ذلك أم لا وهل اذا كان بكر تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي القاطعة المزبورة بالنقصان

مطلب محدود وبعضه وقف وبعضه ملك لجماعة اذن المتولى ومن له الملك لرجل بالعمارة ليصرف عليه من ماله ويرجع ففعل ثم سكنه الخ

مطلب رجل يخرج الماء من بئر ويسقي بئر القرية شارطاً على كل رأس مقدارا من الخنطة

مطلب رجل أقرض آخر دراهم ليحمله على دابته

مطلب قاطع وكيل السلطان زيدا على مكان في كل سنة بكذا فزاد عليه بكر فاشتركت في الزيادة ثم زاد بكر الخ

يلزمه اتملها أم لا (اجاب) ان كانت المقاطعة عمال واقعة على خراج الخارج من الارض
وعبار الاشجار وما يستحق جهة بيت المال من عشرو زكاة ونحوها فهي باطلة من أصلها وان
كانت للاستغلال والمنفعة وشرط في مقابلتها المال روي فيها شرط الاجارة والظاهر ان المراد
بها في السؤال الاول لانه المعتاد الجاري في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعا لالاول ولا للثاني فلا
يناط به حكم من الاحكام الشرعية الجارية في العقود الصحيحة الشرعية حتى يجاب بالاجابة اذ
لا صحة ولا لزوم اذ لا فائدة من تنفي بوضفه والله أعلم (سئل) في اجارة القرى والاراضي التي في
أيدي المزارعين لياخذ المستأجر الخراج الحاصل بالمقاسمة منها والعوائد المطلوبة كالعسدية
والخسبية ونحوها هل هي جائزة أم لا (اجاب) اعلم ان الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان
قصدا كانت باطلة فلا يملك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل
الاجارة فمؤخذ من يده اذا تناولها وبضمنها بالاستهلاك لان الباطل لا يوزر شيئا فيحرم عليه
التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كاستئجار بقرة لشرب لبنها أو بستان لبيا كل ثمرة مثله استئجار
ما في يد المزارعين لا كل خراج الذي يحصل بالمقاسمة فانه عين وقع عليه الاستئجار قصد او مثله
باطل كما علت لاسيما وقد اضيف اليه ما ليسوغ شرعا للمؤجر قبل المستأجر وهو تناول العوائد
الطلبية التي يجب اعدامها لا تقريرها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) في
شربكي عمل اشترى لنفسه رجل عماله جلودا ليتخذاها قريبا واشترى جميع ما تحتها حرقتم ما وله
نصف الربح الزائد على الثمن عماله ولهما النصف منه بعملهما وبيعت القرب فهل له ولهما من
الربح ما شرط أم لا (اجاب) ليس للعامين الا جرة عملهما بالغة ما بلغت والباقي جمعه لرب المال
اذ هذه اجارة فاسدة وفيها وجوب أجر المثل بالغاما بلغ حيث فسدت التسمية كخنا وهذا لا شئ
فيه والله أعلم (سئل) في وصى آجر حصه اليتيم من شريكه بدون أجر المثل ما الحكم (اجاب)
اختلف المشايخ في هذه المسئلة والنسوى على أنه يلزم المستأجر تمام أجر المثل وبه أفتى صاحب
البحر ومع الغنار وعلمه المتأخرون صيانة لمال اليتيم والله أعلم (سئل) في رجل سكن دارا ينام
بلا اجارة مدة سنين ولم يكن شريكهم فيها هل يلزمه اجارة المثل للمدة التي سكنها أم لا (اجاب) نعم
يلزم الساكن أجر المثل على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في بئر معدن من الغلال بالاجارة
بين شريكين وبالغ أجره البالغ باذن الولي هل يلزم دفع حصه اليتيم من الاجرة لوليه أم لا (اجاب) نعم
يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل أجر حصه اليتيم كما أفتى به المتأخرون
الحاقاله بالوقف صافقه والله أعلم (سئل) في رجل له جبل فدفعه لرجل ليرفع عليه الزرع من
المزارع الى البادية بالاجرة على ان ما ينحصل من الزرع بينهما هل يصح أم لا (اجاب) لا يصح ذلك
وجميع المتحصل لصاحب الجبل وللاجر أجره مشله قال في الجرم عزيا الى المحط دفع دابته الى
رجل يوزرها على ان الاجرة بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللاجر أجره مشله
وكذلك في السفينة والبيت اه ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في رجل دفع
جبله الى رجل ليؤجرها وثالث الاجرة للجمال والباقي لصاحب الجبل فقام الجمال عليه امددة
وانتزعها بعد امانته صاحبها فهل للعمال اجرة مثله لثالث الاجرة أم لا (اجاب) نعم للعمال
أجره مثله ولا تصح الشركة بالثلث ونحوه في ذلك والمتحصل من المكارات لصاحب الجبل والله
أعلم (سئل) في رجل يعمل بالثلث على جبال آخر فحصل من أجرتهما حنطة وشعير يسرى عليه
الجمال ويريد الجبال الاختصاص به هل ذلك أم لا (اجاب) ليس للجمال شئ من ذلك بل الكل

مطلب اجارة القرى
والاراضي التي في أيدي
المزارعين لياخذ المستأجر
الخراج الحاصل منها باطلة

مطلب اشترى رجل جلودا
بعاله ودفعها لشريكه عمل
ليتخذها قريبا وشرطها
نصف الربح

مطلب آجر الوصي عقار
اليتيم بدون أجر المثل

مطلب بئر بين بالغ و يتيم
أجره بالغ باذن الولي يلزمه
دفع الاجرة للولي

مطلب رجل له جبل دفعه
لاخر ليرفع عليه الزرع
وما حصل بينهما

مطلب اذا دفع جباله الى
آخر ليؤجرها على ان له
ثلث الاجرة ذلة أجره مثله

مطلب أراد العامل على
جبال آخر الاختصاص بما
تحصل من الخ

مطلب قبض أجرة ما أجره
المعزول للممتولى لاله

مطلب رجل عرف بالحراصة
فأمره رجل بحفظ مكان
استحق الاجر عليه وان لم
يسم

مطلب قال لا آخذ عمل معي
يقربك في أرضي على أن
اصنع معك المعروف الفلاني
مطلب الافلاس عذر تفسخ
به الاجارة والقول للمستاجر
في الافلاس

مطلب استاجر جماعة
رجلا سنة ليرعى لهم بقهرهم
شارطين أنه ان لم يتم سنته
فلا أجر له

مطلب استاجر رجل أرض
الوقف اجارة تطويله وغرس
فيها ثم مات

مطلب أجر نائب الشرع
حيث لا ناظر وأذن له بان
يتفق عليها ان احتاجته
ويحسب من الاجرة

لرب الجمل وللعمال أجر من له صرح به صاحب الجمر نقلا عن المحط والله أعلم (سئل) هل قبض
الاجرة للممتولى المنصب أو للمعزول فيما أجره المعزول وهل اذا دفع المستاجر للمعزول بطالب
به ثانيا أم لا (أجاب) نعم قبض الاجرة للمنصب لا للمعزول وان أجر المعزول على الاصح واذا
لم يصح قبضه بطالب المستاجر بالاجرة ويرجع على المعزول لم يكون أخذه منه بغير حق
والله أعلم (سئل) في رجل اتصّب لعمل الحراسة وحفظ الاماكن باجر وعلم ذلك بين الناس
قال له رجل احفظ هذا المكان واخرسه ولم يسم له شيئا هل يلزم له أجرة ثم لا (أجاب) نعم
حيث اتصّب لذلك فله أجرة المثل على قول محمد وعليه الفتوى كما في البرازية والجوهرية وغيرهما
والله أعلم (سئل) في رجل قال لا آخذ عمل معي يقربك في أرضي على أن اصنع معك المعروف
الفلاني فعلم بقره معه ولم يفعل معه المعروف المشروط هل له أجرة المثل أم لا (أجاب) نعم
له أجرة المثل حيث لم يكن المعروف الذي عينه يصح أجرة أو جهلت مدة العمل المستاجر علمه أو
حصل الفساد بوجه من وجوهه ومتى حصل الفساد بله الأجرة يجب أجر المثل بالغامباغ
والله أعلم (سئل) في رجل استاجر دكانا مدة سنة مثلا ثم ادعى أنه أفلس ويريد فسخ الاجارة
عذر الافلاس فهل يقبل قوله بغيره في ذلك أم يحتاج الى اقامة بينة تشهد بافلاسه والحال ان
رب الدكان لم يصدقه في دعوى الافلاس (أجاب) القول قول مدعى الافلاس يمينه لانه
الاصل وقد قالوا قال المستاجر أريد السفر وكذبه الآخر حلف المستاجر على أنه غمر على السفر
كأذركم الصكرخي والقنوري وقالوا الانتقال من البلدة عذر لأن يكون الخروج بمقتضى
ان يكون حيلة التوصل الى الفسخ فيحلف المستاجر ومستثنى اولوية بالحكم المذكور كما هو
ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جماعة ليرعى لهم بقهرهم كل رأس بكذا سنة شارطين
عليه سنته بيوم ويوم به سنة يعنون ان لم يتم سنته فلا أجر لك وان أتممتها فلك الاجر وعمل خمسة
أشهر وعرض عن العمل بقية السنة هل له أجرة لما عمل أم لا أجرة له (أجاب) له أجرة مثله لما
عمل في المدة المذكورة بحسابه ولا يتجاوز به حساب المسمى لها والحال هذه والله أعلم (سئل)
في رجل استاجر أرضا وقفا من متول عليه اجارة تطويله وغرس فيها ثم مات المستاجر قبل انتهاء
المدة فهل تنسخ بموته على قول من جوزها في الوقف للضرورة واذا قلتم نعم فاحكم الغرس
(أجاب) قال في الهداية في الاوقاف لا تجوز الاجارة الطويلة كي لا يدعى المستاجر ملكها
وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى واذا قلنا يجوزها على القول المقابل لهذا
تنسخ الاجارة بموت المستاجر والحال هذه فيكف واثرة قلع الاشجار ان لم يضر بأرض الوقف
فاذا ضرر بملك الناظر بقيته مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الاثمة الاخبار
وعليه أصحاب المتون وقد صرح في الفتنه ان له ان يستبقمها بأجرة المثل وان أبى الموقوف
عليهم وبغضه صرح الخصاف وهو خلاف ما في المتون والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على
مسجد آخرها نائب الشرع الشريف رجل اذ لا ناظر لها بأجرة معلومة وأذن له ان يتفق على
عمارتها ان احتاجت الى التعمير ويحسب له من الاجرة فهل يحسب له ما انفق حيث عمر على
الوجه المذكور أم لا (أجاب) يحسب له ما انفق من الاجرة وان اختلف مع من له خصومة
في أصل البناء فقال ببيت وأنكر الخصم فالقول للخصم وعليه البيعة وان وقع الاختلاف
في قدر ما انفق يرجع لاهل الصنعة فان اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض
والبعض يعتبر الدعوى والانسكار كما أفاده البرازي والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على مصالح

المسجد الأقصى استقرت فاستأجرها يهودى من متولى الوقف بثمانية قروش كل سنة عقودا
متعددة معلومة بأذن الحاكم الشرعى فترتها على أن يكون جميع ما يصرفه على العمارة ديناً على
رقبة الوقف فبلغت المصارف على الوقف بأخباره قدر ما علموا وكتب بجميع ذلك حجة فصارت
أجرتهما التى هى أجرة مثلها بذلك الترميم الضاعف الأجرة المعينة لها وسكن بها مدة سنتين وهو
يدفع كل سنة تلك الثمانية قروش فهل يلزمه أجرة مثلها بالغة ما بلغت فيطالب بما نقص عنها أم
تستأجر بالأجرة المسماة لها من غير زيادة بسبب الدين المذكور أم لا (أجاب) اعلم أولاً أن ما صرف
فى العمارة يكون ديناً يوفى من مال الوقف للأذن الموجب له اصبر ورتبه الوقف بذلك وإذا صارت
للووقف بلغت أجرة مثلها أضاعاف الأجرة المسماة لزم اليهودى أجرة مثلها لا سيما مع فساد
الاجارة المذكورة لكونها طويلة ولئن وقعت على الوجه الذى ذكره علماء نافي كتبهم ان تجعل
عقوداً مترددة كما ذكر فى السؤال فالعقد اللازم هو الذى قاله الباقي غير لازم قال فى جواهر
الفتاوى فى الباب الأول من كتاب الاجارة رجل أجرة سنة ثلاثين سنة وكتب فى الصل أن أجرة
ثلاثين عقداً كل عقد عقب الآخر والضبعة وقف فإنه لا تصح الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح
وذكر فى النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندوانى واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة
لصيانة الأوقاف وعليه الفتوى وفى الباب السادس منها قال سئل ملك المملوك أبو العلا فبين
أجر داراً موقوفة مائة سنة لواحده من المسلمين هل يجوز فأجاب

أفتى بطلان الاجارة معشر * من زمره الفقهاء قطعاً لا زماً
وبذلك أفتى للتدين حسبة * كى لا يكون بما حرظنا

وقد صرح علماء نازحهم الله تعالى ومنهم صاحب الحاوى القدسي بأنه يفتى بكل ما هو أنفع
للووقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظراً للوقف وصيانة
لحق الله تعالى وإبقاء للخيرات فالواجب على اليهودى المذكور أجرة المثل بالغة ما بلغت قبل
العمارة وبعد هاوله الرجوع بمصارف ولا يعمل بمجرد قوله الا اذا اتفق أهل الضبعة عليه وأنه
لا يتقص عنه الرجوع له فى غلة الوقف فان لم يكن فليترص الى دخولها والله أعلم (سئل) فى دار
وقف على ذرية شخص سكنت بها امرأته من ذرية الواقف مع زوجها وقد غمر زوجها طائفة
من معالم الوقف فأذهب الحش وجعل مكانه حماماً وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر
بإعادة ما كان الى ما كان أم لا (أجاب) ما غيره يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما أفتى به شيخ
الاسلام الشيخ شهاب الدين الحلي وقد ذكرت وجهه فى حاشية كتبنا على جوابه فراجع وتامل
فيما كتبته والله أعلم وصورة ما كتبته قوله رفع أمر الشخص المذكور الى والى الامر فيما مره
بهدم بناءه واعادة الوقف الى ما كان وقوله فى جواب السؤال الذى على هذا جميع ما غيره يلزم
اعادته على ما كان عليه ٣ وقوله فى جواب السؤال الذى بعدهما يلزم الشخص المذكور إعادة
الحائط التى هدمها صريح فى أنه يلزم بهدم حائط الوقف الاعادة لا الانتصان وهو مخالف للقياس
اذا الحائط ليس من ذوات الامثال قال فى البرازية خدم حائط غيره خير ما لكدين تضمن فيه قيمة الحائط
وتسليم الانتص له وبين أن يأخذ ويضمنه قيمة الانتصان وليس له الجبر على البناء كما كان لأنها
ليست من ذوات الامثال لان كل ما كان من صنع العبد لا يكتفى فيه المأثلة لتفاوتهم فى
الخذاق وقيل ان كان الحائط جديداً أمر بإعادته اه فيكون وجوب الاعادة استحساناً كما فى هدم
حائط المسجد وقول البرازى خير ما لكدين صريح فى ان الحائط ملك وقد قال فى الاشباه والنظائر

مطلب وقف داره على ذريته
فسكنتم امرأته من ذرية
الواقف مع زوجها فغير معالم
الوقف
قوله وصورة ما كتبته الخ
هذه الجملة شاقطة من أكثر
النسخ ولكنها وجدت فى
بعض النسخ فأبقيناها لما
فيها من النوائد اه صححه
٣ قوله وقوله فى جواب
السؤال الذى بعدهما الخ
كذا بالاصل وفى نسخة
أخرى بعد جواب السؤال
الذى على أحدهما وانظر
على كل ما مر جمع ضمير
التثنية اه صححه

في الغصب من هدم حائط غيره فإنه يضمن نقصانها ولا يؤمر بالمعارة الا في حائط المسجد كما في
 كراهة الخانية قال شيخ الاسلام القمي الغزي أقول لم أقف على ذلك في كراهة الخانية لكن
 وقفت عليه في فصل في المسجد منها ولفظه ثمة رجل حفر بئر في فناء المسجد وهدم حائط المسجد
 فإنه يؤمر بالتسوية ولا يقضي بالنقصان وكذلك حفر بئر في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم حائط
 دار رجل ما كاله أو حفر فيها بئر يضمن النقصان اه كلام الخانية ونقل الشيخ وأقول قوله على
 هذا ما كاله قد احتراز عن حائط الوقف فقوله في الاشياء الا في حائط المسجد اما فاسر لكون
 حائط الوقف كذلك أو المراد بجائط المسجد مطلق حائط الوقف والمسجد مثله ولم أر من ذكر حائط
 الوقف مريحا من أصحاب الكتب السابقة والظاهر أن صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك تنقيها
 وهو تنقيح حسن لان العلة التي في حائط المسجد وهو وجوب صيانته من الهدم وحفظه من
 الضياع ووجوده في حائط الوقف لوجوب صيانته وحفظه فاما والله أعلم (سئل) في رجل
 آجر بيتا كل شهر يكذا وسلمه ثم باعه في اثناء الشهر الاول لا خرف سكنه المستاجر مدة هل يجب
 الاجر لتلك المدة أم لا (اجاب) ان لم يكن تقاضاه لا يجب له اجرة الا اذا كان معدا للاستغلال
 والاستنباط من كلامهم واضح ليس فيه اشكال فراجع ان استرقت وتأمل ان استدركت
 والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أرض بستان موقوف على جهة بر عقود مترادفة وتسلم
 المؤجر واستقر في يده سنين ثم عجز عن الاتفايع به لعدم قدرته على ادارته لفقره فهل والخالة هذه
 يكون ذلك عذرا منقضا لتسخنها في المدة الباقية من عقود اجارته أم لا وما الحكم الشرعي
 (اجاب) الاجارة على هذا الوجه فيه الاختلاف المشايخ واختار الفقهاء أن اليتأمنها لا تصح
 وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا قضى القاضى بصحتها يجوز وفي فتاوى فاضيل خان
 احتياج التيقن ان يؤجر الوقف اجارة طوله قالوا الوجه فيه ان يعقد عقود مترادفة كل عقد على
 سنة ويكتب في الصل استاجر فلان بن فلان أرض كذا وأودار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل
 عقد سنة يكذا من غير أن يكون بعضهم شرط في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي
 غير لازم لانه مضاف اه فاذاعلم ذلك علم أنه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها ما غير صحيحة أصلا
 كما هو الصحيح فهي واجبة الاعدام لا التقرير واما انها صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المنقضة
 وهي غير لازمة على المقتضى به بل لكل من المتأجرين نقضها في أول دخول العقد وقبيلته نعم على
 هذا القول لو دخل العقد لزمت بعدم نقضها في أوله يفسخ بالعذر وفقر المستاجر وعدم قدرته على
 الارض عذري في فسخها كما في البرازية وغيرها وأما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة فاعلم ذلك
 والله أعلم (سئل) فيما اذا آجر الموقوف عليه المشروط له النظار من قبل الواقف دار الوقف لرجل
 عشر بن عقد اكل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض اجرة جميع العقود ومات الاجر وانقل
 الاستحقاق لغيره فما حكم الاجارة السابقة والاجرة المقبوضة وهل تنفسخ الاجارة بموت الاجر
 المذكور اذ قلتم بصحتها وهل اذا ادعى المتكلم على الوقف وهو ابن المؤجر أن الاقرار بالنقص كان
 تلغية يختلف المقر له ما كان اقراره كاذبا واذا كان أحدث بناء في الوقف هل يهدم أم لا وهل
 الواجب المسمى من الاجرة أم اجرة المثل (اجاب) الفتوى على ان اجارة دار الوقف أكثر من
 سنة لا تصح كما صرح به في ملحق الاجر وغيره وأفتى به قارئ الهداية فتجب للمضى من العقود
 اجرة مثلها بالغة ما بلغت يرجع المستاجر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الاجران كان له
 تركه والا تأخر المطالبة الى يوم القيامة واذا ادعى ابن الاجران الاقرار كان تلغية لزمت المستاجر

مطلب رجل آجر بيتا كل
 شهر يكذا ثم باعه لا يخر
 فسكنه المستاجر مدة

مطلب استاجر رجل أرض
 بستان موقوف عقود
 مترادفة وتسلم المؤجر واستقر
 سنين ثم عجز عن الاتفايع به
 لعدم قدرته

مطلب آجر الموقوف عليه
 المشروط له النظار دار الوقف
 لرجل عشر بن عقدا كل
 عقد ثلاث سنين وأقر بقبض
 اجرة جميع العقود ثم مات

عين بانه غير تجب فاذ انك كل لم يدعوى المتدعى والمتمكلم على الوقف اقتزاعه من يد المستاجر
 والزامه بهدم بنائه وتبريع الوقف من الملك وتسليمه فارغاً منه ان لم يضرب ارض الوقف فان ضرر
 يملكه الناظر بقيمته مقبوعا للوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين وبعدة العقود
 المتعددة لا يلزم الاجارة الا في العقد الاول اذ ما عداه مضاف ولا يلزم المضافة على ما عليه الفتوى
 وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة رجل آجر ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الصل أنه آجر
 ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الآخر والضبعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
 وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختار الفقيه أبو الليث انه لا تصح الاجارة
 لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى واما انفسا خبايعت الآخر من حيث انها وقعت بصحبة فذكر
 في القسنة انها تنفسخ بموته اذا كان هو المصريف فقط وذكر قارئ الهداية خلافاً والواجب في
 الوقف آجرة اثنتي عشرة الف درهم من جملته الاجارة بدون اجر المثل وان وقعت بموت ثم غلبت
 في اثناء المدة وكانت بصحبة فلما تولى فسحقها على ما عليه الفتوى وما لم يسحق كان على المستاجر
 المسمى كافي الصغرى والله أعلم (سئل) في المكاري اذا عين له رب الاجال وزنا وحلف بالطلاق
 أنه كذا فحمله المكاري بنفسه وعطبت بعض دوابه ووزنه عند انتهاء اجل فوجده زائدا هل
 يضمن ويقع طلاقه أم لا (أجاب) لا يضمن كالمسرح به في العمادية لانه باشر الحبل بيده وكان ينبغي
 له ان يزن أو لانه موغر لا مغرور ولا يقع طلاقه لاحتمالات النافية عند الوقوع والله أعلم (سئل)
 في مكاري رجل المتاع بعض الطريق وخوف القافلة فاعاد المكاري المتاع الى الموضع الاول هل له
 آجرة عمل المتاع لذلك المكان الذي اعاده منه أم لا (أجاب) لا آجرة له فقد قال في البرازية
 المكاري اذا جمل بعض الطريق وخوفه فاعاد الحبل الى الموضع الاول لا آجرة له والله أعلم
 (سئل) في رجل استاجر مكاري يحمل له حمولات من مكان كذا الى مكان كذا اعلى ان يعطى
 المكاري ما ينوب الاجال من الاغصان من ماله هل تجوز الاجارة أم لا وللمستاجر فسحقها
 (أجاب) الاجارة على الوجه المذكور فاسدة وللمستاجر فسحقها والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل استاجر بهيمة لركبته من غرة الى دمشق ذهبا و اياها فاضاع منه حال سفره من غير تفریط في
 حفظه هل يضمن ولو كان ضاعه حال نومه أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ولو كان ضاعه
 حال نومه ولا فرق بين كونه مضطجعا وجالسا في السفر كما سرح به في كثير من الكتب والله أعلم
 (سئل) في رجل استاجر آخر لعمل بارطال مسماة قطن في قشره مؤجلة الى خروج
 القطن ثم بعد مجي الحبل طالبه فاستهلكه فلم يجله فاشترى منه القطن الذي جعله آجرة في الذمة بمن
 معلوم هل يصح ويلزم الثمن أم لا ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما واما له آخر المثل
 (أجاب) لا يلزمه القطن ولا ثمنه واما يلزمه أجر المثل ولا يتجاوز به المسمى اذا جهله المؤثرة في
 البيع مؤثرة في الاجارة سواء كانت في العين أو المدة والآجرة كافي البرازية وغيره فانها في فاسدة
 وحكم الفاسدة ما ذكره الله أعلم (سئل) في رجل استاجر أكارا كل شهر بقرشين فاشغل شهرين
 وبعض من الثالث وطالبه بالجره ففجعه عنهما فقال له يكون لك الربيع في الزرع على ان تكمل
 العدل بقية سنتك فآخذ في العمل وعشب وحصد ونقل الزرع وداسه وذراه وعمل جميع العمل
 المعتاد على الاكره فهل يستحق الاجرة لعمله أم يستحق ربيع الخارج (أجاب) يستحق الاجرة
 لجميع عمله السابق على جعل الربيع والا لا حق له ولا ثمن له في الخارج لانه يبيع الربيع الخارج بما
 في ذمة المستاجر بشرط العمل بقية السنة وهو يوجب الفساد والله الموفق الهادي لطريق

مطلب عين رب الاجال
 للمكاري وزنا تحمل المكاري
 بنفسه وعطبت
 مطلب لاجر للمكاري اذا
 جمل المتاع بعض الطريق
 ثم رده الى الموضع الاول

مطلب اشتراط غير الاجال
 على المكاري بفسد الاجارة
 مطلب استاجر بهيمة فاضاع
 منه ولو في حال نومه لا ضمان
 عليه

مطلب اذا استاجر بهيمة بارطال
 قطن معلومة مؤجلة الى
 خروج القطن فالاجارة
 فاسدة

مطلب استاجر اكارا كل شهر
 بكذا فطلب الاجرة بعد
 شهرين ففجعه المستاجر عنها
 فقال له للربيع الزرع الخ

مطلب في مرتين سكن دار
الرهن في حياة الراهن سنين
وبعد وفاته سنين وفي الورثة
يقيم

مطلب اذا استأجر أرض
الوقف لغرس فيها أو يكون
الغرس له فهو له ولو العرف
بخلافه

مطلب استأجر ذمما للتعمر
ما نهى من البئر بشرط أنه
مهما حدث في البئر فهو قائم
به وكذلك ذمى آخر بذلك

مطلب اذا استأجر رجل
جما أو قنفا أو زاده آخر
زيادة تدخل تحت تقويم
المقومين لا تقبل

مطلب دفع لآخر يتأبى سكنه
و يرمه ففعل ثم أخذه
مطلب اذا دفع المكارى
لن مئبى معه ما للحمية
لا يلزم المستكرى

الرشاد والله أعلم (سئل) في مرتين سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفي الراهن عن ورثة فقيم بينهم
فاستقر الميراثين ساكنا دار الرهن مدة سنين هل يلزمه أجرة المثل لسكنه مدة حياة الراهن وبعده
للورثة الكبار واليتيم بقدر حصصهم أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء لسكنه حال حياة الراهن ولا
لسكنه بعد وفاته أما حال حياته وللكبار من ورثته بعد حياته فباجماع علمائنا وسواء اذن الميت
والكبار بعده أو لم ياذنوا وأما في حصة اليتيم فلا خلاف في الترجيح والافتاء في ذلك بين المتأخرين
ومذهب المتقدمين عدم وجوب الأجرة حتى قبل النعم الأئمة ما يختلفون في سكن دار اليتيم غير
الشريك بغير عقد قال أختار عدم لزوم الأجر بخلاف الوقف والامام ظهير الدين أفتى بأجرة المثل
في دور الوقف لا في دور اليتيم والله أعلم (سئل) فيما اذا أجرة ناطر وقف قطعة أرض منه بحق
شربها من الماء لزيد أجرة للزراعة والغراس والبناء والتعلي على أن يكون ما سيغرسه زبدله
والحال أن في تلك الناحية من يغارس على الأرض الموقوفة على أن يكون النصف لجهة الوقف
تعالى لزمه والنصف الآخر للغراس نظير غرسه وعمله فأجر زيد الأرض الموقوفة لعمر وكذلك
على أن يكون حصة معينة من الغراس لزيد تبعاً للأرض الموقوفة وحصة معينة للغراس نظير
غرسه وعمله فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث استأجر زيد ليكون ما يغرسه له فالغراس كله له بل
لو غصب الأرض وغرسها كان له أيضاً وسواء كانت الأجرة صحيحة أو فاسدة وسواء في ذلك
الوقف والمالك ويختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرق القاطم ليس له قرار وما وضع بحق فله
الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال من قوله على أن يكون ما سيغرسه زبدله
وأما أجرة لعمر وعلى أن يكون له كذا وله كذا فالغراس بينهما على ما اتفقا كلزارة إذا مالكا
المنفعة في الأجرة فإن على كلهما الغيرة وهذا الحكم في الغراس وأما حكم الاستبقاء وغيره فليس في
السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل الذيل فلا تستغل بالجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر ذمما للتعمر ما نهى من البئر ثم ماستمر من البئر الثلاثي بكذا من الأجرة
على أن يستأجر ففعل ما نهى بشرط أنه مهما حدث في البئر شيء إلى عشر سنين فهو قائم به وكذلك
في ذلك ذمى آخر أيضاً وفعل ما أمر به من التعمر والترميم هل اذا نهى البئر أو شيء منه او حدث
فيه لا ينفذه حدث بعض الأصل أو الكفيل ويؤخذ بجماعة أم لا لعدم صحة الشرط المذكور
(أجاب) لا ضمان على الأصل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو غير ملزم بقوله
الإنسان الغيرة ان نهى بذمى أو فأناضاً من له وهذا التزام ما لا يلزم فانه لو نهى لم يلزمه شيء عاذاً
كذلك به شخص فقد كفيل شيئاً لا يلزم الأصل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل
استأجر جما أو قنفاً أو زاده عشرين وعشرين قطعة مصرية أجرة بحصة شرعية من ناطر الوقف بعرفة
حاکم الشرع فزاد عليه رجل قطعة أو قطعتين هل تنسخ الأجرة بهذه الزيادة أو يجر للذي زاد
أم لا لكونها اضراً أو تعسفاً ولا يدخل تحت تقويم المقومين لانها دون الخمس الذي يبعد في
العقار غشفاً (أجاب) لا تقبل منه الزيادة على المستأجر الزبور فلا تنسخ أجارته بهذه الزيادة
كأنص عليه من علمائنا الجمهور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر يتأبى سكنه ورمه ففعله
وسقنه بخشب من عنده على طريقة سقائف الفلاحين وسكن مدة وأخرجه ما لم يكنه هل له
أخذ خشبه أم لا (أجاب) نعم له أخذ خشبه لانه مستعير لاستأجر اذ لم يجعل له بدلاً والحال هذه
والله أعلم (سئل) في المكارى اذا دفع عن حوالات مستكره ما لا ينشئ معه حتى يحميها
من اللصوص بغير إذنه هل يكون متبرعاً فلا يلزمه ضمانه أم لا فيلزمه (أجاب) يكون متبرعاً

ولا يلزم المنكرى ما أدى المنكرى لمن مشى معه إلا أن يتبرع له بشئ يحسن اختياره على وجه
مجازاة الاحسان بالاحسان بالمكافأة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأته لها حصّة
في عقار غير معلومة عندها أجزتها لأخيهامدة باجرة معلومة مقبوضة دون أجرة مثلها هل تكون
الاجارة صحيحة أم فاسدة وإذا قلتم فاسدة هل يجب أجر المثل بالغام بالغ أم لا يزال على قدر المسمى
(أجاب) حيث لم يتبين نصيبها فالاجارة فاسدة إذ شرطها بيان البدل والمبدل ويجب أجر المثل
بالغام بالغ لنفسه المسمى وهو عدم بيان القدر المؤجر والله أعلم (سئل) في رجل أجر محدودات
مملوكة مشتركة وتناول أجرهما مدة سنين والآن الشريك يطالبونه بمحصرهم منها هل يحكم القاضي
عليه به المهر أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة على العقد ولا اجارة لاحقة بعده (أجاب)
لا يقضى عليه لهم بمحصره منها إلا أن المنافع لا تتقوم إلا بالعقد وهو صادر منه بالوكالة سابقة ولا
اجارة لاحقة فلها الشريك العاقل لكن ملكه في غير ملكه ملك حيث فيجب عليه التصديق به
أو دفعه لشركائه خروجا من الامتياز الثاني أفضل لخروجه من الخلاف أيضا والله أعلم (سئل)
في شركاء في دار آجروا واحدا منهم مالهم فيها سنة باجر معلوم قائلين كل سنة سكنتم باعدها
فأجزتها مثلها فسكنها سنين هل يلزمه المسمى لتلك السنين أم لا (أجاب) نعم يلزم المسمى لتلك
السنين وهي مسئلة من آجروا كل شهر بدرهم صغ في شهر فقط إلا أن يسمى الشكل وكل شهر
سكن منه ساعة صغ فيه وهي دوائر في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بغلا وحل
عليه وله جار فقط حماره في الطريق فاشتغل به فدفع البغل رفقه خوفا عليه ولعدم قدرته على
حفظه مع الاشتغال بحماره ولو اتبع البغل ذلك حماره ومتاعه فهلك البغل هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن والحال هذه ارجع الى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل)
في رجل استأجر من ناظر دار مستمرة وعمرها استمر منها وأجزها باكثر مما استأجره من الزيادة
له أم لا لو وقف وهل إذا ادعى الناظر أن الاجرة الاولى دون أجرة النشل وأنكر المستأجر يكون
القول قوله ولا تكون اجارته باكثر حجة للناظر (أجاب) الزيادة له لا للوقف وقد سر حوائجه
إذا أجزها باكثر مما استأجر بعد أن عمل بها عملا كبناء تطيب له الزيادة ومن سر حبه الزيادة
في جامعهم وكثير من علماءنا والقول قول المستأجر أن الاجرة أجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى
الناظر البينة ولا تكون اجارته باكثر حجة للناظر على دعواه للعمل المذكور ولا عقد الاجارة
يقع بالمثل وبالزيادة وبالنقصان فلا دليل في ذلك المدعى انما هي من جهة الدعوى التي فيها البينة
على المدعى والعين على المنكر والله أعلم (سئل) في المستأجر إذا أجز المستأجر هل يجوز أم لا
(أجاب) نعم يجوز بالمثل وبالاقل وبالاكثر ولا تطيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد الا اذا
كان بخلاف الجنس أو عمل به عملا كبناء فقطط صرح به في الاشياء نقلها عن الزاوي والله أعلم
(سئل) في دار بين رجلين استأجر أحدهما حصّة الاخر سنة باجرة معلومة فسكنها سنين هل
لأجر السنة الثانية التي لم يعقد لها عقد اجارة (أجاب) لا اجرة لها بالاشبهه ان سكناه باثنا عشر
الملك وفي الخلاصة والزيادة مثله في الاجتنى خلفه عن الشريك والله أعلم (سئل) فيما اذا
سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملكا مدة بغير عقد اجارة فزعم لزوم الاجرة عليه فدفع
شيانا على أنه لا يلزم عليه هل له أن يرجع به على شريكه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع به
والله أعلم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية هل يصح ذلك أم لا وما الحكم
فيه (أجاب) لا يصح ذلك باجتماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من المال ولا نصح

مطلب اذا وقعت الاجارة
على حصّة غير معلومة كانت
فاسدة

مطلب اذا أجز محدودات
مشتركة وتناول أجرهما
لا يقضى عليه بمحصره الشريك
عندما المقدمين ولكن يختار
المتأخرين خلافة

مطلب أجر الشريك في دار
مالهم فيها الواحد منهم كل
سنة باجر معلوم قائلين الخ
مطلب اذا استأجر بغلا
ليحمل عليه فدفعه لرفيقه
لاشتغاله بحماره فهلك

مطلب اذا استأجر دارا للوقف
وعمرها استمر فيها ثم أجزها
بزيادة عما استأجره فالزيادة
والقول له ان الاجرة اجرة
المثل

مطلب للمستأجر ان يؤجر
وتطيب له الزيادة ان خلاص
الجنس أو عمل عملا كبناء
مطلب اذا سكن المستأجر
زيادة على المسدة لا يجب
الا للزائد

مطلب سكن الشريك بغير
عقد فدفع الاجرة لشريكه بناء
على انه التزم له الرجوع

مطلب اذا التزم ما لا على
احتساب قرية لا يطالب به
ولا يحمل للقاضي سماع مثل
هذه الدعوى

الدعوى في ذلك ولا تقام البينة عليه ولا يحل للقاضي - مع ما مثل هذه الدعوى وسواء وقعت باللفظ المقاطعة أو الالتزام أو الأجرة كالأمانة بخط الجهلة وقد ذكر في البرازية وقعت بسرأ الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابها أعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضررنا على ما به بطولات وبوقات ونادوا مباركة باللفظ المقاطعة الاحتساب وكان أمام الجامع فاستغنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام وانتهى وهذا مما انعقد عليه الاجماع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكذلك به شخص فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا (أجاب) ككل من مهابطل باجاء العلم فلا يطالب واحدا منهم ما بشئ بل اذا دفع واحد منهم ما شابه الرجوع به باجاء المسلمين لكونه دفع ما لم يتعلق بذمته شرعا على ظن أنه متعلق بها وقد صرحوا بان من شروط صحة الكفالة كون المكفول به ديناً لازماً فلا يجوز سبيل الكفاية لعدم لزومه مع أنه دين شرعي لكن لا يلزم فكيف بما ليس بشرعي ولا جائز وليس هذا من باب النوايب التي قال بعضهم صحة الكفالة بها ما على تفسيرها بانها ما يكون بحق كاجرة الخواث وكري النهر المشترك والمال الموظف تجهيز الجيش وفداء الاسرى فظاهر وأما على تفسيرها بانها ما يأخذها الظلمة غير حق فالمراد ما ينوب كل شخص من النوايب المترتبة على الناس بغیر حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل فافهم والله أعلم (سئل) في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قوة الوقف من خراج مقاحمة وعدا شعرو غنم وغير ذلك مال معلوم من احد التقدين يدفعه الملتزم ويكون له ما يتحصل منها قليلا كان أو كثيرا هل يجوز أن لا واد اقلتم لا يجوز هل اذا فعل ذلك وكل الناظر على الوقف وقبض المال المقاطع عليه بطالب به الناظر أم يطالب به القابض (أجاب) لا يجوز المقاطعة على ذلك الا ووجه لها شرعا كونه لا يتصور شرعا أن تكون بيعا اذ بعض المقاطع عليه مدوم وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعا كالرسوم الخارجة عن الشرع الشريف والدين المنف ولا ان تكون اجرة لانها يسع المنافع والواقع عليه في المقاطعة المشروحة أعيان لا منافع فهي باطلة بالاجماع واذا وقعت باطلة كانت كالعدم واذا كانت كالعدم فباطلة بالمال المقبوض فيها نفس القابض لا ناظر الوقف لاسيما اذا بادره غير اذن الناظر اذ اذنه بالتصرف في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعا لا فيما هو ممنوع عنه محذور من سائر الامور والله أعلم (سئل) في استئجار متحصلات الوقف النبوي من غلة كروم وأراض ومسقفات على ان يكون مصرف الترميم لمستحق الترميم منها على المستأجر لها هل هو صحيح شرعي أم لا (أجاب) هو غير صحيح والحال هذه اذا اجرة بيع المنافع فيفسدها ما يفسده في الفصول العسادية وذكرها في التجريد البرهاني في كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الأجرة ويقصد العقد بها سواء كانت الجهالة في الأجرة أو في المدة أو في الفعل المستأجر عليه ثم صرح بمسئلة اشتراط المزمة وانها تفسد الأجرة لانه لما شرط المزمة على المستأجر صارت المزمة من المستأجر من الاجر فيصير الاجر مجهولا فيفسد الأجرة وحكمها أعنى الأجرة الفاسدة في هذه الصورة ان باشر ترميمها بحسب له وعليه الخروج مما قبضه من الغلة واجرة المثل لما انتفع به بالغا ما بلغ لانه من الاجر والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف أهلى جهات الوقف المستتملة على قرى ومزارع وحواليها بجهة شرعية مدة معلومة باجرة معلومة مجعولة وسلم الناظر لزيد المأجور تسلم مثله ثم عاوضه زيد بدينه على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء عمدة

مطلب اذا قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكفل به شخص فكل منها باطل

مطلب الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج وعداد شعير وغنم لا يجوز

مطلب استئجار متحصلات الوقف من غلة كروم وغير ذلك لا يصح

مطلب استأجر زيد من ناظر الوقف الاهلى جهات الوقف باجر معلوم وقبض زيد بعض غلة الوقف ثم سافر زيد قبل انقضاء المدة ففسخ الناظر وأجر من بكر ثم عاد زيد في أثناء المدة الخ

التواجر ففسخ الناظر الاجارة بالزيادة وأجر المأجور من بكر ثم عاد زيد في اثنائه مدة التواجر ورتافع
مع بكر لدى قاض فرفع يد بكر عن المأجور وحكم له بدبالتصرف وحبس المأجور تحت يد زيد بحجة
شرعية لاستيفاء أجره المججلة ثم بعد ذلك رافع الناظر مع زيد لدى قاض آخر فرفع الناظر من
معارضة زيدوا كد حبس المأجور بحجة شرعية ثم عزل الناظر المذكور ووثق على الوقف غيره
ويريد الثاني أن يرفع يد زيد عن المأجور مئة لئلا يأن زيد اقبض بعض المأجور فليس له ان يحبس
المأجور فهل يمنع من ذلك وبعمل بحجة حبس المأجور وحكم القاضى والحالة ما ذكر أم لا وهل
إذا كان للناظر شركا في الاستحقاق من غلة الوقف ويريدون رفع يد زيد عن قدر استحقاقهم من
غلة المأجور زاعمين بان زيد يحق حبس حصة الناظر المؤجر للوقف هل يمنعون من ذلك ولزيد
حبس جميع المأجور لاستيفاء أجره المججلة وليس لهم مطالبة المستأجر بشئ من ذلك أم لا
(أجاب) ان كانت الاجارة وقعت على اتلاف الاعيان قصدا فهي باطلة كما صرح به
علماؤنا فاطبة وصاركن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا تنعقد فاذا استأجر زيد القرى والمزارع
والحوادث لأجل تناول خراج المقاسمة أو خراج الوظيفة أو ما يجب على المقتبضين من أجرة
الحوادث أو لأجل تناول ثمر الأشجار من بساتين القرى وحصة الوقف من الزرع الخارج
فالاجارة باطلة باجماع علماؤنا لا فرق بين زيدو بكر في ذلك لانها باطلة والحال هذو الباطل يجب
اعداؤه لا تقرير فرفع يد زيد وعمر وعن القرى والمزارع والحوادث وان كانت الاجارة وقعت
على المنافع كزرع الارض وسكنى الحوائت واستوفيت شرائطها فلا سبيل الى نقض اجارة زيد
ورفع يده واجازتها الى بكر بمجرد الزيادة ويجب ابقاؤه الى استيفاء مدته ولو عزل الناظر المؤجر
لانها لا تنسخ بعزله ولا بموته ولا التفات الى ما تعال به الناظر الثاني بالاجماع وليس للمستحقين
مع الناظر الذى هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستأجر اذ ليس لهم الاطلب استحقاقهم في
غلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلا والله أعلم (سئل) في قرية لبيت المال ضمنها من له
ولا يتر الرجل مال معلوم لكون له خراج مقامات المصن وولى غيره فاخذوا خراجها من
أهلها هل يبرؤن أم لا (أجاب) التضمن المذكور باطل اذ لا يصح اجارة لوقوعه على اتلاف
الاعيان قصدا ولا ليعالانه معدوم فوجوده وعدمه سواء ففسخ الدفع الثاني وليس للمضمن عليهم
مطالبة والله أعلم (سئل) في رجل قاطع رجلا على ما في مقاطعته لجهة الميرى من القرى والمزارع
بموجب حجة يده سنة كاملة تبلغ معلوم قبضه منه ثم استحق ما في مقاطعته مستحق لها بالامر
الشرىف السلطاني بعد ان قبض الغلة والواجب شرعا وكان المزارعون بالقرى يتخدم المقاطع
بخدم وتحمل له عيديات وخيصات وشيا يقال له فتح المخمل وغير ذلك مما تطيب به نفوسهم أولا
تطيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور الذى دفعه لمقاطعه وليس للمستحق الرجوع الا بما تناوله
من الغلة وبما هو واجب شرعا أم لا (أجاب) نعم للمستحق عليه الرجوع على المقاطع بما تناوله
منه من المبلغ لعدم سلامة المبدل ف يرجع بالبدل وأما المستحق فيرجع على المستحق عليه بما هو
واجب شرعا في مثله وهو الغلة المستحقته وما سوغ له أخذه شرعا والقول قوله فيه وأما ما عداه
فلا طلب له به شرعا باجماع أهل شرع الله اذ هو مال الغير لاحق له فيه لانه لم يخرج عن ملك
مالكه بمجرد الاخذ فكيف يطالب به وهو أجنبي عنه ويحرم عليه تعاطيه
فليس له ما ليس في الشرع حله * وما لم يجز دعالم وفقهه
وما كان بدعا فهو محض ضلالة * وطالبها بين الانام سنه

مطلب ضمن رجل قرية بيت
المال ممن له ولايتها ثم مات
وولى غيره يبرأ أهل القرية
بالدفع اليه

مطلب رجل قاطع رجلا على
ما في مقاطعته لجهة الميرى
من قرى ومزارع سنة تبلغ
معلوم ثم استحق ما في مقاطعته
مستحق بالامر الشريف

وكل هذه الاسماء التي سميت ما أنزل الله بهم امن سلطان وامام يشاء الله لم يكن وما شاء الله كان والله أعلم (سئل) أيضا في تيماري آجر المتحصل من تيماره لا تخر مبلغ معلوم هل تصح أم لا (أجاب) لا تصح وعلى كل واحد منهما ما تناوله والقول قول كل واحد فيما قبض بيمينه وعلى الآخر البينة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر نصف أرض بستان مكث نصف بستان وقف جاري في الاستحكار بما اشتد عليه من آبار وشجر وبركة معدة لجمع الماء واصطبل وآلات ثلاثين عقدا كل عقد ثلاث سنوات باجرة لكل سنة تمضي أربعة قروش ثم مات المستأجر هل تنفسخ الاجارة وان وقعت صحيحة أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة عوت المستأجر ولو كتب في صل الاجارة الحكم بعدم انفساخها عوته لعدم صيرورتها حادثة تقام عليها البينة ويجرى عليها القضاء من حاكم يراهوا والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع يعملهما وقرهما وبذرهما سوية فلما خرجت الغلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف المتفق عليها بسبب حرته الزائد عنه آیا ما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك مطلقا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعهده شيئا ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف يستحق مع عدم الاستئجار له قال في الكتب في باب الاجارة الفاسدة وان استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له ومثله في منع الغنار وأكثر الكتب وجعل الطعام مثالا ومثله حصد الزرع المشترك وجعله وتذريته وتقسيمه والحريث عليه أولا فافهم والله أعلم (سئل) في امي مسجد لهذا نصف معلومها وللاخر النصف اتفقا على أن من غاب منها ما يبد صاحبه عنه غاب أحدهما مائة فسد الاخر عنه ورجع الغائب ويريد صاحبه ان يختص بالمعين جميعه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له يوجب استحقاقه الجميع والحال هذه لانه متبرع بعهده ونائب عنه فيه وأخذ الاجارة على الامانة لا بدول به المتقدمون أصلا واستحسنه المتأخرون لاشتغال الناس بعاشهم وقلة من يعمل حاسبة لوجه الله تعالى وعليه العامل متبرع به على صاحبه فانه قدم وجهه استحقاقه حصة صاحبه الغائب وهذا يندبهي الحكم والله أعلم (سئل) في صل اجارة حاصله لدى الشرع حضر فلان وأقرانه قبل تاريخه آجر فلان ما هو له وهو الربع في البستان المشتد على أشجار متنوعة تسعين سنة بثلاثين عقدا بمائة وثلاثين قرشا وصدقه المستأجر وحكم بصحة الاجارة غاب اعتبار ما وجب ثم رفع الى نائب حكم حنبلي فكتب ما حاصله هذا ما أشهد على نفسه انه ثبت عنده ما نسب الى الحاكم من الثبوت والحكم ونفذ كل منهما على وجهه فلان لرجل طلب المؤجر بزادة فادعى المستأجر عليه أنه يعارضه فيه بغير طريق شرعي طالبا فسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فعرفه أنه حيث استأجر كذلك قال زيادة لا محل لها لكون العقد صحيحا لا يفسخ بالزيادة ولا بغيرها وحكم بصحته وعدم انفساخه ولو عوت المتأجرين أو أحدهما ومكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه الغالب للفسخ ووجه المؤجر بالناس المستأجر فهل يعمل بالصل المذكور مع أن الاجارة واقعة على ما يحض الحصة مما استخرج من ثمار البستان ومع كونها واقعا محكما به وهل يضمن المستأجر جميع ما أكله من الثمار مدة وضع يده أم لا (أجاب) لا يعمل به اذ الاجارة ان وقعت على الارض فهي فاسدة لثغلبها بالاشجار المذكورة وان وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا كمن استأجر بكرة ليشرب لبنها لا يعتقد وكذلك لو استأجر بستانا لياكل ثمره والمسئلة مصرح بها في منع الغنار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور أخرى تجب فسادها خصوصا عندنا كالتيوع وطول المدة

مطلب لانصح اجارة المتحصل من التيمارات
مطلب تنفسخ الاجارة عوت المستأجر ولو حكم بعدم فسختها عوته

مطلب اذا اتفقا على الزرع يعملهما وبذرهما سوية ليس لاحدهما ان يأخذ زيادة عن ذلك

مطلب اتفق امامان في مسجد على ان من غاب منهما ما يبد الاخر مسد فحصل ليس للعاشر ان يختص بالمعين

مطلب الاجارة الواقعة على الارض المشغولة بالاشجار أو على اتلاف الاعيان باطلة ولو حكم بها

في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الخنبل والحال هذه اذ طلب الفسخ وأخذ المؤجر لا يصيره خصما شرعيا في حكمه في غير محله لعدم الخصم والمؤجر لم يصدر منه ولا عليه دعوى لنصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة الخنبل لما في الاشارة الواقعة على الاعيان والأرض المشغولة والأمر في ذلك واضح للفقهاء وفيما ذكر لمن له أدنى المسام بالفقهاء كفاية ولا شك في ضمان المستاجر لجميع ما استهلكه من الثمار اذا الاجارة باطلة والحال هذه فوجودها وعدمها سببان والله أعلم (سئل) في مدرس مدرسة وضع في خلوة من خلويها عرضا مشتركا لشركة ملك بينه وبين آخر ومكث مدة وعزل عنها وغاب وولى غيره فطلب الغريم الشريك الآخر أجرة المكان الذي وضع الشريك فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع أجرة المثل له مدة وضعه أم لا (أجاب) لا يلزم الشريك أجره تبايعا علمنا قاطبة لعدم مباشرته وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والنظائر وغيرها في القاعدة العاشرة الخارج بالضمان والحق أحق ان يتبع والله أعلم (سئل) في رجلين أجر أرضا معلومة يبلغ معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشرطا للخراج على المستاجر ومات الآخران والمستاجر في أثناء المدة فما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة من أصلها وقعت فاسدة ولو رقت صحيحة تنفسح بموت أحد العاقدين وإذا قلنا بفسادها فالواجب فيما مضى أجره المثل لا المسمى وما في الأحكام له بعد الموت لا يلزم ورثة المباشرين أجره ولا الاجارة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر قري من له ولاية اجازتها فنعته ظالم فتعلب عن تسلمها واختص هو بها هل تلزمه اجرتها أم لا وهل له الرجوع عما دفع للمؤجر شرعا أم لا (أجاب) لا تلزمه اجرتها بما جاع علماء ثقات كان قد دفع الاجرة أو شيئا منها رجع المستاجر به على المؤجر والله أعلم (سئل) في أما كن موقوفه عدة للديانة أجرها المتولى من اياس مدة معلومة باجر معلوم لها بالبيعة تجري فيها الماء وقد منع فضلات الديانة ونجاساتها جريان الماء فهل تكون أجره التعزيل عليهم كافي الكفاية والرماد أم لا (أجاب) في فتاوى قاضيتان واصلاح بئر الماء والبيعة والنجر يكون على صاحب الداروان كان امتلا من قبل المستاجر وفي الجوهره ولا يجبر عليه اذا كان امتلا من فعل المستاجر أيضا يعني أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه وفي التنازلية وان امتلا خلاها وجب اربها من فعله فالقياس ان يلزمه فقلد يعني المستاجر قائم فمدقياسا واستحسانا ومن المقرر العمل بالاستحسان الا في مسائل لبست هذه منها فاذا علمت ذلك فأجرة تعزيلها على الوقف وللمستاجر ان يخرجوا منها اذا لم يفعل المتولى ذلك لتصرفهم به عذر كما هو الاستحسان والحال هذه والله أعلم (سئل) في نفر قلعة لهم عطا في بيت المال يجلبهم وكيل بيت المال على قري لا يأخذوا عطاءهم من متحصلها فأجر واحد منهم ما يتحصل من تلك القرى من قسوم ورسوم وزيت زيتون وغير ذلك مما جرت العادة بتناوله من أهل القرى يبلغ فاني الجراد على الزرع وشجر الزيتون وغيره فلما بلغ المتحصل نصف ما عين عليه من الاجرة هل يضمن ما بقي ام لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة (أجاب) هذه الاجارة باطلة لان الاجارة يبيع المتافع وهذه وقعت على الاعيان وهو المتحصل من القسوم والرسوم وقد اتفقت علماء وناعلى ان الاجارة اذا وقعت على تناول الاعيان أو تناولها فهي باطلة قال علماء نازحهم الله تعالى عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا كن استاجر بقره ليشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استاجر بستانا لياكل ثمرة فاذا علم ذلك علم الحكم في اجارة القرى لتناول الخراج مقامة كان أو وظيفة وأنه باطل وقد أفتيت بذلك مرارا وصورة ما رضع الى قربة آجرها المتكلم عليها لا خير لتناول

مطلب مدرس مدرسة
وضع عرضا مشتركا بينه وبين
آخر في خلوة منها مدة ثم
عزل وولى غيره فارد أخذ
أجرة المكان من الشريك
الآخر ليس له ذلك
مطلب أجر أرضا عشرين
عقدا كل عقد ثلاثين سنة
وشرطا للخراج على المستاجر
ثم ماتا
مطلب استأجر قري من له
ولايتها فنعته ظالم عطا له
الرجوع بالاجر
مطلب اصلاح بئر الماء
والبيعة على المالك أو الوقف
وللمستاجر فضحها ان امتنع
المالك أو المتولى

مطلب جماعة لهم عطاء في
بيت المال يجالون به على قري
ليأخذوه من متحصلها من
قسوم وغير ذلك اجره ولو احد
منهم فالاجارة باطلة

ما يتحصل من خراجها ورسم أن كعتها وزكاة مواشيها هل يجوز فأجبت بأنها باطلة لا تجوز
والقول قول المستأجر فيما وصل إلى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور
والله أعلم (سئل) في عقاره ووقوف على جهة برآجره من له ولاية إيجاره لرجل مدة ثمان سنوات
بأجرة مسددة فأجر المستأجر المذكور ما في إيجاره المدة العينة من آخر ومضى على ذلك نصف
مدة الاجارة والحال أن المؤجر الاول أجرة بدون أجر مثله فهل له طلب أجر المثل من المستأجر
الاول أم من المستأجر الثاني (أجاب) له طلب أجر المثل من المستأجر الاول لأنه المباشر لعقد
الاجارة الفاسدة وسواء قلنا بصحة عقد الاجارة الثانية أو بفساده لجريان أحكام الصحيح في الفاسد
كما صرحوا به فاطبة وانما قلنا سواء قلنا بصحة الاجارة الثانية أم لا للاختلاف الواقع في المسئلة
فافتى بعضهم بأن المستأجر اجارة فاسدة لو أجز من غيره اجارة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل لا يملك
قال في المضمرات الاصح أنه لا يملك يعني فلا تصح كون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للنظر على
العاقدة معه كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقه والله أعلم (سئل) في ثجار بن ثقيلا فدادين أهل قرية
فسالها ما آخر أن يدخلها معهم فأيا فاستأجره على فدادين معلومة فأدعى أنه شرط عليهم ما في
عقد الاجارة أنهم ما سئ غابا عن القرية ثلاثة أيام يكن له الثلث معهم ما فهل استأجره على هذا
الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه (أجاب) استأجره على الوجه المشروح فاسد باجماع المسلمين
فالدعوى منه لا تصح والواجب في الاجارة الفاسدة أجره المثل له درهم فاذا اختلف مع
المستأجر بن في مقدارها فالقول قولهما فيه ولا يصح التعليق الصادر منه فلا يحق به الثلث
وان غابا عن القرية ولا فائله من العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا
لزرع التين بشرها من مهربح مائها فانهم دم الصهر يبيع وغار ماؤه فما الحكم في ذلك (أجاب)
لا شيء على المستأجر والحال هذه من الاجرة حيث فات التين من الانتفاع وان كان قد بدخل له شيئا
من الاجرة يرجع به عليه فانظر الخاتمة والولو الحلية ومنع الغنار يتضح لك الامر ويرتفع عن عين
يقين الغبار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سقفة مدة معلومة بأجرة معلومة فانهم دم
قبل انقضاء مدة الاجارة بترادف الامطار دل للمستأجر فسخ الاجارة والرجوع عما دفع بمجلا
عنها أم لا (أجاب) صرح القدوري بأن الاجارة تنسخ من غير حاجة الى الفسخ وصرح في
الكثير بأنها تنسخ قال في الجوهره وفيه أي قول القدوري إشارة الى أنه لا يحتاج الى الفسخ وهو
الصحيح ومن أصحابنا من قال ان العقد لا ينسخ يعني بل يفسخ المستأجر وفي صحيح القدوري
للشيخ فاسم قال أبو نصر من أصحابنا من قال ان ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو الاول انتهى
وعلى كلا القولين حيث فسخ المستأجر له طلب ما جعل من الاجرة لما بقي من المدة بمصابه والله
أعلم (سئل) في رجل باع كردار في أرض وقف وسلمه للمشتري فاستحقته زوجة البايع بعد
موته وطلب له اجرة خارجة عن اجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده له اذ ذلك أم لا (أجاب)
يلزم المشتري مدة وضع يده على أرض الوقف والكردار الذي استحق به حق القران فيها أجره الوقف
لاحق القرار الذي يصح بيعه حيث كان معلوما كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من
الكتب في نظر الى اجرة المثل للبقعة مجردة عنه فيجب للوقف وأما الكردار فلا لأنه سكنة تاويل
المالك ووجب أجره المثل للوقف لصيانته له اخذاره المتأخرون على خلاف القياس استحسانا فلا
يلزم اجرة غيره بالاستحقاق وقد صرحوا بان المالك المعدل للاستغلال انما يجب اجرة المثل على
السالك فيه بغير عقد اجارة اذا سكنه على وجه الاجارة دلالة أما اذا سكنه أو يملك أو عقد

مطلب اذا استأجر عقار
الوقف باقل من أجره المثل
مدة ثم أجره المستأجر من
آخر فالمطالب بأتمام أجر
المثل هو الاول

مطلب ثجار بن ثقيلا
فدادين أهل قرية فاستأجر
آخر على فدادين معلومة
وادعى أنه شرط عليهم ان
غابا ثلاثة أيام يكن له الثلث

مطلب استأجر أرضا بشرها
من مهربح مائها فانهم دم
الصهر يبيع

مطلب تنسخ الاجارة
وقيل تنسخ بانهم دما المكان

مطلب باع كردار في أرض
وقف وسلمه للمشتري
فاستحقته زوجة البايع بعد
موته وطلب له من المشتري
أجرة خارجة عن اجرة البقعة

لا شيء عليه بخلاف الوقف والله أعلم (سئل) في رجل مات وله علوقة منكسرة عند متولى وقف من الاوقاف من جهة قراءة مرتبة عليه في كل ليلة فأقام القاضي ولده مقامه فهل لولد الميت ان يطالبه بعلوقة أبيه المنكسرة ويحجبه القاضي على اعطائه علوقة والده أم لا (أجاب) نعم لذلك كما صرح به في أنفع الوسائل وجعله الاشبه بالفقه والاعدل وعلل بأنه عمل ليس بواجب عليه فعليه فكان ما اخذه في مقابلته في معنى الاجرة وقيل لا وقد عرفت أن الاول اشبه بالفقه والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف معدة لغراس العنب والتين والزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ايدي غارسها بآجرة المثل مادامت الاشجار بها ويدفع آجرة مثلها أنشأ رجل ببطائفة منها غراسا بعد أن استاجرها ممن له ولاية ذلك مدة سنين عينها بآجرة معلومة هي آجرة مثلها ومات المؤجر قبل مضي المدة هل للمستاجر استبقاؤها حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف الآجرة عليهم أو يعظم ضرره بقطع غرسه ولا تؤجر بعد قطعه بما كثر من الآجرة العينية لها أم لا (أجاب) نعم له الاستبقاء حيث لا ضرر على الجهة ولزوم الضرر على الغارس هذا وفي منح الغفار نقله عن البحر في القنينة استاجر أرضا وقفها فغرس فيها بئى ثم مضت مدة الآجرة فله المستاجر أن يستبقمها بآجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القطع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكنز وبهذا يعلم مسئلة الأرض المنكسرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص انتهى وأنت على علم أن الشرع يابى الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القطع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي اختار لا ضرر ولا ضرار والله أعلم (سئل) في رجل آجر بهما لجل قدر معين من العنب فزاد على القدر المعين فهناك معه في الحكم (أجاب) ان اطاق المأجر حمل الزائد وهلك بعد بلوغ المكان المشروط فلصاحبه الاجر كاملا وضمن من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطق ضمن قيمته كلها وان اختلف في ذلك فالقول قول المستاجر لانكاره والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جلا لجل عنب على أن ما يبيع به من الثمن فنصفه آجرة حمله تحت الجبل وادعى ربه أنه مات ببنيه فهل على تقدر ثبوت موته يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن فقد تقرر أنه يسلك بفاسد العقود مسلكا صحيحا في مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا للزرع فزرع ومات المؤجر وهو بشل هل يقطع أم يبقى الى ادراك (أجاب) يبقى الى ادراكه بآجر المثل نص عليه في الخاتبة وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر رجل أرض بستان الوقف مدة سنة لزرع الباذنجان والرطبة والبقول ونحو ذلك عما ليس لانتهائه وقت معلوم ومضت مدة الآجرة هل يقطع من أرض الوقف وتسلم أرض البستان لناظره أم لا وهل اذا كان في البستانين يباح للمستاجر كله أم لا يباح له ويضمن قيمة ما أكله منه (أجاب) نعم يقطع وتسلم الأرض لناظر الوقف كما صرح به المتون فاطمة في الرطبة وما في معناها كالباذنجان وكل ما ليس لانتهائه وقت معلوم ولا شبهة ان المستاجر ضامن لما أكل من ثمرة التين لعدم دخوله في الآجرة بل لو أدخله في الآجرة لاتصح لانه لاتصح آجارية بستان لما أكل ثمرة ثمرة لوقوعها على ائلاف الاعيان والله أعلم (سئل) في امرأة وكات رجلا وكاله شرعية بموجب وثيقة شرعية في استخلاص ما يملكه بالارث من والدها وفي السعي على نكاحها ممن يشاء وجعلت له مبلغا معلوما نظير ذلك وأحاله به على الزوج من صداقها ثم حصلت مقاضاة شرعية بين الوكيل والزوج فيه ثم مات الزوج بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى ورثته الزوج أن الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل وأخذته من زوجها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص

مطلب مات وله علوقة
منكسرة عند متولى وقف
فأقام القاضي ولده مقامه
له طلب المنكسر لآبيه

مطلب أرض سلطانية أو وقف
معدة لغراس العنب والتين
وغير ذلك أنشأ رجل ببطائفة
منها غراسا بعد أن استاجرها
ثم مات المؤجر قبل مضي
المدة

مطلب استاجر بهما لجل
قدر معين ثم زاد عليه فهناك

مطلب استاجر جلا لجل
عنب على أن ما يبيع به
فنصفه آجرة حمله تحت الجبل
سئل اذ مات المؤجر
والزاد بقل يبقى بآجر المثل
مطلب استاجر أرض
الوقف سنق لزرع الباذنجان
ونحو ذلك ومضت المدة يقطع
وتسلم الأرض لناظر الوقف

مطلب اذا استاجر رجلا
ليستخلص لها ما يتحصنها من
ارث أبيها ولم يباشره نكاحها
صح أن ذكرت مدة

مطلب ناجر أرض
وقف مدة سنين للغرس
وانتهت المدة والغرس باق

مطلب استاجر من جماعة
قبو معصرة وجميع دكان
ملاصق لها بشرط ان
يعمرها طاحون بغل ومهما
حدث من ترسيم فعلي
المؤجرين ومهما احتج من
آلة طاحون فعلي الخ

ما خصها من الارث وتسليمها وبعد مباشرة عقد نكاحها وهل تصح دعوى الورثة الرجوع
واستخلاصها المبلغ من زوجها أم لا (أجاب) اعلم أنه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوما
وذكرت له مدة والسعي على النكاح كذلك ذكر له عمل معلوم ومدة وجب المبلغ المعين له ولا يصح
رجوعها عنه ولا دعوى ورثتها به لعدم صحته وله المطالبة بشعر عاوانته أعلم (سئل) في أرض
وقف أجرها الناظر عليها مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق فما الحكم (أجاب)
يلزم المستاجر قلع الغراس وتسليم الأرض فارغة ان لم تنقص الأرض بالقلع فان نقصت فلناظر
أن يتكأ الشجر للوقف بشئته حال كونه مقلوعا جبراعا على صاحب الشجر وان كانت لا تنقص
لا يتكأ جبراعا يلزم بالقلع وتسليم الأرض للناظر وان تراضيا على تجديد الاجارة وبقاء الغرس
جاز والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من جماعة قبو معصرة وجسع دكان ملاصق لها من
جماعة بشرط أن يعمرها طاحون بغل ويزيل آلة المعصرة ويضع فيها آلة الطاحون وان يسد باب
الدكان وينتج له بابا او ينتفع بذلك ما شاء مدة ثلاثين سنة متواليه عشرة عقود بلى كل عقد ما قبله
باجرة معلومة لكل سنة ومهما حدث من ترسيم فعلي المؤجرين ومهما احتج من آلة الطاحون
كأخداب وحديد واجرار رجي فعلي المستاجر وكب صدك الاجارة كما شرع وحكم الخنبلي
بوجهها وقفه ومن وجهها لزوم عقد التاجر وعدم الفسخ بموت المستاجر من أو أحدهم الى
انقضاء المدة ولم يبق من المؤجرين الا واحد فهل حكم الخنبلي بعدم الفسخ بموت المستاجر من
أو أحدهم برفع الخلاف فيمنع الفسخ أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة
انصب الحكم فيها بعد خصومة شرعية وهل الاجارة من أصلها وقعت صحيحة أم لا (أجاب)
الاجارة المذكورة غير صحيحة للشرط المذكور الذي هو تعميرها طاحونا ويزيل آلة المعصرة
لان الاجارة كالبيع بنفسها الشرط الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه
منفعة لاحد المتعاقدين أو الموقوف عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وان
كانت فاسدة فعلي تقدير حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم فسخاها فكيف وقدمت الكل الا
واحدا وحكم الخنبلي من غير دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح
ان مذهبه كذلك أو لا أما الذي يمكن مذهبه كذلك فظاهر وأما ان كان مذهبه كذلك فلا يخلف شرط
كونه يرفع الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به قاطبة
فتفسخ بالفساد وتفسخ بالموت كالصحيح لان فساد العقود يجري مجرى صحيتها والله أعلم
(سئل) في رجل استاجر جاما بربع قرش في كل يوم مادام الماء منقطعاعنه وبقرش اذا جرى
الماء بعد ان أذن له القاضي بتعمير ما توقف ادارته عليه من ماله والرجوع به فعمر وتصرف
فيه مدة قبل جرى الماء ومدة بعده وزاد عليه جماعة وأخرج منه فالحكم في كل من الاجارة
والامر بالتعمير مع الرجوع وهل يلزم المستاجر الزيادة في مدة جري الماء وتكون قاضية عليه
بانها أجرة مشتهرة في زمن ادارته (أجاب) عقد الاجارة على الوجه المشروح فاسد والحكم
في الفاسد وقتنا وملكا أجرة المثل والنقول قول المستاجر في قدرها اذا الاصل براءة الذمة فبما زاد
ما لم يقم عليه يئنه ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورين قاضية بشئ في مدته اذا الاجارة
من حيث هي تقع بازيدوا أنقص وباجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل اجماعا
والعبرة في ذلك للينة التي هي إحدى حجج الشرع الثلاث ولا شك ان له الرجوع بمصرفه في
التعمير والحال هذه كما هو غنى عن التقرير والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بمدينة بقرص

مطلب استؤجر رجل
ليستخلص تركه الميت في
مدينة كذا ولم تسم التركة
ولم يأت بها وقد ذكر المؤلف
لها نظائر

وله فيها زوجة وابن صغير منها سافر إلى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فنصب قاضي
بقراص وصبا على الصغير فاستأجر حو والزوجة رجلا باجر سمي ليذهب إلى مصر ويستخلص
ما ترك الميت هناك وبأثبته إلى بقراص فذهب فوجد الميت قد نصب وصبا على ابنه وسله
ما تركه بها فطلب الاخير ذلك منه ليوصله إلى بقراص فأبى وجعلها هو إلى بقراص هل الاجارة
صححة ويؤخذ ما سمي للاخير من الزوجة والصغير بحسب أرضهما أو مناصفة (اجاب) ان لم
تسم التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صححة فان كان الاول قسم أجر المثل على ذهابه لمصر
واستخلص التركة والايمان بها إلى بقراص ولزم له أجر الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط
المسمى وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب منه وما وجب على كالا
التقديرين بحسب ما له من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على اليتيم اذا القسمة في مثل
ذلك على مقدار الملك نصوا عليه في كتاب القسمة أما صححة الاستئجار من الزوجة فلما له من
الولاية على مالها ونصيبها وأما صحتها من وصى الصغير فلما له من الولاية بالوصاية المستفادة
نصب القاضي اذ له ولاية نصب الوصى حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصى الميت
فان قلت أقم شاهد على ما ذكرت قلت أمان كرع من حياض الفقه فهو غنى عن إقامة ذلك
فان المساوي لهذا من الترفع لا يكاد يعد فذكر منه ما لا غبار عليه في البرازية وكثير من
الكتب استأجر رجلا ليحمل له غله من مطمورة عناها فذهب فلم يجد مطمورة فرجع قسم الاجر
المسمى على ذهابه وحله ورجوعه به ولزم أجر الذهاب لأن الذهاب كان له وان كان لم يسم
المطمورة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب اجر المثل وفي مجمع الشتاوى وكثير من الكتب
ومن هذا الجنس صارت واقعة الفتوى رجل اشترى من آخر أثبارا بالقطعة وذهب بالاجراء
ثم انهما اتقا بالا بيع في الاشجار هل للاجر اشئ ينظر ان استأجرهم ليذهبوا معه الى موضع
الاشجار فلهم أجر الذهاب وان استأجرهم ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب
فلاجر لهم لان المعقود عليه قلع الاشجار انتهى وفي الخلاصة بعد ذكر مسئلة قلع الاشجار ناقلا
عن مجموع النوازل قال رحمه الله تعالى وجدت المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا
صورتها رجل استأجر أجبر اعلى ان يقطع له أشجارا بعيدة عن المصر على ان اجر الذهاب
والرجوع على المستأجر قال لا أرى له أجر الذهاب ولا أجر الرجوع لانه لم يعمل شيئا انتهى قوله
لا أرى ظاهره التفقه فتأمله وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم (سئل) في رجل من
العلماء امرى بشخصا وعلمه شيان العلم وكان الشخص يخدمه ويحمله فيكافئه العالم المربي في
مقابلة علمه من التفقه عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من اللوازم وزوجه زوجة وقام
بلوازمه ولوازمه ولم يجز بينهما عقد واجر في خدمته ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد
بعضهم مطالبة العالم باجر خدمته هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك باجماع أئمتنا اذ لا عقيد
يوجب الاجرة له ولا قرينة حال تدل على وجوبها والمنافع اعراض لا تقوم الا باحد منهما والواقع
من التلمذ المذكور مكافأة وقد قال العلامة في الاسرار مر رجلا بان يعمل له عمل كذا ولم ينطقا
شيان من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل عن يعمل له أو للناس مثل هذا العمل بغير أجر كان
متبرعا وان كان يعمل باجر فهو اجارة فاسدة فله أجر المثل بالغاما بلوغه وكذا لو كان بينهما أخذ
واعطاء لمثل هذا العمل بما دون الاجر يجب أجر المثل بالغاما بلوغ عند أبي يوسف وعند محمد كذلك
وان لم يوجد بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو خدمه أو فعل له فعلا مما لا بد له

مطلب رجل ربي شخصا
وصار الشخص يخدمه
ويتجرله فيكافئه المربي فان
وطلبت ورثته الاجرة من
المربي

بغير أمر إن كان قريباً إليه أجر المثل وإن كان من أهل التبرع في مثله من قبل لأنه إن لم يسم
الأجر رجاء الزيادة على أجر المثل وإن كان أجنبياً كان متبرعاً إن كان من أهله من قبل والأجله أجر
المثل بالغاً ما بلغ وفي الفتاوى الواقعة مثله انتهى وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة
وهو عدم وجوب الأجر وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في طاحونة ماء وقف خربت
وتعطلت مدة أعوام نظرا لها وعدم الانتفاع بها فاستحكرها جماعة من المتكلمين عليها بأجرة
معلومة وعمرها ثم ماتوا وأخلفهم غيرهم من ذريتهم أو غيرهم فأجر وهاجراً المثل عامرة
والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبلها بأجرة المثل عامرة رجماً على مالكي العمارة
هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس للمتكلم عليهم الدعوى على متقبلها بأجرتها عامرة لأن
العمارة ملك للمعمر وطلبه على المستحكر بأجرتها حال كونها خراباً لم تكن المدة قد مضت
وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الخانوت التي ذكرها قاضي خان بقوله في أجرة الوقف حانوت أصله
وقف وعمارة لرجل فإلى صاحب العمارة أن يستأجر أصل الخانوت بأجر المثل قالوا إن كانت
العمارة لو رفعت يستأجر الأصل بأكثر مما يستأجره صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع
البناء ويؤجر الأصل من غيره وإن كان لا يستأجر بذلك بترك في يد صاحب البناء ذلك الأجر
انتهى ومنه علم الحكم في مسئلة الطاحونة والله أعلم (سئل) في رجل أجر نصراً ليطا حونا
تدور بجماهيره يبلغ معلوم ولم يعين مدة الأجرة هل هي سنة أو أكثر أو أقل وكانت أو حرت لغیره
بدون المبلغ المذكور أعلاه ولم تقع المفاخعة على الأجرة الأولى هل تلزم الثانية أم لا (أجاب)
لا تلزم الأجرة الثانية بالإجماع سواء كانت الأجرة الأولى صحيحة أو فاسدة أما إذا كانت الأولى
صححة فلا تلزم مستأجرها أحق بها للزومها وأما إذا كانت فاسدة فلا تلزم الفاسد يجري مجرى الصحيح
في الأحكام فلا بد من المفاخعة بالقضاء والرافعها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
استأجر قطعة أرض من متولى الوقف سنة ثلاثه قروش فأدخل المستأجر رجلاً يعمل معه
مزارعة بالنصف فاستأصل المدخل سائر الغلة ومنع المستأجر عنها فاعلى من أجرة أرض الوقف
وما الحكم في المزارعة بينهما (أجاب) طلب الأجرة على المستأجر لا على المسجل إذا المستأجر
أدخله باختياره ونظر إلى صحة المزارعة وإلى فسادها فترتب عليه الحكم في كليهما والله أعلم
(سئل) في شجرة زيتون في أرض موقوفة مشتركة بين اثنين أجر أحدهما الشريك الآخر نصفه
فيه عشرين سنة بخمسة قروش لبا كل غرته مدة العشرين فاكل المستأجر غرته ست سنوات
وهلك المؤجر بعد أن أخدمن المستأجر ثلثمائة قروش وبعد بيع النصف لرجل فاستأجر المستأجر على
أكل الثمرة أربع سنوات والآن يطالبه المشتري بمائتي قروش أسنيه هل له ذلك أم لا (أجاب)
ليس له ذلك ولأن قبله فإن أجرة الشجر والكرم بأجر على أن يكون القدر لا يتعقد بل تقع باطله
لأنها وقعت على اتلاف الأعيان متى وقعت على اتلافها لا تتعقد كما صرح به علمنا فاطمة
وكذلك بيع الثمرة قبل وجوده باطل لأنه بيع المعسوم ولا تأفل بجوارزه وفاعل ذلك معقظ في
الجهل المظلم الذي يعتد تعاطيه على المسلم فإذا علم ذلك علم وجوب رد ما تناوله المالك بعينه إن كان
باقوا وضمان مثله إن كان هالكاً أو مستهلكاً وعلى الشريك المستأجر ضمان ما نكل من الثمرة
والقول قوله بينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة البينة الشرعية لأن القول قول القابض
ضميناً كان أو أميناً فاقبض والنقل في جميع ما قبلنا مستفيض فذكر من النقل ما هو موجود
في أيدي الناس غالباً من الكتب في الهداية عقد الأجرة لا يتعقد على اتلاف الأعيان مقصوداً

مطلب إذا استحكر جماعة
أرض الوقف وعمرها ليس
لناظر طلب أجرتها عامرة

مطلب حانوت أصله وقف
وعمارته لرجل أبي صاحب
العمارة أن يستأجر أصل
الخانوت بأجر المثل

مطلب أجر طاحونا لرجل
ثم أجرها لآخر قبل انقضاء
مدة الأولى

مطلب رجل استأجر أرض
وقف وأدخل معه مزارعاً
فالأجرة على المستأجر

مطلب إذا استأجر من
شريك حصص في شجرة الزيتون
المشتركة بينهما فالأجرة باطلة

كالواستاجر بقوة ليسرب لبنها وفي الاشياء والنظائر ولا تجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذلك ابلان الغنم وصوفها وفي مبسوط السرخسي والعين لا تستحق بعقد الاجارة وفي البرازية الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز وفي الخلاصة الاستئجار لا يجوز الا للنفعة مقصودة في العين والتمون والشروع والقناوى مطبقة على ان الاجارة بيع المنافع فكيف تجوز اجارة نصف شجر الزيتون عشر سنين لا كل ثمره عشر سنين بخمسة مائة قرش وأبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشريك المستأجر بعدموته ولم يقع بينهما وبين المستأجر عقد صحيح ولا فاسد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون (سئل) في امرأة عزمته على الخج فاستأجرته جالا ليحملها ويحمل ادواتها المعلومة باجر معلومة ذهبا واياها بعلمته الهفانت في أثناء الطريق هل لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من الاستيفاء أولا واذا كانت قبل خروجهما شهدت على نفسها انهن لا تستحق بذته حقايدخل ما تجدد في ذمتهم بموتها أم لا (أجاب) نعم لورثتها الرجوع بحصة ما بقي من استيفاء المشروط بموتها في أثناء الطريق بالاشبهة اذا انشدها صدر بها كان في ذمتها بما تجدد بموتها كما لا يخفى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر رجلا ليحمله من بلدته الى الحج ذهبا واياها ويحمله له الاجرة بتمامها فرمى في الذهب بمنعها عنه لحمله غيره فما الحكم فيما قبض من الاجرة (أجاب) للعمال اجرة جملته الى المرحلة التي حمله اليها ويرد عليه ما قبال المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهبا واياها كل بحسابه على قدر المراحل ولا معتبر بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطرالمسي في مناسكه وغيره وفي اجارات الظهيرة ما هو صريح في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سفينة لجل غلال معلوم الى محل معلوم باجر معلومة فوضع الغلال بها وسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فانسكت وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترده أم لا (أجاب) نعم له استرداد ما دفع من الاجرة اذ لا أجر له كما صرح به قارئ الهداية والله أعلم (سئل) بما صورته فيما سبق من جنايةكم الشريف من افتسائكم المنصف في المحضرين اللذين حاصلهما الاستأجر وعروقرية من الوقف من متوليه العام مع وجود متوليه الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة للثألى العام مع منع السلطان له بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة صحيحة فيجب المسمى بعينه او فاسدة فيجب اجر المثل او بغيره فقول فيسوق على اجارة المتولى الخاص وغيره للثمن الاحكام لاطلاق اسم الاجارة فيما رفع لكم وحقيقته امة مقصورة عند الاطلاق على ذلك والصحة هي المراد عند الاطلاق غالبا وأفدتم الحكم الشرعي في ذلك حسبما أنهي اليكم فهل اذا كانت الاجارة لتناول محمولها من خراج وعداد اشجار تكون من هذه الاقسام تقع باطله من أصلها وتكون عدا ما اذا يسلط بالباطل ملك الصحيح باجاء العلماء واذا كانت باطله فيما الحكم فيما تناوله المستأجر من محصول التربة وفيما دفعه للمتولى العام من المبلغ الجواب ومخاضه للامع النقل الصريح في ذلك (أجاب) المقرر في كلام مشايخنا بآجمعهم أن الاجارة تملك نفع بعوض وانما اذا وقعت على استهلاك الاعيان فهي باطله ومحاصر جوابه ان من استأجر بقوة ليسرب لبنها او كرمها كل ثمره فهو باطل ومما يقطع الشعب قولهم جعل العين منفعة غير متصورة فاذا علم أن الاجارة اذا وقعت على استهلاك الاعيان قصدا وقعت باطله فعقد الاجارة المذكورة حثلم يقع على الانتفاع بالارض بالزرع ونحوه بل على أخذ المحصول من الخراج بنوعيه أعنى الخراج الموظف والمقاسمة وما على الاتجار من الدراهم المضروبة فهو باطل باجاء المتأنا وبالاطل

مطلب استأجر جالا
يحمل ادواتها للحج وأشهدت
أنها لا تستحق بذمتها حقا
فاتت في أثناء الطريق

مطلب استأجر رجلا
يحملة الى الحج ذهبا واياها
فرمى في أثناء الطريق وامتنع
من حمله

مطلب استأجر سفينة لجل
غلال الى محل معلوم ويجعل
الخج
مطلب اجارة قرية الوقف
باطلة لانها اذا وقعت على
استهلاك الاعيان كانت
باطلة فيجب على المستأجر رد
ما تناوله فأنما وقته هالكا
ويسترد ما دفع

لاحكام لها بطابق علانا واذا قلنا بطلانها لم يستاجر أن يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال ونقود وغير ذلك ولا يه قبض ذلك للمتولى الخاص ولا دخل للمتولى العام فيه والحال ما شرح والسؤال الأول لم يذكر لنا فيه أن الاجارة وقعت على تناول الخراج ونحوه من الاعيان ومستثناه عن الاجارة مطلقا فانصرف الى تلك المنفعة وقسمنا الاحكام على الصحة وحكمها من وجوب المسمى وعلى الفاسدة وحكمها من وجوب اجرة المثل الى غير ذلك وأما حيث كان الواقع انه على اتلاف الاعيان التي ستوجد فهي باطله يرد المستاجر جميع ما تناوله بعينه ان كان قائما وضمه ان كان مستهلكا وهما كالانه قبضه على جهة التملك بعقد باطل لاحكامه اذ هو غير مشروع بأصله ووصفه ويسترد من وجبه ما دفعه له والجواب يختلف باختلاف الموضوع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر مكاريا لجل قطن معين من الرملة الى القدس باجرة مسماة بجل بعضها ولا يتأتى له جملته فحمل بعضه ثم استغل عن بقية المكاريا مع غيره فطالبه بجل ما بقي فقال لا اجل ذلك الا اذا لم احذر وة غير هذه الكروية له ذلك أم لا ويجبر على جملته قبل غيره (أجاب) حيث لم يأت له جملته معا يجب عليه جل السابق لتقدمه على الاخير ومضى التقى الحقان قدم اول الحقين اجابا بغير خلاف والله أعلم (سئل) في رجل اجر آخر مارسين من أرض باجرة معلومة مدة سنين ثم اعياها لآخر تحمل الاجارة بهذا البيع (أجاب) لا تبطل الاجارة بهذا البيع بحكم البيع أنه موقوف يصح ولا ينفذ وليس لغير المشتري فضحه والمشتري بالخيار علم أو لم يعلم في الاصح وفي الخاتمة يتوقف على اجارة المستاجر في أصح الروايات والله أعلم (سئل) في رجل استاجر بستانا ووقف الزرع ماشاء فيه سنة كاملة باجر معلوم اجارة صحيحة وتسلمه وزرع فيه ماشاء فأكاه الجراد وبقي من المدة ما يمكن من الزرع فيه هل يجب الاجر المسمى بالغام بالغ أم لا (أجاب) نعم يجب الاجر المسمى من الاجرة بالغته ما بلغت والحال هذه لانها في الصحة تعتمد التمكن من الاستفاة لاحقية الاستفاة فيجب الاجر بالغام بالغ وان أكاه الجراد بالاجاع والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا وورباجرة معلومة مدة سنين معلومة فكرها وزرعها صيفا في ثوب ودخلت سنة ثانية فتعدي عليها المؤجر مكروبة وزرعها شتوا مع بقاء مدة الاجارة فما الحكم في ذلك (أجاب) المؤجر منعدهم بفعله مستحق للتعزير اذ هو في كل معصية لاحد فقام قدر هذه المعصية من هذا القبيل ويسقط عن المستاجر من الاجر بقدره ولا تنسخ الاجارة فيما بقي من مدة الاجارة بل هي باقية والزرع للزرع بالاجاع لانه مما بذره وهو خالص ملكه وقد صرح علماؤنا بان المنافع لا تضمن بالاتلاف وقد أتلّف المؤجر منفعة الارض مكروبة والكرا ب وصف في الارض غير متقوم باقراده ككون الدابة فلو ضمتا من ناقص من قيمة الارض وذلك لما كرها المؤجر لها وتضمن المالك ما نقص من ملكه بفعله بحال فافهم والله أعلم (سئل) في جماعة استاجر وابلا من جملة الخجل مما لئك لهم معلومة وحولت لهم مخصوصة من دمشق الشام الى القاهرة باجر معلوم على ان يكون جميع ما يلحقهم من الاخفا ر على الجمالة فحسوا ما وقع عليه الاستئجار لبعض المسافة فكأنوا اذا طلبت الاخفا ر منهم دفعوها الى الجمالة ليوصلوها الى الخفرة فهل الاجارة على هذا الشرط صحيحة أم فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يلزم الجمالة ان يمضوا بنهم بقية المسافة أم لا وهل يكون جميع ما دفعوه باذنهم للخفرة من مالهم أم من مال الجمالة فيحسب عليهم من اجرة المثل اللازمة لهم للمسافة التي جالوا اليها أم لا (أجاب) الاجارة على هذا اللفظ فاسدة يلزم فيها اجرة

مطلب استاجر مكاريا ليجمل
له قطننا فحمل بعضه لعدم تاتي
جل الكل ليس له ان يحمل
لغيره قبل جل باقية
مطلب اجر أرضا ثم باعها
فالاجارة صحيحة والبيع
موقوف

مطلب استاجر بستانا بالزرع
فيه ماشاء فأكاه الجراد
وبقي من المدة ما يمكن الزرع
فيه يجب المسمى
مطلب اذا استاجر أرضا مدة
سنين وكرها فتعدي المؤجر
عليها وزرعها يسقط بقدره
ولا تنسخ فيما بقي

مطلب يشترط في الاجران
كان من الكيل ما يشترط في
السلم

المثل الملازمة لهم للمسافة التي قطعت ولا يتجاوزها عن حصتها من المسمى ولا يلزم المضى عليها بقية المسافة لأن الفاسد يجب إعدامه لا تقريره وجب ما دفعه باذنه من الغفيرة لأشئ منه على الجملة وانما هو من مال المستأجرين والله أعلم (سئل) في امرأة رهنبت بنتا عند آخر على عشرة قروش فأجر المرتين باذنه وقبض الاجرة فهل المقبوض من الاجرة له أم للمرأة الراهنبة (أجاب) المقبوض من الاجرة للمرأة لأنها المالكه وقد أجر المرتين باذنه فبطل الرهن وصحت الاجارة ونفذت ولزمت الاجرة للمرأة الراهنبة والله أعلم (سئل) في شيخ قرية استأجر أربعة نفر ليحفروا بئرها بكذا وكذا من الحنطة فحفره وحى أبوسا من خروج الماء هل يجب الاجرة المعينة لهم أم لا (أجاب) الذي يجب أجرة المثل من جنس التقدير لا المسمى بعينه من الحنطة اذ لا اجر حيث كان كليا بشرط للحمية سان القدر والصفة ومكان الايفاء كما في السلم كما صرح به في الترازية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل قال له آخر عر هذا البيت واسكنه بعمارة فعمره ولم يسكنه هل يرجع عليه بما أنفق أم لا (أجاب) نفي يرجع عليه بما أنفق وبالحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا من متولى الوقف مدة وبني بها بناء باذن المتولى له بذلك ثم ان رجلا زاد على المستأجر المزبور وأخذ له كان منه وبالحال ان رفع البناء يضر بالوقف وأبى المتولى الاذن أن يدفع له قيمة ذلك ويتمك البناء للوقف فهل حيث كان البناء باذنه يجبر المتولى على دفع القيمة أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء في بناؤه ونصرف فيه بالملك ويدفع أجرة الارض الوقف المستغلة ببنائه أم لا (أجاب) ان اذن له المتولى في عمارة الحانوت ليرجع عما أنفق على الوقف أو قال له المتولى أذن لك في عمارتها ولم يرد على ذلك كانت العمارة للوقف ويرجع عما أنفق فان اختلفا فقال المستأجر أنتفتك كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستأجر فان كان أهل الصنعة على قول واحد فالقول قوله وان اختلفت أهل الصنعة فالقول قول المتولى ولا عين عليه وعلى المستأجر البينة لان ما دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانسكار كاذك كره كثير من علماءنا في الاجارة وان اذن له المتولى بالعمارة لنفسه فعمري عرصه الوقف وبني حانوتا لنفسه فقد قال في الخائنة والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضا موقوفة وبني فيها حانوتا ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض وأراد ان يخرج الثاني من الحانوت فيظن ان كان أجره المتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولى أن يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالارض ليس له ان يرفع البناء بعد ذلك ان رضى المستأجر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمته من زوعا أيهما كان أقل يملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض وأبى المتولى ان يدفع اليه القيمة وتمك البناء لا يجبر المتولى بل يترتب لصاحب البناء ان يتخلص ماله فبأنه انتهى كلام الخائنة فهو كما ترى صريح في ان كلاما من المستأجر والمتولى لا يجبر اذا أبى وجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على التراضي كما هو ظاهر ولا يلزم المستأجر أجرة أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف لا يلحقه ولو لم يمتد الاجرة لزمه ضرران أحدهما التزم به بفعله والاخر لم يلزم به وهما ضرر التبرص والوقت التخلص وقد التزم به بفعله اذ بنى في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخلص الا بضرر الوقف فيلزمه ضرر لزوم الاجرة من غير اتساع بالارض ولم يلزم به فلا يلزمه قصر من

مطلب في امرأة رهنبت بنتا عند آخر على عشرة قروش فأجر المرتين باذنه الخ
مطلب في شيخ قرية استأجر أربعة نفر ليحفروا بئرها الخ
مطلب قال له عمر هذا البيت واسكنه بعمارة ولم يسكنه
مطلب استأجر رجل حانوتا من المتولى وبني فيها باذنه ثم زاد آخر على المستأجر واخذ الحانوت وبني المتولى ان يدفع له قيمة ذلك

مطلب في اذن المتولى للمستأجر ان يعمر لنفسه

هذان البناء ملكه وان العرصة للوقف قد قال في البرازية وغيره ولو كان البناء ملكا والعريضة وقفوا بجر المتولى باذن مالك البناء فالأحر يقسم على البناء والعرصة وينظر بكم يستاجر كل فما أصاب البناء فهو لمالك البناء انتهى وهذا كله اذا انشأ الخانوت من أصله وأما اذا استمر فاذن له بمرمته أو تطيينه ونحو ذلك في نظر ان زاد فيه من ماله جبراً وخشبة أو خشبة قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى قيمته من غير تخيير ان ضرر الوقف رفعه فان زاد فيه شيئا لقيمة بعد الرفع كالتراب مثلا لا يرجع بشيء وان اتفق على نحو تطيينه وممرته أجرة للآجر اما بذن المتولى يرجع عليه بما اتفق في غلة الوقف لان عين الخانوت كانت موجودة فاذن له بمرمتها واصطلاح حيطانها وسقفها والاذن موجب للرجوع فبم يرجع بما اتفق في ذلك فتمت لما حرره فانه مفرد واعتقه فانه أؤحد والله أعلم (سئل) في رجل استاجر ساحة مستحكرة للبناء بها بآجرة معينة على أنها كذا من الأذرع وحددت بمقدور أربعة معلومة فظهر أنها أزيد من ذلك فما الحكم (أجاب) الذرع وصف زيادة أو نقصان لا يوجب فسادا في العقد ولا قسط للزائد منه ولا للقائات فالآجرة واقعة على الحدود بمقدوره ولا قسط للزائد قال في البرازية وكثير من الكتب استاجر أرضا على أنها عشرة أرباع بكذا فإذا هي خمسة عشر وتسعة له يعني للمؤجر المسمى يعني لا زائد في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الآجرة كل جرب بكذا الزمة كل جرب ب درهم والمسئلة في السبع ومسطرة في الآجرة وهي ظاهرة لا يتوقف فيها والله أعلم (سئل) في رجل استحكر ساحة بداخل البلدة للبناء بها بمقدورها ومنافعها وما يعرف بها ونسب إليها امددة معينة بآجرة معينة فظهر بها صهر يبيع هل يدخل في استحكاره أم لا (أجاب) نعم يدخل الصهر يبيع اذ هو مما يعرف بها ونسب إليها وهذا مما لا شبهة فيه والاصل في ذلك ان الاستحكار عقد آجرة يقتضيه استئناء الأرض متدرة للبناء والغرس أو لأحد هما والآجرة بسع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في رجل احتكر من آخر أرضا يبلغ للبناء بها فاحكر المستحكر قطعة منها لرجل ومات المستحكر الاول فهل يطل الاحكار الاول والثاني بموته والقيم ان يطلب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة حيث لا ضرر على الأرض بالرفع أم لا (أجاب) نعم بموت المستحكر ينفسخ الاحكار الاول والثاني وللقم ان يطلب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة كما هو مستفاد من اطلاقهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه استاجره على ان يكفل له ماعلى فلان وفلان من قرض بكذا فأنكر الاستحجار فاقام بينة شهدت على اقراره له بكذا هل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة لعدم صحة الاستحجار على الكفالة اذ هي تملك نفع بعوض والكفالة ضم ذمة الى ذمة واذا فسدت الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحة الدعوى الصحة والله أعلم (سئل) فيما اذا استاجر زيد حصعة موقوفة من بستان من المنكح عليه امددة معلومة بآجرة معينة فيها غن فاحش ثم أجزه زيد الحصعة المزبورة مدته تستوعب المدة الجارية فيقوا بآجره لرجل باضعاف الآجرة التي استاجرها بها في المدة المزبورة من غير أن يزيد في الما جور المرقوم شيئا فهل يلزم زيد ادفع تمام آجرة المثل للجهة الوقف أم لا (أجاب) نعم يلزمه تمام آجرة المثل على ما عليه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والبحر راقلا عن تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى أرض الوقف أجرة ها بغير المثل يلزم مستاجر ها تمام آجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى وكذلك في منخ الفقار وكثير من الكتب وقد قالوا يفتى بها هو

مطلب استاجر ساحة وقف للبناء بها على أنها كذا من الأذرع فظهر أنها أزيد

مطلب يدخل الصهر يبيع في استحجار الساحة

مطلب رجل استحكر أرضا وأحكر آخر قطعة منها بموت الاول بنفسه كل من الاحكارين

مطلب لا يصح الاستحجار على الكفالة

مطلب اذا أجز المتولى بدون آجر المثل يلزم المستاجر تمام آجر المثل

مطلب استاجر ظئر اترضع
ولده الى ان يتشى

مطلب اذا انقطع ماء الرحي
لأجرة عليه لمدة الانقطاع

الا نفع لجهة الوقت فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوي القدسي ونقله عنه في منح الغفار
والله أعلم (سئل) في رجل استاجر ظئرا اترضع ولده الى أن يتشى ويجعل الأجرة ومات الولد بعد
شهرين فما الحكم (أجاب) الأجرة فاسدة لجهة المدة يجب فيها الأجرة المثل للشهرين ويسترد
ما زاد عنها بما جعل لها والله أعلم (سئل) في رجل استاجر رحي ماء فطفي الماء وزاد زيادة منعته
عن التمكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده أربعين يوما هل يلزمه الأجرة لها أم لا (أجاب)
لا يلزمه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا انقطع ماء الرحي ولم يتمكن المستاجر من
الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستئجار هل عليه أجرة مدة الانقطاع أم لا (أجاب)
لا أجرة عليه لمدة الانقطاع كما صرح به الزبلي وغيره والله أعلم

(باب ضمان الاجير) *

مطلب دفع للراعي
ثلاثة من البقر فرد اثنين

مطلب القول قول الاجير
المشترك في الهلاك على قول
الامام

(سئل) في رجل دفع للراعي المشترك ثلاثة من البقر فرد عليه اثنين وساله عن الثالث فقال لأدري
أين ضاع هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال البرازي في جامعه دفع الى المشترك ثور للراعي
فقال يعني الراعي لأدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا انتهى يعني فيضمن على
قوله ما والله أعلم (سئل) في الراعي اذا أخذ الغنم الى المرعى فهل يملك واحدة بقوله انه ما وقعت في
بئر أو أكلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع عينته أنها ضاعت منه ولو قال ضاعت مني ولا
أعلم كيف ضاعت (أجاب) عند الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجير المشترك أمين والقول
قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يدفع عنه الضمان بقوله واذا كان القول قوله عند الامام
فعليه اليقين والقاضي أفتى بقول الامام وكذا الامام الظهيري وفي تنوير الابصار ولا يضمن
ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يفتي ولا يضمن بقوله ضاعت ولا أدري كيف ضاعت
على قوله ومن الناس من أفتى بقوله ما ومنهم من أفتى بالنصف وأبو الليث ذكر أن الفتوى على
قول الامام وعليه أصحاب المتن والله أعلم (سئل) في راعي عري باقورة ضاع منها بقرة في مرعى
ملتف بالاشجار هل يضمن أم لا اذا لا يمكنه النظر الى كل بقرة (أجاب) لا يضمن والحال هذه فقد
صرح علماؤنا ان راعي البقر اذا كان مرعا ملتف بالاشجار ولا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاع منه
شيء لا يضمن ومثل الاشجار الا كالت ووخوها مما لا يمكنه النظر الى كل بقرة والله أعلم
(سئل) في بقرة ضرت في الباقورة فتبعها النحول فندت بهم ولم يردها رعاة الباقورة مع قدرتهم
على ردها فضاع عدة من الفحول هل يضمنون أم لا (أجاب) نعم يضمنون لانهم في الحفظ المتعين
عليهم مقرطون والله أعلم (سئل) في راعي ندت من باقورة بقرة صارف فتبعها فغلبت عليه وفقد
من النحول التي كانت معها فل وجد عند رجل لا تصل اليه اليد فطلبه منه فقال أداني ما دفعته
من ثمنه هل يلزم الراعي ذلك أم لا (أجاب) الراعي أمين لا يضمن الا بالتقصير وحيث غلبت البقرة
عليه وفحولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته على ردها كالثارة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب
الرجل الذي لا تصل اليه اليد والله أعلم (سئل) في ثلاثة رعاة ترى بقرة قرب عاب اثان منهم
لعمل مشترك بينهم فندت من البقر بقرة ولم يردها الى الباقورة مع قدرته على رد فضاع فسا الحكم
(أجاب) الحكم ضمان قيمتها الربا حيث ترك الراعي ردها مع قدرته على ردها وعدم الخوف على
ضياع الباقي والله أعلم (سئل) في بقرة ترك البقر ترى وذهب الى بعض المقات فسرقت منها ثور
هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمن لكثرة اللصوص وترقبهم لدواب الناس في بلادنا فتوى عدم

مطلب اذا ضاع بقرة من
الراعي في محل لا يمكنه النظر
الى كل بقرة لا يضمن

مطلب تبع النحول بقرة
فندت بها ولم يردها الراعي
مطلب اذا تبع النحول بقرة
ولم يقدر على ردها لا يضمن

مطلب اذا ندت بقرة ولم
يردها مع قدرته يضمن

مطلب اذا ترك البقر فسرقت
منها ثور يضمن

الضمان في بلاد يؤمن علم في غيبته هذا هو العبد والله أعلم (سئل) في بقار يرى بقر قرية طال به رجل من أهل القرية برذ بقرته فأنكر تسلمها أصلا هل إذا أقام ربهما بنة على تسلمه أياها ثم ادعى البقار الهلاك تسع دعواه أم لا (أجاب) لا تسع دعوى البقار الهلاك حيث أنكر التسليم أصلا لعدم إمكان التوفيق والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقره فكسرها وماتت من ذلك هل يضمن قيمتها يوم كسرها أو يوم موتها (أجاب) لا شبهة في أنه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه بين أجرة الواحد والمشارك ولو ردّها على صاحبها مكسورة فماتت عنده بسبب الكسر لما تقرر أنه إذا دخل في ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفروع كثيرة دالة على ذلك منها ما في الخانية في كتاب الاجارة رجل استأجر حمارا وقيضه فأرسله في كرم فسرقت برذته فأصابه برذ فرض فردّه على صاحبه فمات من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم حصنا وكان البرد بحال بضرب الحمار مع البرذعة يضمن قيمته لانه ضيع البرذعة بتركها في غير الحصن وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك وإذا دخل الحمار في ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما انتهى فكذلك نقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ إلا بالرد سليما وضمنان العدو ان تعتبر القيمة فيه يوم العدى وفي الجوهر في كتاب الغصب فان زنت الحمار به المعصومة عند الغاصب أو سرقت فردّها على المولى فأخذت بذلك في يده فعلى الغاصب قيمتها لأنها تلفت بسبب كان في يده اه وانظر الى قوله لأنها تلفت بسبب كان في يده وبه علم أنه لا فرق بين ان ردّها الراى الى المالك أو لم يردها لدخولها في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرد مع السبب المذكور تأمل والله أعلم (سئل) في بقار ضرب بقره فسقطت فتجمل مالها وأمر رجلا بذيبحها وطرحها على البقار فأتاها له عليك ضمانها وتولى وادعى انه أيس من حياتها ويريد ان يضمن قيمتها حادثة والراى ينكرها ياس حياتها وكان تناول من لجها فهل القول قوله أم قول المالك وما الحكم (أجاب) لا يضمن الراى شيئا بمجرد دعوى المالك والقول قوله في عدم الالباس ولا يضمن سوى ما تناول به من اللحم والقول قوله فيه بمقدار اوقية والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على بقار ان بقرته ضاعت معه والبقار ينكر ضياعها معه هل القول قول البقار بيمينه أم لا (أجاب) البقار لا يضمن ما ضاع معه بغير تفریط على ما هو المذهب فلم تصح الدعوى فلا يترتب عليه اليمين لأنها لا تكون إلا بعد دعوى صحيحة والله أعلم (سئل) في حراث يده بقر المالك ترك ما معه من البقر الفاضلة ترى يجب الارض التي يحرق بها حتى تأتي نوبتها فيحرق عليها كل شيء عادة أهل البلد فضاء منها نور هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في حراث ذبح ثورا أيس من حياته بغير إذن من صاحبه هل يضمن أم لا وإذا أنكر صاحب الثور الالباس من حياته هل يحلف وإذا حلف يلزمه الذابح قيمته يوم ذبحه والقول له في مقدار قيمته أم لا (أجاب) حيث كان ذبح حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته وإذا اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبينة على الذابح واليمين على المالك فإذا عجز الذابح عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بيمينه فإذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة والله أعلم (سئل) في حراث اشتغل عن البقر في التعيب حتى غابت عن بصره وضاعت تقربطه هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في مكترس المكارى الحل المكترى فاكترى المكارى مكاريا أخرى وسلمه الحل وفارقه وضاع الحل منه هل يضمن المكارى الأول أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى الأول

مطلب إذا ادعى الراى هلاك البقرة بعد انكار تسلمها لا تسع مطلب الاجرة لو ضرب بقره فكسرها يجب عليه قيمتها يوم كسرها

مطلب استأجر حمارا فسرق برذته فأصابه برذ فرض فردّه على مالكه ثم مات

مطلب ضرب البقار بقره فأحرق مالها رجلا بذيبحها وادعى الالباس من حياتها يريد تضييع قيمتها للبقار مطلب ادعى ان بقره ضاعت مع البقار والبقار ينكر

مطلب اذا ترك الحراث البقر الفاضلة ترى فضاءت لا يضمن

مطلب ذبح الحراث ثورا فاختلف مع مالكه فائقول للمالك في عدم الالباس من الحياة والحراث في القيمة مطلب اشتغل الحراث بالتعيب فضاءت البقر

مطلب اذا اكترى المكارى غيره فضاء الحل يضمن

مطلب اذا ترك المكارى
دوابه على أصحابه وسبقها
فضاع حل يضمن

مطلب استاجر بناه ليدنى له
فأنه يضمن جانب منه لا يجب
عليه اعادته

مطلب استاجر صبيامن
وليه ليرعى بقره فضاع منها ثور
مطلب اذا وجدت البقرة
بيت صاحبها مقلدا فرجعت
إلى مالئ مسارحها فبقر
بطنها ذئبان لا يضمن الرعاة

مطلب اذا تلفت الباقورة
مبطخة انسان لا ضمان على
البقار الا اذا كان بصنعه

مطلب اذا دفعت فضة
لصانع يعمل لغير واحد
فادعى أنها سرق ففى
ضمانه وعدمه أقوال

مطلب اذا نشرت الغسالة
ثوباً فضاع تضمن جميع قيمته
ان غاب عن بصريها والا
ف نصف القيمة

والحال هذه اذ رب الحل رضى بيده لا يبدع غيره وصار كودع أو دوع والله أعلم (سئل) في مكار
سبق القافلة وليس مع الاحمال المستاجر على حلها مال كها وغاب المكارى عن الاحمال وأمر
أصحابه بسوقها الى الحل فضاع من دوابه دابة مع حلها فى تلك الغيبة وبعد أيام وجدت الدابة
دون الحل هل يضمن المكارى أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى والحال هذه اذ هو مودع وليس له
أن يودع فيكون متعدداً فيضمن مثله ان كان مثلياً وقيمته ان كان قيمياً والله أعلم (سئل) في رجل
استاجر بناء فأنه يضمن جانب من بناءه بعد ما بناه هل يضمنه ويجب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان
خلع عليه خلعة على وجه التملك بالهبة المسلمة ليدعه وقبضها بحضرة ابنه البالغ العاقل فلما انهم
البناء ادعى الابن أنهم المالك هل تسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا (أجاب) لا يضمن
وله أجره المسماة ولا يجب عليه اعادته ما انهم بمما بناه وسكوت الابن مع حضوره للهبة والتسليم
مانع له من دعوى الملك كفى مسئلة البيع التى أطبقت عليها المتون وقوبلت من علماء المذهب
بالتسليم والله أعلم (سئل) في رجل استاجر صبيامن ولديه ليرعى بقره خاصة فضاع منها ثور بغير
تفريط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره (أجاب) لا يضمن ولا ينقص من أجره شئ والله أعلم
(سئل) في بقره ضوت الى بيت صاحبها فوجدت بابه مقفلاً فرجعت لئلا الى مسارحها أو
مواردها فبقر بطنها ذئبان ضاربان هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على
الرعاة لا سيما اذا كان العرف جارياً بأن الراعى اذا أدخل الباقورة الى البلدة كما هو فى قرى لند
والرملة يبرأ ويصدق بمنه اذا ادعى انه جاء بها الى القرية ولا يلزمه ان يدخل كل بقرة فى منزل
رعيها قال فى جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة فى القرية ولم يجد رعيها ثم وجدها بعد
أيام قد نفقت فى غير رعاها وان كان عرفهم أن يأتي بالبقرة الى القرية ولا يكفونه أن يدخل كل
بقرة فى منزل رعيها صدق البقار بمنه أنه جاء بها الى القرية انتهى والله أعلم (سئل) في بقار
انتشرت ياقورة فى المرعى فوقعت فى مطبخة انسان فالتفت جانبها بعد ما نزلت راعي عن سوقها
لترعى هل يضمن ما تلفت أم لا وهل اذا ظن البقار أنه ضامن فاتفق مع رعيها على أن يزرعها بذر
من عنده فان ثبت مثل ما كانت أو أحسن برئ من ضمانه ولا يضمن له مقدار ما كانت تثرل
بقت ويكون النائب للبقار فى الحكم (أجاب) الانتفاء المذكور لا عبرة به شرعاً فالتفت
اليه ولا يقول عليه ولا يضمن البقار الا بالارسال الباقورة فى الزرع أو بسوقها وقد أصابت الزرع فى
مشيتها أو الأفهى عجماء وفعل الجماء جبار بنص النبى المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
الاخبار والله أعلم (سئل) فى صانع يعمل رحدة دفعت له امرأة فضة يتخذها حياصة فادعى أنها
سرق هل يقبل قوله فى ذلك ولا يضمن أم هو ضامن للمسرق من يده ولا يقبل قوله (أجاب)
هذه المسئلة راجعة الى مسئلة الاجير المشترك وفيها ثلاثة أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان
مطلقاً وأنه أمين والقول قوله باليمين والضمن مطلقاً ولا يلتفت الى قوله واختار المتأخرون
الفتوى بالصلح على النصف جبراً بعمل بالقوانين وفى جامع الفصولين راجع الشواهد صاحب المحط
لو كان الاجير صالحاً براً يمينه ولو كان بخلافه يضمن ولو كان مستورا يومه بالصلح فهذه أربعة
أقوال كلها صحيحة مفتى بها وما أحسن التفصيل الاخير والا قول أبى حنيفة وقال بعضهم
قول أبى حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول عمر وعلى بن وهب
احتشام العمر وعلى وصيانة لاموال الناس والله أعلم (سئل) فى رجل دفع لغسالة ثوباً بالغسالة
باجر فغسلته وفشرت على باب الدار ودخلت الدار وتركتها منشورة فضاع هل يضمن حيث

غالب بصرها عنه أم لا وهل إذا كانت تغسل لغير واحد وأعتبت نفسها لذلك فصارت بمنزلة
الاجبر المستتر ولم يوجد منها تفريط هل تضمن مع هذا التقدير أم لا (أجاب) إذا غاب عن
بصرها فمن جيع قيمته اتفاقاً وان لم يوجد موجب الضمان وضاع من غير تفريط في الحفظ
فالواجب على هذا التقدير الصلح على النصف جبراً كما أفقته أكثر المتأخرين والله أعلم (سئل)
في راعي بقرة بقرية أساء أهلها في إقامة رجل معين مكانه فأذوا له ثم ان الثاني أقام بالثاثيرى
بغير إذن من أربابها فضايع ثور منها فعلى من ضمانه (أجاب) لا ضمان على الاول لانه مأذون له
من أهلها فيما فعل وصاحب الثور بالخيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث لتعدى الثاني
بالدفع والثالث بالاحذول لا يرجع الثالث اذا ضمن على الثاني والله أعلم

مطلب عين البقار رجلا
مكانه باذن رب البقر ثم الثاني
ثالثا بغير اذن فضايع ثور

(كتاب الولاء)

(سئل) في معتق مات عن ابن معتقه وأبناء بنى معتقه وأولاد من زوجته له مستولدة لرجل حتى
فهل ارثه لابن المعتق أوله ولا أبناء بنيه سوية أم لا وأولاده وزوجته (أجاب) ارثه لابن المعتق
للابناء بنيه لكونهم محجوبين به ولا للزوجة ولا لأولاده المذكورين لانها أم ولد لم تعتق بعد
وحكمهم أولادها حكمها والله أعلم (سئل) فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لام وعن ابن ابن سيده والده ثم مات ابن ابن سيده
والده عن شقيقة قبل ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم أن الرقيق عقاراً وظهوراً لا للزوجة
عقاراً فهل لشقيقة ابن ابن سيده المتوفى مطالبته بما يخص أخاه من تركه الرقيق والدعوى على
ذى اليد على مخلفات الرقيق ان كان مكاناً معتقاً أو باقياً الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا
(أجاب) الرقيق لا يملك شيئاً وان ملك فكل شيء حصل من المال للمالك وان ثبت عنه فكل شيء
حصل له بعد عتقه فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى وزوجته والعن والباقي لانه
وموت ابنه استحق ورثته مات تركه هذا الابن للام سدسه ولاخوته لامة الثلث والباقي وهو
النصف لابن ابن المعتق وموت ابن ابن المعتق جرى ما ورثته منه على ورثته فيكون نصفه
لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبة وان لم يكن له عصبة يرثه على شقيقته المذكورة وأما الدعوى
بعد خمس عشرة سنة فعلم سماعها العارض الامر السلطاني لقبول القضاء التخصيص بالحوادث
فان وقعت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني بالمتع لا تسمع ولا تسمع والله أعلم

مطلب مات عن ابن معتقه
وأبناء بنى معتقه وأولاده
من زوجته مستولدة
مطلب مات رقيق عن ابن
من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات الخ

(كتاب الاكراه)

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وصغير منه وعن أبوين أكره الزوج بعد وضع الاوين يدهما
على مخلفاتها على أن يقر بأنه لا يستحق قبل نسيبته منها حقاً هل يصح اقراره مع الاكراه أم لا
وتقسم تركتها على فرائض الله تعالى (أجاب) لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع وأيضاً الارث
جبري فلا يصح قوله لا يستحق قبل نسيبته من مخلفاتها شيئاً ففي البرازية وكثير من الكتب لو قال
تركت حق من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح
تركة وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركة الميت الى واريته وأشهد
على نفسه أنه قبض منه جميع تركة والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى
داراً في بدو الوصي انهم من تركته والى ولم أقبضها قال ألم أقبل بينته وأقضى له بها أريأت ان قال

مطلب اذا أكره الزوج
على أن يقر بأنه لا يستحق
قبل والد زوجته من مخلفاتها
حقاً لا يصح اقراره

مطلب أشهد الولد انه قبض
جميع تركته والده من الوصي

قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يسه
 ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين انتهى فقد علمت بذلك صحة دعوى الزوج بشئ رآه أو علم به عند
 نسيه أنه مما ترك زوجته فافهم والله أعلم (سئل) في أهل قرية أرزهم الحاكم بأن يكفلوه
 في مال أرزهم من جانب السلطنة العلية وله دعاية وقدرة على قتلهم ونهب أموالهم وغلب على
 ظنهم ايقاع ذلك بهم أن لم يكفلوه فكفلوه خشية ايقاع ذلك عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا
 (أجاب) لا يلزمهم المال بذلك ولهم النسخ إذا زال الإكراه كالبيع ونحوه إذا علم بدلالة الحال
 أنهم لو لم يمتثلوا أمره يقتلهم أو يقطع أيديهم أو يضربهم ضرباً يخافون على أنفسهم أو تلف
 عضولهم فينتدبون كونه إذا هامت ولو لم يكن الأمر سلطاناً على ما عليه الفتوى صرح به غالب
 علماءنا رحمهم الله والله أعلم (سئل) في ذي ولاية على قرية قادر على ايقاع ضرب وحبس ملحقين
 بأهلها يطلب من رجل منها بيع عقاره لهما فباع خائفاً منه ايقاع ذلك به وأقر أنه قبض عنه كذلك
 مع أن قيمة البيع اضعاقي الضعاف الثمن هل ينفذ هذا البيع على هذا الوجه أم لا وإن كتب صلح
 لدى فاض على صفة الطوع والاختيار وعدم الفساد يكون الاعتبار لما في نفس الأمر لا لما
 كتب (أجاب) حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه وقع به ضرباً شديداً وجساماً مديداً فالبيع
 غير نافذ والأقرار غير صحيح فلم يكره فسخه والاعتبار لما في نفس الأمر لا لما كتب في الصلح هذا
 وأما الرابعتين الفاحش فقد أفتى به كثير من علماءنا مطلقاً ومع الغرور أجمع المتأخرون عليه
 وعلاؤهم الأقرب إليه أرفق بالناس فلو رآه القاضي وحكم به فسخاً أذهب قول صحيح أفتى به كثير من
 علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع الوكيل
 ما أمره الموكل به بمائتين وخمسة وعشرين قرشاً وسلمه للمشتري ثم إن الموكل أرغم الوكيل وأكرهه
 وهذه بالحكم وتحقق أنه إن لم يطرعه فيما أمر به أوقع فيه ما هتده به لقدرته عليه فكسب على
 نفسه ما أمر به موكله الموماليه بأنه يستحق في ذمته خمسمائة قرش وعشرين قرشاً اقراراً كذباً
 لا وجه له شرعاً من الخوف وكسبه لهما رجل هل إذا ثبت أن إقراره كان على الوجه المذكور يبط
 إقراره ولا يستحق عنده إلا المائتين والخمسة والتسعين التي باعها ولا يلزم الكفيل شئ (أجاب)
 الإكراه بعدم الاختيار فلا صحة للأقرار مع الإكراه لأن صحته تعقد قيام الجبر وقد قامت دلالة
 على عدمه والإكراه فيه يكون بأشياء منها إذا قال المتغلب لرجل إماماً تقرلي بكذا والأقول
 للظالم الفلاني لقي ما لا أؤجد كذا ونحو ذلك قال في الحاوي الزاوي في كتاب الإكراه بعد أن
 رمن لجم الأئمة قال المدينون لدائنه ادفع إلى القابلة وأقر أنه لا شئ لك على والأقول إن ما في يدك
 ذهب شمس الملك فدفع وأقر أنه لا شئ له عليه فهذا في معنى الإكراه وله أن يدعى عليه انتهى
 (أقول) فإذا كان الرجل لبرائة وهتده بمن يسمع كلام الغماز وقال إن لم تقرلي بكذا أي بشئ
 لا أصل له أسعي بك إلى من ياخذك بجرد كلامي وغلب على ظن المهتد ذلك فأقر كذباً لا يلزمه
 ما أقر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام أئمتنا وإذا بطل بثبوت الإكراه على الوجه المذكور
 عن الأصل بطل عن الكفيل إذ قد تبين أن الدين على الأصل يصلح أن يطالب به ولا صحة
 للكفالة من الكفيل بدونه والله أعلم (سئل) في ذبي حرقته الكتابة على محل يكتب ما يؤمر به
 مما يتحصل أوقع القبض عليه حاكمه المسكلم عليه واتهمه بأن سوابني أودع عنده ثلاثة آلاف
 من التروش فهتده بالضرب الفاحش حتى أقر لدى فاض بذلك فكسب عليه بذلك هل ينفذ
 إقراره بذلك أم لا (أجاب) لا ينفذ إقراره إذا رضاه شرط لصحة الأقرار فيفسد الأقرار عند وفات

مطلب إذا أكره الحاكم
 أهل قرية أن يكفلوه في مال
 أرزهم من السلطنة لا يلزمهم

مطلب إذا أكره صاحب
 الولاية رجلاً على بيع عقار
 له فالبيع غير نافذ والعبرة
 لما في نفس الأمر لا لما كتب

مطلب إذا أكرهه أن
 يقر له بكذا فأقر وكفله بما
 أقر به رجل فالأقرار غير صحيح
 وكذا الكفالة

مطلب إماماً تقرلي بكذا
 والأقول للظالم الفلاني

مطلب إذا أكره الحاكم
 كاتبه على أن يقر بثلاثة آلاف
 أودعها عنده سوابنيه
 فأقر لا ينفذ إقراره

الرضا وهذا باجتماع المسلمين فله الامتناع عن دفع المقر به للمقر له ان لم يكن دفعه وله استرداده منه ان كان دفعه له مكرها والا كراه بعدم الرضا ويسد كل أمر تتوقف صحته عليه وقد رفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ومسائل الاكراه لا تخفى على من اتقى الله تعالى وخشى الرحمن وعمل اليوم تشخص فيه الابصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم العزيز الجبار والله أعلم (سئل) في بكر منعها عنها الخاجر عليها عند ارادة دخول زوجها الا ان تبعه مالها من عقار وكروم ففعلت حين لم تجد بدا من ذلك هل يتنذيعها أم لا وحكمها حكم المكره في ذلك (أجاب) لا يتنذيعها وحكمها حكم المكره قال علياؤنا منع الزوج زوجته من أهلها حتى تهب له المهر تكون مكرهة والهبة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر من منع امرأته عن الميراث أو غيرها الا ان تهب مهرها فوهبت فالهبة باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر في التارخانية نقل عن النبايع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله القرطبي الغزي في منظومته المسماة بخصنة الاقران في ثلاثة أبيات مستقلة على الحشو وقال

ومنع لعمره أن تذهب * لاهلها باصاح تقضى مأربا
الا اذا نسقط عنه المهر * ففعلها لاغ وذا قد ذكرا
لانها قد نزلت في الحكم * منزلة المكره هذا فاعلم
ونظمنا ونظيرتها في بيتين خالدين عنه بقولي
وما نفع زوجته عن أهلها * لتب المهر يكون مكرها
كذلك منع والد بنته * خروجهما لبعلمها عن بيته

وفي شرح خصنة الاقران قال قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي مالو زوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الا ان تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فقررت بذلك ثم اذن لها في الخروج فان الظاهر أن الحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها في معنى المكره لما ذكر من المنع لاسما والحياء يغلب في الابتكار وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى انتهى وأنت على علم أن البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولاد غير الاب كالأب للعلل الشاملة فليس الاب قيذا وكذلك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من أخفهم مهورهن كرها عليهن وجبرا حتى من ابن ابن العلم وان بعد ومتى ما وجد منها منع ضربها ورجمها قلها وأهل الراس يتبعون النساء تركه حتى يطلبون فيهن القسمة كما يطالبون القسمة في الاموال والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نسأله صلاح الاحوال (سئل) في مرضه باع في مرض موتها كرها لاخيها كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل يتنذيعها أم لا (أجاب) لو وصي ابنها فصح البيع الواقع على جهة الاكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات اذ هو حق العبد دونها والله أعلم

مطلب منع الولي الزوجة
عن زوجها اكراه وكذا منع
الزوج لها عن أوتها
فيبطل البيع والشراء
والهبة والاقرار

مطلب باع في مرض
موتها مكره وخلفت ابنا
صغيرا

(كتاب الحجر)

(سئل) في صغيرة لها وصى ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلاعين أم لا وهل يشترط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشيد بعد قولها

مطلب اذا ادعت البلوغ
تصدق بلاعين ولا يشترط
حضور الوصي وأما دعواها
أنها رشيدة فلا بد من بينة

ويؤمر الوصي بدفع مالها أم لا بد من بيعة لانه مما يجزئ (أجاب) الظاهر من عباراتهم أنه لا عين عليها لعدم الفائدة في التحليف لان البلوغ والحال هذه ثبت بقولها والتحليف لرجاء التكلول وهي لو اقترنت به ثم قالت كنت كاذبة لا يصح رجوعها لتناقضها حيث كانت في سن يحتمل البلوغ فيه كما في الزبلي والخلاصة والتراخية والخانية وجامع القصولين وغيرهما وما يمدل على ذلك جعله اقرا وأخبارا وقد كتب صاحب البحر في شرح قوله وما لا يعلم الا منه افا القول لها في حقها ماصورته ولم أر صريحان المراد اذا قبل قولها في حقها في الحيز والمحبة فهل يكون بيعها أم لا بلعين ووقع في الوفاية أنه قال صدقت في حقها بخاصة وظاهره انه لا عين عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها وفدو وحده ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرجاء التكلول وهي لو اخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كلسا في نقله عن المكافي قريبا ان شاء الله تعالى انتهى وبه يعلم أيضا عدم اشتراط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ اذا فائدة له لانه لو كذبها فيه لا يلتفت اليه وأما دعواها الرشد فقد قال شيخ مشايخنا شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي في فتاواه التي أفتى فيها بما هو الثابت المعول عليه عنده لا يثبت الرشد الا بجمعة شرعية وهي رجلان أو رجل وامرأتان فان بلغت رشيدة سلم اليها مالها والا لا يسلم اليها حتى يؤمن منها الرشد انتهى والله أعلم (سئل) في المديون هل يباع عرضه وعقاره ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دست منهما ويبي له دست واحد واذا كان له ثياب بلبسها ويكتفي بدونها يباع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي ثوب بلبسه وهل اذا كان له ابن كفل ما يملكه لرب الدين يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل واذا كان له مسكن يمكنه ان يجتزى بمادونه يبيع ذلك المسكن ويشترى بالباقي مسكا يملكه وهل اذا امتنع من ذلك يبيع القاضي بنفسه ليقض به دينه أم لا (أجاب) أكثر علمنا النقل في هذه المسئلة ووجدتني اقيمت فيها مرار التكرار وقوعها وزادتها أكثر الغلبة للماطلين وضعف الدين وعدم الاعتناء بوفاء الدين والتهاون في الاحتجاج على خلاص الدمنة منه منه أنه تعجب عن الخنة ما بقي عليه درهم فما أقبت به أولا أنه يحبس المديون الذي ليس له الاعقار حتى يبيعه بنفسه عند الامام رجه الله تعالى وعندهما يبيع القاضي ويوفي الدين بتمنه قالوا وبقولهما يفتى وفي قصص الشيخ قاسم قول صاحبين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيع العقار كما يبيع المنقول وهو الصحيح وبما اقيمت به ثانيا قال أصحاب المتن يحبس القاضي لبيع ماله لانه قال الزهراني لان قضاءه واجب عليه ومبرأة في دينه وهذا عند أبي حنيفة وقال صاحباه يبيعه القاضي ببراءة لقلبه بالامتناع وتجزئ خصمه لقصر الباع والقاضي نصب لخلاص العاجز عن الوصول الى حقه لاسباب من خصم لا يبالى بالمثل الحرام ولا يكثر باوم اللوام قالوا بقولهما يفتى وقالوا اذا كان له ثياب بلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي ثوبا بلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من التجهل قالوا وعلى هذا اذا كان له مسكن ويمكنه أن يجتزى بمادونه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع الباقي في الصيف والنظف في الشتاء ولا يرب أنه يحبس بالاصالة وابنه بالكفالة وفي الزاوية من كتاب القاضي من العاشر في الحبس يتمكن المكنول له من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا (أقول) وأمر الدين بالفتح أثقل الاحمال وأضر في الدين من خباثت الاعمال وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في صغيرة لها جد أم أم تم تحرس على مالها واضعة يدعا عليه ولها أب مسرف مبذر

مطلب يبيع المديون كل
ما لا يحتاج اليه في الحال
جبرا عليه واختلفوا في ان
للقاضي ان يتولى البيع
بنفسه

مطلب الجدة أحق بحفظ
مال الصغيرة اذا كان الأب
مسرفا

يخشى على مالها منه اذ انزع من يد جدتها الاسرافه وتبذره هل هي أحق بحفظ مالها منه أم لا
(اجاب) نعم هي أحق بذلك اذ المتصف بذلك يمنع عن مال نفسه خمس وعشرين سنة عند أبي
حنيفة وعند صاحبيه لا يدفع له ماله حتى يؤمن منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه فكيف مال ولده
والله أعلم (سئل) في شخص لاوى له ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى الا ان انه لم يكن بالغاً اذ ذلك
ولم يثبت انه حينئذ كان مرافقاً فهل يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فيبتي عليه بطلان عقد
النكاح لكونه عقداً لا يجزئه حين صدوره (اجاب) ان كان حين ذلك بلغ سنه ثنى عشرة
سنة فلا ينفذ رجوعه ولا يصدق في أقل منها فلا ينفذ نكاحه والله أعلم

(كتاب المأذون)

(سئل) في السيد اذا أمر عبده بشراشي بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذوناً حتى
اذا تعلق برقيقته دين يباع فيه ان لم ينفذه السيد واذا رآه يبيع ويشترى فسكت يكون مأذوناً
وهل يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن أم لا (اجاب) اذا أمره بشراشي بعينه كالطعام والكسوة
لا يكون مأذوناً لانه استخدام ولو صار اذوناً له انقصر واذا لم يصبر مأذوناً بذلك وتعلق برقيقته دين
لا يباع فيه وأما اذا رآه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذوناً له الا اذا كان المولى
قاصياً كافي الظهيرية ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن الا في مسئلة ما اذا قال السيد لاخل السوق
بايعوا عبيدى ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم

(كتاب الغصب)

(سئل) في رجل أخذ لاخر سكيناً بغير اذنه فأنقطعت عنده ونقصت نقصاً كثيراً فاحشا
فما الحكم (اجاب) مالكها بخبر ان شاء أخذها مة بطوعة وضمة نقصان وان شاء طرحتها
على الغاصب وأخذ جميع قيمتها والله أعلم (سئل) في رجل استلم ماصاً مشتركا بينه
وبين بتمه وأخت زوجته بغير اذن من الاخت فاذا يلزمه (اجاب) يضمن قيمته من خلاف
جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته من الذهب وان كان بكمسه فبكمسه ولا يجوز ان يضمن
قيمتها من جنسه الا اذا ساوته وزناً فراراً من الربا وقد ارتكب معصية بالاستئمان بغير اذن فيعزر
والحال هذه والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها
شيئاً واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من
الزوج ما بين عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمها قبض موه في قبض ما بين من المهر وذلك على
عادة الفلاحين وجورهم على حرمهم واكلهم للمهر هن فهل للمرأة أن ترجع على تركه ابن عمها
يعتاقوله من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعرض عن الزوج (اجاب) ما قبضه ابن العم
واستهلكه مضون عليه لانه متعدي فيؤخذ من تركته ان كانت وقول الرجل وكفى ابن العم قبض
موته كلام بهمل باطل صادر عن جهل مغرط اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال حياته فكيف
يؤكل به بعد مماته فالواجب على الحكم زجر الجهال عن مباشرة مثل هذه الافعال والله أعلم
(سئل) في رجل أخرج فرساً من زرع فافتقرها ذئب هل يضمن أم لا (اجاب) ان ساقها
بعد اخر اجها ضمن وان لم يسقها بعده لا على ما دوا المختار وعليه القوي كفي الخلاصة والعزازة
وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم ظهر فيه عيب فردده

مطلب ادعى البلوغ فتزوج
ولاوى له ثم ادعى عدمه

مطلب اذا أمر السيد عبده
بشراشي بعينه لا يكون
اذا انفصل مالوراه يبيع
ويشترى فسكت

مطلب أخذ لاخر سكيناً
بغير اذنه فأنقطعت
مطلب اذا استلم ماصاً
مشتركا يضمن قيمته من
خلاف جنسه

مطلب اذا استلم شيئاً
من مهر بنت عمه ثم مات
يؤخذ من تركته

مطلب أخرج فرساً من زرع
فافتقرها ذئب
مطلب لا يضمن مستحق
الثور المشتري ان رده على
بائع بعيب

مطلب باع حصه في فرس
مشاركة فردها المشتري
ثم باعها لآخر وسلمها
فهلكت

مطلب باع ناقه آخر مدعيها
الاياس من حياتها

مطلب أخذ الجبل بغير اذن
صاحبه وحده فعرج بسبب
ذلك

مطلب غصبا ثورا واستهلكه

مطلب اذا استعمل أحد
الشريكين البهيمة بغير اذن
الآخر ثم مات بعد ذلك
لا ضمان عليه

مطلب مات الأب بمجهلا لمهر
ابنته الصغيرة

مطلب غصب فرسا حاملا
مشاركة من بدأ أحد الشركاء
ثم ولدت ومات الولد ونقصت
قيمة الام

مطلب أوسق رجل فرسا
مشاركين له عند أحد
الشركاء فقال من عليه الدين
ان ضاعت فعلى

مطلب له في فرس عشرة
قرباط باع منها خمسة لآخر
فباع المشتري العشرة لآخر
وسالها مع واحد من تاجها
ثم هلكت

على ياتعه ثم ظهر له مستحق هل له أن يضمن المشتري أم لا (اجاب) ليس له أن يضمنه لأنه برئ
بالرد على البائع الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصه في فرس مشتركة وسلمها ثم ردها
المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فهلكت عنده
هل لبقية الشركاء أن يضمنوا الذي اشترى وتسلم ثم رد أم لا (اجاب) ليس لهم تضمينه وهم
مخبرون بين تضمين البائع أو الذي هلكت عنده حيث لم ياذنوا والله أعلم (سئل) في أجنبي
ذبح ناقه آخر مدعيها الاياس من حياتها هل يقبل قوله أم لا ويضمن (اجاب) في الاجنبي
اختلاف تصحيح وفتوى في الضمان وعدمه صحح صاحب انخلاصه عدمه وقيل في جامع
الفصولين راضا للنوازل وفوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود أنه الاستحسان فعليه القول
قول المالك في نفي الاياس بيمينه واليمينه على الذابح فاذا لم يقيم وحلف المالك ضمن قيمته يوم الذبح
والقول في القيمة للذابح بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على رجل آخر وأخذ منه منزله
بغير اذنه وحده جلا من الخطية فعتقه به وعرج بسبب ذلك هل لصاحبه أن يمسك الجبل ويضمن
التعدى ما نقص من قيمته أم لا (اجاب) نعم له أن يمسكه ويضمن التعدى النقصان والحال
هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اجتمعا على غصب ثور واستهلكاه فضمن المالك أحدهما
قيمة هل له أن يضمن صاحبه الذي استهلك النصف أم لا (اجاب) نعم له أن يضمنه ذلك والحال
هذه والله أعلم (سئل) في بهيمة بين شخصين تعدى عليها آخر وحرثتها بغير اذن الآخر
ثم زال التعدى ومكنت أياما صحيحة ثم ماتت حثفتانها هل يضمن حصه شريكه أم لا ويكون
كالمدع تعدى على الوديعه ثم زال التعدى (اجاب) حيث كانت في يده على وجه الحفظ
لحصه الشريك يزول الضمان بزوال التعدى كالوديعه وان كانت في يده على وجه العارية لها
لا يزول ما لم يردّها الى الشريك والله أعلم (سئل) في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات بمجهلا
هل لها أن تطالب الورثة به أم لا (اجاب) لا يضمن الأب بعونه بمجهلا فلا مطالبة لها في التركة
والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على فرس مشتركة حامل وغصبها من بدأ أحد الشركاء
مدعيها أن له عليه دين أو وثقها على عادة الجهال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان
قيمة الأم أم قيمة الولد أم كليهما أم لا يضمن واحد منهما (اجاب) يضمن نقصان قيمة الفرس
بالولادة ولا يضمن عند ناقمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم ينع به بعد طلبه والله أعلم (سئل)
في رجل أوسق فرسا مشتركا على دين له عند أحد الشركاء فطلب الشركاء من الشريك ردها
منه فقال على ردها ولا تطالبوه ان ضاعت عنده فعلى هل يصح ذلك ويلزمه ضمان حصصهم
أم لا (اجاب) نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المقصوبة وضمانها صحيح وليس من باب
الدين المشتركة تأمل والله أعلم (سئل) في رجل له في فرس عشرة قراريط باع منها خمسة
لآخر وسلمها فباع هذا الآخر لآخر العشرة قراريط وسلمها مع واحد من تاجها ثم هلكت
عنده هذا الآخر فهل يضمن المشتري الاول قيمة حصه البائع التي هي الخمسة قراريط وعلى
من عنده التاج رد حصته في الموجود منه وضمان ما هلك منه بالتعدى أم لا (اجاب)
البائع الاول يضمن من شاء من المشتريين قيمة حصته الباقية له في الفرس لتعدى الكل بالتسليم
والتسليم وحق البائع المذكور في التاج بقدر القراريط الخمسة في الام باق يطالب به من هو
في يده ان باقيا يمينه وان هلكا فبضمان قيمته من شاء من المشتري وتسلم او باع وسلم لوجود
القبض الموجب للضمان وان كان الزوائد في باب الغصب غير مضمونة لان محلها اذ لم يقع عليها

غصب أمّا إذا غصبها من يد الغاصب غاصب فهي مضروبة على غاصب الغاصب كما وضعت
 في بعض الخواشي فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل خدع امرأته رجل زاعماً أنه قري بها وفترق
 بينها وبين زوجها فهل يجبر على ردّها أم لا (أجاب) يجبر على ردّها لبعائها قال علماؤنا من خدع
 امرأته رجل حتى فترق بينها وبين زوجها يجبر حتى ردّها أو يموت في الحبس نفسه في منخ الغفار
 عن الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في رجلين خدعا امرأة رجل وفرقا بينه وبينها فماذا
 يلزمهما (أجاب) يجبران حتى يرداها عليه أو يموتا كما صرح به في الخلاصة وغيرها ذكره
 في منخ الغفار في كتاب الجنائيات ولا شبهة في وجوب التعزير عليه ما لا نه في كل معصية ليس فيها حد
 مقدروها من هذا القبيل والله أعلم (سئل) في فاض ظالم أمر ترجمته الموكّل بأخذ ما يهونه
 محصو لا أن يأخذ من رجل ما لا وجه لأخذه فأخذه هل يضمن الاخذ أم القاضي (أجاب)
 يضمن الترجان الاخذ لعدم صحة الأمر وفي كل موضع لم يصح الأمر لم يضمن الأمر لا سيما إذا
 كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمتثل أمره أو كان بقدر على التخلص من عقوبته بوجه صحيح له شرعا
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب حنطة واستهلكها ثم صالحها ربهما على دراهم معينة قضيا
 في المجلس قبل التفرق ثم أقرضها للغاصب فهل يجوز الصلح المذكور والقرض المزبور أم لا
 (أجاب) نعم يصح الصلح والحال هذه وبطال الغاصب بما استقرضه وبمحس إذا امتنع
 والله أعلم (سئل) في رجل غصب الوديعة من المودع هل للمودع أن يخاصمه أم لا (أجاب)
 نعم له أن يخاصمه والله أعلم (سئل) في رجل تيمارى أقرض من أراض حنطة وشعير وأذرة
 فزرع ذلك في أرضه وسافر المزارع فاستأجره أهل الحرب ووضع التيمارى يده على بقره وجارته
 وزرعه وصار يستعمل البقر في الحرث والدياس مدة ست سنوات حتى مات البعض ونقصت
 قيمة البعض فهل يضمن التيمارى قيمة الهالك ونقصان قيمة الباقي وماتوا له من غلته وليس عليه
 سوى مثل ما أقرضه أم لا (أجاب) نعم يضمن التيمارى قيمة الهالك من البقر وما نقص من قيمة
 ما بقي يوم غصبه وعليه رد ماتوا له من الغلال وعلى المزارع مثل ما أقرضه من الحنطة والشعير
 والأذرة والله أعلم (سئل) في رجل له عالول وبقر وضع فيه قريمة فخلها من رجل هل يضمن أم لا
 (أجاب) لا يضمن فقد ذكر في جامع القصولين وغيره أن من حل رباط دابة لا يضمن لعدم الإضافة
 إلى فعله وهذا بمنزلة والله أعلم (سئل) في رجل ألقى تراب مصبته في أرض رجل حتى صار
 كوماهل يفترض عليه رفعه منه أم لا (أجاب) يفترض عليه رفعه وتخليسه من ملك الغير
 والله أعلم (سئل) فيما إذا صاد الرأى جماعة فقالوا لرجل خلصنا من مصادرتك فدفعت عنهم
 ما لا هل يرجع عليهم به أم لا (أجاب) نعم يرجع عليهم إذا ثبت أنهم قالوا له ذلك وأنه دفع عنهم له
 ما لا لا خلاص لهم إلا به على قدر رؤسهم والله أعلم (سئل) في مستبضع باع بضائع الناس
 وقبض ثمنها وخطه ثم أن مشترها فعل على المستبضع بعد خلط البضائع بأن فيها غلثا واستعان
 عليه بشرطى متغلب أخذ له منه أربعين قرشاً قهرا فهل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع
 بقدر بضائعهم (أجاب) هي من ماله لأن مالهم لأنه يخلط الثمن صار مستهلكا له وثبت الضمان
 في ذمته فالأخذ من ماله والضمان مقر عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
 وتركوا وبعضهم غائب فأخذوا قهرا وغلبه من التركة ما لا غصبا عليهم هل يختص به الحاضر
 فيضمن للغائب حصته أم يكون على الكل (أجاب) هو على الكل ولا يختص به الحاضر
 حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لحصة الغائب والله أعلم (سئل) في رجل له في أرض وقف

مطلب من خدع امرأة
 رجل يجبر حتى ردّها أو
 يموت في الحبس
 مطلب إذا أمر القاضي
 ترجمته أن يأخذ من آخر ما لا
 بغير وجه فالضمان على
 الترجان

مطلب إذا استهلك حنطة
 فصالح ربهما على دراهم قبضها
 في المجلس ثم أقرضها للغاصب
 صلح الصلح والقرض
 مطلب للمودع أن يخاصمه
 غاصب الوديعة
 مطلب تيمارى أقرض
 من أراضا جوبا فزرعها ثم
 استأجره أهل الحرب فوضع
 التيمارى يده على بقره وزرعه
 مطلب رجل له عالول بقر
 وضع فيه قريمة فخلها آخر
 مطلب ألقى تراب مصبته في
 أرض رجل

مطلب إذا أمر جماعة رجلا
 أن يدفع عنهم مال المصادرة
 يرجع عليهم
 مطلب إذا باع المستبضع
 البضائع وخط ثمنها بماله
 فخل المشتري عليه وأخذ
 منه بعض دراهم يكون من
 ماله

مطلب إذا أخذ متغلب
 من التركة ما لا يكون على
 الكل

حصة جزية نحو قراطين حل له ان يحرقها جميعها ويستغلها دون أصحاب البقية أم ليس له
الا بقدر حصته (أجاب) نعم

مطلب ليس له ان يحرق من
أرض الوقف الا بقدر حصته

نعم ماله الا الذي يستحقه * وذلك نصف السدس لا غير ذلك
ويعتبر شرعا أن يضم زيادة * له حيث كان الامر ما في سؤال الكا
وبار خيرا الدين رهن خطه * يرجع امداد ايقبه المهالك
والهام ما فيه الصواب لطالب الجواب فمضى بالهنداية سالكا
سليمان الآفات يرضيك فعله * وما لم تكن رضاه في الدين تاركا

(سئل) في منافع المعدل للاستغلال اذا مات المالك بعد مدة سنين هل تبطل أجرة تلك السنين بموت
أم لا (أجاب) لا تبطل بل واره يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بموتيه تبطل الاعداد والله أعلم
(سئل) في ذي ثب عليه أنه بنى في ساحة الغير مجاورا لملكه بغير اذن مالكها فحذا يلزمه شرعا
(أجاب) يلزمه رفع بناءه حيث أمكن بلا ضرر يضر ببناء غيره بأن لا يكون مرابا عليه فيقتضه
ويسلم السا حلقها فارغ عن بنيانه والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون هلكت ونبت من
عروقها أغصان فتعدها رجل فغلظت فركبها فأثمرت عما ركزها بها هل الثمرة للذي ركز أم لرب
العروق أم لهما (أجاب) الثمرة للرا لا لأنها انما ملكه قال في الحاوي الزاهد (يج) وصل
غصنه بشجرة غيره وهو ما يتطوع من غصنه أو يقشر من لحافته لتوصل به الشجرة فانما الوصل
فهو له والشجرة لصاحبها انتهى وذكر أقوالا أخر لكن القلب بطمئن لهذا القول اذا لاصل بقاء
ملك المالك ولا وجه لتلك مال الغير بمثل هذا ونقل عن اسرار نجم الدين العلامة ما للفظ غصب
شجرة غيره وقطع رأسها فركب غصنه في لحافته أو شقها وركزه في تنسها في موضع القطع فأثمر يعني
الغصن فأثمر للرا كراغاصب وعليه قيمتها غير مقطوعة وقيمة غيرها دون الر كرا صلع لتناول
بن آدم وقيمة أرضها ان ضررها قلعه أو قد قتمنا ما تطمئن به النفس والله أعلم (سئل) في من اربعين

مطلب أجر المالك المعدل
للاستغلال ثم مات بعد سنين
من غير أخذ الأجرة
مطلب من بنى في ساحة الغير
يلزمه الرفع ان لم يضر
مطلب شجرة زيتون هلكت
ونبت من عروقها أغصان
فتعدها رجل وركزها فأثمرت
فالثمره للرا كز

مطلب في من اربعين في أرض
سلطانية وبها شجر خروب
من غير اذن أحد ركز
أحدهما لحافة خروب
فأثمرت

في أرض سلطانية من عاداتهم ما زرع الحنطة والشعير وما أشبههما من الحبوب وبالارض شجر
خروب ونحوه نابت من غير اذن أحد ركز أحدهما لحافة من لحافة خروب له فأثمر هل لشريكه
في مزراعة الحبوب ان يشاركه في الثمرة المذكورة أم لا (أجاب) ليس لشريكه في مزراعة
الحبوب شركة معه فيما ركزه من لحافة خروب أو غصب لحافة من خروب الغير كما هو ظاهر وهو
مصرح به في الحاوي الزاهد (سئل) في حرث أخذ بهيمة رجل جل عليها آلة الحرث بلا اذنه
وأخذها حرث آخر ودفعها الصبي بعقل معه سكين فأناله هات له فربكه فأخذها الصبي
وهرب منه فخنزها بسكين فماتت من نخزته فن الاضامن منهم لها (أجاب) البد المترتبة على يد
الاضامن يد ضمانا فربك البهيمة ان يضمن من شاء منهم فان شاء ضمن الصبي فهو أي ما ضمن في ماله
ان كان له مال فان لم يكن له مال فظنرة الى ميسرة ولا يلزم أحد من أقاربه والله أعلم (سئل)
في رجل ركب فرس صديقه بغيره وردها عليه أول النهار وماتت عنده آخره فأدعى قضيه
بسبب أن ماتت بركوبه وهو يشكو ويقول مات بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه
الا بيمينه تشهد عليه بغير المدعى أم لا (أجاب) لا ضمان عليه الا بيمينه والقول قوله بيمينه
أنهم لم يثبت بسبب ركوبه والله أعلم (سئل) في متغلب استولى على قرية وأخذها غصبا من يد
مسحقها أو وكل من جانبه رجلا بقبض غلثا فهل المستحق القرية الدعوى على الوكيل
المذكور وأخذ الغلث منه أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد تقرر رضائانه

مطلب أخذ رجل بهيمة
رجل بلا اذنه ثم أخذها منه
آخر ودفعها للصبي فماتت
منه فخنزها
مطلب ركب فرس صديقه
بغيره وردها عليه أول
النهار وماتت آخره
مطلب المستحق القرية
الدعوى على وكيل المتغلب
عليها

باجماع علمائنا والله أعلم (سئل) في سفينة دخلت بالعبعة الى فرضة بافا وأظهر المراكبية
شأعها فثارت ريح في أثناء ذلك واشتعلت المراكبية باظهار أسباهم وأمتعهم ولم يزل تأخر
بداخلها الرزعة فصاح عليهم أن أخرجوا الى باقي وسقي فاستقر وفي أخر أراج أسباهم ودخل
الماء الى السفينة من هياج الريح وتلف فهل يلزم المراكبية ضمان ما تلف لأجر أم لا (أجاب)
لا يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر وكل شيء سلم فهو ملك له والله أعلم (سئل) في الراعي
إذا قوط وضمن المرعى بما ادعاه المالك أنه القبة ثم ظهر وقيمته من الضمان أكثر أو أقل أو مثل
ما ادعاه هل للمالك أخذه أم هو ملك الراعي بما ضمن (أجاب) حيث ضمن الراعي ملك المضمون
ولا خيار للمالك بين رد العوض وأخذه من امضاء الضمان والخال هذه لأنه صار ملكا من
أملأه كوتهم ملكه فيه برضاه حيث سلم له ما ادعاه والله أعلم (سئل) في رجل استعمل نورا آخر
بغير إذنه فرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمته بالغة ما بلغت
ان مات عنده وان رده من يضمن نقصانه وبرا بقدر ما رد كاحصر به في الخائفة في الاجارة من
فصل فيما يكون تضديع الدابة ويلزمه التعزير والله أعلم (سئل) في قرية من عادية أهلها ارسال
خيلهم في المرعى وصار ذلك معروفا بينهم هل يضمن الشريك بالارسال الفرس المشتري أم لا للاذن
فيه دلالة (أجاب) اذا تلفت وكان الارسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لو ضاعت أو أكلها
ذئب اذا المعروف عرفا كالتسروط شرطاً واعلم ان حصة الشريك في الفرس في ذوبة الشريك
أمانة كالوديعة قال في جامع الفصولين را حراً نقوائد صاحب المحيط سبب دابة الوديعة في
العصر اهل يضمن اذا تلفت لاروايتها في الكتب فقبل يضمن لتعديده بالارسال وقيل لا اذلو
ماتت في الاصطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها ذئب ضمن للتضيع انتهى
وموضوع ما فيه فيما لم تجر العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو ترك البقر ترى فضاع اختلف
فيه المشايخ وبقي بانه لا يضمن والنقح فيه أنه ما ذون فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالضائع
وأكل الذئب أيضاً كالا يضمن بالتلف ولو لم يكن معه هودا فالضمان بالضائع واكل الذئب مقرر
وبالتلف فيه من الخلاف ما سلف والتظاهر في عباراتهم ترجيح عدم الضمان لتعليلهم له دون
الضمان فأفهم والله أعلم (سئل) في شريك ترك فرس الشريك ترى في المرعى كاهو عادية أهل
القرى فضاع ثم وجدها أحد الشركاء بعد أشهر وزعم أنها القت جنيها بسبب ضياعها ويريد
أن يضمنه حصته فيه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والخال هذه هذا والمصرح به في جني
البهية اذا لم يتقص أنه لا يجب فيه شيء والله أعلم (سئل) في غنم أنلفت زرعاً هل يضمن مالكها
قيمة ما رعيته أم لا (أجاب) نعم يضمن لو ساقا ولو قترها للزرع بحيث لو شامت تناولت منه يضمن
القيمة نه قبي والقول فيها قول السائق يمينه واليمين على صاحب الزرع في دعوى الزائد عما
يقول الضامن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حرث أرضاً لا آخر ملك منافعها بغير إذنه وزرعها
قطاً أو كل غنم أو يريد صاحبها الانتفاع بها فبمنعه من ذلك معتلاً بان أصول قطنه باقية فيها هل
يجب على قلعهها وترفع يده عنها أم لا (أجاب) ترفع يدها المتعدى وسبب كونه متعدياً ان السابق اليها
أحق بمنافعها من الطارئ المتعدى عليها ومن سبقت يدها في مباح فهو أولى به وقد أبيحت منافعها
للزراع وسبقت يدها لهذا المباح فكان أولى به من ذي اليد المتعدية والله أعلم (سئل) في ذي شوك
وتغلب خسف سقفا لرحى وقف وعطل منافعها ولا قدرة لارباب الوقف على منعه لتسدة تجبره
وشقائه يعلم ذلك جميع أهل ولايته وانسب أيضاً لبعض الجور بجمية وعطلها واستقر في يده

مطلب ثارت ريح بعد وصول
الركب فاهر التاجر المراكبية
بأخراج وسقه فتشاغلوا
بأسباهم الى ان ألقته الماء
مطلب فرط الراعي وضمن
المرعى بما ادعى المالك أنه
القبة ثم ظهر وقيمته أقل أو
أكثر أو مثل ما ادعى
مطلب استعمل نورا آخر بغير
إذنه فرض ومات بسبب ذلك
مطلب في الشريك أو المزارع
اذا ترك البهية ترى فلتفت
أوضاع أو أكلها ذئب

مطلب لاشئ في جني البهية
بل يجب نقصان الام
مطلب يضمن المالك ما تلفت
الغنم من الزرع لو ساقا
مطلب لو زرع أرضاً لا آخر
ملك منافعها بغير إذنه ترفع
يده عنها الا أن سبق يده
الى مباح فهو أولى به
مطلب في ذي شوك خسف
سقفا لرحى وقف وعطلها
واستقرت في يده الشوك
الى الآن ويدهم حجة الخ

المشوكه الى الآن وزهق الباطل ويدهم حجة حاصلها تصادق فلان وفلان وفلان الناظر الشرعي
مع فلان وفلان من الشكجربة على ان يعمروها من مالهم ويتفقوا بها وعليهم في كل سنة خمسة
عشر قرشا وفي ذلك غاية الغبن الفاحش فما الحكم الشرعي (أجاب) أما خسف بعض السقف
فهو من قبيل الظلم والعسف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الضمان وبقي عليه اثم
العدوان ويلزم باجرة المثل من تاريخ وضع يده العادية الى الآن لان منافع الوقف مضمونة على
ما اختاره المحققون وكذلك منافع مال اليتيم تكون وأما الحجة التي يد المتغلبين فلا عبرة بها
حيث كذبها الظاهر العيان وماذا بعد الحق الا الضلال وبيع البهتان فالواجب على حكاهم
الاسلام رفع يد اهل الاعتداء وتقرير يد اهل الاهتداء ولو بالا هانة والايام فان ردت
الامانات الى اهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه والله أعلم (سئل)
في فرس منعها أحد الشرى بكن عن الاخر في ثوبته فغضبها منه عاصب متغلب هل يضمن قيمة
حصته أم لا (أجاب) نعم يضمن لانه ظالم يمنعها والحال هذه ورأيت سابقا سألنا لو قال أحد
الشرى بكن هلكك في ثوبي وأقام يمينه عليه لا يضمن ولا يحلف ولا شك أنه اذا ثبت منعه في ثوبته
ضمن بمنعه والله أعلم (سئل) في قرية بيوتها وأراضيها البيت المال ومن سقت يده من الزراع على
مسكن أو مقلح فهو أحق به من غيره هل اذا رحل منها أحد من اربعها وتركها مائة سنين اختارا
منه ثم رجع فرائى غيره في مسكنه أو مقلحه الذي كان في تصرفه سابقا له ان عاجله عنه أم لا
(أجاب) لا والحال هذه لسقوط حقه بالتارك الاختيارى والله أعلم (سئل) في شخص
طلب منه ان يخدم انسانا فامتنع فأخ عليه بذلك فقال ان خدمت انسانا فعلى الوقف الخاصكية
خسرون قرشا ثم خدم انسانا هل تلزمه الخسرون وفيما نأخذ الظلمة ويسمونه كسر الفدان هل
هو حرام بكفر مستحله أم لا (أجاب) لا تلزمه الخسرون وأما ما يسمى كسر الفدان فحرام قطعي
يكفر مستحله والله أعلم (سئل) في رجل ذبح شاة غيره فاخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ
بقرة الذابح في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للمالك الشاة بعد أخذها
مذبوحة الاتمين الذابح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حية وينظر الى قيمتها وهي
مذبوحة فيضمنه ما نقصته وليس له ان تعرض له في غير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل غصب
شاة فذبحها ثم ان آخر أخذها مذبوحة واستهلكها هل لصاحبها ان يضمن الذي أخذها مذبوحة
قيمتها يوم غصبها مذبوحة أم لا (أجاب) نعم للمالك الشاة ان يضمن الذي استهلك الشاة بعد
غصبها بقيمتها مذبوحة يوم غصبها وهو يضمن الغاصب الاول ما نقصها الذابح ولا يرجع واحد
منهما ما نقصه على الآخر وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على
المستهلك بقيمتها مذبوحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم (سئل) في سيل جرى من ماء المطر فدخل
في فاختورة فالتفت بعض فخاره هل يضمن جيرانه ما تلف منه او ما تلفه من الفاختورة أم لا
(أجاب) لا يضمن شيء هلك بسيل جرى من ماء المطر نفسا كان او ما لا اذا صنع لاحد فيه فكيف
يضمن ما حدث لا قائل يضمن بسببه والله أعلم (سئل) في رجل اوسق بقرة آخر متوهما ان له
عليه دنانير ردها الى يمينه ولم يسلمها الى أحد فخرجت منه وضاعت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم
يضمن والحال هذه قال في جامع الفصولين ردها الى الوديعة الى بيت المودع أو الى من في عياله قبل
يضمن وبه يقتضى اذ لم يرض بغيره وقبل لآويه يمتنى اذ الرذالى من في عياله المالك ردى الى المالك من
وجه لا من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف الغاصب والمسئلة بجها الهافاته

مطلب فرس منعها أحد
الشرى بكن عن الآخر
فغضبها منه متغلب

مطلب في قرية لبيت المال
من سقت يده الى مسكن
او مقلح فهو أحق به فتركها
واحدة مائة سنين اختيارا ثم
رجع

مطلب قال ان خدمت انسانا
فولى خسرون قرشا لو وقف
الخاصكية

مطلب اذا أخذ المالك الشاة
مذبوحة ليس له الاتمين
النقصان

مطلب غصب شاة آخر فذبحها
ثم أخذها آخر مذبوحة

مطلب اذا تلف سيل المطر
نفسا او ما لا لضمان على
أحد

مطلب اذا ردت الغاصب
المغصوب الى بيت المالك
او الى من في عياله لا يبرأ من
الضمان وأما المودع ففيه
خلاف

لا يبرأ إذا الضمان نعم كان لازماً فلا يبرأ بشك ومسئلتنا مسئلة الغاصب فهو ضامن على كل
الاقوال والله أعلم

*** (فصل في السعاية والاعونة) ***

(سئل) في رجل أرى من يأخذ كل بقعة أو فرس غصبا عن صاحبها محل رجل فيه من ذلك المسلم
وقال له بهذا المحل كذا وكذا فخذ فخذ بقوله فماذا يلزمه بذلك شرعا (أجاب) يلزمه
شيآن أحدهما التعزير بالبلغ لارتكابه معصية من معاصي الله تعالى وهي أذية المسلم وظلم
الدابة وظلمها أشد كما صرحوا به والثاني الضمان إذا تلف المأخوذ كما أفتى به أكثر المتأخرين من
علماء الحنفية قطعا فساد السعاة والاعوان ولأنه لما تحقق أو غلب على الظن إيقاع الفعل
وأخذ المال بالسعاية والاعوان صار كانه المتلف مباشرة فوجب الضمان وظهر ذلك كان في
غاية الاستحسان لدى من كان له قلب سليم من كل انسان والله أعلم (سئل) في رجل دخل بين
اثنين متصارعين ليصلح بينهما فاقتري عليه بالكذب احدهما لمن يغرر ونسبه الى انه جرحه
فادماه فخذ الحاكم وضربه ضربا مؤلما وجسه وأخذ منه مالا وأذاه فماذا يلزم الساعي
(أجاب) يلزمه التعزير لارتكابه بما ذكر فيه معصية الله وضمان ما غرم من المال استحسانا إذ
هو بسعائه وشكواه كانه ألقاه في النار النجاء وهذا الذي عليه انتهى لقطع فساد الاعونة
والسعاة والله أعلم (سئل)

مطلب رجل سعى في أخذ
مال الغير

مطلب اذا سعى بالخرالى
الحاكم فغرمه الحاكم يعزير
الساعي ويضمن المال

مطلب يضمن الساعي

يا أيها العالم المرضى سيرته * ماذا الجواب عن الساعي الشقي الخلع
بسعى شخص لذي ظلم ليهلكه * فباخذ المال قسرانه بالزح
(أجاب)

أفتى بتضيئه حذاق مذهبا * لما رأوا وجهه أضوا من الوضع
لانه مثل من ألقى بصاحبه * عمدا ليهلكه في اسوا البرح
كايضا هدى في الاقطار أجمعها * وفيه من ابلغ الاضرار والترح
قد قاله العبد خيرا الدين معتزفا * بالذنب لكن يرجى الختم بالتحج

(سئل) في رجل اتهم آخر أنه جاء الى امرأته بقصد الفاحشة وسعى به لحاكم سياسة كاذبا فغرم
مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه المسي به بسبب السعاية المذكورة أم لا (أجاب) نعم يضمن
الساعي والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل سعى بأخر الى ذي سياسة عرفية قائلا انه خطب
على خطبتي فغرم مالا بسبب هذه السعاية هل يلزمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه بشرعا أم لا
(أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصد انشراحه وأذيته بالزح على فغرم
بمثل ذلك ضاربا في فخر الرفع الى أهل الشريعة القراء والملة الزهراء لحض مرض قلبه وخبت
في قواده وما كل خطبة تمنع غيرها بل اذا استوفيت بشروطها ومن جلت باسمه المهر ورضا
الخطوبة والكفاءة وأمر آخر وشروط يطول الكلام عليها حتى يستوجب الخطاب الثاني
ارتكاب المخطور ومع استيفائها الشروط اذا رفع الى من يغرم مع تحققه أو غلب ظنه بالتغريم
بحرم الرفع ويستوجب الرفع به التعزير لارتكابه الحرمة واضرا به عن الشرع الشريف زيد
من الشرف والحرمة والله أعلم (سئل) في رجل سعى بأخر لرجل من اشقياء البادية القادريين
عليه سعاية خارجة عن الشرع فغرمه مالا هل يضمن أم لا (أجاب) نعم له ان يضمنه لانه سعى به الى

مطلب يضمن الساعي

مطلب من سعى بأخر الى ذي
سياسة قائلا انه خطب على
خطبتي فغرمه مالا يضمن

مطلب سعى بأخر لرجل من
اشقياء البادية فغرمه مالا

مطلب ذي سعي يذى الى
حاكم سياسة فقرمه

مطلب رجل له ديانة سعي به
رجل الى الحاكم ونتم عرضه
يعزز الساعي وجوز أبو شجاع
قله

مطلب جماعة سعو الى الحاكم
رجل فاخذ جميع ما في حاصله
مطلب سعي باخر الى من
يعزم بالسعاية فقرمه
مطلب سعي باخر قائلا انه
يرضى بتجريم المسلمين فقرمه
المسعى اليه مالا

مطلب قال رجل لحاكم
السياسة فلان قتل قتيلا

مطلب تركه طلب الاشهاد
مع امكانه مبطل للشفعة ولو
بوكيل أو كتاب أو رسول

ظالم يأخذ بجور كلامه فيدخل في قولهم سعي به الى ظالم فقرمه بضمن كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في ذي سعي يذى الى حاكم سياسة يعزّم بضمن سعايته فقرمه بسبب سعايته مالا ليل يلزمه
ضمن ما عزمه بسببه أم لا (أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية الكاذبة كما أفق به فحول علما لنا
المتأخرين حسما للفساد قال في البرازية قال محمد بضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر
كتاب الجنائيات وغيره وأقول ما أفق به للصواب لما نشأ هذه من عدم التخلف عن أخذ المال
لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم (سئل) في رجل له ديانة وعرض ويأوى
اليه الضيف والمساقر ويؤمنه الناس على أشبهائهم أودع عنده مباشر قرينه حنطة فسعى به
بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم أن المباشر أكل حنطتك وأطعم مودعه بأضامننا
كذبا وكذا كذبا وافتراء وأضره بذلك اضرا عظيما ولم عرضه بذلك فاذا يلزمه (أجاب)
يلزمه أبغ انواع التعزير وقد جوز السيد أبو شجاع من علما لنا قتله قال لأنه من سعي بالفساد
في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضى الله عنه أتبني ما المثلث فقال وما المثلث لا أبالأث
فقال شر الناس المثلث يعني الساعي بأخيه الى السلطان يهلك ثلاثة نفسه وأخيه وامامه بالسعي
اليه وهذا القدر كاف في عقبه ومذمته والله أعلم (سئل) في رجل من دمياط وجد مينا في
حاصل بعكا وليس به أثر يدل على انه قتل فأوقع حاكم العرف القبض على أهل يده وعزّهم مالا
فسعى جماعة منهم عنده بغائب أنه شريك له وله حاصل بعكا فيه كذا فعهده وأخذ جميع ما هو به
هل يضمنون بسعايتهم ما أخذوه أم لا (أجاب) نعم يضمنون بسعايتهم لظهور أن الحاكم العرفي
يأخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السعاية بفهمه من له أدنى فهم في
الشفعة والله أعلم (سئل) في رجل سعي باخر الى من يعزم بالسعاية الكاذبة قائلا له سعي
وتعتدى على فقرمه مالا بسعايته الكاذبة هل يضمن الساعي أم لا (أجاب) نعم يضمن على ما أفق
به المتأخرون قطعا للسعاية الكاذبة واختاره الناس لقوة وجهه الاستحسان الذي هو القياس
الحق وأنهم به وجهه للمنافية من حسم مادة الفساد والله أعلم (سئل) في رجل سعي باخر كاذبا
عند من يعزم بذل سعايته قائلا له انه رضى في حريم المسلمين ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغرم
بسبب السعاية مالا فيل والخال هذه بضمن ما عزمه المسعى به ويلزمه التعزير أم لا (أجاب) نعم
بضمن ذلك ويجب تعزيره في البرازية كان السيد الامام أبو شجاع يقول بنشاب قاتل الاعونة
وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتي بكفرهم وجوز القتل لا يدل على
الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعونة من المحاربين الله
تعالى ورسوله اه ومثله في مقتل الاحكام وجميع الفتاوى وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل
مسك حاكم سياسة يعزم بالسعاية فقال فلان قتل قتيلا قاله كاذبا هل يعد سعايته ويضمن ما عزمه
فلان أم لا (أجاب) نعم يضمن ويعد سعايته قال في البرازية قال الاستاذ سعي واش الى خليفة
بأن فلانا مات عن واد صغير ومال فقال الخليفة الولد ابنته الله والمال كثره الله والساعي دمره الله
فقال السامعون الخليفة يرحمه الله اه فهذا صريح في أن قوله مات عن ولد صغير ومال سعايته
فكيف بقوله فلان قتل قتيلا والله أعلم

(كتاب الشفعة)

(سئل) في شفع مع بيع المشفوع فعمد الى المحكمة وطلب الشفعة عند الثاني بعد طلب

المواثقة قبل طلب الاشهاد على أحد المتبايعين أو عند المبيع فهل حثأ ضرب عن طلب
الاشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضي تبطل شفيعته أم لا وهل القول قول المشتري في عدم
طلب الاشهاد أم قول الشفيع (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة أنه متى تمكن من طلب الاشهاد
على البائع إذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع ولم
يشهد بطلت شفيعته فلو أن ضرب عنه ومضى الى المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي بطلت حتى
قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب المواثقة وعجز عن طلب الاشهاد بول وكلاهما ان
وجدوا الا يرسل رسولا أو كتابا ان أمكن وان لم يفعل ذلك مع إمكان ما ذكر بطلت شفيعته وذلك كله
منهم حرصا على طلب الاشهاد واعلاما بأنه متى ضرب عنه مع إمكانه بطلت شفيعته والطلب عند
القاضي متأخر عن الطلبين أي طلب المواثقة والاشهاد فاذا قدمه عليهم ما أو على أحدهما بطلت
شفيعته وليس في هذا اختلاف بين أئمتنا فيما علمت ولو قال المشتري أنه لم يطلب الشفيعه حين يقبض
وقال الشفيع طلبت كان القول قول المشتري بخلافه أنه لم يطلب حين قبضك صرح به في نسخ
الغفران قاله الخانية والله أعلم (سئل) في اخوة لهم أرض مغروسة ولرجل أرض مغروسة
بجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفيعه ولا يمنع من ذلك كونها
خراجه (أجاب) نعم لهم الأخذ بالشفيعه وكونها خراجه لا يمنع ذلك اذا الخراج لا ينافي الملك
ففي التنازع خاتمة وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العسبر يجوز بيعها
وايقافها وتكون ميراثا كسائر أملاكه فتثبت فيها الشفيعه وأما الأراضي التي حازها السلطان
لبت المال ويدفعها للناس من ارضه فلا شفيعه فيها فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها اشراء
أو ارضنا أو غيره منهم من أسباب الملك أنها ملكه وأنه يؤدى خراجها فالقول له وعلى من يخصمه
في الملك البرهان ان صح دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكر ذلك لكثرة
وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافاده هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين
والله أعلم (سئل) في الأراضي التي حازها السلطان لبت المال ويدفعها من ارضه بالشفيعه
للزارعين من الخراج منها من زرع أو غرس ويتوارثونها هل تباع وتؤخذ بالشفيعه أم لا وإذا
بيع البناء والشجر يجوز أم لا (أجاب) بيعها باطل والمباطل لا يتصور فيه شفيعه وإذا بيع البناء
أو الشجر وحده جاز ولا شفيعه فيه ولا بصير للبائع فيه حتى والله أعلم (سئل) في بيت يبيع وله
شفيع أشهد على طلب الشفيعه فوراً ثم تركها شهر رافعا الحكم (أجاب) اعلم أن الشفيع اذا
أتى بطلب المواثقة والتقرير وأخر طلب الأخذ لا تسقط شفيعته في ظاهر الرواية وان أخر أحد
الطلبين المذكورين أو لا سقط لأن الواجب على الشفيع اذا علم بالبائع أن يشهد على الطلب
فوراً فان أشهد على المشتري أو عند العقار أو على البائع والمبيع في يده لم يسلم للمشتري بعد صبح
وناب مناب الطلبين ثم لا تسقط بعدهما على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان
أفتى بعض علماء تناسق وطها بالناخير شهر الخروجه عن ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في سفل
فوقه علو يبيع السفل هل لصاحب العلو أخذه بالشفيعه أم لا (أجاب) نعم له أخذه بالشفيعه قال
في الخاتمة علو لرجل وسفل لآخر وطريق العلو في السكة العليا لا في السفل باع صاحب السفل
سفله كان لصاحب العلو أن يأخذ السفل بالشفيعه لأن السفل متصل بالعلو فكما جازين انتهى
والله أعلم (سئل) في علو مشترك مع سفله باع أحد الشريكين ثلثي العلو فهل للشريك الأخذ
بالشفيعه أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في الخاتمة صاحب السفل بالشفيعه العلو أحق من الجار في

مطلب تؤخذ الشفيعه في
الأرض الخراجية لأنها
مملوكة وكذا العسبرية
بخلاف أراضي بيت المال

مطلب أراضي بيت المال
لا يجوز بيعها فلا شفيعه فيها

مطلب بترك طلب المواثقة
أو التقرير تسقط الشفيعه
وكذلك بتأخير طلب الأخذ
شهر على ظاهر المذهب

مطلب لصاحب العلو أخذ
السفل بالشفيعه

مطلب صاحب السفل
أحق بشفيعه العلو من الجار
في قول أبي حنيفة الخ

قول أي حنيفة إذا لم يكن للجبار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركته في نفس العلو والعلو
الشفعة في السفل بالعلو بأن له حق التعلل وفي عكسه بالاتصال وبه تعلم الأحكام فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من أخيه ما يخصه من عقار هل لأخوته المشاركين له فيه الأخذ بالشفعة
معه أم لا وإذا أقبلهم الأخذ هل تكون على قدر حصصهم أم على قدر رؤوسهم وهل إذا طلب
العض ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته وألغيتة تقسم على عدد رؤوس الطالبين فقط أم لا
(أجاب) هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمه بقوله

ومن يشتري دارا شفعاء وغيره * شفع على عدد الرؤوس تقدر

وهي مستفادة من المتن حيث قالوا إذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لم
يطلب عدد عدما فلا يجب ومن كان غائبا لا يلتزم ولا يوقف له نصيب إذا الغائب ليس له نائب
وإذا حضر وطلب مستويا شرط الطاب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له وفي الظهيرية
رجل اشترى دارا وهو شفعاء بالجوار فطلب جارا آخر فيها الشفعة فلم يشتري الدار كلها له
كان نصف الدار له بالشفعة والنصف بالشراء قال ابن وهبان فهو ماله ولم يسلم اليه الدار كانت
بينهما نصفين اه والله أعلم (سئل) في حا كورة بين جماعة أرضا وغرا سباع أحد الشركاء
حصته فيها لأحد الشركاء هل لبقية الأخذ بالشفعة على قدر الحصص أم لا (أجاب) نعم تقسم
الحصص على قدر رؤوس الشركاء المشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان

ومن يشتري دارا شفعاء وغيره * شفع على عدد الرؤوس تقدر

يعني أو أرضا لا على قدر الأسهم عندنا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من والده ووكيل والده
الشرعي جميع الحصة الشائعة وقدرها الثلث في جميع الدار الفلانية الجارية في ملكهما بالارث
من ولدهما المعلومة بمجودها الأربعة اشترا شرعا بايجاب وقبول وتسلم فمن معلوم من
التروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتفاخ لعقد البيع فهل
تنفع الاقالة المذكورة الشفع من أخذ الحصة المذكورة بالشفعة أم لا تنفع وسواء كانت الاقالة
قبل قضاء القاضي بالشفعة للشفع أم بعد قضائه (أجاب) الاقالة لا تنفع الأخذ بالشفعة لأنها
بيع في حق الشفع فبأخذها بعد الاقالة بالشفعة وقدم حواججا في باب الاقالة أن المبيع
لو كان عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم نقلا بأنه يقضى له بالشفعة لكونها بيعا جديدا في حقه
كأنه اشترا منه الحاصل ان الاقالة توجب للشفع حق الأخذ بالشفعة عند أي حنيفة ترحمه
الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة في المبيع معها بالشفعة حيث وفرت شرائط الطلب
والله أعلم (سئل) في شخص له في ساحة قيراط واحد اشترى من شريكه بقسمته التي هي ثلاثة
وعشرون قيراطا وله جار يطالبها بالشفعة هل له ذلك أم لا شفعة له مع الشريك المشتري لكونه
شريكا في نفس المبيع وذلك الجاره (أجاب) لا شفعة مع الشريك ولو باقيل سهمهم ولو لم يطلب وشراؤه
مغن عن الطلب والله أعلم (سئل) في دار نصفين ثلاثين أيتام وأمههم ونصفها لعمهم باع الأم
نصفه لأجنبي والايام ليس لهم جذولا وصى ولا نصب لهم القاضي وصا ومضى على البيع مدة
أربع سنوات وبلغت يتيمة من الايتام وسكت عن طلب الشفعة فسقطت شفعت بالاسكوت كما
سقطت شفعة أسهابه فهل إذا نصب القاضي وليا لليتين الباقيين يكون له طلب الشفعة لهما
وأخذ النصف المبيع أو كذلك إذا بلغ أحد اليتين له أخذه تمامها بالشفعة دفعا للشر حتى
يلغ الآخر ويغير طلب الشفعة أم لا (أجاب) الصغير إذا لم يكن له وصى ولا أب ولا جد فهو على

مطلب الشفعة على قدر
رؤس الشركاء لا على قدر
انصباهم

مطلب يقسم المبيع على
رؤس الشركاء والمشتري
كواحد منهم

مطلب اشترى شريك من
شريكه بقية الدار المشتركة
وله جار يطلبها بالشفعة
لا شفعة للجبار مع الشريك
المشتري

مطلب الاقالة لا تنفع الشفعة
بل توجبها ولو سلمها قبل الاقالة
مطلب إذا لم يكن للصغير
أب ولا وصى ولا جد نصب
القاضي له قريبا يأخذه
بالشفعة والافهو على شفيعته
حتى يلغ

مطلب ما اشتراه الناظر من
غلة الوقف يصح بيعه فيؤخذ
بالشفعة وما زاد المشتري
على الثمن لا يلزم الشفيع

شفعته الى أن يبلغ فاذا بلغ له الشفعة واذا انصب القاضي له قيامه الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا
يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة والحال هذه والله أعلم (سئل) في حاثوث اشتراه
ماتولى الوقف من غلة المسجد انهم دم وتغطت منفعة الوقف منه فباعه الناظر من رجل باثنى عشر
قرشاً باذن الحاكم الشرعى فى ذلك وكتب به صدق وفيه شهادة شريفة وده اذ انا ما انما ضعف القيمة
وثبت ذلك لديه والحكم عوجب ما ثبت عنده فحضر شفيعه وطلب أخذه بالشفعة بوجهه
الشرعى فقبل الحكم بالاخذ زاد المشتري ثمانية قروش على الثمن الاول لجهة الوقف فقبل
للشفيع أن أخذه بالعذر بن فقال لافهل أو لا يجوز هذا البيع أم لا واذا قلتم يجوز فهل يجب فيه
الشفعة أم لا واذا قلتم بالشفعة فهل يسقطها قوله لا أخذه بالعشرين أم لا واذا قلتم لا فهل يلزم
الزيادة الشفيع أم لا تلزمه واذا قلتم لا فهل يلزم المشتري أم لا (أجاب) صرح فاضيلنا فى فتاواه
بجواز بيع ما اشتراه المتولى من غلة المسجد على الصحيح وأنه لا يصير وقفاً وحث اتصال به حكم
القاضى بوجهه ارتفاع الخلاف وقطعنا بجواز البيع واذا جاز البيع ثبت حق الشفعة لان حق
الشفعة ينبت على صحة البيع ولا تسقط الشفعة بقول الشفيع لا أخذه بالعشرين اذ لا تلزمه
الزيادة وانما تلزم المشتري فقط فان جميع أصحاب المتون والشروح والفتاوى سرحو ابان الزيادة
فى الثمن لا تلزم الشفيع لانه استحق أخذها بالاسمى قبل الزيادة فلا يملك ابطال حصة الثابت
فلا يتغير العقدى - حقه كما لا يتغير بتجديدهما العقدى بلحقه بذلك من الضرر وبلحق به فى حق
المشتري لان له ولا يعل على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما يفعله الناس
من الحيلة لاسقاط الشفعة كنحو قبضة فلوس جهل قدرها وضعت بعد القبض أو خاتم به فص
مجهول القيمة أو صبرة حنطة أو شعير أو نحوهما فخلط فى أخرى قبل أن تصير معلومة هل هي
موجبة لاسقاطها فى نفس الامر أم لا وهل اذا ادعى الشفيع العلم بكمية الفلوس عدداً
أو بالقيمة يكون القول قوله فى ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الخاتم وقدر الصبرة كيلاً
أو غيره بما يقبض به العلم يكون القول قوله أم لا واذا قلتم القول قوله هل هو بالبين أم لا وهل اذا
اتفق المتبايعان على أنهم لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل ادعى مقداراً معيناً يحكم بهما
يقول ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم أم لا وهل اذا كان الخاتم مثلاً موجوداً يجب
احضاره لمقوم أم لا وهل بآثم الخاتم ترك طلب احضاره مع علمه بوجوده خصوصاً والشفيع
يضرر بالمشتري غاية الضرر أو يحسب النالجواب (أجاب) هذه الحيلة انما تتم بموافقة الشفيع
على عدم المعرفة أو ما لم يوافق الشفيع المتبايعين عليه بأن ادعى ندماً معنا فانه يأخذ المبيع
بالشفعة ثم يعطى الثمن بزعمه كما نقله فى شرح تنوير الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم البين
على الشفيع لان المتبايعين لم يدعيا قدرهما لولا الترتيب عليه البين بعد انكاره وهذا يقطع به
الفقيه هذا وقد علمت المسئلة بتعذر الحكم على الحاكم وذلك يكون بعدم موافقة الشفيع لهما
على الجهل به وعدم امكان اطلاع الحاكم عليه ولذلك قال فى المضترات ثم يستمكن من ساعته وفى
الدرر والغرر ومن التنوير وضع الفلوس بعد القبض وفى الظهيرية وقد هلك فى يد البائع بعد
التقايض فلم منه انه اذا كان قائماً بتعين احضاره لا مكان الحكم وان الحاكم ترك طلبه مع علمه
بوجوده بآثم تركه ما يعترف به الحكم وقد قال فى منح الغنار رأيت منقولاً عن الظهيرية اشتري
عقاراً بديناراً ثم اتفق المتبايعان على أنهم لا يعلمان مقدار الدرهم وقد هلك فى يد البائع
بعد التقايض فالشفيع كيف يفعل قال القاضى الإمام عمر بن أبى بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم

مطلب الشفيع ياخذ
الشفعة بما يدعيه من الثمن
بلاعين واحتمال المتبايعان
على اسقاط شفعتهم ويلزمهما
القاضى احضاره ليعلم قدره
ان باقياً

يعطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت للمشتري زيادة عليه انتهى وكان قد قال أولاً وينبغي ان الشفيع اذا قال أنا أعلم قيمة القلوس وهي كذا أن يأخذ بالدرهم وقيمتها فصال هنا وهذا موافق لما يجنبه يعني وافق بجنبه المتقول وقد علمت الاحكام المسؤول عنها والله أعلم (سئل) في محلة غير نافذة اشترى رجل من أهلها داراً منها تقابل داره ولها جار ملاصق فهل حق الشفعة له أم يشترى كان أجاب يشترى كان لأن حق الملاصق مؤخر عن الشريك في حق المبيع وهذا فيه سواء اذا الطريق مشترك والحال هذه والله أعلم

(كتاب القسمة)*

(سئل) فيما اذا استأجر نصفاً موقوفاً من دار استأجرها اشرياً ثم تمها يبيع مالك النصف الآخر لدى القاضي في سكن جميع الدار سائمة ورأى القاضي أن يشتري المستأجر بسكنه سنة وان يسكن مالك النصف السنة الثانية فسكن المستأجر السنة ثم استأجر النصف الموقوف عن السنة الثانية وبقي ساكناً في جميع الدار السنة الثانية التي كان حق سكناها صاحب النصف المالك بالمهاياة المذكورة ثم سكن بعد ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد أن وقعت منه مهاياة بينه وبين وكيل مالك النصف مشاهرة على أن يسكن ستة أشهر ومالك النصف بعد هاسته أشهر وسكن المذكور الا اشهر الستة ولم يسكن مالك النصف الى الآن فما الحكم الشرعي فيما يخص صاحب النصف المالك من السكن بالمهاياة المذكورة في هذه الصورة (أجاب) المهاياة المذكورة غير صحيحة اذا المستأجر المذكور لا يملك المهاياة على الوجه المشروع لأن للمستأجر على الوقف أن يمنع مالك النصف عن الانتفاع بجميع الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصاً مع فساد اجارته بالشيوخ عند أي حنيضة رجه الله تعالى ولأن الاجارة لازمة من الجانبين والمهاياة غير لازمة منها والمهاياة لا تسقط بالموت والاجارة تسقط به واذا كانت لا تسقط بالموت فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو لم يملكها لاستدعى عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا في وجهها انها افراز من وجه مبادلة من وجهه والمستأجر لا يملك ذلك ولا انها جوزت استحساناً لضرورة الانتفاع بالملك المشترك اذ قد لا يتأتى الانتفاع به الا بها كبيت صغير ومأبث للضرورة يتقدر بقدرها واذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكناً ولا أجرة أما السكن فله عدم صحة المهاياة بين المستأجر وبين المالك وأما الاجرة فله عدم تقويم المنافع بلا عقد اجارة وان قلنا ان الاجارة بالمعجزة تعلق مثل هذا فشرط صحتها بقاء المعقود عليه وهو الانتفاع ولم يوجد نعم ان وجدت قبل هلاك المعقود عليه تحقق ويلزم المقدار الذي وقعت عليه المهاياة لا الزائد عليه قال في الكافي لو استختم الزهر كله وزيادة ثلاثة ايام لا يزيد الا ثلثه ايام انتهى وهذا مبني على أن المنافع لا تقسم الا بالعدد عندنا ولا قد في زاد وحاصل الجواب انه اذا لم يصدر اجارة للمهاياة من ناظر الوقف فلا شيء فيما مضى للمالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا انتفاع شرط صحة الاجارة بالمعجزة وان وقعت الاجارة قبله فله بقدر المشروط لا ما زاد عليه وان وقعت في أثناء المدة المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقرّر ان عقد الاجارة بالمعجزة يتجدد شأنه شأنه على حسب حدوث المنفعة وهذه معناه ومن له المام بهذا المذهب فله صحة الجواب والله أعلم بالجواب (سئل) في دعوى الغلط في القسمة بعد بناء أحد الشريكين هل تسمع أم لا لوجود البناء (أجاب) تسمع لمافي التنازع فاعلم ان الدخيرة قاسم قسم دار بين اثنين واعطى أحدهما

مطلب اذا كانت المحلة غير نافذة وبيعت دار فيها يشترى الملاصق مع المقابل في الشفعة

مطلب اذا تمها بالمتأجر لنصف الدار الموقوف مع المالك فالمهاياة غير صحيحة الا اذا أجاز الناظر قبل السكنى وان بعده فلا وان في الانتهاء فيقدر ما بقي

مطلب دعوى الغلط بعد بناء الشريكين مسموعة

أكرم من حقه غلطوا بنى أحدهما في نصيبه قال يستقبل القسمة فمن وقع بناؤه في قسمة غيره
رفع نفسه ولا يرجعون على الناس بقية البناء ولكن يرجعون عليه بالأجر الذي أخذ منهم
انتهى والله أعلم (سئل) في بالغن وطفل اقتسما شيئا ثم بلغ الطفل قسما في نصيب نفسه هل
يكون اجازة أم لا (أجاب) نعم يكون اجازة كما سرح به في جواهر الفتاوى والله أعلم (سئل)
في محدود مستقل على أربعة عقود متعادلة لرجل نصفه ولا تحريره ولا خرمله بر يد صاحب
النصف والربع قسمته وصاحب الربع الثاني بأبي هل يجبر القاضى الاكبي على القسمة اذا طلبها
شريكة أم لا (أجاب) نظما

نعم يجبر القاضى الذى هو ممتنع * باجتماع أهل العلم والحال ما رفع
ولم يترخصا فائلا بامتناعه * ليجمع كل ملكة في الذى جمع
والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وترك اسطبل لاهل الاحد البنين أن
يختص بمنفعة دون بقية الورثة أم لا (أجاب) ليس له الاختصاص به ومنع شركائه عنه بل اذا
طلبوا المهايأة أجبوا الى ذلك واذا طلبوا القسمة وكان كبيرا يكن قسمته أجبوا فان أبى بعضهم
يجبر على ذلك ليصل كل ذي حق الى حقه والله أعلم (سئل) في رجل يتعاطى الزلاحة توفي وترك
بقرا وأرضا وكرما ودارا وكان آذن لواحد من أبناءه أن يتعاطى أمرها ويصرف عليها قبل وفاته
ورضيت بقية الورثة أن يستقر على تصرفه فغرم ولحقها غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر
حصصهم أم لا (أجاب) نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله أعلم (سئل) عن قسمة الفضولى
هل توقف على الاجازة أم لا وهل تكون الاجازة فيها بالفعل كما في البيع أم لا (أجاب)
نعم توقف على الاجازة وتكون بالفعل كما تكون بالقول وقد سرح علمنا بان كل عقد يصح
التوكيل فيه يتوقف عقد الفضولى فيه على الاجازة والقسمة مما يصح التوكيل فيه والله أعلم
(سئل) في امرأتين بينهما دار مستندة على ثلاثة حوت متساوية سكا احدهما سكنت في بيتين
وأخرى في بيت وتطالبها بحقوقها في البيت الثالث الذى بيد هاهل لهذا ذلك بحيث لو رفعت أمرها
الى القاضى وطلبت التهاويل يجيبها القاضى الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما مهايأة لهذه
مدة ولهذه مدة أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضى الى ذلك فيجعل البيت الثالث لهذه مدة معلومة
ولهذه مدة معلومة ويقرعه بينهما انطبيعا لقلوبهما والله أعلم (سئل) في عقار مشترك بين اثنين
تقاسمه قسمة تراض وقض كل واحد منهما ما خصه بالقسمة الشرعية وأقر كل منهما أنه
استوفى حقه مما هو مشترك بينهما والا نريد أحدهما تقضها ويدي الغبن الناحش فهل له
ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كذا أم لا (أجاب) لا تسع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للمنافسة
كما سرح به علمنا فاقطبة وفي قول لا تسع ولو لم يترجى كانت بالتراضى كالبيع فكيف مع
الاقرار بالاستيفاء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة فحقت بالتراضى بينهم بحضور
جماعة وأشهد كل على نفسه بالاستيفاء فهل تصح هذه القسمة ولا تنقص بطلب أحدهم تقضها
بعد ذلك ولا تسع دعواه الغبن الناحش في ذلك أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة بالتراضى بل هي
أكد منها بقضاء القاضى إشهادا اتفاقهم على صحة دعوى الغبن في الوجه الثانى دون الاول اذا
لم يقرب بالاستيفاء واذا أقر بالاستيفاء لا تصح دعوى الغبن بعده مطلقا والله أعلم (سئل) في دار
عليها عوارض سلطانية وملا كهما متفاوون في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم على قدر ملكهم
في أم على قدر رؤوسهم (أجاب) الغرامة المقررة على الخانات انما هي على الملك فتكون بقدره

مطلب تصرف الطفل بعد
بلوغه اجازة للقسمة
مطلب اذا امتنع صاحب
الاقبل عن القسمة يجبر عليها

مطلب اذا طلب الشركاء
المهايأة أجبوا واذا طلبوا
القسمة الخ
مطلب آذن لواحد من
ابنائهم في حياته أن يصرف
على متروكاته ثم مات الخ
مطلب قسمة الفضولى
تتوقف على الاجازة بالفعل
أو بالقول

مطلب ثلاثة بيوت مشتركة
بين امرأتين سكنت كل
واحدة بيتا فاذا طلبت
احدهما المهايأة في الثالث
تجانب

مطلب اذا ادعى الغبن
الناحش بعد القسمة
والاقرار بالاستيفاء لا تسع
دعواه

مطلب دعوى الغبن في
القسمة بعد الاقرار
بالاستيفاء لا تسع وان قبله
ان بالتراضى فكذلك وان
بالقضاء تسع

مطلب تقسم الغرامة على
قدر الملك ان كانت لحفظ
الاملاك وان لحفظ النفس
فعل عدد الرؤوس

بما صرح به في الاشياء والنظائر ان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك
وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤوس وقرع عليها الولوالجي في القسمة ما اذا غرم
السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا انتهى ولا شك ان العوارض من القبيل الاول لان
السلطان رتبها على الخانات وهي الدور والله أعلم (سئل) في رجل وقف دارا له عليه عوارض
سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل تستمر عوارضها عليه أم تدور عوارضها عليها بتبادرت
وتؤخذ عن تناول غلبها للوقف أم لا (أجاب) قد تقر بأن الغرامات السلطانية حيث تعلقت
بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان تعلقت بالانفس فهي على قدر الرؤوس والعوارض
متعلقة بالخانات التي هي الدور فهي دائرة معها بتبادرت ولو وقفت فاذا طلبت طلبت من غلبها
ترجع اليه ملكا كان أو وقفاً والله أعلم (سئل) في قرية غراماتها السلطانية على نجريزونها
وأرضها هل اذا بيع زيتون منها تبعه الغرامة لكونها على ذلك أم لا (أجاب) نعم تبعه الغرامة
السلطانية حيث كانت بحسبه فانهم صرحوا بان الغرامات السلطانية ان جعلت على الاملاك
فهي بحسبها وان جعلت على الرؤوس فهي بحسبها وان جعلت عليها فهي بحسبها لانها لا يمكن
دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا ايضا بان من قام بتوزيع النوايب السلطانية
على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام بها على وجه الظل وهو النفس كان مأثورا
والله أعلم (سئل) في أرض على زراعتها جبايات سلطانية معلومة زرع رجل فيها شتوي أو آخر
صيفي أو بر بصاحب الصيفي جعل الجباية كلها على صاحب الشتوي هل له ذلك أم لا (أجاب)
ليس له ذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يكن دفعها بالكلية والله أعلم (سئل) في
غراس وبناء بعضه وقف وبعضه ملك هل يقسم جبرا بطلب أحد الشرى بكن (أجاب) ان
أمكنك المعادلة قسم جبرا أما مطلق القسمة فلما صرحوا به انه يجبر ألا تى عليها في متحد
الجنس سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط عدم تبدل المنفعة بالقسمة فلا جبر في مختلف
الجنس ولا ما تبدل منفعته بالقسمة كالرحى والحمام وأما القسمة لتبتر الوقف عن الملك فقد ذكر
النقل فيها ومن صرح بها صاحب البحر في شرح قوله ولا يقسم والله أعلم (سئل) في أخوين
بينهما كرم اقتسماه مناصفة بالرضا بينهما من غير قضاء فأخذ أحدهما ماقوع في سهمه
خفت أشجاره وخست أثماره والاخر اعتنى به بإصلاح أرضه ونجوه والتردد اليها بكرته وبقره
فأستغلظ واستوى وغاب شئته فالتق الحب والنوى فازدهى في عين أخيه ويريد نقض القسمة
لأخذ لنفسه سهمها يشتره فهل يتنع ذلك عليه شرعا أم لا (أجاب) يتنع عليه ذلك والحال
كذلك هذا وقد صرحوا في كتاب القسمة أنها اذا كانت بقضاء القاضي وظهر عن فاحش تنسخ
عند الكل وإذا كانت بالتراضي اختلفوا ذكر في أدب القاضي من شرح الامام الاسيحي أن
دعوى الغبن في القسمة اذا كانت بالتراضي لا تسع بكافي البيع وقال بعض المشايخ تسع كالأ
كانت القسمة بقضاء القاضي انتهى وفي فتاوى فاضيل وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل
تسع دعواه في الغبن وله أن يطل القسمة كالأ كانت بقضاء القاضي انتهى وهو الصحيح انتهى
كذا ذكره كثير من أصحاب الشروح والفتاوى فعلم به ان القسمة بالتراضي ألزم منها بقضاء
القاضي ووجهه أن الغبن في البيع لا يوجب الفسخ فكذلك لا يوجب فسخ القسمة بالتراضي
والقضاء مجبر فلم يقع الرضا له دعوى الغبن فكيف تنقض القسمة في واقعة الحال وقد تغير
المقسوم من حال الى حال والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت فأصاب امرأة

مطلب العوارض السلطانية
التي على الاملاك تدور
عليها بتبادرت

مطلب اذا بيع شجر وعليه
غرامات سلطانية تبعه

مطلب الجبايات توزع على
زارع الشتوي والصيفي
بالمعادلة

مطلب يقسم البناء والغرس
الذي بعضه وقف وبعضه
ملك جبرا ان أمكن المعادلة

مطلب اذا اقتسم كرم
وأراد أحدهما نقض
القسمة لأضعف نصيبه بعدم
اعتنائه لا يجاب لذلك

مطلب دعوى الغبن الفاحش
في القسمة سموعة ولو
حصلت بالتراضي

منها يت وجعل طريقه الطريق القديمة فأردت السلوك منها فقال شركاؤها ان له طريقا مجددة
 اتفقنا مع وكيل قبل القسمة على أن يكون السلوك منها والحال انه ذكر في ذلك الاقسام ان
 الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك في القديمة قال الحكم الشرعي
 (أجاب) حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل
 الاتفاق السابق عليه من الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو ولو وجد منه ذلك
 كان كذلك وصار رجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة والله
 أعلم (سئل) في شريكين في كرم اقسماهما مناصفة فاستحق رجل نصفه شأنا فاصالحا على
 شيء منه ثم ادعى أحدهما بطلان القسمة والشركة مناصفة فيما بيني ويريد تجديد القسمة وادعى
 الآخر أن كلا صالح عن حظه الذي بيده وترك له ما بقي ولا حظ للآخر معه قال الحكم (أجاب)
 المسئلة على حسب القواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما ما يجزئ شائع
 كالنصف من هذا ومن الآخر مثله ورضى كل بمباقي فالقسمة قد مضت لدلالة ذلك على رضا كل
 بما في يدهم والاستقرار على ما تقدم فلا تنقض وان كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة
 واحدة فلهما الخيار فان وقع الرضا لكل منهما على ما في يده استقرت القسمة ولا تنقض بعده
 وان لم يقع الرضا على شيء فلهما ما قسم القسمة واعادة الأمر الى ما كان فان تنازعا في ذلك فقال
 أحدهما ما قد اخترنا البقاء على القسمة وأنكر الآخر فالعين على المنكر واذا صدر من المنكر
 الرضا بالقسمة صريحا ودلالة امتنع عليه الفسخ به والله أعلم (سئل) في ورثة اقسما وترك
 ثم ادعى أحدهم بعد القسمة ديناهل تسع دعواه وتقبل ينسبه وترد القسمة أم لا (أجاب) نعم
 تسع دعواه وتقبل ينسبه وترد القسمة الا اذا قال بقية الورثة تنقض ما يخصنا من الدين من مالنا
 كما أفاده البرازي في كتاب القسمة والله أعلم (سئل) في رجل ارثهن عقارا ومات الراهن والحال
 ان المرتين من جدله ورثته فاقسمه واجمعهم التركة جمعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا
 واذا قلتم لا هل يطل الرهن ويصر له المطالبة في التركة أم لا (أجاب) لا يسقط الدين وله المطالبة
 في التركة وقد انسخ الرهن والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما بغال اقسماها
 بالتراضي وجعل أحدهما دراهم على الآخر زيادة لترج قسمة هل تصح القسمة ويلزم المال
 المجموع مع الاوكس أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة ويلزم المال والله أعلم (سئل) فيما
 اذا بنى أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكمه (أجاب) ذكر علمنا
 اذا بنى أحد الشركاء بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصب الباني فيها
 والهدم ولا يخفى انه اذا لم يكن القسمة أو لم يرضيا بهما تعين الهدم والله أعلم (سئل) فيما اذا
 بنى أحد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنقض مشترك من الدار ما حكمه (أجاب) لا يملك
 الباني رفعه ولا يرجع بقية ما لا قبضه بعد الرفع ولا بأجر العمال اذا عمل لا يقوم الا بالبعد كالتص
 عليه في البرازية وفي التنازلية نقلا عن الناصري حاطب بن اثنين اتمهم فبنى أحدهما بغير اذن
 صاحبه كان متطوعا والم يكن لهما عليه جدوع وان كان لهما عليه جدوع منع صاحبه عن وضع
 الجدوع حتى يأخذ نصف ما اتفق في الجدار انتهى والله أعلم (سئل) في متقاعين ادعى
 أحدهم بعد القسمة أن المورث استملك له غلة قريته وسمى ذلك هل تسع دعواه أم لا (أجاب)
 تسع دعواه لانها من قسم دعوى الدين لا من قسم دعوى العين اذ موجب ذلك شئ القسمة في
 الذمة والمثل والاقدام على القسمة لا تسع دعوى الدين والله أعلم (سئل) في وصي أدخل غلة

مطلب اتفاقا قبل القسمة
 على أن يفرز نصيب أحدهم
 طريق ووقت القسمة على
 أن يسلك من الطريق القديمة
 مطلب اقسما كراما
 مناصفة فاستحق رجل نصفه
 فصالحه على شيء منه فارد
 أحدهما تجديد القسمة
 فادعى الآخر أن كلا صالح
 عن حظه

مطلب تسع دعوى أحد
 الورثة الدين بعد القسمة
 مطلب اذا اقسما الورثة
 الدار المرهونة والمرتهن من
 جاتهم انفسخ الرهن ولا
 يسقط الدين
 مطلب اقتسما على أن يدفع
 أحدهما للآخر دراهم
 زيادة على نصيبه
 مطلب بنى أحد الشركاء
 في الدار بغير اذن البقية

مطلب الاقدام على القسمة
 لا يمنع دعوى الدين

مطلب ادعى أحد الشركاء
الكرم لنفسه بعد ادخال
الوصى غلته في القسمة
مطلب اذا عر أحد الشركاء
مالا يقبل القسمة بعد امتناع
البقية لا يكون متبرعا

مطلب لا يجبر الشريك على
عمارة العقار ويعبر الآخر
باذن الناضي ويمنعه عن
شريكه الى أن يستوفي

مطلب غرس أحد الشريكين
ويريد أن يختص بالغراس
دون شريكه

مطلب بنى أحد الشريكين
باذن صاحبه عليه على جانب
سطح الطاحونة فاقسمها
فوقعت العلية في نصيب
الآخر

مطلب كرم مشترك وبجانبه
أرض مشتركة اقتصما
الكرم فادعى أحدهما
دخول الأرض في نصيبه

كرم في القسمة بين الورثة ثم ادعى أحدهم الكرم لنفسه زاعمانه لم يعلم بانها غلته كرمه هل تسمع
دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في العقار الذي لا يقبل
القسمة كالتاحونة والحمام والصانعة وغيرها اذا احتاج الى مرممة وأنفق أحد الشريكين عليها
من ماله هل يكون متبرعا أم لا (أجاب) اذا أنفق الشريك العمارة والحال هذه فمرهما شريكه
لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه
في الوالدية قال في جامع الفصولين معزيا الى فتاوى الفضلي راجعا فض طاحونة لهما أنفق
أحدهما في مرممتها بلا إذن الآخر لم يكن متبرعا اذا لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا به
انتهى ومثل الطاحونة الصانعة اذا طاحونة مثال المال لا ينقسم لأن حكمها خاص بها كما هو ظاهر
واذا أردت تحقيق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذر زلة القدم فان في هذه
المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الاصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك في
العقار اذا امتنع من تعميره الضروري هل لشريكه أن يعمره ويضع يده عليه الى ان يدفع له
ما غرمه على ما يخصه فيه أم لا (أجاب) المصريح به في كتب أئمتنا ان العقار اذا انهدم لا يجبر
أحد الشريكين فاز يدعى تعميره ولكن ينفي الآخر باذن القاضي ويمنعه عن شريكه حتى يأخذ
ما يخص حصته شريكه ما أنفق فان امتنع شريكه عن ذلك فرفع الامر الى القاضي بحسبه حتى
يستوفيه كسئلة الراهن والمرتهن والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين رجلين غرس
أحدهما الأرض المذكورة ويريد أن يختص بالغراس دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركا
بينهما أم لا (أجاب) ان غرس بغير اذنه لنفسه فالغراس له ولشريكه أن يكافئه قلعه الا اذا طلبا
قسمة الأرض فاذا قسمت فان وقع الغراس في حصته فالغراس فيها والاقاع وان وقع بعضه في
حصته وبعضه في حصته الآخر فوقع في حصته فامر به اليه وما وقع في حصته الآخر فلأن يكفئه
قلعه وان غرس باذنه لهما أو أطلق فهو مشترك بينهما وان عين للغراس فهو له وكان مستعيرا
لحصته شريكه في الأرض وحكم المستعير للأرض للغراس مذ كور في غالب المتون والله أعلم
(سئل) في طاحونة مشتركة بنى أحد الشريكين على جانب من سطحها عليه لنفسه باذن شريكه
ثم اقتسمها بالتراضي فوقعت العلية على ما عاين الاخر بالقسمة هل لرفعها عنه حيث لم
يشتراط في عقد القسمة للباني حتى قرار العلية عليه أم لا (أجاب) له رفعها اذا الباني مستعير
لحصته شريكه للبناء وقد علم ان لهما عريان يرجع عن العارية متى شاء وقد وقع السطح الذي بنى عليه
في سهم الآخر ولم يشترط في القسمة له حتى القرار عليه وفي الاشياء بنى أحدهما بغير اذن
الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباني والاهدم انتهى والتقدير بغير اذن
لما أنه بالاذن هل يصير مشتركا أم يكون للباني لانه قيد احترازي فافهم وفي مشتل
الاحكام نقلنا عن جواهر الفتاوى اقتصموا دارا فوقع الخوض في سهم والمسبل في آخر ان
لم يشترط في القسمة فلصاحب المسبل أن يمنع اجراء الماء انتهى الحاصل أن السطح الذي
عليه العلية ملكه الشريك كله بالقسمة ولم يشترط في القسمة حتى القرار عليه فلأن يكفئه رفع
بناؤه والحال هذه والله أعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأة يلاصقه أرض لهما يعبر عنها
بالحبله تعرف بمحدودها الاربعه اقتصمت مع شريكها الكرم بقضاء القاضي وتقااضا وتصرفا
بعد أن قبض كل ما يخصه بالقسمة ثم اختلفا فادعى الرجل أن الحبله في داخل نصيبه
وادعت المرأة عدم ادخال الحبله في القسمة وأنهما باقية على الشرع فكيفما الحكم الشرعي

(أجاب) إذا أقام الرجل بنية على ما ادعى حكمه له وإذا لم يقيم بمقاله وتفسخ القسمة بينهما ثم يتقيلان إن شاء كالاختلاف في المبيع وهو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في أخوين نشأ في الأعمال سواهما وحصل بينهما مائة ألفا تنسأ لكبير منهما ولد فآخذ في العمل مع عمه وأراح والده مدة سنين وأخذ والده يستغل في مصالح القرية شيئا ويتصرف التصرف التدبيري لا العملي والآن يريد أن يقدم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولولده الثلثين ولاخيه الثلث فهل له ذلك أم لا ويقسم انصافا وبعد الابن معناه لوالده (أجاب) ليس له ذلك ويقسم انصافا بين الأخوين ولا يسهم للولد المعين لآبيه والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل له بنون وبنات أعدسكاهم أما كن شتى وكان يقسم الغلة عليهم في حال حياته مات أحد البنين في حياته وله أولاد ثم مات جدتهم فارادوا أن يأخذوا ما كان يأخذه أبوهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك إذ لا يلزم من أعداده لسكاهم الملك لهم فتكون الاماكن من جلة ما تركه فتقسم على فرايض الله تعالى ولم يفرض الله تعالى لان الابن مع الابن شيئا ولا يلزم أيضا من قسمة الغلة ملك المستغل كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في جماعة أقسموا دارا وانفصل كل عناية منها فاستحق على أحدهم طريق نصيب لجهه وقف فالحكم الشرعي (أجاب) تفسخ القسمة وتستأنف لان المقصود من القسمة تسكيم المنفعة باخصاص كل منهم بنصيبه وقطع أسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره وشرط القسمة عدم فوت المنفعة بالقسمة ولا بد من إفراز نصيب كل واحد بطريقه في الارض والدار وشربه في الارض ولذلك إذا قسم ولا أحد منهم مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه إن أمكن والانسحق القسمة والله أعلم (سئل) في أخى عني تقاسما كرو وما رضاهما وأشهدا على أنفسهما مشهودا بذلك وثبت ذلك عند نائب الحكم الحنفى بشهادة مشهوده وكتب بالمقاسمة والبراء العام بينهما عاقل وتسلم كل ما خصه وكذا على أنفسهما انتهى ادعى أحدهما على الآخر بشي يخالف ذلك ونكث عن هذه القسمة يكن عليه بالنذر الشرعي خسون دينار ذهبا يشترى بهن يتالاسراج مسجد سيدنا الخليل ثم ادعى أحدهما أنه سبق هذه المقاسمة بين أبيهما وإن أباه وقف ما خصه عليه وأرزم من يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان معرفتهما فلان وإنه أشهدهما على نفسه أنه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا شهادة بوجه وصى المدعى من غير مدعى شرعى يدعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقاسمة الاولى شهدا بآداءه فعمل بهما نائب الحكم الحنفى فهل هذه الدعوى مسموعة منه وما ترتب عليها من شهادة شاهدى القسمة الاولى صحيح أم لا (أجاب) لا تسع الدعوى المذكورة ولا الشهادات لا مور كثيرة منها التناقض من المدعى والشاهدين فالمدعى سبق مقاسمته لخصمه وقد صرح الزاوى وغيره بان الاقدام على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك وأما الشاهدان فقد صرحوا بأنه إذا كتب في الصك ما هو موجب للاقرار وكتب الشاهد فيه شهد بذلك ثم ادعا مدعى قسمة هذا الشاهد لا تقبل لانه اقرار فيكون بالشهادة الثانية متناقضا كما في جامع الفصولين وغيره ومنها ان ما في الصك الوقف من شهادة شاهديه لغو لانهم شهدا أنه أشهدهما أنه وقف ملكه ولم يشهدا بأنه وقف وهو يملكه في البرازية وغيره والشاهدان أنه أقتر وأشهدنا أنه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى مات لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها تقبل فلو كان الواقف نفسه موجودا أو شهدا أنه وقف ملكه هذا لم تسترد دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر ونهنا عدم

مطلب اخوان حصل
يكسبهما شيئا ثم كبر لاحدهما
ولدوا أخذ في العمل مع عمه
وأراح والده والآن والده
يريد أخذ الثلثين
مطلب لا يلزم من اعداد
الاب لا ولده أما مكن
لسكاهم أولتقسم غلتهم عليهم
الملك
مطلب اذا اقتسموا دارا
فاستحق طريق نصيب
أحدهم تفسخ القسمة

مطلب اذا اقتسموا دارا
أحدهما أن أباه وقف عليه
كذا وكذا لا تسع

مطلب الشهادة على أنه أقتر
أنه وقف هذه الارض غير
مقبولة الا اذا قال وكان
مالكها

المدعى الذى تسمع منه الدعوى فى الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق بشهادة الوقف ومنها انه لا تسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به فى الخلاصة والبرازية ومنها أن الوقف ليس محكوما بلزومه ليقبل عليه البرهان بلا دعوى على القول به وهناك أمور أخرى فيها اختلاف بين العلماء فالخامس أن العبرة لصك المقاسمة ولا عبرة بالدعوى الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروحة الصادرة قبلها والله أعلم (سئل) فى أخوين قاسمتهما كرم أو أشهدا وتصرف الميم فيما خصه بالقسمة ثم باعهم من آخر ثم الآخر من غيره ثم تداولته الأيدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى الأخوان على ذى اليد أن جميع الكرم المقسوم لهما لا شئ فيه لعمهما وإن مقاسمتهما لم تصادف لمحلها هل تسمع دعواهما بعد القسمة والأشهاد أم لا (أجاب) لا تسمع لما صرح به قاضيان والزى بلعى والعمادى والبرازى وكثير من علماءنا من أن الأقدام على القسمة اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزى بلعى ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركة دينافى التركة تسمع دعواه ولو ادعى عينا بلعى سبب كان لم تسمع دعواه إذا الأقدام على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك والله أعلم (سئل) فى أرض بين اثنين تقاسماها وكتب الكاتب فى وثيقة المقاسمة فكان ما خص زيدا الجهة القبلية وعرضها تسع قصبات والحد الفاصل شجرة رمان والآن الشريك الثانى يقول لى بديس الى الأ هذه الرمانة وزيد يقول ليس لى الا تسع قصبات فهل العبرة للقصب المعداد أو لشجرة الرمان (أجاب) العبرة لما تشهد به البينة فإن أقاماها بعد الأشهاد بالقبض تقبل بينة كل منهما فى الجزء الذى يبوأه لانه خارج وبينة الخارج أولى وإن أقام أحدهما بينة فقط قضى له به وإن لم يقيم واحدا منهما بينة تخالفنا وإذا تكافى البيع لانهم مسئلة اختلاف المتقاسمين فى الحدود وقد صرح به فى أكثر الكتب ومنها من الغفار وإن كان قبل الأشهاد على القبض تخالفنا وتفسخ القسمة والله أعلم

(كتاب المزارعة)

(سئل) فى رجل دفع ثورا لآخر على ربيع الخارج فخرث عليه أياما ثم عجز عن العمل فردّه الآخر خذ على صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه أجر المثل نعم له فى الأيام المذكورة أم لا (أجاب) نعم يستحق ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجل حرث رجلين ولم يبين حصتهما من الخارج هل هى الثلث أو الربع فهل يستحقان فى الخارج شيئا أم لا يستحقان فى شئ ما وألهمما مثل أجر عملهما من الدراهم (أجاب) لا يستحقان فى الخارج شيئا بل لهما أجر المثل لعملهما من الدراهم فينظر بكم يستأجر مثلهما للحرث بالدرهم فيجب والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجلين لكل منهما فدان اشترى كاهلى أن ما يذراه يكون مشتركا فيذرا على هذا الوجه ونبت الزرع فهل يكون مشتركا أم لا (أجاب) يكون مشتركا إذا كل منهما صار مقرض من الآخر والقرض على الوجه المشروح صحيح وإن كان قرض المشاع فقد صرح فى الجرى كتاب الهبة بأنه صحيح ولو كان قاسدا فقد تقررت أنه يسلك بهما سدا العقد ومسلما صحيحا تأتى والله أعلم (سئل) فى رجلين تشارك فى الزرع وقال كل منهما لآخرهما زرعته يذرى وبقرى فلهوى ولكل مناصفة وزرع على هذا الشرط يقرهما وبذرهما هل كل شئ زرعاه يكون مشتركا بينهما سواء أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما ويكون كل مقرض لآخر نصف مازرع وإذا تساوا

مطلب الأقدام على القسمة
اعتراف بان المقسوم
مشترك فلا تسمع دعوى
أحد الشركاء انه ملكه

مطلب فى اختلاف المتقاسمين
فى الحدود

مطلب دفع لآخر ثورا على
ربيع الخارج فخرث عليه
أياما ثم عجز
مطلب الحراث إذا لم يبين له
شئ من الخارج يستحق أجر
المثل
مطلب رجلين لكل منهما
فدان اشترى كاهلى أن ما
بذراه يكون بينهما
مطلب فى رجلين قال كل
منهما لآخر مازرعته
يذرى وبقرى يكون
مناصفة

في البذر التقصا صاوان زاد لهما بذر يطالب صاحبه بنصفه والله أعلم (سئل) في رجل
قال لنسيبه أزرع بذر لك كذا حنطة على أن الخارج يدي وينك وأساولك بعنله ابذر من حنطتي
فزرع على هذا الوجه وسرقت حنطة القائل فلم يقدر على هذا البذر هل الذي زرعه أولا يكون
بينه وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون بينهما وعليه بدل القرض والله أعلم (سئل) في فلاحين
قال كل واحد منهما لالاخر أزرع بذر لك ومهما زرعت فينتان نصفان فزرع على ذلك هل يكون
الخارج بينهما مائتين أم لا وهل إذا أنكر أحدهما ذلك وأدعى أنه انما زرعه لنفسه خاصة
للاشركة ولم تقم عليه بينة يكون التول قوله بينهما أم لا (أجاب) الخارج بينهما نصفان قال
في البرازية فان قال للمعامل ازرع في أرضي بذر لك على أن الخارج بينهما نصفان فالزراعة جائزة
والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرض المزارع على رب الارض ومثله في كثير من كتب
الفتاوى فهذا صريح في أن مازرعه كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على الشرط ومن أنكر
ولا بينة لخصمه فله العين والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في الزراعة فانفقا على أن من
أحدهما بقرا وعملا وبذرا ومن الاخر بقرا انضم الي بقرو وبذرا يضم الي بذره فزرع كل واحد
بذره مستقلا بالاخط هل الشركة صحيحة أم لا والخارج لصاحب البذر (أجاب) الشركة
غير صحيحة والخارج يتبع البذر فالخارج من بذر كل ربه أموالو انفقا على أن ما يذرهما أحدهما
بينهما ويرجع عليه بحصته من البذر فالكل بينهما وكذلك اذا وجد الاذن بالزرع مشتركا يصير
الاخر مستقرا فحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحافقي في فتاواه
عن قاضيان ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزعوها يذرهم شركة فغاب واحد منهم فزرع
اثنان بعض الارض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيرا قالوا ان فعل ذلك باذن الشركاء
فالحنطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثالث الحنطة التي يذرها والشعير بينهم ويرجع
صاحب الشعير عليهم ما شئت الشعير الذي يذر وفي الفيض للكركي وفي النفائس خلط الحنطة
بالحنطة لس بشرط اخعة المزارعة والله أعلم (سئل) في أرض كرهها جماعة على وجه الشركة
بينهم فلما كان أوان الزرع زرعها بعضهم بغير اذن الباقي فلما تبثت الزرع قالوا لمن لم يأذن ادفع
المناقد حصته من البذر والزرع بينهما فاجابهم الى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركا
أم لا (أجاب) نعم حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين أرض
بينهم مازرعها أحدهما ونبت فتراصا على أن يعطيه الاخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما جاز
لاقبل ان نبت انتهى فثبت تراضوا على ان يعطيه قدر حصته من الارض بذرا بعد ثبات الزرع
جاز وصار الزرع مشتركا بينهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في اكار ترك البقر ترعى للافصاعت
والعادة بين أهل تلك القرية مطردة بارسال البقر للبقرى وحدها هل يضمن أم لا (أجاب)
لا يضمن والحال هذه في جامع الفصولين في ضمان المزارع والعامل ولو ترك البقر ترعى فضاع
اختلف فيه المشايخ يعني بأنه لا يضمن اه يعني اذا تعارفوا ذلك بحيث لا يعتد بمثله تضيم عافيا
بينهم والله أعلم (سئل) في رجل ذى أرض وبقر وبذر زرعه في أرضه يتقرو بذره وأمانه اكاره
مع جله من الناس واختلفا صاحب البذر يقول الزرع زرع يذري والاكار يقول هو مشترك
زرعه يذرك للشركة هل القول قول الاكار أم قول رب البذر بينهما حيث اتفقا على أن اصل
البذر من رب الارض (أجاب) القول قول رب البذر بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل)
في قطن زرعه انسان في أرضه يذر ونقاب عن قريته فخرت الارض رجل طامعا في أخذ ثمرته

مطلب في رجل قال لاخر
ازرع بذر لك على أن
الخارج بيننا واذا ادعى
أنه زرعه لنفسه خاصة
فالقول له بينهما

مطلب اتفقا على أن من كل
منهما بقرا وبذر فزرع كل
واحد منهما بذره مستقلا

مطلب ثلاثة أخذوا أرضا
بالنصف ليزعوها يذرهم
فزرع اثنان بعضا حنطة
والاخر بعضا شعيرا

مطلب اذا رضى الزارع مع
الاخر بعد ثبات الزرع ان
يعطيه حصته من البذر
ويكون الخارج بينهما

مطلب ترك الاكار البقر
ترعى فضاع بعضها

مطلب اعان اكار صاحب
البذر وادعى الشركة في
الخارج

مطلب زرع انسان في أرضه
قطنا فخرت رجل الارض
طامعا في أخذ ثمرته

مطلب شجر قطن بين اثنين
اذا كرب أحدهما الارض
لا يستحق بمقابله شيئا

مطلب اقتل الراهن الارض
بعد ان زرعه المرتهن قطناً
وأعمر في يد الراهن
مطلب زرع الزوجة
الارض بلا اذن الورثة وفيهم
صغار وبكار

مطلب اشترى أحد الورثة
بدرهم من التركة بذرو زرعه
بلا انهم

مطلب اذا لم يشترط للاكار
شي من الخارج فله اجر مثله
مطلب أرض بها شجر قطن
لرجل اشترك مع آخر على ان
يعمل معه مناصفة

مطلب ثلاثة لكل واحد
منهم أرض وفيها شجر قطن
اشترى كوا على أن يعملوا
ويكون الخارج بينهم
مطلب ثلاثة لهم شجر قطن
اشترى كوا مع ثلاثة آخرين
على ان يعملوا معهم ويكون
القطن للسته

مطلب اذا مات من في يده
أرض بيت المال أو الوقف
أو التيمار فالأحق به الذكر
من أولاده

هل يستحقها بجره أم هي للذي زرع يذره (أجاب) هي للذي زرع يذره ولا حق للعارث فيه
ولا أجرة لعماله لانه متبرع في العمل والحالة هذه والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين اثنين
كرب أحدهما الارض عليه وقام بأمره حتى أثمر بغير اذن شريكه هل الثمر بينهما تبعاً لاصلة أم
هو للذي كرب وهل له في مقابله حرثه وقيامه أجرة أم لا (أجاب) هو بينهما ولا شيء للذي قام
في مقابله قيامه لانه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجل استرهن من آخر أرضاً فزرعها
المرتهن قطناً واستغل ثمره فأفلسها الراهن وزرعها ذرة على شجر القطن فأثمر شجر القطن فهل
ثمره ملك للمرتهن أم للراهن (أجاب) للقطن لمن زرعه اذ هو ثمن ملكه فان شجره ملك للمزارعه
المرتهن لا للراهن زارع الذرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن صغار وبكار وامرأة
الصغار منها والذكور من امرأة غيرها فزرعت المرأة في أرض مشتركة وفي أرض غير مشتركة على
الزرع للمرأة أم للشركة (أجاب) ان زرعت من بذر نفسها فالغلة لها خاصة وكذا ان زرعت
من بذر مشترك بغير اذن الكبار وبغير اذن وصي الصغار وعليها الضمان لمثل حصصهم من البذر
وان باذنه والكل في عيال المرأة ويجمعون الغلات وبأكلون حلة فالغلة مشتركة كما في البرازية
والله أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وأولاد منها ومن غيرها فزرع ابن كبير منهم زرعاً صفيها
ذرة وقطناً بذرهما اشترا بدرانهم من التركة وذلك بغير اذن كبار الورثة وبغير اذن الحاكم والوصي
على الصغار هل الغلة الخارجة منه للشركة على حكم التركة أم هي للزارع خاصة (أجاب) هي
للزارع ولا شيء فيها للبقية الورثة كما في البرازية وترجع الورثة بحصصهم من دراهم الثمن التي اشترى
بها البذر والله أعلم (سئل) في اكار لم يشترط له في شجر القطن حصة بل سكت عن اشتراط الشركة
فيه هل له فيه حصة أم لا (أجاب) لا شيء فيه والحال هذه بل هو لصاحب البذر كما هو مذکور
في الولوالجية وغيرها ولا كراجر مثل عمله والله أعلم (سئل) في رجل له أرض بها شجر قطن اشترك
مع آخر على ان يعمل معه يقر منهم ما عليه مناصفة هل تصح أم لا (أجاب) لا يصح لشرطه على
رب الارض فان خارج الرب الشجر وعليه للآخر أجر مثل عمله وعمل بقره والله أعلم (سئل)
في ثلاثة رجال لكل واحد منهم قطعة أرض فيها شجر قطن اشترى كوا على ان يحرقوها على بقر لهم
وعمال فهل تصح هذه الشركة ويكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا تصح
الشركة ولكل ما خرج من شجره وهل للعامل ما شرط له رب الشجر أم أجرة مثله (أجاب) لا تصح
هذه الشركة ولكل واحد منهم سهم قطنه الخارج من شجره الخصوص به وللعامل ما شرط له مالك
الشجر حيث خلا حقه معه عن شرط مفدله والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين ثلاثة اشترى كوا
مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم يقرهم هو ويكون القطن مقسوماً على الستة هل يصح ذلك
ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الاول (أجاب) لا تصح الشركة في ذلك والقطن
لأصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين وإلهم أجر مثل عملهم يقرهم والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل مزارع في أرض بيت المال والوقف والتيمار ووذى قسمها للجهات المذكورة
مدة عمر مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما حصة ما ملكه من الاموال للذكر مثل حظ الانثيين
أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للسلاحة فيها ولا شيء للبنت فيها (أجاب) المزارع في الارث
السلطانية أو الوقف أو التيمار لا يملك الارض وانما هو أحق بمنعه تها من غيره حيث لم يكن خائفاً
ولامعطلا لها تعطيلاً يضر بيت المال أو الوقف فلا تقسم حصة ما ملكه الميت من المال باجماع
العلماء وتبقى في يد ابن المزارع حيث كان صالحاً كما كان أبوه على وجه الاحقية من الغير والله أعلم

مطلب ليس لاحد ان يزرع
أرض الوقف أو السلطانية
من يدمن بزرعها

مطلب اذا ترك المزارع
الارض السلطانية أو الوقف
باختياره سقط حقه ولو كان
له فيها كردار

مطلب قرية أرضها موقوفة
و يبدل واحد من أهلها
حصه بزرعها ليس لاحدهم
ان يأخذ من حصه صاحبه
شيأ

مطلب زرع الارض الوقف
أو السلطانية بغير اذن
صاحب اليد

مطلب رجل غرس أرض
وقف ويريد الآن بعض أهل
القرية ان يكفحه قلعه الخ
مطلب غرس في أرض
وقف كما وتصرف فيه ثم
ادعى عليه رجل أن الأرض
ملك له

(سئل) في قرية يزرع أرضها المزارعون بالحصه وهى وقف أو سلطانية ورجل من أهل القرية
واضع يده عليها لمدة سنين بزرعها ويدفع ما هو المتعين من الحصه تلقاها عن أبيه بحيث ان مدته
ومدة أبيه عليه ان يزدعى أربع سنه ويريد رجل ان يرفع يده عنها بزرعها مدعى ان له فيها حصه
هل ترفع يده عنها أم لا وذلك المدعى رفع يده عنها (أجاب) لا ترفع يده عنها ففي الحاوى الزاهدى
والقصة له حق القرار في أرض وقف أو سلطانية ويصرف فيها غيره وهو برأه ولم يتعنه ليس له حق
الاسترداد بعد أن رمى (بح) ثم قال رضى الله عنه قول (بح) أحوط فإذا كان هذا فعين له
حق القرار بخالفك بالمزارع الذى ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو أن يحدث
المزارع فى الأرض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى المعتمدة والكتب
الصحيحة المشتهرة وبه يعلم حكم أراضي بلادنا التى يابى المزارعين فاهم والله أعلم (سئل)
في فلاح مزارع في أرض سلطانية أو وقف بالحصه رجل عنها وتركها اختيارا فزى بالقرية غيره
وغرس فيها باذن من له الاذن وأطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد أن يرفع يده بالغرس عنها أو يأخذ
غرسه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقط
حقه فكيف اذا تركها وليس له فيها كردار والمزارع انما حقه فى الانتفاع بما ادمام تعهدها
بالمزارع والانتفاع متى تركها سقط حقه وجاز لكل مزارع ان يزرعها بالحصه حيث أذن له
بالصرح أو الدلالة ارجع الى ما قاله الزاهدى فى القصة والحاوى يظهر لك ذلك والله أعلم
(سئل) في أرض قرية موقوفة على جهة يربى بكل شخص من أهلها طائفة من بنات بزرعها بسهم
معلوم من الخارج يؤديه كل سنة لجهة الوقف هكذا مدة السنين المتعددة هل لاحدهم ان
يتعدى على ما فى يد الآخر ويقبضه منه فيزرعه أو يفرسه أم ليس له ذلك وهل اذا فعل ذلك
للعالم رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول المتصرف فيه مدة السنين المتوالية أم لا
(اجاب) لا يسوغ لاحد من المزارعين أن يتعدى على ما فى يد الآخر واذا فعله أحدهم للعالم
رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول لسبق يده الى ما يبيع له ولغيره ومن سبقت يده الى
مباح فهو أولى به وقد ذكر علماء وناقدوا كثيرا دالة على ذلك كسئلة النثار ومسئلة
الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية فى هذه المسئلة أنه
لا ترفع يده عن الارض السلطانية المعدة للزراعة بالحصه بغير وجه ككونه خائنا وعاجزا معللين
بما ذكرته وليس بشئ من قواعدنا بآباء والمزارعون فى اقلتنا على ذلك والله أعلم (سئل)
عن الارض السلطانية أو الوقف التى لها مزارع معتاد عليها وله بدسابقة على مزارعها بالحصه
المعهودة فيها اذا زرعها غيره بغير اذنه ودفع ما عليه من الحصه هل لمزارعها ان يطالبه بحصته من
الخارج أو بأجرة زرعها دراهم أم لا (أجاب) لا وان قلنا لا ترفع يده عنها بادمام مزارعها
يعطى ما هو المعتاد فيها على وجه المطلوب والله أعلم (سئل) في رجل غرس في أرض وقف
الخليل عليه وعلى سبنا الصلاة والسلام زيتونا وصارا النظار يأخذون عداة مدة عشرين سنة
ويريد الآن بعض أهل القرية ان يكفحه قلعه أو يرضيه ببدل الارض قائلا انها فى ريعي الذى
أنعم عليه هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ذى غرس فى أرض
وقف كما وتصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم أن الارض له ملكا أو مزارعة هل تسمع
دعواه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له أم لا لله مع السلطانى خلعت خلافة بمبديه
(أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والمقرر فى كتب الفقه أن المزارع فى أرض سلطانية أو وقف

مطلب في بيان الكردار
الذي يستحق به القرار في
الارض

مطلب ليس للمقرر عليه
أرض التيمار أن يرفع عنها
يد صاحب الكردار

مطلب يصح فراغ المزارع
اخره وإذا ترك المزارع
الارض سنة أو سنتين من غير
زراعة لتكثر غلتها لا تنزع
من يده الا اذا زاد على ذلك
أو كان خائفا

مطلب تعدى رجل على من
يزرع أرض الوقف وأخذها
منه

مطلب مزارع أرض الوقف
اذا تركها لضرورة له
استردادها

مطلب مزارع أرض المقاطعة
اذا تركها باختياره سقط حقه

مطلب رأى غيره يزرع
الارض السلطانية ثم ادعى
أنه أحق بزرعتها

اذا لم يكن له كردار وهو الكبس أو البناء أو الاتجار المسماة عندهم بحق القرار اذا أهمل الارض
فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته
أن يزعج عنها أو يرفع يده ويستولي عليها الا ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء
والاستقرار والله أعلم (سئل) في أرض تيمار قرر على نفر من الانتفاع ولها مزارعون لهم
فيها كردار بغرس كثير من الاشجار واضعون أيديهم عليها عن ابائهم مدة تزيد على ستين سنة
على صاحب التيمار رفع أيديهم عنها وقلع أشجارهم منها ليزرعها هو بأكتره أم لا (أجاب) ليس
لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها ولا قلع أشجارهم منها والحال هذه اذا انقضى اليه من السلطان
تناول الخراج الموقوف عليها والحصصة المقررة في خراج المقاطعة وليس له ملك فيها حتى يملك نزع يد
مزارعيها الذين صار لهم فيها كردار بغرس الاشجار والتصرف السكان منهم في سائر الاعصار
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف في يد زراع مداومين على مزارعها مدة سنين هل
ترفع يدهم عنها بغير خجعة ماداموا قائمين بزارعها ويؤدون ما عليها أم لا وهل اذا اختار أحد من
مزارعيها الفراغ عنها المزارع آخر صالح يصح فراغه ويسوغ للمفروغ له مزارعتها أم لا وهل اذا
ترك رجل منهم مزارعة أرضه استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة أو سنتين ترفع يده عنها وتدفع
لغيره أم لا ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو تركها ثلاث سنين متوالية (أجاب) لا ترفع يدهم عنها
بغير وجه اذا المقصود منها متوفر ومن فرغ المزارع صالح فقد أتى بصالح ولم يعمل إلا بغير صالح
فيصح ولا اعتراض عليه وللمفروغ له مزارعتها ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير خجعة بأنونها
حيث قاموا بزارعتها وأداء ما عليها ولا جناح على من تركها سنة أو سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها
فلا يقابل بالمنع والدفع لغيره ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو تاركها ثلاث سنوات متوالية والله أعلم
(سئل) في أرض وقف بيد رجل يتصرف فيها بالزرع صنفيا وشويا ويؤدى ما عليها من النصيب
مدة سنين لا يبايناه فيها مزارع تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير إذن الاول التي هي في
مزارعته هل له أن يستعدها منه ويكون أحق بها من المزارع الآخر المتعدى أم لا (أجاب) نعم
للبد السابقة العادلة ترع البدل الحق العادة وحيث أبيعته للزراع فمن سبق يده الى مباح
فهو أحق به بالزراع والله أعلم (سئل) فيما اذا كان جماعة حق قرار في أرض وقف فدخلوا من
قريتهم لضرورة فوضع أناس أجانب يدهم عليها هل حيث كان تركهم لها بالاختيار منهم بل
لضرورة لا تسقط قدميتهم ولهم حق الاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قدميتهم ولهم حق
الاسترداد قال في الحاوي الراهدى حيث كان الترك بالاختيار لا تسقط قدميتهم ولهم رفع أيدي
الواضعين أيديهم عليها حيث كان الترك بغير الاختيار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية في
يدى عظام المقاطعة يعطاه بمدة للزراع بالخصه في يد مزارع نحو خمس سنوات يزرعها وتؤخذ
الخصه منه وقد تقدم لغيره زرعها ثم تركها باختياره ويريد الآن رفع يد المزارع لها حالها عن أهل
له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها باختياره لسقوط حقه بالترك والحال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد مزارع يزرعها بالخصه المعهودة في أرض القرية مدة
تزيد على عشر سنين متوالية ما عن أبيه بعد تصرف أبيه بالمزارعة مدة سنين والآن تركه شخص
يدعى أنها كانت في مزارعة أهل له هل يسمع دعواه أم لا (أجاب) لا يسمع دعواه فيها لا من
الاول أن الارض السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره يراه ولم يمتعه ليس له حق الاسترداد لان
ذلك الغير لا ملك له في رقبته وانما له حق الانتفاع بها ان كان قد سبق اليها قبل في المزارعة بها والترك

الاختبارى يسقط حقه في مزادعتها والثاني أن السلطان منع من سماع ماضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى الشرعية المسموعة شرعا فكيف بهذه الدعوى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مساحة للزرايع وضع رجل يدعه عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة متلقيا لها عن والده رجل يدعى عليه أن والده كان يبيعها قبله وأقام على ذلك ينته هل تسع دعواه وتقبل ينته ويحكم له بها أم لا (أجاب) لا تسع دعواه ولا تقبل ينته لأمريين الاول أمر مولانا السلطان بعدم سماع ماضى عليه من الدعوى خمس عشرة سنة والثاني أن علماء نارجهم الله تعالى صرحوا في الاراضى التى بهذا الوصف اذا رأى فلاحها غيره يتصرف فيها فسكت ولم يمنعه ليس له بعد ذلك ان يستردها منه لسقوط حقه فيها بذلك اذ ليس ملكا بل بل حق المنفعة بها مادام من ارعا فاذا تركها ساق لغيره التصرف فيها لكونها معدة للزرايع بالخاصة والحال هذه والله أعلم (سئل) في اراضى الوقف وأراضى بيت مال المسلمين اذا باعها المزارع الذى يتفيع بزراعتها توبيا وصفيال رجل يثن معلوم وتركها له بحسن اختياره فصار يتفيع بزراعتها الانتفاع المذكور مدة سنتين ثم مات فوضع ولده مده عليها وانتفع بها مدة سنتين تبلغ مدة انتفاعه وانتفاع أبيه زيادة عن عشرين سنة هل للبائع أو ورثته رفع يده عنها واستردادها بيب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره وان أخذ بدلا (أجاب) ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه لتركها باختياره هذه المدة وان قلنا بعدم صحة بيعها اذ حق المنفعة بها ثابت مادام المتفيع يتفيع بها ويتفيع جانب الوقف وبيت المال مع انتفاعه فاذا تركها بالاختيار سقط حقه ولو كان له حق القرار بواسطة الكر دار كما صرح به في الحاوى الزاهدى وفي القنية في الغصب فكيف لا يسقط حقه مع عدمه به والكر دار أن يتحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب ينقل من مكان اليها والله أعلم (سئل) في رجل دفع لا تخرور البذر عليه مع ثور على ثلث الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا والخارج كدرب البذر عليه أجرة عمل الثور (أجاب) لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور أجرة المثل لماعمل ثوره من جنس الدراهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في زرع الشتوى والصيفي وتمت سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في أرض الاخر لزوع الشركة وأحدهما يقول كل يزرع في كرب أرضه الخاصة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرابين مناصفة فما الحكم الشرعى (أجاب) لا يقسم الكراب ولكل واحد منهما التصرف في أرضه المكروبة وليس للاخر أن يتعرض له بطلب قسمة في أرضه لان الكراب وصف في الارض فلا حق لشريكه فيه والله أعلم (سئل) في شريكين في فلاحه مضت سنتهما ولا أحدهما أرض مكر وبهها قطن له قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه أن ينازع فيه وفي كربه أم لا منازعة له معه فيها (أجاب) ليس لشريكه أن ينازع في كرب أرضه ولا في شجر القطن الذى أدخله عليه اذ الكراب وصف في الارض فلا يتصور رفعه بانقراده ملكا لاحد ولكل واحد منهما أرضه بقر كانت أو كرايا فانهم والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم نصف القدان وربيع البذر ومن الآخر ثلاثة ارباع البذر مناصفة والعامل كانه عليها وأحدهم لا بقر من جهته فكيف يقسم الخارج (أجاب) يقسم الخارج على قدر البذر فالصاحب ربع البذر ونصف القدان ربع الخارج وللعاقلين ثلاثة ارباع مناصفة بينهم ولا يستحق أحد العاملين وهو الذى منه نصف القدان شيئا زائدا عن العامل الذى لا بقر له لانه عمل

مطلب أرض سلطانية
يدير رجل نحو ثلاثين سنة
ادعى عليه رجل أن والده كان
يبيعها

مطلب باع مزارع أراضى
بيت المال أو الوقف رجل
قاراد البائع أو ورثته
استردادها وفي هذا المطلب
بيان الكر دار

مطلب اذا دفع لا تخروروا
على سدس الخارج فله أجر
مثل الثور
مطلب بنت سنة شركتهما
وانفصلا وكرب كل منهما في
أرض الاخر وأحدهما
يقول كل يزرع في كرب أرضه
والاخر يريد الخ
مطلب شجر القطن الموجود
قبل الشركة لصاحب الارض

مطلب في كيفية قسمة
الخارج بين ثلاثة من أحدهم
نصف القدان وربيع البذر
ومن الاخرين ثلاثة ارباع
البذر مناصفة والعمل

مطلب في رجلين لكل منهما
نورا مشترك في الزرع عليهما
والعمل ونصف البذر على
أحدهما ونصفه والارض
على الآخر

مطلب أخذ أرضا بالحصّة
ولكل منهما نورا والبذر
عليهما مناصفة وللعاقل ربع
الخارج

مطلب في شخص باع آخر
نصف فدان من البقر للزراعة
بينهما والبذر عليهما وصبر
عليه بالثمن في مقابلة عمله على
أن الفدان ان يبق بعد الزراعة
يرده على البائع ثم قبل الزراعة
مات واحد ومريض الخ

مطلب المستاجر لحمل الطعام
المشترك لايستحق الاجر

مطلب أربعة اشترى كوا في
فلاحة ومن احدهم بذر
وعمل ومن الثاني بذر وعمل
وبقر ومن الثالث بذر وبقر
ومن الرابع بقر فقط

مطلب دفع لا آخر بذر
القطن ليزرع بعلمته
وبقره على أن للدافع الثلث

بفي مشترك والعمل في المشترك لا يستحق بشئ فافهم والله أعلم (سئل) في رجلين لكل
منهما نورا مشترك في الزرع عليهما على ان يعمل أحدهما عليهما ونصف البذر عليه ونصف البذر
والارض على الآخر والخارج ثلثاه للعامل وثلثه للآخر ففعلوا وخرجت القلة فما الحكم
الشرعي (أجاب) المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فالخارج بينهما مناصفة بحكم البذر
وليس للعامل على رب الارض أجر عمله لعملة في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض
اذا استوفى منافعتها كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين لكل نورا متفقا
على ان يبحرث أحدهما عليهما والبذر بينهما مناصفة وللعاقل ربع الخارج يخرج من الوسط
والارض للغير بالحصّة فما الحكم (أجاب) يقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصّة للارض
لهذا انصفه ولهذا انصفه ولا أجر للعامل ولا حصّة لكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه
فاسدة والله أعلم (سئل) في شخص باع آخر نصف فدان من البقر بثلثين معلوم ليجرث عليه
ويزرع ينيو بينهما مناصفة والبذر بينهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر بالثلث عليه
على ان الفدان ان يخلص من العمل سالما اعاده الى البائع وفسخ البيع وان سرق أو مات قطيعا
من العمل فعليه ثلثه المعين فطفق يكرب عليه فمات واحد من الثورين ومريض الآخر قبل
الزرع فاقى بائع البقر بجمار والعامل بجمار آخر وقرنهما وزرع عليهما البذر بناء على ما اتفقا
وبرئ الثور الباقي من المرض وخرجت القلة فما الحكم في الخارج وفي ضمان الثور الهالك ورد
الثور الباقي وعمل العامل (أجاب) أما الخارج فيبينهما نصفان استأجعا للبذر ولا لصحة الشرط
لفساد المزارعة على هذا الوجه ويضمن نصف قيمة الثور الهالك يوم قبضه ويرد الثور الباقي دفعا
للفساد بقدر الامكان اذ البيع المذكور فاسد والحال هذو ولا أجر للعامل لما صرّ حوايه في
باب الاجارة الفاسدة انه لو استأجر لجل طعام مشترك لا أجر له أي لا المسمي ولا أجر المثل عندنا
خلافا للشافعي معلن بكون العقد ورد على ما لا يمكن تسليحه لان المعقود عليه حل النصف
شأنه وذلك غير متصور لان الحل فعل حسي لا يتصور وجوده في الشائع وأنه ما من جر يحمّله
له الا هو مشترك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه عاملا لنفسه
يمنع تسليم عمله الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر الى آخر ما ذكره في تلك المسئلة واذا تأملت
وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في اجرة العامل تنقها ثم رأيت كذلك في جامع الفصولين
في الفصل الثلاثين في المزارعة فله الحمد والمنة حدث وافق تفقهى المنقول وعبارته بعد أن ذكر
ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب الارض أجر عمله بعمله كذا في المشترك انتهى والله
أعلم (سئل) في أخوين باعوا باع واحد أحدهما باع والآخر قاصر مشترك الجميع في فلاحة
فكان من أحد الأخوين بذر وعمل ومن أحد ابني الأخ بذر وعمل وبقر ومن الآخر بذر وبقر
ومن الآخر الثاني بقر فقط فهل هذه المزارعة فاسدة والخارج لارباب البذر بقدر بذرهم ولا شئ
من الخارج للآخر الذي منه البقر فقط أم لا (أجاب) نعم المزارعة فاسدة والخارج لارباب
البذر بقدر مال الكل واحد من البذر ولرب البقر أجر المثل لبقره والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لا آخر بذرا القطن ليزرع الآخر في أرضه بعلمته وبقره ويكون الثلث للآخر
الثلثان هل يقسم الخارج على ما اتفقا أم لا (أجاب) المزارعة على الوجه المذكور
فاسدة وعليه اصحاب المتون فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه أجره المثل لما بقي من
العمل وفي جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول أو لا يجوز ولعله فاس على المضاربة فجعل دفع

البذر كدفع الدراهم ثم رمى حصص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لودفع البذر مزارعة بلا أرض يجوز فالبذر كرس مال المضاربة ولم يجز عند محمد وقال محمد بن سماعة بهجني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأنه حسن والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حرا ثمانية ليزرع له شتوي باروصيفيا فزرع جميع الشتوي ومات فالحكم (اجاب) الذي نص عليه علمنا أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان ورثة الميت يقولون نحن نعمل مكانهم ذلك ونبقى المزارعة على شرطها إلى أن يستحصل الزرع وليس لرب الأرض أن يأخذ الأرض من ورثة قبل أن يستحصل الزرع وان امتنع الوارث لا يجبر وينفق على الزرع إلى أن يحصل بذن القاضي ويرجع عما تنفق على الوارث في حصته وان شاء أعطى وارث العامل قيمة حصته العامل بقليل ويكون كله لرب الأرض والله أعلم (سئل) في أربعة اشترى كوا في زرع الحنطة والشعير مربعة الشكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع الشعير ورجع بطب حصته فغضب عنها هل لهم ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصته من الحنطة والشعير (اجاب) ليس لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منهم ما يكون مقرضاً لهم ومستقرضاً في البذر كما سرح به في البزاية وغيرها والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحداهم الفدان ومن الآخر العمل ومن الآخر البذر والعامل والأرض فالحكم (اجاب) المزارعة فاسدة والخارج كله لرب البذر والأرض والعامل أجرة عمله ولرب الفدان أجرة عمل فدائه سرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في العامل إذا مرض فأقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والا أن يريد الثاني أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك بل يكون على ما شرطاً حيث صحت المزارعة الأولى انظر إلى ما في البزاية والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع يذرهما سوية في أرض بيت المال في الحصة والعمل من أحدهما والبقرة من الآخر فحصل للعامل مرض في أثناء العمل فطلب صاحب البقرة من ابنه العمل المشروط على أبيه فقال له اعمل أنت على بقرتك واحصلته أمان على بقرة الغريفة بيني وبينك نظير عملك فهل الخارج يقسم على قدر البذر ولا يصح الشرط المذكور ولا أجرة لعدم صاحب البقرة لكونه في المشترك أم لا (اجاب) الخارج يقسم بعد حصة بيت المال على قدر البذر لأنه نساء ولا يصح جعل الحاصل من عمله بينه وبين صاحب البقرة ولا يستحق صاحب البقرة لعمله أجرة لأنه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع الصفي في أرض سلطانية بمباحة للزراعتين بالحصة وأحدهما منه عمل على ثوره وثور صاحبه وثالث البذر ومن الآخر العمل على فدائه وثالث البذر والخارج ثلثاه والثلث لصاحبه بعمله وعمل ثوره ففكر بالارض وثنيها فطابت للزرع ويقول ذو الثلثين لا أمكنك منها الآن تبذر بالربع وتأكل الربع ورجع عما اتفقا عليه هل يجب إلى ذلك أم لا (اجاب) لا يجب إليه الا لا يجبر وذو الثلث عليه ويدهما على الأرض واحدة فأما أن يجزأ على ما اتفقا عليه وأما أن يقسم الأرض مكرورة وبزرع كل واحد منهما فخاصة منهما على حدة والله أعلم (سئل) في أربعة اشترى كوا في المزارعة يذر مشتركاً رباعاً والخارج كذلك وأحصد الزرع فامتنع أحدهم عن حصده بعد استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر حصته أم لا (اجاب) لا شك في استوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع أحدهم فرفع أمره إلى الحاكم الشرعي فأمره بالمساواة أو يأمرهم بالصرف عليه والرجوع عليه بقدر حصته والله أعلم (سئل) في أخوين متقاضين يعملان بايديهما على الفلاحة

مطلب إذا مات المزارع فلورثته أن يعملوا مكانه وتبقى المزارعة على شرطها

مطلب اشترى كوا في زرع فغاب أحدهم قبل الزرع فغاب إذا كان من أحدهم بقرو من الآخر العمل ومن آخر بذر وأرض فالمزارعة فاسدة

مطلب مرض العامل فأقام آخر مقامه بنصف ماله في الخارج

مطلب مرض العامل فامر ولده صاحب البقرة أن يعمل وله في تفسير ذلك نصف ما يحصل من عمله على بقرة الغير

مطلب اتفقا على الزرع في أرض سلطانية وشرط لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان فبكر باهاور بعده أراد المشروط له الثلثان أن لا يمكن صاحبه من الزراعة إلا أن يذر الربع ويأكل الربع

مطلب امتنع أحد المزارعين عن الحصاد

مطلب اخوان يعملان في الفلاحة مناصفة ولا أحدهما ولديهما فمأزاد والده أن يقسم الخارج اثلاثاً

نشا لأحدهما ولد فكان يعينهما في العمل وأبوهم يشتغل عن العمل بسبب كونه شيخا
في القرية وابنه وأخوه في العمل وإذا خلا من تعلقات المشيخة اشتغل معهما والآن افترق
الاخوان ويريد أن يولد المذكور أن يقسم ما تحصل بالعمل اثلاثا وأخوه يريد أن يقسمه
انصافا للحكم في ذلك (اجاب) حيث كان الولد معينا لهما في العمل لا يضرب له بسهم
ويقسم الحاصل بالعمل مناصفة للاب النصف ولأخيه النصف والله أعلم (سئل) في رجل
شرط من جاتيه فدان بقر ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر على أن يكون
الخارج بينهما فاخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل
الخارج على قدر البذر أم على الشرط (اجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج تبع البذر
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له أربعة رؤس بقر وآخر له رأس بقر اتفقا على شدها
فدانين وحرثهما عليهما وعلى البذر أختاسا خمسة على صاحب الثور والباقي على صاحب
الأربعة وعلى الخارج بينهما أربعاء بقره لصاحب الثور والباقي لصاحب الأربعة الآن
صاحب الثور لا يرضى بالربع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فما الحكم (اجاب) ليس
لصاحب الثور المشروط عليه العمل على فدان من الفدانين وخمس البذر الآخر لخمس الخارج
يقدر بذره فقط ولا يستحق بعمله شيئا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لأجر له ويجب
عليه رد الزائد عن الخمس على شريكه هذا أمر الحق فعليه الرضا به والله أعلم (سئل) في رجلين
اتفقا على الشركة في الفلاحة الشوى والصيني على أن يدفع هذا أرضه كراهما وبورها نظيرا أرض
هذا وزرع الشوى في أرض أحدهما يبذرهما مناصفة وأبى الآخر أن يدفع أرضه بل استقل
بها وزرعها فأقطن لنفسه فما الحكم في الزرع الذي زرعه في أرض أحدهما ولم يرض بالشركة إلا
بشرط دفع أرضه ولم يفعل (اجاب) الخارج من بذريهما يقسم انصافا عليهما بعد اخراج
خراج المقاسمة منه على حسب البذر ولصاحب الأرض التي زرعت على الآخر أجرة المثل للنصف
من الأرض التي زرعها أجرة فاسدة وحكم الاجارة الفاسدة وجوب أجر المثل بالاستعمال والله
تعالى أعلم (سئل) في ثورين أحدهما للعامل والآخر لشريكه هلك ثور الشريك فطلب
العامل بدله فقال له هلاك علي وعليك ولزمني النصف ولزنيك النصف فدفع له العامل بناء على أنه
يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك بقتوى المفتي هل يرجع عليه بمادفع أم لا (اجاب) نعم له أن
يرجع عليه بمادفع إذا عبرة بالظن الذين خطوه والله أعلم (سئل) في رجل له فدان وآخر له
اثنتان اشترى كوا على أن صاحب الفدان يبذر السدس والعامل عليه يبذر السدس وصاحب
الاثنين يبذر الثلثين فعملوا على ذلك وكان من جملة عملهم الحرث على شبر قطن عتيق لصاحب
الاثنين لتروى غلاته مشتركة على حسب ما اتفقوا عليه وفي أثناء العمل وقف ثور لصاحب
الفدان فقال له ذوالاثنين زرع على ما بقي من بقرتك وبقرنا على أن تعطينا جرة زيت والخارج
على ما اتفقا قبيل ذلك وأدركت الغلة فما الحكم في الزرع وجرة القطن وجرة الزيت (اجاب)
المزارعة على الوجه المذكور فاسدة لا تشتراط البذر فيها على العامل والخارج على حسب البذر
لأنه غاؤه فبقيعه من بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من جرة القطن
العتيق لصاحب الفدان وله أجرة تمثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جرة الزيت لعمله في المشترك ولا
أجرة للعامل فيه عندنا كما عرف والله أعلم (سئل) في الوصي هل له إذا مات ثور من بقر التيم
أو احتاج إلى بذر أو آلات للحرث أن يجدد غيره ويشترى له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك والله

مطلب اتفقا على أن من
أحدهما البقر ونصف
البذر ومن الآخر العمل
ونصف البذر والارض

مطلب اتفقا على أن من
أحدهما أربعة رؤس بقر
ومن الآخر رأسا واحد
عليهما وأن من صاحب
الثور خمس البذر ومن
الآخر أربعة أخماسه وأن
الخارج بينهما أربعاء

مطلب اتفقا على زراعة
أرضيهما فزرعا أرض
أحدهما تكون بذرها
مناصفة وامتنع أحدهما
عن دفع أرضه بل استقل
بها

مطلب إذا هلك ثور الشريك
فدفع العامل له نصف قيمته
بناء على أنه يلزمه ذلك فله
الرجوع بمادفع

مطلب اشتترك رجلان
لأحدهما فدان وللآخر
فدانان على أن يبذر صاحب
الفدان السدس والعامل
عليه السدس والآخر
الثلثين ومن جملة عملهم
الحرث على شبر قطن عتيق
مطلب لو وصى التيمم أن
يجدد ما تلف من آلات
الحرث

تعالى أعلم

* (كتاب المساقاة) *

(سئل) في أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر على أن يغرس فيها غراسا ثلثها للغارس وثلثه للآخر فغرسوا ونشأت الأشجار فهل هي على ما شرط أم تكون ماصفة بينهما أم هي للغارس فقط؟ الحكم الشرعي (أجاب) الأشجار على ما شرط وإذا اختلفا في الشرط فالقول قول الغارس حيث اعترف الثاني بأنه غارس له أو قامت بينة به أو حصل نكول عند طلب الممين الحاصل أن يعلم بأنه الغارس بطريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع الفصولين لو عرف غارسها فهي له والاتفاق في محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في محل مشترك فهو بينهما انتهى فجعل الغارس أحق من ذي الملك وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم (سئل) في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة يتجز من ألف جزع والوقف الباقي للمساقي واستجار الأقرحة المتخللة بين الأشجار بعد هامة طويلة تاجر المثل بحيث لا يرغب أحد إلا كذلك ولو تركت هلك الأشجار بالكابة وتعطلت الأرض وتعينت المصلحة في ذلك وحكم الحاكم برى جوازها نظر المصلحة الوقف هل يصح ذلك ولا يلزم ولا يطل بموت المتولي العاقد لذلك أم لا (أجاب) نعم يصح ولا يلزم ولا يطل بموت المتولي والحال هذه وحكم الحاكم واقع في محله خصوصا وقد تعينت المصلحة فيه كإشراح فيه وهلاك بعض الثمرة خيرة من هلاك جميعها مع الأصل والله أعلم (سئل) في رجل دفع أشجار زيتون مساقاة عامين كاملين لا شجر على أن يكون له ربع الخارج فعمل العام الأول ومنعه رب الكرم عن العمل العام الثاني هل له ذلك أم لا ويجوز على تمكين العامل من العمل أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يجبر إذا لا ضرر قال علماؤنا رحمهم الله تعالى إن المساقاة لا تختلف المزارعة إلا في مسائل أربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة لأن فيها اتلاف البذر والله أعلم (سئل) في شجر قطن لرجل اتفق مع آخر على أن يحرق أو يعمل عليه على نصف الخارج فعمل نصف العمل وقيم العمل عليه رب الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جاءه يطلب نصفها وأخذها بواسطة متغلب فحرقها فما الحكم (أجاب) لا شيء للعامل في الخارج لفساد المساقاة باشتراط عمل رب القطن معه فيه وهو يمنع التسليم فيوجب الفساد كأنصوا عليه قاطبة وإذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه لا شجر أجر مثل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم والدنانير والله أعلم (سئل) فيما إذا أذن ناظر وقف أهلي لزبدان يغرس في أرض الوقف غراسا متوعا على أن يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الأعمال المعهوددة والنصف لجهة الوقف فغرس زيد في الأرض غراسا متوعا ثم باع نصفه لعمرو فهل على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس إلا بالعمل وإذا عمل فيها عليه نصف أجره الأرض لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا (أجاب) هذه معاملة فاسدة والغراس كله للوقف وللعامل قيمة الغراس وأجر مثله ولا يتذبحه فيه فدرود يرجع المشتري على البائع بالثمن إن كان قد دفعه أو ما قسدها فلا نهي لم يضرب لها مائة وأما كون الغراس كله للوقف فلا في العقد في الشجر لما كان فاسدا وقد غرسه العامل بأمر الناظر في أرض الوقف صار كأن الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير قابضاً لجهة الوقف بإثاله بالارضة مستهلكا له بالعلق فيها فتجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثل عمله لأنه اتقى لعمله أجره وهو نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ بيعه فلما ذكرنا أنه صار مستهلكا

مطلب أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر ليغرسها الثلثان للغارس والثلث للدافع وإذا اختلفا فالقول الخ

مطلب في المساقاة على أشجار الوقف مدة طويلة واستجار الأقرحة المتخللة بين الأشجار كذلك

مطلب إذا دفع له الأشجار عامين مساقاة ليس له منعه من العام الثاني

مطلب اشتراط عمل رب الأشجار مفسد للمساقاة

مطلب أذن ناظر الوقف لا شجر أن يغرس في أرض غراسا على أن يكون له نصف ما يغرسه ولم تضرب مدة الخ

بالعلق في أرض الوقف إلى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشتري بالعتق على بائعه فإذا علمت ذلك
 ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على المشتري وعدم تأني سؤال لزوم نصف أجرة الأرض ومن شئت
 في شيء مما أفتينا به فليرجع إلى الخاتمة والتاريخانية وشرح الدرر والغرر للناظر ومنع الغفار
 وغيرهما من كتب المذهب بظهره ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من متولى الوقف
 أرضاً وما بأجرة المثل وأذن له المتولى بالغراس ما اختار وأراد على أن يكون النصف منه بلهجة
 الوقف والنصف للمستأجر فغرس المستأجر من ماله وكلما كملت مدة الإجارة استأجر من متولى
 الوقف الذي له الإجارة والتكلم على الوقف المزبور بشرعاً بأجرة المثل من غير زيادة وأذن للمستأجر
 بالغراس حتى نموا ونشأ جديد بعد جديد ومسجد بعد مسجد ومضى على هذا الحال مدة تنوف
 على سبعين سنة فجاء عمرو وزاد في الأجرة زيادة فاحشة واستأجر النصف حصه الوقف من المتولى
 فهل يسوغ للمتولى أن يوجب حصه الوقف لغير ذي اليد الغراس القديم وهل يجبر زيد على قبول
 الزيادة عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل ما ذكره فاسد والبنا على الفساد فاسد وجهه فساد
 الإجارة الأولى وجود اشتراط الشركة في الغراس في عقدتها وهي تفسد بطله قطعاً ذهبي يبيع
 المنافع فكيف يفسد الشرط القاسم عقد بيع الاعيان فكذلك يفسد عقد بيع المنافع وإذا فسدت
 الإجارة الأولى فالغراس كله للوقف لأن التعامل غرسه ياذن متولى الوقف في أرض الوقف بإجارة
 قاسمة فكان المتولى غرسه بنفسه فصير قابضاً للغراس باتصاله بأرض الوقف مستهلكاً بالعلق
 فيها كما صرح به غير واحد من علماءنا كصاحب الدرر والغرر وشيخ الإسلام ابن عبد الله صاحب
 تنوير الابصار وغيرهما وإذا عرفت ذلك فلا توقف في فساد استأجر عمرو الواقع على الشجر
 والأرض كما هو أظهر من أن يذكر فلا يتأني سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها
 والحال هذه وللغراس قيمة الغراس وأجر مثل عله كما صرحوا به والله أعلم (سئل) في رجل له
 شجرة قطن دفعه لآخر ليجرث أرضه ويقوم عليه وله نصيبه ودفع العامل شجرة قطن له لا تترك ذلك
 فهل ما يخرج من القطن منهما بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتناولا قلة وكثرة أم لا
 (أجاب) نعم القطن بينهما على ما شرطوا والله أعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجرة قطن له
 واختلف صاحب الشجرة مع العامل عليه في الحصة المشروطة له العامل يقول شرط لي الثلثان
 وصاحب القطن يقول شرط لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر البينة
 أم لا (أجاب) القول قول صاحب الشجرة فيما شرط للعامل والبينة على العامل والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له شجرة قطن جعل لآخر فيه حصه بسبب بقر منه تضاف إلى بقره هل يستحق
 بالبقر في القطن تلك الحصة أم ليس له الأجرة مثل بقره درهم (أجاب) مجرد البقر لا يستحق لها
 في الخارج شيء ففي جامع الفصولين وغيره استأجر البقر بعض الخارج لم يرد به أثر ولصاحب
 البقر أجر مثل بقره من الدراهم أو الدنانير ولا شيء في القطن وانما هو جعيل لما لك الشجر والله
 أعلم (سئل) في حرث عندنا انسان مضى عامه ومن جملة ما كان فيه شجرة قطن مسكونة عن
 اشتراط حصه للحرث فيه هل له فيه حصه أم لا وإذا قلتم لاهل إذا تعدى وحرث عليه الأرض في
 ثاني عامه بغير إذن صاحبه هل ثمره للحرث أم لصاحبه الذي أصل بذره منه (أجاب) لا شيء
 للحرث في شجرة القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو لما لك والله
 أعلم (سئل) في رجل عامل رجلاً على شجرة قطن له يقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك العمل
 فلما أدرك الثمر جاء يطلب حصته فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه والقيام به قبل أن

مطلب استأجر زيد من
 متولى الوقف أرضاً وما
 بأجرة المثل وأذن له المتولى
 بالغراس على أن يكون
 النصف منه بلهجة الوقف
 وكلما كملت مدة الإجارة
 استأجرها بأجرة المثل
 وهكذا جاء عمرو وزاد في
 الأجرة الخ

مطلب في رجلين دفع كل
 منهما شجرة قطنه لصاحبه
 ليقوم عليه بالنصف
 مطلب دفع لآخر شجرة قطنه
 معاملة ثم اختلفا في الحصة
 المشروطة

مطلب دفع لآخر شجرة قطن
 وجعل له حصه في مقابلة بقر
 منه تضاف إلى بقره

مطلب لاشئ للحرث فيما
 يخرج من شجرة القطن
 حيث لم يشترط له حصه

مطلب إذا ترك العامل شجرة
 العمل قبل أن يصير للثمره
 قيمة لاشئ له

يدو صلاحه (أجاب) حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمرة فيه قيمة صح تركه ولا شركة له فيه بل هو جمعه لمالك الشجر قال في السبازية قام العامل على الكرم أياما ثم ترك فلما أدرك الثمرة يطلب الحصة أن ترك في وقت صارت للثمرة فيه قيمة له الطلب وإن قبل أن يكون له قيمة ثم ترك فليس له الطلب اهـ ومثله في التارخانية فثبت رده على صاحبه قبل أن يصير للطن ثمر له قيمة لا سبيل له عليه إذا لشركة له معه فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة في أشجار كرم كانت مثلاهل يصح أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم نجد من صرح بها من علماءنا فيها بين أيدينا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا فأجاب بقوله في المساقاة الفتوى على قوله ما ومقتضاه صحة المساقاة المذكورة لأنهما يجزان إجارة المشاع والمساقاة كذلك انتهى وهو تفقه جدي لان العمل في المزارعة والمساقاة على قولهما وقد صرح في الأصل بأن تسليم الشائع يمكن برفع الموانع عن القبض وهي العلة لهما على أن كثيرا من علماءنا صرح بأن الفتوى في إجارة المشاع أيضا على قولهما لا مكان التسليم بالتحلية أو بالنهاية كما ذكره الزيلعي وقد صرح جوابا بان المزارعة والمعاملة إجارة حتى أن من يجيزهما لا يجزئهما إلا بطريقهما ويراعى فيه ما شرطها والله أعلم (سئل) فيما إذا غرس العامل لنفسه أشجارا زيتون في خلال شجر العنب والذين يغيران من مالك العنب والذين حتى أشتر الزيتون المعروف ما هو في خلال شجر نقص قيمته فهل يؤمر العامل بقلع ما غرسه من الزيتون ويلزمه ضمان ما نقص من قيمة أشجار العنب والذين أم لا (أجاب) غرس العامل أشجارا زيتون في خلال الأشجار المعامل عليها تعذر منه فهو مؤمر بقلعها وإذا تحقق أن ضرر شجر العنب والذين والعنب نقصان قيمته من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله أعلم (سئل) في شجرة ثبتت في أرض غير مملوكة لأحد بل أنابت تعهد بها رجل بمصدم ما حولها من الحشيش والعزوق وتقسيمها وحفر أرضها مدة عشرين سنة فكبرت وآتت أو أن غرسها فأدعى شخص أن والده حوطها ويحجر عليها قبله هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه إذا لا يملكها والدهم بذلك وهي ملكان تعهدا عما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل دفع لأخرا ضياع بعضها شجروا بعضها قراح على أن يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمره وعلى أن يغرس في القراح أغراسا وما تحصل من الأغراس والأغراس نصفه وضرر بذلك مدته معلومة هل يصح ويكون على ما شرط أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط من ربع ثمرة الشجر الكائن بها ونصف الغراس والثمار في المجدد كما صرح به في التارخانية والله أعلم (سئل) في رجل دفع لأخرا أرضا ليغرس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يعينامدة من السنين فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر لمالك الأرض وعليه للغراس أجرة عمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضيان وغيره والله أعلم (سئل) في شجرتين يتون مشترك هل يجوز مساقاة أحد الشركاء عليه أم لا (أجاب) لا يجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعدم جواز مساقاة الشريك صاحب من الغداف في بابها انقلا عن المجتبى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية حيزت لبيت المال وتزرع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على أن يغرسها أحدهما ويقره ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون الغرس مشترك بينهما بسبب أن خاله كان يزرعها ويقسم عليه وورث من أرمته اعنه هل يصح اتفاقهما على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وجميع ما يزرع من صنفين وشتوي للزارع والغراس ولا شيء للأخرا ولا يورث عن خال ولا أب (أجاب) الغرس لغارسه وكذا الزرع ولا يورث الأرض

مطلب في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة كلت كرم

مطلب غرس أشجار زيتون بين الأشجار التي يعمل عليها فاضربها
مطلب بنت شجرة في أرض غير مملوكة فتعهد هارجل مدة طويلة فأدعى عليه رجل أن والده حوطها
مطلب دفع لأخرا أرضا ببعضها أشجارا وأمره أن يغرس البعض الآخر وله ربع ثمرة المغروس ونصف ما يغرسه

مطلب مساقاة أحد الشركاء غير جائزة

مطلب اتفق رجلان على أن يغرس أحدهما أرضا لبيت المال ويعمل عليها وله النصف وللآخر النصف بسبب أن خاله كان يزرعها

مطلب اذا دفع المتولى
أرض الوقف أو شجر الوقف
لمن يغرس أو يعمل ليس
لمن ولى بعده النقص

مطلب اذا اتفق على زراعة
أرض وفيها لأحد شجر
قطن عتيق لا يدخل في
الشركة

المذكورة ولا شيء إلا استخرج ما غرس وزرع والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى على وقف
دفع أرض الوقف مدة معلومة ببعضها شجرو وبعضها قراح لثلاثة رجال على أن يغرسوا بها شجرا
بألأهم ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة وأذن المتولى لأحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله
ربع ثمرته ثم عزل المتولى وولى غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس للمتولى
المنصوب نقص ما فعل الأول قبل عام المدة أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط
وليس للمتولى الثاني نقص ما فعل الأول كما صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين
اتفقا على أن يشدا بقرا ويتخذا أكرنة فيزرعا صفياء وشجرا شركا ولا أحدهما قطن عتيق كان
زرعه العام السابق يذره وبقره وأكرنة خاصة هل يدخل في الشركة ويكون لشريكه فيه حصة
أم لا يكون له فيه حصة (أجاب) لا يدخل القطن العتيق في الشركة فلا حصة للشريك فيه وإن
عملت بقره وأكرنة فيه كما هو ظاهر والله أعلم

(كتاب الذبايح)

مطلب في الصيد الذي يحل
عند ترك التسمية عمدا

(سئل) عما ألفه الشيخ محمد الغزي صاحب التنوير في شرحه لمنظومة تحفة الاقران

أفدنا أيها الخبر المقدى * جوابا كاللهلال اذا تبدي
اذا ما المرء يخرج صيد * ولم يذكره الخلق عمدا
يحل على الصحيح عند قوم * يفوح شذاهم مسكاونا
(أجاب)

ألا خذ أيها الفضال نظما * لطيفا بالحوار قد استبدى
رمت الى جراد أو سمك * فصدت الطير أو طيبا تبدي
فأقد صدته حل وإن لم * تسم الله ذا الفضال عمدا

وقد نظمته من بحر آخر بقوله

يا فاضلا في دهره * فاقأه الى عصره
ومن حوى علمابه * صار وحيده
في نارك تسمية * عند تعاطي نحره
عدا عدا يتركها * قد صرحوا بحله

فاجاب عنه أيضا من البحر والروى

يا عمدة في عصره * وعدة في دهره
هالك جوابا استقى * نسد وكون زمرة
نخض رمي جراحة * أو صيد ما في بحره
ولم يسم فهو في الا أظهر حل فادره

والمسئلة في الخانية وعبارتها رجل رمى الى خنزيرا أو أسدا وذب أو ما أشبه ذلك بقصد به
الاصطياد وسمى فأصاب صيدا أما كقول اللحم فقتله حل أكاه عندنا وقال زفر لا يحل ولورمى الى
جراد أو سمك فترك التسمية فأصاب ظائرا أو صيدا آخر فقتله حل أكاه وعن أبي يوسف روايتان
روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح أنه يؤكل انتهى والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الاضحية) *

مطلب في بيان الافضل في
الاضحية

(سئل) هل الافضل في الاضحية الذكرا أم الانثى وما سن انثى (أجاب) صرح في منح الغفار
أنا قلا عن شرح النظم الوهابي معزيا الى الظهيرية قال والانثى من الابل والبقرا أفضل والذكرا من
المعز والضان ان كان موجوا أي مرضوض الانثيين من الرض وهو البق انتهى وفي فتاوى
فاضيخان فحوه ومفهومه اذا لم يكن موجوا لا يكون أفضل وقال في البرازية والذكرا منه أفضل
اذا كان خصا ثم قال ورأيت في منية القنية للتوفاني والفعل اذا كان أكثر لحما أفضل من الخصى
والانفوس كالانثى من الابل والبقرا اذا استويا قيمة ثم الانثى من المعز أفضل من النيس اذا استويا
قيمة ثم قال والكبش أولى من النجعة الا أن تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق
انتهى ما نقله شيخ الاسلام الغزالي وأجاب عن سن انثى بقوله
ان النثى من الانعام ذوسنة * والخمس للابل والعامان للبقرة والله أعلم

* (كتاب الكراهة والاستحسان) *

مطلب ما نسب لابي حنيفة
من جواز لبس الحر غير
الملامس للجسد لم يصح عنه

(سئل) فيما ينسب الى حضرة الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان من جواز لبس الحر غير
الملامس للجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والقوى أم لا (أجاب) لم يصح ذلك عن
أبي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المحط فقد قال خمس الائمة الحلواني الصحيح أن السكل
جرام يعني النثى عيس الجسد والذى لا يمسها قال في الحاوي الزاهدي قال يعني استاذهم بديع وهذا
يعني جواز لبس الحر الذي لا يمس الجسد رخصة عظيمة في موضع عمت فيه بالبولي ولكن طلبت
هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني برهان صاحب المحط انتهى
فالحاصل أنه مخالف لما في المتون الموضوع لثقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لخالفته
لظاهر المذهب والله أعلم (سئل) في جماعة هموا أنفسهم صوفية وفقراء فلا ينفقون على
نسبة واشتغلوا بامور لم تدر بها الشريعة المجدية والاملة الاجدية وهم جهال حتى بنوا فاض
الوضوء ومفسدات الصلاة وشرا فطاسر العبادات خلفت عن طريقة الاولاء السادات وبما
لهم وعلمهم من المريدين بل هم بانفسهم من الضالين المضلين الجاهلين باركان الدين ويدعون
أنهم من عباد الله الصالحين مع كونهم مغموطين في الجهل لدى علمه الاسلام فيهل بمنعون عن
ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا (أجاب) نعم بمنعون فقد سئل بعض علمائنا عن مثل هؤلاء
فقال افتروا على الله كذبا وسئل ان كانوا راغبين عن الطريق المستقيم هل يقولون من البلاد لقطع
فتنتهم عن العالم فقال اماطة الاذى ابلغ في الصيانة وأمثل في الديانة وتيميز الخبيث من الطيب
أركن وأولى نص على ذلك في التارخية وتعرض لمثل هؤلاء كثير من الفقهاء وأقاموا عليهم
التكبر ورومهم بما تحف عندهم من الجبال والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال (سئل) في
امام يقرأ في الجهريات بصوت حسن على القواعد المقررة عند أهل العلم بحيث لا يخل بحكم من
أحكام القراءة ولكن يصادف ان يخرج قراءته على طبق نغم من الانعام المقررة في الموسيقى من غير
الحن وتطريب هل يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكره أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكره اذا
تحسين الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به المحقق بن الهمام في فتح القدير وقال في الحرث نقل عن
الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير تغن وفي التبيان في آداب جملة القرآن أجمع العلماء

مطلب في جماعة هموا أنفسهم
صوفية واشتغلوا بامور لم تدر
بها الشريعة المجدية

مطلب في امام يقرأ في
الجهريات بصوت حسن
على القواعد المقررة ولكن
يصادف ان يخرج قراءته على
طبق نغم من الانعام المقررة
في الموسيقى

رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصحابة والسابعين ومن بعدهم من علماء الامصار
 أئمة المسلمين على استحسان تحسين الصوت بالقرآن وأقوالهم وأفعالهم مشهورة بما اشتهر
 فحين مستغنون عن نقل شيء من أفرادها ودلائل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مستفيضة عند الخاصة والعامة كحديث زينو القرآن بأصواتكم وحدثني موسى الأشعري
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد أتيت من مارا من من اميرداد راوه
 البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لورايتني وأنا اسمع لقراءتك
 البارحة رواه مسلم أيضا من رواية يزيد بن الحبيب وحدثني الصحيح عن أبي هريرة رضي الله
 تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أذن الله لشيء مما أذن لشيء حسن الصوت
 يتغنى بالقرآن يجهر به رواه البخاري ومسلم ومعنى اذن استمع وهو إشارة الى الرضا والقبول
 وحدثني فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لله أشد اذنا
 الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القنينة الى قنينة رواه ابن ماجه وحدثني أبي امامة
 رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن فليس منارواه أو داود
 باسانيد جيد قال جهور العلماء معني لم يتغن لم يحسن صوته ثم قال قال العلماء رحمهم الله تعالى
 يستحب تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها ما لم يخرج عن حسد القراءة بالتقطيع فان قوط حتى زاد
 حرفا أو غناه فهو حرام انتهى فان قلت ما تصنع فيما نص عليه في البرازية وغيره امان كتاب
 الاستحسان قراءة القرآن بالاخوان معصية والتالي والسماع آتمان قلت محله ما اذا أخرج لفظ
 المراء عن صيغة ما بداخل حركات فيه أو أخرج حركات منه أو قصر مدود أو مددة قصورا أو قطط
 يخفى به اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام يقضى به القارئ ويأثم به المستمع لانه عدل به عن نهجه
 القويم الى الاعوجاج والله تعالى يقول قرأنا عرييا غير ذي عوج وان لم يجزحه اللحن عن لفظه
 وقراءته على ترتيله كان باحالا لانه زاد بالحناء في تحسينه ويؤيد ذلك تفسير كثير من علماءنا
 التغني في كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما في الاذان بالتطريب الذي هو اخرج الكلام عن
 موضوعه الاصل وصغته وأما تحسين الصوت فلا أظن أن قالوا ما يصح لقدم وجهه بل كان
 جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة بالاصوات الحسنة ان يقرأوا وهم يستمعون وهذا
 متفق على استحبابه وهو عادة الاخبار والمتعبدين وعباد الله الصالحين والله أعلم (سئل في رجل
 اظهر التوبة عند زيارة البيت المكرم قائلا يا ليت الله أشهدك على وأشهد الله وملائكته وكتبه
 ورسله أني تبت ورجعت عن خدمة الحكماء وتعاطي أمورهم وأيضاً عهد عند دخوله الحجر
 النبوي وأظهر التوبة كذلك قائلا أشهدك على يا سيد المرسلين أني تبت ورجعت عن أمر
 الحكومة وكذلك عند الصالحين المكرمين قائلا أشهدك على أني تبت عن ذلك كله وقد ذكر ذلك
 في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة اني عدت الى أمر الحكومة أكن برياً من شفاعته
 محمد ولا أكون من أمته وان فعلت ذلك فخلاً في حرام على وتنقض وعاد الى ذلك مرة بعد مرة
 فماذا يلزمه بعد تنقض العهد (أجاب) من ثبت عليه وتقرر مثل هذا الذنب المنكر فهو في
 المعصية مرتطم * وواقع في غضب الجبار المنتقم * وقد بان منه زوجته * وخات من اعصمته
 * ويكفي في الانباء بانه * والاعلام بعظيم حرمه * قوله جل وعلا وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا
 تنقضوا الايمان بعدتوا كيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا
 كالتى نقضت غزاهن بعد قوة أنكأنا اتخذون ايمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أرى

مطلب رجل تاب عند البيت
 واشهد وأشهد الله وملائكته
 عن خدمة الحكماء وكرر
 ذلك عند الحجر النبوي
 وعند الصالحين وقال ان
 فعلت كذا فخلاً في حرام

من أمّة أغايلوكم الله ومبشرينكم بآياتهم من آياتهم من آياتهم من آياتهم فيها
ما ينزل عن عين الاله الكهنة قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم لفظ
عام لجميع ما يعقدا باللسان ويلتزمه الانسان من صله أو بيع أو موافقة في أمر موافق للديانة
وقال ابن بون في تفسيره قال أهل التفسير المراد بالعهد هذا العهد وقيل كل عهد يلتزمه الانسان
باختياره ثم قال قال القاتاني العهد يتناول كل أمر يجب الوفاء به فتضاء ثم قال ان الله تعالى بشع
نقض العهد عندهم وضرب لهم مثلاً بقوله ولا تكونوا كآلتي نقضت غزلها لخط وقال القرطبي
أيضا توعدتعالى بعذاب في الدنيا وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعد انما هو فيمن نقض عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عاهد ثم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال
وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله أي بصدكم وذوقوا السوء في الدنيا هو ما يحصل بهم من
المكره وهذا الامر يحمل من الكلام مجلداً خفياً فلتنصت على هذا فقيه غايه ونهاية بل هذه
الله ورفع عن فؤاده بين الظلام والله أعلم (سئل) فيما استدع طلباً وعبداء على كنيسة لذلك الموقوفة
على العبادة العامة وبالقدس الشريف وأحدث في كل عام مرتين أو ثلاثة من أخذ مال جزيل
ووقع عذاب وييل على أهلها تجزوا أو ابتداء عالم بعهد في غابر الزمان وقديم الاوان هل يجب على
حكّام الاسلام وعلماء الانام من اهلهم قدرة على المنع وصولاً على الصدع ان ينعوا ذلك لاسيما مع
ورود الامر الشريف الخافني والحكم المضيف السلطاني لخالته للشرع والقانون ومغايته
عرفا شرعا ان يظهر بين أظهر المسلمين ويكون (أجاب) نعم يجب على حكّام المسلمين وعلماء الانام
لاسيما من له بسطة يد و قدرة على اقامة الحدود وقوة المنع وصولاً الدفع ان يغيره بيده فان لم يستطع
فليسانه فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان ولاسيما مع ورود الامر السلطاني بذلك ونهيه
عن مباشرته ونهضنا الى نهى الباري جل وعلا من عز زمالك وقد ورد الوعيد لتركه والمضرب
عنه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال كان سمع أن الرجل يتعلّق بالرجل يوم القيامة وهو
لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بيني وبينك معرفة فيقول كنت ترائي على الخطا والمسكر ولا تنهاني
والآيات والا حاديت الواردة في ذلك أكثر مما يحصى ويحصر فنسأل الله تعالى التوفيق
والهداية الى ما رضى عز وجل من حركة وسكون والله أعلم (سئل) في المقاطعة على الاحتساب
مع كونها محظورة وعين له في يوم قدر فهل يتجاوز المقطع عنه ويطلب زيادة عليه أم لا (أجاب)
كيف له ذلك وهو ممنوع * من أصله الاول قطعاً استدع
فكل ما صار وكل ما فعل * خلاف ما عن سيد الرسل نقل

مطلب في رجل تعدى على
أهل كنيسة له بأخذ المال

مطلب في المقاطعة على
الاحتساب

مطلب أخذ احتساب
قرية بمال وجعل من له ولاية
عليها مالاً أيضاً ما خدمه

مطلب رجل ضمن ما يتحصل
باسكة حفيظاً ثم اشتراكه
آخر ففسر

مطلب في الرقص في السماع
وفي سماع الغناء

مطلب فيما فعله الصوفية
من فعل وقول وقد أطال
فيه المؤلف وفيه حكم سماع
الغناء

أبدان الرجال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أنا لله راجعون (سئل) من دمشق
عن السماع والرقص في السماع هل تكلم الفقهاء عليهم بما يقتضي الترخيص أم لا (أجاب)
صرح في التنازلية نقلاً عن نصاب الاحتساب بما لفظه هل يجوز الرقص في السماع الجواب
لا يجوز وذكري الذخيرة أنه كبيرة ومن أباحه من المشايخ فذلك الذي حرّكه حركات المرتعش
وذكري العيون أنه لا يلبق بنصب المشايخ والذين يقتضون بهم لأنه يشابه الله وأنه يبين حال
المتكبر ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال إن كان السماع سماع القرآن أو الموعظة فيجوز
ويستحب وإن كان سماع غناء فهو حرام لأن التغنى واستماع الغناء حرام أجمع عليه العلماء
وبالغوافيه ومن أباحه من المشايخ الصوفية فلن تخل عن الهوى وتحتل بالتقوى واحتياج إلى
ذلك احتياج المريض إلى الدواء وله شرائط أحدها أن لا يكون فهمهم أمرد الثاني أن لا يكون
جميعهم الأمن جنسهم ليس فيهم قايقي ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث أن تكون نية القوال
الاخلاص لأخذ الأجر والطعام والرابع أن لا يتعمقوا لاجل طعام أو فتوح والخامس
لا يقومون إلا بغيره وبين السادس لا يظهرون وجدوا الصادقين وقال بعضهم الكذب في الوجد
أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل أنه لا رخصة في باب السماع في زماننا لا جندارجه
الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وفيما قبل هذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير
عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه دخل على أخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال له أنس
قد بذلك الله تعالى ما هو خير منه فقال أتخشى أن أموت على فراشي وقد قلت تسعة وتسعين من
المشركين مبارزاً سوى ما شاركني فيه المسلمون قوله وهو يتغنى بظاهره بحجة يقول لأباس
للإنسان أن يتغنى إذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يكره إذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن
الناس من يقول لأباس به في الأعراس والوليمة ألا يرى أنه لأباس بضرب الدفوف في الأعراس
والوليمة وإن كان في ذلك نوع اه وهو وانما لم يكن به بأس لأن نفسه اظهار النكاح واعلانه وبه أمر
صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم أعلنوا النكاح ولو بالدف وكذلك التغنى فيها
عن الذخيرة ومنهم من قال لأباس به في الأعياد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
جالساً في بيته يوم العسبد وفي الدهليز جارتان يتغنيان بالدف فأتاه أبو بكر رضي الله تعالى عنه
وقال له ما أنتغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم
عيد ثم ذكر عن المحيط تفصيلاً آخر في التغنى حاصله أنه يفترق الحكم بين التغنى لازالة الوحشة
فيحل أو للهو المجرد فلا ومنهم من قال إن كان يتغنى بالشعر تعلم الفصاحة ونظم القوافي فيحل
أو للناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التسبيح في الآلة عياناً فيحل ولا يحرم ومنهم من فصل
قائلان كان دعاية للخير يحل وإن للشر يحرم وشبهه بسوق الدابة أن احتج إليه حل
والاحرم وأنشد

واما ترى الأبل التي * هي وليك أغلظ منك طبعها

تصغي إلى صوت الحدا * وتقطع البسداء قطعاً

وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله بعضهم
وقد سئل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام فدرجهم من
لا يعترض عليه لصدق قوله وأباحه من لم يشكر عليه لقوة حاله فوجد في قلبه شيئاً من نور
المعرفة فليست قدّم والافرجوعه إلى ما نهاه عنه الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (سئل) من

دمشق من الشيخ إبراهيم الصمادي فيما اعتاده السادة الصوفية من خلق الذكر والجهريه في
 المساجد من جماعة ورثوا ذلك عن آباءهم وأجدادهم وينشدون القصائد الصوفية الصادرة عن
 ذوى المعارف الالهية كالقدرة والسعادة والمطاوعة وغيرهم عن سبلت لهم فقهاء الملة
 المحمدية ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يارفاي شي الله عبد القادر ونحو ذلك ويحصل لهم
 في أثناء الذكر وجد عظيم وحال يقعدون يقيم فيرفعون أصواتهم بالذكريات فيسبحونهم الحلال
 وينشرهم المقتال ولا يخلو ذلك من حضور ناس عوام يحصل منهم اللحن عند الهيام وقصدهم
 ذكر الله الملهين العلام يدخلون خلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة وثم من يعترض على
 ذلك ويقول لفظ شي الله كفر فأنله هالك وكذلك الانشاد ورفع الصوت والرقص يعد من
 غاية النقص فأنل جميع ما يفعل من ذلك لا يجوز في مذهب أي حنيفة والشافعي وأحمد
 ومالك ويستكرهون أزمات الأولياء بعد الممات ويستنع على فاعله غاية التشنيع بالكلمات
 المؤلمة فيهل اعتراضه موافق للحكم الشرعي ومطابق لما يقتضيه الشأن المرعي الجواب
 بالنتيل الصحيح عن العلماء ذوى الالباب ولكم الاجر والثواب من رب الارباب (أجاب)
 الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادي لنا سواك أنطقنا بما فيه رضاك اعلم أولاً أن من القواعد
 المشهورة التي هي في كتب الأئمة مقرر مذكوره أن الأمور بقاصدها أو الشيء الواحد
 يتصف بالحلل والحرم باعتبار ما قصد له وهي مأخوذة من الحديث الذي رواه الشيخان أنما
 الأعمال بالنيات ومدار غالب أحكام الاسلام عليه كائن على العلماء رحمهم الله تعالى فإذا تقرر
 لك ذلك وعلمت ما هنالك فاعلم تلوه أن ولي الله الشيخ الإمام العلامة البحر الفهامة جلال
 الدين المحلى ذكر في شرح الجوامع قوله ويرى أن طريق الشيخ أبي القاسم الجنيد سيد
 الصوفية علما وعملا وصحبه طريق مقوم فانه خال عن البدع دائر على التسليم والتقويض
 والتبري من النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدد وعلى خلقه الاعلى المقتفين آثار
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني أتكم على الناس فوقف على ملكا
 وقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت على خفي بيزان وفي قول
 وهو يقول كلام موقوف والله ولا التفات الى من رماهم من جهلة الصوفية بالزندقة عند الخليفة
 السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فامسكوا الجنيد فانه تستر بالقه وكان يقف على
 مذهب أبي نوري وشيخه وبسط لهم الطع فتقدم من آخرهم الشيخ أبو الحسن الثوري للسيف
 فقال له لم تقدمت فقال أوثر أصحابي بحماسة ساعة فبهت وأبغى الخبر الى الخليفة فردهم الى القاضي
 فسأل الثوري عن مسائل فقهية فأجابها عنهم قال وبعد فإن الله تعالى عباده اذا قاموا قاموا
 بالله واذا ذقوا نطقوا بالله الى آخر كلامه فبكى القاضي وأرسل يقول للخليفة ان كان هؤلاء
 زنادقة فعلى وجه الارض مسلم تخلى سبلهم رحمهم الله تعالى ونفعنا بهم ثم قل من الصوفية
 الحسين الخلاص في ستة تسع وثلاثمائة في سنى الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المقتدر
 اه وفي شرح الجامع الصغير للمناوي في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قوموا محشره الله
 تعالى في زمرة من قال من أحب أولياء الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أحب حزب الشيطان
 فهو معهم في النيران وفيه اشارة عظيمة لمن أحب الصوفية أو تشبه بهم وأنه يكون مع
 تفریطه بالقيام عبادهم عليه في الجنة ومن تشبه بهم انما فعل ذلك لخبته اياهم ومحبتهم لهم
 لا تكون الاتنبه روحه لما تبته له أرواحهم لان محبة الله تعالى محبة أمر وما يقرب اليه

ومن تقرب منهم يكون يجاذب الروح لكن التشبيه تعوق بظلمة النفس والصوفي خالص من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية لا يشكرها الاكل نفس جاهلة غبية فترجع لما هو المسؤول عنه فاما خلق الذكر والجهر به وانشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضي طلب الجهر بنحو وان ذكرني في ملاذكركته في ملاخير منه رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ورواه أحد بنحوه باسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله أسرع والذكر في الملا لا يكون الا عن جهر وكذا خلق الذكر وطوافي الملا ثمكة بهم او ما ورد فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهذا أحد ما اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كما جمع بين الاحاديث العامة للجهر بالقراءة والطالبة للاسرار بها ولا يعارض ذلك خبر الذي الخفي لانه حيث خيف الرباء وتأذى المصلين أو النيام والجهر ذكر بعض أهل العلم أنه أفضل حيث خلا من ذكر لانه أكثر علة ولتعدي فائدة الى السامعين وبوقظ قلب الناذك فيجمع همه الى الفكر ويصرف همه اليه ويطرد النوم ويريد ان يشاط وقوله تعالى واذكر ربك في نفسك أجيب عنه بانها مكينة كآية الاسراء ولا تجهر بصلاتك ولا تخاف بهزات ثلاث يسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن انزله فاهربه بسد للذريعة كما نهي عن سب الاصنام لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما جازوا الآية على الذي كمال قراءة القرآن تعظيما له يدل عليه اتصالها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن انموا على السادة الصوفية الامر في الآية خاص به صلى الله عليه وسلم وأما غيره ممن هو محل الوسواس والخواطر الردية فأمور بالجهر لانه أشد في دفعها يؤيده حديث البراء بن مالك صلى الله عليه وسلم فليجهر بقراءة فان الملا ثمكة تصلي بصلاته وتسمع لقراءة فان مؤمنين الجن الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويسمعون ويطردون بجهرة عن داره والدوران في حوله فساق الجن ومردة الشياطين وتفسير الاعتداء في قوله تعالى لا يحب المعتدين بالجهر بالدعاء من ودان الراجح في تفسيره التجاوز عن المأمور به او الاختراع فيما لا أصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بنحو ما قرر واجب فان قلت صرح في الغاية بان رفع الصوت بالذكر امر الله عليه وسلم خيرا الذي الخفي لانه أبعد من الرباء وأقرب الى الخضوع محمول على الجهر الفاحش المضرب في البرازية ناقلا عن التناوي أن الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع احترامه من الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود يعني اخرجه جماعة من المسجد سمعهم للون وصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهرًا بخلاف قولكم قال قلت لابي الخراج من المسجد لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لاعتقادهم العبادة فيه ولتعلم الناس بأنه بدعة والفعل الجائز يجوز أن يكون غير جائز لغرض الحقيقة فكذا غير الجائز يجوز ان يجوز لغرض كما تكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم الافضل تعليم الجواز ثم قال وما روي في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال لرافعي أصواتهم بالتكبير ارفعوا عني أن تسمعونكم لاندعون أصم ولا غابا الخ يحتتم أنه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روي أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجرب بلاء والحرب خدعة وأما رفع الصوت بالذكر فإزاهر لمخاض في المسئلة العلماء كلام يحتمل مجلدا ومع النظر الى ما تقدم لنساق في صدور الجواب في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيكتفي به والله الموفق وأما انشاد الاشعار في المسجد في دلائل الاعجاز لعبد القاهر

السني الاشعري ما فيه الكفاية ولولم يكن الاحديث كعب وقصيدة المعروفة واشارته صلى الله عليه وسلم الى الخلق أن اسمعوا وكان عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتكلمون حلقة دون حلقة فليفت الى هؤلاء والى هؤلاء والاخبار فيما يشهد لهذا كثيرة والاثار به مستفيض وقول العلماء انما الشعر كلام فحسبته حسن وقبيح قبيح فاجاز على الثرجاز عليه وأما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو نداء واذا أضيف اليه شيء فهو طلب شيء كما بالله فما الموجب لحرمته ولا يجوز الاعتراض بما في قيد الشرائد ونظم النوائد ومن قال شيء لله بعض يكفر الخ اذ لا وجه لذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الايمان الا بحود ما أدخله فيه وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكثر المسلم اذا اختلف فيه ولو بر رواية ضعيفة ومعاذ الله أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه وينبغي أن يرجح فيها عدم التكثير ووجه التكفير بأنه طلب شيء لله وهو جل وعلا غي عن كل شيء والكل محتاج اليه وهذا لا يتخيل في خاطر أحد فان ذكره تعالى للتعظيم كما في قوله تعالى فان الله خسه ومثله كثير وأما الرقص فقهه للفقهاء كلام منهم من منعه ومنهم من لم ينعه حيث وجد لذة الشهود وغل عليه الوجد واستدلوا بما وقع لجعفر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلقي وفي لفظ جعفر أشبه الناسي خلقا وخلقا فخل أي مشى على رجل واحدة وفي رواية رقص من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلا لجواز رقص الصوفية عند ما يجدونه من لذة المواجيد في مجالس الذكر والسماع وفي التتارخانية ما يدل على جوازه للمغلوب الذي حر كانه حركات المترعش وهذا أفق البلقيني وبرهان الدين الاناسي وبغله أجاب بعض أئمة الخنفة والمالكية وكل ذلك اذا خلصت النية وكانوا صادقين في الوجد مغلوبين في القيام والحركة عند شدة الهيام والشي قد يتصف نارة الحلال وتارة الحرام باختلاف المقصد والمرام وتقرر جميع ما قاله بطول الكلام وأما انكار كرامات الاولياء على الاطلاق فالجواب ما قاله اللقاني في هداية المريدين كان يكذب بكرامات الاولياء فلا بحث معه لانه مكذب بما أثبتته السنة اه ومسئلة كرامات الاولياء في الكتب مشهورة مسطرة مقررة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ثم رأيت بعد مدة من افتائي هذا سوء الارفع للشيخ أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام المالكي الدمشقي الدار شيخ الاسلام وفيه من الكلام ما هو غاية المقصد والمرام فاجبت ذكره هنا وصورته ما قول ساداتنا العلماء أئمة الهدى مصابيح الدجى أيد الله تعالى بهم الدين وقع بهم الجهلة والمفسدين ونفع بعلمهم المسلمين في رجل يزعم أنه خفي حضر مجلس حاكم شرعي وادعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياما ورقصون ويغنون وقال هذا محرم أفتيت بتحريمه وطلب من الحاكم المشار اليه منعهم من ذلك فأجاب الجماعة المذكور بانهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الحاكم الموحى اليه فتوى أحد من السادة الشافعية فأحضر الى مجلسه رجلا من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر الحاكم بما جاز ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حركات الخنثى فان ذلك حرام وان الانساد المشتمل على تنزيه الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحصل به الشوق المطلوب شرعا فكل ذلك جائز فاجاب الشخص المنكر المذكور بقوله هذا الذي ذكرته باطل وقد كفرت بهذه الفتوى وطلعت زوجتك فهل ما قاله المنكر صحيح أو باطل وهل هو صيب في انكاره ومخطئ وماذا يترتب عليه في تكفيره هذا

الرجل المقتى الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون: قالته هذه وانكاره قاذف كثير من
أئمة الدين كالشافعي ومالك ونحوهما وطاعا على السلف الصالح ومكفرا الكل من قال بجواز
ذلك من المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولادة الامر رجحان الله تعالى
وعلماء المسلمين وصلاتهم مناقشة هذا المنكر على ما قاله ومقابله على ما نفوه به من تكفيره الرجل
العالم المذكور وتطليقه زوجته واثابون على ذلك الثواب الجزيل وما للحاكم السابق في ذلك
* فاجاب (الحمد لله) فوقفنا للصواب ماصدر من هذا المنكر المذكور * وانجاز المغرور * من
تحريم المباح * وتكفير أهل العلم والصلاح * أمر شنيع * وقول فطيع * لا يصدر مثله من عاقل *
ولا يتقوه به لبيب فاضل * لخروجه في ذلك عن القواعد العلمية * وعدم رجوعه الى الضوابط
الفقهية * اذ من شرط انكار المنكر معرفة مذهب المنكر عليه * لا احتمال أن يكون ذلك الفعل
جائزا لديه * فصبر الانكار حينئذ منكر * والقائم به من درى * فلا يسوغ الانكار في الفروع
المختلفة فيها الا مع اتحاد المذهبين في فروع الفقه والاصلين والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في
تلك الجزئية * وما يندرج تحته من قاعدة كلية * ليكون المنكر على بصيرة * والمنكر عليه في
وجوب الامتناع على وتيرة * قال جل وعلا قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني
وقال تعالى ولا تنف ما ليس لك به علم الآية فلا يقدم على النكير * الاعمال تحرير * متسع الرواية
والاطلاع عارف بالخلاف ومزاتب الاجماع * لاسيما في مسألة السماع * فانها دقيقة المغزى
بعده المرمي واسعة المجال * شاسعة المجال * قد اضطربت فيها أقوال السلف * واختلفت في
تقريرها * أئمة الخلف * حتى عدها بعض العلماء من المسائل التي هي لا تلم تحترق * وان كثرت البعث
فيها وتكررت * وكثير من العلماء جنح الى عدم الترجيح * ومال الى التوقف دون تقوية ولا تجميع *
فكيف يقطع بالتحرير * أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم * وكيف يكفر من قال بالجواز
والاباحة * في مسألة أجال كل عالم فيها قد اجمعه * ووقف بعد التامل دون الباحة * قال كافر من كثر
بتل ذلك * ولم يبال من التحق أقوم المسالك * فان من كفر مسلما فقد كفر * كما ورد في الاثر *
ومن حرم الحلال * فقد وقع في الضلال * واستوجب العقوبة والنكال * اذ ليس في القدر
المذكور من السماع * ما يحرم نص ولا اجماع * وانما الخلاف في غير ما عين * والزعاع في سوى
ما بين * وقد قال يجوز السماع من الصحابة والتابعين * خلق كثير * وجم غفير * قال أفضى القضاة
المأوردى رحمه الله تعالى اختلف أهل العلم في الغناء فاباحه قوم وحظره آخرون وكرهه مالك
والشافعي وأبو حنيفة في أصح ما نقل عنهم اه كلامه وقد قال صاحب تشييف الامماع في
أحكام السماع لم يرد عن أبي حنيفة في الغناء نص صريح وانما استنبطه من أصحابه القول بالمنع
من فهم كلامه في قوله ولا يحضر الوليمة وفيه الهو اه ونقل صاحب النهاية في شرح الهداية
من الخنيفة اباحة الغناء اذا كان يتغنى ليستفيد به نظم القوافي وبصير فصحج اللسان قال وقال
بعضهم اذا كان يتغنى ليدفع الوحشة عن نفسه فلا بأس به قال وبه أخذ خمس الأئمة السرخسي
واستدل عليه بما أنس بن مالك كان يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيما ثم قال ومن يقول بالكره
مطلقا يحمل حديثا عن علي انشاد الاشعار المباحة وجزم صاحب البدائع من الخنيفة بما ذكر
شمس الأئمة وعلمه بان السماع يرقق القلب ويحفظ كلام صاحب الذخيرة من الخنيفة وذهب
ظانقة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين التلذذ والكثير فاجازوا القليل ومنعوا من
الكثير كما نقله الرافعي وغيره وذهب طائفة الى التفرقة بين الرجال والنساء فجزوا ما يجزعه من

النساء الاجانب وأجر والخلاف فيما سوى ذلك وأما سماع السادة الصوفية رضي الله تعالى عنهم
 فله من هذا الخلاف بل ومن تقع عن درجة الإباحة إلى رتبة المستحب كما سرح به غيره واحد
 من المحققين مثل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في
 مجالس الذكر فأجاب بمصروته سماع ما يحرك الأحوال السنية المذكرة لآخرته مندوب اليه وقال
 في قواعده الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده هوى مباح كعشق زوجته وأمنته فسماعه
 لا بأس به ومن يدعو هوى محرم فسماعه حرام ومن قال لأحد في نفسه شيئا من الاقسام
 فالسماع ككرهه في حقه وليس يحرم اهـ فن جزم بالتحريم والتكفير فقد أخطأ فها قال ووقع
 في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال نساء الله تعالى العصاة والتوفيق والهداية
 إلى أقوم الطريق بمنه وكرمه آمين اهـ والله أعلم (سئل) في جماعة رحلوا عن بلدتهم معاليهم
 من الكلف والاذى والظلم والبلاء واستوطنوا بلدا غيره ومكثوا بمدة سنين والآن اتبعهم
 رجل ولده السلطان قسما على بلدهم الاصل ليأخذ ما يتحصل من قسم أرضه نظير عطائه في
 الديوان يسمى اسبابا يريد جبرهم على العود إلى ذلك الوطن الآن يدعو له دراهم يسماها كسر
 الفدان هل يجبرون على ذلك والحال أنهم تأملوا بالوطن الثاني ورزقوا به أولاد وتوسعوا به بحيث
 ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأسا واحدا بل منهم الحلاج والمكاري والتاجر وغيره ولا
 يجبرون لتكون تكليفهم باحد هذين الامرين ظمانى الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال
 (أجاب) تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن
 امر بنفسه فله الإقامة في أى بلد شاء وقد رأيت هذه علماء دمشق الخروسة وهو الشيخ الامام
 العلامة الهمام تقي الدين الحصنى الشافعى جعل في هذه المسئلة رسالة وحط على من يفعلها من
 أهل الديوان حتى أوقفه على حد الكفر وجه له من جلدته الفساد في الارض وزمرة الموبقات
 يوم العرض ونحن نقصر على كون ظلمنا وانت تعد لما وعدنا ظلم والمصيبة أعظم ان كنت
 أنت بعامم والله أعلم (سئل) أيضا في قوم رحلوا عن بلدتهم في أوقات مختلفة إلى بلد لا موقوفة
 وسكنوا بها الكثرة التفتن وخطوط النفس والجور والاختلاف فنه من لم يعرف بفلاحة أصلا
 ومنهم من عرف بفلاحة فقام بها غيره لما رحل من البلد من رحل فأقله من مدة خمس سنين
 وأوسطهم من رحل من عشرين سنة وعشر سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين سنة وخمسين
 سنة وستين سنة رجاءهم أولاد وأولاد حتى أن أحداً وأولادهم وأولادهم لم يولدوا بلد آبائهم
 أصلا والبلد له مقتطعون فربما ذكر أهل البلد التازلين بها وغيرهم لمقتطع البلد أن هؤلاء الذين
 رحلوا من بلدك وسكنوا بالبلد فلا حول وأهل بلدك ولوردتهم اليه كان عامرا وكان عمله
 وأفرافه لم يجوز في بلدته من الملل لأحد أن يجبرهم على الرحيل من بلد إلى البلد المذكرة كونه لا واد
 أجبرهم على ذلك وخالف الأحكام الشرعية فإذا يجب عليه وما يترتب عليه من الأثم في فعل ذلك
 (أجاب) لا يجوز إجبارهم على الرحيل من بلد اتخذوه وطنا وألقوه ويطبق عليهم الخروج إلى
 وطن هجره وأنفوه لان المؤمن أمر بنفسه يسكن أى البلاد أحب وأرادو يعيش بأى بلدة
 رأى الراحة لنفسه فبما من البلاد ولا يسوغ في بلدته من الملل ولا يحل في نفسه من التبدل إزعاجهم
 وأخراجهم وان تعطل بسبب ذلك عشرهم وخراجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفه عن عالم ولا
 يحكم بذلك من المسلمين حاكم كيف خرجهم هروبا من الجور والفتن والظلم والخن مع الداء
 للإقامة من حب الوطن والباعث للضرورة المعتمد من السكن وما يخرج الانسان من بلدة التي

مطلب لو رحل أهل بلدة من
 بلدتهم واستوطنوا غيرها
 لا يجبرون على العود إليها

مطلب اذا رحل أهل
 بلدة من بلدتهم إلى غيرها
 لا يجبرون على العود إليها

هي أصل وطنه الا لامر عظيم اختار الغربة التي هي ذل بسببه كي ينجم من العذاب الاليم اذ حجة الوطن مستولية على الطبايع مستدعية لفرط الالتباس وعماقيل في ذلك النفس دائما الى بلدها تواقه والى مسقط رأسها مشتاقه فلو وجدوا بها خيرا العادوا اليه بحسن اختيارهم ولو شقوا بهار حجة عدل لبادروا الى الرجوع وهروا من غير اجبارهم هذا وقد رفع محمد بن عبد المؤمن ابن جرير بن سعيد بن داود بن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصغر ابن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الحصري الشافعي الاشعري رحمه الله تعالى في نظير ذلك سؤال فاجاب بما تقوم به القيامة على فاعلى ذلك ابتداءه بالجد لله مستحق الحد فان الله وانا اليه راجعون محال بالاسلام والمسلمين من هذه الظلمة الطغاة الذين تجرؤوا بجهلهم برهم عز وجل على اهدار الدارين فلا يلجون على قول سيد الاولين والاخرين ولا على قول رب العالمين فيمادعهم اليه انفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يلبوا بقوله تعالى ان ربك بالمرصاد ولا يحمل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاشي المتظاهر سواء كان الرجل منهم فلاحا أو غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه يهوديا كان أو نصرانيا فضلا عن شخص بوحد الله وسواء تقدم عهد به بالرحلة أم لا وهذا من أقبح خصال اهل الظلم وأبشع أفعال اهل الجور لانه نوع من الاسر الذي فيه غاية القهر وقد حرّم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرّما وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر الايمان وقد تظاهرت الكتب المتنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لا تقريره ولقاضي القضاة بدمشق محمد بن اسمعيل بن أحمد الوفا في نظيره ومن جوابه كيف يشك أو يستتراب في تحريم هذه المظلمة وصحة الجواب وحرمتها معلومة من الدين بالضرورة وانما يستتق عن مثل هذا الشيء على الظلم لعله يندكر أو يخشى وفي هذا القدر كفاية والله أعلم

(كتاب احياء الموات)*

مطلب اذا أحيا أرضا مواتا
ثم رحل عنها لا يسقط حقه
منها
مطلب وضع علامة في أرض
سلطانية مباحة للزراع
فاعة به آخر بالحرق

(سئل) في رجل أحيا أرضا مواتا ورزعهما سنين ثم رحل عنها فوضع أخوه يده عليها ثم رجع المحي لها ويريد الانتفاع بها هل والحالة هذه يكون أحق بها ممن لم يحيها (أجاب) الذي أحياها أولا أحق بها على الأصح لانه ملك رقبته بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالتبرك نص عليه الزيلعي وصاحب العناية وغيرهما والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل فيها حجارة علامة على سبق يده اليها فاعقبه آخر بالحرق فيها فن الاول (أجاب) الاول أولى ككما هو صريح كلامهم في احياء الموات والله تعالى أعلم

(فصل في مسائل الشرب)*

مطلب الماء النازل من
السما في الصحاري
الموضوعة لارائه لملوك
بخلاف ماء الآبار المعينة

(سئل) في الصحاري موضعة لاحراز الماء النازل من السماء في القرى والامصار كالقدس وغيرهما هل يكون ذلك الماء المحرز بها ملكا خاصا لاصحاب الصحاري فيجبوز لهم بيعها والتصرف فيها بسائر التصرفات السانعة لدى الملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء منها وبضمن المستقي منها بغير اباحة مال كها ولا يكون مأواها كماء الآبار المعينة التي يستخلف مأواها هل اذا كان بيد شخص صهر بيع ماء خارج عن داره في زقاق غير نافذ يتصرف فيه تصرف الملك في املاكها ولا تصرف لغيره من الخير ان فيه واذا باعه لشخص تنفذ بيعه أم لا

وإذا ادعى بعض الحيران نية حصصة مشاعة يقضى له بمجرد دعواه أم لا بدله من بينة على ذلك
 (أجاب) لا شبهة في كون الماء المحرز بها مملوكا لا رباها لأنها وضعت لأحرار الماء وليست
 كالأبار المعينة والحياض التي لم توضع للأحرار. وفي ذلك رسالة قلت فيها بعد إيراد كلامهم
 بحب في الصهاريج الموضوعة في الدور التي في الأمصار والقرى لأحرار الماء النازل من السماء
 أن نقول بأن الماء يملك بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد أفتيت بذلك
 مرارا ولا ينافية ما في الولوالجية وكثير من الكذب لوزن ما يترجل بغير اذنه حتى يست لاشئ
 عليه لأن صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ما رجل كان في الحب يقال له املا ماء الماء لأن صاحب
 الحب مالك للماء وهو من ذوات الامثال فيض من مثله انتهى لأن ذلك في البئر المعين وأما
 الصهاريج التي توضع لأحرار الماء في الدور فلا شبهة في أن ماءها مملوك لأصحابها بمنزلة الحب
 والواوي ومحاصر حوايه في باب الشرب نقلا عن فتاوى أهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح
 واجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك الماء وتنازعاه فبه نظر أن كان صاحب الطشت وضعه
 لذلك فهو له وإن لم يضعه لذلك فهو للرافع انتهى فعلم أن الترق في ذلك قصد الأحرار وعدمه ولا شأن
 أن الصهاريج في الدور إنما توضع لأحرار الماء فملك ماؤها كالصبي إذا دخل الدار فخلق عليه
 الباب ليأخذ ماله وأما إذا لم توضع لذلك لملك كالصبي إذا ترك دس في أرض إنسان لا يملكه
 صاحب الأرض بذلك وصرحوا بأنه لو حدث حول أرضه وهما هالال نبات حتى نبت القصب صار
 ملكا له وقد بحث الكمال في البئر يعني المعينة لأنها المنصرفة عند الإطلاق أنه ينبغي أن يملك
 حافرها وطاويها ماءها محض وطبها لتخصيل الماء فكيف يتوقف في ملك الماء أحراره في
 الصهاريج الموضوعة لذلك وأما دعوى الجار الذي لا بد له على الصهرج لاشك أنه لا يقضى له
 بمجرد دعواه بما جاع العلم والخال هذه والله أعلم (سئل) في قناة قديمة بدار إنسان يسيل بها ماء
 جاره من قديم الزمان بحيث لا يحنظ حدوث ذلك أحد من الأقارب هل له منعه أم لا (أجاب) ليس
 له منعه عن ذلك حيث علم أنه كان يجري بها قبل ذلك وبني القديم على قدمه كما كان فيما مضى
 من الزمان كما في مسئلتى النهر والمنزب والله أعلم بالصواب (سئل) في أهل دار يصبون ماء غسلهم
 في الزقاق فيضرب بالجيران هل لهم منعه أم لا (أجاب) لهم منعهم لأنهم متعبدون في ذلك
 والله أعلم (سئل) في دار بها مجرى ماء المحلة النازل من السماء منها لا غير هل لأهل المحلة أن
 يجروا منها ماء اغتسلوا به وغسلوا به أو انهم وثبأهم وأوساخهم أم لا (أجاب) ليس لأهل المحلة
 ذلك إذا صل استعمال ملك الغير محظور وإنما جاز إخراج ماء المطر المعتاد قديما بناء على أنه يحق
 فإسواه لا يجوز والله أعلم (سئل) في الطريق الخاص في سكة غير نافذة إذا احتجج إلى الإصلاح
 فما الحكم الشرعي فيه (أجاب) قال في البرازية وغيرها إصلاح أوله عليهم إجماعا فإذا بلغوا
 في الإصلاح دار رجل منهم قيل أنه على الخلاف في النهر الخاص يعني قال أبو حنيفة إذا جاوزوا
 دار أحدهم رفع عنه مؤنة الإصلاح وكان على من بقي فكل من يتجاوز داره رفع عنه ذلك إلى
 أن ينتهوا وعندنا ما يكرن إصلاحه عليهم جميعا من أوله إلى آخره وقيل يرفع إجماعا لأن صاحب
 الدار لا حاجة له إلى ما وراءه بوجه ما لأنه لا يستعمله بخلاف النهر وهذا إذا اجتمعوا عليه أما
 إذا أبوا كلهم لا يجبرون في ظاهر الرواية وإذا امتنع البعض لا يجبر وقيل يجبر وذكر الخصاف في
 التنقيح أن القاضي يأمر الذين طابوا ذلك فإذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع
 به حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ بمنزلة دار يقر بابها ضهر يج

مطلب ليس لمن يدار قناة
 قديمة يسيل بها ماء جار دان
 ينعه من ذلك
 مطلب يمنع الجار من صب
 ماء غسله بالزقاق إن أشرف
 بجواره
 مطلب لصاحب الدار التي
 بها مجرى ماء المحلة النازل
 من السماء أن ينعه من أن
 يجروا ماء اغتسلوا به
 مطلب في حكم إصلاح
 الطريق الخاص إذا احتجج
 إليه

في يدورها ادعت امرأة أن لها فيه حق الاستقامة منه بواسطة دارها يسبل منها ماء إليه
وان له في قديمي بيت من بيوت دارها أخبر رجلان نائب الحكم بقدمه وسبل أسطعته
وأسطعته الله فأمرها القاضي بفتح بابها الذي بينها والاخذ من مائه بمجرّد اخبار الرجلين بعد
دعواها المذكورة هل هذا حكم نافذ أم غير نافذ (أجاب) هذا ليس بحكم نافذ شرعاً لأنه خال عن
شرطه الشرعيّة إذا أخبر الرجلين ليس بشهادة للمرأة أو كون ماء أسطعته يسبل إليه لا يوجب
ملك الماء لأنّه لم توضع لذلك والمرأة خارجة لأذات يدبهم للبرم مسدود في بيت لها من دارها
والمدعى عليه ذو يدبها خصصه بالبقعة التي بها فم البئر الذي ينزع منه حالاً حيث تأخرت عنه
أبواب الجيران ولم يكن لهم حق المرور به وانما ملك بالاحراز في الصهاريج الكائنة بالبيوت والدور
والأواني والكيزان بل بحث الكمال بن الهمداني في البئر المعينة لأنها المنصرفه عند الإطلاق
أنه ينبغي أن يملك حافر الماء بحفره ووطئه لتحصل الماء فإذا علم ذلك علم أن فم البئر الذي ينزع منه
الماء ولا استطاراق لأحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو يابها يثبت به وضع البئر لصاحب
الدار عليه فكون غيره المدعى وهو المدعى عليه فلا يحكم عليه بمجرّد الاخبار كما كتب في السؤال
وهو مما لا ينبغي على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى مجال والله أعلم (سئل) فيما إذا استاجر
داراً للسكر في بيوتها وفي الدار صهر يجمع ماء الاشتية وفيه ماء قبل الاجارة فهل هذا الماء
ملك للمؤجر وليس للمستأجر فيه إلا ما أباحه المؤجر (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور
المعدة لجمع ماء الاشتية الموضوعة لأحرار الماء تلك مأواها بذلك وهي بمنزلة الحجاب التي هي
الخواري كما يفيد التعليل في مسئلة الانهار المملوكة والآبار والحياض يقولهم لانهم لم يوضع
لأحرار أو المباح لا يملك إلا بالاحراز وأنت على يقين بأن الصهاريج المتخذة في الدور إنما وضعت
لأحرار أو لا سابقه بعض العبارات الموهمة أذهمها معلومة عند الفقه الماهر فلا يجوز
للمستأجر منه إلا ما أباحه المؤجر والله أعلم (سئل) في نهر لقرية وقف معها الجهة بربر على قرية
أخرى وقف لجهة أخرى أهلها يسبقون منه شجرهم وزرعهم هل المستحكم على النهر منهم أم لا
(أجاب) له منهم كما صرح به فاضلخان وغيره قال فاضلخان نهر لقوم يمر في أرض رجل كان
أصاحب الأرض ان يسبق أرضه منه ان كان لا يضرب بالحجاب النهر ولهم ان يتبعوه وقال قبل هذا
نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسبق بستانه أو أرضه الا اذا منهم فان أذن القوم الواحد أو كان
فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان يسبق زرع أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة أن وضع
الاول فيما الأذن ثابت فيه دلالة ولذا أقده بعدم الضرورة لا تنفائه والنقل مستفيض في المسئلة
والله أعلم (سئل) في قناة ماء تابعة لقرية جارية في وقف على جهة بربر مأواها على أرض لقرية
أخرى جعل شيء من المال في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم وزرعهم منها لجهة الوقف المذكور
كل سنة هل يجوز لزعمهم ذلك المال أم لا (أجاب) هذه المسئلة متينة على جواز بيع
الشرب مسفرداً وقد اختلف فيه قيل يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة
بيعه في بعض البلدان وفي ظاهر الرواية لا يجوز قال الزدوي يضمن الشرب بالغصب قال
بكر رحمه الله تعالى لا يضمن قالوا الفتوى على ما قال بكر وقالوا ما عدا ظاهر الرواية ليس
مذهبنا لا يحسن بالكن قالوا في الوقف يفتى بالضمان في غصب منافع الوقف وبكل ما هو انفع له
فيما اختلف العلماء فيه صرح به في الخواص القدسي ومقتضاه لزوم المال فلو حكم به حاكم مع
توفر شرائط الحكم فقد والله أعلم (سئل) من دمشق في نهر كبير خارج من عين من واد قديم

مطلب في صهر يجمع في يد
رجل ادعت امرأة أن لها
فيه حق الاستقامة بواسطة
ان ماء أسطعته يسبل إليه
وان له في قديمي بيتها أخبر
بذلك رجلان فخكم الحاكم
لهما بمجرّد ذلك

مطلب استاجر داراً وفيها
صهر يجمع ماء الاشتية
وفيه ماء قبل الاجارة ليس
للمستأجر فيه إلا ما أباحه
المؤجر

مطلب نهر لقرية وقف
معها على جهة ليس لأهل
قرية موقوفة على جهة
أخرى أن يسبقوا منه شجرهم

مطلب في قناة ماء تابعة
لقرية جارية في وقف على
قرية أخرى فإذا جعل أهلها
مأواها لجهة الوقف في مقابلة
شرب أرضهم وأشجارهم
اختلفوا فيه

مطلب في حكم السمكة
المظروفة في بطن أخرى
مطلب ان وجد في بطن
السمكة درة فهي حلال
وان خاف أو دينا رافلة

الطير بالليل لا بأس به والنهي محمول على النذب ونحن نقول الاولى أن لا يفعل كذا في صيد المحيط
والله أعلم (سئل) في صياد صايد سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحل اكل المظروفة أم لا
(أجاب) قال في الحاشية إذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس باكلها انتهى وفي
الفوائد سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حل والا لا لانها مستقدرة والله أعلم (سئل) فيما
لو صايد سمكة فوجد في بطنها درة أو خاتم أو دينار مضروباً هل يحل له ذلك أم لا (أجاب) ان وجد
فيها درة ملكها حلالاً وان وجد خاتم أو دينار مضروباً لا وهو واقعة له أن يصرفها على نفسه
ان كان محتاجاً بعد التعرّف لا ان كان غنياً عندنا كذا في الاشباه والنظائر للشخيز بن
نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم

* (كتاب الرهن) *

مطلب استعارة رهنه
ثم مات ليس للمرتهن به
بل حبسه الى أن يشك
المعير ان لم يكن له مال
مطلب أعار آخر شيئاً لرهنه
وعين له مدة فله استرداده
عند انقضاءها والقول له اذا
أنكر الاذن بالرهن

(سئل) في رجل استعار من امرأة خنخالاً لرهنه بما بقي عليه من مهر زوجته ومات فباعته
الزوجة هل ينفذ بيعها أم لا (أجاب) لا ينفذ بيعها ويجب عليها الاستخلاص من المشتري
وتحبسه عندها الى أن تفكها المعيرة إذا لم يكن للمبت مال صرح به في التتارخانية والله أعلم
(سئل) في رجل رهن عند آخر أسبَاب الاستعارة من آخر لرهنها وعين له مدة معلومة
ومات الراهن هل للمعير استردادها لكون المشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل إذا أنكر
المعير الاذن بالرهن يكون القول قوله أم لا (أجاب) نعم للمعير استردادها بلا شبهة إذا انعقد
المذكور فاسد والناسد يجب اعدامه لا تقر به والحال انه عين له مدة والجل في الرهن يفسد
الرهن ولا شبهة انه إذا أنكر المعير الاذن فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل)
في رجل استعار من آخر سوارين لرهنهما فمبلغ معلوم قبضه من المرتهن ثم مات المرتهن
وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعاً (أجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعير ان كان
كله مضموناً وان لم يكن كله مضموناً فبقدر المضمون يجب والساقى أمانة والله أعلم (سئل)
في رجل رهن عند آخر زنجيرا وأساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم
الشري (أجاب) يسقط الدين قصاصاً بقدره والزائد أمانة لا يضمنها المرتهن الا بالاعتدى
والله أعلم (سئل) في امرأة أقرضت رجلاً زينة بثمنها ورهنه فمبلغ معلوم قبضه من المرتهن
الخنخال فما الحكم (أجاب) ذهب الخنخال بالزينة فقد صرح في الدرر والغرائر ان المكمل
والموزون لو رهن بخلاف جنسه وهلك بهلك بالقيمة كسائر الاموال فليس لب الخنخال طلب
على ربة الزينة ولا لربة الزينة طلب عليه والزائد أمانة والله أعلم (سئل) في أرض
مرهونة باعها الراهن وأجاز المرتهن وقبض بعد الاجازة نصف دينه الذي كانت الأرض
مرهونة به والا أن يريد أن يرجع وينزع الأرض عن المشتري هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس
للمرتهن أن يمنع الأرض عن المشتري بعد الاجازة والله أعلم (سئل) في رجل رهن حصصاً
مشاعاً في عقارات هل يصح ذلك أم لا (أجاب) رهن المشاع مطلقاً فاسد سواء كان قابلاً للتقسمة
أم لا وسواء كان الشيوع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شريك أو غيره ويجب رفعه بالتفاسخ
رفعاً للفساد وإذا وجد التفاسخ والرهن دين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن حبس الرهن به
بعده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رهن المشاع هل يستوى الحال في عدم صحته بين الشيوع
الاصلي والطارئ أم يصح مع الشيوع الطارئ ويفسد مع الشيوع الاصلي وهل إذا مات الراهن

مطلب اقتراض مثلاً ورهن به
قيماً ثم هلك
مطلب ليس للمرتهن أن
يمنع الأرض من المشتري
بعد أن باعها الراهن وأجاز
المرتهن
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً
مطلب رهن المشاع فاسد
مطلقاً ومع ذلك ومات الراهن
فالمرتحن أحق بهن بمقتضى
الغرماء

وامتنع الوارث عن دفع الدين يجبر على وفائه أو بيعه ولو فاء الدين وإذا امتنع الوارث عن وفائه
وعن بيعه للقاضي يبيعه بنفسه ليوث الدين من ثمنه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع مطلقاً أعني
سواء كان قابلاً للقسمة أو لم يكن قابلاً لها أو سواء كان الشيء مبيعاً مقارناً أو طارئاً أو سواء كان من
شريكه أو غيره وهو فاسد وقبل باطل وعلى كل وجه الشروع الطارئ يمنع بقاء الرهن على ما هو
الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والفرض وغيرهما وإذا مات الرهن فله الميراث من الحق
بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحاً أو فاسداً لأن فساد العقود يجري مجرى صحيحها
ولو وصى الميت ببيعها بآذن المرتهن فإن لم يكن له وصي فلو وصى القاضي ذلك وإن لم يكن واحد منهما
فللقاضي أن يبيعه بنفسه ويتقاضى دينه وإن كان الورثة كباراً بأمرهم القاضي بالبيع فإن
امتنعوا فلا قضاء ببيعهم كما تقدم وإن كان للميت تركه غيره فلهم البيع منها وفكك الرهن ووفاء
دينه واستخلاصه لأنفسهم وكذلك لو لم يكن تركه وأدوا الدين من مالهم لهم ذلك أما إذا امتنعوا عن
الوفاء وعن بيع الرهن نفذ بيع القاضي عليهم وكذلك يبيع وصيه أيضاً وقد علمت أن فساد الرهن
كصحيحه في ذلك ومن دسرح به صاحب جامع الفصولين في التصرفات الفاسدة وغيره والله أعلم
(سئل) في الرهن هل يبيعه الحاكم إذا امتنع المدينون من بيعه ووفاء الدين أم لا (أجاب) مذهب
الامام تأييده حجة إلى أن يبيع الرهن بنفسه لأنه لا يرى الحجر على الخبز المدينون وعندهما الحاكم
بيعه جبراً لأنهم يريان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيان وصاحب الاختيار
وكثيرا بأن الفتوى على قولهما فإذا أحكم به حاكم برأه نفذ وارفع الخلاف والله أعلم (سئل) من
بيت المقدس في رجل متول على وقف بر من النقود محكوم ببعته بالراجحة رتب مبلغاً معلوماً منه
في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث دار وقدمات كل من المتولي ومن عليه الدين فطالب بتولي
الوقف الآن رتبة زيد بذلك فهل يصح هذا الرهن أم لا وعلى تقدير صدور الرهن لدى حاكم شرعي
شافعي هل لهذا المتولي أن يأخذه بالمبلغ أم لا (أجاب) رهن المشاع قبل باطل وقبل فاسد وهو
الصحيح وإذا أحكم حاكم يرى صحته ببعته به بدعوى صحته وشهادة مستقيمة نفذ وارفع الخلاف
لأنه حكم في فصل بجمته وفيه وإذا نفذ فالوقف أولى بالاستيلاء منه فإن زاد على دراهم الوقف برد
إلى الورثة إن لم يكن عليه دين ولا صرف في دينه فإن نقص عنه وهناك غيره في التركة مما يوفى
به استوفى منه ولو لم يحكم ببعته حاكم فعلى المتهول الصحيح في المذهب بأنه فاسد الوقف أحق به من
بقية الغرماء إذ له على المحل بد مستحقة لأن فساد الرهن كصحيحه في الأحكام كلها كما صرح به
علمائنا قاطبة والله أعلم (سئل) في رجل رهن زينة وأخذت آخر على حرة زينة وأباح له ثمنه
سنتين ومات الرهن قبل أن يفرأ يتون عن أيتام وعن زوجة هي أم الأيتام واستمرت المرتهن بأكل
ثمنه مدة عشر سنين والآن يطالب أمهم بالجرة الزينة فما الحكم في ذلك (أجاب) جميع
مأكل المرتهن من ثمنه مضمون عليه متعلق بذمة مطالب به كسائر الديون وليس له سوى جرة
الزينة إن كانت ثابتة بذمة بسبب وجوب التعلق بها كقرض أو غضب أو سلم صحيح وقد تقر بأن
زوائد المهر من مضمونة بالاستمالة والاباحة قد بطلت بموت الرهن لا تقال الملك عنه إلى غيره
والمباح له تناولها وهي على ملك المبيع قطعاً والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر شجر
زيتون على مال معلوم وأباح للمرتهن ثمنه ثم مات الرهن فأكل المرتهن بعد سنتين هل انقطعت
الاباحة بموته ولو ارثه ان يضمنه مأكل بعدموت مورثه أم لا (أجاب) نعم انقطعت الاباحة بلا
شبهة بموت الرهن ويضمن المرتهن مأكل بعدموته والله أعلم (سئل) في رجل رهن معصرة بدين

مطلب في بيان من ذلك يبيع
الرهن بعدموت الراهن

مطلب اختلاف في جواز
بيع الحاكم الرهن إن امتنع
الراهن من بيعه

مطلب رهن المشاع فاسد
ومع ذلك لومات الراهن
فالمرتهن أحق به من سائر
الغرماء ولو حكم به حاكم يرى
صحته بشرطه نفذ

مطلب إذا أباح الراهن ثمنه
الرهن إلى المرتهن ثم مات
بطلت الاباحة وعليه ضمان
مأكل بعدموت الراهن

مطلب تنقطع اباحة الرهن
المرتهن ثمنه الرهن بموته

مطلب استتجار الراهن
الراهن من المرتين باطل ويبيع
الراهن الراهن بغير إذن
المرتين غير نافذ
مطلب دعوى الرهن حيث
تقدم تاريخها أولى من دعوى
الشراء
مطلب إذا باح امرأته غرة
زيتونه في مقابلته صبره عليه
بقية المهر لا تصح

مطلب وضعاى الراهن
والمرتين الرهن تحت عدل
ثم مات

مطلب لو هنت حلها لتكفن
زوجها لا تكون متبرعة

مطلب إذا مات المرتين
مجهلا للرهن يضمن جميع
قيمه

مطلب ارتهن بارودة فدخل
بها في هيجاء فأخذت منه
مطلب حكم الرهن الفاسد

حكم الصحيح
مطلب إذا باح الراهن
المرتين سكنى الدار المرهونة

فله اخراجه والمرتين حبس
الراهن يدينه ويوجب المرتين
على بيع دار الرهن ولو لم يكن
له غيرها

عليه لا سخر وسلمها ثم استاجر هانسه هل يصح استجاره أم لا وله الرجوع عما دفع من الاجرة وإذا
باع مالك المعصرة معصرتة بغير إذن المرتين نفذ بيعه أم لا وما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب)
استتجار الراهن من المرتين باطل لانه ملكه واستتجار المالك ملكه باطل وبالباطل لا أجرة له فيرجع
عما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصة به والمرتين يسترد المعصرة
ما بقى له على الراهن درهم فتعود الى جنسه ولا يتفدي بهما بغير إذنه وإذا طاب من الحاكم الشرعى
فسخ البيع له أن يفسخ البيع الصادر بغير إذنه والله أعلم (سئل) في دار يتنازع فيها خصمان
أحدهما يدعى أن أباه ارتهنه على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثته
آخرين بتاريخ كذا وأظهر مستندا شرعيا بذلك وأدعى الخصم الآخر أنهم وقف فلائنة على الجهة
الفلائية بعد شرائها من فلان المذكور وأولا جعلته في ناظر اعلى وقتها وأظهر مستندا شرعيا
بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الرهن المذكور وأنى دوى عليها بالنظر الشرعى فهل إذا
أقام مدعى الرهن المقبوض البينة الشرعية على تقدمه على شراء الواقعة المذكورة يعمل بينه
ويقضى له بالرهن ويقدم وفاء الدين أم لا (أجاب) صاحب التاريخ الاقدم أولى لانه أثبت
مدعىه في وقت لا ينازع فيه الا سخر والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوجته بخمسة زيتون ببيعة مهر
لها عليه على أن تاكل غرته نظير صبرها به عليه فأكلت الثمرة هل تضمنها أم لا (أجاب) نعم تضمن
لعدم تحججه بمقابل الصبر باكل الثمرة اذ خور بافكان مضمونا عليها فافهم والله أعلم (سئل) في
رجل له بذة آخر دين انفق على وضع رهن به عند عدل فمات العدل فما الحكم (أجاب) الرهن
على حاله فيوضع على يد عدل باختيارهما وان اختلفا وضعه القاضى على يد آخر وللقاضى ان
يبيعه لا سماعا على مذهب أى يوسف رجه الله تعالى لأن الرهن لم يطل بموت العدل وانما باطلت
بذمة عوته فيختار ان غيره باتفاقهما عليه وينصب القاضى عدلا غيره اذا اختلفا وقد أشيع المسئلة
في شرح مختصر الكرخى فراجعه ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت شيئا من حلها
الى بعض أقارب زوجها المتوفى لرهنه على مبلغ مجهز به المبت ويكفن ففعل فهل للزوجة وقاؤه
أم لا (أجاب) المتزانية يدا من تركه المبت تجهيزه وتكفنيه وأن وارثه لو كنفه من المهرجع
به في تركته فالزوجة ان ترجع في التركة بالمبلغ الذى جهز به المبت ولا تكون متبرعة في ذلك وتفدك
حلها والله أعلم (سئل) في المرتين اذا مات مجهلا للرهن هل يضمن قيمته كالأمر لا (أجاب) نعم
يضمن جميع قيمته لان زائده أمانة فتضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون من قبل والله أعلم
(سئل) في رجل رهن بارودة على قرش ودخل المرتين به في هيجاء فأخذت منه فما الحكم
الشرعى (أجاب) الحكم في ذلك ضمان قيمته بما بلغت والقول قول المرتين فيها وعليه ما زاد
على القرش الذى بذمه الراهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند زوجته دارا على مبلغ معلوم
وهى ساكنة بها هل اذا قلتم بأنه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح فلا ينفذ بيع الراهن لها
ولها وضع يدها عليها حتى تستوفى دينها وهى أختيها من سائر الغرماء أم لا (أجاب) نعم حكم
الفاسد حكم الصحيح فلا ينفذ بيع الراهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفى دينها وهى أختيها
من سائر الغرماء والله أعلم (سئل) في حررة مدبونة وهنت بدنها بدين لها رهن شرعى بالانسان
ثم أباح لها السكنى تبرعا فسكنت ثم علم ان يخرجها عاله من حق الخمس واعادته هل له ذلك
أم لا وإذا قلتم له ذلك هل له مع ذلك مطالبتها بدينه وجسمها حتى يوفيه دينه أم لا وإذا قلتم له ذلك
هل تجبر على بيع الرهن وان أثبت تحبس مع كون الرهن في يد المرتين ولا ينفعه ذلك عن حبسها

لان حقه تعلق بمالية الرهن ولا تعدد في بيع الرهن بكونها مفلسة (أجاب) نعم له اعادته ولا يطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخلية أى للمرتهن وله مع ذلك مطالبتها بدينه المرهون عليه وجبها به حتى يوفيه ولو من ثمنه ويجبرها القاضي بالحبس حتى تباع الرهن أو تدفع له من غير ثمنه ان تسر ويد المرتهن بداستغناؤه وحقه لازم محترم وتعلق حقه بمالية يجعل المالك كالأجنبي حتى اذا جنى عليه المالك كان ضامنا كالأجنبي واذا كانت مفلسة لا يتبع بيعه بذلك ولا نقول انها مفلسة يدفع لها المرهون للضرورة السكنى التي لا يحد عنها ولا غنية لان ذلك انما هو في غير الرهن أما الرهن فاليته أحق بها المرتهن أى من سكاها فبما هي عنه كالأجنبية كما علمت وعن صرح بان تعلق حق المرتهن بجعل المالك كالأجنبي الزيلعي وغيره في شرح قوله وجنابة الراهن والمرتهن على الرهن مضمونة فلا تقاس مسئلته على مسئلة المفلس الذي ليس في بدائه رهن بدينه فتأمل ذلك وافهم والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن من آخر شيأ على مبلغ ودفعه له وكتب في رقعة ان المبلغ الذي لتلان الغائب باق بدمته لخنة خوفا من الظلمة ومات المرتهن عن ورثة هل اذا ثبت أن الاقرار على وجه التلجئة باقرار المقر له أو بالينة على الاتفاق سرا يكون المبلغ لورثة المرتهن أم لا (أجاب) نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن صرة بها حلى بدراهم اقربضها للراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثته وأحضر بدل دراهم القرض فجاءت بها الزوجة وقد تهرت وانفك رباطها فادى الراهن فكشى منها الزوجة تقول ان الصرة بعينها لأدري نقصانها هل القول قول الزوجة أم قول الراهن (أجاب) القول قول الزوجة بيمينها ان ادعى عليها تناول شي من الصرة وعليه البينة والله أعلم (سئل) في شركاه في الاستيفاء استبرهن أحدهم سوارا من امرأته على ما عليها من معين سقى دابته فادى ضاعه فهل اذا تقدر الضمان بشدرة يكون على المرتهن خاصة أم عليهم جميعا على قدر الشراكة (أجاب) الضمان على المرتهن خاصة اذ سرحو ابائه ليس للشريك ان يرتهن ولا يرهن على شريكه في الشركة الصحيحة فكذا في الفاسدة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صرة حسنة بثلثي معين من الدراهم وقال له أمسكه حتى أعطيك الثمن بعد قبضه وقسط الثمن عليه فتعيب بعض السهم عند البائع عيبا فاحشا وفي الدين زيادة عن قيمة المتعيب جميعه هل يضمن جميع قيمة نقصانه أم لا (أجاب) نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره والحال هذه وقد سرحو ابان الرهن اذا انقص عند المرتهن قدرا أو وصفا يسقط من الدين بقدره والله أعلم (سئل) في شخص ادعى على ورثة زبديدين معين وقال ان زيد المتوفى رهن تحت يده على الدين المزبور جميع بته الخدود بحدوده الاربع وأقام البينة على ذلك فامر القاضي الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعي المزبور فعارضه آخر زاعما انه مستأجر للبيت من الراهن المتوفى وبرهن على ذلك فالزم المرتهن بدفع ما على البيت المرقوم من الاجرة للمستأجر فدفعها وتسلم الرهن فهل حيث كان المرهون مشغولا باجارة الغير حال دعوى الرهنية يكون مشغولا بجهة الرهن أم لا يكون مشغولا بجهة حيث تسلمه بامر الحاكم وحكمه بعد الثبوت (أجاب) الزام المرتهن بدفع ما ذكر لم يقبل به أحد من العلماء والمرتهن ارجوع بمادفعه للمستأجر ثم الواجب في ذلك شرعا النظر في كلا العقدين فان كان البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتهن أحق بماليته من المستأجر ومن سائر غرما الميث وان كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كان المستأجر أحق به من المرتهن ومن سائر الغرما وان خلا العقدان عن القبض كان جميع الغرما سواء فيه يتقاسمونه بقدر حقوقهم وان

مطلب اذا ارتهن شيأ بعلف ثم أقربان هذا المبلغ لتلان ثم مات فائت ورثته أن الاقرار على وجه التلجئة يكون المبلغ لهم مطلب اذا ادعى الراهن نقصان الرهن وادى ورثة المرتهن عدمه فاقول لهم مطلب ليس لاحد الشركاء ان يرتهن وان فعل فالضمان عليه صحيحة أو فاسدة

مطلب اذا قبض المشتري المبيع وقال للبائع أمسكه حتى أدفع لك ثمنه فتعيب في يده يسقط من الثمن بقدره مطلب ادعى رجل على ورثة المتوفى أن هذا البيت الذي في أيديهم رهنه المتوفى تحت يده وآخر أن المتوفى أجره منه فأمر الحاكم المرتهن ان يدفع الاجرة للمستأجر وقدين المؤلف الاول من العقدين

انصل بكل منهم ما قبض فالعبرة للسابق تاريخه، ثم ما مال به بصلب القبض السابق العقد المتأخر لا تنسخ السابق بالاجارة منه للعقد اللاحق وذلك لأن القبض في الرهن اما شرط للزوم او شرط الحواجز وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرطاً لكن عوت المأجر قبله لا يكون أحق به من بقية رماؤه لا في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة وكل هذه الاحكام صرح بها علماءنا بالاعلام واذا تأملنا المتأخر ظهر له الخلل وعرف كيف يتجه له المقال والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرازه به دار للمدينون نصفه له ونصفها لاولاد أخيه الضامنين له فيه رهو وهم ساكنون في الدار لم يخلوها للمرتين آخرها المرتين للمدينون بقدر معلوم هل تصح هذه الاجارة وتلزم الاجرة له على المدينون أم لا (أجاب) لا تصح ولا تلزم الاجرة للراهن فقد صرح في البرازة والظهيرية وغيرهما بان الاجارة من الراهن باطلة وعليه بان مالك فكيف يستأجر ملكه وقد أثبت مراراً لا تختص في الرجل يرتهن بمحدود فقبضه من ملكه قبل قبضه منه بانه لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فله عدم القبض وأما الاجارة فله عدم جوازها للمالك والمصلحة كثيرة النقل لا تخفى على من له أدنى فضل والله أعلم (سئل) في مرتين سكن في دار الراهن هل تنزله أجره لذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه أجره لذلك مطلقاً لأن الراهن أولم ياذن بمعددة للاستغلال أم لا والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر عينا وقال ان لم اعطك دينك الى خمسة أشهر فهو بيع لك بمالك على وتضمني الاجل هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع قال في البرازة في نوع وضعه عند عدل قال للمرتين ان لم اعطك دينك الى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز كرفي طريقته الخلل قال ان اوفيتك مالاً الى كذا والا فالراهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضاً والله أعلم (سئل) في ميت مات عن اولاد صغار وروضة وعلى ميت دين لرجل مرتين به حانوا تريد الروضة ان تقضي الدين وتنكح الحانوت هل اذا فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا وله الرجوع في التركة (أجاب) لا تكون متبرعة فتخرج عما آتت في التركة والخلل هذه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند امرأه دخلها في قضاء عندها واحد المدعى يدعى أنه يساوي كذا والمرتهنة دونه هل يقول قوله أم قول المرتبة وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلل جميعه يقسم الدين على الموجود والمعدوم فما اصاب حصه الدين منه يكون مضموناً وما اصاب الامانة غير مضمون (أجاب) القول قول المرتبة يمينه في قدر قيمة الخلل الضائع واذا ثبت ضياعه تقسم على الدين قيمة الرهن جميعه فما اصاب الهالك سقط الى ما قابل المضمون منه فيضمن والى ما قابل الامانة فلا يضمن فاذا كان من خلافية الرهن ضعف الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين نصفه واذا لم يثبت هلاكه بالبينة يضمن جميعه الهالك والله أعلم (سئل) في رجل ارتن كراماً من رجل مبلغ وغاب الراهن فجاء أجني فقضى الدين وارتهن الكرم واكمل غمره مئة سنين ثم حضر الراهن ومنعه المرتين الكرم حتى يدفع له ما دفع للمرتين الاول فما الحكم في ذلك وفيما أكاه من غمره (أجاب) ليس له منعه يضمن ما أكاه من غمره وشجره ولا يرجع على أحد بما دفعه لأعلى الراهن الاول ولا على الثاني لكونه مطلوباً والله أعلم (سئل) في الرهن اذ لم يعلم ضياعه الا بقول المرتين هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت وتؤخذ منه أرته بعد موته (أجاب) نعم يضمن جميع قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ ما زاد على الدين منه أو من تركه بعد موته حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار الدرر والغرر والله أعلم (سئل) في بيع الراهن الرهن

مطلب اجارة المرتين الرهن
من الراهن باطلة وكذا الرهن
ان وقعت الاجارة قبل قبض
المرتين الرهن

مطلب اذا سكن المرتين
دار الرهن لا تلزمه أجره
مطلب قال الراهن للمرتين
ان لم أعط دينك الى كذا
فأله بيع
مطلب لا تكون الزوجة
متبرعة اذا فتكت الرهن
بعد موت الزوج عنها وعن
أولاد صغار
مطلب اذا ضاع الرهن فاقول
للمرتين في قدر القيمة فان
زادت على الدين قال زائد
أمانة ان ثبت ضياعه بالبينة
والالا

مطلب اذا جاء أجني ودفع
الدين الى مرتين الكرم
وصاريا كل غمره فهو متبرع
ويضمن ما أكاه من غمره
مطلب اذ لم يعلم ضياع الرهن
بالبينة يضمن المرتين جميع
قيمته

مطلب بيع الزاهن الرهن
موقوف على اجازة المرتهن
او فسكاكه
مطلب اذا سرق الزهن كان
مضمونا على المرتهن بالاقل
من قيمته ومن الدين

مطلب ارتهنت بئنا بطريق
بيع الوفاء فانهم ومات
المرتهن عن ورثة

مطلب القول للمرتهن في
قيمة الرهن
مطلب رجل رهن عند آخر
خلفاء فضة ورهنة المرتهن
عند آخر بغير اذنه وهلك عند

مطلب دخول رجل دار آخر
في غفلة فرعبت امرأته
واسقطت جنينا
مطلب طلب من عطار شربة
لرضيع فسقاه أهله منها ثم
مات

مطلب لو ناوله عرقا من الارض
وقال له كل فاكل ومات
لا يضمن وكذا لو ناوله سما

مطلب جذب سكين آخر
فجذبها صاحبها فخرحت يد
المتعدى

قل فسكاكه بغير اذن المرتهن احكمه (أجاب) ذكر في الخانية أنه يتوقف على اجازة المرتهن
في أصح الروايات وتلك نقض البيع وتلك اجازته واذ لم يفسخ البيع حتى فسكه الرهن نفسه
البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في أصح الروايتين ومنه في الكفاي والهداية والجوهره
وأكثر المعتبرات وفي منية المفتي بيع المرهون يفتى بأنه يصح ولا يفسد وليس بغير المشتري فسخه
وهو موافق لما في التبيين والله أعلم (سئل) في رجل بذمت زيت لا تحر بطريق السلم رهن به المسلم
اليهبط وافرقت من يده مع حمله أديناه فما الحكم الشرعي (أجاب) المقرر في مذهبن أن الرهن
مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فان ساواه صار بالهلاك كان المسلم فيه قد استوفاه وان زادت
قيمه فالزيادة أمانة وان نقصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها وطالب بالباقي والمصرح به جواز
الرهن بالمسلم فيه فاذا هلك صار المرتهن مستوفيا يعني في صورتي المساراة والزيادة وما في صورة
نقصانه عن المسلم فيه فيصير مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك والله أعلم (سئل) في أخوين
رهننا بئنا بطريق بيع الوفاء على مبلغ معلوم فانهم البيت ومات المرتهن وأخذ الراهن عن
أخيه المذكور في لورثته ما طال له المذكور وليس له أن يتعالى بأن يندم البيت أم لا
(أجاب) لورثته ما طال له المذكور وما أمانه دام البيت فيوجب أن يسقط من الدين بقدر
نقصانه بالندم مثلا اذا كان الدين خساو ثلاثين والبيت قيمته ذلك فصار يساوي نصفه يسقط
من الدين بقدره وان ثلثه قُتل أو أكثر وأقل فبحسب ما كاسر حتى في البراكية وغيره عند التكم
على نقصان الرهن عند المرتهن والله أعلم (سئل) في الرهن اذا ضاع واختلف الراهن
والمرتهن في قيمته هل يكون القول قول الراهن أم المرتهن (أجاب) القول قول المرتهن والله
أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر خلفاء فضة ورهنة المرتهن عند آخر بغير اذنه وهلك عند
المرتهن ورهنة عند آخر بغير اذنه وهلك عند المرتهن (أجاب) للراهن ان يضمن المرتهن
ويخير الراهن بين أن يضمنه قيمته من الذهب بالنقد ما بلغت وبين ان يضمنه وزنه من الفضة والقول
قول المرتهن اذا اختلفا في الوزن والقيمة بينهما والبيضة على الراهن والله أعلم

(كتاب الجنائيات)

(سئل) عن رجل دخل دار آخر على حين غفلة فحصل لزوجه رعب منه واسقطت جنينا
بسببه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لماصر حوايه من أنه لو صاح على امرأته فاسقطت جنينا
لا يضمن فهذا أولى ولا وجه لتضمنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في عطار طلب منه شربة
لرضيع فدفع اجزاء مما يصلح فسقاه أهله منها وقدر الله عبوته وأخذه يقولون مات بسبب ذلك
والعطار ينكر فهل يلزم العطار شيء أم لا (أجاب) لا يضمن وان قدر نأنت مات بسبب ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل ناول آخر عرقا من الارض وقال له كل منه ولا تكثر فاكل ومات وأولياؤه
يدعون عليه الدية بسبب أنه مات من أكله هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) لا تصح دعواهم ولا
يأثم اليه الا ان علماء ناصروا فاطبة بأنه لو ناول شخص شخصا أو وضعه في طعام وقال له
كل فأكل فثقت من ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ووجهه أنه تناول باختياره وأكل بنفسه
فلا يضاف فعله اليه فكيف يعرق بتهوم فيه الشذاء يجب دية أو قصاص هذا لا يتوهمه ذوب
والله أعلم (سئل) في رجل جذب سكين آخر من حزامه فناولها صاحبه فجذبها فخرحت يد
الجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على

صاحب السكن والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة لها ابن سنين من زوج توفي وبنت من آخر هو حي خرجت أمهما بهما للخدمة اقتضت الخروج وأمرت ابنتها المذكور بمحمل أخته المذكورة فحملها فاعتبرها فوقعا على الأرض فأنشج رأس الصغيرة ومكنت أياما ثم مات هل على الأم أو الصبي في ذلك ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الأم ولا على الصبي والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يرى غنما للجماعة أذن واحد منهم للراعي في دخول داره ليسقي غنمه مع جله غنم غيره من ماء بئر فألقى الراعي نفسه في البئر ليحج الماء ففقد عليه ومات به اهل على صاحب البئر ضمان أم لا سواء مات بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو حرو و هيج بدخله (أجاب) صاحب البئر محسن وماعلى المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل) في بئر مملوء لشخص بداخل داره المملوكة له بها مساكن يسكن بها بالاجرة استعار انسان منه البئر ليخزن به حنطة ففتحها ليخرج ما فيها من التراب والقمامات فخرج غلام من أولاد السكان عليها فسقط بها ومات غنما بغنوته هل لا تلزم دية المعبر ولا المستعير أم تلزمهما (أجاب) لا تلزم دية واحد منهما بما جاع كل انسان أذ ليست البئر المذكورة بئر عدوان حتى يلزم فيها من وقع بها الضمان بل في بئر العدوان صرح أبو حنيفة النعمان بأن الساقط فيها اذا مات غنما لا اختناق من هو اهل ليس على حافره ضمان وصرح أيضا بأنه اذا تعمد المرور عليه فاسقط فيها الا ضمان فكل هذه الوجوه دافعة للضمان ولو وجد أحد هالك في دفعه والله أعلم (سئل) في ثلاثة أحد هم مسلم والاخران نصرانيان اجتمعوا على قتل مسلم عمدا فعديا هل يقتلون به جميعا أم لا وهل لولي الصلح مع أحدهم كآثام من كان منهم وقتل من شاء والعفو عن شاء أم لا (أجاب) نعم لولي الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لأن الحق له في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألهه الله رب الملائكة والله أعلم (سئل) في مكاره خادم كبير يسوس دوابه في سفره وحضره جاءه من رجل سهم خطافي احدى عينه فأت بعد أيام فادعى والده ان استأذه جله وهو مجروح في فافله معها مسك وروائح طيبة ومات بسببها هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع (أجاب) جله في فافله فيها مسك وروائح طيبة لا يوجب ضمانه فلا تسمع دعواه في ذلك والحالة هذه والله أعلم (سئل) في يهودي فتح كنيسته فادعى عليه نصراني أن ابنه الصغير مات برائحته هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع والله أعلم (سئل) في رجل رمى في وجه امرأة حرباء فاخذها خوف بنافض ومرضت بسببه الفراش ومات بعد ستة أيام هل يلزمه ديتها أم لا (أجاب) لا يلزمه ديتها كن غير صورته وخوف بالغايات فانه لا ضمان عليه لاستناده الى خوفه الا اذا جرحتها الحرباء وعصمتا ومات بسبب ذلك وكن صاح على رجل فصعق فمات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد له والله أعلم (سئل) في صغرة بنت ثلاث سنين في حضنة الأم خرجت للتفرج وتركها بلا حافظ لها فوقعت في قدر طعام حار كانت بين يديها فهل تكت هل تضمن الأم أم لا (أجاب) نعم تضمن الأم لتركتها الحفظ الواجب عليها وقد صرح بالمسئلة الزاهدي في القنية والحساوي قال فيها ما روى الشرف الأئمة المكي صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للام فخرجت وترك الصبي فوقع في النار فضمن الأم ومرض للمعيط وقال لا تضمن في ابن ست سنين ثم روى أحمد الأئمة الحكيمي وقال امرأة تركت ولدها عند امرأة أو فوات احفظته حتى أرجع فذهبت وتركته فوقع الصغرى النار فعلى الدية للام وسائر الورثة ان كان من لا يحفظ نفسه ومرض للمعيط وقال أودعت صبية فوقعت في الماء

مطلب امرأة لها ابن بنت
أمرت الولد بجعل أخته
فحملها فاعتبرها فأنشج رأسها
ثم مات

مطلب رجل يرى غنما
لجماعة أذن واحد منهم له
أن يسقي الغنم من بئر فقتل
اليه ليحج الماء فمات

مطلب رجل يترقى بيته
استعار انسان ليخزن فيها
غله ففتحها ليخرج ما فيها
من التراب فسقط فيها غلام
ومات

مطلب اذا قتل ثلاثة رجلا
فوليه قتل الكل أو العفو
عن الكل أو البعض أو الصلح

مطلب أصابه من رجل سهم
في احدى عينه فمات فادعى
والده أن استأذه جله في
فافله فيها روائح الخ
مطلب يهودي فتح كنيسته
فادعى عليه نصراني أن ابنه
مات برائحته

مطلب رمى بوجه امرأة
حرباء فاخذها خوف لزم
به الفراش ثم مات

مطلب اذا خرجت الأم
وتركت ابنتها الصغرة
فوقعت في قدر حار ومات
تضمن

فماتت فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا اه ووجه الضمان في جميع المسائل المذكورة ترك الحفظ الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ بيده بندقية فخرج ثم وضعها وبعده استقرها ووقع شيخا فاصاب على خزانة ابنته فاورى وخرجت وقتلت شخصا هل عليه وعلى عاقلة ذمة أم لا (أجاب) ليس عليه ذمة ولا على عاقلة حيث لم يكن خروجهما بحركة وبشبه لذلك فروع بطول ذكرها منها ما في جادع الفصولين وضع جرة على حائط فتلف وقوعها شي لم يضمن اذا انقطع أثر فعله بوضعه وهو غير متعدي في هذا الوضع فلا يضاف اليه التلف ومنها جلان كانا يدبران جلودا في حانوت واحد فآذاب أحدهما شحما في رجل تجاش فصب عليه ماء ليسكن فالتب الشحم فأصاب التلف فاحترق متاع صاحبه وأمتعة الخوان لم يضمن ومنها ما حرقوا به قاطبة بقولهم ولولم يذوق الحد ادولكن جلت الرنج بعض النار عن كبره فاحرق أو قتلت كان هدرًا ومنها جل قطنًا الى السداف فلققه امرأة في السكة تحمل قبض من النار فأصاب النار القطن فأحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الرنج ولا ينظر ان كانت المرأة هي التي مشت الى القطن تضمن وان مشى صاحب القطن الى النار لم تضمن الى غير ذلك من القروع المصروفة بالحكم وأنه حيث كان التلف لا بحركته لاضمان عليه والله أعلم (سئل) في قرية جاءت على أهلها نابتة ففرحل بعضهم قبعهم أعوان الحاكم السماسي ليردوهم فأولوا فضرب رجل من الاعوان بندقية فجهتهم فأصاب رجلًا من الراحلين فقتلته هل تلزم جنائيه شيخ القرية بقولهم هو حرضهم أم لا (أجاب) لا تلزم شيخ القرية جنائيه بالاجماع والحال هذه بل يلزم الضارب المباشر لما تقر رأيه اذا اجتمع المباشر والمتسبب قدم المباشر والله أعلم (سئل) في رجل دخل قرية بجلبة وصباح فزعم رجل أن زوجته ألفت جنينا بسبب الخوف من ذلك ويريد تضمين من كان سببا لدخول القرية بهذه الصفة هل تسمع دعواه وضمن اذا ثبت ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه اذا يلزم الضمان بمثله لعدم موجهه وقد أفتى والد شيخنا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال اذا صاح على امرأة فألفت جنينا لا يضمن واذا خوطبها بالضر بضمن ولم يذكر وجه الفرق (وأقول) وجهه أن في موتها بالتخويف بالضر وهو فعل صادر منه نسب اليه وفي الصباح موتها بالخوف وهو صادر منها نسب اليها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبريات لا يضمن وفي التتارخانية نقلا عن مجموع النوازل رجل صاح على آخر فجاءته فماتت من صدمته تج فيه الذمة (وأقول) لا مخالفة بينهم ما قالوا اذا كان الموت بالخوف والثاني بالصيحة فجاءته وهي منسوبة الى الصباح والخوف منسوب الى الموت فصار الفرق أنه اذا مات بفعل الغير ضمن ذلك الغير واذا مات بجرحه بالخوف لاضمان ولو اختلف الفاعل مع أولياء الميت فالقول للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الاولياء البيعة أنه مات من التخويف اذا أنكره الفاعل وعلى هذا اذا صاح على المرأة فجاءته فماتت من صدمته جنينا يضمن لنسبة الالتقاء الى الصيحة منه اليها ولو صاح على امرأة فجاءته فألفت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها لانها ألفت من الخوف فصار كولو ضرب رجلا وقتله فماتت آخر بالخوف منه فاقطعت نسبة الموت عن الفاعل تأتلف فانه تعزير بجدي والله أعلم (سئل) في قران بفرصة فاذا أرسل أجبره حرثا ليعاقله الى العوجاء يستعمل المكاري بالدق فمات أو قتل في الطريق هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن بالاجماع العلماء بل صرح البرزاني في الصبي بأنه لو أرسله في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شيء انتهى فكيف يجب عليه شيء في الحرث البالغ العاقل ذلك اذ انما اص الامر بان رجلا يبعث رجلا في حاجته فمات أو قتل وفيه لا يضمن بالاجماع

مطلب اذا وضع بندقية وبعد استقرها خرجت وقتلت شخصا فلا ذمة عليه ولا على عاقلة وذكر المؤلف لهذه المسئلة نظائر

مطلب اذا اجتمع المباشر والمتسبب قدم المباشر

مطلب رجل دخل قرية بجلبة وصباح فادعى رجل أن امرأته ألفت جنينا بسبب الخوف من ذلك

مطلب في دفع المخالفة بين قول بعضهم صاح على آخر فمات لا يضمن وقول بعضهم يضمن

مطلب اذا أرسل رجل آخر لحاجة فمات أو قتل لاضمان عليه

مطلب من احق خاض الماء
مع معلمه ففرق
مطلب قال لا تخراكوني
على عقدتي خنصري
يدي فكواه فثقلت
مطلب في قتل من يريد
اللوامة منه

والله أعلم (سئل) في امر احق مع معلمه خاض في مسيل ماء ففرق مع جماعة وسلم معلمه مع جماعة هل يضمن معلمه أم لا (أجاب) لا يضمن لانه خاض باختياره فلو وجه لضمان معلمه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تخراكوني على عقدتي خنصري يدي فكواه فثقلت خنصره هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لانه في ذلك ولو شرط عليه العمل السليم لا يصح لانه ليس في وسعه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أراد من آخر لو اطة به وتعذر دفعه الا بقتله هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له قتله وقد صرحوا بأنه اذا نظر في باب دار انسان فنفق أصحاب الدار عنه لا يضمن ان لم يكنه تخمينه من غرق معينه فكيف عين أراد بانسان لو اطة ولم يكنه تخمينه عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح والله أعلم

* (كتاب الديات) *

مطلب ضرب الزوج زوجته
موجب للضمان والشكوى
بحق لا توجب الضمان

(سئل) في رجل ضرب زوجته فأثفلها ثلاثة أسنان فوق كات أخاها في طلبه بموجب ذلك وهو مقر غير أنه يوهم أنه لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويدي على الاخ أنه شك عليه لحاكم سياسي بذلك ففرمه مالا والاخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الاخ بمجرد الدعوى شيء وهل على الزوج ارش الانسان أم لا (أجاب) ضرب الزوجة موجب للضمان سواء كان نكاحا أو بحق لان المباح يتقيد بالسلامة ففي الانسان الثلاثة سبع مائة وخمسون درهما أو سبعة من الابل ونصف لان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس ومادونها ولا شيء على الاخ بالشكوى المذكورة لان الموجب للضمان الشكوى بغير حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فماذا علمه (أجاب) ان ثبت زوال عقله عما ذكر فكمه دية كاملة وان زال بعضه فبقدره ان انضبط برزمان أو غيره وان لم ينضبط فحكمه عدل وللقاضى أن يقدرها بما جزمه هذا فقلت نفقها أخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بان الاصراع ضرب من الجنون والله أعلم (سئل) في امرأة خطفها أخوها وابن عمها من محل زوجها وأردفها خلفه على فرس وشدها اليه وسير بها الفرس عدوا وعجزت عن حفظ نفسها فالتقت جنينا بسبب الشتم وملافة السرح لبطنها وامانت بعده بسببه هل عليه غرة الجنين ودية للمرأة وتكون جميع الغرة للاب ونصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد (أجاب) نعم على مردفها الشاة لها دية في الام وغرة في الجنين فاما دية الام وهي نصف دية الرجل فغيرها ورثها وزوجها من جملته الورثة فله النصف منها وأما الغرة وهي خمسمائة درهم فهي للاب لا تختص ارث الجنين فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى أنها كانت في دارها بين أغنامها فأصابها حجر من راعي الأغنام فالتقت بسببه جنينا وهو يقول رميت حجر الأدرى أهو الصائب لها أم لا وعلى تقدير أنه الصائب لأدرى هل الاقضاء به أم بغيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل تقبل شهادة من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد الشبوت الشرعي المستوفى للشرائط الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك (أجاب) لا يلزمه بمجرد الاعتراف بالرعي شيء لاحتمال رمي غيره ولا بالاقرار بالرعي والاصابة لاحتمال أن الاقضاء حصل بعارض آخر ولا بد من الاعتراف بأن الاقضاء حصل به أو بالبينة العادلة التي تشهد بان حجر هذا الراعي أصابها أو ألقت به أو تشهد على اقراره بذلك حتى تلزم الغرة والشكول عن البين المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الامور لا يلزمه شيء واذا ثبت بالبينة العادلة

مطلب رجل ضرب آخر
حتى صرع

مطلب خطفها من محل
زوجها وشدها على فرس
خلفه وسيرها فالتقت جنينا
وامانت بعده بسبب ذلك

مطلب ادعت أنها أصابها
حجر من راعي الاغنام وهو
يقول لأدرى أهو الصائب
لها أم لا الخ

أو الإقرار أو النكول فالألزم عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها خمسمائة درهم تبلغ بحسب
 القروش الآن ستة وخمسين قرشاً تقريباً فإذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة
 آخذ المال على الزهادة ولا المشروط عليها مال ولا المتعصب ولا الفاسق المرتكب ما يسط
 عدالة كإدعاء علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر
 ضربات متعددة في رأسه ووجهه بسكين فقتل عينه وأربع أرحاء من أسنانه وكسر عظم لحيه
 الأيمن فما يلزمه (أجاب) إذا كان ذلك كله بفعل واحد فلا قود في شيء منه ويجب عليه في
 العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسمائة درهم وفي اللحي
 أن لم تنقل العظم بعد كسره عشر الدية وإن نقلته فعشر ونصف عشر وإن كان كل واحد بفعل
 مستقل يقتض منه في الأسنان وعليه في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا أولاً إذا قصاص في
 قلع العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ضرب
 رجلاً رجلاً بعد أن بسكين على يده فجرحها جرحاً فاحت أفلت فإذا يلزمه وهل إذا قلع الضارب أنما
 ضربه لأن قريته اتهموا واحدة من حرمي فذهبت هذه الجناية بهذه التهمة هل يعتبر بقوله
 وتذهب هذه بهذه أم لا عبرة بالتهمة ويضمن إرث اليد (أجاب) يجب إرث اليد وهو نصف
 دية النفس على الضارب في ماله لأنه عمد وقد سقط القصاص بالشلل لعدم إمكان المساواة ولا
 تذهب هذه الجناية بهذه التهمة بما جاع كل مسلم فلا اعتبار بقول الضارب ذهبت هذه بهذه
 والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلاً رجلاً فافتقأ عينه فإذا يلزمه (أجاب) يلزمه في ذلك
 نصف الدية سواء كان عمداً أو خطأ لعدم إمكان المماثلة وتجملة العقوبة في الخطأ والدية الكاملة
 بمقدرة عيانة من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكورة نصف
 ذلك والله أعلم (سئل) في صغير لطم وجه امرأة فأسقط سنالها فإذا يلزمه وهل على أي يدية
 أم لا (أجاب) يلزم في السن الثمان ونصف من الأبل أو مائتان وخمسون درهماً على عاقلته
 والله أعلم (سئل) في خيال قاتل آخر رجلاً وضربه بعضاً فافتقأ عينه فإذا يلزم الضارب
 (أجاب) يلزمه نصف الدية كما صرح به أصحاب المتون والشروح والفتاوى وهو من الأبل
 خمسون مفصلة أو أرباعاً من بنت مخاض اثنا عشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقه كذلك
 ومن جذعة كذلك هذا من الأبل وأما من الذهب فخمسمائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف
 درهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح فإصاب فقه فأسقط سن من أسنانه فإذا
 يلزمه (أجاب) يلزمه في كل سن خمس من الأبل أو خمسمائة درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان
 عمداً ففيه القصاص السن بالسن والله أعلم (سئل) في رجل شج آخر شجة دامية فبرئت وبقى
 أثرها في وجهه فإذا يجب عليه شرعاً (أجاب) يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض مفاصل خنصره وبضربه وشل ما بقي منهما
 وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل فما الواجب في ذلك (أجاب) في كل مفصل من مفاصل
 الخنصر والبصير ثلث دية الأصبع فإن كان قد ذهب منها ثلاثة مفصل ففيه دية الأصبع كاملة
 وهي عشر من الأبل أو مائتين الدنانير أو ألف من الدراهم لأن في الأصبع الواحدة عشر الدية
 وهي من هذه الأنواع الثلاثة وإن كان الأذهب منها أربعة مفصل ففيه دية الأصبع وثلاث دية
 أصبع ثم ينظر إلى ما شل من المفاصل الباقية فإن كان لا ينتفع به حكمه حكم المقطوع في وجوب
 الدية فيجب دية الخنصر والبصير كلا عشر من الأبل وهي خمس الدية أو بحسب ما من الذهب

مطلب ضرب آخر ضربات
 بسكين فقتل عينه وأربع
 أرحاء من أسنانه وكسر عظم
 لحيه

مطلب رجل ضرب يد آخر
 عمداً بسكين فشلت

مطلب إذا ضرب آخر ففتقأ
 عينه يجب نصف الدية مطلقاً

مطلب صغير لطم امرأة
 فأسقط سنالها

مطلب ضرب آخر بعضاً
 ففتقأ عينه

مطلب ضرب آخر بجرح
 فأسقط سن من أسنانه

مطلب رجل ضرب آخر
 بسكين فقطع بعض مفاصل
 خنصره وبضربه وشل ما بقي
 وحصل للوسطى والسبابة
 بعض شلل

مطلب بتركبوسه بالتراب
في بيت رجل فاذا أخرج
ترابها رجل كان ضامنا
هناك بالوقوع فيها

مطلب قتلها ابن عمها عدا
ولها زوج وأولاد وأب مات
قبل استيفاء القصاص

مطلب قتل بنت عمه عدا
ولها زوج وأخ يقتل بها اذا
اجتمعوا على القصاص وان
عفا أحدهما انتقل نصيب
الآخر مالا

مطلب قتل ابنة عمها ولها
زوج وابناء عم
مطلب ضرب آخر عمها
فكسر بعض سنه
مطلب ضرب آخر فاذهب
بعض بصره

مطلب ضرب امرأة في
رأسها فشقها شقة دامية

مطلب جماعة يجرون حجر
بذئقال واحد منهم ضعوا
في حلقه خشبة كي لا يهرس
أحدا ومنع آخر فهرس رجل
رجل

والقصة المشهورة حين أعلاه وان كان يتفعبه ففقه حكمة عدل بان ينظر الى ما فات والى ما بقي
فيحكم بحسابه وكذلك القول في الوسطى والسبابة فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في تركبوسه
بالتراب في بيت شخص عدلها رجل فخرج تراها واخرجها وسد ها وناب مدتها ثم حضر
وقتها كل ذلك بغير اذن المالك فوقع فيها المالك ومات بالوقوع هل يجب دية على عاقلة
اخرج أم لا (أجاب) صرحوا بان كس البئر بالتراب نسخ لحفرها فيكون باخر اجمعه يحدث البئر
العدوان وهو ضامن مالهك بالوقوع فيها ان ماله وان نساحرة فعلى عاقلة والله أعلم
(سئل) في امرأة قتلها ابن عمها عدا ولها زوج وأولاد ذكور وأب مات الاب قبل استيفاء
القصاص عن ابن أخيه القاتل فما يستحق الزوج والاولاد عليه (أجاب) يستحقون خمسة
اسداس ديتها لانقلاب حصصهم في القصاص مالا يعوت الاب وبن القاتل حصصته فيه كما نص
عليه في التارخية والله أعلم (سئل) في رجل قتل بنت عمه عدا ولها زوج وأخ شقيق هل يقتل
بها اذا اجتمعوا على طاب القصاص أم لا واذا عفا أخوها عنه ينقلب نصيب الزوج مالا أم لا
(أجاب) نعم يقتل بها وان عفا أخوها عنه فلزوجها نصف ديتها والمتر في كلام أعني أن الرجل
يقتل بالمرأة وأن دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية يجريان على فرايض الله تعالى
والله أعلم (سئل) في رجل قتل ابنة عمه عدا بمجر دمه وليس لها وارث سوى زوجها وابناء عمها
فماذا يجب لزوجها على أبيها بسبب القتل المذكور (أجاب) يجب له عليه نصف دية بنتي ماله
خاصة وقد تقرر أن القاتل لا يرث من المقتول وأن الواجب بالعمد المختص يجب في مال المقتول لا على
عاقلة وأن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن ما يجب على الاب والجد في أموالهم يقتل
الابن عدا يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الاحكام في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء
والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح أو قدر عدا فكسر بعض سنه فماذا يجب عليه
(أجاب) ان كان الكسر مستويا يستطاع في مثله القصاص بالمردا قصص من الضارب فيهرس
سنه بمقدار سن المضروب وان لم يكن كذلك فعليه سن ارش السن بحسابه ان كان نصف سنه
فمنصف ارش السن وان ثلثا فنثلث وهكذا وقد تقرر أن في السن نصف عشر الدية فينظر بمقدار
ما ذهب من سنه فيجب ارشه بحسابه حيث لم يكن القصاص والله أعلم (سئل) في رجل ضرب
رأس آخر فاذهب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا (أجاب) مخرج في التارخية والبرازية
وكثير من الكتب أنه لو ذهب بعض بصره بضر به ونحوها فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل
ونقل في التارخية عن الفتاوى الصغرى والمسئلة المشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة
وذكر ايضا في التارخية أن ذهاب البصر قبل ان الاطباء تعرفه فنقول عدلين منهم مقبول فرعا
يظهر المقدار الذي ذهب منه بقول الاطباء ففسهم الحكومة والحال هذ والله أعلم (سئل) في
امرأة حرقت امرأته أخرى وابنتها عن القاء القمامة بموضع يضرب بالمارة فانتبأ أخوها وشيخ
النابية في رأسها شقة دامية فماذا يلزمه شرعا (أجاب) أولا يلزمه انتعز برار تركاب المعصية
وثانيا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي المصحح أن ينظر كم مقدار هذه الشقة من
الموخة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية لان ما لا نص فيه يرد الى المتدوس عليه والله أعلم
(سئل) في جماعة يجرون حجر بذئقال قاتل منهم وضعوا في حلقه خشبة لئلا يهرس أحد اذ قال
رئيسهم لا يحتاج فهرس رجل رجل منهم فكسر هالفا الحكم فيه (أجاب) الحكم في ذلك عند
علمائنا المختفين أن حكومة العدل تقسم على جميع الجارين وتسقط حصص المصاب عنه أما

وجوب حكومة العدل فلنص علما ثانياً في كسر كل عظم حكومة عدل وأما كونهم عليهم
فلنصهم في مسئلة الأربعة نفر الذين استوجروا الخضر برفوقت عليهم من حفرهم ذات
أحدهم أن على الثلاثة ثلاثة أرباع الديونة بسقط ربعها والذين بان الموت من جنائهم وجنائهم
فسقط ما قبل فعله كما سرح به في الخانية والولوالجبة وأكثرت الكتب وان مات الذي انكسرت
رجل من ذلك قدمت الديونة كذلك فافهم والله تعالى أعلم

*** (باب ما يحدثه الرجل في الطريق) ***

(سئل) في رجل له إوان سفلى هدمه وجدد عمارته ووضع عليه عليه ونصب عليه ميازيب نصب
في صدر زقاق غير نافذ فيضر بأهله هل إذا طلب أهل الزقاق أو بعضهم رفع الميازيب يجبر على
رفعها أم لا وإذا ادعى أنه وضع بأذن من أهله لا باحثهم هل لهم الرجوع عن الاباحة وتكليفه
برفعها أم لا (أجاب) لهم أن يطلبوه برفعها لأن الزقاق الغير النافذ ملك لأهله فلهم ذلك سواء
أضر أم لا وإن تراضوا بوضعها لهم أن يرجعوا لأنهم الاباح وللجميع الرجوع عنها كمن أباح ركوب
دابة له أو مشتركة بينه وبين المباح له لأن ينعمه متى شاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
له إوان في داره عليه ميازيب بنصب ماؤها في زقاق غير نافذ هدمه وجدد بناءه وأحدث عليه
طبقة ونقل الميازيب التي عليه على سطح الطبقة المحدثه هل له ذلك أم لا يكلف برفعها (أجاب)
ليس له ذلك ويكلف الرفعها فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية أنه لو أراد أهل الدار أن
ينقلوا الميازيب عن موضعه أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الخانية في الخدع وإن أراد
أن يجعله أرفع عما كان لا يكون له ذلك لأنه أكثر ضرراً عما كان ولا شك بأن الماء كلما كان شاهقاً
فوقه أضر بالأشياء لأنه لقوته يحفر زيادة عما يحفره المستقل ويعدو قوته ويكثر اتساعه
وانتشاره فيضرب به جاره وذلك لأن الزقاق ملك مشترك بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن
شريكه ورضاه وقعود النهي عن أضرار الجار وإيذائه والله أعلم (سئل) في رجل بنى على
الطريق العام ساباطاً بغير إذن من السلطان ومنع به القضاء والهواء عن طاقة مدرسة تجاهه
والآن يريد ناظر المدرسة هدمه فهل تسمع دعواه بذلك ويحجب إلى هدمه أم لا (أجاب) للناظر
مطالبة بترجحه بل لكل واحد من أحاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على أنه إذا أضر فليس لأحد
ولو من أهل الزمة غير العبيد والصبيان أن يختصمه ويقضى عليه بهدمه كما صرح به في جامع
الفصولين رافض الفتاوى الدنيارية ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الامام أبي حنيفة
يرفع وينع ولو لم يضر في التتارخانية وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في كتاب الصلح إذا أراد
الرجل أحداثاً ظله في الطريق العام ولا يضر بالعام فالصحيح من مذهب أبي حنيفة أن لكل
واحد من أحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومثله في جامع الفصولين في الفصل الخامس
والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام في الصلح أنه لا يعدل عن كلام الامام لأنه جعله الصحيح
من مذهبه وهو ولو لم يجعله الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت أنه مذهبه الذي استقر عليه فإن كان
هذا فيصلاً يضر فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله أعلم (سئل) في رجل كان
متكهما على مدرسة فغير معالمها بغير موجب بحيث أنه سد طاقات في المدرسة المذكورة وبني
تجاهها إواناً على ساباط أحدثه على طريق العامة والآن يطلب ناظر المدرسة فتح الطاقات
أقدمها وهدم الساباط هل يحجب إلى ذلك شرعاً أم لا (أجاب) نعم يحجب إلى ذلك والحال هذه

مطلب إذا وضع رجل
ميازيب نصب في زقاق غير
نافذ يجبر على رفعها وإن
أباح أهله له ذلك لهم الرجوع

مطلب ليس لصاحب الميازيب
أن ينقلها أو يرفعها أو يسفلها

مطلب ليس لصاحب الخدع
أن يرفعها

مطلب بنى على الطريق العام
ساباطاً بغير إذن السلطان
ومنع به القضاء عن طاقة تجاهه

مطلب إذا أراد رجل
أحداثاً ظله في الطريق
العام يمنع ولو لم يضر على
الصحيح من مذهب أبي حنيفة
مطلب إذا كان متكهما على
مدرسة فسدت طاقات فيها
بسبب بناء ساباط أحدثه
على طريق العامة فللناظر
عليها الآن أن يختصمه
يرفعه بل ولكل أحد ذلك

ألا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد اتفقوا على رفع الظلة حيث كانت تضر والعجيب من مذهب أبي حنيفة أنها ترفع لخساسة أخذ الناس ماعدا العبد والصيد ولولم تضر صرح به في التاريخانية وجامع الفصولين وكثير من كتب علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل أخرج حرمنا إلى طريق العامة وفتح به كوة مشرفة على عورات جاره هل ينزع ولا يمنع من نزعه الطريق الفاصل أم لا (أجاب) نعم ينزع الجرحن ولكل واحد من أهل الخصومة أن يطالبه بنزعه ولا يمتنع بذلك الجار وأما سد الكوة فالفتوى على أنها حيث كانت للنظر والموضع موضع للنساء تسد بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره والمسئلة الأولى في الكثر وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في بناء تشعت بحيث آل إلى السقوط وأخذ به المعمارية أنه يحتاج في استناده وتحصينه إلى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء إحداث مثل ذلك إذا كان ليس في إحداثه ضرر خصوصاً حيث دعت الضرورة والحاجة إليه ووجرت عادة الناس بمثل ذلك وخصوصاً أيضاً كشف المحل من جانب الشرع الشريف بمحذور المعمارية وأهل المحلة وجاعة من المسلمين وأخبروا بأسرهم بأنه ليس في إحداث ذلك ضرراً أصلاً والحال أنها قد دعت أيضاً لحافها زيدا من ذرع القناطر الموجودة بذلك الخط فهل يجوز جرت عادة الناس بذلك لم يكن في إحداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتفت إلى المعارض المتعنت وهل لحائط الدار حريم ويعتد ذلك فناءها حتى إن لصاحبها ربط دابته إلى جانبها والجلاس في ظلها إلى غير ذلك من الانتداعان أم لا (أجاب) قدأكثر علماءنا من نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البرازية وإن أحدث في طريق ظله لكل أحد الرفع والمنع أشراً أم لا وقال محمد رحمه الله تعالى إذا لم يضر بمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى وبه يعتبر إذا لم يضر ولا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع الفصولين في أول الخامس والثلاثين أراد أن يحدث ظله في الطريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالعجيب من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح إذا كان ذلك بغير إذن الإمام قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا طرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى ونقلوا عن الصغار أنه انما يلتفت إلى خصومة من يخافهم ولم يكن له مثل ما للخاصم فيكونه مثله لا يلتفت إليه إذا لو أراد دفع الضرر عن العامة يبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه متعنت الحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسمع وأرفق مع عدم الضرر فقال به يعتبر ولصاحب الدار الانتفاع بفناء داره بالقاء تلج وطعن وخبث وربط دابته على الإطلاق كأنص عليه في جامع الفصولين وغيره وإذا كان له ربط دابته في باب أولى جلوسه في ظلها وقد صرح به بعضهم والله أعلم (سئل) في إحداث دكان في طريق يضر بالمارة هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز حيث ضرب بالاجتماع وإذا لم يضر يجوز إذا لم يمنع ولكل أحد من أهل الخصومة أن يكون أو مسلماً منه ورفعته قال في الكثر من أخرج إلى طريق العامة كنيشاً أو ميزاباً أو جرحناً أو دكاناً فلكل أحد نزعه انتهى يعني مطالبته بنزعه والله أعلم

(فصل في الحائط المائل)*

(سئل) في حائط مال إلى الطريق العام والخاص فاشهد على ربه من له ولاية الأشهاد وهو الجار أو رجل من أحاد الناس في العام هل يفتن صاحبه جميع ما هلك منه من نفس أو مال أم لا

مطلب إذا أخرج حرمنا
إلى طريق العامة فتح به كوة
مشرفة على عورات جاره
وهناك طريق فاصل

مطلب اختلاف أئمتنا الثلاثة
في حكم وضع قنطرة أو ظلة
في طريق العامة

مطلب في إحداث شيء
طريق العامة

مطلب يفتن صاحب الحائط
المائل ما تلف به حيث أشهد
عليه من له ولاية الأشهاد

(أجاب) نعم يضمن ربه ما تلف به من نفس أو مال إن طالب بقضه مسلم أو ذمي ولم ينقصه في مدة يقدر على نقضه حيث كان إلى الطريق العامة وإن كان إلى طريق الجار أو إلى دار الجار فالطلب إلى الجار فإذا طالب ولم ينقض مع تمكنه ضمن جميع ما تلف من مال أو نفس له هكذا صرح به فقهاءنا من أئمةنا وشيوخنا وفتاوى والله أعلم (سئل) في أمرأة جالسة تحت جدار انقض بعضه فاصاب حجر منه رجل المرأة فكثير ما هوى ما تلف هل يلزم ربه الجدار ديتها أم لا (أجاب) لا يلزم ربه الجدار ديتها حيث لم يطلب من ربه ينقصه قبل الوقوع مسلم أو ذمي والقياس أن لا يضمن وبه قال الشافعي وأحمد مطلقا لأنه لم يوجد منه صنع هو تعدد لا مباشرة علة ولا مباشرة شرط أو سبب والبناء كان مستقيما في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله فلا يضمن ولو كان ما تلا فبالك إذ لم يكن كذلك والاجماع منع قد على عدم الضمان في غير المائل مطلقا والله أعلم

(فصل في الخيطان والطرق وما يتضرر به الجار)

(سئل) في الجار يريد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحرمة أو بناء غرفة أو حائط على جداره مشترك بينهما هل يمنع عن ذلك أم لا (أجاب) أما مسئلة فتح الكوة ففيها استحسان وقياس والاستحسان المنع وعليه الفتوى كما نقله في التتارخانية وشرح القدوري المسمى بالمضمرات عن التهذيب وقال في التتارخانية قبل مسئلة الكوة بقليل (م) والحاصل في هذه المسئلة واجناسها أن القياس كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع في الحكم وإن كان يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرر تصرفه إلى غير ضرره بناو قيل بالمنع مطلقا به أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى انتهى ومثله في فصول العمادى وكثير من الكتب وأما بناء الغرفة أو الحائط على جداره مشترك فالمنع منه متفق عليه قياسا واستحسانا قال في الخاتمة جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بإذن الشريك أشرك الشريك بذلك أو لم يضررا انتهى ومثله في كثير من الكتب وفي البرازية جدار بينهما ما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة تمنع وكذلك إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع إلا إذا كان في القديم كذلك انتهى ومثله في الخلاصة وكثير من الكتب والقصة فيه أنه يشغل ذلك يصير مستعملا ملك الغير بغير إذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في رجل له دار ملك والجارة تحاه دار وقف بينهما وبين جاره شارع عريضة الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة هل يجازه منعه من ذلك أم لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية فيها أن الجار لا يمنع عنها لأنه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره به لكن درس في المضمرات شرح القدوري أن الفتوى أن الكوة إن كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر وينبغي من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وماعليه الفتوى استحسان والله أعلم (سئل) في رجل فتح في بيته كوى للهواء والقضاء مظلة على ملكه مقابلة لكوى جاره وبينهما شارع ودوراهما هل لمنعه من ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إذا الملك مطلق التصرف للمالك ومسئلة فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ليست هذه التي للقضاء والهواء وانما هي المعدة للنظر والموضع موضع النساء وأيضا لو ثبت له مظلة لم يثبت له مظلة لئلا يخرج عليه مثله والمنع من أصله خلاف القياس كما تقر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في سفل فوق علوه هل لصاحب

مطلب لا يضمن صاحب الجدار الذي انقض بعضه ما تلف به حيث لم يطلب منه رفعه

مطلب أراد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحرمة

مطلب إذا أراد أحد الشرى يمكن البناء على جدار مشترك ليس له ذلك
مطلب أراد فتح كوة مظلة على جاره ولكن بينهما شارع فأراد الجار منعه
مطلب لو أراد رجل فتح كوة للهواء والنساء ليس لجاره منعه بخلاف ما إذا كانت للنظر والموضع موضع النساء لسفل
مطلب ليس لصاحب السفلى أن يفعل ما يضرر بالهوى

السفل أن يفتح في سفلها طاقة أو يدق وتد أو يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا (أجاب) ليس له أن يفعل شيئا من ذلك في المتون لا يتدوسفل فيه ولا ينقب كوفيه بلارضاضى العلوقال في البحر أشار يعني صاحب الكنز إلى منعه من فتح الباب ويضع الخدوع وهم سفله وفي فتح القدير أن فتح الباب ينبغي أن ينع اتفاقا وان وضع سمارا صغيرا أو وسطا يجوز اتفاقا انتهى وأشار بالصغير والوسط إلى عدم جواز وضع سمار كبير والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين هل يجوز لأحدهما ادخال الاجانب فيها بغير اذن الآخر أم لا وخصوصا مع صريح النهي (أجاب) لا يجوز لأنه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وان كان مشتركا وهو حر أم والله أعلم (سئل) في ساحة لدار مشتركة بين ثلاثة نشر هل لأحدهم أن يني بها كنيشا أو مطبخا أو مسطبة أو بناء يختص به أم لا (أجاب) ليس له ذلك إذ ليس لأحد الشركاء أن يني له ببناء يختص به في المشترك إذ فيه منع النزيك عما هو مشترك ولا يملك ذلك وانما له أن يفعل ما هو من حق السكنى كدخول وخروج وقعود ووضع أمتعة ونحو ذلك لا ما لا يمنع به غيره عن الانتفاع به كبناء مطبخ أو كنيش في المشترك ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في دار رباع مال كلها يملكها التجار فسد بابها وفتح له بابا آخر في داره ومات البائع عن ورثته فاشتري أحداهم البيت المذكور وهو ملاصق لبيت له في الدار يستطرق اليه من ساحتها ويريد فتح باب البيت المذكور هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك إذ له المرور من الساحة قطعاً من أي جهة أراد ومن له المرور في محل له فتح باب فيه كما صرح به علماءنا فاطمة ولا يقدر أحد على منعه منه كما لا قدرة له على منعه من المرور فيه والله أعلم (سئل) في رفاق مشغل على دارين أحدهما في أسنله والأخرى في أعلاه هل لذي العليا أن يحول بابها إلى جهة السفلى أم لا (أجاب) بعملى فاضحان من أن الصحيح أنه ليس له ذلك وعبارته رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح أنه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابها كان له ذلك انتهى ومثله في كثير من كتب المذهب ونقل في جامع الفصولين أن له مطلقا وعليه الفتوى ونقل في التارخانية عن الفتاوى العتامية أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فيمكن العلول عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دار الهاظلة حادثة على حائطها وحائط الجار في سكة غير نافذة انتهى خدمت هل له اعادتها أم لا (أجاب) ليس له اعادتها كما صرح به في جامع الفصولين وسواء كان بناؤها باذن الجار أم لا لأنه ان كان باذنه فهو معبر للحائط وللمعبر أن يرجع متى شاء وان كان بغير اذنه فهو غاصب والله أعلم (سئل) في حائط مشترك لا يخشى عليه السقوط أراد أحد الشركاء أن يني عليه أقوى مما كان أو يني عليه بناء هل ينع أم لا (أجاب) نعم ينع لأنه تصرف في المشترك وهو لا يجوز بغير اذن الشريك والله أعلم (سئل) في معصرة لشخص ولا آخر حق الممر على سطحها انتهى خدمت جانب منه هل يلزم صاحب الممر شي في عمارة ما انتهى مع مالك المعصرة أم لا (أجاب) لا يلزم صاحب الممر شي في عمارة ما انتهى من سطح المعصرة باجماع العلماء إذ ليس له فيه حق الا حاق المرور وملك الرقبة لربها ومن له حق المرور لا يؤخذ بعمارة اجاعا وقد صرح علماءنا بأنه لو انتهى السفل فانه يندم العلول على صاحب العلول عمارة له وله ادباني صاحب السفلى سفله أن يعيد علوه كما كان وليس عليه شيء مما اتفق صاحب السفلى على سفله بل له اذا امتنع صاحب السفلى من بناء سفله أن

مطلب ليس لأحد الشركاء
ادخال الاجانب في الدار
المشتركة

مطلب ليس لأحد البناء
في ساحة الدار المشتركة

مطلب لأحد الشركاء أن
يفتح في الدار المشتركة بابا
ليت آخر

مطلب ليس لأحد الدار
التي هي في رفاق غير نافذة أن
يفتح لها بابا أسفل من بابها
وله فتح أعلى

مطلب اذا اشترى رجل
دار الهاظلة حادثة على
حائطها وحائط في سكة غير
نافذة انتهى خدمت فإراد

اعادتها ليس له ذلك
مطلب حائط مشترك أراد
أحد الشركاء أن يني عليه
أقوى مما كان

مطلب صاحب الممر على
مكان لا يلزمه شيء في عمارة
لوانه يندم

مطلب لو انتهى السفل
واستمتع صاحبه من بناءه
فأصاحب العلول أن ينيه الا
أن الحكم يختلف بين كونه
بذن القاضي أو بغير اذنه

بنيته ليتوصل الى حقه وينعه عنه حتى يدفع اليه قيمة بنيانه بالغة ما بلغت لانه مضطر الى بنيانه
اذ لا وصول له الى حقه الا به ولو نبي باذن القاضي يرجع على صاحب السفن عما أتفق بالغاما بالغ
لان اذن القاضي كاذبه بنفسه لولايته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفي قصة الولوالجية
وبه ينقضي والله أعلم (سئل) في سفن عليه علو ولا هل هذا العلو على سطح صاحب السفن
انهم يهدم جانب من الممر فادعى ربه على رب العلو انه أحدث حوضا وشجرة في الحوض فانهم
بسبب ذلك وذو العلو شكر جدوهم ما ويدي قدمه ما هل القول في ذلك قول صاحب السفن
يمينه أم قول صاحب العلو يمينه (اجاب) القول قول صاحب العلو يمينه وان كان الحادث
بضاف الى أقرب أوقاته ليكون صاحب السفن يدعى الضمان وصاحب العلو شكره والاصل
عدم الضمان وبراءة الذمة من الاشتغال بحق الغير فعرض الاصل السابق أصل أقوى منه
والله أعلم (سئل) في دكان جارية في وقت مسجدها جمع لها استغرقا قديم في أرض
موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم علمها منع الاستغراق المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم
على قدمه (اجاب) يبقى القديم على قدمه اذ الاصل بقاء ما كان على ما كان لعلبة الظن بالمسلمين
بانه ما وضع الا بوجه شرعي والله أعلم (سئل) في ميزاب الى داراختلف صاحبه مع صاحب
الدار ما الحكم الشرعي (اجاب) بما في جامع الفصولين ان اختلفا في حال الجريان فانقول
لصاحب الميزاب والا فلا بد من يمينه وقال بعضهم بتركه لو قد عينا ووجد القديم أن لا تحتفظ اقاربه
وراء هذا الوقت كيف كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حدا للقديم قال (مش) هذا
في غاية الحسن كذا في الفتاوى الصغرى انتهى والله أعلم (سئل) في سطح بيت سفلى هو
عرضه لدار علوية ذوالسندل يطالب صاحب العلو بتطينه لدفع وكف الماء عنه في زمن الشتاء
محتجا بان ليس بمالك فهل تطيبه عليه أم على صاحب السفن أم عليهم ما وهل اذا تلف طين السطح
بواسطة اشتغاعه به يكون ضامنا أم لا (اجاب) لا يجبر واحد منهما على ذلك أما صاحب العلو
فلم يكن له ليس بمالك اذا السطح ملك صاحب السفن وانما لصاحب العلو سكنه والانتفاع به ولا يجبر
الانسان على اصلاح ملك غيره ولا يجرأ جبرا عما يجبر لحقه أو لحق ذي السفن فلا وجه الى الاول
وهو ظاهر ولا وجه الى الثاني لعدم موجه وهو التعدي ألا ترى أن السفن لو انهم لم يجبر واحد
منهما على بنيانه لما قلنا وانما يقال انى العلو ليس للطريق الى حقل سوى أن تبني السفن
بنفسك ان شئت وتحبس عنه صاحبه الى أن يؤدى قيمة البناء هذا مع فوائد الحق فكيف مع
عدم فوائد في مسئلتنا اذ عدم التطين لا ينفوت الحق بالكلية وانما يجب نقصا ما وأما صاحب
السفن فلما صرحوا به فاطمة من أن المالك لا يجبر على اصلاح ملكه فان شاء طنبه ودفع ضرر
وكف الماء عن نفسه وان شاء تحمل ضرره كبيت لاحق لاحق في علوه ومسئلة هذه ليست
مسئلة المنع عن التصرف التي ذكرها في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما لقال اجتمع مانع
ومقتضى وانتهى مسئلة اصلاح الملك المتعلق به حق للغير وأما تلف الطين فان كان بالتعدي من
ذو العلو فهو ضامن وان لم يكن كذلك بل كان بالمشي المأذون فيه شرعا أو بمرور الأيام واللسان
وعمل الشمس والهواء ونحوها فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل) في دار جارية
في ملك زيد وتجاهها دار أكبر ويقف بينهما مدرب سالك هنالك يريد أن يجعل سفن داره فرأى
نظير الخبز وبني له بيت نازو ويجعل باعلاء ملقفا للدخان لكن بكره ان يباعه من ذلك ويتعال عليه
بسبب الدخان فهل لذلك أم لا ولز يد التصرف في ملكه كيف شاء (اجاب) نعم ذلك في ظاهر

مطلب رجل له علوه يمر
على سطح صاحب السفن
انهم جانب من الممر فادعى
صاحب السفن أنه انهم يهدم
بسبب احداث رب العلو
حوضا وشجرة فيه وهو شكر
مطلب لا يمنع صاحب
الاستغراق منه

مطلب ميزاب الى داراختلف
صاحبه مع صاحبها

مطلب سطح بيت لدار علوية
طلب صاحبه من ذي العلو
تطينه لكونه المتشعب به
وامتنع صاحب العلو لكونه
غير مالك

مطلب ظاهر الرواية أن
المالك يفعل في ملكه ما شاء
مطلقا واختار غالب المتأخرين
منع الضرر للبين

الرواية سواء تضر به جاره أم لا وسواء كان الضرر بيناً أم لا واستحسن غالب المشايخ من المتأخرين منع الضرر البين وفي الحاشية دارقها صاحبة بين رجلين اقتسمها فاصارت الساحة لاحدهما والبناء للآخر أراد صاحب الساحة أن يجعل الساحة بينا ويسد بها الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء حق المنع وقال نصير رحمه الله تعالى له أن يمنع والقوى على ظاهر الرواية وعلى هذا الوارد أن يبنى في الساحة اصطبل أو تنورا أو حماما كان له ذلك انتهى والمسئلة مشهورة في كتب الفتاوى والنشر وح وقد علمت بهذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل وموضع الخلاف وما هو المنتهى به والله أعلم (سئل) في امرأته لها طلب من دارها تريد جارتها تمنعها عنه هل لها ذلك أم لا (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء ولو أضر بغيره فكيف مع الضرر الذي يتعمده الجيران وهو الدخان البكاث من الطبايون فالمنع عنه ممنوع قياسا واستحسانا فـ كثير من الجيران له يتعمدون حتى يخن به مبتلون والله أعلم (سئل) في امرأة وضعت على حائط جارتها أخشابا وركبت عليه دالية بغير إذن أهل تومر برفعها عنها وتجعل على ذلك أم لا (أجاب) نعم تومر برفع أخشابها ودالياتها عن حائطها لأنه يتصرف في ملك الغير بغير إذنه والله أعلم (سئل) في جماعة يترون على ظهر عتار جاري الوقف على جهة البر الماروب زاعين قدمه فبنى بعضهم عليه بناء حاد ناهل يومر برفعه عن الوقف أم لا وهل على تقدير أنه قديم وأن لهم حق المرور على ظهره مباح لهم البناء عليه أم لا ويهدم البناء الذي أحدثه بعضهم وإذا هدم هل تلزم الجارة المثل مدة وضع البناء أم لا (أجاب) إذا لم يثبت لهم حق المرور يمنعون شرعاً عنه وأنه إذا ثبت لهم حق المرور لا يمنعون عنه ومع ذلك ليس لمن له حق المرور البناء في الممر باجتماع العلماء وبما سرحت به علماء أن صاحب العلو ليس له أحداث بناء على العلو زائد عما هو عليه في السابق وإن أحدث يرفع ومن المصريح به أن منافع الوقف مضمونة فتلزم الجارة في ذلك المدة وضعه والله أعلم (سئل) في علو أحد حيطانه على سفلى المارريد الجار هدمه هل له ذلك وبجيبه القاضى اليه أم لا (أجاب) إذا ثبت حدوثه ووضع بغير حق فلصاحب السفلى هدمه ويحكم له القاضى بذلك لأنه يتصرف في ملك الغير فلا غير أزالته عن ملكه شرعاً وإن لم يثبت ذلك بالبينة لا يهدم وفي مثل ذلك فرقوا بين الثبوت باليد والثبوت بالبينة والثبوت بالمصادقة والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينة يهدم لأنها كالحجة بالبينة وهو حجة قوية ومنعده تصليح للدفع والرفع وفي الثبوت بالاتفاق والتصادق قولان ويرجع عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفصيلها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب جنابة البهيمية والجنابة عليها)*

(سئل) في رجل جمع به فرسه فأنلف انسانا حال جوجه وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا وإذا اختلف مع الأولياء فاذن الجوح والعجز عن المنع وأنكر وأذلك يكون القول قواهم أم قوله (أجاب) إذا ثبت عجزه عن المنع يهدر قال في منخ الغنار وقد أجاب عنها مولانا شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية بأنه إذا تحقق عجزه عن منعها حتى أنلث انسانا فدمه هدر والمسئلة في التصول العمادية وجامع التصولين وغيرهما والمسئلة قد وقع في نقلها الاكتار وأصلها عن أبي الفضل الكرماني والوجه فيها أن الراكب عند الغلبة انتطع تسير فالتفت

مطلب امرأته لها طابون في دارها أرادت جارتها تمنعها منه

مطلب من وضع أخشابها على حائط جاره يومر برفعها
مطلب من له حق المرور ليس له البناء وإن بنى وكان وقفا يلزمه الاجرة مدة الوضع وكذلك ليس لصاحب العلو أحداث شيء على السفلى
مطلب إذا أنلث صاحب السفلى حدوث العلو بالبينة يحكم بهدمه بخلاف ثبوته بمجرد اليد وكذا بالاتفاق والتصادق على الراجح

مطلب جمع به فرسه فأنلف انسانا فإن ثبت بالبينة عجزه عن المنع فهدر والا

بالمصلحة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المفتي أن القول قول الاولياء بينهم وان
 البينة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب الضمان والشك في منافيه فهم يشكرون المتأني وهو
 يدعيه والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت عجزه عن المنع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة
 طلبت من رجل فرسه لتركب فقل عنه وأركبها فخرج بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا هل
 تضمن المرأة وأصحاب الفرس أولا يضمن واحد منهما (أجاب) لا يضمن واحد منهما والحال
 هذه اذا تحقق جرحه أما اذا لم يتحقق بان لم يطمع بنية على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة لا على
 صاحب الفرس والقول قول اولياء القليل في انكار الجرح بينهم والله أعلم (سئل) في رجل
 مر من طريق راكباً مهر انظر المهر الى جلد مفروش فيه فنفر منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ
 رجلاً فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية الرأكب أم فارقش الجلد أم يؤخذ المهر به
 أم لا يلزم واحد اهما ذكر (أجاب) لا ضمان على فارقش الجلد ولا على الرأكب ولا يؤخذ المهر
 به أما الفارقش فلما في التارخية موضع شياً على الطريق فنشرت منه دابة فقتلت رجلاً لا ضمان
 على الواضع اذا لم يصبه ذلك الشيء وأما الرأكب فلما أفتى به أبو الورد العمداني دق في الروم أنه
 اذا تحقق عجز الرأكب عن منع الدابة المركوبة حتى أتلفت انساناً فدمه هدر وأما عدم أخذ
 المهر فلعدم قائل به من أئمتنا فان أحدا من علماءنا لم يقل بدفع الدابة في جنايتها وقد جعل الشارع
 فعل العجماء جباراً أي هدر اقمته بهذا عدم ضمان راكب المهر وفارقش الجلد وعدم دفع المهر
 بترك الجناية فقد أهدر دمه والله أعلم (سئل) في حجر بدأ صاب صيداً وضع يده على الزيتون الذي
 يداس عليه به حال سوق الدابة فهرسه فأتت بسبب ذلك هل تجب دية على عاقلة السائق وهو من
 جلدته أم لا (أجاب) نعم تجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم ويكون كاحدهم
 ومثله حجر البديعة الطاحون وغيرهما ووجه ذلك أن سير الدابة يضاف الى السائق قال في
 الحاوي الزاهدي أصاب العجلة صيداً فكسرت رجله وصاحها راكب عليها وقال كنت ناعماً
 فعليه أرش الكسر انتهى وما ضمنه الرأكب ضمنه السائق والله أعلم (سئل) في صغير جل على
 فرس في المرمى فأسرعت في العدو وعثرت وانكسرت رقبته أو ماتت بسبب ذلك هل يضمن أم لا
 (أجاب) نعم يضمن كالبالغ والله أعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم فتقدم الى صاحبه
 رجل فلم يشته وربطه بين الخيول فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما أتلفه بعد التقدم
 المذكور أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث تقدم اليه فيه في الحاوي الزاهدي برمز برهان الدين
 صاحب المحيط ربط كلباً على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم ينقله حتى نطح صبياً وكسرت رقبته
 يضمن وفي شرح تنوير الابصار نقلا عن السراجية سئل برهان الدين عن عند نورنطوح
 فسره الى المرمى فنطح ثور غيره فأت قالوا ان تشهد عليه يضمن والا فلا وفي النزاهة نقلا عن
 المنيقي مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر
 على الضمان كالحائظ المائل اذا حصل التقدم الى صاحبه فيه والله أعلم (سئل) في كلب عقور
 لرجل عض رجلاً فقتله بعد التقدم الى صاحبه ومطأ به فجفظه ورفع أذاه عن أهل القرية فلم
 يفعل هل يضمن صاحبه دية الرجل أم لا (أجاب) يضمن صاحبه الدية كما صرحوا به في عامة
 الكتب ويعملها العاقلة وهو كاحدهم كافي الحائظ المائل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ثور نطوح تقدم اليه أكل فريته وأشهدوا عليه فنطح رجلاً فكسرت رقبته وعطله عن عمله فاذا
 يجب على صاحبه (أجاب) الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي أن يقوم المكسور

مطلب أركب فرسه غيره
 فجمع حتى قتل رجلاً

مطلب اذا ركب مهر افقر
 من جلد مفروش الى خلف
 فكسر رجل رجل فلا
 ضمان على الفارس والراكب

مطلب اذا أصاب حجر البديعة
 انساناً حال سوق الدابة فأت
 فديته على عاقلة السائق

مطلب صغير جل على فرس
 فأسرعت فهل يكتسب
 عثرتها

مطلب حصان اعتاد الكدم
 فما أتلفه ان كان بعد الاشهاد
 على مالكه فالضمان عليه
 ومثله الكلب يش والثور
 النطوحان والا فلا

مطلب في كلب عقور قتل
 انساناً

مطلب اذا كسر ثور نطوح
 رجل انسان بعد الاشهاد
 على مالكه فالواجب فيها
 حكومة عدل

عبد ابلا هذا الاثر ثم يقوم معه فقد اتفقت بينهما من الذببة هو الواجب على ما عليه الشئ
وقيل هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب وغن الادوية الى أن يبرأ وذلك لعدم تسير
النظر الى مقدار هذه من الموضحة لانها ليست في الرأس ولا في الوجه بل هي في البدن والله أعلم
(سئل) في رجل له ثور يطبخ بقره رجل فكسر هاهل بضم صاحب الثور أم لا (أجاب) هي
العجماة التي في الحديث الصحيح الذي رواه الامام مالك والامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب
السنن الاربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم العجماة جرحها جبار يعني هدر والمراد بالعجماة كل
حيوان سوى الاذى والمراد بجرحها اتلافها سواء كان بجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور
ما فعل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبتة عن مالكها أو أوركها أو
سائقها أو قائدها والله أعلم (سئل) في دابة كدمت دابة في المرمى فهل تكت بكدمها هل يضمن
الراعي أم رب الدابة أم لا (أجاب) لا ولا أما الراعي فلعدم تقصيره وأما رب الدابة فلا لأن
حكمها بالعجماة وان كانت في تدبيره والله أعلم (سئل) في رجل عقر بقره آخر فالحكم الشرعي
(أجاب) ان كانت ماتت من العقر ضمن جميع قيمتها وان أيسر حياتها وذبحها مالكتها ليس من
حياتها ضمن قيمتها عاقرها ما عدا اللعوم والقول قوله ان أنكر ذبحها من الاصل وفي قيمة اللعوم ان
اختلفا في قيمته لتقرر الضمان على المقاطع بالقطع أى ضمان القيمة فافهم والله أعلم (سئل) في
رجلين لكل بعير ربطا هما في موضع لهما ولاية الربط فبه بعض أحدهما الاخر عضا فاحشا
فدبسه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا وإذا قلتم يضمن هل يضمنه سليما أو معوضا (أجاب)
يضمن قيمته معوضا إذ فعل البعير هدر وفعل مالكه معتبر والله أعلم (سئل) في فرسان يلعبون
ضرب واحد منهم آخر بمافي يده فاصابت ضربته فرسه فخرجها ورجع بها الى مربطها وترك
الاكل والشرب هل اذا ماتت يلزم ضمانها ضاربها أم لا (أجاب) هذا السؤال فيه تفصيل ان
أنكر اضارب هلا كيه بسبب ضربته وأقام بها عليه البرهان أن موته بسبب الجرح ضمنها
والالا لانه المتدعي والاخر المنكروا البيضة على من ادعى واليمين على من أنكر والله أعلم (سئل)
في رجل من عادته أن بعض حذر صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في
مربطه وفلن رسته وقاده وحمل عليه زرعاً وقاده فعضه في ذكره وانثبته فمات من ذلك فهل
يلزم صاحبه دية أو يلزمه دفع الجمل لا ولياء القليل أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء من ذلك وسواء
تقدم اليه فيه أم لا لأن هذا بمنزلة تعمد المرور على البئر المحفور تعدياً في غير ملك الحافر فان تعمد
المرور منع ضمانه فكذلك القرب الى البعير المذكور وتحميله وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو
تقدم اليه فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا
(أجاب) يضمن قيمته والقول قوله في ذلك والبيضة على المالك ولو كان مكان البعير حرمتكف
لا شيء فيه وكذا العبد المكلف ولو كان مكانه مجنون حر ضمن دية أو مجنون عبد ضمن قيمته
وكذلك الصغير يضمن اذا صال حر أو عبد فالحر فيه الدية والعبد نجب قيمته فالخالف أن الصغير
والمجنون ضمان مطلقا كالذابة والبالغ العاقل لا يضمن مطلقا فافهم والله أعلم (سئل) في بعير
دنا من نفق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن
والله أعلم (سئل) في أخوين جالين في نخيم واحد في الربيع ومع أحدهما جمل لرجل فدفعه
ليرعاه بالاجرة مرض الجمال مرضاً أقعده عن تعهده فحمل الى أهله بعد أن وصى أخاه عليه
بجفظه مع جملته جاله فمات حنقاً أنه أو بفعل سائبة في المرمى هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمان

مطلب ثور نطخ بقره رجل
فكسر هاهل

مطلب دابة كدمت دابة
فهلكت
مطلب رجل عقر بقره آخر

مطلب بعير عض بعير آخر
عضا فاحشا فذبحه مالكه
مطلب فرسان يلعبون ضرب
واحد منهم آخر بمافي يده
فاصابت فرسه وترك الأكل
والشرب حتى مات
مطلب رجل عادته أن بعض
حذر صاحبه أهل القرية
من القرب منه فمات
فعضه فمات

مطلب يضمن من قتل بعيرا
صائلا عليه بخلاف الحر
والعبد على تفصيل فيهما

مطلب لا يضمن من صاح
بعير فهلكت
مطلب لا يضمن الراعي بدفع
الجمل لا يخران مات من
غير تعذر

على واحد منهما (أجاب) لأنهما عليه ولا على أخيه لعدم تعديهما والحال ما ذكر فيه
إذا حصل أنه راع ترك الدابة مع أخيه لضرورة حصلت له ولا ضمان في ذلك بإجماع أئمتنا وقد
صرحوا بان له أن يحفظ باجرأته ولا يضمن والله أعلم (سئل) في رجل راكب فرسا خرجت
بندقته المعترضة بين يديه على سرج فرسه فأصاب فرس صاحبه الذي يجانبه فقتلها وكان قد
قدح زناده فليروا ولم يعلم ما سبب خروجها هل هو من ربيع حملت من الفيلة نارا فألقته على محل
الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث جهل السبب لأنه إن كان يحمل
الربيع والقائها لا يضمن وإن كان بشعله ضمن والضمان موجب لاشتغال الذمة واشتغال الذمة
لا يكون مع الشك وهذا مما يظهر لآفة فيه يادى النظر والله أعلم

*** (باب جنابة المملوك) ***

(سئل) في رجل أركب عبده فرسا الغير فأقر العبد أنها ملكت تحته هل تسمع الدعوى على
العبد وإذا سمعت هل يضمن العبد قيمتها أم سيده (أجاب) لا يتخذ قرار العبد على سيده ولا يؤخذ
بأقراره إلا بعد عتقه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادة بحضور سيده وإذا ثبت بالبينّة الشرعية
أن سيده أركبه فهلكت تحته وجب ضمان قيمتها على السيد لأنه المستعمل لها بركابه فعليه
قيمتها وقتئذ والله أعلم (سئل) في زيد قال لعبده البالغ اقتل فلانا فاضرب به يارودة عمدا فاستقر
صاحب فراس إلى أن مات فالحكم (أجاب) يجب القصاص على العبد ولا شيء على المولى غير
التعزير الشديد لارتكابه المعصية الموجبة لذلك وذلك لأن العبد فيما يجب القصاص كالحرة فلا
يصح أمر مولاه فيه وإذا أردت إيضاح ذلك فانظر ما صرح به شرآح الهداية وغيرهم في باب
جنابة المملوك في مسئلة من قال لعبده ان قتلت فلانا وأورسيته إلى آخره والله أعلم

*** (باب القسامة) ***

(سئل) في قتييل بقرب قرية فادعى أولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط دعواهم هذه
القسامة والدية عن البقية منهم أم لا (أجاب) إذا وجد قرييا بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملوكا لغيرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك
دعوى أولياء القتييل على معين منهم حيث لم يجد صريح الإبراء البقية والله أعلم (سئل) في
رجل ادعى على ستة أنقار أنهم ضربوه على يده فسلمت وأنه لاحق له عند غيرهم هل تسمع دعواه
على غيرهم إذا ثبت عليه ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع كما هو صريح أو كما صرح في كلامهم في
فروع متعددة في مواضع مختلفة والله أعلم (سئل) في قتييل بندقته وجديين قري ثلاث وهو
بأرض واحدة منها والباقي بآخر ببعده أن صالوا جميعا على الصواب والحق والاسلحة والقتيل
من فئة وفي أهل القرى ثلاث بندقته فهل تلزم دية أهل القرى الذين صالوا جميعا أم أصحاب
البندقته الثلاث أم القرى التي وجد فيها القتييل وتقبل شهادة غيرهم عليهم أم لا أو نحوها
لنا الجواب (أجاب) المصريح به في كتب علمائنا قاطبة أنه إذا اتفق قوم بالاسلحة فأنكشفوا عن
قتيل فعلى أهل الموضع الذي وجد القتييل فيه القسامة والدية لأن القتييل وجد بين أظهرهم وفي
أرضهم والحفظ عليهم به صرح أصحاب المتون ولا يلزم سواهم إلا أن يدعى عليهم الولي ويثبت
ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم

مطلب في راكب خرجت
بندقته فقتلت فرس صاحبه
ولم يعلم سبب خروجها

مطلب إذا أركب عبده فرسا
الغير فأقر العبد بملكها
تحته فالضمان عليه ولا يؤخذ
العبد بأقراره حتى يعتق
مطلب أمر عبده البالغ
بقتل فلان فاضرب به يارودة
عمدا فاستقر صاحب فراس
حتى مات

مطلب قتييل وجد بقرب
قرية فدعى أولياؤه القتل
على معين لاتسقط القسامة
والدية عن البقية
مطلب ادعى على جماعة أن
شال يده بسبب ضربهم وأنه
لاحق له عند غيرهم
مطلب قتييل بندقته وجد
بين ثلاث قري وهو بأرض
واحدة منها بعد أن صالوا
جميعا والتقوا بالاسلحة ولم
يوجد إلا ثلاث بندقته مع
ثلاثة أشخاص

ووجوب القسامة والدية على أهل المحلة والقرية التي وجد فيها القتل. بقرره عند علماءنا مشهور
وفي أغلب كتبهم المعتمدة مذكور وذلك بسبب أن الحفظ وصيانة الموضع عن أن تهرق فيه الدماء
وتقتل فيه القتلى عليهم فهذا الاعتبار قالوا إذا التقي قوم بالسيف فاجلوا عن قتل فاقسامة
والدية على أهل المحلة لا على الملتقين لا باعتبار أن المخدوم عليهم بأن القتل منهم بيقين فافهم ذلك
وأما مشاهد غير أصحاب المحل الذي وجد فيه القتل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصاً ما
دعوى الولي لأنه لا يدفع عن نفسه لعدم وجوده في محله كما صرحوا به عامة في آخر باب القسامة
والله أعلم (سئل) في رجل ذمى وجد قتيلاً بساحة باب المهد المعروف بالسكان بقرية بيت لحم
المفصل عنها بالساحة المذكورة ثوبه اثر ضربة بندقية من هبة يدعى وليه انه رمى ببندقية من
حائط المهد القبلي والشرقية لا يعلم المزهقة منهما ولا الضارب له بعينه والساحة ليست
مخصوصة لاحد بل بمباحة لسائر الناس فما الحكم في ذلك هل يجب القسامة والدية على أهل
المهد جميعهم أم على أهل القرية المفصلة عنهم بالساحة المذكورة التي هي ابعده عن القتل من
على أهل المهد جميعهم ان ادعى الولي عليهم لا قرىتهم فقد صرحوا فاطبة في جاس هذه المسئلة
بان الاعتبار في وجوب القسامة والدية القرب ولا يهدر دمه وان كان المكان مباحاً لسائر الناس
حيث كان قريتين مع منه الصوت وقد صرحوا بان المحلتين والسكنين وكل مكانين احدهما
منفصل عن الآخر اذا وجد القتل في احدهما فالقسامة والدية على اهله دون الآخر فاذا علم
ذلك ينظر الى دعوى الولي فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من أهل يجب الى ذلك ويحكم
لهم بالدية عليهم وعلى عواقلهم ان ادعى الخطأ عليهم خاصة ان ادعى العمدة وان ادعى على
غير الاقرب فلا بد له من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن هذا ما صرح به علماء
مذهبنا في حنفية النعمان عليه وعليهم من الله عزير الراجحة والرضوان والله أعلم (سئل) في
رجل كشف عليه صوابى الرملة مع جماعة منهم الحاكم الشرعى حصة جرم عقير من المسلمين
فوجد في رقبته مرسة بها عقدة وهو معلق بالمرسة في خازوق مدقوق في حائط وهو ميت لا روح
فيه وسئل من وليه هل له غريم في ذلك فاجاب ان غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان لثلاثة نفر
سماهم فما الحكم في ذلك (اجاب) اذا لم يكن به أثر القتل بجرح أو خروج دم من اذن أو عينه أو
أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية فيه اذا انظر اظهر أنه مات خنقاً فان كان به أثر القتل بشئ
مما ذكره وكان في داخل دار المذكورين وادعى عليهم وليه القتل فعليه القسامة وعلى عاقلتهم
الدية وان لم يكن بدارهم وكان في محلهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وان لم يكن في
دارهم ولا في محلهم فلا قسامة ولا دية عليهم والبيتة على وليه واليمين عليهم وتسقط القسامة
عن أهل المحلة والدار اذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط القسامة عن أهل المحلة
والدار وتلحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذا القياس في الدعاوى جميعها ان
البيتة على المدعى واليمين على المتكرو وخص دعوى القتل بما ذكرنا بالنص على خلاف القياس
خطر الدماء وهذا ما نصت عليه العلماء في كتبهم فاطبة والله أعلم (سئل) في جماعة بواردية
وغير بواردية أحد قوا بطير خرج من البحر فخرجت بندقية من بندق أحدهم فقتلت رجلاً منهم
ولا يعلم من هي وولى القتل يقول حتى عنده ولا البواردية جميعهم بعينه عند أحدهم والا
كاهم غرماني هل اذا أقاموا على واحد منهم بيتة أنه هو الذي خرجت بندقية فقتلته تقبل

مطلب اذا وجد قتيلاً
بساحة بمباحة لسائر الناس
فأقسامة والدية على أهل
أقرب مكان اليها وعلى
عواقلهم ان ادعى الولي
الخطأ وعليهم فقط ان ادعى
العمدة وان ادعى على غيرهم
فلا بد من البيتة

مطلب رجل وجد في رقبته
مرسة وهو معلق في المرسة
في خازوق مدقوق في حائط
وهو ميت فادعى وليه على
ثلاثة قتله

مطلب جماعة خرجت بندقية
من بندق أحدهم ولا يعلم
من هي فاردوا أن يقيموا بيتة
على واحد منهم أنه الذي
خرجت بندقية

بينهم ويثبت القتل عليه وتنفي دعوى القتل عنهم أم لا (أجاب) لا يثبت القتل عليه ولا تقبل
بينهم ولا تنفي الدعوى عنهم إذا دعوى لاسمع الامن صاحب الحق واليمينه لا تقبل الا لاثباته
أو دفعه ولم يثبت عليهم مجرد الدعوى حتى يندفعوا وبها وباب الدعوى مفتوح فان عين المذنب
واحد المدعى عليه سمعت دعواه وقبلت بينته وان ادعى على واحد غير عين لا تسمع لان شرط
 صحة الدعوى العلم بالمذنب عليه وان ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله يوارىدهم أو غيرها
صحت الدعوى ولا بد من يمينه تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل
المسئلة والحمد لله رب العالمين والله أعلم (سئل) في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل
بيت من دار شخص وبقرب بندقية ولم يعلم فأنه ادعى أولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب
الدار يقول انما لعب بالبندقية فوجت عليه فقتله فما الحكم في ذلك (أجاب) على صاحب
الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهي مسئلة من وجد مقتولا في بيت
أودار ولم يعلم فأنه أجمع علمائنا على أنه اذا ادعى أولياؤه على المالك فعليه القسامة والدية ما لم
يثبت القتل على غيره أى على غير المالك والمتون والشروح والقواوى مترعة بها والله أعلم (سئل)
في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فمات ماذا يلزم فيه (أجاب) لا قاتل بالقسامة والدية في مثل
ذلك حيث تحقق موته بسقوطه بنفسه اذ هو حاصل بفعله نفسه فكان هدرًا والاجماع منعقد
على أن من قتل نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في التتارخانية فتلا عن النوازل صبي
مات في ماء وسقط من سطح ان كان بمن يحفظ نفسه لاشئ على الابوين وان كان لا يحفظ نفسه
فعلينا الكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة وكعن الفقيه أى
القسام في الوالدين اذا لم يعاهدا الصبي حتى سقط من سطح أو وقع في ماء فمات لاشئ عليهم ما الا
التوبة والاستغفار واختار الفقيه ابو الليث أنه لا كفارة على أحدهما الا ان يكون سقط من يده
وفي الظهيرية الفتوى على ما اختاره ابو الليث انتهى والله أعلم (سئل) في قتل وجد بسطح
البحر المالح وليس مملو كالاحد ولا يسمع فيه الصوت فما الحكم (أجاب) هو حدر لا قسامة
ولا دية فيه والله أعلم (سئل) في امرأة باعت حصتها في دار قريبا لها وأبقاها ساكنة بها
فاصبحت محروقة بنار في البيت الذي بالدار المبيعة لكونها عاجزة كفيفة صماء فكشف عليها
هل يلزم أهل الدار والجيران والمجدة شئ من غرامة أو دية أو لا يلزم أحد شئ من ذلك (أجاب)
لا يلزم أحد شئ في ذلك لاديه ولا غرامة اذ العمة مجبر على فعلها فبالك بفعل النار هذا القاتل
به من فتناء الامصار والله أعلم (سئل) في أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا
القتيل المذنب قتلته بجحر هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة
بعضهم على بعض منهم باتفاق أو تخالفا لان الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه
فكان متهمًا فلا تقبل شهادته وهذا اتفاق أى حنفية وصاحبه الا في رواية ضعيفة عن أبي
يوسف لا يعمل بها والله أعلم (سئل) فيما اذا وجد قاتل يفرقه من أقرب اقربة من أخرى وقد
شوه تحت شجرة هي أقرب للآخرى دم سائل ولم يثبت كون القاتل قتل تحتها ثم نقل وألقي في البئر
ما الحكم فيه (أجاب) اعلم انه يجب النظر أولا الى دعوى الولي فان ادعى على أهل قرية منهم
وثبت كون البئر بارئها لا ارض أخرى كانت القسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب
للأخرى أم لا حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكا وان لم تكن ملكا فعلى أقربهم للبئر خاصة
لان الموجود في البئر كالموجود على ظاهرها والحكم في الموجود كذلك يعتبر الملك أولا فان

مطلب صغير دون البلوغ
وجد قاتل في دار شخص
وبقرب بندقية فادعى أولياؤه
القتل على صاحب الدار
وهو يقول لعب بالبندقية
فقتله

مطلب لاشئ في الصغير اذا
سقط من سطح أو وقع في
ماء فمات سوى الكفارة على
من وقع من يده من الابوين

مطلب في قتل وجد في
شاطئ البحر المالح
مطلب لا يلزم أحد شئ
في امرأة أصبحت محروقة
في دار باعها

مطلب شهادة بعض أهل
القرية على بعض بالقتل
غير مقبولة

مطلب وجد قاتل يفرقه
أقرب لقرية من أخرى
ووجد دم سائل تحت شجرة
بقرب الأخرى

لم يوجده في أقرب القريتين ما لم يدع الولي على الأبعد فإذا تكركل من أهل القريتين مالكية الأرض التي بها البئر فالقول قوله وتزجج إلى اعتبار الأقرب ولا اعتبار إلى مجرد وجود الدم السائل من غير وجود القتل لاحتمال أنه دم غيره وبوجود دم سائل من غير قتل لا تجب قسامة ولا دية كما هو ظاهر ما لم تقم بينة عن ادعى عليهم الولي وهم أصحاب القرب من البئر بأنه نقل من تحت الشجرة وألقى في هذا الموضع فإن ثبت ذلك بالينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم ولزم القرية الأخرى لأن الثابت بالينة كالثابت عياناً فكأنه قد شوهد تحت الشجرة ولا تنس اعتبار الملك أولاً ثم بعده القرب وإن ادعى على الأبعد ولم يك مالاً لا قسامة ولا دية واعتبرنا في ذلك الينة أو الأقرار واليمين والنكول كسائر الدعاوى إن برهن الولي على دعواه ثبت مدعاه والأقال قول المدعى عليهم باليمين الحاصلة إن ثبت كون البئر ملكاً لأحد فالقسامة والدية عليه والأفعلى الأقرب منه ما لم يثبت تحويله ونقله من الأبعد إلى الأقرب فلا اعتبار بالأقرب والبعده مع ثبوت الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك لا اعتبار بالقرية مع دعوى الولي على غيرها لها وقد سأل السائل عن التحالف ولا تحالف عندنا في هذا الباب رأياً واحداً وسأل أيضاً عن جرم الحاكم السياسي وجرمه لكل من أهل الأقرب والأبعد ظلم لأصل له شرعاً وقد علمت الأحكام بهذه الجمل الواضحة من الكلام والله أعلم (سئل) في قتل وجدي فلاة لأمالك لها وأولياؤه يدعون على جماعة أنهم يقتلوه ألباء أو قتلوا (أجاب) حنماً أقروا وأعني أولياء القتل بأن المدعى عليهم وهم أهل القرية ما قبلوا لا يلزمهم قسامة ولا دية إذا ثبت عليهم الأقرار إذا اقراروا بحجة على المقر فيلزم به شرعاً وقد عرض القرية على أمرهما ولم يذكر لي أقراراً وأولياء القتل بانهم ما قبلوه ولو ذكره ما أجبتهم بلزوم القسامة والدية إذا اقرارهم بذلك بتعهم الدعوى لأنه حجة من الحجج الشرعية ينبغ الدعوى حيث ثبت ذلك لأوجه لطلبهم معه والله أعلم (سئل) في مسجد القرية إذا وجد فيه قتل ما حكمه وما الحكم فيما إذا كانت كبيرة ولها مساجد متعددة وجد في أحدها قتل (أجاب) حكم الموجود في مسجدها كالموجود فيها وهو معلوم الحكم وإذا كانت كبيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد وقسمته ودينه على أهل محلة لأنهم الأولى بتدبير أسورة كما إذا وجد في دار رجل منها فها على عاقلة لا على أهل محلة الحاصل أنهم ما على عاقلة إلا خص الاحق بتدبير الموضع والله أعلم (سئل) في رجل وقف مدرسة على العلم بالمذهب الفلاني في بلدة كذا وعلى معبد وعشر من متفقيها وعلى أهل شعابرو لم يسم أحد منهم وشروط النظر لمدبرها ووقف على ذلك كله قرية وبوجودها لا فيها قتل ولم يعلم قائلة هل القسامة والدية على أهل القرية السكان الغارسين الزراع أم على الموقوف عليهم وهل أم لا لقسامة والدية في بيت المال قياساً لوقف مثل هذه المدرسة على وقف الجامع (أجاب) القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا معلولين قال في التارخانية نقلنا عن البقال إذا وجد القتل في وقف الجامع المسجد فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم معلولين فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي منح الغنار بعد سنون كثيرة ذكرها قال فخر من كلامهم أن القتل إذا وجد في أرض فلا يتخلوا ما أن تكون مملوكة أم موقوفة أم مباحة فإن كانت مملوكة فالدية والقسامة على الملاك وإن كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لأن العبرة للملك والولاية كما قدمناه وإن كانت على أرباب معلولين فعليهم القسامة

مطلب قتل وجدي فلاة
لأمالك لها وأولياؤه يدعون
على جماعة أنهم يقتلوه ألباء
أو قتلوا

مطلب في حكم القتل
الموجود في مسجد القرية
أو في أحد مساجدها

مطلب إذا وجد قتل في
قرية موقوفة على مدرسة
فالقسامة والدية على
الموقوف عليهم حيث كانوا
معلولين وأما إذا وجد في
وقف المسجد الجامع فالدية
في بيت المال كالموجود فيه

والدية لان تدبيره اليهم والله أعلم وقال قبله وان كان مباحا لآفته في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكره هذا القسدهلال والكرخي رحمهما الله تعالى اه ولا شبهة أن القرية الموقوفة على معلومين ليس على أهلها اقسامه ولا دية لان الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع تعين الموقوف عليهم بشرط الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فافهم والله أعلم وأما مسجد المحلة وشارعها فواجب على أهل المحلة لانهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم (سئل) في قرية ذات محلات وجد في أحد هاقبل لم يعلم فأنه هل القسامة والدية على أهل القرية كلهم وتكون كالمحلة في المصرايم على أهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة (أجاب) القسامة والدية في القبل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في كل بلدة على المحلة التي يوجد فيها القبل بلا شبهة اذ كل محلة مآهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير مطلقا سواء كان في مصر أو قرية لان عليها التدبير وأهل كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم (سئل) في قنبل وجد في دار انسان هل عليه القسامة والدية على عاقلته لا على أهل قريته (أجاب) نعم عليه القسامة والدية على عاقلته كما طبقت عليه متون المذهب فاطبة وشروحها وقتاويها وليس على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع اليه ما صورته مولانا شيخ الاسلام أفدتم أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته فما القسامة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل تجب حالا أو مؤجلا وما مقدار ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل اذا لم تتسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث وجب هذا الامر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاحين وفي الحبس على بيت المال ينوئنا ذلك منقضا معطلا * أجاب * القسامة الايمان التي يقسم بها مالك الدار موقفا وسبيلها وجود القنبل وركنها اجراء العين على لسانه وشرطها بلوغه وعقله وحرية وجود أثر النتل وتكميل العين بخسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حاف والحبس ان أي ان يحلف في العمد وبالدية عند النكول في الخطأ والدية المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلته ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه ان ادعاه عمدا كما نص عليه في شرح النجى لابن مالك * والعاقلة أهل الديوان فان لم يكن منهم فبهي قبيلته تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهمين وثلاث دراهم ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليها أقرب القبائل نسبا على ترتيب العصباء ثم واذ انهم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تتسع لا يؤخذ زيادة عماد كرم قسطا على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعتبر المحال والقرى الأقرب فالأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الجاني ووقع في بعض الكتب أنه اذا ضم الى أنصاره أبعاد الذواوين ولم يكف يضم اليه المحال الأقرب فالأقرب وهذه المسئلة تدل على ان أهل المحلة تعقل عن أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما ذكره الصدر الشهيد وقد تقر بأن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني رواية شاذة وأن ضم محلة الى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وأن كونها في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ويجزى ذلك في الكل يجزى في البعض فتقر بأن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشيرة ولا ديوان فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت

مطلب اذا وجد قنبل في محلة فالقسامة والدية على أهلها دون أهل القرية

مطلب اذا وجد قنبل في دار انسان فالقسامة والدية عليه دون أهل القرية

مطلب في بيان القسامة وسبيلها وركنها وشرطها وحكمها وفي بيان العاقلة

المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الحياي الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها قد فئت ورجة التناصر بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحول فتكون في البلد حقيقة فتعتبر فيها البدون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق بينهما وبين السفينة أن السفينة لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم واجامع وفيها لا يتحقق التهمة في حق الكل فلا قسامة فيها على أحد والدية في بيت المال لان الغرم بالغرم واذ لم تكن له عاقلة فلا يصح المفتي به أنها في بيت المال والراوية بكونها في ماله شاذة مخالفة لظاهر الراوية واذ قلنا بها عليه خاصة بدعوى القتل العمد فهي في ثلاث سنين أيضا كما صرح به الزيلعي وقد رها من الذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تحتمل لمحمد لكن اقتصرنا على ما لا بد منه والله أعلم (سئل) فيها اذا بات ثلاث رجال في بيت من دار ملوكة لرجل من قرية والرجل ليسوا من أهالي القرية فأصبح أحدهم قتيلا بجراحة والاول والثاني يقولان انها لم يقتله ولم يقتله أحدهما وكذا مال البيت وباقي أهل القرية يشكرون قتله انفرادا واجتماعا ولم يتبين قاتله فهل موته بهذه الجراحة ثلث فالدية على من المذكورين بنوا انسا الحكم بشرطه الشرعي (أجاب) على صاحب الدار القسامة والدية على عاقلة قال في مجموع النوازل اذا وجد الضف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة اجتمع فيها قولاهما لوجود الاختلاف فيها وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة على قولهما بلا شبهة لكن قالوا عندنا انما كان كذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة فكان ولاية التدبير اليه فلزمه حماية البقعة عن أن تراق فيها الدماء لا أن نحكم عليه بانه القاتل حقيقة حتى لو كان له دار بمشق سكنها جماعة باجارة أو عارة مثلا وهو بيت المقدس فوجد فيه اقبيل فعليه قال في المحيط واذ وجد القتيل في دار فيها سكان وأربابها غيب فالدية والقسامة على أرباب الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على أهل القرية ولا على من كانا بائنين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة وأما اللوث بما ذكره للاستحلاف فالحنفية لا تقول به كما نص عليه الشراح فاطبة والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة على مصالح الحرمين الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا قسامة ولا دية عليهم فمن يوجد بارضا قتيلا (أجاب) لا قسامة ولا دية على أهلها وقد صرح علماؤنا بأن القتيل اذا وجد بارضا موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على الموقوف عليهم واذ كانت موقوفة على الفقراء والمساكين فلا قسامة والدية على بيت المال وقالوا اذا وجد في وقف المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا القبيل والحاصل أنه لا قسامة ولا دية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفنا على معينين أم على غير معينين وانما يتبع في المقتول الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية وان كانوا غير معينين يتبع بيت المال فقط ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا سبيل عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في نساء وصبيان يستقون من صهر يجبر بقرية سقطت صغيرة من بينهم تسقى فماتت غرقا هل يجب لها على عاقلة من يستق قسامة ودية أم لا يجب واذ ادعى عليهم أولياؤها بأنهم دفعوها أو دفعها أحدهم فسقط في البئر بذلك يلزم فيها عليهم بمجردهم او ما يلزم في القتيل

مطلب في القسامة والدية

مطلب اذا وجد أحد الضيوف قتيلا في بيت المضيف فالقسامة والدية على عاقلة

مطلب اذا وجد قتيلا في قرية موقوفة فلا قسامة ولا دية على أهلها وانما القسامة والدية على الموقوف عليهم ان كانوا معينين والا فالدية في بيت المال

مطلب نساء وصبيان يستقون من صهر يجبر سقطت صغيرة من بينهم فماتت غرقا فادعى أولياؤها عليهم بأنهم دفعوها

إذا وجد في الحلة أو القرية إذا ادعى عليه القتل عليهم القسامة والدية أم لا (أجاب) لا تجب
لها القسامة ولا الدية لاحتمال وقوعها زلة قدمها لا بشغل فاعل مختار ووقوعها زلة قدمها
لا يوجب على أحد شيئا باجتماع العلماء والقنيل الذي تجب فيه القسامة والدية شرطه أن لا يحال
على سبب ظاهر قوي يمنع وجوبهما وهذا يحال على سقوطها لانه سبب ظاهر قوي لا غبار عليه
فان ادعى أولياؤه على أحد أنه دفعها حتى وقعت لايدين بنية عادلة وهي عدلان أو عدل
واحرأنا نأمن موضوعتان بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون البينة أو الاقرار بمن يعتبر اقرارا شرعا والله
أعلم (سئل) في بناء بيني للناس بالاجرة حتى نشخص مكانا ورثه بينا ومعه اجراء يعملون مياومة
سقطت على رأسه ائجار من سقف البيت الذي رثه في حال مرضته فارتفع رأسه فهلك بذلك هل
تجب القسامة والدية على عاقلة مستعملة أم لا وهل اذا كشف عليه فوجد في البيت المذكور
بهم ذنبا فادعى أولياؤه القتل على المستعمل وشهدت اجراء المياومة بأنه مات بسبب سقوط
الاجار عليهم من غير فعل المستعمل تقبل شهادتهم ويصدقون أم لا (أجاب) لا قسامة
ولا دية فيه حيث علم موته بالسبب المذكور انما القسامة والدية في قتل جهل أمره كما في سائر
كتب الفقه محرر مسطور والذي هناك بسقوط الاجار والحال هذه معلوم الحال لا مرية
فيه ولا أشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء والعمال اذا لا يجرون بشهادتهم لانفسهم مغنا
ولا يدفعون عنهم مغرما والحق أحق ان يتبع وبكلمة الحق ردع وبصدع ومن قتله الحجر بغير
قائه فلان من فلان منها هل اذا أقام أهل القرية البينة من غيرهم أن قاتله فلان المذكور
تقبل وتدفع أولياؤه عنهم أم لا وهل لأهل القرية اذا لم تكن بينة تحليف الاولياء على ذلك وان
نكوا قضى عليهم (أجاب) نعم اذا أقاموا على ذلك بينة تدفع الاولياء عن أهل القرية ولهم اذا لم
تكن بينة تحليفهم على نفي العلم بذلك وان نكوا قضى عليهم والله أعلم (سئل) في قتل
وحد في خيمة رجل نازل بهم في مكان ما الحكم الشرعي فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من
كتب الاجاب (أجاب) قال في الهداية ولو وجد قاتل في معسكر أقاموا بشاغل من الارض
لأملك لاحد فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من سكنها القسامة والدية وان كان خارجا
من الفسطاط فعلى أقرب الاخبية اعتبار الدية عند انعدام الملك وان كان للارض مالك
فالعسكر كالسكان على المالك عند أي حنفية فخرجه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله
ومثله في كثير من الكتب كالولواخية والنظيرية وتنوير الابصار وشرحه والدرر والغرر
وغيرها والنقل في ذلك مستفيض فعلم بذلك ان لم يكن للارض مالك فان قسامة والدية على من
فيها من السكان وان كان لها مالك فهما على المالك عند الامام والله أعلم

(كتاب المعاقلة)*

(سئل) في رجله قصد بندقه صيدا فأصاب آدميا فقتله فدفع والدته باذنه فهل له الرجوع
عليه بجميع ما دفع أو بمقدار ما يلزمه من الدية وإذا قلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع
الاب الدافع بالساق على بقية العاقلة كاعتبة من كانت سواء كانت من أهل الديوان أو القسيلة
أو ممن تناصرهم أو لا يرجع لتبرعه (أجاب) القاتل لا يستقيم مطالبة بجميع الدية لانها
على جميع العاقلة والقاتل كاحدهم واذا علمت ذلك فاذنه لو اذنه أو جب الرجوع عليه بما يحضه

مطلب اذا مات البناء بسبب
سقوط حجر على رأسه فهو
هدر وتقبل شهادة الاجراء
العاملين معه على ذلك

مطلب اذا وجد قاتل شرية
وأقام أهلها بينة من غيرهم
أن قاتله فلان تقبل وان لم
يتبوا فلهم تحليف أولياءه
المدعى عليه

مطلب اذا وجد قاتل في
خيمة فان كان في أرض
مملوكة فالقسامة والدية على
مالكها والافعل من يسكنها
وان وجد خارجها فعلى
أقرب الاخبية

مطلب قصد بندقه صيدا
فأصاب آدميا فدفع والدته
الدية باذنه ليس لو اذنه ان
يرجع عليه الا بقدر ما يحضه
وما بقى لا يرجع به على العاقلة
لانه تبرع

مطلب رجل ضرب آخر
ولم يصر صاحب فراش ثم
مات فادعى أولياؤه مآت
بسبب الضرب والضارب
يقرب بالضرب ويشكر الموت
بسيبه

مطلب امرأة ضربت أخرى
فألقت جنيناً ميتاً وماتت

بعده

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقية فضر بها رجل بعضا
ليلقها من يده فوافق ضربه
وضع النار فيها فاصابت
آخر وقتلته

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقية فضر بها آخر بعضا
ليلقها فخرجت وقتلت انسانا
وفي الحكم تفصيل ذكره
المؤلف

فقط فيرجع أبوه عليه بما عليه فقط ويكون متبرعا بما عداه من حصته من لم يأذن من العاقلة
فأفهم والله أعلم (سئل) في راعين تضاربا بالعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما خيصة ولم يصر
واحد منهما صاحب فراش ونفى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي
يقول للشيء كن فيكون فادعى أولياؤه مآت بثلاث الشجيرة وصاحبه يجحد كون الموت بسببها
ويقرب بالضرب هل تلزمه وعاقلة دية أم لا لم تقم عليه بيته بأنه مات من تلك الضربة لاستيما ولم
يصر صاحب فراش منها ولم يتعطل عن قضاء مصالحه الخارجية (أجاب) لا تلزمه ولا عاقلة
دية له اذ يلزم من الضرب القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزم الدية حتى تقوم
عليه بيته بأنه لزم الفراش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو كأحدكم أو بقرته بالضرب ومات
من ضربته فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ماوجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار
من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما ليس كذلك نحو الله الذي قتل ونحوه والله أعلم
(سئل) في امرأه ضربت أخرى فألقت جنينا ميتا وماتت بعده فالحكم الشرعي في ذلك
(أجاب) يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرة وهي نصف عشر الدية للجنين وعاقلة ما عصبها
التسببه فلا يدخل الزوج ولا أفراد به حيث لم يكونوا من عصبته التسببه والله أعلم (سئل)
في رجل صوب ببندقية نحو رجل ليرمي بها فضر بها رجل بعضا ليلقيها من يده فوافق ضربه بها
وضعه النار فيها فاصابت رجلا غير المصوب نحوه وقتلته فهل الدية على صاحب البندقية
أم على صاحب العصا (أجاب) الدية على صاحب البندقية لا على صاحب العصا اذ صاحب
البندقية مباشر وصاحب العصا متسبب واذا اجتمع اقدم المباشرة وهذه قاعدة لم يختلف العلماء
فيها فيما علمت والله أعلم (ثم سئل) بعد عام من طرف صاحب البندقية بما حصله ان صاحب
العصا الماخر بها أصاب النار فلقاها على محل البارود فخرجت البندقية بفعلة (فأجاب) وكان قد
اعترض الجواب الاول بعض الحنابلة بما صورته ان ثبت أن صاحب العصا الماخر بها أصاب
النار فلقاها على محل البارود فخرجت البندقية بفعلة فالدية على عاقلة صاحب العصا لا المباشرة
والحال هذه والحاصل أن ولي المقتول اذا ادعى على واحد من عصبته اثبات المباشرة كما
وصفنا فان ادعى على صاحب العصا أنه هو الماخر على الكيفية المشروحة وأقام بيته على ذلك
لزم عاقلة الدية وهو كأحدكم وان ادعى على صاحب البندقية أنه الماخر على ما شرعنا وأقام بيته
على ذلك لزم عاقلة الدية ويدون دعواه لا تلزم عاقلة واحد منهم ما عدا اذ أنكر صاحب البندقية
الضرب وادعى أنها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله أما اذا اعترف بوضع النار على محل
البارود وادعى أن تحول لها الجهة المقتول بفعل صاحب العصا فقد صار معتبرا بالمباشرة فتلزم
الدية في ماله ولا تلزم عاقلة اذ العاقلة لا تعقل عدا ولا عدا ولا مال لم يزل بالحق والاعتراف وهذه
المسئلة دقيقة وتشعب منها شعوب تخفى على ضعيف العلم وسقيم الذهن ويحبط فيها خبط
الغشواء ويقف فيها وقوف الحمار الموقر في الحبال ويتحير فيها تحير البعير الموقر في خزن الحبال
ليت شعري لو ألتفت علمه مغالطة فتدبر له لو اختلفنا فقال صاحب البندقية لصاحب العصا أنت
الذي ضربت فأثرت النار وألقت على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة الدية وقال
صاحب العصا بل أنت الذي ألتقت النار على محل البارود حتى خرجت فعلى عاقلة أنت الدية
ماذا يجب فاي جواب أجب به يبرزه ويرسله لنا فان نظرت من غرذاعه في هذا الفن الى الانط
اعترفا له بالفضل والايضرض على ولادة الامور أن يعادله بالكف عن أن يتبسط يده فلما بيته الى

الفتوى فأنها هي أقوال الناس يحملها المفتي على عاتقه أعاذنا الله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا وهذا النال لأصواب وجان من الوقوع في الدعوى وأجربنا بضله من الأهواء الفاسدة وأقد صدق من قال

وإذا ما خلا الجبان بارض * طاب الطعن وحده والنزال

والله الموفق للصواب والله أعلم (سئل) في صيف وجدته تقولاً في بيت مصيفه وقلتم يوجب القسامة والدية على عاقلة ولم تنع عاقلة، وأجب الخول المقدر شرعاً على من الباقي منه (أجاب) هو في بيت المال كما أشار إلى ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم محله إلى أخرى في الباقي فألا فكون جنسية شخص لأعاقلة لا تعني حكمه فيه حكم جنسية شخص لأعاقلة له وقد تقر بأن جنسية الشخص الذي لأعاقلة له في بيت المال وكذا في غيرهما من المعبرات والله أعلم

* (كتاب الوصايا) *

(سئل) في رجل أوصى بأن يدفن في مسكنه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا (أجاب) ليس عليهم مراعاتها والفضل للدفن في مقابر المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل نصبه القاضي وصيا على أبيه وأمّه وأوصى زوجته وكانت أباها في المقاسمة والاشهاد والتبائر العام مع مفعول وأشهدوا وكلة الثابتة عن ابنته أن قبض جميع ما استحقه من متروكة زوجها ولم يبق لها عنده قليل ولا كثير إلا استوفته ما عدا الدين الذي بذته أناس معلومين ثم لا أن يدي الأب المذکور قوله لا قبل على الوصي المزبور أعيانا يدا الوصي غير ما قسم هل تسع دعواه وقبل محمّد قوله أم لا قبل والقول قول الوصي فبأيده وهل إذا خنت الأعيان بالدراهم وقت القسمة لأجل القسمة يلزم الرضى أخذها بما خنت به أم لا (أجاب) لا قبل محمّد قوله ولا يعطى بدعواها بما ادّعا والقول قول الوصي فيما يده أنه أول وأول من تركه أخيه أو تركه أمه أو تركه من كانت له يدعيه على شيء فالقول قوله فيه بينه أن طلبها مدعيه وأما روم الوصي أخذ ما خنت عليه لأجل القسمة فلا قال به بل شراء مال اليتيم من نفسه لنفسه غير جائز لأنه كالوكيل ولا يعقد بنفسه كما صرح به في الأشباه والنظائر عازا بالشرح النجف من الوصايا فكيف يلزم محمّد التخصيم لأجل القسمة لظهوره به حظ كل واحد من الورثة وفي البرازية لو أرى أحد الورثة الباقي ثم ادعى تركته وتأنسوا ولا تسع دعواه وأن أقروا بالتركه أمرهم وبالرد عليه والله أعلم (سئل) في وصي ع دار اليتيم وكتب صك التبائع وفيه أن الوصي تابع لوجوده متوقّف شرعى داغ البيع وهو الحاجة للفقيرة والكسوة وكون الدار آت إلى الخراب وأنه لا غبن فيه ولا فساد ولم تقم بنية تنهيد بهن المثل وكان المشتري هـ من بناء الدار شيئا وحدها بناءه والآن كبر اليتيم وأدعى غنا أحشا هل تسع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسع دعوى اليتيم بعد بلوغه وقبل بنية على أن يبيع كان بالغين الفاحش ولا يتنعم من ذلك ما ذكر في صك التبائع فلو أقام المشتري بينة أن قيمة دار في ذلك الوقت مثل الفـن راقم هو بينة فبينة الغبن أولى قال في البرازية في الدعوى ولو برهن لي أنه اشتراه من وصيه بالعدل والنصي بعد بلوغه على أنه كان بالغين قبل بنية المشتري أولى لأنه ثبت الزيادة والا كثر على أن مثبت القلة أعنى الغبن أولى وفي مشغل الأحكام في الوصية ادعى بدو ذاتي يدها ثمن من جهة أمه فأقام ذو الدار البينة أنه اشتراه من وصيه على القيمة فأقام المدعى ثبوت قيمة زيادة على ما أثبتته ذو الدار قبل البينة المثبتة الزيادة أولى وقال كثير منهم المثبتة لقلة

مطلب اذا لم تسع العاقلة
الدية فالباقي في بيت المال

مطلب أوصى بأن يدين
في مسكنه
مطلب قاسم أبو الزوجة
مع وصى اليتام وأشهد أنه
قبض جميع ما نستحقه ثم
ادعى على الوصى المذكور
أعيانا غير ما قسم

مطالب القول قول الوصي
فما بيده ولا يلزمه ما نحن من
الأعداء وقت القسمة

مطلب اذا ادعى اليقيم أن
يسع الوصى كان بالغين
الفاحش والمشتري أنه بمثل
القيمة فيينة اليقيم أولى واذا
فسخ البيع فما جده
المشتري الخ

القيمة أولى قنية وعن سيف السائي وصي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غبناً وأقام بيعة
وأقام المشتري بيعة أن قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبيعت الغبن أولى قنية اهـ وما عليه
الاكثر هو الذي عليه المعول وقد اقتصر عليه الشيخ محمد الغزي في منته تنوير الابصار في باب
الشهادة واذا فسح البيع بحكم الغبن فاجده المشتري من البناء ان كان بالاث هي ملكه
لا خفاء أن صاحب الملك يملك النقص وان كان بنقص البناء الاول فليس للمشتري رفعه وهو
ملك له صاحبه فان زاد المشتري في ذلك زيادة اعطى قيمة الزيادة من غير اعطاء اجر العامل وما
هدمه المشتري من بناء الله اربضن حصة البناء ونقصه للمالك ان كان فاعماً وان كان استهلكه
يضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله اعلم (سئل) في وصي فاض باع كرم المهرزوجة الميت
وكتب صلح التابيع وفيه أنه نودي عليه في الاسواق ومحل الرغبات فليو حله راغب باز يدمن
ذلك فيبيع للمهر الزوجة اذا لامل له سواء وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى أنه بغبن فاحش وأقام
بيعة على ذلك وهو الواقع هل تقبل وبنقص البيع نظر التيم وهل اذا أقام المشتري أيضاً بيعة
بأيه بالعدل ترجح بيته أم بيعة الغبن (أجاب) نعم تقبل البيعة على أنه كان بالغبن واذا عارضت
بيعة الغبن وبيعة العدل فبيعة الغبن أولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول كان
بأيه بغبن فاحش أو باع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المنقول بقبول وسيط البيع اهـ
ومثله تقديم بيعة الغبن مذكورة في البرازية والخلاصة ومثقل الاحكام وغيرها وهو الرأى
الذي عليه الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضوعة للصحيح من الاقوال فكان عليه المعول
والله اعلم (سئل) فيما اذا لم يجز بيع دار التيم بالغبن الفاحش وبطل بالوجه الشرعي ورد بعد
سنين الى التيم بعد بلوغه أو قبل هل يلزم له أجرة أم لا (أجاب) ظاهر الرواية لا يلزم لان سكوته
بتأويل الملك ومن ألحق دار التيم بالوقف أو جب أجرة المثل والله اعلم (سئل) في وصي أيتام باع
نصف كرم لهم مشتق على أشجارتين وعنب وغير ذلك لرجل فبمن كل ربع منه مؤجل الى سنة
وتسلمه المشتري وصارياً كل غلته ويدفع للوصي آخر كل سنة ربع الثمن حتى استوفى الوصي
الثمن واستقر المشتري بأكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة وكبر الأيتام فادعى الوصي المشتري بطلان
شرائه لعدم المسوغ والرجوع بما استهلكه من ثمرته هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) قد تقرر
عدم جواز بيع عقار التيم عند المتأخرين الحاجة الى غنة لا قضاء لها الا من غنة كنفقة أو دين
لا يقضى الا منه أو وقع في يده متغلب أو كانت غلته لا تفي بموته أو يبيع بضعف قيمته وصرح
في التتارخانية بطلان المشتري ان يبيع والحال هذه باطل فثبت علم ذلك فدعواهم البطلان
والرجوع بما أكله المشتري حيث لا مسوغ له مما ذكره صحيحة يجب سماعها ويقضى بموجبها
وهو هذه ان ما استهلكه المشتري اذ البيع الباطل حكمه حكم العدم ومال التيم معصوم محترم
ورد فيه من الآيات والاحاديث ما يوقف من قرب الله على غاية الندم ونهاية الاسف لما فقه من
العظم وعلى حرمة أجمع الامم والله اعلم (سئل) في الجدأ الأب هل يملك بيع منقول أولاد
ابنه أم لا وهل الشجر المغروس في الارض المحتكرة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذا قلتم يجوز
بيع المنقول (أجاب) نعم يملك ذلك قال في منخ الغنار شرح تنوير الابصار ناقلاً عن الفصول
العمادية اذا مات الرجل ولم يوص الى أحد كان لابيه وهو الجد يبيع العروض والشرأ اهـ
ومثله في أغلب الكتب وذلك بشرط أن لا يكون بما لا يتعاب الناس في مثله كما هو مدرج به
في عامة الكتب والشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار كما مدرج في الجبر تقيلاً عن الأئمة

مطلب باع الوصي عقار
التيم ثم عزل ونصب غيره
فاذا ادعى الوصي الثاني أن
بيع الاول بالغبن وادعى
المشتري أنه بالعدل تقدم
بيعة الوصي الثاني ويقسح
البيع

مطلب تجب الاجرة في دار
التيم لما مضى اذا فسح بيعها
بالغبن
مطلب اذا باع الوصي أشجار
التيم بلا مسوغ يجب على
المشتري ضمان ما استهلكه

مطلب في بيان الاشياء
المسوقة لبيع عقار التيم

مطلب الجدأ الأب هل يملك
بيع منقول أولاد ابنه
والبناء والتخيل من قبيل
المنقول

الآخبار وأبطل قول من جعل البناء والتخيل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين
 فجعل التخيل من العقار وأفتى به ونه فلم يرجع كعادته اه والله أعلم (سئل) في وصي باع شجر
 اليتيم الموضوع في أرض الوقف المستكره هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره له أم لا (أجاب)
 لا يحتاج الى ذلك لأن الشجر من قسم المنقول ويباع الوصي منقول اليتيم جائز وليس كالعقار لأنه
 محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك والله أعلم (سئل) في وصي الحاكم إذا اشترى لنفسه شيئاً
 من مال اليتيم من نفسه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز كما صرح به في الخلاصة معزيا الى نظم
 الزندوستي قال لأنه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا يمكنه لا تقبل شهادته له وكذلك في
 الفوائد الزنية تفصل عن شارح المجمع وفي البرازية يبيع وصي الاب لا وصي القاضى لأنه وكيل
 من نفسه ان يقع ظاهر كبيع ما يساوي تسعة بعشرة أو يشتري ما يساوي عشرة بتسعة يجوز
 وهذا مما يحفظ به يفتى وقولهم من نفسه احتراز عن شرائه من القاضى فافهم والله أعلم (سئل)
 في صغيرة ماتت وكان لها اسباب جاءت جدتها أم أمها لتطلب ارثها منها فذكر أبوها أنه باعها
 وأنتق منها عليها في حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث ينتق مثله أم لا (أجاب) نعم
 يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كان خفي مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل)
 في وصي قاض على أبيه أم أم القاضى أمهم ناظرة فاتفق عليه الوصي والام تنكر هل القول
 قول الوصي فيما صرفه في نفقتهم ولا تكون الام خصه أم لا (أجاب) القول قول الوصي بيمينه
 فيما صرفه على النفقة ما لم يكذب الظاهر وللوصي الانفراد بالنفقة مع كون الام ناظرة ولا تكون
 خصه في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) هل يقبل قول الوصي أنه اتفق من ماله عليه لرجوع
 به أم لا (أجاب) قول الوصي انما يعتري الاتفاق اذا لم يكن فيه رجوع على ماله أما اذا كان
 فيه رجوع لا يقبل لأنه دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الابالية كما في الخلاصة وغيرها
 والله أعلم (سئل) في رجل دفع لمربعة أو خاضعة بنته دراهم من ماله هل يرجع في مالها أم لا
 (أجاب) لا حيث لم يشهد والله أعلم (سئل) في رجل أقامه القاضى وصيا على يتيمة ولم يرض له
 اذ ذلك نفقة تم فرض له اجر في مقابلته عمله فتنازل عن المدة الماضية الخالية عن الفرض هل له
 ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانظر الى
 قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله أعلم (سئل) في وصية على ولدها ادعت أن ماله الذي كان
 يدها سرق هل يقبل قولها بيمينها أم لا يقبل (أجاب) نعم القول قول الوصية بيمينها أن المال
 ضاع او سرق كما في الخلاصة والخائفة وغيرها والله أعلم (سئل) في وصي على بنات أخيه
 كبرن وطلبن حسابه لينظرن هل أنفق بالمعروف أم لا وطلبن من القاضى أن يحاسبه هل لهن ذلك
 وهل القول قوله أنه اتفق بالمعروف أم لا (أجاب) للقاضى ولهن محاسبته لكن لا يجبر على
 الحساب لو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما اتفق وفي أنه اتفق بالمعروف ولم يسرف لأنه أمين
 من جهة الميت أو من جهة القاضى والقول قول الامين مع الامين فيما فعل كذا انقل في مشتل
 الاحكام عن فصول الاستروشي والله أعلم (سئل) في وصي مختار عاب غيبة منقطعة فصب
 القاضى وصية الاثبات حق الصغار وحفظ ما لهم من انصباغ والاتفاق عليهم هل يصح نصبه
 ويترتب على ذلك موجه أم لا واذا اقيم بالحجة الغيبة المجوز لذلك (أجاب) نعم اذا عاب وصي
 الميت غيبة منقطعة جاز للقاضى ان يصب وصيا ويترتب عليه الاحكام المذكورة في وصي
 القاضى كما افاده اطلاق قولهم لا يصب القاضى وصيا مع وجود وصي الميت اذا عاب غيبة

مطلب يبيع الوصي منقول
 اليتيم لا يحتاج الى مسوغ
 بخلاف عقاره

مطلب لا يجوز لوصي الحاكم
 أن يشتري شيئاً من مال
 اليتيم لنفسه من نفسه
 بخلاف ما اذا اشترى من
 القاضى

مطلب يقبل قول الاب أنه
 باع مال الصغيرة في حياتها
 وانفق عليها عند طلب أم
 الام ارثها منها

مطلب القول قول الوصي
 فيما صرفه على الايتام ولا
 يعتبر انكار أمهم التي جعلها
 القاضى ناظرة عليهم

مطلب لا يقبل قول الوصي
 انه اتفق على اليتيم من ماله
 ليرجع في ماله

مطلب لا رجوع للاب فيما
 دفعه لمربعة بنته
 مطلب يستحق الوصي الاجر
 من وقت فرض القاضى له
 ذلك

مطلب القول قول الوصي
 أن المال قد ضاع

مطلب لا يجبر الوصي على
 المحاسبة والقول قوله بيمينه
 فيما اتفق وفي انه اتفق
 بالمعروف

مطلب اذا عاب الوصي المختار
 فللقاضى أن يصب وصيا

منقطعة أو أقل تدعى الدين كافي الاشياء تنقل عن الخزانة وكمافي جامع الفصولين والبرازية
والعمادية وقد عاينوا بان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت ولا شك أنه اذا مات حقيقة ونصب القاضي
وصيا جازت جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي فكذلك هذا كما هو ظاهر وأما الغيبة المنقطعة
فما في البرازية تنقل عن الخصاص فيبدأ أنها مقدرة بكون الوصي المختار في بلد منقطع عن بلد
الموت في لا تأتي ولا تذهب القافلة الله وما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين فيبدأ تنقذ برها
بعدة السفر وتعليقهم بالنظر فيبدأ تنقذ برها بخوف ضياع مال الصغار وضررهم بعدم الاتفاق
والنظر في حالهم هذا ما فهمته من النظر في عباراتهم في مواضع كثيرة والله أعلم (سئل) في فاض
نصب وصي على صغار وتصرف في التركة بحكم الوصاية فظهر وصي مختار للميت فجاز جميع
ما فعل الوصي المنصوب من جهة القاضي هل يجوز ما فعله والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ما فعله
المنصوب جائز لما تقر بأن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة والمصرح به في الكتب جواز
توكيله بكل ما يجوز له فعله بنفسه وهو عقد له مجز عند فعله وهو موجب للانه قادر والتوقف بلا
شبهة والله أعلم (سئل) في ايتام صغار لهم حدة لأب وعم عصبة وام نصبها القاضي وصية على
اولادها وورث لهم نفقة فادعت الام الاتفاق عليهم من مالها وتريد الرجوع في ما لهم هل لها ذلك
أم لا وهل اذا ادعت انها استدان مبلغا ودفعته لمن أداها في مصالح الاولاد يقبل قولها وترجع
في مال الايتام أم لا وهل اذا تزوجت بأجنبي تسقط حضانتها أم لا واذا قلتم تسقط تكون لهم
أم لحدة لهم حيث لا مانع لها وهل للام حبس الايتام عندها في منزلها لاجل ما ثبت عليهم من النفقة
بالوجه الشرعي وتنع الحدة المذكورة من حضانتهم حتى تستوفي دينها أم لا وهل اذا قالت أنا
أقوم بمونة الايتام من غير رجوع في ما لهم تجاب الم ذلك وتنع الحدة من الحضانة بذلك أم لا وهل
اذا رهنتمهم دارا مشتركة بين الايتام وغيرهم بغير اجازة الغير يصح الرهن وينفذ أم لا (أجاب)
امامسئله رجوع الام بما انفقت من مالها ففيها تفصيل ان اشهدت انها انفقت لترجع ترجع
في ما لهم والا وامامسئله دعوى الاستدانة في مصالح الايتام فلا بد لها من بينة على ذلك فان
أقامتها رجعت والا وامامسئله تسقوط الحضانة بتزوج الاجنبي فلا شبهة في السقوط به
واتفائها للجددة وامامسئله حبس الايتام عندها في منزلها بما ثبت لها من النفقة فلا قائل به
وامامسئله القيام بمونة الايتام الخ فلا تجاب الى ذلك ولا تمنع الحدة من الحضانة بذلك وامامسئله
الرهن فلا تملك ذلك باجماع العلماء والله أعلم (سئل) في وصي باع من رجل حصة للايتام في عقار
لضرورة النفقة والكسوة وقبض الوصي الثمن ثم مات واحد من الايتام فهل لاحد من يرث
في مال هذا اليتيم مطالبة المشتري من الوصي أم لا وهل اذا طال به ودفع له بناء على أنه يلزمه وأن
اعطاه للوصي لم يصادف محلا يستخلص من الاخذ أم لا (أجاب) قبض الوصي صحيح في محله
وليس لاحد من ورثة اليتيم مطالبة المشتري والقول قول الوصي في صرفه على اليتيم ان كان
حيوانا كان ميتا لاضمان عليه بمونة مجهولا واذا دفع بناء على لزومه وان قبض الوصي غير صحيح
يستخلص من المدفوع اليه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيماليو بلغ الصبي رشدا وثبت كونه
بلغ رشدا ثم بعد ذلك طالب وصيه بدفع ماله اليه فأجابه الوصي بأن دفع لك مالك بعد ان
ثبت باوفاك رشدا فهل يقبل قول الوصي في الدفع بيمينه أم لا بدله من بينة تشهد له بطبق دعواه
(أجاب) القول قول الوصي والحال ما ذكر لانه أمين وقد نصوا على أن كل أمين يقبل قوله في
ايمان الامانة الى مستحقها وفي تحليفه خلاف كما نصوا عليه في مسئلة دعوى الاتفاق هكذا

مطلب في بيان الغيبة
المنقطعة

مطلب نصب القاضي وصيا
على صغار وتصرف فاذا
ظاهر وصي مختار وأجاز
ما فعله المنصوب جاز

مطلب اذا كانت الام وصية
وانفقت على الايتام من
مالها فلها الرجوع ان
اشهدت وان ادعت الاستدانة
فلا يقبل منها الا بينة الخ

مطلب قبض الوصي الثمن
من المشتري صحيح وان مات
مجهولا فلا ضمان عليه

مطلب اذا ادعى الوصي دفع
المال الى اليتيم بعد بلوغه
فهو ومصدق وفي تحليفه
خلاف

رأيت شيخنا شيخ الاسلام محمد الخانوق أجاب في واقعته وأقول الظاهر أنه لم يجد في المسئلة سوى الضابط المذكور وهي داخله فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من نص عليها بخصوصها وقد ادرت الجواب بالبيان كذلك أخذ من الضابط المذكور ثم أنى بفضل الله ربها بخصوصها في كتب التفسير كالبيضاوي والكشاف والرازي والمفتي في قوله تعالى فإذا قسمتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وقد سرحوها فإن الوصي مصدق في الدفع مع الميمن عند أي حنيفة خلافا لما لك والشافعي فراجع تلك الكتب إن شئت والظاهر من علماءنا أنهم انما لم يصرحوا بها بخصوصها لظهورها من الضابط المذكور وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في وصي منصوب من جانب الحاكم فرض القاضي نفقة للزوجة والذين في حجره قدر ما علموا كل يوم وأمره بالصرف عليهم ومضت مدة تسنين فادعى أنه صرف في كسوتهم وأيضاً من مالهم كذا زيادة عن النفقة المفروضة فهل يقبل قوله فيها ولا يكون تقدير القاضي النفقة المذكورة مانعاً من قبول قوله في الكسوة أم يكون مانعاً لدخول الكسوة في سمي النفقة (أجاب) نعم يقبل قوله في قيامه بكذبه الظاهر فيه ولا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية وبأن الحائنة وغالب كتب المذهب وعبارة الخلاصة في هذا المحل وإذا أخبر الوصي بالدخول والخروج قبل قوله فيما يحتمل اهـ ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضي النفقة لأمور منها أن النفقة قد رادها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر إلى الأفهام الآن وهو كثير الاستعمال في كلام الفقهاء قال في الكنتز يجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حالهما ثم قال والسكنى فعطف الكسوة على النفقة ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله الادعاء بما لا يحتمل وما يكذبه الظاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما لو أمر القاضي الوصي باقراض مال اليتيم فأقرض بأمره وحضرته هل يضمن أم لا (أجاب) قال في البحر في كتاب الوقف بعد أن قرئوا في القيم قلت قال في القنية طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للامام فأنى فأمره القاضي فأقرضه ثم مات، فلهذا لا يضمن القيم انتهى مع أن القيم ليس له اقراض مال المسجد انتهى والوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان وقول الزبلي وأغلب شراح الكنتز والهداية في الفرق بين القاضي والوصي أنه باقراض القاضي يؤمن التوى بمجود المستقرض والحال هذه لكونه معلوماً للقاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر الوصي يدين على الميت هل يصح أم لا يصح ويضمن بالدفع للمقرضه وفيما إذا كان بطعمه من مرقته وخبره هل له أن يحسبه على اليتيم وينسأله من ماله أم لا (أجاب) اقرار الوصي على الميت يدين باطل وليس له إذا أطعمه من مرقته وخبره أن يرجع بأخذ غنمه من ماله في القنية والحاوي الزاهد وصى بنفق على الصبي من مرقته وخبره حتى يبلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك إلا إذا كان أنفق له يرجع عليه انتهى فلما شهد يرجع والا لا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بناءً من مقرر على أرض وقف وعمل على الأرض لجهة الوقف بطريق الحكيم ثم أوصى في مرض موته أن ينزل به حادث الموت يجمع كل يوم رجلان هم افلان وفلان بقرآن يس وتبارك والاخلاص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك إلى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور وإذا مات أحد هما يقرر ولده أن كان له أهلية ولا يقرر القاضي من له أهلية ومات مشترى القرن واستمر رجلان بقرآن وتناولوا علوقتهما كما عين لهما من أجرة القرن بمعرفة وارث الموصي عشرين سنة ثم إن أحد القراء ادعى أن القرن وقف وأنه ناظر

مطلب فرض القاضي قدراً معلوماً للزوجة لا يمنع من قبول دعوى الوصي الزيادة بينهما ما يكذبه الظاهر

مطلب إذا أقرض القيم والوصي مال الوقف واليتيم بأمر القاضي فنوى المال على المستقرض فلا ضمان عليهما

مطلب اقرار الوصي يدين على الميت باطل ولو أطعم الوصي الصغير من مرقته وخبره ليس له الرجوع إلا إذا شهد

مطلب إذا أوصى بشئ لمن يقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة سواء كان الموصي به لورثة الموصي أم لا

عليه واستبدله منه رجل آخر فابده بطريق النظر بغير معرفة وارث الموصى والحال أن القارئ
ليس له سوى علوق من أجرة القرن فهل بهذه الوصية يصير القرن وقفنا على القارئين أبدأ سرمد
أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل يملك أحد القارئين التصرف في القرن أم لا وهل لورثة
الموصى التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا (أجاب) هذه الوصية باطلة ولا يصير
القرن وقفًا ولا يملك أحد القارئين التصرف في القرن والاستبدال الواقع منه غير صحيح ولورثة
الموصى التصرف في بناء القرن لأنه والحال هذه مما ترك الميت فجري على فرائض الله تعالى قال
في وصايا البرازية أوصى للقارئ بقرأ القرآن عند قبره بشئ فالوصية باطلة وفي التتارخانية في
الفصل التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن يدفع إلى إنسان كذا من ماله لقرأ القرآن
على قبره فهذه وصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارئ معنًا أو غير معنٍ وعلو ذلك بأن ذلك
بمثلة الأجرة ولا يجوز أخذ الأجرة على طاعة الله تعالى وإن كانوا استحسنوا أجورًا على تعلم
القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة إلى القول بجوازها على القراءة على قبور الموتى فافهم
والله أعلم (سئل) في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر أريد أن لا يخرج من تركه
واحد منهما شئ لغير زوجته قال الخيلة (أجاب) الخيلة أن يوصى كل واحد منهما للآخر
بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندنا لأنه غير وارث والله أعلم (سئل) في صغار ماتت أمهم
عنهم وعن أبيهم فلن التصرف في ماله (أجاب) قد اتفقت كتب الحنفية على أن التصرف
في مال الصغير للاب ثم للاب الأب ثم لوصى الأب الأب قال في البحر تفسلا عن خرافة
المفتين من البيوع الولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم لوصى وصيه ثم إلى الأب ثم إلى
وصيه ثم بعد من ذكر إلى القاضي ثم إلى من نصبه القاضي انتهى وفي الأسباه لا يملك القاضي
التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعني وصى اليتيم ولو كان منصوبه وفي جامع الفصولين
الولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم لوصى وصيه ولو بعد فلو مات أبوه ولم يوص بالولاية إلى الأب
الأب ثم إلى وصيه ثم إلى وصى وصيه فإن لم يكن ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه
وجده ووصيهما التصرف في ماله انتهى وكذا في كثير من الكتب المعتمدة والمسئلة في مشاهير كتب
الحنفية كالدرر وغيرها والحاصل أن ولاية القاضي في مال الصغير متاخرة عن ولاية الأب والجد
وعن وصى كل واحد منهما وفي الحاوي الزا هدى من كتاب البيوع في فصل بيع الأب والأم
والجد والوصى والقاضي والمثقف والآخر العالم للصغير وشرائعهم وسائر تصرفاتهم له صرح بأن
القاضي محجور عن التصرف في مال الميت عند وصى الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت
فراجعنا شئت (وأقول) فكيف مع الأب وهو أولى الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من
بعض القضاة في هذا الأمر أعجب العجائب وهو أنهم ينصبون مع الأب الخليم وصيا ويلزمون
الأب بأخذ مال ابنه مائة ويكتبون ذلك في سجلاتهم فلاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
إن الله وأنا المرء جعون والله أعلم (سئل) في وصى القاضي على أخويه اليتيمين وإذا شهد على
نفسه وعلى أخويه اليتيمين أنه لا يستحق هو وهما قبل فلان وفلان حقًا ولا استحقا فلا دعوى
من جهة المبلغ الذهب الذي كان بجهة فلان ولا من أجرة عقار مشترك وربيع وقف ولا من سائر
الجهات لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه هل ينفذ شهادته على اليتيمين المذكورين فيما ذكر
أم لا (أجاب) لا ينفذ شهادته على اليتيمين المذكورين إذا شهادته وأراؤهم لالزم بعقد غيره
باطل ولهما الدعوى عليهما بذلك شرعًا ولا يمنعان عنها إذا مال اليتيم والوقف والغائب مستثنى

مطلب في الخيلة باختصاص
كل من الزوجين بمال الآخر
مطلب في بيان من له ولاية
التصرف في مال الصغير

مطلب إذا شهد وصى
القاضي على أخويه على
نفسه وعليهما أنهم
لا يستحقون قبل فلان
وفلان حقًا لا ينفذ عليهما

مطلب للوصي أن ينفذ وصية الميت وإذا أنكرها اليتيم بعد بلوغه وحكمها الحاكم الشافعي للموصي له بشاهد وعين نفذ

مطلب ليس للم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية

مطلب بضمن الوصي مال اليتيم إذا خلطه بماله وأما إذا مات مجهلا فلا ضمن مطلب في بيان مسائل استثنوها من قولهم ان الامانات تقب مضونة بالموت عن تجهيل

مطلب لا يصح اقرار الوصي على الميت

مطلب وصي الاب أولى في التصرف من الجد والقاضي مطلب ليست الولاية لاب الام في مال الصغير بل للاب ثم لوصيه ولو بعد ثم للجد ثم لوصيه ثم للقاتل ثم لوصيه مطلب في امرأة باعته زوجها عقارات بالمحابة ثم مات عنه وعن بيت المال

من عدم سماع ماضى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم (سئل) في وصي على يتيم أوصى أهله بوصية لغير وارث ولكنه ذرهم محرم هل يسوغ للموصي أن ينفذها حيث خرجت من الثلث أم لا وإذا أنفذها وبلغ اليتيم فأنكر الوصية وأتى الموصي له بشاهد وعين وحكمها الحاكم الشافعي هل ينفذ حكمه أم لا (أجاب) نعم يسوغ للموصي تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي لمحرم يحرم قطعه وهذا باجتماع من الأئمة وإذا بلغ اليتيم وأنكرها وأتى الموصي له بشاهد وعينه عليه وحكمه القاضى الشافعي عايراه نفذوا ذر في صله الرحم ما ورد فلا ينبغي أن ترد اذ هو خير محض عليه التواجدت بعض والله أعلم (سئل) في يتيم له أعمام منهم من هو عم لاب وأم ومنهم من هو عم لاب هل يجوز لاحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا والحال أن هناك قاضيا يمكن رفع أمر اليتيم اليه (اجاب) ليس للم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية مطلقا سواء كان عم لاب وأم أو لاب والله أعلم (سئل) في الوصي اذا مات بعد أن خلط مال اليتيم بماله هل يكون ضامنا له بسبب ذلك ويؤخذ ضمانه من تركته أم لا وهل اذا كان قدمات مجهلا من غير خلط يضمن أم لا (أجاب) لا كلام في أنه يضمن في المسئلة الاولى قولنا واحد وفي الثانية خلاف وقد قال قاضيان في الوقف ناقلا عن الناطقي ان الامانات تقب مضونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احدها متولى الوقف الثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغفوا أو ودع بعض الغنية عنده بعض الغنائم ومات ولم يبين عند من أودع والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه اهـ وذكري التهمة الامانات تقب مضونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل وذكري مسئلتى قاضيان في المتولى والسلطان والثالثة احدى المتناوضين قال الطرسوسى فحصل من كلام قاضيان والتهمة الاختلاف في تضمين احد المتناوضين وفي تضمين الثاني انتهى ولم يذكر واحد منهما الوصي وذكره في جامع القصولين راجع النوايد صاحب المحيط بقوله ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن وضمن الاب بموته مجهلا قال لا كودي اهـ (وأقول) والوجه عدم ضمانهما للتلايمع الناس منها ولا غنى لهم عنها فقد علم الحكم في المسؤل عنه بأوضح عبارة أنهمها المراد والله أعلم (سئل) في وصي أنفق جميع مال اليتيم بتسديد ما فرض القاضي له وأذن له بالاتفاق فأدعى شخص على الميت بدين فأقر به هل يصح اقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصي ضمانه ووقاؤه من ماله باقراره أم لا (أجاب) اقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي باقراره لانه اقرار لغير على الغير فكان باطلا لا عبرة به والله أعلم (سئل) في رجل مرض فجعل أخاه لاه وصيا على أولاده هل هو أولى بالتصرف في أموالهم من جميع العصة حتى الجد لاب والقاضي أم لا (أجاب) نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجد لاب ومن القاضي وغيرهما والله أعلم (سئل) في الجد اب الام هل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا (أجاب) الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ولو بعد ثم الى أب الاب ثم الى وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي كذا صرح به كثير من علماءنا إذا كان كل من الاب ووصيه ووصي وصيه وان بعد وكذا أبو الاب مقدما في التصرف في مال الصغير على القاضي فكيف يكون لاب الام معه نظرا وتصرف في مال أولاد ابنته وهو لا ولاية له أصلا هذا لا قائل به والله أعلم (سئل) في امرأة باعته زوجها عقارات في مرض موتها بالمحابة ولادين عليها وماتت عن زوجها وعن بيت المال فهل ينفذ محاباتها وليس لبيت المال رد محاباتها معه والرجوع الى قيمة المثل أم لا تنفذ له ذلك (أجاب) نعم تنفذ محاباتها معه بل

وصيته له وليس ليت المال رد محاباتهم لانه ليس وارث وانما يوضع في بيت المال عند عدم
أصحاب القرائض والعصبات وذوى الارحام والموصى له بما زاد على الثلث من حيث انه مال ضائع
لا من طريق الارث والتوقف في الوصية للوارث وفي المحابة انما هو لحق الورثة وحيث لا وارث
نفذت محاباتهم مع زوجها بلا توقف بل ولو أوصت بكل مالها له نفذت وصيته له والحال هذه وقد
صرح بعين المسئلة صاحب الجوهرة في الوصايا وجميع أوائل كتب القرائض ناطقة بذلك
والله أعلم (سئل) فيما إذا كان رجل وصيا على أولاد أخيه القاصرين وعلى أبيهم دين فوفاه
الوصى وصرف مصارفهم ثم بلغت منهم بنت فأقر لها الوصى بالذى لها عنده وتستحقه عنده مقدار
معلوم ودفعه لها بمجة شرعية والآن قد بلغ بقيتهم وبضابون الوصى بأن يدفع اليهم على
حساب ما أقر به لا ختم وهو يتعال عليهم بما وفاه وبما صرفه قبل بلوغ أختهم وأقراره لها بالمبلغ
المدفوع عنها بالمصارف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل بمقتضى إقراره المذكور ويؤتم
أن يدفع لأخوتها الذين بلغوا بعد ما على حساب ما أقر لها به لانهم اقضية واحدة تعميم جميعا ولا
يحسب عليهم من المصارف الا ما كان بعد الاقرار المزبور والحالة ما ذكر أولا (أجاب) لا يلزم
الوصى أن يدفع لأخوتها على حساب ما أقر به لها الجواز عدم الاتفاق فيما وقع لهم معهم من
الاتفاق في السباق والعاقبة اتحاد الزمان أو اختلف كما هو الواقع في كل مكان وقد تقرر أن الوصى
أمين والمال الذي في يده أمانة وأنه اذا ادعى ضياعه أو أنه أنفق على التيمم وأنه أنفق منه كذا ولم
يكذبه الظاهر صدق بيئته في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله من الخائز أن يكون البحر
فيه خسر أو زاد سعر ما اشتري لهم من النفقة على سعر ما اشتري لها فلا يلزم عليه أن يدفع
لأخوتها على حساب ما أقر لها به وليس قضية واحدة تعميمهم ولربما هم ضوافا احتاجوا الى
زيادة الصرف ولربما أنفق عليهم من ماله في تعليم القرآن والادب حيث صلحو له ويكون
ما جاوز أو لا شبهة في جواز دفع الوصى لها ما لها عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة
اذ يسلوها جازله المقاسمة معها كما صرح به علماؤنا بان له المقاسمة مع البالغ من الورثة فان لم
يكن متعديا فيما فعل وبقي ما لأخوتها تحت يده أمانة بطريق الوصاية يتصرف فيه كل تصرف
يسوغه للأوصياء شرعا فاذا لم يجز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فالقول قوله فيما لهم
تحت يده من المال وفي غالب كتب علماؤنا اذا بلغ الصبي وطلب ماله من الوصى فقال الوصى ضاع
متى كان القول قوله لانه أمين وان قال أنفقت ماله عليك يصديق في نفقة مثله في تلك المدقة ولا
يقبل قوله فيما يكذبه فيه الظاهر والمراد بالظاهر الظاهر للناس كذب فيه من غير احتمال وفي
الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصى معتبر في الاتفاق ولكن لا يسبق في الرجوع عليه الا
بالبنية لانه ادعى دنا عليه فلا يميل الابنية والخاص أن الزام الوصى بالدفع على حساب ما أقر لها
بعد عن فهم كل فقيه وتقرر بان هذا الظاهر الوجه فيه والغيب لا يعلم الا من نفرد بعلم الغيب ولنا
الظاهر وهو يتولى السر أمر بلا شك ولا ريب والله أعلم (سئل) في رجل جعل أخاه شقيقه
وصيا مختارا على أولاده وأوقع القبض على الوصى المذكور وناظره وقف بالمد المتوفى وسجنه
وتوعده بالضرب وأخذ من مال الايتام مبلغا عظيما يستغرق غالب ماله ثم بعد حبس الوصى
المذكور وأخاته وتوعدها للوصى المختار أن يرفع الامر الى ولاية الامور ليستخلصوا مال الايتام
منه ويردوه اليهم أم لا (أجاب) نعم للوصى المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل الى رده على
الايتام الا بالرفع الى أولئك اذا الحق بطلب ضالة ولا سبيل الى ردها الا بذلك وقد قال تعالى ولو

مطلب بلغ من القاصرين
بفت فأقر لها الوصى بشدر
معلوم من مال أبيها ودفعه لها
ثم بلغ البقية ويطلبون
الوصى أن يدفع لهم على
حساب ما أقر به لا ختم

مطلب الوصى أمين فيصدق
في دعوى الضياع والاتفاق
مالم يكذبه الظاهر وله ولاية
التجارة

مطلب في المراد بالظاهر
من قواهم مالم يكذبه الظاهر
مطلب للوصى رفع المتغلب
على مال الايتام لولاية الامور
ليستخلصه منه بل عليه
ذلك

ردوه الى الرسول والى أولى الامر منهم الآية وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب
أو اليقين القاطع وصول الحق الى أهله عند رده اليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا يظن بولادة
الامرور الا لانصاف والمدفع في وجه الجور والاعتساف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأتى الا بالمدفع
اليهم فهو واجب على الوصي المختار ويحرم عليه تركه بلا شبهة ولا انكار فإذا رجع ذلك اليهم وردوا
مال اليتيم اليه فقد خرج عن عهده الواجب عليه وحصل الثواب الجزيل لهم يحصل
ما توجهت همته اليه وذهب كل بالابر الوافر والفوز بالحسن في اليوم الآخر وخرج كل منه
ومنهم عن عهده الواجب وردع كل ظالم يا كل أموال انبأى ويحجب لنفسه بذلك المالك
والعاطب وهم وفقههم الله تعالى يفترض عليهم رد من شغدى حدود الله تعالى وبا كل أموال
اليتامى ظلماً ويثقل نفسه جرماً وانما وكيف لا يفترض على عم الايتام ووصيهم نصب الميت
أخيه وأبيهم وهو مأمور بحفظ مالهم شرعاً واذا فرط ضمن قطعاً وقد قيل

إذا أنت لم تعلم طيبك بالذي * بسوءك أقصت الدوام عن السقم

وحاشا ثم حاشا أن تسمع ولادة الأمور برجل تعدت يده بالظلم وتناوت مال اليتيم بغير حق وبملاوه
وبلقوا حبسه على غايه بل برجزونه وبجذونه وبمزعونه من جوانبه وهذه الأمانة المحمدية كلها
خبراً ولها وأخرها كما جاء في الحديث أمتي كما طر لا يدرى أوله خبراً وأخيره وفيه لا تزال من
أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى وهم
على ذلك والله أعلم (سئل) في وصي على يقيم عمل في تقاضى دينه ومراعاة أسبابه نحواً
من أربع سنين وطلب من قاض أن يصرف له في نظير خدمته عن المدة المذكورة أجرة فصرف له
قدراً وعزل ذلك القاضي وولى غيره فاسترداه منه فهل هي حق الوصي ولا يجوز استردادها منه
أم ليست حقه (أجاب) ان كان سرع متبرعاً فقلت حقه له فاسترد منه وان عين القاضي له
أجرة لأعماله حين نسيه فعمل فدفع له فبقي حقه ولا يجوز استرداده والله أعلم (سئل) في
الوصي المنصوب من جهة القاضي هل له أن يتبرع في مال اليتيم لليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة
ويتسنع من آخره العشرة مثلاً باثني عشر احتياطاً أم لا يبيح لنا الجواب مفصلاً (أجاب) نعم
للوصى ذلك كما صرح حوايه في الخامسة وشرح متلاخسرو وغيرهم من المعتبرات ومن أطلق
عدم الجواز من أصحاب المتون أراد تجارة الوصى لنفسه كإتباعه عليه الشراخ والله أعلم (سئل)

في تركه فيها صغير هل لا يبيح أن يصلح على ما خصه من عقار وعروض ومواش وغير ذلك بمال
معلوم أم لا (أجاب) نعم للاب أن يصلح إذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكر البرازي في كتاب
الصلح في السادس في صلح الاب والوصي ومسائل التركة والتخارج لكن يشترط وجود شرائط
التخارج ومسوغات بيع عقار الصغير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في تركه مستغرة
بالدين فيها صغيرة ووصي منصوب من جهة الحاكم دفع الوصى لبعض الغرماء من غرائب دينها
ثم ماتت الصغيرة عن ورثة فيهم أخ لا م صغير له أب مقتر بالدين المذكور هل يضمن الوصى المذكور
مادفعه من غرائب دينها أم لا يضمن ويصح تصديق الأب على ابنه الصغير أم لا (أجاب) الوصى
ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عذر تصديق الأب على ابنه الصغير إذا المقر بأن اقرا الاب
والوصي لا يصح على الصغير صرح به في جامع النصولين في الخامس عشر في التخليف وغيره
والله أعلم (سئل) في الوصى إذا انصبه القاضي على نسيه فقال عند عقده للمراحمه ضمانة على
يعني المدفوع اليه المال هل يكون ضامناً أم لا (أجاب) لا يصح ضمان الوصى لنفس المدفوع

مطلب لودفع القاضي أجرة
للوصى تسترد منه ان لم تعين
للقبل العمل

مطلب للوصي أن يتبرع في
مال اليتيم لليتيم ويدفعه
مضاربة وبضاعة لنفسه

مطلب تركه فيها صغير أراد
أبوه أن يصلح عما يخصه من
العقار على مال معلوم

مطلب تركه مستغرة
بالدين وفيها صغيرة ووصي
دفع لبعض الغرماء دينه
بدون إثبات ثم ماتت الصغيرة
عن ورثة فيهم أخ لا م صغير له
أب مقتر بالدين

مطلب إذا عقد الوصى
من المحجة بمال اليتيم لا يصح
ضمانه المال ولا المدفوع
اليه المال

مطلب في تركه فيها بكار
فاذا ادعى أحد البكار على
الوصى والتركه في يده كرما
منها أنه ملكه وحكم له به
ينفذ على الكل

مطلب ليس لليتيم اذا بلغ
أن يرجع على الوصى فيما
قرره القاضي حيث عمل
وكان قدرا بركة المثل
مطلب للوصى ان يأخذ قدر
أجره من مال اليتيم على
خلاف فيه

التمه ولا للمال الذي ترتب بمباشرة عليه اذ هو في القبض أصيل كالمضارب والوكيل وانظر
ما كتبه ابن نجيم والكيل عند التكلم على بطلان كفالة الوكيل والمضارب للموكل ورب المال
ترد الماء الرواء وتترك الجدال والمراء والله أعلم (سئل) في تركه فيها بكار وأيتام عليهم وصى
والتركه في يده ادعى أحد البكار عليه كرم في يده للورثة أنه ملكه وأثبتته بالبينة الشرعية وحكم له
به فهل ينفذ الحكم على الكل أم لا (أجاب) ينفذ الحكم على الكل وقد صرح حوافي دعوى
المعين بانها اذا كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في صاع الدعوى وينفذ الحكم عليهم جميعا
والله أعلم (سئل) في وصى تختار على يتم طلب من حاكم الشرع الشريعة بأن يقر له في مال
اليتيم أجره نظير خدمة الوصاية فقرر له الحاكم الشرعي نظير خدمته في كل يوم قطعتين من مال
اليتيم وقبض ذلك مدة سنتين وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه بما قبض هل له ذلك أم لا
(أجاب) حيث عمل وكان المجعول له قدرا بركة المثل لعمله ليس لليتيم الرجوع عليه لانه والحال
هذه يستحقه شرعا وان لم يعمل لاشئ له ويرجع به عليه وكذا اذا كان المجعول زائدا عن أجره المثل
يرجع بالزيادة كما حذر العلماء في محله والله أعلم (سئل) في الوصى المختار اذا أذن له الموصى
باستئجار مال اليتيم وكان كثيرا ثم عين له القاضي في نظير الاستئجار محصول المشقة علوفة جزئية
فهل له تناولها جميعا أم لا (أجاب) هذه المسئلة فيها الاختلاف قياس
واستحسان ففي جامع الفصولين في السابع والعشرين رافض الشرح الطحاوي ولا يأكل
الوصى ولو محتاجا لا اذا كان له أجره فكل قدر أجرته ومثله في العمادية وفي الخاتمة والبازية
وكثير من الكتب له ذلك ولو محتاجا استحسانا وفي التنية صحيح أنه لا أجر له وقد تقرر أن المأخوذه
الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي
فستعينه أولى وأنت خير بيان نقل القضية لا يعارض نقل فاضيل فان فاضيل من أهل الترجيح
كما صرح به الشيخ فاسم في تصحيحه والله أعلم

(*) (كتاب الخنثى)

مطلب مهم في الدعوى
الواقعة على الخنثى
والاختلاف في حاله

(سئل) عن خنثى مات فادعى أولوته من يستحق في ارثه على تقديرها سهام قدرا وأقام على
ذلك بينة وانه كان يبول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بيقته واذا قلتم نعم فكيف تسمع
وتقبل وما كتب في الهداية ان الخنثى اذا مات قبل أن يستبين لا يغسل بل يكتب باليمين احتسابا
ولا ينظر الرجال والنساء فكيف ثبت خصوصا اذا قال الشهود نظرا بأنها يبول كالنساء
لا تسمع لفسقهم (أجاب) أقول مسقاة العون من هذا الكون هذه المسئلة وأمثالها من
الدعوى الواقعة على الخنثى والاختلاف الواقع في حاله جعل لها في التارخانية نوعا مستقلا على
حدة وذكره وكثيرا ولا بأس بإيراد ما هو صريح فيما أفتينا به في ذلك قال نوع في الاختلاف
الواقع في حالة الخنثى والدعوى في ذلك واقامة البينة علم بان قتل الخنثى خطأ قبل ان يستبين
أمره قال القول في ذلك قول القاتل انه ذكر أو أنثى وكانت الدية تجب على القاتل بان لم يكن له
عاقلة فان كان له عاقلة قال قول العاقلة فان قالوا انه ذكر فاقول قوله هم ووجب عليهم دية
الذكر وان قالوا انه أنثى وورثته ادعوا أنه ذكر فاقول قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل
والعاقلة زيادة خمسة آلاف درهم والقاتل والعاقلة يسكرون ذلك فيقتضى عليهم دية المرأة
ويوقف الفضل الى ان يستبين أمره أنه ذكر أو أنثى * رجل مات وترك ولدين أحدهما خنثى

مات بعد موت أمه فادعت أم الخنثى أنه ذكر وأنه كان وراث من أبيه نصف المال بعد الثمن لانه
 مات وترك ابنتين وامرأة ثم ماتت الخنثى فورثت أنا ثلث ذلك النصف لان الخنثى مات وترك أمنا
 وأخا فترث الأم ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو أخ الخنثى لابل مكانت الخنثى جارية
 وورثت الثلث من الميت بعد الثمن ثم ماتت فورثت أنت ثلث ذلك الثلث فالقول قول أمي
 الخنثى الآن الأخ يستخلف على نفى العلم بالله تعالى ما يعلم أنه كان ذكر أو أن أقامت الأم بينة أنه
 كان يول من مبال الرجال ولا يول من مبال النساء فإنه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن
 ثم ترث الأم ثلث ذلك النصف من الخنثى وإن أقامت أخوا الخنثى بينة أنه يول من مبال النساء
 ولا يول من مبال الرجال وانها ورثت الثلث من الأب بعد الثمن ولأم الخنثى ثلث ذلك الثلث لما
 ماتت الخنثى ذكر أن بينة الأم أولى وإن أقامت الرجل بينة أن أبأ الخنثى كان زوجهامنه على ألف
 درهم وطلب ميراثها وصدقة الابن وكذبته الأم ولم تقم الأم بينة على ما دعت فإنه تقبل بينة
 الزوج ويجعل عليه المهر ويرث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخا الخنثى من
 الصداق الذي قضيه ابنة على الزوج ومات ترك الخنثى وإن أقامت الأم بينة على ما دعت أنه كان
 يول من مبال الرجال ولا يول من مبال النساء وأقام الزوج بينة أنها كانت أمي وتول من
 مبال النساء ولا تبول من مبال الرجال كانت بينة الأم أولى بالرد ولو أن هذا الخنثى المشكل الذي
 مات صغيرا أقامت امرأة بينة أن أباه زوجها أياه في حياته فأ مهرها ألف درهم وأنه كان غلاما
 يول من حيث يول الغلام ولم يكن يول من حيث تبول النساء وصدقة الأم وكذبها الأخ ابن
 الميت فقال أخذ بينة المرأة وأجعله غلاما وأجعل صداقها في ميراثه من أبيه وأورثها منه الربع
 وأورث أمه منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام فإن أقامت الأخ ابن الميت البينة أنه كان
 جارية يول من حيث تبول الجارية قال لا قبل بينته في ذلك وأقضى بينة المرأة وهذا إذا جازوا
 معا فإذا أقام الزوج البينة أو لا وقضى القاضي بذلك ثم أقامت المرأة البينة فإنه لا تقبل بينها
 لترجح الأولى بالقضاء وإن وقتت إحدى البنتين وقتا قبل الأخرى فإنه يقضى بأسبقهما تاريخا
 وإن لم يؤقتا ذكر أنهم ما بطلان وهذا إذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى لم تدع الصداق فإنه ترد
 البنتان وإن كان هذا الصبي حيا لم يمت قال يبطلان ولا أقضى بشئ من ذلك بل أتوقف في ذلك
 حتى يستبين حاله متى أدرك وليست حالة الحياة عندي بمنزلة ما بعد الموت ولو أن هذا الخنثى حين
 مات بعد أبيه وهو مهره أقام رجل البينة أن أباه زوجها أياه على هذا الوصف وأمره بدفعه
 اليه وأنه كان يول من حيث يول النساء ولا يول من حيث يول الرجال وأنه طلقها في حياته
 قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد وأقامت امرأة بينة أن أباه زوجها أياه في حياته على
 ألف درهم وأنه كان يول من حيث يول الرجال فهذه على وجهين أما إن جاءت البنتان معا
 أو جاءت احدهما أسبق من الأخرى فإن لم يؤقتا أو وقتا على السواء تهرت البنتان جميعا وهذا
 بخلاف ما لم يتبع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما ادعى النكاح على الخنثى
 لا غير وباقي المسئلة بما لها ذكر أن بينة المرأة أولى وإن وقتا وقت أحدهما أسبق من وقت
 الأخرى فإن جاءت احدهما قبل الأخرى إن جاءت الأخرى قبل القضاء بالأولى فالجواب فيه
 كالجواب فيما لو جاء تامعا ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء فإنه لا يقضى بواحدة منهما
 ولو أن هذا الخنثى المشكل مات قبل أن يظهرا أمره فأقام رجل البينة أن أباه زوجها أياه بألف
 درهم رضاه وانها ولدت منه هذا الولد قال أجز بينته وأجعلها امرأته وأجعل الولد ابنتها وإن لم

يقم هذا الرجل البينة وأقامت المرأة البينة أن أباهما تزوجها بامر رضامنه وأنه دخل بها وانها
ولدت منه هذا الولد قال تقبل بينتها ويقضى بكون الخنثى رجلا وأزومه الولد فان اجتمعت
الدعوتان معا وجاءت البينتان جميعا فان قامت إحدى هاتين البينتين وقضى القاضي
بشهادتها ثم جاءت البينة الأخرى بعد ذلك قال لا أقبل البينة الثانية وان كان هذا الخنثى
المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم أن أباه تزوجه اباه على مهر مسمى برضاها وأقام بينة
من أهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من أهل الكتاب أنه زوجها وأقام على ذلك بينة من
أهل الكتاب قال أقضى بينة المسلم وأجعلها امرأة وأبطل بينة المرأة وكذلك لو كان الرجل من
أهل الكتاب وبينه من أهل الاسلام يقضى للرجل دون المرأة ثم قال ولومات هذا الخنثى
فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصي بذلك وبجد بقبصة الورثة وقال هي جارية قال اذا جاءت
الاموال والدعوى بل صدق الوصي ولا الام على ما ادعى وان كان هذا الخنثى حائما عت فقال أنا
غلام وطلب ميراث غلام من أبيه وصدقه الوصي في ذلك وأنكر بقبصة الورثة ذلك وقالوا هي
جارية قال لا أعطيها ميراث غلام ولا أصدقها على ذلك الا بينة الى آخر ما ذكره من المسائل وهي
صرائع فيما أفتينا به كما لا يخفى وأما مسئلة الهداية وغيرها فلا ترد لامور منها ان النظر اذا وقع
اتفاقا من غير تعمد لا يوجب القسق باجتماع علمائنا كما سرحوا به في باب ثبوت النكاح وفي باب
الشهادة على الزنا وهذا اذا كان ممن يشتهى وأما اذا لم يكن كذلك بأن كان صغيرا بغسله الرجل
والمرأة قال الشراح في كتاب الكراهية وفي الخنا زادات صغيرا وصغيرة بغسله الرجل والمرأة
وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراق اذا مات فنبه خلاف والظاهر أنه يميم قيد بالمراق
اذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير والصغيرة حيث أجاز وللرجل والمرأة ان
يغسلاهما ولا شبهة ان يحمل كلام الهداية في المشتبه قال ابن الهيثم في دليل الامام وقولهما
لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه اذا دخلت المرأة بضرتهن يتابععلن ان ليس فيه
غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلنون أنها ولادته وفيما اذا لم يعتمدوا النظر بل وقع اتفاقا فهذا يندفع
ما قد اورد من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل وفي البحر وأفاد بتولية شهادة رجلين
قبول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وأنهم لا يفسقون بالنظر الى عورتها اما لكونه قد
يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعمد أو للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزيلعي وغيره
والخاصل ان مسئلة قبول الشهادة على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليس تخافة لاصل
من أصولهم ولا مصادمة لفرع من فروعهم بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من
غزة هاتين من الشيخ صالح مفتي غزة ابن صاحب التنوير بما صورته قد وقع في المباحنة والمحاورة
مسئلة وهي زيد له خنثى وبكر له خنثى وهما صغيران تزوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر فلما
كبرا فاذا الزوج امرأه أو اوزوجة رجل فقال الفقير ينبغي القول ببعثه النكاح فان قوله زوجتك
يستوى من الجانبين في جواز النكاح ولقائل ان يقول لا يصح النكاح لان المالكية تنافي
المملوكة وربما يقال لا يحكم ببعثه النكاح ولا يبطله حتى يتبين الحال ثم بعد قولي هذا على
طريق البحث رأيت المسئلة منقولة عن القسبة والظهيرية ان النكاح صحيح وعلم في القسبة
بما علمت فأحب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد الفضلاء وعين النبلاء لان مولانا
حلل المشكلات كشافي المعضلات لاجرم أنهم بقسبة السلف ومرجع الخلف فالرجحونكم
في هذا المقام غاية التحرير وافصاح التقرير دتمت ودام النفع بعلومكم للعباد الى يوم التصاد

مطلب في حكم نكاح الخنثى
اذا زوج بخنثى

والقصد بعرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله أعلم بالمقاصد ونية كل قاصد (أجاب)
الحنثي إذا زوج بالحنثي فقد سرح في التارخانية والقيض والزبلي ومنع الغنار وغيرهما بأنه
موقوف حتى يتبين وكذلك نص كثير من علماءنا بعدم جواز حتى يتبين وعبارة التارخانية
لوزوج حنثي من حنثي وهما مشكلان يتوقف في النكاح فان ما قبل التبيين لم يتوارنا وعبارة
القيض مثلها وعبارة الزبلي فان زوجه أوه أو دولاة امرأه أو رجلا لا يحكم ببعته حتى يتبين
حاله أنه رجل أو امرأه فإذا ظهر أنه بخلاف ما زوج به تبين أن العقد كان صحيحا والافباط لا عدم
مصادفة المحل وكذا إذا زوج الحنثي من حنثي آخر لا يحكم ببعته النكاح حتى يظهر أن أحدهما
ذكر والآخر أنثى وان ظهر أنهما ذكران أو أنثيان بطل النكاح ولا يتوارثان إذا ما قبل التبين
لأن الارث لا يجري إلا بعد الحكم ببعته النكاح انتهى فقوله أحدهما عام فيتناول ما إذا تبين
على عكس ما قدره الولدان وبؤ كده قوله أيضا وان ظهر أنهما ذكران أو أنثيان بطل فان مقهوما
أنه ان ظهر أحدهما ذكر والآخر أنثى أنه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرة وقاضيان
والتارخانية وعبارة منع الغنار وحكمه في النكاح أن لا زوج من رجل ولا من امرأة فان
زوج رجلا فوصل اليه جازأ وامرأة فوصل اليها جازأ والأجل كالعين ثم قال ولو تزوج مشكلا
مثله أو امرأه أو رجلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان بخلاف هذه العبارة جمعها التوقف في نكاحه
مطلقا فإذا تقرر هذا فلا شك في صحة النكاح فيما صورتم من أنه بعد كبرهما تبين أن الزوج
امرأه أو الزوجة رجل لمصادفة المحل إذ بعد تصوره في المشككين يطل التعيين هذا وقد صرحوا
بان الرجل لو جعل نفسه محلا للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرة وقناوى قاضيان
والتارخانية ما زال اللبس بالكتابة وعبارة الثلاثة خنثيان صغيران قال أبو أحمد هما الاب الآخر
بعضهم من اليهود زوجت ابنتي هذه من ابنها هذا قبل الآخر ثم ظهر أن البخارية كانت غلاما
والغلام كان جارية كان النكاح جائزا إذ في الظهيرة قوله وهو نظر ما ذكرنا إذا جعل الرجل
في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى وقد نقل فيه في النظم الوهباني قولين فقال

ولو زوج الحنثي صغيرا بمثله * يصح وفي التغيير قد قيل ينكر

قال ابن الشحنة في شرحه ظاهر كلام النهاية عدم الصحة وهو خلاف ما في الظهيرة وموافق
لما نقل عن أبي الليث انتهى وأما قضية أن المالكية تنافي المالوكية فهي مسئلة غير
ان مسئلة اليس في ذلك إذ قبل التبين المالكية والمالوكية في كل منهما بخصوصه غير
محكوم بها والحكم قبله التوقف بلا شك وأما قضية زعمنا يقال لا يحكم ببعته النكاح ولا بطلانه
حتى يتبين الحال لا بلائم التصور مع زوال الاشكال لأنه بعد التبيين زال التوقف والمسئلة
مصورة فيما إذا تبين بعد كبرهما ان الزوج امرأه أو الزوجة رجل فعين الحكم وأما قبل
التبين فلا شك في عدم الحكم بشئ من القطع بالصحة والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرحنا
به النقول المذكورة هذا ما فتح الله تعالى به والله أعلم (سئل) في رجل له أتان وآلة الرجال
وآلة النساء لكن آلة الرجال مسدودة لا يخرج منها شئ إذا بال أو احتلم بل يخرج بوله ومنه من
الثقب وخرجت له لحية فهل هو ذكر يعامل معاملة الذكور في الأحكام أم أنثى فيعامل معاملة
الاناث (أجاب) هو والحالة هذه ذكر يعامل معاملة الذكور قال في التارخانية وإنما يتحقق
الاشكال قبل البلوغ فاما بعد البلوغ والادراك والاشكال لأن بعد البلوغ لا بد من أمانة
يعلم بها أنه رجل أو امرأه فان جامع به كره فهو رجس وكذا ان لم يجامع به كره ولكن خرجت

مطلب إذا كان لشخص
ألتان آلة الرجال وآلة النساء
ولم يخرج من آلة الرجال شئ
وخرجت له لحية فهو ذكر

لحيته فهو رجل وكذا إذا احتلم كما يحتلم الرجلان فهو رجل انتهى ولا يقال ان نزول المني من النقب وخروج اللحية من تعارض العلامتين لاحتمال أن يكون لا نسداد قصبة الذ كرفلا تعارض والله أعلم

* (مسائل شتى) *

(مسئل) في الرجل إذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضله الاكل هل يلقيه أم يتلعه وفي صاحب سلس البول إذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الفاتنة على الوقتية كالصحيح وهل الحر إذا كان في النوب منه مقدار خسين درهمًا مجرم لبسه أم لا أو ينظر فيه للسدى واللحمة وهل يؤذن المصلي ويقيم لأقوات أم لا وهل الأفضل للمسافر القصير أم الانعام وهل بالانعام يكون من ترك صلاة أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة وهل فاقده الماء إذا تبهم وصل صحبا كان أو صاحب عذر يقضي إذا وجد الماء أم لا وهل مستأجر الوقف إذا كان بأجرة المثل تقبل عليه الزيادة أم لا (أجاب) بكرة للمصلي ان يتلعه ما بين أسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصاة وان كان كثيرا إذا كان على قدر الحصاة نفسد صلاته في الصحيح وكذا إذا كان قدر الحصاة في الاصح والقائ في المسجد مكروه كالصالح والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كذا الوغم واطرحوا الفغم وهو ما يعلق بين الأسنان منه أي ارموا ما يخرج من الخلال وكذلك ما يتخلل بين الأسنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا لتغيره وان أكله مع ذلك كرهه خارجا قال بعض المتأخرين من شراح الكنز في قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين أسنانه أو مرمار في موضع سجوده لا نفسد صلاته وان أثم أي فاعل ذلك أعنى الناظر والأكمل والمارو أنت علمت الكراهة في الناظر والأكمل بل قدم عن الحلبي أنها فيه تحريرة وصاحب السلس ونحوه يتوضأ وقت كل فرض ويصلي بوضوءه فرضا ونظرا ما شاء ويطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا إذا لم يضر علمه وقت الاو ذلك الحدث بوجده وأما مسحه على الخفين فتحرير ذلك على وجه الاختصار أن أحجاب الاعتذار إذا توضأ والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس يحكمه حكم الاصحاء عسيحون في الإقامة يوما وليله في السفر ثلاثة أيام واليهما من وقت الحدث له على الطهارة بعد اللبس بخلاف ما إذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر بمقارنا للوضوء واللبس أو لملكهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حينئذ انما يمسح في الوقت كلما توضأ أو حدث غير ما قبل به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفاتنة على الوقتية حتما بحيث لو عكس لا يصح إذا كان صاحب ترتيب يكرهه إذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحر يرفعل منه ما سدها حرير ولحمة قطن أو خر وعكسه لا يحل الا في الحرب فقط وأما الحرير الخالص فلا يحل عند أي حنيقة لا في الحرب ولا في غيره للرجال ويحل للنساء والخلال منه للرجال قدر أربعة أصابع وأما الخسئون درهمًا فاعتبارها للحرمة لم يره العلماء في كتاب وفي الحارثي الزاهدي بعلامه مجمع التفاريق وما كان من الشيايب الغائب عليه غير القز كالخر ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهر القز وكذا ما كان خط منه خر وخط منه قز وهو ظاهر لا خفيه وفيه بعلامة بمجد الأئمة الحكمي ظاهر المذهب عدم الجمع في التفريق الا إذا كان خط منه قز وخط من غيره بحيث يرى كاهه قرا فلا يجوز تركه كذا في

مطلب ابتلاع المصلي ما بين
الأسنان ان كان دون الحصاة
مكروه وان قدرها مفسد
والقائه في المسجد مكروه
ولا يتعرض له الى أن يفرغ
ويلقيه في مكان يباح القائه
فيه

مطلب في وضوء صاحب
السلس ومسحه على الخفين
والترتيب في حقه

مطلب في حكم لبس الحرير

حب فاما اذا كان كل واحد مستيعنا كالطراز في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع ويؤذن
 للقناتمة وتقيم وكذا الاولى الفوائت ويخبر في الاذان الباقي فان شاء ان لكل وان شاء اقتصر على
 الإقامة هذا اذا قاتمه صلوات ففضاها في مجلس وان قضاها في مجلس يؤذن لكل ويقم لكل كما
 صرح به ابن ملك نقل عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتى بمكان يكون انما عاصا لانه عزيم
 لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمرانما قال الله ان خففتم وقد آمن الناس فقال بعثت بما بعثت
 منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقته
 رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا
 بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه لكن ذكر في التنازخية
 اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذ لم يعلم بالحكم والقضا فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي
 الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الاربعية بنية الظهر في بيته او في المسجد أو لا ثم يسعي
 ويشرف في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر ركعتين والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي
 الجمعة أو لا ثم يصلي السنة أربعين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نقلاً
 وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة في القرى الكبيرة وما في البلاد فلا شك في
 الجواز ولا تعداد الفريضة والاحتياط في القرى يصلي السنة أربعين ثم يسعي في الجمعة ثم يصلي
 الجمعة ثم يصلي الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فكان اداء الجمعة صحيحاً فقد
 أداها وسنها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع سنة فريضة وركعتان
 بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام أبا جعفر الهندواني صلى الجمعة بريدة ثم قام
 فصلى ركعتين ثم صلى أربعاً قلت ما هاتان الركعتان والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تراجعه
 بريدة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعا على مذهب علي وقول الناس يصلي
 أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في
 البلاد والقصاب وفي شرح النجاشي قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها سنة المختار فاختلّفوا
 في نية تلك الاربع قيل سوى السنة والاحسن والاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وشروط
 شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقته لم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر
 بهذه النية ثم يصلي أربعاً بنية السنة كذا في القنينة والمسئلة أقرت بالتصانيف والشيوخ مشايخنا
 الشيخ علي المقدسي رسالة نافعة مفيدة فيها اذا صلى فاقد المأمم بالتيمة لا إعادة عليه سواء كان
 صحيحاً أم صاحب عذر وأما مسئلة الزيادة في الوقت مع كونه بأجرة المثل فهي انصرار وتغت فلا
 تقبل صرح به الكل والله أعلم (سئل) في قول الفقهاء رحمتهم الله تعالى هذا قول ضعيف ما المراد
 بالقول الضعيف الذي يمتنع على قضاة الاسلام الحكم به وعلى المفتين الافتاء به وهل هو قول
 منسوب للامام الأعظم يمكن في نسبته اليه ضعف أم هو قول بعض علماء المذهب (أجاب)
 القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كان الرأى ما قابل المرجوح ويعلم ذلك من صحة ما تم
 وترجيحهم في الكتب المتداولة المتلقاة بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم بترجيح دليل أبي حنيفة
 والاختيار بقوله الا في مسائل يسيرة اختار والفتوى فيها على قوليهما أو قول أحدهما وان كان
 الاخر مع الامام كما اخذوا قول أحدهما فيما لا نص فيه للامام بل اختاروا قول زفر في مقابلة
 قول الكل في بعض مسائل فعلينا اتباع ما رجحوه وصححوه والعمل به كالأقوال في حياتهم كما
 نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب الترجيح والتصحيح قال فان قيل في غير الروايات عن

مطلب في حكم الاذان
 والاقامة للفوائت وفي حكم
 القصر للمسافر

مطلب في حكم صلاة الظهر
 بعد صلاة الجمعة وفي صلاة
 فاقد الماء بالتيمة وفي الزيادة
 على مستأجر الوقت بأجر
 المثل

مطلب في المراد من القول
 الضعيف والمرجوح وبعض
 علامات الافتاء

الائمة قد يحكون أقوالا لا ترجح وقد يختلفون في التصحيح قلت نعم عمل بمثل ما علموا من اعتبار
تغير العرف وأحوال الناس وما هو الأرفق بالناس ومناظرهم عليه التعامل وما قوى وجهه ولا
يخلو وجوده من غير هذا حقيقة لا ظنا بنفسه فيرجع من لم يميز بين غير البراءة ذمته انتهى وفي أول
المضمرات أما العلامات لاقتنا فقولاه وعليه الفتوى وبه بقي وبناخذ وعليه الاعتماد وعليه
عمل اليوم وعليه عمل الائمة وهو الصحيح وهو الأصح وهو الأظهر وهو المختار وفي زماننا وقوى
مشايخنا وهو الأشبه وهو الأوجه وغيرهما من الألفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها في
حاشية البرزوى اهـ وبعض هذه الألفاظ آكد من بعض فلنقتوى آكد من لفظ الصحيح
والأصح والأشبه وغيرها ولفظ وبه بقي آكد من الفتوى وعليه والأصح آكد من الصحيح
والأحوط آكد من الاحتياط ولا شك أن معرفة راجح المختلف فيه من مرجوحه ومراتبه
قوة وضعها هو نهاية آمال المثبرين في تحصيل العلم والمقروض على المفتي والقاضي التثبت في
الجواب وعدم المجازفة فيه خوفا من الافتراء على الله تعالى بغير حلال وأضده وبغير اتباع
الهوى والتشبهى والميل إلى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك أمر
عظيم لا يجاسر عليه إلا كل جاهل شقي وقد ثبت في هذا الجواب ما ينضج الطالبه وما السيف إلا
بضاربه والله أعلم (سئل) في شخص قال من لطف الله تعالى ورحمته بهذه الامة أن رفع عنهم
الاصم وكان في بعض الامم الماضية اذا أصاب البول جلد أحدهم أو ثوبه لا يظهر الا ينطعه
فأنكر ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وأنه لا فائز به فهل الامر بكازعهم أم لا (أجاب) كف
يسكره وزعم عدم صحته وعدم القائل به والنقل به مستفيض سرح به غالب المنسرين والفقهاء
والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العوام خافعة عن الخواص وأكثر العلماء من ذكره فيما لهذه
الامة على غيرهما من الانفراد والاختصاص ومن ذكر ذلك الزمخشري في الكشف في آخر سورة
البقرة وفي سورة الاعراف والقرطبي والكواشي والنسائي في المدارك وأكثر الكتب الشرعية
مشحونة بنقل ذلك قال السبوطي في الدر المنثور أخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها
قالت دخلت على أمرأة من اليهود فقالت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت قالت بلى انه
ليقرض منه الجلود الثوب فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناسل لذلك
لا يعتد ولا يحصى وقد أشبهت في نقلهم ان ثوبه أحدهم عن المعصية كانت بنفسه وكان الجزاء
فيهم ينقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المذاكير بالزنا وكان جزاء القتل عمده وخطئه
انقصا ولم تكن الدية مشروعة لهم فرفع عن ذلك ببركة دعاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى
نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك ربك يا محمد والمنكر لمثل ذلك
يستدل بأنكاره على قلته اطلاعه وقصورهمته عن مطالعة الكتب مع كثرتها في الوجود وكثرة
حاملها والمفتين بها لا أعدم الله الوجود منهم ولا أخلى الكون من بركتهم آمين والله أعلم (سئل)
بمن كان على نهج الشريعة والحقيقة جارى الشيخ حسن العارورى الانصارى عارواه البخارى
في صحيحه قالت الانصار لكل نبي أتباع وانافذ اتباعناك فادع الله أن يجعل اتباعنا من وعن قوله
قالت الانصار ان لكل قوم أتباعا وانافذ اتباعناك فادع الله أن يجعل اتباعنا من وعن قوله
عليه وسلم محببهم اللهم اجعل أتباعهم منهم أمراد الانصار رضي الله عنهم بالدعوة منه صلى
الله عليه وسلم أن تكون لذرارهم خاصة للتابعين لهم من ذريتهم ومن غير ذريتهم ما معنى ذلك
وماتوا إليه وما الذي يحمل عليه وعما نقله عبد الله بن قتيبة في كتاب المعارف بقوله روى أشعث

مطلب صح ونقل ان بعض
الامم الماضية اذا أصاب
البول جلد أحدهم أو ثوبه
لا يظهر

مطلب في المراد بالاتباع
في دعاء النبي صلى الله عليه
وسلم للانصار بقوله اللهم
اجعل أتباعهم منهم وفي
تحفده صلى الله عليه وسلم
لحذيقته بين أن يكون من
المهاجرين أو من الانصار
هل هذا التفسير خاص به أولا

عن الحسن أنه قال كان حذيفة رجلا من عبس نفي ره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا التخيير مخصوص به فقط أم هو الى الآن ممدود لي اختيار أن يكون من اى حى أراد من احياء العرب (أجاب) قد فسر شيخ شيوخ مشايخنا حذيفة الحفاظ بالمشرك والمغرب أبو الفضل أجد بن علي بن جعفر في فتح السارى وكذلك العلامة الشيخ أجد بن محمد الخطيب القسطلاني في ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى التابع بالخفاء والمولى وكذلك غيره ما فظهر عمومها للذارى والتابع لهم من ذريتهم وحلفائهم ومواليهم وانظر ارشاد السارى ممزوجا بالحديث الشريف (باب اتباع الانصار) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وهم حلفاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لاى ذروبه قال (حدثنا محمد بن بشار) العبدى مولا لهم بن دار الحفاظ قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن عمرو) بفتح العين ابن مرة الجلى أحد الاعلام الثقات رأى بالارجاء أنه قال (سمعت أبا جزة) بالخاء المهملة والزاي طلحة بن زيد بن الزيادة مولى قرظة بن كعب بالقاف المعجمة المتوحدة والراء والطاء المشالة (عن زيد بن أرقم) انه قال (قالت الانصار يا رسول الله لكل نبي أتباع) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وسقط لغير أبى ذر لفظ يا رسول الله (وانا قد اتبعناك) بوصل الهمزة وتشديد الفوقية (فادع الله أن يجعل أتباعنا منا) بقطع الهمزة وسكون الفوقية فقال لهم الانصار امدخلوا في الوصية منا بالاحسان وغيره (فدعا) عليه الصلاة والسلام (به) اى بالذى سألوا فقال تكفى الرواية الا لا حقيقة اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو بن مرة (فتمت) بتخفيف الميم اى نقلت (ذلك الى ابن أبي ليلى) عبد الرحمن الانصارى عالم الكوفة (قال) ولاى ذر فقال (فقد زعم ذلك زيد) هو ابن أرقم وبه قال (حدثنا آدم) بن اياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (قال عمرو بن مرة) بضم الميم وتشديد الراء المكى قال (سمعت أبا جزة) بالخاء المهملة والزاي (رجلا من الانصار) (ينصب رجلا بيان أو يدل من جزة قال (قالت الانصار) يا رسول الله (ان لكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا) قال الطيبى الفاء تستدعى محذوفاى لكل نبي أتباع ونحن أتباعك فادع الله أن يكون أتباعناى حلفاؤنا وموالينا (منا) اى متصلين بناتمتين آثارنا باحسان ليكون لهم ما جعل لنا من العز والشرف (قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل أتباعهم منهم) قال عمرو (اى ابن مرة الراوى (فذكره لابن أبي ليلى) عبد الرحمن (قال قد زعم) اى قال (ذلك) بغير لام (زيد قال شعبة) بن الحجاج (أظنه زيد بن أرقم) وكأنه احتفل عنده أن يكون ابن أبي ليلى أراد بقوله قد زعم ذلك زيد اى زيد آخر ذكره بن ثابت ووطنه صحيح فقد رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق على بن الجعد جازما به وفيه التنبه على شرف صحبة الاخبار وضع المرمع من أحب وتأمل تأثير الصحبة فى كل شئ حتى فواسق الطير بالصحبة رفعت على أيدي الموالى حتى في الخطب بصحبة الخار يعنى من النار فعلى بصحبة الاخبار انتهى كلامه ولا ريب ان الانصار وذرايرهم ومواليهم عتاقة ومواليه الى الآن وكذلك فى احياء العرب العربا الكرام على الاستقرار والدوام وللفقهاء والعلماء مصنفات في الفقه يقولون فيها كتاب الولاة وذكرون فيها كتاب الولاة وذكرون فيه ولاء العتاقة وولاة الموالاة فمن رام أحكام ذلك فليرجع الى كتب الفقه لاسيما كتب الحنفية فان فيها المقنع وبداخلها المشبع وفي نهاية ابن الاثير في عتة الانصار والعقبه بل الدم والدم والهدم والهدم اى انكم تطلبون بدى وأطبل بدهمكم ودى ودمكم شئ واحد وكفى حرف الها والمال في بعة العقبة بل الدم والدم والهدم والهدم

يروى بسكون الدال وقتعها فالهدم بالتحريك القبر يعني اني أفرج حيث تقبرون وقيل هو المنزل اى منزلكم منى لحديث آخر الحياحيكم والملمات مما تنكمم أى لا أفارقكم والهدم بالسكون والفتح أيضا هو الهدم اذ اردم القتل يقال دماؤهم بينهم خدم اى مهددة والمعنى ان طاب دمكم فقد طلب دعى وان اهدر دمكم فقد اهدر دعى لاستحكام الالفه بينا وثوق قول معروف العرب يقولون دعى دمك وهدى هدمك وذلك عند المعاهدة انتهى والكلام بطول على هذين الحديثين اصدورهما عن بحر لا تكذره الدلاء ولا ينقص توارد الرواء ولا يساحل ولا يحافل اللهم رشحة من مائه العذب اذ من ناله لا يظما قط لاستغنائه عن كل صب فنسال الله سبحانه ان نكون ممن سبقته السعادة الابدية والسيادة الاخروية انه على كل شئ قدير وبالاجابة جدير

يا أيها الحسن الآتى بأسئلة * تروح القاب تقضى بالمسرات
 انفتنا بلذيق القول فانشرحت * منا السدور وفزنا بالمبرات
 فلا أبر من الدين القويم ولا * أشهى لنا من كلام أهل العنابات
 أزال عناهم وما لا عداد لها * فيما مضى وعساه انه باقى
 والله ما الذهب الا برز مع جمل * من الجواهر عندى كالمثوبات
 وافى السؤال وجسمى كله سقم * وفى ماشاء رب السموات
 من كل هم وضعف واختلاف هوى * فيه الفساد بما فوق العبارات
 لولا المشقة فى الافعال قد سبقت * لك ان للمرء ما يرد به بالذات
 لكن نشاهدها قطعها باقرت * تخف عنا به جمل المشقات
 فيها الهى ختام الخبير رساله * عبيدك خير الدين فى الآتى
 لنفسه وجميع المسلمين ومن * منهم مضى وكذا يارب من باقى

والله أعلم (سئل) فى رجل مصرى نزل بقريه من قرى فلسطين ومكث بها مدينين وانتقل من القرية الى بلدة غير هابا وولاده وتوفاه الله تعالى والاكن مشايخ القرية يريدون جبراً ولاد على العود الى القرية والسكنى بها اهل اهلهم جبرهم شرعاً ثم مخبرون يسكنون حيث شاؤوا (أجاب) لا تقاتل بجبرهم على العود الى القرية والسكنى بها فان من تعسر عليه التوفر على التقوى والاحسان فى وطنه فليهاجر الى حيث يتمكن فيه من ذلك كما هو سنة الانبياء والصالحين كما نص عليه النقهاء وأجاب التنسيرو منهم أن السعد والعمادى مقى الديار الرومية والله أعلم (سئل) فى رجل أوقد ناراً فى أرض ليست ملكه والرياح تهب الى جانب قرية فوصلت الى جرونها وأحرقت ما فيها من الاكداش هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث أوقد والرياح مضطربة كما هو مصرح به فى كتب من المتون والشروح والفتاوى واعتمدته الناس وأفتوا به كما قبضه السرخسى وأثبت فى توبرا البصار وكذا فى التنية ونقله فى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) فى سفل رجل وعولوا خر بنى صاحب العالوا السفل باذن صاحبه ليرجع هل لى أن يرجع عليه بجميع ما أنفق وإذا امتنع بحسبه حتى يدفع ما أنفق بتمامه وكاله أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بآنفاق على عمارته وإذا امتنع فوالسفل عن أداءه يحبس فيه ما يحبس فى سائر الديون والله أعلم (سئل) فى قرية غرتم أهلها شرطى غرامة فاستدان جماعة منهم على غائب مالا ودفعوه للشرطى عنه والاكن بطلان بونه فهل يلزمه ذلك حيث لم يأمرهم بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم الغائب ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب الشرطة بغير أمره فلا يرجعون عليه والحالة

مطلب اذا ارتحل الشخص
 من بلده لا يجبر على العود
 اليها

مطلب اذا أوقد ناراً فى غير
 أرضه والرياح مضطربة
 فأحرقت شيئاً غيره يضمن

مطلب اذا بنى صاحب العالو
 السفل باذن صاحبه يرجع
 بما أنفق

مطلب غرم الشرطى أهل
 بلدة غرامة فاستدان جماعة
 منهم على غائب ما خصه

مطلب أكل مال الغير حرام
ولا يكفر مستحله على الأصح

مطلب لا يباح للجاهل ولو
قرشاً ان يتقدم على العالم
ولو شياً واذا تقدم عليه له
تعزيره بمادون القذف

مطلب في شأن الجاهل مع
العالم والتلميذ مع الاستاذ
واستخفاف العالم والعلم

هذه والله أعلم (سئل) في قوم يقتنون الجواميس وليس فيهم من يملك نصاباً منها ويرعها الكلال
المباح وجاءه شيعتريون لهم ويكلفونهم الى شئ من المال والجن جبراً عليهم فهل هو حلال
شرعي أم حرام لا وجه لخلافه شرعاً في وصف كاله بالنسق ومستحله بالكفر أم لا (أجاب)
ذلك حرام باجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم لا يظلمه وقال صلى الله
عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم لا يكافن ربه أنه
قال يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ولا خلاف في حرمة
مال الغير قطعاً واختلاف في تكفير مستحله والأصح عدمه لكن مع الاتفاق على أنه كبيرة
موجبة للفسق لا يقتضيها الاذوج راعة على الله تعالى في انتمالك محارمه عصمنا الله والمسلمين
من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل شاب في طلب العلم الشرعي وفضل حتى تصرف في اتقاريس
والتصدير وقد جمعه مجلس برجل جاهل يدعى أنه قرشي فارتفع عليه وأراحه عن موضعه
وجلس فوقه متعدياً عليه فقال طالب العلم ليس لك أن تجلس فوق العلماء لانك جاهل وأنا
أعرفك وأعزق أبالك وغضب غيره على العلماء والعلم فرفعه بسبب ذلك للشرطة ولبعض قضاة
العهد فبسبب ذلك وغرم ما لا عظم فهل يلزمه بسبب ما ذكره من أن يكونه ما تكلم
الاحقاد ولا ينطق الاصدقاواذا قلتم لا هل يضمن الزافع له ما غرمه بغير وجه ان تعذر الاخذ من
المغرم وهل اذا رفع أمره لقادر على استرداد المال الذي غرمه من غرمه يفترض على القادر
انتزاعه من اخذه لكونه ظالماً أم لا (أجاب) اعلم أولاً أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم
حيث اشعر تقدمه بنزول درجته عند العامة لخالفته لقوله عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا
منكم والذين آمنوا أو نوال العلم درجات وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما العلماء درجات فوق المؤمنين
بسبعمائة درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون
والذين لا يعلمون وهذا شائع عليه فإذا علمت أن المتقدم قد ارتكب معصية وإذا ارتكب
المعصية بعز وولاه تقدم علمه مباشرة بنفسه حال الارتكاب اذ قيمة كل أحد حال المباشرة
ولانه انصار بعد الظلم وهو ما أدون فيه بقوله تعالى ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من
سبيل ولا شك أن الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الفاظ بل وبما
فوقهما ليس فيه قذف وكونه قرشياً لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طائفة
بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى هل يستوى
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العالم على الجاهل حتى الاستاذ على التلميذ
وأنت اعلم بحجة تقدمه على استاذه فاذا علمت هذه المقدمة التي لا نزاع لاحد فيها فاقطع بعدم
لزوم التعزير على طالب العلم وبعدم حقيقته شكوى خصمه ورفع له للمعزوم عادة وهو موجب
للضمان على ما عليه الفتوى حسم المائدة الفساد وما وجوب الاسترداد على القادر فعلم من
حديث من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث الى الآخر والظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره
ولا شك أن أخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يجه شرعاً فالتعزير على ولادة الامور ان
يقابلوا فاعله بالزجر والردع والله أعلم (سئل) في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ
العالم واذا قال له العالم النصارى تعظم قبسهم واليهود خافهم وأمان علماء المسلمين فان لم
تكرمنى لذائقاً كرمى لعلنى فاني اكرامه وتقدم عليه مستخفاً وبالعالم الشرع هل باستخفافه
بالعلم الشرعي وبالعالم يكفر وتبين زوجه ويجرى عليه أحكام المرتدين أم لا (أجاب) ليس

مطلب أولو الامر العلماء
في أصح الأقوال

الجاهل أن يقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى أن الشاب العالم أن يقدم على الشيخ الجاهل لأنه أفضل منه قال الله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلاة وهي أحد أركان الإسلام وهي ثلثة الأيمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فالمراد بأولى الامر العلماء في أصح الأقوال والمطاع شرعا مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جاءت به السنة كذا صرح الزبلي وغيره وفي البرازية والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات قالوا فما كان هو الله تعالى بدرجتين أحدهما درجات العلم فمن يضعه بضعة الله في جهنم والعالم يقدم على القرشي الغير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرين على الخنثين وإن كان الخنثي أقرب نسباً منهم قال الزنوسني حق العالم على الجاهل وحق الأستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وإن غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في منسبه والنقل في المسئلة كثير يطول ذكره وأما الاستخفاف بالعالم والعالم في النظم الروباني

ولكن به من يستخف مكفر * كذا له لفظ الفقيه بصغر

قال العلامة عبد البر مسئلة هذا البيت وإن كانت مشهورة عند الحنفية إلا أنني لم أقف عليها إلا في الحاوي القدسي قال ومن استخف بالنبي أو نبي من الأنبياء يكفر وكذا من استخف بالعلماء العالمين أئمة الدين والشريعه روى أن من قال للفقيه فقيه بالصغير على وجه التحقير يكفر والكلام في ذلك يطول وفيما كتبناه كفاية أن شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في قرية بها شجر زيتون ومغرم القرية يدور عليه أنما دار فهل إذا انتقل من شخص إلى شخص يلزمه مغرمه ولا يجوز تحميلة لمن انتقل عنه أم لا (أجاب) حيث كانت الغرامة متعلقة به فهي دائرة معه أنما دار فقد صرحوا بأن الغرامات إن كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وإن كانت لحفظ لانفس فهي على عبد الرؤس وفتح عليه الولو الجي تغريم السلطان أهل قرية قائما تقسم على هذا والله أعلم (سئل) فيما يعتقه أرباب الحرف من أن كل من لم ينسب حرفه إلى صاحبها الذي اخترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطيه أو يحرم عليه تناول اجرة عمله فيها كانخاطبة إلى ادريس والخبارة إلى نوح والخلافة إلى سلمان النارسي وسباسة الخيل إلى قنبر وشي ذلك ويعتقدون ذلك شي السبسي الشدعدهم وهو أن تجتمع أهل الحرف الذين في البلدة فيتخذهم من يريد الشد طعاما أو غيرهم من حضر المجلس وربما أجهد ذلك وتدين عنه وشق عليه إلى الغاية ويدفع إلى رجل يسمى شيخ الصنعة خلعة على إجازته له بالعمل إلى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا مله ولا تحلة هل حبث أذى ذلك إلى تكليف القراء من ذوي الحرف يمنع شرعا ويجب منعهم من الجهر على أرباب الحرف من القراء والعاجزين وغيرهم ممن يضرر أو لا يضرر وامتنع عنه لكونه بدعة أم لا (أجاب) نعم يمنع شرعا إذا فاعله والمعتد له كل قدا بعد إعلان أكثر أهل الحرف لا يعلمون من هو أول من بحر قسه احترف وفي ذلك ضرر عظيم وحجروا ومنع أكثر اختريف عن حرفهم التي بها قيام بنيتهم وتكليف المحترف إلى ما عساه لا يقدر عليه ومن القواعد المقررة الضرر يزال مع كون ما ذكر من البدع وهي ردة وقد ورد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد رواد البخاري ومسلم وأبو داود والفظه من صنع أمر أعلى غير أمر نافه

مطلب فيما يعتقه أرباب
الحرف من أن كل من لم
ينسب حرفه إلى صاحبها
الذي اخترعها لا يعتد به وفيما
يتخذونه من الطعام وفيما
يتخذ شخ الصنعة ممن
يريدها

ردوا بن ماجه وفي رواية لمسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وفي الحديث وشرا الامور
 محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال انما أخذني عليكم شهورات الفتي في بطونكم وفروجكم ومضلات الهوى رواه أحمد
 والبرار والطبراني في معجمه الثلاث وفي الحديث أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله وإن
 أفضل الهدى هدى محمد وشرا الامور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في
 النار رواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي وابن ماجه عن جابر ومعنى قوله كل بدعة ضلالة أي
 كل بدعة أحدثت على خلاف الشرع ضلالة أي توصف بذلك لاضلالها والحق فيما جاءه الشارع
 وماذا بعد الحق الا الضلال ولا شك أن الشارع ما جاءه بالشد المذكور ولا ألزم من أراد الاحتراف
 لاهله بلغة الشخ صنعته ولا يتخذ طعام لعماده أهل حرفته في بلدته ولا يحفظ نسبة الصنعة الى
 أول من تعاطاها من خلق الله وحاش لله تعالى أن يكلف عبدا ضعيفا بعمد جوارحه في حرفته ما
 بهذه التكليف الشاقة وأن لا يسوغ له الاحتراف الا بعد إتيانه بجميع ذلك وما ذلك الا ضلال
 لا يرضاه المهين المتعال والله أعلم (سئل) في امر أمانت عن أبوين وزوج وبنت صغيرة
 وعن تركه من جملته مهرها المتأخر بدمه زوجها المذكور فنصب القاضي جده الصغيرة لأمها وصا
 مع وجود الأب والجده الأب فباع ما خصهما من الاسباب لا يباين مع ما هو بدمه العشرة
 بأخي عشر في كل سنة وطلب منه رهنا عن ذلك فقال الجده الأب دارى القلائس رهن به ولم
 تقبض ومات أبو البنت لاعت تركه ثم مات أبو عن ابن ومضى على ذلك مدة سنين والآن الجده لام
 يطلب من ابن الجده الراهن رأس المال ويرجعه عن السنين الماضية الخالي عن حيلة الربا
 ويريد بيع الدار فما الحكم الشرعي (أجاب) كل ما ذكر فيه متنازل عن علمنا أما نصب
 القاضي جده الصغيرة لأمها فقد صرح علمنا بأن ولاية القاضي متأخرة عن ولاية الأب والوصى
 يعنون به وصى الأب فكيف ينصب وصيا مع وجود الأب الصالح للتصرف وأما قول الجده
 دارى القلائس رهن به ولم تسلم فلانه لا عبرة بالرهن بدون القبض قال عزمي قائل فرهن مقبوضة
 فقول الجده دارى القلائس رهن به أو رهني أو جعلته رهنا ولم تقبض هدر لا عبرة به وأما مطالبة
 الابن بوفاء دين على أخيه الميت مفلسا فلا قائل به الا يلزم أحد أو فاء دين أحد ولو كان أباً أو ابناً
 والزامه برجع السنين الماضية الخالي عن حيلة شرعية أعجب من جميع ما تقدم فيه والله أعلم
 (سئل) في رجل مات وعليه ديون مستغرقة لا تفي تركته بها يريد القضاة أن يلزموا أخاه
 بوفاء جميع ما هل يلزمه ذلك أم لا (أجاب) حيث ضاقت التركة عن وفاء ديون الميت ليس على
 وارثه الاتسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله أعلم (سئل) في رجل سكن
 مع زوجته في دار أيتها وهي خراب فعمرها باذن مالكها وأمانت المالكه فهل العمارة ملك الباني
 أم ملك الأذنة وما الحكم فيما اتفق الباني على العمارة المذكورة أم لا (أجاب) حيث عمر
 باذن المالكه فالعمارة لها والنفقة دين عليه ما يرجع جميع ما في تركتهها ويرث العمارة ورثتهما والحالة
 هذه والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أذن أحدهما لآخر بالاتفاق عليه ما
 ومات الاذن هل للمنفق الرجوع في تركته عما اتفق على حصته أم لا (أجاب) نعم له
 الرجوع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر ثلاثة قروش أجرة أرض وأثنا
 عشر قروشا ونصف عن حنطة أقسم بالله أن يدفع له عن الحنطة يبرئه عن أجرة الأرض فهل للقاضي
 جبره على ذلك اذا امتنع أم لا (أجاب) ليس للقاضي ذلك الا تصح الدعوى فيه لا سماع

مطلب لا يصح نصب الوصى
 مع وجود الأب أو وصيه
 ولا عبرة بالرهن بدون القبض
 ولا يطالب أحد بدين أحد
 ولو أباً أو ابناً

مطلب لا يلزم الوارث بوفاء
 دين المورث
 مطلب من عمر باذن المالك
 فالعمارة للمالك والنفقة
 دين عليه
 مطلب اتفق أحد الشرىكين
 على الدار المشتركة باذن
 مطلب لا يجبر الدائن على
 الاراء اذا أقسم بالله ليبرئ
 من كذا مدينه

مطلب ليس لوالى البلدة أن
يطرح على أهلها غرامة
لضيفه
مطلب مات رفيقه في طريق
الحج وترك أمتعة فحملها
الى مكة وأشهد أنه ليس
متبرعا بباعها ثم باضعاف
القيمة وأردع عنها فخرجت
للصوص وأخذوا بعض
الوديعة

جواز امتداده وعدم الفورية فيه والله أعلم (سئل) في رجل له ولاية على بلد ورد عليه ضيف
فتمكفله فطرح على أهل البلد غرامة عوض ذلك هل له ذلك أم لا يكون ظلمًا يجب إعدامه
(أجاب) ليس له ذلك بل هو ظلم محض يجب إعدامه ويحرم تقريره بإجماع المثل والنحل بل ومن
لا يتحمل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل مات في طريق الحج
 وترك أمتعة ولم يمكن رفيقه أن يستطلع رأى القاضى خوف الضيعة عليها فحملها الى مكة
 المتشرفة وأشهد أنه ليس متبرعا بموتة الحل والجلباية عليها وباعها ثم باضعاف القيمة وأردع عنها
 لدى الرجوع الى بلد الورثة عند ثقة لعدو محرمه عن الحفظ فخرجت للصوص وأخذوا بعض
 الوديعة فغير أهل هذا الرفيق أمين محض كمن ألفت الريح ثوب غيره في بحره فملك الايداع ولا
 يضمن أم لا وهل له الرجوع بموتة الحل والجلباية على الورثة حيث لم يكن استطلاع القاضى
 وشهد أم لا (أجاب) نعم هو أمين محض لانه محسن في فعله قال جل من قائل ما على الخسنيين
 من سبيل فأتى عنه الضمان بهذا الفعل الجليل وشرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بان المقتود
 اذا مات بالبادية فلصاحبه أن يبيع حماره ومناعه ويحمل الدراهم الى أهلها صرح به في التتارخانية
 عازيا للجنيس الناصرى وفي جامع الفصولين في الخامس والثلاثين في التصرف في الاعيان
 المشتركة للشريك أن يأخذ حصته ويوقف حصه الغائب فيما بعه من غرة الكرم واذا قدم
 الغائب ان شاء أجاز بيعه وان شاء ختمه قيمته والقول قول البائع فيها ولا يضمن ما أخذته
 الاصوص حيث كان للايداع عذرا وجبه والقول قوله لانه أمين والحالة هذه فلا ضمان عليه ولو
 أن الورثة لم يرضوا ببيعهم وردوه وختموه قيمة ما باع يكون القول قوله في قيمته بيمينه فيضمن بقدر
 ما يقول لا تسكاه الزيادة عليه ولا يشك شك في أن له الرجوع عما لا يدمنه من موتة الحل والجلباية
 هذه والله أعلم (سئل) عن آزر هل هو اسم لوالد الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الخليل
 (أجاب) في القاموس آزر كهاجر اسم عم ابراهيم وأما آزره فانه تاريخ وفي تاريخ الخنبلي
 و ابراهيم بن تارخ وهو آزر وفي تفسير الجلالين في قوله تعالى وإذ قال ابراهيم لاه آزره هل لقبه
 واسمه تارخ وفي شرح الهزيمية لابن حجر ولا يرد على الناظم آزره كافر مع أن الله تعالى ذكر في
 كتابه العزيز أنه أبو ابراهيم صلى الله عليه وسلم وذلك لان أهل الكتاب أجعوا على أنه لم يكن أباه
 حقيقته وانما كان عمه والعرب تسمى العم أبابيل في القرآن ذلك قال تعالى وال آتاك ابراهيم
 واتمعل مع أنه عمه يعقوب بل لم يجمعوا على ذلك وجب تأويله بذلك جمع بين الاحاديث وأما
 من أخذ بنظيره كالبضاوى وغيره فقد تساهلوا والحاصل ان المسئلة طويلة الاذيال واسعة
 الدلائل كثيرة الاقوال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل) من بيت المقدس من المرجوح الشيخ
 صالح الدجاني بمصورة المرجوح من خطبة العلوم العليم بالنطق والمفهوم أن يبين لنا التاء
 المربوطة التي عدها الحريري في حالتي الدرج والوقف وجعلها هاء في الحالتين غير متجبهة وان
 كانت منقوطة قال في المقامة الحفنا وهي التي امتحن في انشائها وقيل له في حالة الامتحان أنشئ
 رسالة تحروف احدى كلمتيها النقط وحروف الاخرى لم يجمعن قط قال منها واطراح ذى
 الحرمة غنى ومحرمته بالمال بغى وقال منها بقيت لاماطة شجب واعطاء شجب ومداواة
 شجن ومراعاة ينف فأتى بالحرمة ومحرمته واماطة ومداواة مراعاة في الكلمة التي حروفها غير
 معجمة في حالة الدرج كبرى وقال في الرسالة الرقطاء هي التي التزم فيها بحرف منقوط وحرف
 غير منقوط ليس بوثاب عند من نزهة شر بل يعف عنه مبر وقال منها مذرغ ندى لبانه خض

مطلب آزر عم ابراهيم
مطلب في التاء المربوطة
التي عدها الحريري هاء

بافاضة متهاته ومنها اذا جاش خطبة فلا يوجد قائل ومنها منظوما
فلا خلاذا بهجة : يتدخل خصبه

وقال في خطبة التي التزم فيها عدم النطق في جميع ألفاظها منها الام مداومة اللهو ومواصلة
السهو واطراح كلام الحكمة ومعاصاة الله اما الساعة موعدهم والساعة موعدهم اما
أهوال الطامة لكم مرصده أما دار العصاة الخطية المؤسسة الارحم الله أمر ملك هواه
وأحكم طاعة مولاه وعلى ما دام العمر مطارعا والدمر موادعا والصحة كاملة والسلامة
حاصلة الى أن قال وأسأله الرحمة لكم ولاهل دله الاسلام وهو أسمع الكرام والمسلم والسلام
قال الحرث بن همام فالأرباب الخطية تخشى بلاسقط وعمر سابغ نطق دعائي الاعجاب بنطها
العجب الى استجلاء وجه الخطيب الخ مولا نابعض طلبة العلم عارضونا في جعلنا الهاء المربوطة
في التارخ بخمسة زاعمين على أنها تاء بأربع مائة وضع بعضهم تاريخا وعدوها بأربع مائة وزعم أنها
في الدرج بأربع مائة وفي حالة الوقت بخمسة فقط هي هاء بخمسة في الخاتين كما قال الحريري
وأوردت عليهم ما ذكرته لخضر تصكم من أقوال الحريري في المقامات من أنها هاء في الخاتين
والمرجوع من ذي العلوم الباهرة بيان ذلك لنستفده منكم دمت بعمد عليه الصلاة والسلام
(أجاب) قال فريد عصره ووجدده رجلا الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود
الجان التي هي أرجوزته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله

والوصل والقطع ونقط الأحرف * وتركه حذف وبالحذف في

ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والياتين بالجميع مهما قول الحريري الحمد لله
المجود الالاء المدح والاسماء الواسع العطاء المدعو لتسمي اللاءاء * ملك الامم ومصور
الرم وأهل السماح والكرم ومهلك عادوارم أدرك كل بر علمه ووسع كل مصر حمله الخطبة
بكاملها كل حرفها مهملة وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم المهملة
أه كلامه (أقول) ولا ينافيه ما قاله المرادي في الخي الذي ادعى ابن هشام في المغني قال المرادي وأما
تاء التانيث التي تلحق الاسم فلا تعتمد من حروف المعاني ومذهب البصريين فيها أنها تاء في الاصل
والهاء في الوقف بدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المغني والخامس التانيث نحو
رجه في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك
البصريون لأن الضمير في قوله عندهم راجع للبديعيين اذ هو في بحث البديع كما لا يخفى والتاريخ
فن اصطلي عليه بعض الفضلاء هو أي فن التاريخ المذكور لا شبهة أنه نوع من أنواع البديع وقد علم
من صريح كلام السيوطي أنها عند أهل في حكم المهملة ولا يشك ذو فهم أنها تكتب في الخطباء
وان كتبت في بعض المواضع القرآنية في المصحف الشريف تاء مجرورة لأن خط المصحف لا يقاس
عليه كخط العروضين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العروضيين واذا
كانت تكتب هاء تحسب بعددها هذا والنظر يقتضي جوارزا اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف
وجوارزا اعتبار مجرد الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تعلق بكتابه وتعلق بنطقه وقد اعتبر
علماء البديع كلاهما كما قرروا ذلك في مواضع منها الحسناس الخطي والنظفي فلا مانع من ذلك
فما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها
حكم المهملة يدل على أنها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها اقلت لا يدل

لما تقر في الاصول أن الحكم على الشيء لا ينافي بالحكم بما عدها ويكتفي بما من كلامه قوله التاء التي تكتبها اذ هو المتصور بحيث حكمنا عليها بأنهم في الكتابة هاء حسب هاء واذا تصفح الطالب الكتب البدعية وتأمل كلامهم حكم بعبدة الاعتبارين اللذين يحشاهما هذا ولم يضع أحد فيما علمت من المعبرين المحجج بكلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد في الرجوع اليه وغاية ما يقال هي في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي الوصل تاء في النطق هاء في الخط فما المانع من اعتبار الخط فتحسب بخمسة باعتبار هاء ومن اعتبار النطق فتحسب باربعة باعتبار هاء وبفهم المقصود باقراء الخالية وكمن مشترك كذلك على أن المسئلة ليس فيها من الاحكام الشرعية الخطرة رائحة فلا ضرر في استعمالها في كل من الخطين مع مسوغ ما من كلامهم وعدم نقل صريح في المنع من جهة من يعتد عليه والله أعلم (سئل)

من بيت المقدس أيضا من المرحوم الشيخ بشير بن المرحوم الشيخ محمد الخليلي نظاما

أيا من غدا في البراءة فريدا * وفي العلم ركنا منيعا مشيدا
ومن صار قس الذكيا فلا * لديه وأضحى لبيد بليدا
يقول أبو الطيب المجتبي * وأعني الامام الحمد المجيدا
طاب مرضاه بترك الذي * رضينا له فتركنا السجودا
ومنها له آخر بعده * وجدناه صعبا الينا عنيدا
كان فوالك بعد القضاء * فانه عظم منه فبيده جدودا
فاوضح لنا وجه معناهما * بقيت على الدهر صدرا مغيدا
ولا زلت فوضع للمشكل * تمانظم الناظمون انقصيدا
(أجاب) *

رضاه السجود لممدوحه * وممدوحه ليس يرضى السجودا
ومعنى السجود الخضوع كما * انى لغة واستعناض ورودا
فن حسن اخلاق ممدوحه * خضوع الانام له لن يريدا
وعز مقام له مقتضى * يكون الخضوع وجوبا أكيدا
ويمكن رأى تركه الرضا * به لا يزال صوابا ديدا
وبيت النوال جذير بان * غيل البسمة فوادا وفودا
فعنى الجدودا الحظوظ التي * تسمى بخواتم ونعنى السجودا
فما يعط ليس بحقه * ولكن يراه اعتقادا جدودا
وان القضاء لكل الوري * على مقتضى تلك فضلا وجودا
وقبل العطاء بلا موجب * هو الفضل ان تبغ منه الورودا
فشابه نفس القضاء فعلة * وهذا بليغ فخذ مفيديدا

(سئل) عن قول سيدنا عمر بن الفارض رحمه الله تعالى

ولم أله باللاهوت عن حكم مظهرى * ولم أنس بالناسوت مظهر حكمه

(أجاب) *

يقول بسيرى في خفي الحقيقة * مقيم على الحكم الذي في الشريعة
فلم أله بالسر الالهى عن الذى * أنى ظاهرا فى نص آى وسنة

والله أعلم

مطلب في قول سيدى عمر
ابن الفارض ولم أله باللاهوت
عن حكم مظهرى الخ

* (كتاب الفرائض) *

(سئل) في امرأة ماتت عن بنت وعن شقيقتين وابن شقيق من أحدهما والكل مفقود وما عدا البنت فما القسمة (أجاب) تعطى البنت نصفها المقرض لها لأنه لا شبهة فيه ويوقف الباقي فإذا حكم قاض بموت المتوفين جميعهم اجتهاداً أو قامت بينة على موتهم جميعهم قبلها يرد عليهم إن كانت حية وعلى ورثتها إن كانت ميتة وأقل عدد تصح منه على كلا الحالتين أربعة فتعطى البنت اثنين ويوقف اثنان فإن ظهر الاخوان حين دفع لكل واحد منهم ما سهمه الذي وقف له وإن ظهر موتهم ما ساقا بهما وعليهما حياة ابن الاخ يصرف السهمان له وإن ظهر حياهما بعد موتها ثم موتها ما يصرف الموقوف لورثتها والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث بنات خالة والكل لام وأب فما القسمة القرصية (أجاب) مذهب أبي يوسف تقسم التركة على أحد عشر سهماً لكل ابن من ابني الخال والخالة بائناً فله سهمان ولكل بنت من بنات الخالين وبنت الخالة سهم واحد وقسمة ابدان للذكر منهم مثل حظ الانثيين وقد أفتى به بعض مشايخ بخاري تسهلاً على المفتي والقاضي وهذه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب محمد رحمه الله تعالى من خسين لابن الخال عشرة ولكل واحدة من بناتيه خمسة ولكل واحدة من بناتي الخال الثاني عشرة ولابن الخالة أربعة ولكل واحد من بناتها اثنان وبالقيراط المشهور على مذهب أبي يوسف لكل ذكر أربعة قيراط وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من قيراط ولكل بنت قيراطان وجزءاً من أحد عشر جزءاً من قيراط وعلى مذهب محمد لابن الخال أربعة قيراط وأربعة أجزاء من قيراط ولكل بنت من بناتيه قيراطان وخمس قيراط ولكل بنت من بناتي الخال الثاني أربعة قيراط ولابن الخالة قيراط ولابن الخالة قيراط وأربعة أجزاء من قيراط وثلاثة أجزاء من خمس قيراط والموتون على قول محمد وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف الأول وقد رجع عنه إلى ما نقلناه عنه والله أعلم (سئل) عن تركته بثلثة عشرة قروش وعلى المتوفى دين قدره مائة وعشرة قروش من داخله مهر الزوجة عشرة قروش فما يخصهم من ذلك (أجاب) لها سبعة وعشرون قطعة وجديان وغنائة أجزاء من أحد عشر جزءاً من جديد على أن كل واحد من القروش ثلثين قطعة وكل قطعة بعشرة من الفايوس المسماة بالجدد كما في اصطلاح أهل فلسطين والله أعلم (سئل) في رجل مات عن خال هو ابن عمه أب الأب وعن ابن عمه أب لابوين فما الحكم (أجاب) جميع تركته للخال ولادخله لا لآلئهم بحال كما هو مصرح كلام السراجية بقوله في آخر ذوى الارحام ثم ينتقل هذا الحكم إلى جهة عمومة أبويه وخولتهم ثم إلى أولادهم ثم إلى جهة عمومة أبوي الميت وخولتهم ما بعد عمومة الميت وخولتهم والخال من الصنف الرابع وعمومة أبوي الميت وخولتهم ما جعلها كثير من المصنفين صنفاً خامساً مؤخر عن الرابع ومن أدخلهما في الرابع صرح بأن الارث يجهت ما تأخر عن الارث بجهة عمومة الميت وخولته قال المصنف في شرحه على السراجية والصنف الخامس وهم عمات الازواج والامهات وأخوالهم وخالاتهم وبنات الاعمام لاب واولاد هؤلاء ثم قال روى أبو يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة وابن مسماعة عن محمد عن أبي حنيفة أن أقرب المصنفات الصنف الاول يعني أولاد البنات الخ ثم الثاني يعني الاجداد السابقين الخ ثم الثالث يعني أولاد الاخوات وبنات الاخوة الخ

مطلب ماتت عن بنت وعن شقيقتين وابن شقيق من أحدهما والكل مفقود

مطلب مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث بنات خالة والكل لاب وأم

مطلب عما يخص الزوجة من التركة وهي عشرة قروش وعليه مائة وعشرة قروش مهرها مائة عشرة
مطلب مات عن خال هو ابن عمه أب الأب وعن ابن عمه أب لابوين

ثم الرابع يعني الاعمام لام والعمات والاخوال والحالات الخ ثم الخامس وهم من تقدم كترتيب
العصبات يعني اولادهم بالميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس
وهو المأخوذ به يعني الفتوى على هذا القول وروى عن أبي يوسف ومحمد أن اولاد الاخوة
والاخوات أولى من الجد الفاسد وهو أبو الام وقال قبل هذا روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله أن أقرب الاصناف الصنف الثاني يعني اولادهم بالميراث الحدود
الفاسدة والجدات الفاسدات وان علوا ثم الاول وان سفلا يعني اولاد البنات وأولاد بنات البنات
وأولاد بنات الابن واولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا وأما تقديم الرابع على
صنف من الاصناف فلم نطاع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والحاصل
أنه لا كلام في مسئلتنا التي هي واقعة الحال أنه يتخص فيها بالارث الحال ولاشيء لابن عمه الاب
لاوين بحال والله اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن اخت لاب وام وبنت اخ لاب وام
فان لكل (أجاب) للزوج النصف والباقي لابن الاخت ثلثه ولبنت الاخ ثلثه على مذهب أبي
يوسف اعتبار الوصف الذكورية والانوثية فيهما ومحمد يعكس الحكم اعتبار الاصلهما وأفتى
بعض المشايخ بالاول يسيرا والاكثر بالثاني وعليه غالب أصحاب المتون والشروح وعلى كل
فالمسئلة تصح من ستة الزوج ثلثه والباقي يقسم اثلا ناعلى ما بين أعلامه ولا يخفى أن ابن الاخت
مدل بذات فرض وبنت الاخ بعصبة فلم يجب أحدهما الآخر والله أعلم (سئل) من بيت
المقدس عن رجل مات عن اولادته والاولاد داخل في الحكم (أجاب) الحكم عند أبي يوسف
القسمة على الابن جميعهم من اولاد الحال والحالة حيث كان الاب وام وأولاد فقط أو لام فقط
فيكون للذكر منهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لاولاد الحال يقسمان عليهم للذكر
مثل حظ الانثيين والثلث لاولاد الحالة يتقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كان أحدهما
لاب وام والآخر لاب فقط أو لام فقط فلا شيء للآخر مع الاول وعند محمد القسمة على الاصول
فلاولاد الحال الثلثان والثلث لاولاد الحالة وقد قرر عندهم أر حجة قول محمد رحمه الله تعالى في
جميع مسائل ذوى الارحام والله أعلم (سئل) في أم ماتت عن أم وعن أخ لام وعن عمات ثلاث
ولها حصة في كرم أربعة قراريط فهل للعمات شيء مع الام والاخ المذكور أم ليس لهن شيء وما
يخص الاخ والام من ذلك (أجاب) ليس للعمات شيء والحصة المذكورة وما خلفه المستمة مقسوم
بين الام والاخ لام اثلا فافرضوا ردا فلا ام قيراطان وثلثا قيراط وللأخ قيراط وثلث قيراط من
الحصة المذكورة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابني ابن وعن ابن اخت يزعم أنه ابن
ابن عم للمسته فهل ميراثها لابني ابن الابن وليس لابن الاخت المذكور شي أم لا (أجاب) الارث
لابني ابن الابن جميعه بينهم ماسوية ولا شيء لابن الاخت ولو كان ابن ابن عم للمسته والله أعلم (سئل)
فيما اذا مات عن زوجة حامل وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن معتق وعن بنت معتق
فما القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير أن يكون في موضعها ذكر واضح أو لم يكن في موضعها
ينونا الجواب مع بيان المشكل بكل تقدير (أجاب) الحكم في المسئلة قبل الوضع أن تعطى
الزوجة الثمن من غير توقف اذ فرضها لا يتغير على كلا الحالتين وان ابن ابن المعتق لا يعطى شيئا
ويقدر الحمل في حق البنات الموجودات أي وتعطى كل واحدة ما تستحقه وهو أربعة قراريط على
هذا التقدير معاملة لهن بالاضر من تقديرى المذكورة لانوثية ويوقف الباقي على ما علمه
الفتوى عندنا وفي المسئلة اقول آخر موجوده وهذا ان لم يصبروا وطلبوا ابو بعضهم القسمة

مطلب ماتت عن زوج
وابن أخت لاب وام وبنت
أخ لاب وام
مطلب ماتت عن اولاد خالة
وأولاد خال
مطلب ماتت عن أم وعن
أخ لام وعن عمات ثلاث

مطلب ماتت عن ابني ابن
ابن وعن ابن أخت يزعم أنه
ابن ابن عم للمسته

مطلب ماتت عن زوجة
حامل وعن بنت منها وبنتين
من غيرها وعن ابن ابن معتق
وعن بنت معتق

قبل الوضع وبعد الوضع فإن كان الحمل ذكر فلا شيء لابن المعتق والباقي بعدعتن الزوجة للذكر
 مثل حظ الأنثيين وإن كان أنثى فللزوجة الفتن والبنات الأربع الثلثان والباقي لابن ابن المعتق ولا
 شيء لبنت المعتق مطلقا وحاصل الأمر أن الرابع في مسألة الحمل أناته قدره واحدا ونه مامل الورثة
 بالأضر من تقدير ذي كورته وأتوئته ونعطي الأقل لمن لا يحب ولا نعطي من يحب ولو يبعض
 التقادير شأ فأذا وضع الحمل وانضم الحال زال حينئذ الاشتباه وارتفع الاشكال وهذا إذا
 وضعت الحمل أو أكثره حينما فادأ وضعه ميتا أو خرج أقله حيا ومات قبيل خروج الأكر عداد
 الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجودا من غير اعتبار الحمل
 وهذه المسئلة ذات شعب وذ كرها يؤول إلى الخروج عن القدر المسؤل فنولي عنه عنان القلم
 والله أعلم (سئل) في هالك هالك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم في الحكم (أجاب)
 هذه مسئلة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو
 المذكور في فرائض السرخسي وعليه صاحب الهداية وممن الكنز وملتي البحر وغالب شيوخ
 النكز والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لا شيء لابن الخال وإن الكل لبنت العم لكونها
 ولد العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى وأندرواية تنس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية
 التمر تاشي روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية
 فالأخذ للفتوى بروايته يعني خمس الأئمة أولى من الأخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية
 وصاحب السراجية اهـ والاصل فيه أن جهة القرابة إذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم
 ولد العصبية أم لا قبل وقيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فإن لفظ الفتوى كعدم
 غيره من ألقاظ التعصيص كالمختار والعصيص مع أني لم أر من اختصر على مقابل ما رواه السرخسي
 مصرحاً بكونه العصيص أو الأشبه أو المختار وغير ذلك من ألقاظ التعصيص وأما إرساله أو يقول في ظاهر
 الرواية وأما هو أي ما رواه السرخسي فقد مصرحاً بأنه العصيص وأن الأخذ للفتوى به أولى وأنه
 ظاهر الرواية فليكن الموعول عليه والله أعلم (وسئل) عنه تأنيبا عما صورته في امرأة ماتت عن
 زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا
 شيء لأولاد الأخوال أم لا (أجاب) قدر في هذا السؤال سابقا وذكر في جوابه ما حاصله أن
 العصيص كما في المضمرات أن لا شيء لأولاد الخال مع بنت العم وهو أولى بالأخذ للفتوى كما في الضوء وفي
 مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لأن ولد
 العصبية أقرب اتصالا بوارث الميت وكأنه أقرب اتصالا بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة
 بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عمه المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك
 الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبية أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة اهـ فالخاصل أن المسئلة اختلف فيها والعصيص أن ولد العصبية
 أولى بالترجيح فإذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكونها ولد العصبية ولا
 شيء لأولاد الأخوال والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة
 أولاد أخ لأم ذكر وأنثيين فن الوارث (أجاب) المال كله لبنتي الاخت لاب ولا شيء لأولاد الأخ
 لأم عند أبي يوسف وعند محمد بقسم المال على بنتي الاخت لاب وأولاد الأخ لأم فمعه بنتي
 الاخت لاب النصف ويعطى أولاد الأخ لأم السدس ويرد عليهما الباقي بقدر سهمهما هاهنا قسم
 المال عليهم أرباعا الربع لأولاد الأم والثلاثة أرباع لبنتي الاخت لاب وتصح من أربعة وعشرين

مطلب هالك عن بنت عم لاب
 وأم وابن خال لاب وأم

مطلب هو ما قبله بصورة
 أخرى

مطلب مات عن بنتي اخت
 لاب وثلاثة أولاد أخ لأم
 ذكر وأنثيين

مطلب اذا اقتسموا التركة
وفيه الشخص دين لم يستغرق
ياخذ من كل منهم حصته
مطلب وضعت زوجة الميت
ذكر ابعده موت أبيه فقلت
وبقية الورثة يدعون انه مات
قبل خروج كثره فلا ارث
وامه تدعى انه مات بعد
خروجه

حاصله من ضرب ستة في أربعة لا ولام الثلاث عشرة لكل اثنان يستوي في ذلك الذكر والانثى
كأصلهم ولينفي الاخت ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله أعلم (سئل) في تركه قسمت وفيها
لشخص دين لم يستغرق هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين أم لا (أجاب) نعم يأخذ من كل
منهم حصته من الدين حيث نظر بهم جله والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين
وزوجتين احدهما وضعت ذكر ابعده موت أبيه فقلت وبقية الورثة يدعون انه مات قبل خروج
أكثره فلا ارث له وأمه تقول مات بعد خروجه ومكث ساعة حيا والورثة يعترفون بأنه ابن
الميت فهل القول قولها فيرث ويورث أم قول بقية الورثة فلا ولا (أجاب) القول قول الورثة
ولا يرث الا اذا اعترف الورثة بأنه انفصل حيا قال في البحر في الجنائز نقلنا عن المجتبى والبدائع
عن أبي حنيفة لا يقبل فيه الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وقال لا يقبل فيه قول النساء الا
الام فلا يقبل قولها وفي الولوالجية امرأة حامل فماتت والولد يتحرك في بطنها مقدر يوم وليله
وبعض الناس يقولون ان الولد حي وبعضهم يقول انه ميت فدفت كذلك ثم نيش القبر فوجدوا
بتامة ميتة على عاتقها وتركت المرأة زواجا وبوين ان أقرت الورثة بأنها ابنته ورثت الابنة ثم ورثت
منها وورثة الميت وان جحدت الورثة لم يقض لها بشيء لانه لا يدري أنها خرجت منها ام لا وفي
الفتاوى التجارية حامل مات ويتحرك ولدها مقدر يوم وليله فقال بعض مات وقال بعض لم يمت
فدفت ثم نيش القبر فوجدت معها بنت قاعدة على جانبها ميتة وللميتة زوج وأبوان (أجاب)
بعض مشايخ بلخ انه لو أقر الورثة كلهم بأنها ابنتها خرجت حية بعد وفاتها ترث البنت ثم يرث من
البنت ورثتها ولو جحدوا لم يقض عليهم بآثار هذا الا قدر الا أن يشهد عدول أهل ولاتها حية وانما
تسبهم الشهادة لو لم يبقارقوا قبرها منذ دفنت الى أن نبشت وقد سمعوا صوت البنت من تحت
القبر ووجدت ملازمهم القبر ولو لم يكن ثم شهدوا أنكرت الورثة حلفوا على العلم ولا ميراث لها
اذا حلفوا اه ولا شبهة في عصر ذلك جدا أو تعذر في التنارخانية نقلنا عن المحيط وان وقع
الاختلاف في انفصاله حيا أو ميتا فشهدت القابله على انفصاله حيا أجعوا على أنها تقبل
شهادتها في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتها في حق الارث قال أبو حنيفة لا تقبل وقال لا تقبل
اه ولا شبهة أن عندهما تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن قابله في حق الارث وكذلك لا شبهة
في قبول اخبار أمه في الصلاة عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل لها بتمه مهر
وعن ام وثلاث بنات فما الحكم ان شرعى في مهر الزوجة المذكورة والدين الذي بذمه وما القسمة
الفرضية (أجاب) اما المهر فهو كسائر الديون فيقضى قبل القسمة ثم يقسم على الورثة
المذكورين ان لم تكن الولادة قريبة فبقدرا الحمل ذكر او تعطى الام سدسها والزوجة ثمنها وكل
بنت ثلاثة قرايط وخمس قرايط وبوقف الباقي وهو ستة قرايط واربعة أخماس قرايط فان ظهر
ذكر كما قدر زادفع له وان ظهر أنثى رددنا على الام خمس قرايط على ما سيدها فيجمع لها اربعة
قرايط وخمس قرايط ولكل بنت أربعة قرايط وخمس قرايط والله أعلم

* (قال جامعها الشيخ ابراهيم بن سليمان الرملى تلميذ المؤلف) *

وهذا آخر ما رأيت من مسودة فتاوى شيخنا واستاذنا شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين
عمدة المحققين زينة المدققين مولانا وشيخنا الشيخ خير الدين الرملى المسمية بالفتاوى الخيرية
لنفع البرية نفع الله به المسلمين ورزقه العافية وحسن الخاتمة آمين ثم قال انه فرغ من كتابتها

مطلب مات عن زوجة حامل
لها بذمته مهر وعن ام
وثلاث بنات

وتوبها وترتيبها في آخر جمادى الاولى سنة ١٠٨١ احدى وثمانين وألف وكان ذلك بمنزلة برمة
فلسطين غفر الله لهم أجمعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم آمين

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خير أنبيائه يقول حبيب الجنباب الحسيني
الفقيه الى الله تعالى محمد الحسيني خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة الكبرى الميرية العاصرية
بيولا ق مصر القاهرة

بعون رب البرية تم طبع الفتاوى الخيرية تأليف شيخ الاسلام وبركة الانام هدية الله لعباده
خادم شريعة الله السالك سبيل سدا له العلامة المحقق الفهامة المذقق سيد كل من يخطو وعلى
مولانا وسيدنا الشيخ خير الدين الرولى برز الله منجعه بصيب رحمة وعمه بصايف احسانه
ونعمته على ذمة الجنباب الامجد علم الفضل المنفرد المقتنى في سلوك سبيل المعالي وجمارة
نشأ من الفضائل اثر والده الراقى في معارج الكمال الى ذروة العلياء المنسكى على أرائك الجمد
ومسانده الشهم الجليل الهام النبيل الملاذ الاوحد حضرة أجدبك أسعد نجل المرجوم
عارف باشا بلغة الله من هنى الآمال ما يشاء وما شا ولا غرابان وثب السبل وثبة الاسد
قبأ به يتدى الابن الاشد في أنام من جعله الله رجلة لرعيته ونعمة عظمى على بريته الخديو
الاعظم والداور الانخم من أنام رعاياه في ظل أمنه وملهوم بعميم احسانه وتينه عزيز الديار
المصرية وحامى حى حوزتهم النبلية مبدد شمل البغاة ومفرق جمع الطغاة صاحب السيرة
العمرية والعدالة الكسروية ذى القدر العلى والفخر الجلى أفندينا محمد توفيق باشا ابن
اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على الشهير صيته بين الانام العميم فضله على الخاص والعام ادام الله
دوائه وأيد صولته وسنونه وحرس انجالة الكرام وجعلهم غرة في جبين اللسانى والايام
لا سماعا بسد السبل الخبيب الارب اللبيب وكان هذا الطبع اللطيف والشكل الطريف
بالطبعة الكبرى الميرية العاصرية بيولا ق مصر القاهرة ملحوظا بنظر حضرة ناظرها الليث
الضرعام السيف الصصام ماضى العزم فى مسعاه صائب الغرض فى مرماه من عليه
همته ياهر الصديق تبنى جناب حسين بك حسنى ونظر حضرة وكلمه قانع المعارض بواضح
برهانه وجل دليله الحاذق الفطن النبيه الطين من خاطبته المعالى باياك

اعنى حضرة محمد بك حسنى وكان تمام بدرة وكال نفعه واباسام

زهرة فى منتصف شعبان من عام ثلثمائة بعد الالف من

هجرة سيد ولد عدنان صلى الله وسلم عليه وعلى آله

وأحبابه وأزواجه وأهل بيته ومحبيه

وأحزابه كلكذ كره اذا كرون

وغفل عن ذكره

الغافلون



